

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de L'enseignement Supérieur et de La Recherche Scientifique

جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت
Université Belhadj Bouchaib- Ain Témouchent



كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية
قسم: العلوم الاقتصادية

مخبر الأسواق، التشغيل، التشريع والمحاكاة في الدول المغاربية

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث نظام LMD

ميدان: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

الفساد وأثره على التنويع الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر -

تحت إشراف:
د. وهراني عبد
الكريم

من إعداد الطالب:
خروبي عبد القادر

أعضاء لجنة المناقشة

بن ياني مراد	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
وهراني عبد الكريم	أستاذ محاضر "أ"	مشرفا	جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
ادريس أميرة	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا	جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
عمر بلخير جواد	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا	جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر
بن حمو عصمت محمد	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا	جامعة مستغانم عبد الحميد بن باديس
علي دحمان محمد	أستاذ محاضر "أ"	ممتحنا	جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب

السنة الجامعية: 2025-2026

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de L'enseignement Supérieur et de La Recherche Scientifique

جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت

Université Belhadj Bouchaib- Ain Témouchent



كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية
قسم: العلوم الاقتصادية

مخبر الأسواق، التشغيل، التشريع والمحاكاة في الدول المغاربية

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث نظام LMD

ميدان: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

الفساد وأثره على التنويع الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر -

تحت اشراف:
د. وهراني عبد
الكريم

من إعداد الطالب:
خروبي عبد القادر

أعضاء لجنة المناقشة

بن ياني مراد	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
وهراني عبد الكريم	أستاذ محاضر "أ"	مشرفا	جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
ادريس أميرة	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا	جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
عمر بلخير جواد	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا	جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر
بن حمو عصمت محمد	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا	جامعة مستغانم عبد الحميد بن باديس
علي دحمان محمد	أستاذ محاضر "أ"	ممتحنا	جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب

السنة الجامعية: 2025-2026

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الزمر: 9]

﴿ يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ﴾ [المجادلة: 11]

﴿ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾ [طه: 114]

قال رسول الله ﷺ

﴿ من سلك طريقًا يلتمس فيه علمًا سهل الله له به طريقًا إلى الجنة ﴾

سُرَّةُ الْقَلْبِ

الحمد لله الذي بفضلِه تمَّ إنجاز هذا العمل.

أتقدّم بجزيل الشكر والامتنان إلى د. وهراني عبد الكريم، المشرف على هذا البحث، على توجيهاته السديدة، وملاحظاته القيمة، وصبره الكبير خلال مراحل إعداد هذه الأطروحة.

كما أتوجه بعظيم الامتنان إلى جميع أعضاء لجنة المناقشة، على وقتهم الثمين وملاحظاتهم العلمية التي ساهمت في إثراء هذا العمل.

ولا يسعني إلا أن أعبر عن شكري العميق لجميع الأساتذة، الزملاء، والأصدقاء الذين ساعدوني وقدموا لي الدعم النفسي والمعنوي أثناء إعداد هذه الأطروحة.

وأخيراً، أقدم أصدق عبارات الشكر والتقدير لعائلتي الكريمة، على تشجيعهم المستمر وصبرهم الدائم، دونهم لما كان لهذا البحث أن يرى النور.

والشكر موصول في الأخير إلى كل من مد يد العون من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل تم بعون الله وبفضله العظيم.

إِهْدَاء

أهدي هذا العمل إلى والديّ العزيزين، اللذين كان لهما الفضل
بعد الله في وصولي إلى هذه المرحلة، بما قدّماه من رعاية
واهتمام وتضحيات جسام، وبما غرسا في نفسي من قيم الجد
والاجتهاد والإتقان وحب العلم والمعرفة.

إلى عائلتي الصغيرة، إلى زوجتي الفاضلة رفيقة الدرب، عرفاناً
بمساندتها ودعمها المتواصل، وإلى ابنتي الغالية (قليش واحد)
التي أضفت على حياتي معنى أجمل ودافعاً للاستمرار، الى ابني
القادم بإذن الله عبد العظيم محمد.

إلى إخوتي وأخواتي، وبالأخص أختي آمال، تقديرًا لمكانتهم في
نفسي واعتزازًا بوجودهم في محيطي الأسري.
إلى أخي الذي لم تلده أمي، فلاح سيدي محمد، وفاءً لمساندته
الصادقة ووقوفه إلى جانبي في مختلف المراحل.

إلى أصدقائي وزملائي، وخاصة زملاء العمل: نفوس عثمان
وغليمة عبد الناصر، تقديرًا لرفقتهم ودعمهم وتشجيعهم.
وإلى كل من كان له أثر طيب في مسيرتي العلمية والعملية من
قريب أو بعيد.

أهدي هذا الجهد المتواضع، راجيًا من الله تعالى أن يجعله علمًا
نافعًا وعملاً خالصًا لوجهه الكريم.

فهرس المحتويات

محتوى البحث

شكرو تقدير	
اهداء	
I فهرس المحتويات	
II محتوى البحث	
I قائمة الجداول	
I قائمة الأشكال	
IV قائمة الملاحق	
أ مقدمة عامة	
ج 1- إشكالية الدراسة	
ج 2- فرضيات الدراسة	
د 3- أهمية الدراسة	
د 4- أهداف الدراسة	
هـ 5- أسباب اختيار الموضوع	
هـ 6- منهجية الدراسة	
و 7- أدوات الدراسة	
ز 8- حدود الدراسة	
ز 9- هيكلية الدراسة	
ح 10- صعوبات الدراسة	

الفصل الأول:

الإطار النظري والمفاهيمي للفساد

10 تمهيد	
11 المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة الفساد	
11 المطلب الأول تعريف الفساد وأنواعه	
11 1- مفهوم الفساد	
18 2- أنواع الفساد:	
25 3- مظاهر وأشكال الفساد:	
432 المطلب الثاني: أسباب وأثار انتشار الفساد:	
432 1- أسباب انتشار الفساد	
39 2- آثار انتشار الفساد:	
47 المطلب الثالث: مؤشرات قياس الفساد والنظريات المفسرة له	
744 1- مؤشرات قياس الفساد:	
451 2- أهم النظريات والمقاربات المفسرة للفساد	
70 المبحث الثاني: آليات مكافحة الفساد والجهود الدولية والإقليمية	
70 المطلب الأول: آليات مكافحة الفساد	

70.....	1- الآليات الثقافية والتوعوية:
71.....	2- الآليات الرقابية والتنظيمية:
71.....	3- دور المؤسسات الدولية:
المطلب الثاني: الجهود الدولية والإقليمية في مكافحة الفساد الأطر القانونية، المؤسسات الدولية، والمبادرات العملية	72.....
72.....	1- الجهود الدولية والإقليمية في مكافحة الفساد
82.....	2- الاتفاقيات الدولية والإقليمية لمكافحة الفساد
287.....	المبحث الثالث: واقع الفساد في الاقتصاد الجزائري
287.....	المطلب الأول: تطور ظاهرة الفساد في الجزائر ومراحلها التاريخية
287.....	1- مرحلة التأسيس وبروز أولى مظاهر الفساد : 1962- 1965
388.....	2- مرحلة الفساد الكبير: 1966- 1979
388.....	3- مرحلة الصفقات الكبرى والفساد 1980- 1989
4- مرحلة الفساد في ظل الأزمة الأمنية والإصلاحات المفروضة (صندوق النقد الدولي):	1990- 1999
489	
590.....	5- الفساد في زمن الوفرة النفطية (2000-2014)
791.....	6- الفساد في ظل الأزمة الاقتصادية والتحولات السياسية (2014-2024)
792.....	المطلب الثاني: ترتيب الجزائر وفق مؤشر مدركات الفساد للفترة (2000 – 2024)
893.....	1- مؤشر مدركات الفساد (CPI):
095.....	2- مؤشر ضبط الفساد الخاص بالبنك الدولي
498.....	3- آليات الجزائر لمكافحة الفساد والوقاية منه
المطلب الثالث: الإطار القانوني والمؤسسي لمكافحة الفساد في الجزائر والإصلاحات ذات الصلة	499.....
499.....	1- الإطار القانوني لمكافحة الفساد والوقاية منه في الجزائر:
5100.....	2- الإطار المؤسسي لمكافحة الفساد والوقاية منه في الجزائر:
8102.....	3- الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في سبيل مكافحة الفساد والوقاية منه
2106.....	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني:
	الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي
7108.....	تمهيد
8108.....	المبحث الأول عموميات حول التنوع الاقتصادي
8109.....	المطلب الأول: ماهية التنوع الاقتصادي
8109.....	1- مفهوم التنوع الاقتصادي
20111.....	2- خصائص (عناصر) التنوع الاقتصادي
22112.....	3- أهمية التنوع الاقتصادي وعلاقته بالنمو والتنمية

المطلب الثاني: محددات مسار التنويع الاقتصادي.....	5115
1- دوافع الاتجاه نحو التنويع الاقتصادي.....	5115
2- أهداف التنويع الاقتصادي.....	6116
3- محددات التنويع الاقتصادي.....	7117
4- معوقات التنويع الاقتصادي.....	9119
المطلب الثالث: مقومات ومسارات تحقيق التنويع الاقتصادي.....	31120
1- أنماط ومجالات التنويع الاقتصادي.....	31121
2- مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي.....	4123
3- آليات تحقيق التنويع الاقتصادي.....	7126
المبحث الثاني: الاقتصاديات الريعية (النفطية) بين وفرة الموارد وحتمية التنويع الاقتصادي 3131	
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للاقتصاديات الريعية (النفطية) وطبيعة اعتمادها على الربع	
3131.....	
1- المفهوم العام للريع والاقتصاد الريعي ومعاييرہ.....	3131
2- الدولة الريعية وآليات اشتغالها والعلاقة التفاعلية مع الاقتصاد الريعي.....	50138
3- الاقتصاديات الريعية (النفطية) تصنيفها وخصائصها.....	4142
المطلب الثاني: وفرة الموارد الطبيعية وإشكالية نقمة الموارد.....	3150
1- نقمة الموارد المفهوم والأدبيات التفسيرية.....	3150
2- العلة الهولندية (Dutch Disease) كآلية تفسيرية لنقمة الموارد.....	8154
3- العلاقة بين نقمة الموارد والعلة الهولندية.....	2167
المطلب الثالث: آثار نقمة الموارد والسياسات والتجارب الدولية للحد منها.....	4169
1- آثار نقمة الموارد على الاقتصاديات الريعية النفطية.....	5169
2- الأدوات والاستراتيجيات الهيكلية والمؤسسية للتخفيف من آثار نقمة الموارد.....	7172
المطلب الرابع: التجربة النرويجية في تقادي نقمة الموارد.....	5179
1- الإطار الاقتصادي والمؤسسي للتجربة النرويجية.....	5179
2- إدارة العوائد النفطية من خلال الصندوق السيادي النرويجي.....	2185
3- الاستراتيجية النرويجية في تحقيق التنويع الاقتصادي.....	189
المبحث الثالث: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر عبر أبعاده الثلاثة: الداخلي، المالي والخارجي	
10192.....	
المطلب الأول: الدور البنوي لقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري.....	10192
1- احتياطي قطاع المحروقات في الجزائر:.....	10192
2- إنتاجية قطاع المحروقات في الجزائر.....	2194
3- تطور إيرادات المحروقات في الجزائر.....	5196
المطلب الثاني: اعتماد الاقتصاد الجزائري على المحروقات بين الهيمنة البنوية وحدود التنويع	
199.....	
1- مساهمة المحروقات في اجمالي الناتج المحلي في الجزائر.....	8199

202.....	2- مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للميزانية:
204.....	3- مساهمة صادرات المحروقات في اجمالي صادرات الجزائر:
207.....	المطلب الثالث: قياس مستوى التنوع الاقتصادي في الجزائر عبر مؤشر هيرفندال-هيرشمان
208.....	1- التنوع القطاعي لإجمالي الناتج المحلي للاقتصاد الجزائري (HHI-GDP)
212.....	2- التنوع في الإيرادات العامة للاقتصاد الجزائري
218.....	3- التنوع في الصادرات للاقتصاد الجزائري
222.....	خلاصة الفصل:

الفصل الثالث:

دراسة قياسية تحليلية لأثر الفساد على التنوع الاقتصادي في الجزائر(1995-2024)

225.....	تمهيد
226.....	المبحث الأول: الخلفية النظرية والقياسية لدراسة الفساد والتنوع الاقتصادي
226.....	المطلب الأول: الادبيات السابقة
226.....	1- الدراسات الاجنبية
234.....	2- الدراسات المحلية
239.....	3- بيان الاستفادة من الدراسات السابقة و استخلاص الفجوة العلمية
241.....	المطلب الثاني: الأسس النظرية والتحليلية للعلاقة بين الفساد والتنوع الاقتصادي
241.....	1- الأسس النظرية للعلاقة بين الفساد والتنوع الاقتصادي
245.....	2- التحليل الوصفي والتطوري لمؤشرات الفساد والتنوع الاقتصادي في الجزائر
251.....	المبحث الثاني: الدراسة القياسية لقنوات انتقال أثر الفساد في الاقتصاد الجزائري
251.....	المطلب الأول: الإطار المنهجي والقياسي للدراسة
251.....	1- منهجية الدراسة ومصادر البيانات
254.....	2- التعريف بمتغيرات الدراسة
257.....	المطلب الثاني: التقدير القياسي لأثر الفساد على الاستثمار المنتج (GFCF)
258.....	1- التمثيل البياني للسلاسل الزمنية:
259.....	2- اختبار الاستقرارية لديكي فولر (AUGMENTED ADF)
260.....	3- اختبار الاستقرارية لفيليس بيرون (Phillips-Perron)
261.....	4- تحديد عدد الفجوات وفترات الإبطاء المثلى
261.....	5- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (F-Bounds Test)
262.....	6- تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة المتباطئة واختبار صلاحيته
89266.....	7- تقدير العلاقة في الأجل القصير (نموذج تصحيح الخطأ ECM)
267.....	8- تقدير العلاقة في الاجل الطويل

9-	مناقشة نتائج الدراسة القياسية لنموذج أثر الفساد على الاستثمار المنتج (GFCF)	269
	المبحث الثالث :أثر الفساد المؤسسي على التنوع الاقتصادي: القياس المباشر وقناة الاستثمار(1995-2024).....	5272
	المطلب الأول: تقدير النموذج الثاني لقياس الأثر المباشر للفساد على التنوع مع إدماج الاستثمار كقناة انتقال	5272
1-	التمثيل البياني للسلاسل الزمنية:	6272
2-	اختبار الاستقرارية لديكي فولر (AUGMENTED ADF).....	6273
3-	اختبار الاستقرارية لفليس بيرون (Phillips-Perron).....	7274
4-	تحديد عدد الفجوات وفترات الإبطاء المثلى	8275
5-	اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (F-Bounds Test).....	299
6-	تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة المتباطئة واختبار صلاحيته.	299
7-	تقدير العلاقة في الأجل القصير (نموذج تصحيح الخطأ ECM).....	3280
8-	تقدير العلاقة في الاجل الطويل	5282
9-	مناقشة نتائج الدراسة القياسية لنموذج أثر الفساد على الاستثمار المنتج (GFCF) ..	6283
	المطلب الثاني: استخلاصات وتقييم فرضيات الدراسة في ضوء نتائج النموذجين (1995-2024)	09285
1-	استخلاصات النماذج القياسية.....	09285
2-	تقييم فرضيات الدراسة (H1-H6) في ضوء نتائج النموذجين	10287
	خلاصة الفصل	2289
	خاتمة عامة.....	4290
	قائمة المراجع.....	18294
	الملاحق.....	311

قائمة الجداول

الفصل الأول:

الإطار النظري والمفاهيمي للفساد

- الجدول رقم 1- 1: أبرز مؤشرات قياس الفساد العالمية. 50.....
الجدول رقم 1- 2: درجة ورتبة الجزائر ضمن مؤشر مدركات الفساد (CPI) للفترة (2003-2024)
93..... (transparency International 2024)
الجدول رقم 1- 3: تصنيف الجزائر في مؤشر ضبط الفساد الذي يصدره البنك الدولي خلال الفترة
(2002-2023). (world bank group 2024). 96.....

الفصل الثاني:

الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

- الجدول رقم 2- 1: المعايير الكمية لتصنيف الاقتصاد الريعي. 135.....
الجدول رقم 2- 2: ترتيب أهم الدول المصدرة للنفط الخام في العالم سنة 2024. 143.....
الجدول رقم 2- 3: ترتيب أهم الدول المصدرة للغاز الطبيعي في العالم سنة (2024). 144.....
الجدول رقم 2- 4: آثار نقمة الموارد والعلة الهولندية على الاقتصاد والعلاقة بينهما. 168.....
الجدول رقم 2- 5: تصنيف أكبر عشر صناعات سيادية في العالم ديسمبر 2024. 175.....
الجدول رقم 2- 6: التطور الكمي لصادرات المحروقات النروجية خلال (2000-2024). 182....
الجدول رقم 2- 7: تطور صادرات النفط والغاز الطبيعي النروجية (2020-2024). 184.....
الجدول رقم 2- 8: تطور احتياطي النفط والغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من
(1995-2024). 193.....
الجدول رقم 2- 9: تطور إنتاج النفط والغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1995-
2024). 195.....
الجدول رقم 2- 10: تطور إيرادات المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1995-2024). 197....
الجدول رقم 2- 11: تطور نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر
خلال الفترة (1998-2024). 200.....
الجدول رقم 2- 12: تطور نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للميزانية خلال الفترة
(1995-2024). 202.....
الجدول رقم 2- 13: تطور نسبة مساهمة صادرات المحروقات في إجمالي صادرات الجزائر خلال
الفترة (1995-2024). 205.....
الجدول رقم 2- 14: التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1995-
2024). 208.....
الجدول رقم 2- 15: هيكل الإيرادات الحكومية خلال الفترة (1995 - 2024). 213.....
الجدول رقم 2- 16: هيكل الصادرات السلعية في الجزائر خلال الفترة (1995 - 2024). 219...

الفصل الثالث:

دراسة قياسية تحليلية لتشخيص أثر الفساد على التنوع الاقتصادي في الجزائر

- الجدول رقم 3- 1: نتائج اختبار الاستقرارية لديكي فولر (AUGMENTED ADF). 259.....
الجدول رقم 3- 2: نتائج اختبار الاستقرارية لـ (Phillips-Perron). 260.....
الجدول رقم 3- 3: نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود لمتغيرات الدراسة... 262...

الجدول رقم 3-4: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة المتباطئة ARDL	262.....
الجدول رقم 3-5: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي	264.....
الجدول رقم 3-6: نتائج اختبار تجانس التباين	264.....
الجدول رقم 3-7: نتائج اختبار التحديد الوظيفي (Ramsey Reset Test)	265.....
الجدول رقم 3-8: نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ ECM) ARDL	266.....
الجدول رقم 3-9: نتائج تقدير العلاقة في الأجل الطويل	268.....
الجدول رقم 3-10: نتائج اختبار الاستقرارية لديكي فولر (AUGMENTED ADF)	273.....
الجدول رقم 3-11: نتائج اختبار الاستقرارية لـ (Phillips-Perron)	274.....
الجدول رقم 3-12: نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود لمتغيرات الدراسة	276.....
الجدول رقم 3-13: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة المتباطئة ARDL	276.....
الجدول رقم 3-14: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي	278.....
الجدول رقم 3-15: نتائج اختبار تجانس التباين	278.....
الجدول رقم 3-16: نتائج اختبار التحديد الوظيفي (Ramsey Reset Test)	279.....
الجدول رقم 3-17: نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ ECM) ARDL	280.....
الجدول رقم 3-18: نتائج تقدير العلاقة في الأجل الطويل	282.....

قائمة الأشكال

الفصل الأول:

الإطار النظري والمفاهيمي للفساد

- الشكل رقم 1- 1: أشكال الفساد..... 31
- الشكل رقم 1- 2: المأسسة السياسية والمشاركة السياسية..... 52
- الشكل رقم 1- 3: هيكل السلطة السياسية وفق لارس أودهين..... 55
- الشكل رقم 1- 4: منحني دالة القيمة الافتراضية وفق نظرية الاحتمال (نظرية التوقع/المستقبل)..... 60
- الشكل رقم 1- 5: تمثيل بياني لعلاقة الأصيل – الوكيل – العميل وفق نظرية الوكالة..... 62
- الشكل رقم 1- 6: الكمية المثلى للفساد..... 63
- الشكل رقم 1- 7: شجرة قرار لوكيل (An Agent's Decision Tree)..... 63
- الشكل رقم 1- 8: حلقة الفساد المفرغة..... 66
- الشكل رقم 1- 9: العلاقة التفاضلية بين مستوى الأجور والفساد..... 67
- الشكل رقم 1- 10: أسباب و نتائج الفساد..... 68
- الشكل رقم 1- 11: خريطة العالم للفساد..... 92
- الشكل رقم 1- 12: درجة ورتبة الجزائر ضمن مؤشر مدركات الفساد (CPI) للفترة (2003-2024)..... 94
- الشكل رقم 1- 13: تصنيف الجزائر في مؤشر ضبط الفساد الذي يصدره البنك الدولي (1996-2023)..... 96

الفصل الثاني:

الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

- الشكل رقم 2- 1: رسم توضيحي لمفهوم التنوع الاقتصادي..... 110
- الشكل رقم 2- 2: أثر غياب التنوع الاقتصادي على التنمية المستدامة..... 115
- الشكل رقم 2- 3: الدائرة الربعية المفرغة..... 138
- الشكل رقم 2- 4: مسار نمو ال-PIB في الاقتصادات الغنية بالموارد الطبيعية مقارنة بالاقتصادات قليلة الموارد..... 151
- الشكل رقم 2- 5: الناتج القومي الاجمالي ورأس المال الطبيعي..... 152
- الشكل رقم 2- 6: حلقة الفساد المفرغة..... 156
- الشكل رقم 2- 7: منحني بياني لنموذج سالتز-سوان..... 158
- الشكل رقم 2- 8: منحى الصادرات، الواردات والأسعار النسبية لغريغوري 1976..... 160
- الشكل رقم 2- 9: تأثير الطفرة على سوق العمل وعلى سوق السلع الأساسية..... 161
- الشكل رقم 2- 10: منحني النموذج الأساسي لـ: Corden 1984..... 163
- الشكل رقم 2- 11: رسم توضيحي لآلية تحديد سعر مرجعي للنفط..... 174
- الشكل رقم 2- 12: مساهمة الإيرادات النفطية في الناتج الداخلي الخام الاجمالي النرويجي..... 181
- الشكل رقم 2- 13: التطور الكمي لصادرات المحروقات النرويجية خلال (2000-2024)..... 182
- الشكل رقم 2- 14: تطور الاحتياطي من المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1995-2024)..... 193
- الشكل رقم 2- 15: تطور انتاج النفط الخام والغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة (1995-2024)..... 195

الشكل رقم 2- 16: تطور الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة (1995-2024).....	198
الشكل رقم 2- 17: تطور نسبة مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (1998-2024).....	201
الشكل رقم 2- 18: تطور نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للميزانية في الجزائر خلال الفترة (1995-2024).....	203
الشكل رقم 2- 19: تطور نسبة مساهمة صادرات المحروقات في اجمالي الصادرات في الجزائر خلال الفترة (1995-2024).....	206
الشكل رقم 2- 20: مؤشر ال HHI لل PIB (1995-2024).....	210
الشكل رقم 2- 21: تطور نسب مساهمة المحروقات والقطاعات الانتاجية (1995-2024) ..	210
الشكل رقم 2- 22: تطور اجمالي الإيرادات العامة و الجباية البترولية خلال الفترة (1995-2024).	214
الشكل رقم 2- 23: تطور مؤشر HHI للجباية العادية خلال الفترة (1995-2024).....	216
الشكل رقم 2- 24: مؤشري التركيز والتنوع للصادرات وفق ال-UNCTAD ..	220
الشكل رقم 2- 25: تطور اجمالي الصادرات ونسبة صادرات المحروقات في الجزائر (1995-2024).....	220

الفصل الثالث:

دراسة قياسية تحليلية لتشخيص أثر الفساد على التنوع الاقتصادي في الجزائر

الشكل رقم 3- 1: منحى تطور مؤشر تنوع الصادرات (DIV) للجزائر خلال الفترة (1995-2024).....	246
الشكل رقم 3- 2: منحى تطور مؤشر مراقبة الفساد (CC) في الجزائر خلال الفترة (1996-2023).....	247
الشكل رقم 3- 3: التمثيل البياني للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (1995-2024).....	258
الشكل رقم 3- 4: فترات الابطاء المثلى Akaike Information Criteria	261
الشكل رقم 3- 5: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي.....	264
الشكل رقم 3- 6: تقدير المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي.	266
الشكل رقم 3- 7: التمثيل البياني للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (1995-2024).....	272
الشكل رقم 3- 8: فترات الابطاء المثلى Akaike Information Criteria	275
الشكل رقم 3- 9: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي.....	278
الشكل رقم 3- 10: تقدير المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي.	279

قائمة الملاحق

قائمة الاشكال

- الملحق رقم 1: نسبة مساهمة مختلف القطاعات في الـ GDP الجزائر (1998-2022).....312
- الملحق رقم 2: نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الـ PIB الجزائر (2000-2024) 313
- الملحق رقم 3: الملحق رقم (...). 313
- الملحق رقم 4: انتاج الغاز الطبيعي في الجزائر 315
- الملحق رقم 5: الملحق رقم+++++++ 316
- الملحق رقم 6: هيكل الصادرات السلعية في الجزائر خلال الفترة (1995 – 2024) 317
- الملحق رقم 7: 0000 اتمام الجدول الى 2024 318

مقدمة عامة

تُعَدُّ إشكالية التنويع الاقتصادي من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصادات الريعية في العصر الحديث، ولا سيما تلك التي تعتمد اعتماداً كبيراً على العائدات النفطية كمصدر رئيسي للدخل القومي. فهذه الاقتصادات غالباً ما تعاني من هشاشة بنيوية تجعلها شديدة التأثر بتقلبات الأسواق العالمية، ومرتهنة لقطاع واحد ذي طابع تقلبي لا يضمن استدامة النمو على المدى الطويل. وفي هذا السياق، تُطرح مسألة الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المنتج المتنوع كخيار استراتيجي لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

في الحالة الجزائرية، ورغم تعدد البرامج الحكومية وخطط الإصلاح الاقتصادي الهادفة إلى تنويع القاعدة الإنتاجية وتخفيف التبعية للمحروقات، فإن النتائج المحققة ما تزال دون التطلعات، إذ يظل القطاع النفطي مهيمناً على بنية الاقتصاد، ويشكل المصدر الأول لعائدات الدولة من النقد الأجنبي. وهو ما يثير تساؤلات جوهرية حول القيود البنيوية والمؤسسية التي تحول دون تحقيق التنويع الفعلي في الاقتصاد الجزائري.

من بين هذه العوامل، يبرز الفساد كأحد أخطر الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي تُقوّض فاعلية السياسات العامة وتُضعف ثقة الفاعلين الاقتصاديين. فالفساد لا يمثل مجرد انحراف سلوكي أو أخلاقي، بل هو اختلال مؤسسي هيكلي يُفضي إلى سوء تخصيص الموارد، وتراجع الإنتاجية، وانخفاض الكفاءة في الإنفاق العام، فضلاً عن تشويه بيئة الأعمال والمنافسة. وبالتالي، يصبح الفساد عائقاً مباشراً وغير مباشر أمام تحقيق التنويع الاقتصادي، لأنه يضعف مناخ الاستثمار، ويحول دون توجيه رؤوس الأموال نحو القطاعات الإنتاجية غير النفطية.

وتتعمّق خطورة هذه الظاهرة في الاقتصادات الريعية، حيث تتوافر الموارد المالية الكبيرة دون آليات رقابة فعّالة، فتتحول الريوع إلى مصدر لتغذية شبكات الفساد والمحسوبية، بدل أن تكون أداة لتمويل التنمية المستدامة. وفي الجزائر، رغم الإصلاحات القانونية والمؤسسية التي تبنتها الدولة -وعلى رأسها القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته- فإن نتائجها العملية في تقييد الظاهرة لا تزال محدودة، مما يستدعي تحليلاً علمياً معمقاً لآثار الفساد على مسار التنويع الاقتصادي.

غير أن الإشكالية لا تكمن فقط في وجود الفساد، بل في الآليات التي من خلالها يؤثر هذا الأخير على عملية التنويع الاقتصادي، ومدى قدرة الإصلاحات المؤسسية والرقابية على الحد من هذا التأثير داخل السياق الجزائري. فالعلاقة بين الفساد والتنويع الاقتصادي هي علاقة معقدة ومتعددة الأبعاد، تتداخل فيها العوامل الهيكلية (كالاعتماد على النفط)، والمؤسسية (كالشفافية والحوكمة)، والاقتصادية (كحوافز الاستثمار والتنافسية).

من هنا، تأتي أهمية هذه الدراسة في تحليل العلاقة التفاعلية بين الفساد والتنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال مقارنة تجمع بين التحليل النظري والدراسة القياسية، قصد

الكشف عن طبيعة هذه العلاقة، وآلياتها، وحدودها، بما يتيح تقديم رؤية علمية تسهم في اقتراح سياسات إصلاحية واقعية وفعّالة، قادرة على الحد من الفساد، وتعزيز الحوكمة الاقتصادية، وتمكين الاقتصاد الجزائري من تحقيق التحول المنشود نحو تنويع مستدام.

1- إشكالية الدراسة

بناءً على ما سبق تتمحور إشكالية هذه الدراسة في السؤال الجوهرى الآتي:

✍ كيف يؤثر الفساد على مسار التنويع الاقتصادي في الجزائر، وما هي القنوات والمؤشرات التي تجسّد هذا الأثر في ضوء الخصوصية البنيوية والمؤسسية للاقتصاد الجزائري؟

المعالجة هذه الإشكالية ارتأينا تقسيمها إلى جملة من الأسئلة الفرعية كما يلي:

- ما الإطارين النظري والمفاهيمي اللذين يُفسّران العلاقة بين الفساد والتنويع الاقتصادي؟
- ما طبيعة العلاقة بين الفساد والتنويع الاقتصادي في الاقتصادات الريعية عمومًا، وفي الجزائر على وجه الخصوص؟
- ما هي أبرز مظاهر الفساد في الجزائر وفق قانون 06-01، وكيف يمكن تحليلها اقتصاديًا من حيث انعكاسها على تنويع القاعدة الإنتاجية؟
- إلى أي مدى تمثل العوامل المؤسسية إطارًا تفسيريًا لفهم انتقال أثر الفساد على التنويع الاقتصادي في الجزائر؟
- ما مدى قوة وطبيعة العلاقة القياسية بين الفساد المؤسسي والتنويع الاقتصادي في الجزائر، وهل يمثل الاستثمار قناةً لانتقال أثر الفساد خلال الفترة (1995-2024)؟
- ما السياسات والإصلاحات الكفيلة بكسر حلقة الفساد وتحفيز التنويع الاقتصادي المستدام في الجزائر؟

2- فرضيات الدراسة

لقد أفضت القراءة الأولية للموضوع إلى الانطلاق من الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية التالية :

✍ الفرضية الرئيسية:

✍ يُعدّ الفساد عاملاً معيقاً للتنويع الاقتصادي في الجزائر، من خلال تأثيره السلبي على كفاءة تخصيص الموارد، والكفاءة الاستثمارية، وفي ظل ضعف جودة المؤسسات والحوكمة الاقتصادية.

✍ الفرضيات الفرعية:

- توجد علاقة سلبية بين الفساد والتنويع الاقتصادي في الاقتصادات الريعية، إذ يساهم انتشار الفساد في تعزيز منطق الربح وإضعاف الحوافز الموجهة نحو تطوير القطاعات الإنتاجية البديلة.

- تؤدي مظاهر الفساد المختلفة في الجزائر إلى تشوهات في تخصيص الموارد وإضعاف الحوافز الاقتصادية، بما يحد من قدرة الاقتصاد الوطني على تنويع قاعدته الإنتاجية.
- تمثل العوامل المؤسسية، لاسيما الشفافية والحوكمة وفعالية الحكومة، إطارًا تفسيريًا مهمًا لفهم انتقال أثر الفساد إلى التنويع الاقتصادي، إذ يؤدي ضعفها إلى تعزيز الآثار السلبية للفساد.
- يؤثر الفساد سلبيًا وبدلالة إحصائية على مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2024)، في الأجلين القصير والطويل، ويُعد تراجع حجم وكفاءة الاستثمار القناة الرئيسية لانتقال هذا الأثر.
- تساهم الإصلاحات القانونية والمؤسسية الفعالة، مثل قانون 01-06 وآليات الرقابة، في الحد من آثار الفساد، غير أن فعاليتها تبقى محدودة في غياب إصلاحات اقتصادية وهيكلية موازية تدعم مسار التنويع الاقتصادي.

3- أهمية الدراسة

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة من الناحيتين النظرية والتطبيقية، إذ تسعى إلى معالجة إحدى القضايا الحيوية في الاقتصاد الجزائري، والمتمثلة في العلاقة المعقدة بين الفساد والتنويع الاقتصادي. فمن الناحية النظرية، تساهم هذه الأطروحة في إثراء الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بتحليل أثر العوامل المؤسسية على مسارات التنمية الاقتصادية في الاقتصادات الريعية، من خلال إبراز الدور المزدوج للفساد بوصفه أحد أهم العوائق البنيوية أمام تحقيق التنويع. كما تقدم الدراسة إطارًا تحليليًا يدمج بين المقاربات المؤسسية والنماذج الاقتصادية القياسية، بما يسمح بفهم أعمق للآليات التي يتم من خلالها انتقال تأثير الفساد إلى بنية الاقتصاد الكلي.

أما من الناحية التطبيقية، فتتجلى أهمية البحث في تركيزه على الحالة الجزائرية، بوصفها نموذجًا مميزًا لاقتصاد يعتمد بدرجة عالية على الريع النفطي، ويواجه تحديات مستمرة في تنويع قاعدته الإنتاجية. ومن خلال دراسة العلاقة بين الفساد ومؤشرات التنويع الاقتصادي، يمكن لهذه الأطروحة أن تقدم نتائج وتوصيات عملية تساهم في توجيه السياسات الاقتصادية نحو بناء مؤسسات أكثر شفافية وفاعلية، وتطوير بيئة أعمال محفزة تدعم التحول من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد منتج قائم على التنويع والاستدامة.

4- أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وفهم العلاقة بين الفساد والتنويع الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري، من خلال تحديد طبيعة التأثيرات التي يمارسها الفساد بمختلف أنواعه على مسارات التحول الاقتصادي خارج قطاع المحروقات. وتتفرع عن هذا الهدف العام مجموعة من الأهداف الفرعية، تتمثل فيما يلي:

- تشخيص الإطار النظري والمفاهيمي للعلاقة بين الفساد والتنوع الاقتصادي، من خلال استعراض أهم المقاربات الاقتصادية والمؤسسية التي تناولت هذه الإشكالية.
- تحليل واقع الفساد في الجزائر عبر مؤشرات الحوكمة والشفافية الدولية، مع إبراز تطوره وآثاره على بيئة الاستثمار والقطاع الإنتاجي.
- تقييم مستوى التنوع الاقتصادي في الجزائر من خلال مؤشرات كمية ونوعية، ومقارنته مع بعض الدول النفطية المشابهة.
- قياس وتحليل أثر الفساد على التنوع الاقتصادي باستخدام منهجيات تحليل اقتصادي وقياسي (نموذج ARDL)، بغية تحديد طبيعة العلاقة واتجاهها وقوتها.
- اقتراح آليات إصلاحية للحد من آثار الفساد وتعزيز الحوكمة الاقتصادية، بما يتيح توجيه السياسات العمومية نحو تحقيق تنوع اقتصادي فعال ومستدام.

5- أسباب اختيار الموضوع

تم اختيارنا لهذا الموضوع استجابةً لجملة من الاعتبارات العلمية والواقعية، التي تعكس أهمية الإشكالية وراهنيتها على المستويين الوطني والدولي. فعلى المستوى الوطني، يواجه الاقتصاد الجزائري تحديات بنيوية عميقة ناجمة عن الاعتماد المفرط على العائدات النفطية، وما يرتبط بذلك من هشاشة في القاعدة الإنتاجية وضعف في قدرة القطاعات غير النفطية على خلق القيمة المضافة. ورغم الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية المتعاقبة، لا تزال مظاهر الفساد الإداري والمالي تشكل عائقاً رئيسياً أمام تحقيق التحول نحو اقتصاد متنوع ومستدام.

أما على المستوى العلمي والبحثي، فإن العلاقة بين الفساد والتنوع الاقتصادي تمثل مجالاً خصباً للتحليل، خاصة في ظل محدودية الدراسات التطبيقية التي تناولت هذا الموضوع في السياق الجزائري بصفة معمقة، وباستخدام أدوات قياسية حديثة قادرة على تفسير الأثر الديناميكي للفساد على مكونات التنوع الاقتصادي.

إضافة إلى ذلك، فإن دراسة هذه العلاقة تكتسي أهمية عملية، إذ تسهم في توجيه صناع القرار نحو إصلاحات مؤسسية وهيكلية تستهدف تعزيز الشفافية، وتحسين بيئة الأعمال، وتشجيع الاستثمار المنتج، بما يضع أسساً صلبة لتنوع اقتصادي فعال يحدّ من الهشاشة الريعية ويضمن استدامة النمو.

كما ارتبط اختيار هذا الموضوع بدافع علمي وشخصي يتمثل في الاهتمام بدراسة أثر العوامل المؤسسية، ولا سيما الفساد والحوكمة، على مسارات التنمية الاقتصادية في الجزائر، والرغبة في الإسهام، ولو بصورة متواضعة، في إثراء النقاش الأكاديمي حول شروط الانتقال من اقتصاد ريعي قائم على المحروقات إلى اقتصاد منتج ومتنوع ومستدام.

6- منهجية الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على منهجية تجمع بين البعدين النظري والتطبيقي، بما يتيح تحليلاً شاملاً للعلاقة بين الفساد والتنوع الاقتصادي في الجزائر.

فعلى المستوى النظري، تم توظيف المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض المفاهيم الأساسية المرتبطة بكل من الفساد والتنويع الاقتصادي، وتحليل مختلف المقاربات والنظريات التي فسرت العلاقة بينهما، مع التركيز على الإسهامات الحديثة في الفكرين الاقتصادي والمؤسسي.

أما على المستوى التطبيقي (القياسي)، فقد تم اعتماد منهج التحليل الاقتصادي القياسي (Econometric Analysis) لتقدير أثر الفساد على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1995-2024)، باستخدام بيانات سنوية تم الحصول عليها من مصادر رسمية وموثوقة كالبنك الدولي، ومنظمة الشفافية الدولية، والمكتب الوطني للإحصاء.

واعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، نظرًا لملاءمته في دراسة العلاقات الديناميكية بين المتغيرات التي تختلف في درجات استقراريتها $I(0)$ و $I(1)$ ، ولقدرته على تحليل الأثرين القصير والطويل الأجل. كما تم دعم التحليل الكمي بتفسير نوعي للنتائج، من خلال ربطها بالإطار المؤسسي والاقتصادي الجزائري، بغرض الوصول إلى نتائج واقعية وتوصيات عملية تساهم في بناء سياسات فعالة لمكافحة الفساد وتعزيز مسار التنويع الاقتصادي.

7- أدوات الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من الأدوات المنهجية والقياسية الهادفة إلى تحليل العلاقة بين الفساد والتنويع الاقتصادي في الجزائر بدقة وموضوعية. فعلى مستوى جمع البيانات، تم استخدام بيانات سلاسل زمنية سنوية تغطي فترة الدراسة، مستمدة من مصادر دولية موثوقة مثل البنك الدولي (World Bank)، ومنظمة الشفافية الدولية (Transparency International)، وصندوق النقد الدولي (IMF)، إلى جانب الإحصاءات الوطنية الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات والتقارير الحكومية ذات الصلة.

أما على مستوى التحليل القياسي، فقد تم توظيف أدوات تحليلية متقدمة، أبرزها اختبارات السكون (Unit Root Tests) لتحديد درجة استقرارية المتغيرات، ونموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لقياس أثر الفساد على التنويع الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، بالإضافة إلى اختبار الحدود (Bounds Test) للكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، واختبارات استقرار النموذج (CUSUM & CUSUMSQ) للتحقق من ثبات المعاملات بمرور الزمن.

كما تم استخدام برنامج Eviews 13 لتحليل البيانات القياسية، والاستعانة بالتحليل الوصفي المدعوم بالجدول والأشكال البيانية لتوضيح تطور المؤشرات محل الدراسة.

8- حدود الدراسة

تتجلى حدود هذه الدراسة من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية، هي الموضوعية، المكانية، والزمانية، وذلك بما ينسجم مع طبيعة الإشكالية المطروحة وأهداف البحث.

فعلى المستوى الموضوعي، تركز الدراسة على تحليل أثر الفساد على التنويع الاقتصادي في الجزائر، من خلال استقصاء الآليات والقنوات التي يؤثر عبرها الفساد في فعالية السياسات التنويعية وفي كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية، دون التطرق إلى باقي مظاهر الاختلالات الاقتصادية أو الاجتماعية إلا بقدر ما يخدم موضوع البحث.

أما من الناحية المكانية، فقد اقتصرَت الدراسة على الاقتصاد الجزائري بوصفه نموذجًا لاقتصاد ريعي يعتمد على العائدات النفطية، مع الاستئناس ببعض التجارب الدولية الرائدة في مجال مكافحة الفساد وتحقيق التنويع الاقتصادي، على غرار النموذج النرويجي، بغرض استخلاص الدروس وتقديم بدائل واقعية.

أما من الناحية الزمنية ركزت الدراسة على الفترة (1995-2024)، لما تتضمنه من تحولات اقتصادية ومؤسسية هامة تتعلق بتقلبات أسعار النفط، وإطلاق إصلاحات متعددة تهدف إلى تعزيز الحوكمة ودعم مسار التنويع الاقتصادي في الجزائر.

9- هيكل الدراسة

للإلمام بمختلف الجوانب النظرية والتطبيقية التي يتطلبها موضوع الدراسة، والوصول إلى الأهداف والنتائج المنتظرة، تم تقسيم هذا البحث إلى مقدمة عامة، وثلاثة فصول رئيسية، تليها خاتمة عامة تتضمن أهم النتائج المتوصل إليها والتوصيات المقترحة. ويتناول الفصل الأول الموسوم بـ: "الإطار النظري والمفاهيمي للفساد"، الأسس النظرية التي قامت عليها دراسة الظاهرة، من خلال تحليل المفاهيم المختلفة للفساد وأشكاله وأسبابه، واستعراض أهم المقاربات والنظريات المفسرة له، إضافةً إلى تبيان آثاره الاقتصادية والاجتماعية على كفاءة الأداء الاقتصادي وسياسات التنمية، مع الإشارة إلى المؤشرات الدولية المعتمدة في قياسه. أما الفصل الثاني المعنون بـ: "الإطار النظري والمفاهيمي للتنويع الاقتصادي"، فقد خُصص لتوضيح المفهوم الاقتصادي للتنويع، محدداته وأهميته خاصة في الدول الريعية، مع إبراز العلاقة النظرية بين الفساد والتنويع الاقتصادي في ضوء التجارب الاقتصادية الدولية، وتحديد مكانة الجزائر ضمن هذه الدينامية. في حين خصص الفصل الثالث بعنوان: "دراسة قياسية تحليلية لتشخيص أثر الفساد على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2024)"، للجانب التطبيقي من البحث، حيث تم بناء نموذج قياسي يعتمد على بيانات سنوية واستخدام منهج ARDL لقياس العلاقة بين الفساد ومؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر على المديين القصير والطويل، مع تحليل وتفسير النتائج المتحصل عليها. وفي الختام، تضمنت الخاتمة العامة أهم النتائج المستخلصة من الدراسة النظرية والقياسية، إضافةً إلى التوصيات المقترحة

الهادفة إلى تعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد، بما يساهم في دعم جهود التنويع الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

10- صعوبات الدراسة

تمثلت أهم الصعوبات التي صادفناها خلال إعداد هذه الدراسة في الآتي:

- صعوبة الحصول على البيانات الدقيقة حول مؤشرات الفساد في الجزائر، نظراً لتباين التقديرات واختلاف منهجيات القياس بين المنظمات الدولية والهيئات الوطنية.
- نقص الإحصائيات الرسمية المتعلقة بمؤشرات التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، وخاصة ما يتعلق بتوزيع الصادرات حسب القطاعات غير النفطية.
- ضعف توفر الدراسات الحديثة المتخصصة في تحليل العلاقة بين الفساد والتنويع الاقتصادي في السياق الجزائري، مما تطلب مجهوداً إضافياً في جمع المراجع والمصادر الأجنبية ومقارنتها بالبيئة المحلية.
- صعوبة تتبع التطورات المؤسسية والتشريعية ذات الصلة بمكافحة الفساد، نتيجة التعديلات المستمرة في القوانين والهيئات المعنية بالحوكمة والشفافية.

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للفساد

تمهيد

يُعدّ الفساد من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصادات الريعية، لما له من انعكاسات عميقة على مسار التنمية الاقتصادية وإمكانات التنويع خارج قطاع المحروقات. إذ لا يقتصر أثره على الجانب الأخلاقي أو الإداري فحسب، بل يمتد ليشكل عائقًا بنيويًا أمام تحقيق الكفاءة الاقتصادية وتعبئة الموارد وتوجيهها نحو القطاعات المنتجة. وفي الحالة الجزائرية، التي تسعى جاهدة إلى تنويع قاعدتها الاقتصادية وتقليل اعتمادها على العائدات النفطية، يكتسي فهم ظاهرة الفساد أبعادًا خاصة، تفرض تحليلها من منظور نظري ومفاهيمي دقيق.

يهدف هذا الفصل إلى بناء الإطار النظري والمفاهيمي للفساد من خلال استعراض أهم تعريفاته ومقارباته الفكرية، وكذا النظريات المفسرة له في الأدبيات الاقتصادية، بغرض تحديد الخلفيات النظرية التي تفسر آليات نشوئه واستمراره في الاقتصاد الريعية. كما يتناول الفصل في طياته ما يلي:

- ✍ **المبحث الأول:** الإطار المفاهيمي لظاهرة الفساد.
- ✍ **المبحث الثاني:** آليات مكافحة الفساد والجهود الدولية والإقليمية
- ✍ **المبحث الثالث:** ارتأينا الغوص في واقع الفساد في الاقتصاد الجزائري

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة الفساد

الفساد ليس مجرد فعل محدد بل ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد، تتغير بتغير الزمن، الثقافة، والتطبيق القانوني. وتعريفه ليس ثابتاً بل يتم تشكيله تدريجياً من خلال التحليل والواقع. ويختلف في مظاهره وحدته من دولة لأخرى تبعاً لاختلاف الأنظمة السياسية والقانونية والثقافات السائدة. وتعد دول العالم النامي الأكثر تأثراً به، نتيجة هشاشة المؤسسات وضعف الرقابة وغياب الشفافية والفصل بين السلطات. ولا يُنظر إلى الفساد كمجرد سلوك فردي منحرف، بل كنتاج بيئة مؤسسية تسهل ممارسته وتُضعف العدالة وتكرّس الامتيازات. لذلك، يكتسي فهم هذه الظاهرة أهمية كبيرة، خاصة من حيث أسبابها وآثارها وأدوات قياسها.

وفي هذا الإطار، يهدف هذا المبحث إلى تقديم معالجة مفاهيمية للفساد، من خلال التعرض لتعريفاته وأنواعه، ثم مناقشة أسبابه وانعكاساته، وأخيراً استعراض أبرز مؤشرات قياسه، مع التطرق إلى أهم النظريات المفسرة له.

المطلب الأول تعريف الفساد وأنواعه.

1- مفهوم الفساد

يُعد الفساد من الظواهر المعقدة متعددة الأبعاد، التي يصعب الإحاطة بها من خلال تعريف موحد جامع. فرغم الإجماع بين الباحثين والمهتمين بالشأن العام على أن الفساد ظاهرة عالمية منتشرة على نطاق واسع، ولا تقتصر على مجتمع أو ثقافة بعينها، إلا أن هناك تبايناً واضحاً في صيغ تعريفه وتحديد دلالاته، ويرجع هذا الاختلاف في ضبط المفهوم إلى جملة من العوامل، من أبرزها: (علي ابراهيم، 2009)

- تعدد التخصصات والمنطلقات الفكرية التي تناولت الظاهرة، حيث تختلف زوايا النظر إليها باختلاف الخلفيات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية أو الإدارية للباحثين.
- تباين المعايير الثقافية والحضارية بين المجتمعات، مما يؤدي إلى اختلاف في الحكم على الممارسات والسلوكيات: فالفعل الذي يُعد فاسداً في مجتمع معين قد يكون مقبولاً أو مبرراً في مجتمع آخر.
- وجود فجوة بين التصور الأكاديمي والتصور الشعبي للفساد، إذ أن العديد من الأفعال التي يُدرجها عامة الناس ضمن الفساد قد لا تُصنف كذلك في الدراسات التحليلية الدقيقة، والعكس صحيح.
- تعدد صور الفساد وتطورها المستمر، حيث أن مظاهره لا تظل ثابتة، بل تتجدد وتتكيف مع التحولات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية، ما يجعل الظاهرة عصية على الحصر النهائي.
- امتداد الفساد إلى مختلف مجالات النشاط الإنساني، من اقتصاد وإدارة، إلى عدالة وسياسة وإعلام، مما يصعب معه بناء تعريف جامد يصلح لكل الحالات.

الفصل الأول.....الإطار النظري والمفاهيمي للفساد

- الطابع السري للفساد، إذ غالبًا ما تُمارَس أنشطته في الخفاء، مما يعيق توثيقها أو تحديد أطرها بوضوح، كما أن ممارسيه يطوّعون آلياتهم باستمرار استجابة للظروف والمتغيرات.

1-1- الفساد لغةً:

يُشتق مصطلح "الفساد" في اللغة العربية من الجذر الثلاثي فَسَدَ، ويُعد ضدًا لمصطلح "صلح". ويعني - بحسب معاجم اللغة - البُطلان والاضمحلال والانحراف عن الوضع السليم. فقد جاء في لسان العرب (ابن منظور، 2003):

"الفساد ضد الصلاح، يُقال فسد الشيء يفسد فسادًا، فهو فاسد. وتفسد القوم أي تدابروا وقطعوا الأرحام، والمفسدة هي خلاف المصلحة". وعليه، فإن الفساد في مضمونه اللغوي يشير إلى كل سلوك أو وضع يخالف الاستقامة والنظام، ويؤدي إلى الإخلال بالتوازن أو العدالة في العلاقات أو الأشياء.

كما قدّم سعيد الدخيل في كتابه تعريفًا لغويًا أكثر شمولًا لمفهوم "الفساد"، حيث أشار إلى أن هذا المصطلح يحمل دلالات متعددة بحسب السياق؛ فقد يدل أحيانًا على الإبطال، وأحيانًا أخرى على إصابة الشيء بالعطب أو التلف، كما قد يُفهم بمعنى الاضطراب أو الخلل، أو حتى إلحاق الضرر والأذى (الدخيل، 2001). ويضيف في مؤلفه معالجة متكاملة لمفهوم الإفساد من منظور شرعي، حيث لا يكتفي بعرض المعاني اللغوية فحسب، بل يؤسس لما يشبه نظرية فقهية متكاملة تُعالج الظاهرة بوصفها انحرافًا عن مقاصد الشريعة. ويؤكد أن الإفساد لا يقتصر على الجريمة المنظمة أو الاعتداء المادي الظاهر، بل يشمل كل تصرف أو قول أو نية تؤدي إلى إبطال المصالح أو اختلال المقاصد، سواء في الأموال أو الوظائف أو العقود أو الأخلاق أو حتى العبادات.

ويرى أن الفساد - من منظور إسلامي - لا يُقاس فقط بالنتائج المادية أو الإدارية، بل يُنظر إليه من خلال مخالفة الغاية التي شرعت لأجلها الأحكام. ومن هنا، يعتبر أن "الإفساد قد يكون في القول كما في الفعل، وفي النية كما في الظاهر، وفي الظن كما في اليقين، وفي الكلي كما في الجزئي" (الدخيل، 2001)، مما يُبرز شمولية المفهوم واتساع دائرته الفقهية.

ويُميز المؤلف بين الفساد العام (الظاهر) والفساد الخفي (الباطني)، حيث يرى أن الأول يُمكن معالجته بالقوانين والحدود، أما الثاني فهو مرتبط ببقاء النية وصفاء المقصد، ويستلزم تهذيب الضمير وتحقيق الإخلاص. كما يربط بين الإفساد والمقاصد الخمسة للشريعة، معتبرًا أن كل ما يُخلّ بحفظ الدين، النفس، المال، العقل، أو النسل يُعد ضربًا من الإفساد.

1-2- الفساد اصطلاحًا:

تختلف التعاريف لاختلاف الآراء والاتجاهات والتخصصات وفق ما تم سلف ذكره وهي كما يلي:

1-2-1- الفساد في ضوء الشريعة الإسلامية:

تُعد الشريعة الإسلامية من أولى المرجعيات التي تصدت لمظاهر الفساد بشتى أشكاله فقد ورد ذكر "الفساد" ومشتقاته في مواضع كثيرة من القرآن الكريم في نحو خمسين موضعاً، وقد حملت الكلمة معاني متعددة بحسب السياق، منها: الإفساد في الأرض، الفساد الأخلاقي، الفساد الاقتصادي، السياسي، العقائدي، البيئي، والاجتماعي. فيما يلي مجموعة من الآيات مع تنوع دلالات الفساد:

- **الفساد في الأرض** لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾ [سورة البقرة: 205] بمعنى: التخريب المادي والاقتصادي بإتلاف الزرع وهلاك الثروة الحيوانية.
 - **الفساد العقائدي** لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ۚ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [سورة الأعراف: 56] بمعنى: التحذير من نشر الشرك والمعاصي بعد قيام التوحيد والصلاح.
 - **الفساد الأخلاقي والاجتماعي** لقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ [سورة القصص: 17] بمعنى: دعم المفسدين في المجتمع يُعد نوعاً من الفساد الخلقي والاجتماعي.
 - **الفساد السياسي** لقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضَعِفُ طَائِفَةٌ مِّنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ ۚ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ﴾ [سورة القصص: 04] بمعنى: فساد فرعون السياسي باستعمال سلطته في التفريق والقهر والقتل.
 - **الفساد الاقتصادي** لقوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ (1) الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ (2) وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [سورة المطففين: 1-3] بمعنى: غش الميزان والكيل، من أبرز مظاهر الفساد الاقتصادي.
 - **الفساد العام** لقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَلقُوا قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ ۖ إِنَّ اللَّهَ سَابِقُ الْفٰسِقِينَ ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ﴾ [سورة يونس: 81] بمعنى: الفساد يناقض الإصلاح، وأعمال المفسدين لا تزكيها الشريعة.
- بناء على ما سبق عرّف الفقهاء المسلمون الفساد بقولهم:

◀ **قول الشافعية عن الفساد:** "ما كان مشروعاً بأصله غير مشروع بوصفه، وهو مرادف للبطلان" أي: العمل نفسه مشروع (مثل البيع)، لكن إذا اختل فيه وصف معتبر (مثل بيع خمر أو غرر)، فيصبح فاسداً. (بوساق، 2004)

◀ **قول الاحناف عن الفساد:** "الفساد ما اختل فيه شرط من شروط الصحة لا من شروط الانعقاد، أما الباطل فهو ما اختل فيه ركن أو شرط من شروط الانعقاد." يفرقون بين الفساد والبطلان مثاله: البيع بشرط فاسد = فاسد، أما بيع الميتة = باطل. (الحنفي، 2003)

◀ **قول المالكية والحنابلة عن الفساد:** "الفساد هو ما لم يُجز شرعاً لا في أصله ولا في وصفه"، يعتبران أن الباطل والفساد مترادفان في أكثر الصور. (الخرشي، 1999)

◀ **الفساد في الرؤية المقاصدية:** يرى علماء المقاصد أن الفساد يُقابل مقاصد الشريعة الخمسة (الدين، النفس، المال، العرض، العقل)، ويُعتبر كل فعل يخل بهذه الكليات فساداً، ولذلك قال الإمام الشاطبي: "كل مفسدة في الشريعة ترجع إلى تفويت مصلحة أو جلب مفسدة في واحد من هذه المقاصد". (الشاطبي، 2004)

2-2-1- الفساد في القانون الجزائري:

لم يتضمن القانون الجزائري رقم 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006، والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، تعريفاً مباشراً لمصطلح "الفساد"، بل اكتفى المشرع الجزائري بالإشارة إلى صور الفساد عبر الفقرة (أ) من المادة الثانية، والتي تنص على أن: «الفساد هو كل الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من هذا القانون». وبالرجوع إلى هذا الأخير، يتبين أن المشرع صنّف مجموعة من الأفعال ضمن جرائم الفساد، ومن أبرزها: رشوة الموظفين العموميين، منح امتيازات غير مبررة في الصفقات العمومية، اختلاس أو تبديد الأموال العمومية، استغلال النفوذ، الإثراء غير المشروع، التمويل الخفي للأحزاب السياسية.

وبذلك، يتبنى القانون الجزائري مقاربة جنائية تُعرّف الفساد من خلال حصر صورته وأشكاله في أفعال مجرّمة محددة. (République Algérienne Démocratique et Populaire, 2006).

3-2-1- الفساد وفق الاختصاصيين:

◀ الفساد عند ابن خلدون:

يستند الفساد إلى ثلاثة أبعاد مترابطة بشكل وثيق، هي: البعد السياسي، البعد الحضاري، والبعد الاقتصادي. ويُعد البعد الفردي العامل المشترك والمُكوّن الأساسي الذي تنبني عليه مختلف أشكال الفساد، إذ يشكل حجر الزاوية في تفسير مظاهره وتجلياته عبر هذه الأبعاد. (الوقداني، 2010)

◀ الفساد عند Joseph S. Nye:

"سلوك ينحرف عن الواجبات الرسمية الوظيفية العامة، من أجل تحقيق مكاسب خاصة (شخصية أو لأقارب أو جماعة) سواء كانت مالية أو غير مالية، ويشمل ذلك ممارسات مثل الرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ لتحقيق منافع شخصية أو لفائدة مجموعة معينة" (Joseph.S.Nye., 1967)

الفصل الأول.....الإطار النظري والمفاهيمي للفساد

يمكن القول إن تعريف ناي يستند إلى مقارنة قانونية-أخلاقية، فهو يركز على: وجود واجبات رسمية. خرق لتلك الواجبات. تحقيق منافع خاصة غير مشروعة.

◀ **الفساد عند Samuel P. Huntington:**

"سلوك الموظفين الحكوميين الذين ينحرفون عن القواعد المقبولة لخدمة أهداف خاصة" ويرى أن عمليات التحديث تُدخل معايير جديدة تتعارض مع المعايير التقليدية، مما يخلق حالة من الغموض في السلوك السياسي والاجتماعي وفي مثل هذا السياق، يصبح الفساد وسيلة للتكيف، إذ يستخدم الأفراد الطرق غير الرسمية (كالوساطة، الرشوة، المحسوبية...) لتحقيق مصالحهم في ظل مؤسسات لم تواكب بعد التحولات الاجتماعية والاقتصادية السريعة. كما ما يوضح هنتنغتون أن الفساد لا ينتج فقط عن غياب الأخلاق، بل قد يكون نتيجة طبيعية لعدم توازن بين تطور المجتمع وبطء بناء المؤسسات السياسية الفعالة. وبهذا، يرى أن الفساد السياسي يمثل مرحلة انتقالية مألوفة في المجتمعات التي تمر بتحويلات هيكلية. (Huntington S. P., 1968)

◀ **الفساد عند Thomas C. Schelling:**

"الفساد هو علاقة تواطئية مستمرة، وليست مجرد صفقة فردية، تتطلب من الأطراف الحفاظ على السرية، والثقة، وتقدير المخاطر، والتكيف مع المتغيرات". (Schilling, 1978) يستند تعريف شيلينغ (1978) للفساد إلى بُعدين رئيسيين: البُعد المؤسسي والبُعد السلوكي. فالبُعد المؤسسي يُبرز أن الفساد لا يحدث بمعزل عن السياق التنظيمي، بل يتغلغل داخل هياكل قائمة من خلال قواعد غير رسمية تُمارَس بشكل اعتيادي، ولو كانت مخالفة للقوانين الرسمية. أما البُعد السلوكي، فيركّز على سلوك الفاعلين المتورطين، حيث تقوم العلاقة بينهم على الثقة، والسرية، والاستمرارية، وتستند إلى تفاهم ضمني دون الحاجة إلى تعاقدات صريحة. وفي هذا الإطار، تنشأ آليات ضمنية لضبط السلوك، مثل السكوت المتبادل، وتكرار التعامل، والإشارات غير المباشرة، وحتى التهديد الرمزي، بما يضمن استمرار التواطؤ وتكيفه مع الظروف المتغيرة. على سبيل المثال، قد يحصل مفاوض على صفقة عمومية بوساطة غير معلنة، يدرك من خلالها أن احترام "الترتيبات المعتادة" هو شرط غير مصرح به للفوز بالعقد، وهو ما يعكس تشكل شبكة من العلاقات الفاسدة داخل بنية مؤسسية موازية. إذن شيلينغ يصف الفساد بوصفه نظاماً موازياً داخل المؤسسات الرسمية، تحكمه قواعد غير مكتوبة، وسلوكيات مستقرة بين الأطراف.

◀ **الفساد عند Robert Klitgaard:**

من أبرز النماذج التحليلية التي ساهمت في فهم جذور الفساد المؤسسي، النموذج الذي صاغه (Klitgaard Robert)، والذي يُعد من أهم المساهمين في تحليل الظاهرة من منظور اقتصادي-مؤسسي. حيث صاغ معادلة شهيرة تظهر العوامل الأساسية التي تؤدي إلى تفشي

الفصل الأول.....الإطار النظري والمفاهيمي للفساد

الفساد داخل المؤسسات والمنظمات والدول. ووفقاً لهذا النموذج، فإن الفساد ينشأ عندما يتوفر عنصر الاحتكار، وبترافق مع السلطة التقديرية، في ظل غياب أو ضعف آليات المساءلة، وأضاف قائلاً: "مكافحة الفساد لا تقتصر على معاقبة الافراد بل تتعلق بتغيير الأنظمة". وقد عبر عن ذلك بالصيغة التالية: (Klitgaard, controlling corruption, 1988, p. 75)

$$\text{الفساد} = \text{الاحتكار} + \text{السلطة التقديرية} - \text{المساءلة}$$
$$\text{Corruption} = \text{Monopoly} + \text{Discretion} - \text{Accountability}$$

- الاحتكار (Monopoly): حين يحتكر مسؤول أو جهة تقديم خدمة أو اتخاذ قرار.
- السلطة التقديرية (Discretion): وجود حرية واسعة لاتخاذ قرارات دون رقابة أو معايير واضحة.
- المساءلة (Accountability): ضعف آليات المحاسبة يجعل المسؤول يسيء استخدام سلطته.

تعكس هذه المعادلة بشكل مبسط وعميق في آن واحد الطبيعة البنوية للفساد، حيث إن تركيز السلطة بيد فاعلين يمتلكون هامشاً كبيراً من التقدير في اتخاذ القرار، دون وجود آليات فعالة للرقابة والمحاسبة، يُشكّل بيئة خصبة لانحراف السلوك الإداري والسياسي. وتُعد هذه المعادلة مساهمة محورية في أدبيات مكافحة الفساد، وقد تبنتها العديد من المنظمات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تقاريرها التفسيرية حول الحوكمة والشفافية.

← الفساد عند Kaufmann Daniel:

"الفساد هو استخدام الوظيفة العمومية لتحقيق مكاسب خاصة" (Kaufmann, 1998) وهو تعريف يركّز على سلوك الموظف العمومي، ويشمل الرشوة، الابتزاز، الاختلاس. غير أن هذا التعريف تطوّر لاحقاً، ففي 2005 قدّم كوفمان تعريفاً أكثر شمولاً اعتبر فيه الفساد: استغلال السلطة العمومية لتحقيق مصالح خاصة، سواء كانت سياسية أو مالية" (Kaufmann & Kraay, 2005) ويتميّز هذا التعريف الأخير بتوسيعه لنطاق الفساد ليشمل أيضاً الممارسات المؤسسية مثل المحسوبية وتضارب المصالح.

الفرق الجوهرى بين التعريفين يكمن في النطاق والمنظور التحليلي؛ إذ انتقل كوفمان من تعريف يركّز على الفرد وسلوكه (1998)، إلى تصور يشمل البيئة المؤسسية والممارسات السياسية (الفساد المنهجي والمؤسسي) (2005)،

4-2-1- الفساد في المنظمات والاتفاقيات والهيئات الدولية:

← تعريف منظمة الشفافية الدولية: (Transparency International)

الفصل الأول.....الإطار النظري والمفاهيمي للفساد

"الفساد هو إساءة استخدام المنصب أو السلطة الموكلة لتحقيق منافع خاصة، سواء أكانت مادية أو غير مادية، بما يخرق القواعد القانونية أو الأخلاقية التي تحكم السلوك العام داخل المؤسسات" (Transparency International, 2023)

ويُظهر هذا التعريف تطور فهم الفساد من مجرد سلوك فردي منحرف إلى ظاهرة مؤسسية مركبة، ترتبط ببُنية الحوكمة وضعف آليات الرقابة والمساءلة. وقد أشار عدد من الباحثين، منهم Mungiu-Pippidi (2023)، إلى أن السيطرة على الفساد تتطلب إصلاحًا مؤسسيًا عميقًا يتجاوز مجرد الإجراءات العقابية نحو تعزيز الشفافية والثقافة القانونية. (Mungiu-Pippidi, 2023)

تعريف اتفاقية الأمم المتحدة (UNCAC):

"طلب أو قبول موظف عمومي، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لميزة غير مستحقة لنفسه أو لغيره، مقابل قيامه بفعل أو امتناعه عنه أثناء أداء مهامه الرسمية". (UNODC, 2003)

تعريف البنك الدولي (World Bank):

"إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، والفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح مناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء الشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاي للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على المنافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المنظمة للعمل". هذا التعريف يجمع بين البُعد الأخلاقي والبُعد المؤسسي، ويُستخدم كمرجعية للعديد من برامج الإصلاح والحوكمة التي تقودها المؤسسات المالية الدولية (World Bank, 1997)

تعريف صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund):

"علاقة الأيدي الطويلة المتعمدة التي تهدف للاستفادة هذا السلوك لشخص واحد أو لمجموعة ذات علاقة بالآخرين، كما يميز بين حالتين من الفساد، الأولى تتم بقبض الرشوة عند تقديم الخدمة الاعتيادية المشروعة والمقررة، أما الحالة الثانية فتتمثل في قيام الموظف بتأمين خدمات غير مشروعة وغير منصوص عليها ومخالفة القانون مقابل تقاضي الرشوة كإفشاء معلومات سرية، أو إعطاء تراخيص غير مبررة أو القيام بتسهيلات ضريبية وإتمام صفقات غير شرعية وغيرها من التعاملات غير القانونية التي يحصل مقابلها المرتشي على مبالغ ومردودات مادية مقابل تسهيلات التي يقدمها". (IMF, 2016)

وعليه يمكن تعريف الفساد على أنه: "كل سلوك أو ممارسة تنطوي على إساءة استعمال السلطة أو الوظيفة أو النفوذ، لتحقيق منافع خاصة (مادية أو غير مادية)، سواء على مستوى فردي أو مؤسسي، بما يخرق القواعد الأخلاقية أو القانونية أو يضر بالمصلحة العامة".

2- أنواع الفساد:

بعد الوقوف على مختلف التعريفات النظرية لمفهوم الفساد، يتبين أنه لا يقتصر على شكل واحد أو ممارسة موحدة، بل هو ظاهرة متعددة الأوجه تتجلى في أشكال مختلفة، تتباين باختلاف السياقات المؤسسية والاجتماعية والاقتصادية. لذلك، يُعد تصنيف الفساد إلى أنواع محددة خطوة ضرورية لفهم أبعاده ومظاهره، ومن ثم اقتراح آليات فعالة لمكافحته. ويمكن تصنيف الفساد اعتماداً على معايير متنوعة، كطبيعته، مجاله، نطاقه، وحجمه، وغير ذلك وهو ما سيتم بيانه فيما يلي:

2-1 الفساد طبقاً للمجال الذي ينشأ فيه:

يعتبر هذا المعيار من أهم المعايير التي يتم الاستناد عليها لتحديد أنواع الفساد على الإطلاق، يقسم الفساد تبعاً لهذا المعيار إلى ما يلي:

➤ **الفساد الإداري:** يُعدّ من أبرز أشكال الفساد المؤسسي ويتمثل أساساً في الانحرافات السلوكية والمهنية التي تصدر عن الموظفين العموميين أثناء أداء وظائفهم، ويرتبط هذا النمط من الفساد بتعطيل المبادئ الأساسية للعمل الإداري، كالنزاهة، والشفافية، والعدالة في التوظيف والمعاملة. ويتجلى من خلال مجموعة من الممارسات، كالمحاباة، والتواطؤ، والتباطؤ المتعمد، وعدم احترام أوقات العمل، وتسريب المعلومات الإدارية الحساسة، وخصخصة الممتلكات العامة عبر قرارات انتقائية تخدم مصالح فئوية. ويؤكد العديد من الباحثين، من بينهم الدكتور محسن الخضيرى، على ضرورة التمييز بين الفساد الإداري العارض كظاهرة مجتمعية تلقائية قابلة للانحسار بآليات الإصلاح، وبين مخططات الإفساد الممنهج التي تشرف عليها شبكات منظمة تمارس الفساد الإداري بشكل ممنهج، كسرقة الأصول العمومية، وتلقي العمولات في الصفقات الكبرى، وشرعة التعديت عبر قرارات إدارية موجهة. وغالباً ما يُشكّل هذا النوع من الفساد مدخلاً لظهور أنماط أخرى مرافقة، كالفساد المالي والسياسي، بل وحتى الأخلاقي، مما يجعل مكافحته ضرورة حتمية لضمان استقرار المؤسسات وفعالية الحوكمة. (غنو، 2017)

➤ **الفساد المالي:** يُعدّ من أبرز أشكال الفساد وأكثرها شيوعاً، ويقصد به مجموع الانحرافات المالية التي تنطوي على مخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم تسيير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها. كما يشمل مخالفة التعليمات والتشريعات التي تضعها أجهزة الرقابة المالية مثل مجلس المحاسبة، المكلف بمراقبة الأموال والحسابات العمومية. وتتجلى مظاهر هذا النوع من الفساد في العديد من السلوكيات الإجرامية، على غرار الرشوة، الاختلاس، تبديد المال العام، استغلال الموارد العمومية لتحقيق مصالح خاصة أو لخدمة أطراف أخرى، تبييض الأموال، التهرب الضريبي،

الغدر، التلاعب بالصفقات العمومية، المتاجرة غير المشروعة، تهريب السلع، والمحابة في التعيينات الإدارية. (الشمري، 2010)

➤ **الفساد السياسي:** يُعد من أخطر أشكال الفساد وأكثرها تأثيرًا على البنى المؤسسية والمجتمعية، إذ يشكل بيئة خصبة لبروز أنماط أخرى من الفساد، كالإداري والمالي والقانوني. ويتجسد الفساد السياسي في استغلال السلطة العامة والنفوذ السياسي لتحقيق منافع خاصة، سواء من قبل الأفراد أو النخب الحاكمة، ويترتب عليه اختلال جوهري في مبدأ المساواة والمنافسة المشروعة على مراكز السلطة. ويتجلى من خلال هيمنة فئة أو نخبة سياسية واقتصادية على مقاليد الحكم، واحتكار القرار السياسي، وتهميش دور المواطنين، وتقييد الحريات العامة، وتفكيك آليات الرقابة والمساءلة. (سويلم د، 2017)

يرتبط مباشرة بضعف الديمقراطية وتآكل القيم الدستورية. ومن أبرز مظاهره: تزوير الانتخابات، تغليب الولاءات الحزبية على الكفاءة، قمع المعارضة، التلاعب بالتشريعات لصالح مجموعات مصالح محددة، واستعمال المال الفاسد لشراء الذمم وتوجيه العملية السياسية. كما يُمكن التمييز بين أنماط مختلفة ضمن الفساد السياسي، مثل فساد القمة (القيادة العليا)، والفساد الانتخابي، وفساد السلطتين التشريعية والتنفيذية، (بوزهان، 2009) وكلها تساهم في إعادة إنتاج الحكم التسلطي، وتعطيل مسارات التنمية، وزعزعة الثقة في الدولة ومؤسساتها

➤ **الفساد الاقتصادي:** ويُقصد به تلك الممارسات غير المشروعة التي تحدث في مختلف مراحل النشاط الاقتصادي، من إنتاج وتوزيع واستهلاك، والتي تهدف إلى تحقيق منافع خاصة على حساب المصلحة العامة. ويُعد هذا النوع من الفساد نتيجة مباشرة لضعف الرقابة، وغياب الشفافية، وسوء تطبيق القوانين الاقتصادية. كما يرتبط أيضًا بالسياسات الاقتصادية المرتجلة أو التي تفتقر إلى التخطيط الرشيد، مما يؤدي إلى إهدار الموارد العامة وتوجيهها نحو مشاريع غير مجدية أو مفصلة على مقاس مصالح ضيقة. وتتعدد صور الفساد الاقتصادي، من أبرزها: الرشوة في الصفقات العمومية، الاحتيايل والغش التجاري، التلاعب بالأسعار، الاحتكار، التهريب والفساد الجمركي، تهريب الأموال، وتقديم امتيازات غير مبررة لمستثمرين أجانب أو محليين. كما يشمل أيضًا تمويل مشاريع كبرى دون مراقبة فعالة، واستخدام النفوذ لتحقيق أرباح عبر خرق القوانين أو التلاعب باللوائح. ويشكل هذا النوع من الفساد عائقًا رئيسيًا أمام مناخ الأعمال، ويضعف ثقة المستثمرين، ويؤدي إلى إعاقة النمو الاقتصادي، فضلاً عن اتساع الفجوة بين فئات المجتمع، مما يعزز التفاوت الاجتماعي ويقوض العدالة الاقتصادية. (الطوخي، 2006)

◀ **الفساد القانوني:** هو أحد أبرز أشكال الفساد المؤسسي، ويقصد به الخلل في البنية التشريعية والتنظيمية، سواء من خلال سنّ قوانين غير عادلة أو غامضة أو منحازة لفئات معينة، أو الامتناع عن سنّ قوانين فعّالة لمكافحة الفساد، أو حتى التقصير في تنفيذ النصوص القانونية القائمة. ويظهر هذا النوع من الفساد عادة في السلطتين التشريعية والتنفيذية، حيث يُستعمل القانون كأداة لحماية مصالح خاصة أو لإضفاء شرعية على ممارسات فاسدة. كما أن غياب قوانين تحمي المبلغين عن الفساد أو ضعف الآليات الرقابية يعزز من هشاشة الإطار القانوني ويُسهل في تفشي الفساد داخل المؤسسات. وتشير العديد من الدراسات إلى أن التشريعات المتخلفة أو التي لا تواكب التطورات الاقتصادية والاجتماعية تُعد أرضية خصبة لنمو مظاهر الفساد، خصوصاً حين لا تتوفر ضمانات تنفيذ صارمة، أو عندما يتم تسخير النصوص لخدمة أطراف نافذة على حساب الصالح العام. إن الفساد القانوني بهذا المعنى لا يتعلّق بممارسات الأفراد فقط، بل يُعبّر عن تشوّه بنيوي في منظومة التشريع والتنظيم والسياسات العامة. (شتار، 2003)

◀ **الفساد القضائي:** يُعد من أخطر أنواع الفساد المؤسسي، لما له من أثر مباشر في تقويض العدالة وزعزعة الثقة في السلطة يُفترض أن تكون ملائماً للإنصاف وضماناً للحقوق. ويتجلى هذا النوع من الفساد في الازدواجية في تطبيق القوانين وانحراف الهيئات القضائية عن تطبيقها بشكل عادل ونزيه، سواء من خلال المحاباة لصالح ذوي النفوذ، أو التساهل المتعمد مع المتهمين الأقوياء، أو عبر التفسيرات الانتقائية للقوانين بما يخدم مصالح خاصة. (د السيد أحمد ، 2016) وتشمل مظاهره: قبول الرشوة أو الهدايا من أطراف النزاع، التستر على الأدلة، إصدار أحكام جائرة، إطالة أمد المحاكمات دون مبرر، وشهادة الزور. وإن تفشي الفساد القضائي يُفرغ مبدأ سيادة القانون من مضمونه، ويُكرّس ثقافة الإفلات من العقاب، مما يفتح المجال أمام باقي أنواع الفساد المالي والإداري والسياسي، ويهدم الثقة العامة في مؤسسات الدولة. ولهذا، فإن نزاهة القضاء تُعد ركيزة أساسية لأي إصلاح حقيقي، وأي مساس بها يُعد تقويضاً مباشراً لمرتكزات الحكم العادل والرشيد.

◀ **الفساد الثقافي:** يُشير إلى الانحراف عن الثوابت القيمية والثقافية التي تُشكّل هوية الأمة، حيث تُنتج أو تُروج جماعات معينة لخطابات أو ممارسات تُمزق النسيج الثقافي والاجتماعي، مما يؤدي إلى تآكل الرموز والمعايير الجماعية. ويُعد هذا النوع من الفساد معقداً في تصنيفه والمعاقبة عليه، إذ غالباً ما يتحصن خلف مبررات حرية الرأي والتعبير والإبداع، مما يجعله عصياً على التقنين القانوني أو الإجماع المجتمعي.

◀ **الفساد الاجتماعي:** يتمثل في الاختلال الذي يطال المؤسسات الاجتماعية المسؤولة عن تنشئة الأفراد، مثل الأسرة، والمدرسة، والجامعة، ومؤسسات العمل. ويؤدي ضعف

الفصل الأول.....الإطار النظري والمفاهيمي للفساد

هذه المؤسسات أو انحرافها إلى تكوين أفراد يفتقدون الانضباط والولاء للمصلحة العامة، مما ينعكس سلبيًا على السلوك المجتمعي. وتُعد التنشئة الاجتماعية الفاسدة من أبرز العوامل المنتجة لفساد مستقبلي، يتجلى في ضعف الانتماء، الإخلال بالواجبات، وانعدام احترام القانون والنظام العام.

2-2- الفساد حسب النطاق الجغرافي:

ينقسم الفساد وفق امتداده الجغرافي إلى نوعين رئيسيين:

➤ **الفساد المحلي:** يشير هذا النوع إلى جميع الممارسات الفاسدة التي تقع داخل حدود الدولة، دون ارتباط مباشر بأطراف خارجية، جهات أجنبية أو شركات دولية. ويتجسد في سلوكيات غير قانونية أو غير أخلاقية يقوم بها موظفون عموميون أو سياسيون أو رجال أعمال محليون لتحقيق منافع شخصية على حساب الصالح العام، يؤدي إلى زيادة تكاليف هذه المشروعات، ومن ثم زيادة الأسعار بسبب إضافة قيمة الرشاوى المدفوعة إلى تكاليف المشروع ما يحمل الدولة نفقات إضافية.

➤ **الفساد الدولي:** يُقصد به ذلك النمط من الفساد الذي يتجاوز الحدود الوطنية، ويتجلى عند دخول الدولة، من خلال مؤسساتها العمومية، في تعاملات مالية أو تعاقدية مع أطراف أو شركات أجنبية. ويبرز هذا النوع بصفة خاصة في الصفقات الكبرى ذات الطابع الدولي، مثل مشاريع البنية التحتية، أو عمليات استيراد المعدات والسلع بكميات ضخمة، حيث يتم تقديم رشاوي أو عمولات سرية لمسؤولين حكوميين مقابل منح العقود أو تسهيل الإجراءات. ويُعد هذا الشكل من الفساد من أخطر أنواعه، لما ينطوي عليه من تشابك مصالح محلية ودولية، وما يترتب عنه من استنزاف للموارد العامة، وتقويض لمبدأ الشفافية والنزاهة في المعاملات الدولية. (مسكين، 2016)

2-3- الفساد حسب حجمه:

يُصنّف الفساد وفقًا لحجمه إلى نوعين رئيسيين، يختلفان من حيث طبيعة الأطراف المتورطة وحجم المنافع المتحققة:

➤ **الفساد الكبير:** (Grand Corruption) يُقصد به ذلك النوع من الفساد الذي يرتكبه كبار المسؤولين في الدولة، كأصحاب المناصب العليا والوزراء، ويستهدف منافع مادية أو معنوية ضخمة، مما يجعله أشد أنواع الفساد خطورة وأوسعها نطاقًا. ويتسم هذا النوع من الفساد بكونه منظمًا ومقننًا أحيانًا، حيث يدمج بين السلطة السياسية والاقتصادية، ويُمارس من قبل فئة تحتكر مواقع القرار والنفوذ، ما يجعلها بمنأى عن الرقابة والمساءلة. ويظهر هذا الفساد عادة في الصفقات العمومية الكبرى، كتجارة السلاح، ومنح الامتيازات للشركات متعددة الجنسيات، وتسهيل قروض ضخمة دون ضمانات، والاستيلاء على المال العام، والتلاعب في الملكيات العقارية عبر التزوير والنفوذ.

وغالبًا ما ينتشر في الدول التي تعاني من ضعف الحكم الرشيد وغياب آليات المحاسبة والقضاء المستقل. كما يرتبط الفساد الكبير بالفساد الدولي، خاصة حين تُحوّل المعونات والمساعدات الخارجية إلى حسابات شخصية، مما يعمّق الفقر والتخلف بدل أن يسهم في تمويل التنمية. (سامر مؤيد، 2014)

➤ **الفساد الصغير:** (Petty Corruption) وهو فساد يومي يتورط فيه عادة صغار الموظفين، ويتعلق بتحقيق منافع محدودة القيمة، كالرشاوى البسيطة أو الامتيازات الإدارية. وغالبًا ما ينتج هذا النوع من الفساد عن البيروقراطية المفرطة، وضعف الرقابة، وتفشي المحسوبية، مما يؤدي إلى ترسيخه كثقافة سائدة داخل المرافق الإدارية والمؤسسات العامة. (بدر الدين، 2016)

ولا يصح اعتبار الفساد الصغير أقلّ خطورة من الفساد الكبير، إذ يمكن أن تكون له آثار عميقة في بنية المجتمع، لاسيما على الفئات الفقيرة والمهمشة. كما أن انتشاره الواسع يجعل من الصعب التحكم فيه، خصوصًا وأن مظاهره كالرشوة تُمارس غالبًا في الخفاء وبأساليب يصعب كشفها أو تتبعها.

2-4- الفساد من حيث المستوى:

يُشكّل هذا التصنيف إطارًا مهمًا لفهم ديناميكية الفساد داخل الدولة، وكيفية تطوره من ممارسات فردية إلى شبكة مؤسساتية منظمة تُكرّس الفساد وتُضفي عليه طابعًا بنيويًا مما يُفضي في نهاية المطاف إلى إضعاف مؤسسات الدولة وعرقلة جهود التنمية. ويصنف إلى نوعين رئيسيين:

➤ **فساد القمة** (Corruption at the Top): يُعد من أكثر أشكال الفساد شيوعًا في الدول النامية، ويقصد به الفساد الذي يُمارسه كبار المسؤولين في الدولة، مثل رؤساء الحكومات، الوزراء، المديرين العامين، وغيرهم من النخب السياسية والاقتصادية. يُمارس هذا النوع من الفساد عبر استغلال مواقع النفوذ للحصول على مكاسب خاصة، سواء عبر نهب المال العام، أو إبرام صفقات مشبوهة، أو منح امتيازات وتراخيص لمصالح فردية أو جماعية ضيقة. ويكمن خطره في طبيعته المنظمة وتأثيره الكبير على استقرار الدولة وثقة المواطن في مؤسساتها. (سالم، 2003)

➤ **الفساد المؤسسي** (Institutional Corruption): يتجلى هذا النوع في تفشي الفساد داخل مؤسسات الدولة وأجهزتها المختلفة، ويُعد في كثير من الأحيان نتيجة مباشرة لفساد القمة. فحين تغيب الرقابة، ويُكرّس الإفلات من العقاب، تنتقل عدوى الفساد إلى القاعدة الإدارية، لتشمل قطاعات مثل البرلمان، السلطة التنفيذية، السلطة القضائية، الأجهزة الأمنية، وحتى مؤسسات التعليم والأحزاب السياسية. ويتميز هذا الفساد بكونه ممنهجًا

الفصل الأول.....الإطار النظري والمفاهيمي للفساد

ومترسّخاً داخل الثقافة الإدارية، حيث تُصبح المحسوبية، الزبونية، والرشوة جزءاً من آليات العمل اليومي. (العسكري، 2008)

2-5- الفساد حسب طبيعة العائد المحقق:
ينقسم إلى نوعين رئيسيين: (رشيد، 1999)

➤ **الفساد المادي (Financial Corruption):** ويتمثل في كافة أشكال الفساد التي يكون الهدف منها تحقيق مكاسب مادية أو مالية مباشرة. وتشمل هذه الأفعال: الرشوة: كحصول الموظف على مقابل مادي لتسهيل خدمة أو التغاضي عن مخالفة -اختلاس الأموال العامة: عبر تحويل أو استعمال الأموال الحكومية لأغراض شخصية -السرقية والتزوير المالي: مثل تزوير الأوراق النقدية أو السندات المالية -التهريب: بما يشمل من تهريب السلع أو الأموال بطريقة غير قانونية لتحقيق أرباح غير مشروعة. ويعد هذا النوع من أكثر أشكال الفساد وضوحاً، نظراً لارتباطه المباشر بإهدار المال العام.

➤ **الفساد غير المادي (Non-Material Corruption):** يشير إلى صور الفساد التي لا تتضمن مقابلاً مالياً مباشراً، بل تكون الدوافع فيها مرتبطة بالمصالح المعنوية أو الشخصية أو النفوذ، ومن أبرز مظاهره: المحاباة والمحسوبية: كتقديم الامتيازات أو فرص العمل لأشخاص بناءً على قرابة أو انتماء حزبي أو جهوي، دون وجه حق -الوساطة: التدخل في قرارات إدارية أو قضائية لصالح طرف ثالث دون مبرر قانوني -سوء استخدام السلطة: عبر فرض النفوذ أو استغلال الموقع الوظيفي لتحقيق مزايا شخصية غير مادية كالمكانة أو التأثير.

ورغم غياب البعد المالي المباشر في هذا النوع، إلا أن أثره يكون بالغاً في تقويض مبدأ العدالة والمساواة داخل المجتمع.

2-6- الفساد حسب نوع القطاع الذي ينتشر فيه:

ينتشر الفساد في كل من القطاعين العام والخاص، وإن كانت حدّته وتأثيره تختلف باختلاف طبيعة كل قطاع. (المهايني، 2009)

➤ **الفساد في القطاع العام:** يشكّل القطاع العام بيئة خصبة لتفشي الفساد الإداري والمالي، وذلك بسبب ضعف أو غياب آليات الرقابة والمساءلة الفعالة. وتبرز ممارسات الفساد من خلال الرشوة، والمحسوبية، وتبديد المال العام، وإساءة استخدام السلطة، وهي ممارسات كثيراً ما يعترف بوجودها حتى المسؤولون أنفسهم في خطبهم وتصريحاتهم، مع تكرار الدعوات للإصلاح ومحاربة الفساد.

◀ **الفساد في القطاع الخاص:** لا يقتصر الفساد على المؤسسات الحكومية، بل يمتد ليشمل القطاع الخاص، حيث أكدت تقارير صادرة عن منظمة الشفافية الدولية أن عددًا من الشركات العالمية الكبرى تمارس ممارسات غير قانونية في تعاملاتها، خاصةً مع مسؤولي الدول النامية. ومن أبرز تلك الشركات، الشركات الأمريكية، تليها الفرنسية، ثم الصينية والألمانية. وغالبًا ما يتم ذلك عبر تقديم أجور وامتيازات عالية لمسؤولين محليين مقابل تسهيلات في إبرام الصفقات والعقود أو تمرير مصالح تجارية معينة، ما يجعل القطاع الخاص طرفًا أساسيًا في سلاسل الفساد العابر للحدود.

2-7- الفساد حسب درجة التنظيم:

يُعد من المعايير التحليلية الدقيقة التي تكشف عن مدى تعقيد وانتشار الفساد في المؤسسات والمجتمعات. ووفقًا لهذا، يُمكن التمييز بين ثلاثة أنماط رئيسية:

◀ **الفساد العَرَضي (أو الصغير):** يتمثل في الممارسات الفردية المحدودة، وغالبًا ما يرتكبه صغار الموظفين في قاعدة الهرم الإداري، مثل اختلاس مبالغ صغيرة أو سرقة أدوات مكتبية أو تلقي رشاوي بسيطة لإنجاز معاملات روتينية. يُعبر هذا النمط عن سلوك شخصي أكثر منه عن نظام مؤسسي. (سامر مؤيد، 2014)

◀ **الفساد المُنظَّم (أو النظامي):** وهو أكثر تعقيدًا، حيث تتشكل شبكات داخل المؤسسات تضم عدة أطراف مترابطة تتعاون فيما بينها لتمرير صفقات أو تسهيل اختلاسات مالية. في هذا النوع، تكون الممارسات الفاسدة جزءًا من البنية الإدارية، وغالبًا ما تشمل مناصب عليا كمدرء المشاريع والماليات، ما يمنح الفساد طابعًا احترافيًا يصعب اختراقه أو كشفه.

◀ **الفساد الشامل:** يُعد أخطر أشكال الفساد، إذ يتجاوز نطاقه المؤسسات الفردية ليشمل أجهزة الدولة ومختلف قطاعاتها. يظهر في شكل نهب واسع للموارد العامة، عبر صفقات وهمية، عقود مُلققة، تحويل الممتلكات العامة إلى مصالح خاصة، أو دفع أثمان مبالغ فيها لسلع وهمية. هذا النمط يُقوّض أسس الدولة ويُكرّس ثقافة الإفلات من العقاب، ويؤدي إلى تدهور التنمية وفقدان ثقة المواطنين بالمؤسسات. (شتار، 2003)

2-8- الفساد حسب البنية الوظيفية: (Functional or Structural Basis)

أو التصنيف الوظيفي للفساد (Functional Classification of Corruption) يركز على مستوى تعقيد الفساد وموقعه من الجهاز المؤسسي للدولة، أي: هل هو فساد فردي عارض؟ أم أنه متجذر ضمن بنية المؤسسة؟ أم أنه موجه لتوجيه السياسات نفسها لصالح أطراف خاصة؟ وعليه فإنه يصنف إلى ثلاث أنماط وهي: (Joseph.S.Nye., 1967)

- **الفساد الشخصي (Personal Corruption):** ويقصد به استغلال الموظف أو المسؤول لمنصبه لتحقيق منافع خاصة مباشرة، كالرشوة والاختلاس والابتزاز. يُعدّ هذا النوع من الفساد هو الأكثر وضوحاً والأكثر شيوعاً في الحياة اليومية.
 - **الفساد المؤسسي (Institutional Corruption):** يظهر عندما يُصبح الفساد مكوناً بنيوياً داخل المؤسسة، ويتحول إلى نمط اعتيادي للعمل، بحيث يتعذر على الفرد تجنب الانخراط فيه دون تعريض نفسه للعقوبات أو العزلة المهنية. يكون هذا الفساد أصعب في المعالجة لأنه يتغلغل في صلب الثقافة التنظيمية.
 - **الفساد السياساتي أو الوظيفي (Policy Corruption):** يتمثل في انحراف صانع السياسات عن الصالح العام عند صياغة التشريعات أو اتخاذ القرارات، بهدف خدمة مصالح فئوية ضيقة (مثل جماعات الضغط أو النخب الاقتصادية)، دون أن يكون ذلك بالضرورة مقابل مكاسب مادية مباشرة. يُعدّ هذا النوع الأخطر، لأنه يكرس اختلال التوازن الديمقراطي ويعوق العدالة التوزيعية.
- ويمثل هذا التصنيف إطاراً تحليلياً مرناً يسمح بفهم أبعاد الفساد، ليس فقط كممارسات غير قانونية، بل كظاهرة معقدة ترتبط بالبنية المؤسسية والسياسات العامة للدولة.
- 9-2- **الفساد حسب الأطراف المتعاملة فيه:**

يمكن تصنيف الفساد فيه إلى نوعين رئيسيين: (خليل ع، 2008)

- **الفساد الداخلي:** وهو ذلك النوع من الفساد الذي يتم داخل المؤسسة أو الجهة الإدارية، ويكون مرتكبه أحد أعضائها أو موظفيها، بحيث يستغل موقعه أو صلاحياته للقيام بممارسات غير مشروعة مثل الاختلاس، أو التزوير، أو العبث بالوثائق الرسمية، أو التلاعب في الحسابات. ويتم هذا النوع من الفساد دون تدخل جهات خارجية.
 - **الفساد الخارجي:** يُعدّ من أكثر أنواع الفساد شيوعاً، ويحدث نتيجة تفاعل جهات داخلية من المؤسسة مع أطراف خارجية عنها، كالتواطؤ بين موظفين حكوميين وشركات خاصة، أو بين مسؤولين ومتعاملين اقتصاديين، بما يشمل عمليات الرشوة، وتسهيل العطاءات أو المناقصات مقابل منافع خاصة. ويتميز هذا النوع بتلاقي جانبي العرض والطلب في علاقة فساد مشتركة.
- 3- **مظاهر وأشكال الفساد:**

تتعدد مظاهر الفساد باختلاف مجالاته وتجلياته، ويمكن حصر أبرزها كما يلي: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2006)

- 3-1- **الرشوة:** تعني الرشوة – في أبسط صورها – حصول الموظف العمومي أو من في حكمه على منفعة، غالباً ما تكون مالية، مقابل أداء خدمة أو الامتناع عن أدائها خلافاً للقانون أو للواجبات المهنية. ويُجمع الفقه القانوني على أنها متاجرة الموظف بأعمال

وظيفته، إذ تُحوّل الخدمة العمومية إلى سلعة تُباع وتُشتري، ويصبح الحق العام خاضعاً لمن يدفع أكثر، لا لمن يستحق أكثر.

◀ **من الناحية القانونية،** ينظم القانون الجزائي الرشوة في عدة نصوص، حيث يعاقب عليها في المادة 127 من قانون العقوبات، التي تُعرّف المرتشي بأنه "كل عامل أو مندوب يتقاضى مرتباً أو أجراً، يطلب أو يقبل عطية أو وعداً لأداء أو الامتناع عن أداء عمل من صميم واجباته". كما يورد قانون الوقاية من الفساد ومكافحته (القانون 01-06) أشكالاً متعددة للرشوة: منها رشوة الموظفين العموميين (المادة 25)، والرشوة في الصفقات العمومية (المادة 27)، ورشوة الموظفين الأجانب وموظفي المنظمات الدولية (المادة 28)، وكذلك الرشوة في القطاع الخاص (المادة 40). (حزيط، 2022)

الرشوة لا تؤدي فقط إلى تدهور أخلاقيات الوظيفة العمومية، بل تتسبب أيضاً في خلل بنيوي في أداء الخدمات العامة، حيث يُمنح الامتياز لمن يملك المال والنفوذ، لا لمن يحتاج الخدمة فعلاً. ويؤدي تفشيها إلى تقويض ثقة المواطنين في الدولة، وزرع الإحباط والشعور بالظلم، مما يسهم في إضعاف الولاء المؤسسي وتآكل شرعية المؤسسات.

◀ **من الناحية الاقتصادية،** ترفع الرشوة من تكاليف المعاملات والخدمات، وتعوق المنافسة الشريفة، إذ تدفع الشركات للحصول على عقود بطرق غير نزيهة، ما يؤدي إلى إهدار المال العام على مشاريع أقل كفاءة، أو على أسعار مبالغ فيها. وتُظهر التجارب أن الرشوة تنتشر أكثر في بيئات الاحتكار، حيث تكون الخدمة أو القرار حكراً في يد مسؤول واحد، ما يمنحه قدرة على فرض شروطه وطلب المنافع مقابل تمرير المعاملات.

الرشوة لا تؤدي فقط إلى تدهور أخلاقيات الوظيفة العمومية، بل تتسبب أيضاً في خلل بنيوي في أداء الخدمات العامة، حيث يُمنح الامتياز لمن يملك المال والنفوذ، لا لمن يحتاج الخدمة فعلاً. ويؤدي تفشيها إلى تقويض ثقة المواطنين في الدولة، وزرع الإحباط والشعور بالظلم، مما يسهم في إضعاف الولاء المؤسسي وتآكل شرعية المؤسسات وتهديد مباشر للعدالة والتنمية الاقتصادية.

3-2- **اختلاس الممتلكات من قبل موظف عمومي أو استعمالها على نحو غير شرعي:** يشدد قانون الوقاية من الفساد ومكافحته (01-06) في مادته المادة 29: يعاقب بالحبس من سنتين (2) إلى عشر (10) سنوات وبغرامة من 200.000 دج إلى 1.000.000 دج. كل موظف عمومي يختلس أو يتلف أو يبدد أو يحتجز عمدا وبدون وجه حق أو يستعمل على نحو غير شرعي لصالحه أو لصالح شخص أو كيان آخر، أية ممتلكات أو أموال أو أوراق مالية عمومية أو خاصة أو أي أشياء أخرى ذات قيمة عهد بها إليه بحكم وظائفه أو بسببها.

الفصل الأول.....الإطار النظري والمفاهيمي للفساد

يُعد الاختلاس من أخطر مظاهر الفساد المالي، وأكثرها تأثيرًا على الموارد العمومية، إذ يمثل خيانة واضحة للثقة التي أولاها القانون والمجتمع للموظف العمومي. خلافًا للسرقة، يتم تحت غطاء من المشروعية الظاهرية، حيث يكون المال في حيازة الموظف بصورة قانونية، لكنه يُحوّل مساره بغير وجه حق.

اقتصاديًا، يؤدي الاختلاس إلى إضعاف كفاءة الإنفاق العمومي، ورفع تكلفة التمويل العمومي، حيث تصبح الأموال المخصصة للتنمية عرضة للتبديد، مما يعرقل تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية. كما يخلق مناخًا من عدم اليقين بالنسبة للمستثمرين، نتيجة غياب الشفافية والثقة في مؤسسات الدولة.

ومن حيث الأثر المجتمعي، يؤدي تفشي جرائم الاختلاس إلى ترسيخ ثقافة الربع واللاعداية، حيث يُنظر إلى الوظيفة العمومية كوسيلة للثراء غير المشروع، لا كأداة لخدمة الصالح العام.

3-3- الغدر: المادة 30 : يعد مرتكبًا لجريمة الغدر ويعاقب بالحبس من سنتين (2) إلى عشر (10) سنوات وبغرامة من 200.000 دج إلى 1.000.000 دج، كل موظف عمومي يطالب أو يتلقى أو يشترط أو يأمر بتحصيل مبالغ مالية يعلم أنها غير مستحقة الأداء أو يجاوز ما هو مستحق سواء لنفسه أو لصالح الإدارة أو لصالح الأطراف الذين يقوم بالتحصيل لحسابهم.

الغدر يمثل شكلاً من أشكال الاستغلال المالي الذي يعمّق من الفجوة بين تكلفة الخدمة وقيمتها الحقيقية، مما يؤدي إلى تحريف النظام الضريبي والجبايي، ويضر بفعالية الموارد العامة ويُفَرِّغ السياسات المالية من مضمونها.

3-4- الإعفاء والتخفيض غير القانوني في الضريبة والرسم: المادة 31: يعاقب بالحبس من خمس (5) سنوات إلى عشر (10) سنوات وبغرامة من 500.000 دج إلى 1.000.000 دج، كل موظف عمومي يمنح أو يأمر بالاستفادة، تحت أي شكل من الأشكال ولأي سبب كان، ودون ترخيص من القانون، من إعفاءات أو تخفيضات في الضرائب أو الرسوم العمومية أو يسلم مجاناً محاصيل مؤسسات الدولة.

يتسبب في تراجع الإيرادات الجبائية، مما يقلل من قدرة الدولة على الإنفاق العام، خاصة في قطاعات مثل التعليم والصحة والبنية التحتية. كما يخلق بيئة غير تنافسية حيث يُفضل فاعلون اقتصاديون معينون على حساب الآخرين.

3-5- استغلال النفوذ: المادة 32: يعاقب بالحبس من سنتين (2) إلى عشر (10) سنوات وبغرامة من 200.000 دج إلى 1.000.000 دج :

- كل من وعد موظفا عموميا أو أي شخص آخر بأية مزية غير مستحقة أو عرضها عليه أو منحه إياها، بشكل مباشر أو غير مباشر، لتحريض ذلك الموظف العمومي أو الشخص على استغلال نفوذه الفعلي أو المفترض بهدف الحصول من إدارة أو من سلطة عمومية على مزية غير مستحقة لصالح المحرض الأصلي على ذلك الفعل أو لصالح أي شخص آخر،
- كل موظف عمومي أو أي شخص آخر يقوم بشكل مباشر أو غير مباشر، بطلب أو قبول أية مزية غير مستحقة لصالحه أو لصالح شخص آخر لكي يستغل ذلك الموظف العمومي أو الشخص نفوذه الفعلي أو المفترض بهدف الحصول من إدارة أو سلطة عمومية على منافع غير مستحقة.

يؤدي إلى احتكار السلطة وتركز القرارات في يد فئة ضيقة، ما يعرقل الوصول العادل للفرص الاقتصادية. ويحد من كفاءة السوق ويشجع على المحاباة.

3-6- **إساءة استغلال الوظيفة:** المادة 33: يعاقب بالحبس من سنتين (2) إلى عشر (10) سنوات وبغرامة من 1.000.000 دج إلى 200.000 دج كل موظف عمومي أساء استغلال وظائفه أو منصبه عمدا من أجل أداء عمل أو الامتناع عن أداء عمل في إطار ممارسة وظائفه، على نحو يخرق القوانين والتنظيمات، وذلك بغرض الحصول على منافع غير مستحقة لنفسه أو لشخص أو كيان آخر.

تُفضي إلى تشويه مسار اتخاذ القرار الإداري لصالح منافع شخصية أو فئوية، ما يعطل الشفافية والفعالية في تسيير الشأن العام، ويؤدي إلى قرارات غير مبنية على الجدوى الاقتصادية.

3-7- **تعارض المصالح:** المادة 34: يعاقب بالحبس من سنة (6) أشهر إلى سنتين (2) وبغرامة من 50.000 دج إلى 200.000 دج كل موظف عمومي خالف أحكام المادة 9 من هذا القانون.

يؤدي إلى تضارب في القرارات المتخذة، ويمثل تهديداً لحياة المؤسسات الاقتصادية والإدارية، ما يزعزع ثقة الفاعلين الاقتصاديين ويؤدي إلى سوء التخصيص.

3-8- **أخذ فوائد بصفة غير قانونية:** المادة 35: يعاقب بالحبس من سنتين (2) إلى عشر (10) سنوات وبغرامة من 200.000 دج إلى 1.000.000 دج، كل موظف عمومي يأخذ أو يتلقى إما مباشرة وإما بعقد صوري وإما عن طريق شخص آخر، فوائد من العقود أو المزايدات أو المناقصات أو المقاولات أو المؤسسات التي يكون وقت ارتكاب الفعل مديرا لها أو مشرفا عليها بصفة كلية أو جزئية، وكذلك من يكون مكلفا بأن يصدر إذنا بالدفع في عملية ما أو مكلفا بتصفية أمر ما ويأخذ منه فوائد أيا كانت.

الفصل الأول.....الإطار النظري والمفاهيمي للفساد

يرفع من تكلفة الصفقات العمومية والمشتريات الحكومية، إذ يتم ترسية العقود على أسس غير تنافسية، مما يؤدي إلى تنفيذ مشاريع بجودة أدنى وكلفة أعلى.

3-9- **عدم التصريح أو التصريح الكاذب بالامتلاكات:** المادة 36: يعاقب بالحبس من ستة (6) أشهر إلى خمس (5) سنوات وبغرامة من 50.000 دج إلى 500.000 دج، كل موظف عمومي خاضع قانوناً لواجب التصريح بامتلاكاته ولم يقدّم بذلك عمداً، بعد مضي شهرين (2) من تذكيره بالطرق القانونية، أو قام بتصريح غير كامل أو غير صحيح أو خاطئ، أو أدلى عمداً بملاحظات خاطئة أو خرق عمداً الالتزامات التي يفرضها عليه القانون. يعكس ضعف الشفافية ويُصعب عملية تتبع ثراء الموظفين العموميين، مما يُشجع على مراكمة الثروة غير المشروعة ويُعيق جهود محاربة التهرب الجبائي وتبييض الأموال.

3-10- **الإثراء غير المشروع:** المادة 37: يعاقب بالحبس من سنتين (2) إلى عشر (10) سنوات وبغرامة من 200.000 دج إلى 1.000.000 دج. كل موظف عمومي لا يمكنه تقديم تبرير معقول للزيادة المعتبرة التي طرأت في ذمته المالية مقارنة بمداخيله المشروعة. يعاقب بنفس عقوبة الإخفاء المنصوص عليها في هذا القانون، كل شخص ساهم عمداً في التستر على المصدر غير المشروع للأموال المذكورة في الفقرة السابقة بأية طريقة كانت. يعتبر الإثراء غير المشروع المذكور في الفقرة الأولى من هذه المادة جريمة مستمرة تقوم إما بحيازة الممتلكات غير المشروعة أو استغلالها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

يُدمر ثقافة الكفاءة ويشجع على الثراء السريع غير القائم على الإنتاج، ما يُضعف الحافز نحو ريادة الأعمال والاستثمار المشروع، ويزيد من التفاوت الاجتماعي.

3-11- **تلقي الهدايا:** المادة 38: يعاقب بالحبس من سنة (6) أشهر إلى سنتين (2) وبغرامة من 50.000 دج إلى 200.000 دج، كل موظف عمومي يقبل من شخص هدية أو أية مزية غير مستحقة من شأنها أن تؤثر في سير إجراء ما أو معاملة لها صلة بمهامه ويعاقب الشخص مقدم الهدية بنفس العقوبة المذكورة في الفقرة السابقة. يُشوّه حيادية الموظف العمومي ويحول الخدمة العمومية إلى مجال للمحاباة، ما ينعكس سلباً على جودة الخدمات وكلفتها، ويُضعف المنافسة بين الفاعلين الاقتصاديين.

3-12- **التمويل الفني للأحزاب السياسية:** المادة 39: دون الإخلال بالأحكام الجزائية السارية المفعول المتعلقة بتمويل الأحزاب السياسية، يعاقب كل من قام بعملية تحويل نشاط حزب سياسي بصورة خفية بالتميس من سنتين (2) إلى عشر (10) سنوات وبغرامة من 200.000 دج إلى 1.000.000 دج.

- 3-13- **الرشوة في القطاع الخاص:** المادة 40 يعاقب بالحبس من سنة (6) أشهر إلى خمس (3) سنوات وبغرامة من 50.000 دج إلى 500.000 دج.
- كل شخص وعد أو عرض أو منح، بشكل مباشر أو غير مباشر مزية غير مستحقة على أي شخص يدير كيانا تابعا للقطاع الخاص، أو يعمل لديه بأية صلة كانت سواء الصالح الشخص نفسه الصالح شخص آخر، لكي يقوم بأداء عمل أو الامتناع عن أداء عمل مما يشكل إخلالا بواجباته.
- كل شخص يدير كيانا تابعا للقطاع الخاص أو يعمل لديه صفة يطلب أو يقبل بشكل مباشر أو غير مباشر، مزية غير مستحقة سواء لنفسه أو الصالح كيان لكي يقوم بأداء عمل أو الامتناع عن أداء عمل شخص آخر يشكل إخلالا بواجباته.
- تُقوض المنافسة النزيهة داخل السوق وتُعيق الكفاءة الاقتصادية، إذ تُفضي إلى فوز شركات غير مؤهلة بعقود أو صفقات على حساب الجودة والابتكار.
- 3-14- **اختلاس الممتلكات في القطاع الخاص:** المادة 41: يعاقب بالحبس من سنة (6) أشهر إلى خمس (5) سنوات وبغرامة من 50.000 دج إلى 500.000 دج كل شخص يدير كيانا تابعا للقطاع الخاص، أو يعمل فيه بأية صفة أثناء مزاولة نشاط اقتصادي أو مالي أو تجاري تعتمد اختلاس أية ممتلكات أو أموال أو أوراق مالية خصوصية أو أي أشياء أخرى ذات قيمة عهد بها إليه بحكم مهامه.
- 3-15- **تبييض العائدات الإجرامية:** المادة 42: يعاقب على تبييض عائدات الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون، بنفس العقوبات المقررة في التشريع الساري المفعول في هذا المجال.
- يؤدي إلى اختلال في مؤشرات الاقتصاد الكلي، ويُضعف قدرة البنوك على تقييم المخاطر الفعلية، كما يؤثر على تدفقات رؤوس الأموال ويُشجع على الاقتصاد غير الرسمي.
- 3-16- **الاخفاء:** المادة 42: يعاقب بالحبس من سنتين (2) إلى عشر (10) سنوات وبغرامة من 200.000 دج إلى 1.000.000 دج. كل شخص أخفى عمدا كلا أو جزءا من العائدات المتحصل عليها من إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون.
- عطل تتبع الأموال العمومية المختلصة ويزيد من تكلفة استرجاعها، كما يعزز مناخ الإفلات من العقاب الذي يؤدي إلى استمرار الفساد وغياب الردع الاقتصادي.

- 3-18- **إعاقة السير الحسن للعدالة:** المادة 44: يعاقب بالحبس من سنة (6) أشهر إلى خمس (5) سنوات وبغرامة من 50.000 دج إلى 500.000 دج: كل من استخدم القوة البدنية أو التهديد أو الترهيب أو الوعد بمزية غير مستحقة أو عرضها أو منحها للتحريض على الإدلاء بشهادة

زور أو منع الإدلاء بالشهادة أو تقديم الأدلة في إجراء يتعلق بارتكاب أفعال مجرمة وفقا لهذا القانون.

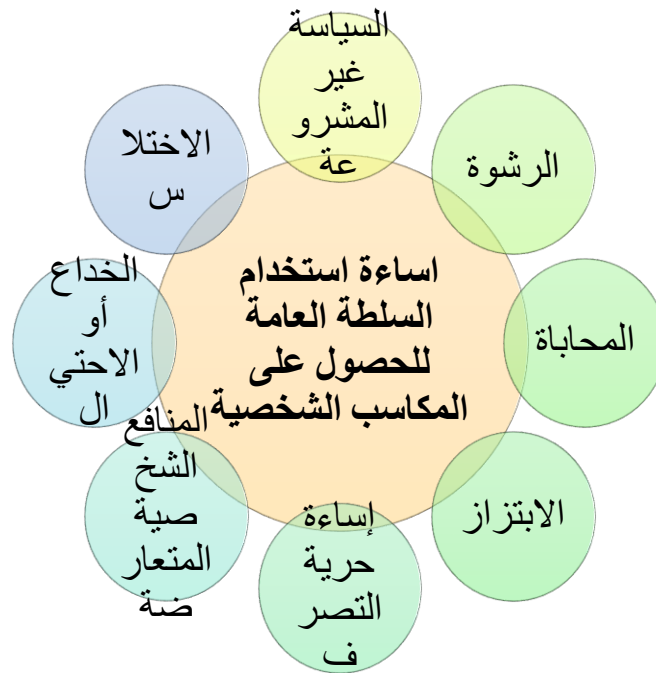
- كل من استخدم القوة البدنية أو التهديد الترهيب لعرقلة سير التحريات الجارية بشأن الأفعال المجرمة وفقا لهذا القانون.
- كل من رفض عمدا ودون تبرير تزويد الهيئة بالوثائق والمعلومات المطلوبة.
- ضعف سلطة الردع القانوني، ويُغري الفاعلين الاقتصاديين على تجاوز القانون طالما أن العقوبات يُمكن عرقلتها، ما يؤدي إلى انهيار الثقة في النظام القضائي.

3-17- **حماية الشهود والخبراء والمبلغين والضحايا:** المادة 45: يعاقب بالحبس من ستة (6) أشهر إلى (5) سنوات وبغرامة من 50.000 دج إلى 500.000 دج كل شخص يلجأ إلى الانتقام أو الترهيب أو التهديد بأي طريقة كانت أو بأي شكل من الأشكال ضد الشهود أو الخبراء أو الضحايا أو المبلغين أو أفراد عائلاتهم وسائر الأشخاص الوثيقي الصلة بهم.

3-18- **البلاغ الكيدي:** المادة 46: يعاقب بالحبس من ستة (6) أشهر إلى خمس (5) سنوات وبغرامة من 50.000 دج إلى 500.000 دج، كل من أبلغ عمدا وبأية طريقة كانت السلطات المختصة ببلاغ كيدي يتعلق بالجرائم المنصوص عليها في هذا القانون ضد شخص أو أكثر.

3-19- **عدم الإبلاغ عن الجرائم:** المادة 47: يعاقب بالحبس من ستة (6) أشهر إلى (5) سنوات وبغرامة من 50.000 دج إلى 500.000 دج. كل شخص يعلم بحكم مهنته أو وظيفته الدائمة أو المؤقتة بوقوع جريمة أو أكثر من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون ولم يبلغ عنها السلطات العمومية المختصة في الوقت الملائم.

الشكل رقم 1- 1: أشكال الفساد



Source: united Nations Office for Drug Control and crime Pervation, Global Dynamics of Corruption, The Role of the United Nations Helping Member States Build Integrity to Curb Corruption, Centre for International Crime Prevention, CICIP-3, October 2002, Vienna, P.03

المطلب الثاني: أسباب وأثار انتشار الفساد:

1- أسباب انتشار الفساد

1-1- الأسباب الاقتصادية: تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أنّ العوامل الاقتصادية تمثل بيئة خصبة لتنامي ظاهرة الفساد بجميع أشكاله، حيث تعمل على خلق دوافع مباشرة وغير مباشرة لدى الأفراد والمؤسسات للانخراط في ممارسات غير مشروعة. ويعدّ ضعف الدخل الحقيقي للأفراد نتيجة ارتفاع معدلات التضخم وغلاء المعيشة من أهم هذه الدوافع، إذ يؤدي إلى فجوة بين الموارد المتاحة والاحتياجات الأساسية، ما يجعل اللجوء إلى أساليب غير قانونية وسيلة لتعويض هذا النقص. وفي السياق نفسه، يساهم سوء توزيع الثروة والدخل في تعزيز التفاوت الاجتماعي بين الطبقات، إذ تستحوذ أقلية محدودة على حصة كبيرة من الموارد، بينما تعاني الأغلبية من التهميش والفقر، وهو ما يولّد شعورًا بالاعداية يدفع الأفراد إلى محاولة كسر القواعد القانونية غير العادلة في نظرهم لتحقيق مصالحهم الخاصة. (السكرانة، 2009)

كما أنّ ارتفاع درجة تدخل القطاع العام في النشاط الاقتصادي يُعدّ من أبرز المسببات البنوية للفساد، إذ يمنح الإدارات الحكومية سلطات تقديرية واسعة في مجالات متعددة مثل المشتريات العامة، التراخيص، الجباية، وتخصيص الموارد. ومع غياب أو ضعف آليات الرقابة والمساءلة، تتحول هذه الصلاحيات إلى بيئة محفزة لسلوكيات الفساد، سواء عبر استغلال السلطة لتحقيق مكاسب شخصية أو خدمة شبكات مصالح خاصة. ويتضاعف هذا الخطر حين تكون الإدارات مثقلة بمهام تنموية تفوق قدراتها المؤسسية دون توفير تأهيل كافٍ

الفصل الأول.....الإطار النظري والمفاهيمي للفساد

لمواردها البشرية أو أنظمة متابعة فعالة، ما يجعلها عاجزة عن ضبط دورة الإنفاق العام ومكافحة الانحرافات في الوقت المناسب. (بوعزة، 2013)

إلى جانب ذلك، تؤدي الأزمات الاقتصادية والمالية، سواء كانت ناجمة عن الحروب أو الكوارث الطبيعية أو التحولات السياسية، إلى زيادة حدة الظاهرة. ففي هذه الحالات تنقلص الموارد العامة، بينما يزداد الطلب على السلع والخدمات الأساسية، ما يفتح المجال أمام السوق السوداء وعمليات الاحتكار والمضاربة وتهريب السلع والتلاعب بأسعار اقتصاد السوق، حيث تسود حالة من الفراغ المؤسسي وضعف الأطر التنظيمية، وهو ما يخلق فرصاً واسعة للاستفادة غير المشروع من عمليات الخصخصة أو إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية الكبرى. (عادل، 2008، صفحة 15)

من بين الأسباب الاقتصادية العميقة للفساد تركز الثروة في أيدي فئة محدودة من الفاعلين الاقتصاديين، وهي ظاهرة غالباً ما تنتج عن سوء توزيع الموارد والدخل. هذا التركيز يخلق حوافز قوية لدى هذه الفئات لحماية مصالحها الاقتصادية وضمان استمرار امتيازاتها. ولتحقيق ذلك، قد تلجأ إلى وسائل غير مشروعة مثل تمويل الحملات الانتخابية، شراء الذمم السياسية، أو تقديم الرشاوى بهدف التأثير في القرارات الحكومية لصالحها. هذه الممارسات تؤدي إلى ما يُعرف بـ "التقاط المؤسسات"، أي سيطرة المصالح الاقتصادية الكبرى على مؤسسات الدولة بما يضمن استمرار تدفق الربوع لصالحها. هذا الوضع يعزز بيئة خصبة للفساد لأنه يُضعف حياد مؤسسات الدولة وقدرتها على فرض القوانين بشكل عادل، ويفتح المجال أمام سنّ سياسات وتشريعات تكرّس عدم المساواة الاقتصادية. ومع توسع العولمة الاقتصادية وسهولة حركة رؤوس الأموال، تتعزز قدرة هذه الفئات على نقل الأموال غير المشروعة وتبويضها خارج الحدود، ما يجعل الرقابة الوطنية أقل فعالية ويزيد من فرص انتشار الفساد. (زويلق، 1993) فيما يلي أمثلة على ذلك:

- ◀ **تآكل الأجر الحقيقي:** موظف براتب ثابت يتراجع بالقيمة الحقيقية مع التضخم، فيبدأ تقاضي "مقابل تسريع" معاملة ما.
- ◀ **سعر صرف متعدد/ندرة العملة:** فروق الأسعار بين السعر الرسمي والموازي تشجع رشاوي للحصول على حصص من العملة أو رخص الاستيراد.
- ◀ **خصخصة/انتقال اقتصادي:** بيع أصل عمومي بسعر متدنٍ لمستثمر "مقرب" مقابل عمولات.
- ◀ **ربوع الموارد الطبيعية:** منح امتيازات استغلال (مناجم/محروقات) بآليات غامضة تُنتج ربوعاً تُوزع عبر شبكات محسوبة.
- ◀ **دعم غير موجه:** تسريب سلع مدعومة من منظومة التوزيع إلى السوق السوداء عبر تواطؤ موظفين.

2-1- الأسباب السياسية: تُعد العوامل السياسية من أهم الأسباب البنوية التي تهيئ بيئة خصبة لانتشار الفساد في المجتمعات النامية، خاصة تلك التي تفتقر إلى مؤسسات سياسية قوية. ففي هذه الأنظمة، يُستغل المال العام غالبًا لتحقيق مكاسب سياسية ضيقة، سواء عبر شراء الأصوات الانتخابية أو ضمان الولاءات الحزبية والبرلمانية، ما يحوّل العملية السياسية إلى أداة للوصول إلى السلطة دون اعتبار للمصلحة العامة. وتزداد خطورة الأمر في ظل الأنظمة الاستبدادية التي تتركز فيها السلطات بيد فرد أو نخبة محدودة، إذ يغيب مبدأ الشفافية والمساءلة وتراجع المشاركة الشعبية، وهو ما يخلق بيئة مغلقة تسهّل انتشار شبكات الفساد. (متولي، 1992)

ويُعد ضعف مبدأ الفصل بين السلطات من أبرز العوامل التي تغذي هذه الظاهرة، حيث يؤدي تغوّل السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية إلى غياب الرقابة المتبادلة وفتح المجال أمام تمرير القرارات والتشريعات التي تخدم مصالح النخب الحاكمة. كما يؤدي ضعف استقلالية القضاء وخضوعه للولاءات السياسية إلى تقويض دوره كسلطة رادعة، مما يمنح الفاسدين شعورًا بالأمان ويشجعهم على التماهي في استغلال مناصبهم. (بلال، 2007)

ويضاف إلى ذلك غياب الإرادة السياسية الجادة لمكافحة الفساد، إذ غالبًا ما تكون الأجهزة الرقابية ضعيفة أو مقيدة، فتتحول إلى هياكل شكلية غير قادرة على كشف الانحرافات. كما يسهم ضعف دور المجالس التشريعية والمعارضة السياسية في إضعاف الرقابة على السلطة التنفيذية، ما يجعل بيئة العمل السياسي خالية من أي محاسبة حقيقية. (عبدالعظيم، 2008)

ومن الأسباب السياسية الأخرى اعتماد الولاء الحزبي أو الشخصي كمعيار للتعيين في المناصب الإدارية والقيادية بدلاً من الكفاءة، وهو ما يرسخ المحسوبية ويضعف أداء المؤسسات العامة. وفي السياق ذاته، تؤدي العلاقات التبادلية بين النخب السياسية وأصحاب رأس المال إلى تعميق الظاهرة؛ إذ تقدم الفئات الاقتصادية النافذة الدعم المالي والسياسي للمسؤولين مقابل تسهيلات وامتيازات خاصة. هذا التحالف يوجه السياسات العامة لخدمة مصالح تلك القلة المهيمنة ويُقصي الأغلبية من الاستفادة من موارد الدولة، ما يضعف العدالة الاجتماعية ويجعل الفساد أكثر رسوخًا في بنية النظام السياسي. (Doganis, 2007)

تؤدي هذه العوامل السياسية مجتمعة إلى خلق بيئة سياسية مغلقة وضعيفة الرقابة، وهو ما يرسخ الفساد ويجعله أكثر تعقيدًا وصعوبة في مكافحة. فيما يلي أمثلة على ذلك:

- ◀ شراء الأصوات وتمويل غير شفاف: مقالول يمول حملةً مقابل عقود عمومية لاحقاً.
- ◀ هيمنة تنفيذية وضعف فصل السلطات: تعطيل تقارير ديوان محاسبة أو عدم نشرها.
- ◀ تعيينات ولائية: منح مناصب حساسة لموالين سياسيين يُسهّل تمرير صفقات.

◀ **تقييد الإعلام/حماية المخبرين الضعيفة:** غياب كشف صحفي مستقل يقلل احتمال الفضح.

◀ **تعطيل رفع الحصانة:** ملفات فساد لا تتحرك بسبب حصانات واسعة أو اشتراطات معقدة.

3-1- **الأسباب الاجتماعية والثقافية:** تلعب العوامل الاجتماعية والثقافية دورًا محوريًا في انتشار الفساد داخل المجتمعات، إذ تؤثر طبيعة العلاقات الاجتماعية وأنماط التفاعل السائدة على سلوكيات الأفراد والمؤسسات. ويظهر ذلك في توظيف الانتماءات العشائرية أو الأسرية أو الإقليمية لتحقيق مكاسب غير مشروعة، سواء في التعيينات أو منح الوظائف والامتيازات، ما يضعف مبدأ تكافؤ الفرص ويكرس ثقافة المحسوبية. (عادل، 2008، صفحة 19) كما يسهم انتشار الوساطة والاعتماد على النفوذ الشخصي في إنجاز المعاملات الرسمية في تعميق الظاهرة، إذ ينظر إليها البعض على أنها خدمة اجتماعية رغم تعارضها مع القوانين وإضرارها بالمصلحة العامة.

إلى جانب الولاءات الاجتماعية، تبرز العادات والتقاليد الاجتماعية السائدة كعامل رئيسي في تكريس الفساد، حيث تتحول بعض الممارسات السلبية إلى أعراف مقبولة يصعب رفضها. ومن أبرز هذه السلوكيات ضعف احترام الوقت والمواعيد، إهمال المال العام، إساءة استخدام الممتلكات الحكومية للأغراض الشخصية، والمبالغة في الإنفاق على المظاهر الشكلية (الكبيسي ع، 2005، صفحة 22). هذه التصرفات التي يُنظر إليها على أنها أمور عادية تؤدي في مجموعها إلى ترسيخ ثقافة اللامبالاة بالمصلحة العامة وتهيئة بيئة حاضنة للفساد.

يمثل ضعف الوعي الاجتماعي بحقوق المواطنين وإجراءات الحصول على الخدمات العامة سببًا جوهريًا في تفاقم الظاهرة. فغياب المعرفة يجعل الأفراد أكثر عرضة للاستغلال من قبل الموظفين الفاسدين، سواء عبر دفع الرشاوى أو الخضوع لممارسات غير قانونية لإنجاز معاملاتهم. كما أن جهل الإجراءات الرسمية يُمكن الموظف الفاسد من استغلال المواطن لتحقيق مكاسب شخصية، في الوقت الذي يُفترض فيه أن تكون الإجراءات مؤطرة بوضوح وتخضع لرقابة مؤسسية شفافة. (أبو سويلم، 2010، الصفحات 20-21)

باختصار، فإن الولاءات الضيقة، وانتشار الوساطة، والعادات الاجتماعية السلبية، وضعف الوعي بالقوانين جميعها عوامل متشابكة تخلق بيئة متسامحة مع الفساد، وهو ما يعزز استمراره ويُضعف قدرة المجتمع على مواجهته بشكل فعال. فيما يلي أمثلة على ذلك:

- ◀ **الوساطة/المعروفة:** تمرير رخصة بناء خارج الدور عبر وسيط اجتماعي “وجيه”.
- ◀ **هدية تتحول إلى رشوة:** “قصد الإكرام” لمسؤول خدمات يتحول إلى عرف إلزامي.
- ◀ **ولاءات عشائرية/أسرية:** تفضيل الأقارب في التوظيف ومنح الوكالات.
- ◀ **ضعف الوعي بالحقوق والإجراءات:** مواطن يدفع مقابل خدمة مجانية لجهله بمسارها.

◀ **ثقافة التسامح مع المال العام:** استعمال سيارات أو تجهيزات عمومية لأغراض شخصية بوصفه “أمرًا عاديًا”.

4-1- **الأسباب الإدارية:** تشكل الاختلالات الإدارية بيئة خصبة لتقشي الفساد لأنها ترتبط مباشرة بكيفية إدارة الموارد العامة وتنظيم العمل الإداري. ومن أبرز هذه الأسباب غياب آليات الرقابة والمساءلة الداخلية والخارجية، مما يسمح باستمرار الانحرافات الوظيفية دون محاسبة. كما أن البيروقراطية وتعقيد الإجراءات الإدارية وغياب الشفافية في إنجاز المعاملات تدفع المواطنين إلى البحث عن حلول غير قانونية، مثل تقديم الرشاوى لتسريع قضاء مصالحهم. ويضعف من هذه المشكلة ضعف كفاءة الجهاز الإداري الناتج عن تعيين غير المؤهلين في المناصب القيادية أو التنفيذية استنادًا إلى اعتبارات غير موضوعية. (السكري، 2008، صفحة 157)

إضافة إلى ذلك، يُظهر قصور الهياكل التنظيمية للإدارات العامة بوضوح مدى تأثير سوء التنظيم على انتشار الفساد، حيث تتداخل الصلاحيات وتغيب قنوات الاتصال الواضحة، مما يُصعب تحديد المسؤوليات الفردية ويُعطي فرصة للإفلات من العقاب. كما يُعد ضعف أنظمة الأجور والحوافز من الأسباب الجوهرية، إذ إن الأجور غير الكافية والمكافآت المحدودة لا تلبي الاحتياجات الأساسية للموظفين، فيلجؤون لتعويض النقص عبر ممارسات غير مشروعة (منصور، 2007، صفحة 198) إضافة إلى ذلك، يسهم تضخم الجهاز الإداري والميل نحو المركزية المفرطة في اتخاذ القرارات إلى إضعاف المستويات الإدارية الدنيا، وخلق بيروقراطية مفرطة تؤخر المعاملات، ما يزيد من فرص استغلال النفوذ والرشوة. كما أن اعتماد معظم الإدارات على أساليب رقابية تقليدية وعدم الاستفادة من الرقابة الميدانية أو الرقمية يجعل كشف الانحرافات أكثر صعوبة. (الصواف، 1994، صفحة 457)

نستخلص أن الأسباب الإدارية مرتبطة أساسًا بالقصور في التنظيم وكفاءة الجهاز الإداري، وغياب المساءلة والرقابة الفعالة، ما يهيئ بيئة يستفيد منها الفاسدون لتكريس ممارساتهم داخل المؤسسات العامة. فيما يلي أمثلة على ذلك:

◀ **إجراءات معقدة وغير رقمية:** 12 توقيعاً و4 نوافذ لمعالجة ملف واحد → “رسوم تسريع” غير قانونية.

◀ **تضارب اختصاصات/اتصال غير واضح:** جهتان تصدران نفس الترخيص؛ الموظف يطلب مقابلًا لاختيار “المسار الأسرع”.

◀ **توظيف غير قائم على الجدارة:** مسؤول مشتريات بلا خبرة يمرر شروطاً تفصيلية لمورد بعينه.

◀ **مركزية مفرطة:** كل تفويض محجوز لدى القمة، فينشأ عنق زجاجة يُباع الخروج منه.

◀ **رقابة داخلية تقليدية:** مراجعة ورقية بعدية لمشتريات صغيرة تُجزأ عمداً لتفادي العتبة الرقابية.

5-1- **الأسباب القانونية:** أما على المستوى القانوني، فإن ضعف الإطار التشريعي وغياب الردع الفعّال يمثلان عوامل أساسية لاستمرار الفساد. فالتشريعات التي تتسم بالثغرات وسوء الصياغة أو التي تتناقض مع بعضها البعض تتيح للمفسدين استغلال هذه الفجوات للتحايل على القانون. كما يؤدي ضعف استقلالية الجهاز القضائي واعتماده على وسائل تقليدية في التحقيق وإثبات التهم إلى بطء الإجراءات، مما يضعف ثقة المواطنين في العدالة ويعزز شعور الفاسدين بالأمان من الملاحقة القضائية. (الصواف، 1994، صفحة 457)

وتُعد مشكلة تضارب اللوائح وغياب معايير دقيقة لقياس الأداء أحد أبرز أسباب تعطيل المساءلة القانونية، إذ تتيح هذه الثغرات للإداريين الاجتهاد في تفسير النصوص بما يخدم مصالحهم. (الخصبة، 2009، صفحة 144) وفي بعض الحالات، يتم استغلال هذا الضعف القانوني لتجنيد بعض القضاة من قبل شبكات الفساد مقابل مكافآت مالية أو امتيازات يصعب الحصول عليها بطرق مشروعة، مما يقوّض استقلالية القضاء ويضعف سلطة الردع. كما أن ضعف السلطة التشريعية وهيمنة السلطة التنفيذية يحدّان من القدرة على وضع تشريعات فعالة أو تعديل القوانين الحالية بما يعزز مكافحة الفساد. (أمين، 2009، صفحة 217)

اذن الأسباب القانونية ترتبط أساساً بنقص التشريعات الواضحة والردع القضائي الفعّال، ما يسمح بخلق ثغرات قانونية تُستغل من طرف المفسدين لحماية مصالحهم واستدامة ممارساتهم غير المشروعة. فيما يلي أمثلة على ذلك:

◀ **غرات وتجريم ناقص:** عدم تجريم تضارب المصالح أو الإثراء غير المشروع بصياغة فعّالة.

◀ **تقادم قصير/عقوبات مخففة:** ملفات تُغلق قبل الفصل، أو غرامات أدنى من المكاسب غير المشروعة.

◀ **إثبات معقّد:** غياب تتبّع مالي فعال أو حماية شاهد يمنع بناء القضايا.

◀ **تضارب لوائح/ازدواجية نصوص:** يستند المتهم إلى تناقض شكلي لإبطال إجراءات.

◀ **حصانات واسعة/إجراءات رفع معقّدة:** تعطيل المحاكمة لفترات تطيل أمد الإفلات.

2- آثار انتشار الفساد:

يُعد الفساد من أخطر الظواهر التي تُهدد استقرار المجتمعات، إذ تتجاوز آثاره الجانب المالي إلى انعكاسات تمس مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فهو يُعمّق فجوة اللامساواة عبر تركيز الثروة في أيدي قلة، ويقوّض ثقة المواطنين بالمؤسسات من خلال تحويل الموارد العامة عن مساراتها الصحيحة نحو مشاريع أقل أولوية أو شبكات مصالح

الفصل الأول.....الإطار النظري والمفاهيمي للفساد

ضيقة. كما يضعف كفاءة الاستثمار والتنمية، وقد يهيئ بيئة خصبة لزراعة الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

ونظرًا لاتساع هذه التداعيات، تبرز أهمية الوقوف عند أبرز آثار الفساد على المستويات المختلفة لفهم حجم مخاطره وتحديد أولويات مكافحته. ويمكن توضيح ذلك من خلال مايلي:

2-1- الآثار الاقتصادية للفساد:

لا يقتصر أثر الفساد على تعطيل النمو المؤسسي للدولة فحسب، بل يمتد ليضرب صميم الاقتصاد الوطني وتتمثل أخطر تداعياته الاقتصادية فيما يلي:

➤ **الفساد يقوّض سمعة الدولة ويضعف ثقة المستثمرين:** يُعدّ الفساد من أخطر العوائق التي تواجه التنمية الاقتصادية لما يخلّفه من آثار هيكليّة عميقة وممتدة. فهو يقوّض سمعة الدولة في معاملاتها الإقليمية والدولية، ويضعف ثقة المستثمرين، ويتسبب بخسائر ضخمة تُقدّر بتريليونات الدولارات سنويًا، خاصة في الدول النامية التي تعاني هشاشة مؤسسية وضعفًا في نظم الرقابة. ويؤدي الفساد إلى هروب الاستثمارات الوطنية والأجنبية بفعل ارتفاع مستويات المخاطر وغياب الحوافز الاستثمارية، ما يعيق النمو الاقتصادي ويقوض مستهدفات التنمية قصيرة وطويلة الأجل. (World Bank., 2025)

➤ **الفساد يؤدي إلى انحراف أولويات الإنفاق العام:** كما يسهم الفساد في انحراف أولويات الإنفاق العام، حيث تُنفذ العديد من المشروعات الحكومية ذات المردود الاقتصادي المنخفض استجابة لعلاقات غير مشروعة أو لتحقيق مكاسب شخصية من خلال الرشاوى والعمولات. هذا الانحراف يفضي إلى سوء تخصيص الموارد وإهدار الإمكانيات المتاحة بدل توجيهها نحو مشاريع إنتاجية أو بنية تحتية ذات جدوى عالية. ويُضاف إلى ذلك ارتفاع الأسعار الناتج عن إدراج الرشاوى والعمولات ضمن التكاليف النهائية للسلع والخدمات، ما يُحمّل المستهلك العبء المالي المباشر. (OECD، 2025)

➤ **الفساد يستنزف الموارد العامة ويزيد المديونية:** ويؤدي الفساد كذلك إلى تبديد الموارد العامة عبر الاختلاس، بيع الأصول الحكومية بأقل من قيمتها، تهريب الأموال والمعدات إلى الخارج، والتهرب الضريبي بمساعدة موظفين فاسدين، وهو ما يتسبب في فقدان الدولة جزءًا كبيرًا من إيراداتها وتفاقم عجز الموازنة العامة. كما تدفع هذه الممارسات الدولة إلى البحث عن مصادر تمويل بديلة غالبًا عبر الاقتراض الداخلي والخارجي، الأمر الذي يزيد حجم المديونية ويثقل كاهل الاقتصاد بأعباء مالية ممتدة. وتزداد الخسائر خطورة في الاستثمارات العامة الموجهة إلى القطاعات الحيوية كالتيعليم، إذ لا تقتصر التداعيات على الأموال المهدرة، بل تشمل أيضًا ضعف تأهيل رأس المال البشري الضروري لدفع عجلة التنمية. ويتجلى سوء استخدام المال العام

كذلك في مظاهر البذخ والإسراف داخل بعض الأجهزة الحكومية، سواء في تجهيز المباني أو تنظيم المؤتمرات والمناسبات الرسمية، ما يعمق ثقافة الهدر المالي ويضعف الانضباط المؤسسي. (العايشي، 2008، صفحة 148)

➤ **رفع تكاليف مشاريع البنية التحتية:** بحيث المشتريات العامة هي الأكثر عرضة للفساد، ما تؤكدته التقديرات الدولية حجم هذه الظاهرة؛ إذ تشير بيانات البنك الدولي والأمم المتحدة إلى أنّ نحو 01 تريليون دولار يُدفع سنوياً كرشاوى، وأن حوالي 206 تريليون دولار تُفقد بسبب الفساد بمختلف أشكاله، أي ما يقارب 05% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (World Bank., 2025) كما تُعد المشتريات العامة من أكثر المجالات عرضة للفساد، حيث تشير الدراسات الحديثة إلى أنّ 10-20% من الإنفاق العام على التوريد قد يُهدر بفعل الممارسات الفاسدة، فيما قد ترفع هذه الممارسات تكاليف مشاريع البنية التحتية بنسبة 20-30% نتيجة الرشاوى وتدني الجودة (Adjorlolo & Autres, 2025)

➤ **الفساد يهدد القدرة على التنوع الاقتصادي:** وتنعكس هذه الخسائر مباشرة على قدرة الاقتصاد على تحقيق التنوع الاقتصادي. إذ يؤدي الفساد إلى تركّز الموارد في القطاعات الريعية قصيرة الأجل على حساب الأنشطة الإنتاجية ذات القيمة المضافة، ويُحبط المبادرات الاستثمارية في القطاعات الجديدة غير التقليدية. وتتضاعف هذه القيود عندما يقترن الفساد بما يُعرف بـ العلة الهولندية، حيث تُوجّه الموارد الريعية نحو الاستهلاك والقطاعات غير القابلة للمنافسة دولياً بدل إعادة استثمارها في قطاعات إنتاجية متنوعة. هذا التوجه لا يضعف فقط تنافسية بيئة الأعمال، بل يكرّس اعتماد الاقتصاد على قطاع واحد أو عدد محدود من القطاعات التقليدية، ما يعمق التبعية الاقتصادية ويجعل مسار التنوع أكثر صعوبة وتعقيداً على المدى الطويل.

كخلاصة لما سبق نجد أنّ الفساد ليس مجرد انحراف إداري أو مالي، بل عائق هيكلي يهدد استقرار الاقتصاد ويقوّض فرص التنوع الاقتصادي المستدام.

2-2- الآثار السياسية للفساد:

لا تقتصر آثار الفساد على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل تمتد إلى المجال السياسي، من خلال النقاط الآتية: (مسكين، 2016، صفحة 32)

➤ **فقدان شرعية النظام السياسي:** الفساد يقوّض شرعية النظام السياسي عبر إضعاف ثقة المواطنين في الدولة ومؤسساتها. إذ يُدرك الأفراد أن المسؤولين يسعون لتحقيق مصالحهم الشخصية على حساب المصلحة العامة، ما يؤدي إلى العزوف عن المشاركة السياسية والانتخابات، وتنامي السلبية المجتمعية. كما يدفع هذا الوضع الأفراد إلى الانغلاق على الولاءات الضيقة كالأسرة والعشيرة، بدل الانتماء الوطني، وهو ما يفاقم ضعف اللحمة الوطنية.

◀ **تراجع الاستقرار السياسي:** يزيد الفساد من حدة التوترات الداخلية، خصوصاً بين الفئات الفقيرة والمهمشة التي تشعر بالحرمان نتيجة تفاقم التفاوت الاجتماعي. هذه الفئات قد تلجأ إلى دعم المعارضة الراديكالية أو التمرد والعنف للتعبير عن استيائها من النظام القائم. كما أن الأنظمة التي تقترن بالفساد عادة ما تفرض قيوداً على الحريات السياسية والحقوق المدنية، ما يعمق الإحباط الشعبي ويؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي المستمر.

◀ **ضعف عقلانية القرارات السياسية:** عندما يهيمن الفساد على مؤسسات الدولة، تصبح القرارات السياسية خاضعة للمصالح الشخصية للنخب الحاكمة. فغياب دولة القانون وتركز السلطة في قمة الجهاز التنفيذي يؤديان إلى اتخاذ قرارات مصيرية دون استشارة الخبراء أو الاعتماد على الدراسات الموضوعية. هذه القرارات، التي غالباً ما تكون غير مدروسة، تضر بمصالح الدولة وتفاقم أزماتها السياسية والاقتصادية.

◀ **تراجع مصداقية الدولة خارجياً:** يؤدي انتشار الفساد إلى تقويض صورة الدولة أمام المجتمع الدولي، إذ تُثار الشكوك حول قدرتها على إدارة مواردها بشكل رشيد. هذا الانطباع السلبي يقلل من فرص الحصول على المساعدات الدولية أو الاستثمارات الأجنبية، خاصة في الدول النامية التي تعتمد بشكل كبير على التمويل الخارجي لدعم خطط التنمية. ضعف المصداقية السياسية يضعف كذلك مواقف الدولة في المفاوضات الإقليمية والدولية.

يتضح من خلال ما سبق أن الفساد لا يهدد فقط البنية المؤسسية للدولة، بل يشكل خطراً مباشراً على استقرارها السياسي ومكانتها الدولية. إذ يضعف شرعية النظام، يعمق الفجوة بين الدولة والمجتمع، ويفاقم التبعية للخارج. ما يجعله تهديداً مباشراً لاستمرار مؤسسات الحكم.

2-3- الآثار الاجتماعية والثقافية للفساد:

يمتد أثر الفساد ليشرب عمق البنية الاجتماعية والقيمية للمجتمع، إذ لا يقتصر على تعطيل الخدمات أو التأثير الاقتصادي، بل يعيد تشكيل المشهد الاجتماعي ببعديه الإنساني والقيمي. ويؤدي ذلك إلى زعزعة الثقة المتبادلة بين الدولة والمواطنين، وانهيار المنظومة الأخلاقية، ما يهدد استقرار المجتمع على المدى الطويل. من خلال مايلي:

◀ **انتشار القيم المنحرفة وتطبيع السلوك الفاسد:** يساهم الفساد في ترسيخ ثقافة الانتهازية والمصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة. فمع استفحال هذه الظاهرة، يلاحظ الشباب والأطفال أن الأفراد الفاسدين يعيشون ظروفًا مادية واجتماعية أفضل بكثير من المستقيمين، مما يولد لديهم انطباعاً بأن الفساد طريق مشروع لتحقيق المكاسب. هذا الإدراك يؤدي إلى اهتزاز المعايير الاجتماعية وشرعنة السلوك الفاسد باعتباره أمراً طبيعياً غير مستنكر، خاصة لدى الأجيال الناشئة. ويؤدي ذلك إلى تقويض أخلاقيات

العمل وتراجع الالتزام الوظيفي وتزايد تقبل التفريط في المعايير المهنية. (القيروتي، 2001، صفحة 25)

◀ **تعميق الفجوة الاجتماعية وإضعاف العدالة:** يؤدي الفساد إلى خلق طبقة حادة في المجتمع، حيث تثقل الطبقات الفقيرة والشرائح ذات الدخل المحدود بعبء الضرائب والرسوم، بينما يستطيع دافعو الرشاوى من ذوي النفوذ التهرب من التزاماتهم الضريبية. كما أن الدعم والمساعدات التي يفترض أن تقدمها الدولة لا تصل غالبًا إلى مستحقيها، بل تُستغل لخدمة مصالح الفاسدين. هذا التفاوت يولد شعورًا بالظلم والحرمان، ويؤدي إلى انتشار الحقد الاجتماعي والكراهية بين فئات المجتمع.

◀ **المساس بالأمن والصحة العامة:** يتسبب الفساد في تراجع فعالية الرقابة الحكومية، إذ تدفع الرشاوى إلى المسؤولين عن مراقبة شروط الصحة والسلامة للتغاضي عن المخاطر المحتملة. ويشمل ذلك ضعف الرقابة على المستشفيات والمطاعم، التساهل في التخلص من النفايات الخطرة، أو التغاضي عن معايير السلامة في المصانع. كما يؤدي إلى تسهيل تهريب البضائع الفاسدة أو الممنوعة، بل وحتى المخدرات، ما يرفع معدلات الجريمة ويفاقم المخاطر الصحية للمواطنين. (مسكين، 2016، صفحة 30)

◀ **ضعف المبادرة المجتمعية وتراجع الحس الجماعي:** يفقد المواطنون ثقتهم بالدولة نتيجة شعورهم بالحرمان من حقوقهم في الحصول على المال العام وتوزيعه العادل. هذا الشعور يخلق حالة من السلبية واللامبالاة تدفع الأفراد للعزوف عن المشاركة في المبادرات التطوعية أو المشاريع المجتمعية التي كانت تقام بالجهود الذاتية. كما يؤدي إلى انهيار القيم الراسخة وتفكك النسيج الاجتماعي، حيث ينشغل الأفراد بتحقيق مصالحهم الخاصة بدل المصلحة الجماعية.

◀ **تراجع الخدمات الاجتماعية الأساسية:** يؤثر الفساد سلبيًا على الخدمات الصحية والتعليمية والخدمات العامة الأخرى نتيجة انخفاض إيرادات الدولة التي تتبخر في قنوات الفساد. وهذا يفرض على المواطنين أعباء إضافية للحصول على خدمات أساسية ذات جودة مقبولة. كما يؤثر على مشروعات البنية التحتية، إذ يتم إلغاء أو تأجيل الكثير من المشاريع الحيوية نتيجة سوء استغلال الموارد. ويترتب على ذلك مزيد من التفاوت الاجتماعي، خاصة أن الفقراء هم الأكثر تضررًا من تدني هذه الخدمات.

◀ **تداعيات اجتماعية ثانوية:** يؤدي الفساد إلى بروز مظاهر التطرف والتعصب نتيجة فقدان الثقة في النظام القائم، كما يشجع على الهجرة الخارجية خاصة بين الكفاءات العلمية التي تجد نفسها مقصاة بفعل المحسوبية والزبونية. وتؤدي العقوبات التي تُفرض على الفاسدين مثل الحبس أو الفصل من العمل إلى مشكلات اجتماعية إضافية تمس استقرار الأسر ورعاية الأبناء، وهو ما يضاعف التحديات الاجتماعية.

من خلال ما سبق يتضح أن الفساد يعيد تشكيل البنية الاجتماعية للمجتمع بشكل سلبي عبر إضعاف القيم، تعميق الفجوات الطبقية، وإشاعة ثقافة اللامبالاة والأنانية. وهو بذلك لا يقتصر على تعطيل التنمية الاقتصادية والسياسية، بل يهدد تماسك المجتمع واستقراره على المدى الطويل.

4-2- الآثار المؤسسية للفساد:

يُعدّ البُعد المؤسسي من أبرز الزوايا التحليلية لفهم ظاهرة الفساد، إذ يُقصد به مجموع الهياكل التنظيمية، القواعد الرسمية وغير الرسمية، والممارسات السلوكية التي تحكم أداء أجهزة الدولة. وعندما يتسلل الفساد إلى هذا النسيج، فإنه يحدث خللاً ممنهجاً يطل الجوانب الإدارية والمالية والقانونية معاً، باعتبارها الركائز الأساسية التي يُبنى عليها النظام المؤسسي. وبهذا المعنى، لا يقتصر الأثر على تراجع الكفاءة، بل يتجاوز ذلك إلى تقويض شرعية المؤسسات وفقدان ثقة المواطن فيها. يتضح ذلك من خلال مايلي:

الآثار الإدارية للفساد:

يُعد الجهاز الإداري أول المتضررين من ممارسات الفساد، إذ تتحول الهياكل الإدارية إلى مسرح رئيسي للتجاوزات والانحرافات الوظيفية. في هذا السياق، يُلاحظ أن الفساد يُعطل الوظيفة الأساسية للإدارة وفق مايلي:

يتجلى الفساد الإداري في تعقيد الإجراءات الإدارية وتوسيع الحلقات البيروقراطية:

إذ يعتمد بعض الموظفين إلى خلق مراحل إضافية مفتعلة، تهدف إلى إرهاب المواطن ودفعه نحو الرشوة أو المحسوبية لتسريع المعاملات. وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة تكلفة الحصول على الخدمة، سواء من حيث الوقت أو المال، ويُفرز بيئة طاردة للاستثمار نتيجة غياب الشفافية وتكافؤ الفرص.

يؤدي الفساد الإداري إلى انحراف الموارد العمومية عن أهدافها التنموية: فبدلاً من

أن تُخصص الضرائب والموارد الجبائية لتمويل مشاريع البنية التحتية وتحسين جودة الحياة، يتم توجيه جزء معتبر منها لتغطية شبكات المصالح والصفقات المشبوهة، مما يضعف قدرة الدولة على تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

يساهم الفساد في تآكل فعالية القيادات الإدارية والمؤسسات الرسمية: حيث تُستبعد

الكفاءات ويُهمّش أصحاب الخبرة لصالح الولاءات الشخصية والانتماءات الضيقة، مما يؤدي إلى تدهور الأداء العام وفقدان الحافزية لدى الموظفين، وتراجع روح المبادرة والابتكار.

يُنْجِ الفساد ثقافة مؤسسية تُكرّس الانحراف وتُعيق الإصلاح: إذ يعمل المسؤولون

المتورطون على حماية الإطار القانوني والتنظيمي الذي يُمكنهم من الاستفادة، ويقاومون أي إصلاح يُهدد مصالحهم. وهكذا تتحول الإدارة من أداة للتنمية إلى أداة

لإعادة إنتاج الفساد، مما يؤدي إلى فشل الجهود الإصلاحية وتعمق أزمة الثقة بين المواطن والدولة.

2-5- الآثار المالية للفساد:

يُعد الفساد المالي من أخطر التهديدات التي تواجه المالية العامة للدولة، إذ يؤدي إلى تسرب الموارد وتبديدها خارج الأطر القانونية والتنموية. وتظهر هذه الآثار من خلال ما يلي:

◀ **اختلاس المال العام وسوء توجيه الإنفاق العمومي:** يؤدي الفساد إلى توجيه نفقات الدولة نحو مشاريع غير مجدية أو موجهة لخدمة مصالح ضيقة، مما يُهدر الموارد المالية المتاحة، ويحول دون تحقيق التنمية المنشودة. كما تُبرم الصفقات العمومية بأسعار مضخمة لفائدة أطراف بعينها، في غياب آليات الرقابة الفعالة.

◀ **انخفاض الإيرادات الجبائية نتيجة للتهرب الضريبي المنظم:** تعمل شبكات الفساد على حماية المتهربين ضريبياً من الملاحقة، من خلال رشوة موظفي الضرائب أو التدخل السياسي لصالح رجال أعمال نافذين، مما يفرغ الخزينة العمومية من أهم مواردها، ويؤدي إلى خلل مزمن في ميزانية الدولة.

◀ **ارتفاع تكلفة تقديم الخدمات العمومية:** نتيجة لتغلغل الفساد في المؤسسات المالية، يتم تحميل تكاليف الفساد للمواطن من خلال رفع أسعار الخدمات أو تقليص جودتها. وتُفقد ميزانية الدولة فعاليتها في التسيير نتيجة التلاعب في فواتير الإنفاق، وإرساء مناخ من سوء التدبير المالي.

◀ **تضخم العجز المالي وزيادة المديونية:** مع اتساع رقعة الفساد، تصبح الدولة عاجزة عن تعبئة الموارد الداخلية، مما يدفعها إلى اللجوء للاقتراض الداخلي والخارجي، وتتحول المديونية إلى عبء هيكلي يهدد الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل.

2-6- الآثار القانونية للفساد:

يؤثر الفساد بشكل بالغ الخطورة على هبة المنظومة القانونية للدولة، ويقوّض مبدأ سيادة القانون والمساواة بين المواطنين. ويتجلى هذا التأثير فيما يلي:

◀ **تآكل سلطة القانون وغياب الردع:** في الأنظمة التي يستشري فيها الفساد، لا يُطبق القانون بشكل عادل، بل يُوظف لخدمة شبكات المصالح. وتُعطل الإجراءات القانونية ضد المتورطين في الفساد، أو تُوجه بطريقة انتقائية، مما يشجع مناخ الإفلات من العقاب ويغيب الردع القانوني الحقيقي.

◀ **تفشي الرشوة داخل الجهاز القضائي:** حين يتسلل الفساد إلى سلك القضاء، يُفقد المواطنون الثقة في العدالة، ويضطرون للجوء إلى وسائل غير قانونية لانتزاع حقوقهم، مما يُضعف هبة الدولة ويشجع على العنف والتجاوزات الفردية.

◀ **تسييس القوانين وخرق مبدأ الفصل بين السلطات:** في كثير من الحالات، تُصدر القوانين أو تُعدل بما يخدم المصالح الخاصة أو يضمن الحماية لرموز الفساد، مما يُفقد المنظومة التشريعية استقلالها، ويحول دون تحقيق إصلاح قانوني حقيقي وفعال.

◀ **إضعاف ثقة المواطنين بالمؤسسات القانونية:** يؤدي التفاوت في تطبيق القوانين بين فئات المجتمع، وغياب المحاسبة على أعلى المستويات، إلى أزمة ثقة حادة في النظام القانوني، وتراجع مشاركة الأفراد في الشأن العام، وهو ما يهدد العقد الاجتماعي الذي يقوم عليه كيان الدولة.

يتضح مما سبق أن الفساد يمس جوهر عمل المؤسسات ويحول دون قيامها بوظائفها الأساسية، مما يستدعي إصلاحًا مؤسسيًا شاملاً يعيد الاعتبار للشفافية والكفاءة وسيادة القانون.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس الفساد والنظريات المفسرة له

1- مؤشرات قياس الفساد:

يعد قياس الفساد أداة أساسية لفهم أبعاده وتشخيص أنماطه وتحديد مدى انتشاره، إذ ترتبط فعالية سياسات مكافحته بمدى الاعتماد على بيانات دقيقة ومؤشرات موضوعية تكشف طبيعة الظاهرة وحجمها وآثارها، وتتيح تتبع تطورها ومقارنتها محليًا ودوليًا. غير أن الطبيعة السرية والمستترة لممارسات الفساد، وحرص أطرافها على إخفاء تفاصيلها تفاديًا للمساءلة أو العقاب، تجعل من عملية القياس تحديًا معقدًا يتطلب اعتماد أدوات بحثية متقدمة ومقاربات مبتكرة لتجاوز حاجز الكتمان. وفي هذا الإطار، اعتمدت منظمات غير حكومية، مراكز بحث جامعية وهيئات دولية العديد من المؤشرات لقياس الفساد، من أبرزها ما يلي:

1-1- المؤشر الفرعي للفساد في الدليل الدولي للمخاطر القطرية: International Country Risk Guide (ICRG)

تم إصدار هذا المؤشر الفرعي عام 1980 في نشرة التقارير الدولية التي تهتم بنشر تقارير أسبوعية عن التمويل والاقتصاد على مستوى العالم بناء على نموذج إحصائي لحساب حجم المخاطر، وفي عام 1992 انضم مجموعة من الباحثين إلى مجموعة خدمات المخاطر السياسية ليتم إدراج المؤشر الفرعي للفساد في الدليل الدولي للمخاطر القطرية في الشبكية الدولية للمعلومات "الانترنت" عام 2001.

ويشمل المؤشر الفرعي للفساد (Corruption Sub-Index) في الدليل الدولي للمخاطر القطرية ICRG على 22 متغير موزعة على ثلاث مجموعات رئيسية هي: المخاطر السياسية (بحد أقصى 100 نقطة)، المخاطر المالية (50 نقطة)، والمخاطر الاقتصادية (50 نقطة) بحيث تشمل كل مجموعة على متغيرات فرعية. بحيث تتراوح قيمة المؤشر التجميعي بين صفر (00) للمخاطر المرتفعة للغاية و100 نقطة للمخاطر المتدنية للغاية ويختص المؤشر الفرعي للفساد (CSI) في الدليل الدولي للمخاطر القطرية بقياس الفساد ضمن المجموعة الفرعية

الفصل الأول.....الإطار النظري والمفاهيمي للفساد

للمخاطر السياسية والتي لاحظت أن الفساد داخل النظام السياسي يمثل تحدياً للاستثمار الأجنبي لأنه يشوه البنية الاقتصادية والتمويلية للدولة، ويقلل من كفاءتها. حيث يقيس مستوى الفساد بشكل محدد ومباشر، ويُمنح وزناً يتراوح بين 0 و6 نقاط مخاطر؛ إذ تشير القيمة 0 إلى مستويات مرتفعة جداً من الفساد (مخاطر عالية)، بينما تعكس القيمة 6 (مخاطر منخفضة) غياباً شبه تام للفساد. (مفتاح و معارفي ، 2012)

2-1- مؤشر الفساد السياسي: (Political Corruption Index)

يُعد مؤشر الفساد السياسي أحد المكونات الرئيسية لقاعدة بيانات مشروع تنوع الديمقراطية (Varieties of Democracy – V-Dem)، وهو مشروع بحثي دولي مقره جامعة غوتنبرغ بالسويد Sweden، University of Gothenburg، ويضم شبكة واسعة من الباحثين والخبراء والمراسلين المحليين في أكثر من 180 دولة. يهدف المؤشر إلى تقييم مدى انتشار الفساد على مستوى النخبة السياسية ومؤسسات الحكم العليا، من خلال رصد الممارسات التي تنطوي على إساءة استخدام السلطة لتحقيق مكاسب خاصة أو لفائدة جماعات محددة، بما يشمل الرشوة، والمحسوبية، واستغلال النفوذ، وتحويل الموارد العامة لأغراض شخصية أو حزبية. يقوم المؤشر على منهجية كمية ونوعية معقدة، إذ يتم جمع تقييمات من خبراء محليين ذوي معرفة معمقة بالسياق السياسي والمؤسسي في بلدانهم، ثم تتم معالجة هذه البيانات باستخدام نماذج إحصائية متقدمة من نوع نظرية الاستجابة للمفردات البايزية (Bayesian Item Response Theory) لتقليل التحيزات وضمان إمكانية المقارنة بين الدول وعبر الزمن. ويُقاس المؤشر على مقياس يتراوح بين 0 و1، حيث تعكس القيم المنخفضة مستويات ضعيفة من الفساد السياسي، فيما تشير القيم المرتفعة إلى انتشار أكبر لهذه الظاهرة.

وتتميز بيانات المؤشر بامتدادها التاريخي الواسع، إذ تغطي فترات زمنية تمتد لعقود، مما يتيح إمكانية دراسة التغيرات الطويلة المدى في مستويات الفساد السياسي وربطها بالأحداث والتحولات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية. ويشمل نطاق القياس أبعاداً متعددة، منها الفساد في السلطة التنفيذية (مثل الرشوة على مستوى كبار المسؤولين)، والفساد التشريعي (كشراء الأصوات أو المزاي التشريعية)، والفساد القضائي (مثل التلاعب بالأحكام أو التدخل السياسي في القضايا)، ويغطي أيضاً الفساد الصغير (Petty) والكبير (grand) ما يجعل المؤشر أداة شاملة لرصد هذه الظاهرة في بنيتها المؤسسية والسياسية المعقدة. (V-Dem). (Project، 2024)

3-1- التقرير العالمي الشامل عن الفساد: (Global Corruption Report)

يُعد التقرير العالمي الشامل عن الفساد الذي يُرمز له اختصاراً بـ GCR، أحد أهم الإصدارات السنوية الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية، وقد صدر لأول مرة سنة 2001، مع توقفات محدودة في أعوام 2002 و2010 و2012. يهدف التقرير إلى استكشاف قضايا الفساد

الفصل الأول.....الإطار النظري والمفاهيمي للفساد

بالتفصيل ضمن قطاع معين أو في إطار إحدى قضايا الحكم الرشيد، عبر تقديم بحوث وتحليلات معمّقة ودراسات حالة من إعداد كبار الخبراء والباحثين والنشطاء، بحيث تجمع هذه المساهمات بين الرؤية الأكاديمية والخبرة الميدانية. وتُختار موضوعات ومساهمات التقرير من قبل قسم البحوث في المنظمة وفق معايير تتعلق بتأثيرها على السياسات العامة وابتكار منهجيات جديدة لمكافحة الفساد. يغطي كل إصدار فترة زمنية تمتد 12 شهرًا من يوليو إلى يونيو من العام التالي، وهو موجّه إلى جمهور واسع يشمل واضعي السياسات، والصحفيين، والمعلمين، والطلاب، والجمهور العام. وتؤكد منظمة الشفافية الدولية أن الوظيفة الأساسية للتقرير تكمن في لفت الانتباه إلى أهمية بقاء وسائل الإعلام والمجتمع المدني في حالة يقظة مستمرة تجاه مخاطر الفساد.

وقد تناول التقرير منذ انطلاقه في 2001 الوضع العام للفساد، ثم في 2003 الفساد في الوصول إلى المعلومات (Access to Information)، وفي 2004 الفساد السياسي (Political Corruption)، وفي 2005 الفساد في قطاع الإنشاءات وإعادة الإعمار بعد النزاعات (Corruption in Construction and Post-Conflict Reconstruction)، وفي 2006 الفساد في قطاع الصحة (Corruption and Health)، وفي 2007 الفساد في النظام القضائي (Corruption in Judicial Systems)، وفي 2008 الفساد في قطاع المياه (Corruption in the Water Sector)، وفي 2009 الفساد في القطاع الخاص (Corruption in the Private Sector)، وفي 2011 الفساد وتغير المناخ (Corruption and Climate Change)، وفي 2013 الفساد في قطاع التعليم (Corruption in Education)، وصولاً إلى أحدث إصدار موثق في 2016 حول الفساد في الرياضة (Corruption in Sport). بعدها لم تصدر منظمة الشفافية الدولية تقارير جديدة بصيغة التقرير العالمي الشامل عن الفساد، إذ فضّلت التحول إلى إصدار تقارير متخصصة وموضوعية أقصر ومؤشرات سنوية مثل مؤشر مدركات الفساد (Corruption Perceptions Index – CPI)، وتقارير قطاعية موجهة، بهدف الاستجابة السريعة للتطورات العالمية وتوفير تحليلات أكثر مرونة وعمق في مجالات محددة بدل الإطار السنوي الموحد. (بوعزة، 2013، صفحة 42)

4-1- مؤشر مدركات الفساد: Corruption Perceptions Index

يُعتبر مؤشر مدركات الفساد أحد أشهر وأوسع الأدوات البحثية استخدامًا على المستوى الدولي لقياس مستويات الفساد المدرك في القطاع العام، وتصدره منظمة الشفافية الدولية سنويًا منذ إنطلاقه لأول مرة عام 1995. يهدف المؤشر إلى ترتيب الدول وفق درجة إدراك رجال الأعمال والمحللين والخبراء — سواء من داخل الدولة أو خارجها — لمدى انتشار الفساد بين المسؤولين والسياسيين. ويركز بصفة خاصة على الفساد في القطاع العام، وفق تعريف المنظمة له باعتباره استغلال الوظيفة العامة لتحقيق منفعة شخصية، مثل قبول الرشاوى أثناء

الفصل الأول.....الإطار النظري والمفاهيمي للفساد

عمليات المشتريات، أو اختلاس الأموال العامة، أو إساءة استخدام السلطة لأغراض خاصة (بوسعيد، 2013، صفحة 19).

عند انطلاقه، كان المؤشر يعتمد سلّمًا من 0 إلى 10، حيث تمثل الدرجة (0) أعلى مستويات الفساد المدرك و(10) أدنى مستوياته. ومنذ عام 2012، تم تعديل المقياس ليصبح من 0 إلى 100، مع الحفاظ على نفس المعنى؛ إذ تمثل الدرجة (0) أعلى مستويات الفساد المدرك، و(100) أدنى مستوياته (الأكثر نزاهة). يُعد المؤشر مؤشرًا مركبًا لأنه يعتمد على تجميع وتوحيد بيانات من مصادر متعددة ذات مصداقية، مثل المسوح واستطلاعات الرأي التي تجريها مؤسسات بحثية متخصصة مستقلة. وتشمل هذه المسوح أسئلة تتعلق باستغلال الوظيفة العامة لتحقيق مصالح خاصة، ومدى فعالية جهود مكافحة الفساد، وتقييم بيئة الأعمال من حيث النزاهة والشفافية. وتتنوع أساليب جمع البيانات وأطر العينات بين المصادر، مما يمنح المؤشر قوة في المقارنة بين الدول عبر الزمن. بعد جمع البيانات من هذه المصادر المختلفة، تقوم منظمة الشفافية الدولية بتوحيدها وترجمتها إلى مقياس مشترك ضمن حدود المؤشر، ثم يُحتسب المتوسط الحسابي لكل دولة. وبهذا يوفر المؤشر صورة شاملة عن مستويات الفساد المدرك في القطاع العام عالميًا، ويصنّف الدول من الأكثر إلى الأقل فسادًا.

يكتسب هذا المؤشر أهميته من كونه المرجع الأساسي في العديد من الدراسات والأبحاث والسياسات الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد، وهو الأداة التي تستعين بها الحكومات والمنظمات الدولية والمستثمرون لتقييم بيئة النزاهة في مختلف البلدان، ومتابعة التغيرات في مستويات الفساد المدرك على المدى الطويل.

5-1- مؤشر دافعي الرشوة: (BPI – Bribe Payers Index)

أطلقته منظمة الشفافية الدولية لأول مرة سنة 1999، وصدر بصورة غير سنوية في أعوام 1999، 2002، 2006، 2008 و2011. يهدف هذا المؤشر إلى قياس مدى ميل الشركات الكبرى في الدول المصدرة للاستثمارات الأجنبية إلى دفع الرشوة في الخارج، خاصة في إطار المعاملات التجارية الدولية، مع ترتيب الدول وفقًا لمدى خلو بيئة المعاملات الاقتصادية والتجارية فيها من هذه الظاهرة. ويُعد مكملاً لمؤشر مدركات الفساد، إذ يركز على الطرف الدافع للرشوة في الصفقات الدولية مبرزًا دور الشركات الكبرى من الدول الصناعية كمصدر للفساد عبر الحدود، بينما يقيس مؤشر مدركات الفساد مستويات الفساد في الدول بوجه عام.

يشمل المؤشر 22 دولة مصدرة للاستثمارات الأجنبية، ويرصد أنماط الرشاوى المقدمة في الدول المستقبلة لهذه الاستثمارات، مثل الرشاوى الموجهة لكبار السياسيين أو الأحزاب السياسية، والرشاوى المدفوعة لصغار الموظفين لتسريع الخدمات والإجراءات، إضافةً إلى استغلال العلاقات الشخصية أو العائلية للحصول على عقود حكومية. وتستند منظمة الشفافية

الدولية في إعداد المؤشر إلى مسوح ميدانية تنفذها مؤسسة غالوب الدولية (Gallup International Association)، من خلال استطلاعات تستهدف دافعي الرشوة أنفسهم. ونظرًا لمحدودية عدد الدول المستقبلية للاستثمارات الأجنبية المشمولة في المسح، يظل المؤشر محدود القيمة من حيث الشمول الجغرافي، لكنه يوفر صورة مهمة عن ممارسات الشركات في الدول المصدرة للاستثمارات، مع الإشارة إلى أنه لا يتضمن أي بيانات عن الدول العربية. (بوسعيد، 2013، صفحة 20)

ورغم توقف إصدار المؤشر بعد عام 2011 لأسباب تتعلق بأولويات التمويل والبحث لدى منظمة الشفافية الدولية، فإنه يظل أحد المؤشرات المرجعية التاريخية المهمة التي ساهمت في فهم بُعد أساسي من أبعاد الفساد العالمي.

6-1- مؤشرات الحوكمة العالمية للبنك الدولي:

هناك مؤشرات أخرى ترتبط بالفساد بطريقة ضمنية وغير مباشرة، ومن بينها مؤشرات الحوكمة العالمية التي يصدرها البنك الدولي التي تُدرج ضمن منظومة مؤشرات جودة الإدارة الحكومية. تُعنى مؤشرات الحوكمة بقياس أبعاد متعددة تعكس جودة البيئة المؤسسية التي تؤثر في انتشار الفساد أو الحد منه، وتتضمن جوانب مثل الشفافية، المساءلة، سيادة القانون، فعالية الجهاز الحكومي، والاستقرار السياسي.

تُستخدم هاته المؤشرات كمؤشرات غير مباشرة للفساد، إذ تُبرز مدى قوة أو ضعف البيئة التي تحتضن الظاهرة الفاسدة، وتُساعد في تفسير الأسباب المؤسسية التي تؤدي إلى تفشي الفساد أو مكافحته. وتشمل هذه المؤشرات عدة أبعاد رئيسية، مما يوفر إطارًا متكاملًا لفهم ظاهرة الفساد وتحليلها بعمق. فيما يلي تفصيل كل مؤشر من هذه المؤشرات: (بن عزوز، 2016، صفحة 207)

◀ **مؤشر الصوت والمساءلة (Voice and Accountability):** يقيس مدى قدرة المواطنين على المشاركة في اختيار حكوماتهم، وحرية التعبير، وحقوق الإنسان، وشفافية الإعلام، ومدى وجود آليات مساءلة فعالة للسلطات الحكومية.

◀ **مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف (Political Stability and Absence of Violence):** يرصد احتمالية وقوع أحداث عنف أو اضطرابات سياسية مثل الانقلابات أو النزاعات التي قد تهدد استقرار الدولة.

◀ **مؤشر فعالية الحكومة (Government Effectiveness):** يعكس جودة الخدمات العامة، وكفاءة الجهاز الإداري، واستقلالية البيروقراطية، وقدرة الحكومة على تنفيذ السياسات بشكل فعال.

◀ **مؤشر جودة التنظيم واللوائح (Regulatory Quality):** يقيس قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات وتشريعات تدعم بيئة نشاط الأعمال وتُعزز النمو الاقتصادي.

◀ **مؤشر سيادة القانون (Rule of Law):** يقيم مدى احترام القوانين، وفعالية النظام القضائي، وإنفاذ العقود، وحماية حقوق الملكية، بالإضافة إلى مدى انتشار الجريمة والعنف.

◀ **مؤشر مكافحة الفساد (Control of Corruption):** يقيس مدى تحكم الحكومة في الفساد والرقابة على سوء استخدام السلطة لتحقيق مكاسب شخصية. يجسد المؤشر التصورات المتعلقة بمدى استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب شخصية، شاملاً بذلك أشكال الفساد الصغيرة والكبيرة، فضلاً عن هيمنة النخب والمصالح الخاصة على الدولة (State Capture). يعد هذا المؤشر فرعاً رئيسياً من مؤشرات الحوكمة العالمية التي يصدرها البنك الدولي، ويعتمد على جمع بيانات نوعية وكمية من مصادر متعددة موثوقة، مثل استطلاعات رأي المؤسسات ورجال الأعمال، تقييمات الخبراء المحليين والدوليين، وتقارير المنظمات الدولية.

يقيس هذا المؤشر انتشار الفساد بين المسؤولين والموظفين العموميين، ويركز على دوره كعوائق أمام التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمار. كما يرصد الرشاوى والممارسات غير النظامية في المعاملات الإدارية مثل تصاريح الاستيراد والتصدير والرخص التجارية والتقييمات الضريبية وطلبات القروض. إضافة إلى ذلك، يقيم مدى تأثير النخب السياسية والاقتصادية في سياسات الاستيلاء على الدولة عبر توجيه التشريعات والسياسات لتحقيق مصالح خاصة.

يُقاس المؤشر على مقياس رقمي من -2.5 إلى +2.5، حيث تدل القيم السلبية على فساد مرتفع، والقيم الإيجابية على سيطرة فعالة على الفساد. بفضل اعتماده على مصادر متعددة ومتنوعة، يُعتبر أداة مباشرة وموثوقة لقياس الفساد، ويستخدم على نطاق واسع في تقييم بيئة الأعمال وجودة الإدارة العامة ومقارنة الدول في مكافحة الفساد.

7-1- مؤشر سيادة القانون (Rule of Law Index)

مؤشر صادر عن منظمة مشروع العدالة العالمية (World Justice Project - WJP) تأسس في عام 2006 كمبادرة رئاسية من جمعية المحامين الأمريكية (American Bar Association)، ويعتبر منظمة مستقلة غير ربحية منذ عام 2009. يهدف المشروع إلى تعزيز سيادة القانون في العالم من خلال تطوير أدوات قياس موضوعية مثل مؤشر سيادة القانون الذي يصدر سنوياً. ولا يزال يُعتمد عليه حتى الآن كأحد أهم المؤشرات العالمية التي تقيس جودة تطبيق القانون ومدى احترامه في مختلف الدول.

الفصل الأول.....الإطار النظري والمفاهيمي للفساد

يركز المؤشر على تقييم تجربة الأفراد والمؤسسات مع سيادة القانون من خلال عدة أبعاد رئيسة تشمل: قيود السلطات الحكومية، غياب الفساد، الحكومة المفتوحة، الحقوق الأساسية، الأمن والنظام، إنفاذ القوانين، العدالة المدنية، والعدالة الجنائية. وهو أحد الأدوات الدولية الرائدة التي تقيّم مدى التزام الدول بتطبيق مبادئ سيادة القانون في المجتمعات. يهدف المؤشر إلى قياس تجربة الناس الفعلية مع نظام العدالة ومدى احترام وتطبيق القوانين بشكل عادل وشفاف، بالإضافة إلى دوره في مكافحة الفساد وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص. يُقيّم الأداء في 139 دولة عبر ثمانية ركائز رئيسة تشمل:

القيود المفروضة على السلطات الحكومية: مدى وجود ضوابط على سلطة الحكومات والشفافية والمساءلة.

- ◀ غياب الفساد: قياس مدى انتشار الفساد داخل الأجسام الحكومية.
 - ◀ الحكومة المفتوحة: مدى انفتاح الحكومة على الإفصاح والشفافية.
 - ◀ الحقوق الأساسية: حماية الحقوق المدنية والسياسية للأفراد.
 - ◀ النظام والأمن: قدرة الدولة على ضمان الأمن والحيطة العامة.
 - ◀ إنفاذ القوانين: الأطر القانونية التي تضمن تنفيذ القوانين بشكل فعال.
 - ◀ العدالة المدنية: فعالية نظام العدالة المدنية في حماية الحقوق.
 - ◀ العدالة الجنائية: كفاءة نظام العدالة الجنائية في تطبيق القوانين ومحاسبة المخالفين.
- يعتمد المؤشر على بيانات يتم جمعها من خلال استطلاعات رأي شاملة لأكثر من 150.000 أسرة و3600 خبير في مناطق عدة، ما يجعله يعكس الواقع العملي لتجربة سيادة القانون في بيئات مختلفة حول العالم. ويُستخدم من قبل الحكومات والمنظمات الدولية والباحثين لتقييم الثغرات في سيادة القانون وتعزيز سبل تحسينها. كما أنه يُعد أداة مهمة لرصد انتشار الفساد وكيفية تأثير البيئة القانونية على الحد منه. (WJP, 2024) الجدول الموالي يلخص مختلف وأبرز المؤشرات لقياس الفساد وفق ما سبق ذكره:

الجدول رقم 1- 1: أبرز مؤشرات قياس الفساد العالمية.

المؤشر	الوصف المختصر والمؤشرات الفرعية	الهيئة المصدرة
المؤشر الفرعي للفساد	في الدليل الدولي للمخاطر القطرية يقيس الفساد ضمن المجموعة الفرعية للمخاطر السياسية في الدولة، ويستخدم 22 متغيراً في تصنيفه.	مجموعة خدمات المخاطر السياسية
مؤشر الفساد السياسي	بقيم الفساد بين النخبة السياسية عبر تقييم خبراء محليين ونماذج إحصائية متقدمة.	مشروع تنوع الديمقراطية جامعة غوتنبرغ بالسويد
التقرير العالمي الشامل عن الفساد	تقرير سنوي يغطي قضايا الفساد في قطاعات محددة ويقدم تحليل معمق ودراسات حالة.	منظمة الشفافية الدولية

الفصل الأول.....الإطار النظري والمفاهيمي للفساد

مؤشر مدركات الفساد	قيس التصورات المتداولة عن الفساد في القطاع العام عبر استطلاعات آراء رجال الأعمال والخبراء.	منظمة الشفافية الدولية
مؤشر دافعي الرشوة	يقيم ميل الشركات الكبرى في الدول المصدرة للاستثمارات الأجنبية لدفع الرشوة في الخارج.	منظمة الشفافية الدولية
مؤشرات الحوكمة العالمية	مجموعة مؤشرات الصوت والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فعالية الحكومة، جودة التشريعات. مؤشر حكم القانون ومؤشر مراقبة الفساد.	البنك الدولي
مؤشر سيادة القانون	يقيس مدى التزام الدول بسيادة القانون ويشمل عدة أبعاد مثل غياب الفساد، الحكومة المفتوحة، النظام...	مشروع العدالة العالمية

المصدر: من اعداد الباحث بناء على المعلومات السابقة

2- أهم النظريات والمقاربات المفسرة للفساد

تشكل نظريات الفساد الإطار النظري لفهم وتفسير هذه الظاهرة المركبة التي تمس مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية وكذا السياسية. وقد تعددت الرؤى الأكاديمية حول الفساد، مما أدى إلى بروز عدة نظريات ومقاربات تحليلية تسعى إلى فك شفرة أسبابه، وآليات انتشاره، وانعكاساته على التنمية والمؤسسات.

2-1- المقاربة الثقافية والاجتماعية في تفسير الفساد:

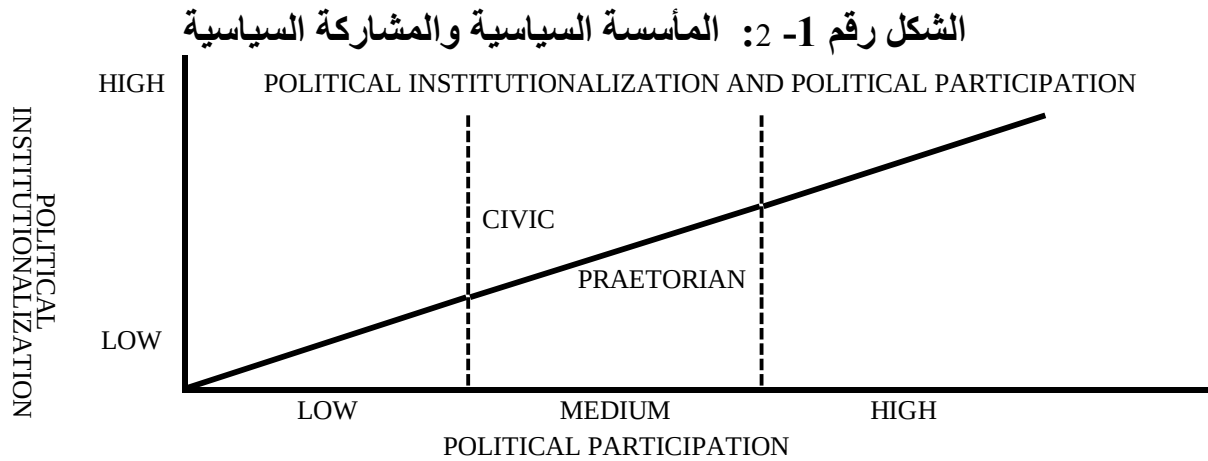
تُعَدّ المقاربة الثقافية والاجتماعية من أوائل المحاولات العلمية الممنهجة لفهم ظاهرة الفساد، إذ انطلقت منذ خمسينيات القرن العشرين لتحليل جذور الظاهرة في البنية القيمية والمعايير الاجتماعية السائدة داخل المجتمع.

فقد طرح (Banfield, 1958) في مؤلفه الشهير (The Moral Basis of a Backward Society)، فكرة " العائلية اللاأخلاقية (Amoral Familism) "، باعتباره أحد المحركات الرئيسة لانتشار الفساد. والتي تعني أنّ الأفراد في بعض المجتمعات يضعون المصلحة الخاصة والفورية للعائلة فوق أي اعتبار آخر، بما في ذلك المصلحة العامة. هذا النمط من التفكير يجعل من المحسوبية (Nepotism) والزبونية (Clientelism) سلوكيات راسخة ومقبولة اجتماعيًا، الأمر الذي يضعف قيم النزاهة والشفافية، ويفتح المجال أمام استفحال الفساد. (C.Banfield, 1958)

وفي السياق نفسه، قدّم (Samuel P. Huntington, 1968) في كتابه (Political Ordre in Changing Sociétés) قراءة مختلفة، حين اعتبر أنّ الفساد ليس مجرد انحراف فردي، بل نتاج لخلل في البنية الاجتماعية والسياسية في مراحل التحديث والتحول الاجتماعي السريع. حيث يقول أن الفساد في نظره نتيجة طبيعية لضعف المؤسسات الرسمية وعدم قدرتها على مواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية، مما يدفع الأفراد إلى الاعتماد على شبكات غير رسمية قائمة على الولاءات القبلية أو الطائفية أو العشائرية لتأمين مصالحهم، مما يعيد إنتاج أنماط الفساد في أشكال جديدة ويجعلها أكثر صعوبة في المعالجة. (Huntington S. P., 1968)

الفصل الأول.....الإطار النظري والمفاهيمي للفساد

في السياق نفسه، يُقدّم مفهومى المؤسسة السياسية (Political Institutionalization) باعتبارها قوة المؤسسات الرسمية وقدرتها على ضبط السلوك السياسي وإضفاء الشرعية عليه، والمشاركة السياسية (Political participation) باعتبارها صورت مختلف انخراط المواطنين في التأثير على القرار السياسي (انتخاب، احتجاج، ضغط جماعي.... ويرى أن الخل يظهر حين ترتفع مستويات المشاركة بوتيرة أسرع من قدرة المؤسسات على الاستيعاب فتتولد فجوة تنظيمية تُنتج الفوضى، والعنف السياسي، وتُغذي بدورها شبكات الولاء غير الرسمية، كما يوضحه الشكل التالي:



Course: Huntington, Samuel P, Political Order In Changing Societies, Yale University Press, New Haven and London, 1968, P.79

الشكل المرفق يبين العلاقة بين المؤسسة السياسية والمشاركة السياسية عند Huntington

- عندما تكون المؤسسة قوية والمشاركة معتدلة = نظام مدني (Civic Order): (مؤشرات استقرار وانخفاض فرص الفساد المؤسسي).
 - عندما تكون المؤسسة ضعيفة والمشاركة مرتفعة = اختلال/نظام (Praetorian): (صراعات على المنافع وضعف الضوابط، حيث يزداد خطر الفساد كآلية لتوزيع الموارد وحماية المصالح).
 - عندما تكون المؤسسة ضعيفة والمشاركة ضعيفة = تسود حالة الجمود/ضعف الأداء (قد يظهر فساد اعتيادي لكن ليس عبر ضغط مجتمعي قوي).
- هذا الخلل المؤسسي يجعل من الفساد نتيجة بنيوية لا مجرد انحراف، فردي، إذ يتحول إلى وسيلة لتسيير العلاقات وتوزيع المنافع في غياب مؤسسات قادرة على الاستيعاب وهنا تتقاطع المقاربة الاجتماعية مع التحليل الاقتصادي للفساد، باعتبار أن المؤسسات الضعيفة ترفع من تكلفة مكافحة الفساد وتزيد من عوائده الخاصة، مما يرسخ استمراره.

وتبرز هذه المقاربة أن "تطبيع" الفساد ثقافيًا من خلال أعراف مثل اعتبار الرشوة هدية أو خدمة متبادلة، يجعل من مقاومته تحديًا معقدًا، حتى مع وجود تشريعات صارمة وإجراءات

الفصل الأول.....الإطار النظري والمفاهيمي للفساد

ردعية. وبالتالي، فإن الحل وفق هذه الرؤية لا يقتصر على الإصلاحات القانونية أو الاقتصادية، بل يتطلب تغييراً ثقافياً طويل الأمد يعزز قيم المواطنة والنزاهة ويحوّل الشفافية إلى معيار اجتماعي راسخ.

ورغم زيادة هذه المقاربة في لفت الانتباه إلى البعد القيمي والاجتماعي للفساد، إلا أنها لم تسلم من النقد. فقد اعتُبر أنَّها مبالغٌ في إرجاع الظاهرة إلى المحددات الثقافية وحدها، مما يقلل من أهمية العوامل الاقتصادية والمؤسسية والسياسية التي تؤثر بدورها في نشوء الفساد وانتشاره. كما أن الاعتماد على الثقافة والقيم يطرح إشكالية القياس الكمي والتجريبي، مما يحدّ من قدرة هذه النظرية على تقديم أدوات دقيقة لصياغة السياسات العامة. ومع ذلك، تبقى المقاربة الثقافية والاجتماعية أساساً تاريخياً لفهم الفساد، وتمهيداً لظهور نظريات لاحقة حاولت سدّ هذه الثغرات بالتركيز على الأبعاد المؤسسية والاقتصادية.

2-2- نظرية الاختيار العام: 1962 (Public Choice Theory)

تعد نظرية الاختيار العام (Public Choice Theory) من أبرز النظريات الاقتصادية-السياسية لفهم السلوك الانتهازي والفساد داخل المؤسسات العامة. وقد أسسها James M. Buchanan و Tullock Gordon، حيث هدفت إلى تطبيق أدوات التحليل الاقتصادي على القرارات السياسية، معتبرة أن الأفراد في السياسة يتصرفون وفق مبدأ تعظيم المصلحة الذاتية، تماماً كما في الأسواق. كما يوضح بوكانان وتولوك: (M.Buchanan & Tullock, 1962) "... الأفراد في الحياة السياسية، كما في الأسواق، يسعون وراء مصالحهم الشخصية، والقرارات الجماعية ليست سوى تجميع لهذه الاختيارات الفردية." (M.Buchanan & Tullock, 1962, p. 3)

في كتابهما التأسيسي "The Calculus of Consent" (1962)، أبرز المؤلفان أن القرارات الجماعية تمثل امتداداً للاختيارات الفردية، وأن كل فاعل سياسي يسعى لتعظيم منفعته الشخصية سواء كان ناخباً أو سياسياً، وهو ما يفسر ظهور مظاهر الفساد مثل استغلال النفوذ لتحقيق مكاسب شخصية على حساب المصلحة العامة.

وفي كتابه "Public Finance in Democratic Process" (1967)، أوضح بوكانان أن السياسات المالية العامة – مثل الضرائب والإنفاق – تتأثر بالمصالح الفردية للسياسيين والناخبين، وليس فقط بالمصلحة العامة، ما يؤدي إلى عجز مالي مزمن وتضخم القطاع العام:

"... السياسيون والناخبون يقودهم مبدأ المصلحة الذاتية، وغالباً ما يؤدي ذلك إلى توسع الإنفاق الحكومي بما يتجاوز المستوى الأمثل اجتماعياً." (M.Buchanan J. , 1967, p. 45)

في أعماله اللاحقة مثل "The Limits of Liberty" (1975) و "The Power to Tax" (1980)، ركز Buchanan على دور العقد الاجتماعي والدستور في تقييد سلطة الدولة، مؤكداً أن وضع

الفصل الأول.....الإطار النظري والمفاهيمي للفساد

قيود دستورية على السلطة وفرض الضرائب يعد وسيلة لتقليل فرص السلوك الفاسد والانتهازي في الإدارة العامة. كما أرسى كتابه "Public Choice" (1978) النظرية كحقل علمي مستقل يجمع بين الاقتصاد والعلوم السياسية، مقدّمًا أدوات تحليلية لفهم كيف يمكن أن تؤدي القرارات السياسية إلى مظاهر فساد محتملة.

على الرغم من قوة الإطار التحليلي للنظرية، واجهت انتقادات حادة، حيث اتهم بعض النقاد بأن فرضياتها حول سلوك الفاعلين العقلانيين ذات طابع مثالي أو غير واقعي، خصوصًا عند مقارنتها بالأنظمة الاشتراكية التي كانت قائمة في القرن العشرين، والتي فشلت عمليًا في تحقيق التوازن بين السلطة والمصلحة العامة. ورد بوكانان على هذه الانتقادات بالقول إن فرضيات الاختيار العام يجب أن تُفهم ضمن سياق الأنظمة القائمة حينئذ، والتي لم تكن قادرة على تفعيل آليات السوق أو القيود الدستورية بشكل فعال، وبالتالي فإن النظرية تقدم نموذجًا تحليليًا لفهم الفساد والانحراف، وليس وصفًا مباشرًا لكل واقع سياسي. (Buchanan, 2003, p. 3)

باختصار، توفر نظرية الاختيار العام إطارًا لفهم أن الفساد ليس مجرد خلل أخلاقي، بل نتاج طبيعي لتراكم مصالح فردية داخل المؤسسات، ويمكن الحد منه عبر قيود دستورية وتحفيزات مؤسسية تحد من الانحراف عن المصلحة العامة، وهو ما يجعل النظرية ذات أهمية كبيرة لدراسة مظاهر الفساد في كل الأنظمة، سواء ديمقراطية أو غيرها.

2-3- مقارنة لارس أودهين (نقد النظرية الاختيار العام): "The Limits of Public Choice" (Udehn, 1996)

A Sociological Critique of the Economic Theory of Politics., 1996)

رغم المساهمات الجوهرية التي قدّمتها نظرية الاختيار العام في تحليل السلوك السياسي انطلاقًا من منطق اقتصادي، إلا أنها لم تسلم من الانتقادات. ففي كتابه "The Limits of Public Choice: A Sociological Critique of the Economic Theory of Politics" (1996)، يؤكد عالم الاجتماع السويدي Lars Udehn بجامعة (Uppsala University) أن هذه النظرية اتسمت بنزعة اختزالية مفرطة، حيث صوّرت الفاعلين السياسيين – من ناخبين، وبرلمانيين، وبيروقراطيين – باعتبارهم "أفرادًا اقتصاديين" يسعون دائمًا إلى تعظيم منافعهم الخاصة على غرار منطق السوق.

ويشير Lars Udehn إلى أن هذه المقاربة تُغفل عدة أبعاد أساسية:

- ◀ **البعد الاجتماعي:** إذ تختزل السياسة في تبادل مصالح فردية، بينما هي في حقيقتها عملية بناء مشترك للقيم والمعاني داخل المجتمع.
- ◀ **المبالغة في نموذج الإنسان الاقتصادي (Homo economicus)،** الذي يفترض عقلانية مطلقة وسعيًا دائمًا وراء المنفعة الخاصة، متجاهلاً ظواهر إنسانية وسياسية معقدة مثل

الفصل الأول.....الإطار النظري والمفاهيمي للفساد

التضحية، الإيثار، والانتماء الجماعي. (Udehn, "The Limits of Public Choice": A Sociological

Critique of the Economic Theory of Politics., 1996, p. 45)

﴿ قصور تفسير الاستقرار السياسي: فإذا كان الجميع يتصرف وفق مصالح فردية صرفه، فكيف نفسر استمرارية الأنظمة الديمقراطية وتماسك المؤسسات السياسية عبر الزمن؟

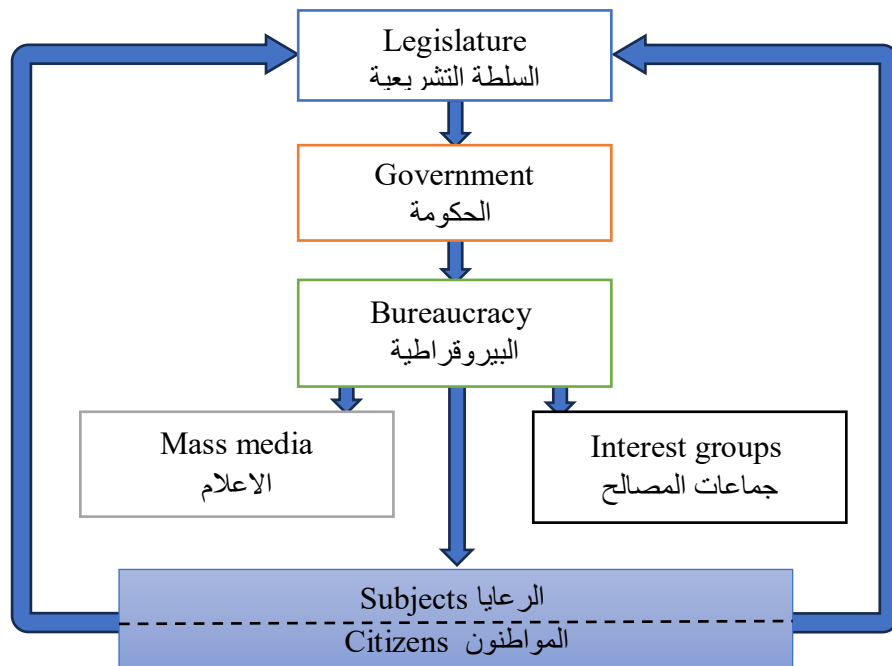
﴿ البعد الثقافي والديمقراطي: فالقرارات السياسية لا تُبنى على حسابات نفعية بحتة، بل تتأثر بالنقاش العمومي، الثقافة السياسية، والشرعية الاجتماعية، وهي عناصر يصعب اختزالها في مقاربات اقتصادية ضيقة.

لارس أودهين: «تميل نظرية الاختيار العام إلى رؤية الأفراد كفاعلين يهتمون بمصالحهم الشخصية، تقريباً كما لو كانوا رعايا تحت سلطة حاكم، في حين أن النظام الديمقراطي يتطلب

مواطنين يشاركون، يناقشون، ويحاسبون المؤسسات. " (Udehn, "The Limits of Public Choice": A Sociological Critique of the Economic Theory of Politics., 1996, p. 87)

وعليه، فإن الكاتب يرى أن الاختصار على النموذج الاقتصادي للعقلانية لا يكفي لفهم الظاهرة السياسية أو الفساد، داعياً إلى اعتماد مقارنة متعددة التخصصات تدمج الاقتصاد مع علم الاجتماع والعلوم السياسية، من أجل بناء تفسير أشمل وأكثر واقع.

الشكل رقم 1-3: هيكل السلطة السياسية وفق لارس أودهين



الفصل الأول.....الإطار النظري والمفاهيمي للفساد

Course: Udehn, lars, "The Limits of Public Choice : A Sociological Critique of the Economic Theory of Politics, Routledge .first published , London, 1996, P.163.

يُبرز الشكل أعلاه البنية التفاعلية للسلطة السياسية ضمن منظور سوسيولوجي نقدي لنظرية الاختيار العام. فخلافاً للتصور الاقتصادي الذي يختزل الفعل السياسي في منطق تعظيم المنفعة الفردية، يرى أودهن أن السلطة السياسية تمثل نسقاً مؤسسياً واجتماعياً معقداً يتفاعل فيه عدد من الفاعلين الرسميين وغير الرسميين ضمن شبكة من العلاقات المتبادلة.

يتكوّن هذا النسق من مؤسسات رسمية تشمل السلطة التشريعية (Legislature) التي تُعدّ مصدر الشرعية القانونية والتشريعية، والحكومة (Government) التي تتولى تنفيذ السياسات العامة، والبيروقراطية (Bureaucracy) التي تمثل الجهاز الإداري المنفّذ للقرارات. كما يتفاعل هذا البعد الرسمي مع فاعلين غير رسميين على غرار جماعات المصالح (Interest Groups) ووسائل الإعلام (Mass Media) التي تمارس أدواراً مؤثرة في تكوين الرأي العام، ونقل المعلومات، وصياغة مطالب المواطنين. أما قاعدة الهرم، فتضمّ الرعايا أو المواطنين (Subjects/Citizens) الذين يمثلون مصدر الشرعية السياسية ومحل تأثير السلطة في الوقت ذاته.

ويؤكد أودهن من خلال هذا النموذج أنّ السلطة السياسية لا تُمارس في فراغ، بل تتأسس على شبكة معقدة من العلاقات المؤسسية والاجتماعية والاتصالية، بحيث يصبح القرار السياسي نتاجاً لتفاعل مستمر بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني ووسائل الاتصال السياسي. ومن ثمّ، يُبرز هذا التصور حدود المقاربة الاقتصادية للاختيار العام، لأن السلطة لا تقوم فقط على المصلحة والمنفعة، بل أيضاً على الشرعية، والتواصل، والمساءلة، والتفاعل الرمزي بين الحاكم والمحكوم.

2-4- نظرية الاختيار العقلاني (الجريمة الاقتصادية): (S.Becker, 1968)

تعتبر نظرية الاختيار العقلاني من أبرز المقاربات الاقتصادية التي أحدثت طفرة انصح التعبير في التفسير بالمنطق الكمي الاقتصادي للسلوك البشري بصفة عامة والسلوك الفاسد والجريمة بصفة خاصة، حيث ترى أن الفعل الفاسد أو الإجرامي هو - في جوهره - قرار فردي عقلاني يقوم على مقارنة منطقية لحساب المنافع والتكاليف تحت حالة عدم اليقين، حيث أن الفرد فاعل عقلاني يسعى إلى تعظيم منفعته المتوقعة من خلال الموازنة بين المكاسب المحتملة من الفعل غير المشروع والتكاليف المتوقعة في حال اكتشافه ومعاقبته قبل اتخاذ أي قرار مرتبط بالفساد أو النشاط غير المشروع. حسب (Gary Becker (1968 يمكن تمثيل القرار وفق مايلي: (S.Becker, 1968, p. 177)

← معادلة المنفعة الكلية المتوقعة من السلوك غير المشروع:

$$EU_j = P_j U_j (Y_j - f_j) + (1 - P_j) U_j (Y_j)$$

حيث:

- EU_j : المنفعة المتوقعة من السلوك غير المشروع.
 - P_j : احتمال الكشف أو الإدانة.
 - $(1 - P_j)$: احتمال الإفلات من العقوبة.
 - Y_j : الدخل أو العائد غير المشروع.
 - f_j : العقوبة أو الغرامة في حال اكتشاف الفعل.
 - j : الفرد
 - $U(\cdot)$: دالة المنفعة الفردية التي تعكس تفضيلات الفرد وسلوكه تجاه المخاطرة.
- هذه المعادلة تنقسم إلى شطرين:
- **الشرط الأول:** $P_j U_j (Y_j - f_j)$ المنفعة المتوقعة في حالة الإدانة (خسارة المكاسب بسبب العقوبة).
 - **الشرط الثاني:** $(1 - P_j) U_j (Y_j)$ المنفعة المتوقعة في حالة الإفلات من العقوبة.
- ◀ **معادلة المقارنة بين السلوك المشروع وغير المشروع:**
- بجمع الشطرين نحصل على المنفعة الكلية المتوقعة من السلوك غير المشروع. غير أن القرار العقلاني يقتضي مقارنة هذه المنفعة بالمنفعة البديلة من السلوك المشروع ويختار البديل الذي يعظم فائدته وفق مايلي:

$$U(Y_L) = EU_L \quad VS \quad EU_I$$

حيث:

- EU_I : المنفعة المتوقعة من السلوك غير المشروع. Illicit
 - EU_L : المنفعة المتوقعة من السلوك المشروع. Licit
 - Y_L : العائد من النشاط المشروع. (Legal income)
- فإذا كانت: $EU_L < EU_I$ القرار هو اختيار السلوك غير المشروع (الفساد)
- أما إذا كانت: $EU_L \geq EU_I$ القرار هو اختيار السلوك المشروع (الامتثال للقانون).

وعليه، فإن قرار الفرد بالمشاركة في سلوك فاسد أو غير مشروع يتحدد من خلال المقارنة السابقة. هنا يظهر دور الميول تجاه المخاطرة: فالفرد الكاره للمخاطرة يتأثر بشدة بارتفاع احتمال الإدانة P_j أو العقوبة f_j ، بينما الفرد المحايد أو المحب للمخاطرة قد يستمر في ارتكاب الفعل حتى في ظل مخاطر عالية.

الفصل الأول.....الإطار النظري والمفاهيمي للفساد

وقد عمّم Gary Becker (1968) هذا التحليل على مستوى المجتمع من خلال ما يُعرف بـ **دالة الجريمة الكلية**: (S.Becker, 1968, p. 178)

$$O = O(P, f, U)$$

حيث يمثل الحجم الكلي للجرائم أو الفساد O محصلة مجموع القرارات الفردية، ويتحدد وفق ثلاثة عناصر أساسية:

- **احتمال الإدانة p** : كلما ارتفعت فرص الكشف والمتابعة القضائية تراجعت معدلات الفساد.
 - **مستوى العقوبة f** : تشديد الغرامات والعقوبات يزيد من الكلفة المتوقعة للفساد، مما يحدّ من انتشاره.
 - **العوامل الأخرى U** : مثل الفقر والبطالة وضعف التعليم والتنشئة الاجتماعية، وهي متغيرات بنيوية تساهم في تهيئة البيئة المولدة للفساد.
- وهكذا، فإن Becker قدّم إطاراً كمياً من خلال استخدام نماذج رياضية وإحصائية لدراسة وتفسير السلوك غير المشروع (الفساد) باعتباره خياراً عقلانياً تحكمه الحوافز والتكاليف، وأن حجم الظاهرة على المستوى الكلي يتوقف على توازن هذه العوامل. وهو ما قاده إلى توصية صريحة للسياسات العمومية تركز على ثلاث آليات: رفع احتمالية الكشف (p) عبر تقوية أجهزة الرقابة والشفافية، تشديد العقوبات (f) بما يجعل الكلفة المتوقعة للفساد أكبر من عوائده، ومعالجة المحددات البنيوية (U) مثل تحسين مستويات المعيشة والتعليم وتقليص الفجوة بين الأجور والاحتياجات الأساسية. مع مراعاة التوازن بين المنافع والتكاليف لتحقيق أقصى فعالية.

جدير بالذكر أن Becker ليس وحده من تبنى هذا المنهج؛ فقد استند إلى أفكار سابقة مثل Cesare Beccaria (1764) الذي دعا إلى أن تكون العقوبة متناسبة مع الجريمة، و Jeremy Bentham (1789) الذي ركز على مبدأ "المكاسب والخسائر" كأساس لاتخاذ القرار. كما طورها لاحقاً اقتصاديون مثل Isaac Ehrlich (1973) الذي درس التأثير الاقتصادي للعوامل الاجتماعية على الجرائم، و Steven Shavell و A. Mitchell Polinsky (2000) الذين بنوا نماذج رياضية لتقدير تأثير العقوبات وتكاليف الإنفاذ على السلوك الفردي.

لاحقاً ولتعميق الفهم، وسع Becker (1974) تحليله ليشمل التفاعلات الاجتماعية، حيث لا تُتخذ القرارات الفردية بمعزل عن سلوك الآخرين. فالاختيار الفردي للفساد أو التعاون يتأثر بما يفعله الآخرون ضمن المجتمع، مما يجعل المنفعة الفردية مرتبطة أيضاً بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية المحيطة. وبذلك، يوفّر Becker إطاراً تحليلياً كمياً وسلوكياً متكاملًا، يجمع بين القرار الفردي العقلاني والتأثيرات الاجتماعية. (S.Becker., 1974)

الفصل الأول.....الإطار النظري والمفاهيمي للفساد

رغم القيمة التحليلية الكبيرة التي تقدمها نظرية الاختيار العقلاني في تفسير السلوك الفاسد، فإنها تواجه عددًا من الانتقادات التطبيقية والنظرية.

- أولاً، يعتمد النموذج على تقدير دقيق لكل من احتمال الإدانة (P) وحجم العقوبة (f)، وهو ما قد يكون صعب التطبيق عملياً في بيئات ضعيفة الحكم أو غير شفافة، حيث لا تعكس البيانات الرسمية الواقع الفعلي للرقابة والعدالة.
- ثانياً، تفترض النظرية عقلانية مطلقة لدى الأفراد، متجاهلة الانحيازات النفسية والسلوكية، مثل الميول نحو المخاطرة المفرطة أو القرارات المندفعة، التي قد تؤثر على اتخاذ القرار الفاسد.
- ثالثاً، رغم أن Becker (1974) وسع التحليل ليشمل التفاعلات الاجتماعية، إلا أن النظرية لا تزال تركز بشكل رئيسي على الاختيار الفردي، ما يعني أنها قد تقلل من أهمية السياق المؤسسي والثقافي الواسع، الذي يشمل قوة المؤسسات، رأس المال الاجتماعي، والأعراف السائدة، والتي تؤثر على انتشار الفساد وسلوك الأفراد. لذا، فإن فهم الفساد بشكل شامل يتطلب دمج تحليل الاختيار العقلاني مع مقاربات مؤسسية وسلوكية واجتماعية، وهو ما يمهد للانتقال بشكل طبيعي إلى نظريات أخرى لتقديم حلول أكثر واقعية وفعالية.

2-5- نظرية (مقاربة) الاقتصاد السلوكي: (Kahneman & Tversky, 1979)

لقد شكّل الاقتصاد السلوكي (Behavioral Economics) إضافة نوعية لدراسة ظاهرة الفساد، حيث تجاوز الافتراضات الكلاسيكية التي ترى الأفراد كفاعلين عقلانيين يسعون إلى تعظيم المنفعة في إطار حسابات دقيقة للتكاليف والمكاسب كما هو الحال عند Becker (1968). فالمقاربة السلوكية تُبرز أنّ قرارات الأفراد كثيراً ما تتأثر بالانحيازات المعرفية (Cognitive Biases) والعواطف والتصورات الاجتماعية، وهو ما يجعلهم أكثر عرضة للانخراط في ممارسات فاسدة حتى عندما لا تكون هذه الممارسات مبرّرة عقلانياً. على سبيل المثال، يُظهر مفهوم "كره الخسارة" أنّ الموظف قد ينخرط في الفساد خشية فقدان امتيازات أو مكاسب اعتاد عليها، حتى وإن كان احتمال العقوبة أكبر من احتمال الاستفادة. كما توضّح "تأثيرات الإطار" (Framing Effects) أنّ طريقة عرض الخيارات قد تدفع الأفراد إلى تفضيل الرشوة "كفرصة لتفادي خسارة" بدل النظر إليها "كمكسب غير مشروع".

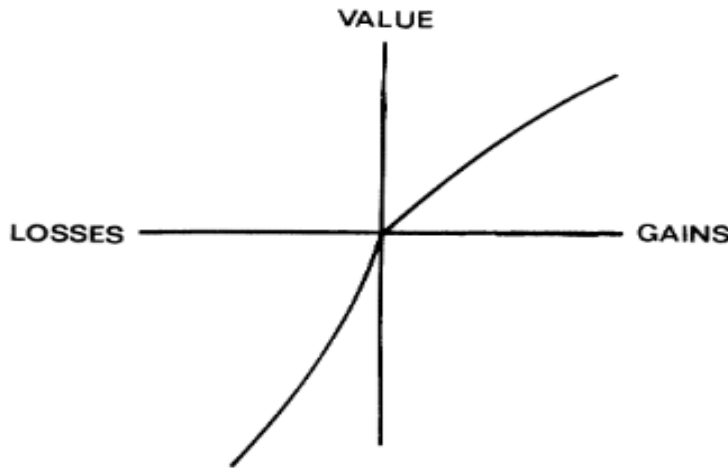
في هذا السياق تبرز نظرية الاحتمال (Prospect Theory) التي طورها Daniel Kahneman وAmos Tversky (1979) باعتبارها أحد أهم أعمدة الاقتصاد السلوكي لفهم القرارات تحت ظروف عدم اليقين. فقد جاءت هذه النظرية لتصحيح قصور نموذج المنفعة المتوقعة التقليدي، عبر إبراز أن الأفراد لا يقيمون النتائج وفق قيمتها المطلقة، بل وفق قيمتها الذاتية (Subjective Value) مقارنةً بنقطة مرجعية (Reference Point) تعكس وضعهم القائم. ويظهر ذلك من خلال

الفصل الأول.....الإطار النظري والمفاهيمي للفساد

منحنى دالة القيمة الافتراضية (A hypothetical value function) الذي يتميز بخاصيتين أساسيتين-كما هو موضح في الشكل المرفق -بكونه:

- ﴿ **مقعرًا في مجال المكاسب:** أي أن الأفراد كلما حققوا مكاسب إضافية تقلّ المنفعة الذاتية المضافة، مما يدفعهم إلى الحذر (Risk Aversion) والابتعاد عن المجازفة.
- ﴿ **محدّبًا في مجال الخسائر:** أي أن الأفراد يرون الخسارة أكثر إيلاّمًا من قيمة المكسب المماثل، فيصبحون أكثر استعدادًا للمخاطرة (Risk Seeking) أملًا في تعويض ما فقدوه أو ما قد يفقدوه.

الشكل رقم 1- 4: منحنى دالة القيمة الافتراضية وفق نظرية الاحتمال (نظرية التوقع/المستقبل).



Course: Daniel, Kahneman; Amos, Tversky, Prospect Theory: An Analysis Of Decision Under Risk, Econometrica, Vol 47, N 02, Mars 1979, P.263-292

يمثل هذا المنحنى تصورًا افتراضيًا لكيفية إدراك الأفراد للمكاسب والخسائر وفق نظرية الاحتمال (Prospect Theory)، حيث لا يعكس قياسات رياضية دقيقة بقدر ما هو تصوير عام للشكل المتوقع لدالة القيمة الذاتية. وهو يظهر أن الألم النفسي الناتج عن خسارة وحدة معينة أكبر بكثير من المتعة الناجمة عن كسب وحدة مساوية لها، ما يفسر لماذا يختلف سلوك الأفراد بين مجالي المكاسب والخسائر.

وعند إسقاط هذه الرؤية على الفساد، يمكن القول إن المسؤول الفاسد الذي يعيش حالة استقرار مالي وسياسي (منطقة المكاسب) يكون أكثر حذرًا في ممارساته غير المشروعة، إذ إن المكاسب الإضافية من فساد أكبر لا تعادل في قيمتها الذاتية المخاطرة المحتملة بالكشف أو العقوبة. بالمقابل، حين يتعرض هذا المسؤول لتهديد حقيقي لمكاسبه غير المشروعة – كما في حالات الأزمات الاقتصادية أو المخاطر السياسية – فإنه ينتقل إلى منطقة الخسائر، حيث يسود سلوك البحث عن المخاطرة، فيغدو أكثر اندفاعًا نحو صفقات أكبر وأكثر خطورة (مثل تهريب الأموال أو تضخيم الرشاوى) على أمل استعادة ما يراه مفقودًا.

الفصل الأول.....الإطار النظري والمفاهيمي للفساد

وهكذا، توفر نظرية الاقتصاد السلوكي عبر منحى الاحتمال تفسيراً ديناميكياً لتقلب السلوك الفاسد تبعاً للظروف الاقتصادية والسياسية، بما يعكس أن الفساد ليس مجرد حساب عقلاني للتكاليف والمكاسب، بل هو أيضاً انعكاس للكيفية التي يُدرك بها الأفراد هذه التكاليف والمكاسب تحت تأثير الانحيازات النفسية والسلوكية.

◀ **نقد النظرية:** رغم القيمة التفسيرية التي قدمها الاقتصاد السلوكي في فهم القرارات غير العقلانية، إلا أن هذه المقاربة لم تسلم من النقد. فقد أخذ عليها ضعف التعميم، كون معظم نتائجها مبنية على تجارب مخبرية يصعب إسقاطها على بيئات معقدة كظاهرة الفساد التي تتداخل فيها الأبعاد الاقتصادية والسياسية والمؤسسية. كما سُجّل عليها غياب إطار نظري موحد واعتمادها على مجموعة من التحيزات السلوكية المبعثرة، إلى جانب صعوبة القياس الكمي لبعض مفاهيمها مثل كره الخسارة أو تأثير الإطار. ويُضاف إلى ذلك تركيزها المفرط على سلوك الفرد مقابل تهميش العوامل البنيوية والمؤسسية التي تلعب دوراً أساسياً في تفسير الفساد. ومع ذلك، تظل نظرية الاقتصاد السلوكي، وبالأخص نظرية الاحتمال لـ Tversky و Kahneman (1979)، إضافة نوعية أغنت النقاش الأكاديمي من خلال دمج الأبعاد النفسية والاجتماعية في التحليل الاقتصادي التقليدي.

2-6- **نظرية الوكالة (Principal-Agent Theory)** (Klitgaard, controlling corruption, 1988, p. 73)

تُعَدُّ نظرية الوكالة من أكثر الأطر التحليلية استخداماً في تفسير ظاهرة الفساد، حيث تنطلق من العلاقة بين الموكل (Principal) الذي يضع القواعد والموارد ويمنح السلطة، والوكيل (Agent) الذي يكلف بتنفيذ المهام وتقديم الخدمة نيابة عن الموكل، والعميل (Client) الذي يتلقى الخدمة. في هذه العلاقة غالباً ما يظهر عدم تماثل المعلومات (Asymmetric Information)، إذ يعرف الوكيل أكثر من الموكل عما يجري فعلياً، ما يمنحه هامشاً من السلطة التقديرية يمكن استغلاله لتحقيق مصالح خاصة على حساب الصالح العام.

يرى كلينغارد (1988) أنّ الفساد أو السلوك غير المشروع يزدهر عندما تتوافر ثلاثة عناصر أساسية:

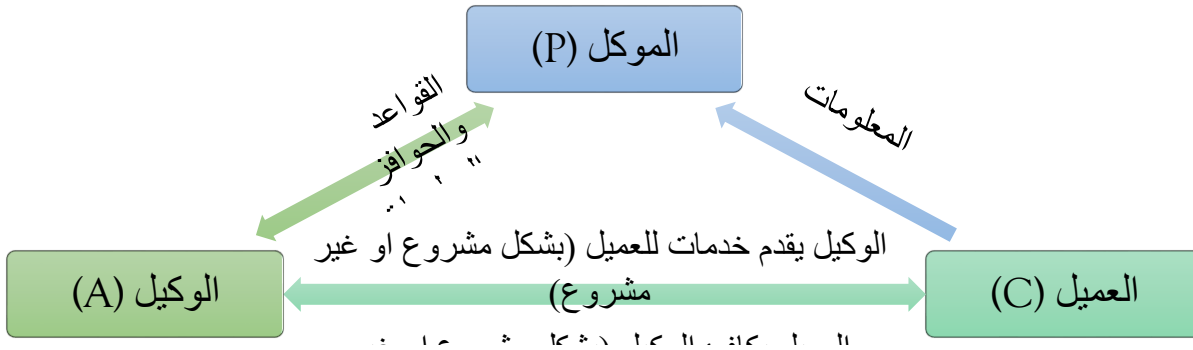
- عندما يمتلك الوكلاء سلطة احتكارية على العملاء (Monopoly).
 - وحين يتمتع الوكلاء بسلطة تقديرية واسعة (Discretion) في اتخاذ القرارات.
 - ويكون مستوى مساءلة الوكلاء أمام الموكل ضعيفاً (Accountability).
- وقد لخص ذلك في المعادلة الشهيرة:

$$\text{الفساد} = \text{الاحتكار} + \text{السلطة التقديرية} - \text{المساءلة}$$

الفصل الأول.....الإطار النظري والمفاهيمي للفساد

وتشير هذه النظرية إلى أنّ معالجة الفساد لا تقتصر على الجوانب الأخلاقية، بل تستلزم إعادة هيكلة علاقة الوكالة نفسها من خلال تقليل الاحتكار، وتقييد السلطة التقديرية، وتعزيز آليات الرقابة والمحاسبة. وبهذا فإنّ نظرية الوكالة تقدّم إطارًا عمليًا لفهم ديناميكيات الفساد واقتراح سياسات وقائية وعلاجية تقوم على تحسين الحوافز، وزيادة الشفافية، وتقوية المساءلة المؤسسية. الشكل الموالي يلخص طبيعة العلاقة التفاعلية بين أطراف متغيرات نظرية الوكالة للفساد.

الشكل رقم 1- 5: تمثيل بياني لعلاقة الأصل – الوكيل – العميل وفق نظرية الوكالة



Course : Klitgaard, Robert, Controlling corruption, The Regents of the University of California, University of California Press, London, 1998, P.73

يرى Robert Klitgaard: "أنّ الموكل (P) يقوم بتكليف الوكيل (A) بتقديم خدمة إما له شخصيًا أو للعميل (C). ويتمتع الوكيل بسلطة تقديرية في أداء تلك الخدمة، وقد يستغل هذه السلطة بطريقة غير مشروعة لتحقيق منفعة شخصية، مما قد يسبب ضررًا للموكل. وتكون المعلومات حول ما يقوم به الوكيل والعميل غير متكافئة، كما أنّ تجاوز هذه اللامساواة في المعلومات يُعدّ مكلفًا بالنسبة للموكل." (Klitgaard, controlling corruption, 1988, p. 73).

يمكن للموكل أن يستخدم أدوات متعددة لتقليل من الفساد، منها:

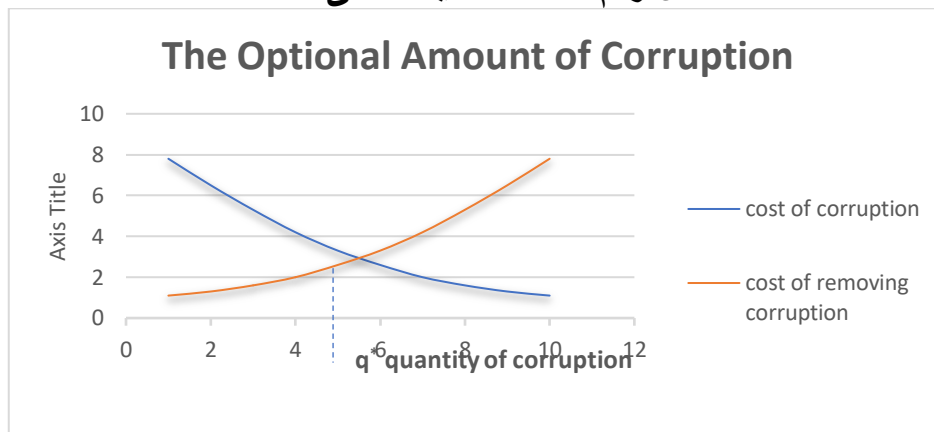
- اختيار الوكلاء الذين يعملون لصالحه بعناية
- تحديد المكافآت والعقوبات للوكيل (وربما أيضًا للعميل)
- جمع المعلومات حول سلوك الوكيل والعميل
- إعادة هيكلة العلاقة بين الموكل والوكيل والعميل لتقليل فرص الفساد
- التأثير على الاتجاهات والسلوكيات تجاه الفساد، من خلال رفع "التكلفة الأخلاقية" التي يتحملها كل من الوكيل والعميل إذا تورّط في الفساد.

في سياق تفسير الفساد وفق نظرية الوكالة، طوّر روبرت كليتغارد مقاربة اقتصادية تعتبر أنّ القضاء التام على الفساد ليس دائمًا الخيار الأمثل من الناحية الكلفة-العائد. إذ يُفترض وجود نقطة توازن (q^*) تتقاطع عندها التكلفة الاجتماعية الحدية للفساد مع التكلفة الحدية

الفصل الأول.....الإطار النظري والمفاهيمي للفساد

لمكافحته، بحيث تمثل هذه النقطة "الكمية المثلى من الفساد" في ظل الظروف السائدة. فبينما يؤدي تفاقم الفساد إلى ارتفاع تكاليفه الاجتماعية (من تآكل المعايير وانخفاض الكفاءة وتدهور توزيع الموارد)، فإن جهود مكافحة المفرطة بدورها قد تولّد أعباء مالية ومؤسسية قد تتجاوز منافع تقليص وحدة إضافية من الفساد. وبذلك يطرح كليتغارد تصورًا براغماتيًا يعتبر أن الهدف ليس الوصول إلى "صفر فساد"، بل تحقيق مستوى يوازن بين الكفاءة الاقتصادية والقدرة المؤسسية، أي التوجيه نحو "تحقيق أقصى منفعة ممكنة بأقل تكلفة"، انسجامًا مع منطق الحوكمة الرشيدة التي لا تستهدف المثاليات بل الكفاءة والاستدامة المؤسسية. الرسم البياني المرفق يوضح ذلك:

الشكل رقم 1-6: الكمية المثلى للفساد

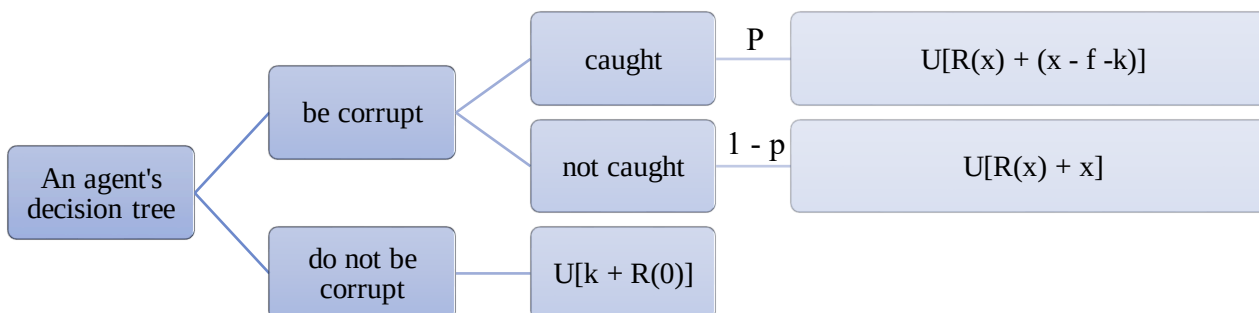


Course : Klitgaard, Robert, Controlling corruption, The Regents of the University of California, University of California Press, London, 1998, P.73

نموذج قرار الفاعل الفاسد: تحليل اقتصادي بسيط في إطار نظرية الوكالة.

تُبرز نظرية الوكالة أنّ الفساد ينشأ من وجود علاقة تعاقدية بين "الموكل" (المجتمع أو الدولة) و"الوكيل" (الموظف أو المسؤول العام) حيث يمتلك هذا الأخير سلطة تقديرية وإطلاعا على المعلومات لا تتوفر للأصيل، ما يفتح المجال لسلوك انتهازي. في هذا السياق، يمكن الاستعانة بنموذج قرار الفاعل الفاسد كتحليل اقتصادي مبسط يوضح كيفية اتخاذ الوكيل لقراره بشأن الانخراط في الفساد أو الامتناع عنه.

الشكل رقم 1-7: شجرة قرار لوكيل (An Agent's Decision Tree)



الفصل الأول.....الإطار النظري والمفاهيمي للفساد

Course: Klitgaard, Robert, Controlling corruption, The Regents of the University of California, University of California Press, London, 1998, P.71

◀ في الحالة الأولى (الامتناع عن الفساد): يحصل الوكيل على الأجر الرسمي الذي يتقاضاه k ، إضافة إلى إشباع معنوي أو أخلاقي $R(0)$ ناجم عن التزامه بالنزاهة

$$\text{المنفعة الكلية} = k + R(0)$$

◀ في الحالة الثانية (الانخراط في الفساد): يحصل الوكيل على مكافأة مالية غير مشروعة x ، لكنه يواجه احتمالاً p للتعرض لعقوبة مالية أو قانونية f ، فضلاً عن تكلفة أخلاقية $R(x)$ تتزايد مع حجم الرشوة.

$$\text{المنفعة المتوقعة} = x - p \cdot f - R(x)$$

◀ القرار: يميل الوكيل إلى الفساد إذا كانت المنفعة المتوقعة من السلوك الفاسد أكبر من المنفعة المحققة من النزاهة:

$$X - p \cdot f - R(x) > k + R(0)$$

هذا النموذج يعكس جوهر مشكلة الوكالة، حيث يسعى الوكيل إلى تعظيم منفعته الخاصة ولو على حساب الأصيل، مستفيداً من ضعف آليات الرقابة أو انخفاض احتمالية الكشف والعقوبة. ومن ثم، فإن مكافحة الفساد في إطار هذه النظرية لا تقتصر على رفع الأجور أو تشديد القوانين، بل تشمل أيضاً:

- تعزيز أنظمة الرقابة لزيادة احتمالية الكشف p
 - فرض عقوبات رادعة برقم كافٍ f
 - تنمية الوازع الأخلاقي والقيمي للحد من تقليل تكلفة الشعور بالذنب $R(x)$.
- وبذلك يقدم هذا النموذج توضيحاً عملياً لكيفية تفاعل العوامل الاقتصادية والقانونية والأخلاقية داخل علاقة الوكالة، مما يجعل منه أداة تفسيرية لفهم ديناميكيات الفساد في المؤسسات العامة.

رغم أنّ هذه المقاربة شكّلت نقطة تحوّل في فهم الفساد من زاوية العلاقة بين الموكل والوكيل، وأثّرت بعمق في الأدبيات والسياسات، إلا أنّها وُجّهت إليها انتقادات لاحقة، أبرزها تركيزها المفرط على سلوك الوكيل (الموظف العمومي) وإهمالها للبُعد البنيوي والثقافي والمؤسسي الأوسع الذي يُؤلّد بيئة مواتية للفساد.

2-7- نظرية الاقتصاد المؤسسي لـ Douglass North: (North, 1990) (Mauro, 1995)

تُعَدّ المقاربة المؤسسية من أبرز المداخل النظرية لتفسير الفساد، إذ تعود جذورها إلى المدرسة المؤسسية التقليدية التي ظهرت مع أعمال (Thorstein Veblen و John R. Commons (1934)، كرد فعل على قصور المدرسة الكلاسيكية في تفسير السلوك الاقتصادي.

الفصل الأول.....الإطار النظري والمفاهيمي للفساد

فقد أبرز Veblen، من خلال أعماله مثل "The Theory of the Leisure Class (1899)" نظرية الطبقة المترفة، دور العادات والدوافع الاجتماعية في تشكيل القرارات الاقتصادية، مبيّنًا أن الاستهلاك قد يكون استعراضياً أكثر منه عقلانياً. أما Commons، فركّز في مؤلفاته مثل "Legal Foundations Of Capitalism (1924)" الأسس القانونية للرأسمالية و "Its Place in Political Economy (1934)" الاقتصاد المؤسسي: مكانته في الاقتصاد السياسي، ركز على أهمية القواعد القانونية والفعل الجماعي في تنظيم النشاط الاقتصادي. وفي السياق نفسه، قدّم Max Weber (1978)، من زاوية علم الاجتماع السياسي والإداري، نموذج البيروقراطية المثالية القائمة على العقلانية القانونية، معتبراً أن أي انحراف عنها (عبر الولاءات الشخصية أو خلط المصالح العامة بالخاصة) يمثل أرضية لانتشار الممارسات الفاسدة. (Weber, 1978)

وفق هذا الطرح، كانت المؤسسات تُفهم كإطار سوسيولوجي يوجّه تفاعلات الأفراد، لكن هذا الطرح ظل محدوداً من الناحية التحليلية، لانشغاله بالوصف أكثر من بناء أدوات تفسيرية دقيقة للعلاقة بين المؤسسات والأداء الاقتصادي. وهو ما مهد الطريق لاحقاً لظهور المدرسة المؤسسية الجديدة مع Douglass C. North و Mauro Paolo، التي أعادت الاعتبار لدور المؤسسات ولكن ضمن إطار نظري أكثر صرامة.

مع تطور المدرسة المؤسسية الجديدة ابتداءً من سبعينيات القرن العشرين، خاصة مع إسهامات Douglass C. North، الذي أعاد صياغة مفهوم المؤسسات باعتبارها "قواعد اللعبة" في المجتمع، أو بشكل أدق، هي القيود التي يصنعها الإنسان لتشكيل تفاعلاته والتي تضبط سلوك الفاعلين وتحدد الحوافز والقيود التي تواجههم. (North, 1990, p. 3)

هذا الطرح أعاد الاعتبار للعوامل المؤسسية باعتبارها المحدد الجوهرى للفوارق في الأداء الاقتصادي بين الدول، حيث لا تكمن المشكلة في نقص الموارد المادية وإنما في ضعف فعالية المؤسسات التي تنظّم الأنشطة الاقتصادية وتحدد الحوافز. فغياب آليات إنفاذ العقود، وتدني سيادة القانون، وانتشار المحسوبية كلها مظاهر تجعل من الفساد نتيجة طبيعية لخلل بنيوي في النظام المؤسسي. ويضيف نورث في هذا السياق: "إن عجز المجتمعات عن تطوير آليات فعالة ومنخفضة التكلفة لإنفاذ العقود هو المصدر الأهم لكلّ من الركود التاريخي والتخلف المعاصر" (North, 1990, p. 54)

انطلاقاً من هذا المنظور، لا يُنظر إلى الفساد كحالة فردية معزولة، بل كظاهرة بنيوية تعكس ضعف المؤسسات الرسمية (القوانين، الأجهزة الرقابية، البيروقراطية) وغير الرسمية (الأعراف الاجتماعية، الولاءات، الشبكات الزبونية). وهو ما بيّنه Paolo Mauro (1995) حين

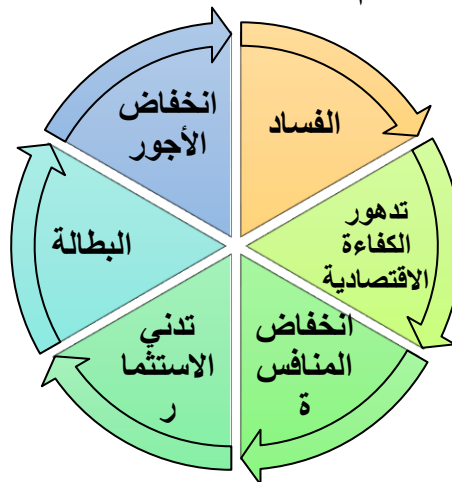
الفصل الأول.....الإطار النظري والمفاهيمي للفساد

أظهر تجريبيًا أن: "الفساد يقلل من حجم الاستثمار، وبالتالي يحدّ من النمو الاقتصادي" (Mauro, 1995, p. 681)

وتبرز هنا العلاقة بين الفساد والمؤسسات ليست خطية أو أحادية الاتجاه، بل تأخذ شكل حلقة مفرغة: فالمؤسسات الضعيفة تسهّل انتشار الفساد عبر غياب الرقابة والشفافية، بينما يؤدي الفساد بدوره الى إضعاف فعالية هذه المؤسسات عبر إضعاف ثقة المواطنين في النظام القانوني وإفراغ السياسات العامة من محتواها. وتعزيز إعادة إنتاج نفس النخب المستفيدة من الوضع القائم. هذا ما يجعل الفساد ظاهرة بنيوية ذات جذور مؤسسية، لا مجرد انحراف فردي أو أخلاقي، مما يعقّد مسارات الإصلاح المؤسسي. وقد عبّر Vito Tanzi (1998) عن هذا الترابط الدائري بقوله: "الفساد هو في آن واحد سبب ونتيجة لسوء الحوكمة" (Tanzi, 1998, p. 564) وهو ما يعكس الطبيعة المعقدة والمتشابكة لظاهرة الفساد في السياقات الاقتصادية والسياسية.

وعليه، ويكشف هذا التشابك أن مواجهة الفساد لا يمكن أن تتحقق إلا عبر إصلاحات مؤسسية عميقة تعزز سيادة القانون، ترفع من كفاءة الجهاز البيروقراطي، وتدعم آليات الشفافية والمساءلة، بما يشكّل قاعدة ضرورية لمجابهة الحوافز الجوهرية التي تكرّس السلوكيات الفاسدة ودعم مسار التنمية المستدامة.

الشكل رقم 1- 7: حلقة الفساد المفرغة



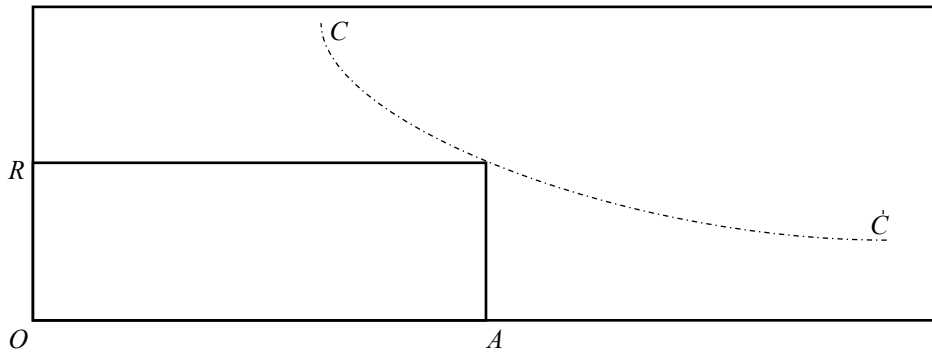
المصدر: خليل، عبد القادر. (2009). الحوكمة وثنائية التحول نحو اقتصاد السوق وتفشي الفساد دراسة اقتصادية تقييمية حول الجزائر. مجلة بحوث اقتصادية عربية (46)، ص 91.

يشير Vito Tanzi (1998) في إطار تحليله لـ الحلقة المفرغة للفساد إلى وجود علاقة عكسية بين مستويات الأجور وانتشار الفساد وهو ما يوضحه في النموذج البياني المرفق. فضعف

الفصل الأول.....الإطار النظري والمفاهيمي للفساد

الأداء الاقتصادي وتراجع الإيرادات العامة الناتج عن انخفاض التحصيل الضريبي يؤديان إلى تقليص الأجور في القطاع العام، مما يضعف قدرة الدولة على تنفيذ إصلاحات مؤسسية، منها رفع مستوى الأجور. ويرى Tanzi أن انخفاض الأجور يفتح المجال أمام الموظفين لتعويض دخلهم المحدود عبر ممارسات فاسدة كالاختلاس والرشوة، بينما يساهم رفع الأجور في الحد من هذه الممارسات، رغم ما يترتب على ذلك من تكاليف مالية إضافية تتحملها الموازنة العامة.

الشكل رقم 1- 8: العلاقة التفاضلية بين مستوى الأجور والفساد



Course: Tanzi, Vito, Corruption around the world: Causes, consequences, scope, and cures, IMF Staff Papers, 45(4), 559-594, 1998, P.573

2-8- مقارنة Susan Rose-Ackerman للفساد: منظور اقتصادي-سياسي ومؤسسي (Rose-Ackerman, 1999)

تقدم Susan Rose-Ackerman في أعمالها: "Corruption: A Study in Political Economy" (1978) و"Corruption and Government" (1999)، مقارنة متكاملة للفساد تجمع بين التحليل الاقتصادي-السياسي والإطار المؤسسي. فهي ترى أن الفساد ليس مجرد خلل أخلاقي فردي، بل نتيجة تفاعل معقد بين الأفراد والمؤسسات، حيث يسعى الفاعلون السياسيون والموظفون إلى تعظيم مصالحهم الشخصية مع مراعاة التكاليف المحتملة مثل الرقابة أو العقاب. ويشير تحليلها إلى أن الفساد يتغذى على الحوافز البنيوية مثل ضعف الأجور، السلطة الاحتكارية، وغياب المساءلة.

ويقارب هذا الإطار نظرية الوكالة، حيث يستغل الموظف أو المسؤول العام المعلومات والسلطة لتحقيق مكاسب شخصية على حساب الموكل (المجتمع/الدولة)، وتركز المقاربة على عنصرين أساسيين:

➤ **التحليل الاقتصادي-السياسي:** الفساد سلوك عقلاني اقتصادي، ويمكن فهمه من خلال الموازنة بين المنافع والتكاليف لكل فرد أو مجموعة، مع الأخذ بعين الاعتبار التحفيز التي توفرها البيئة السياسية.

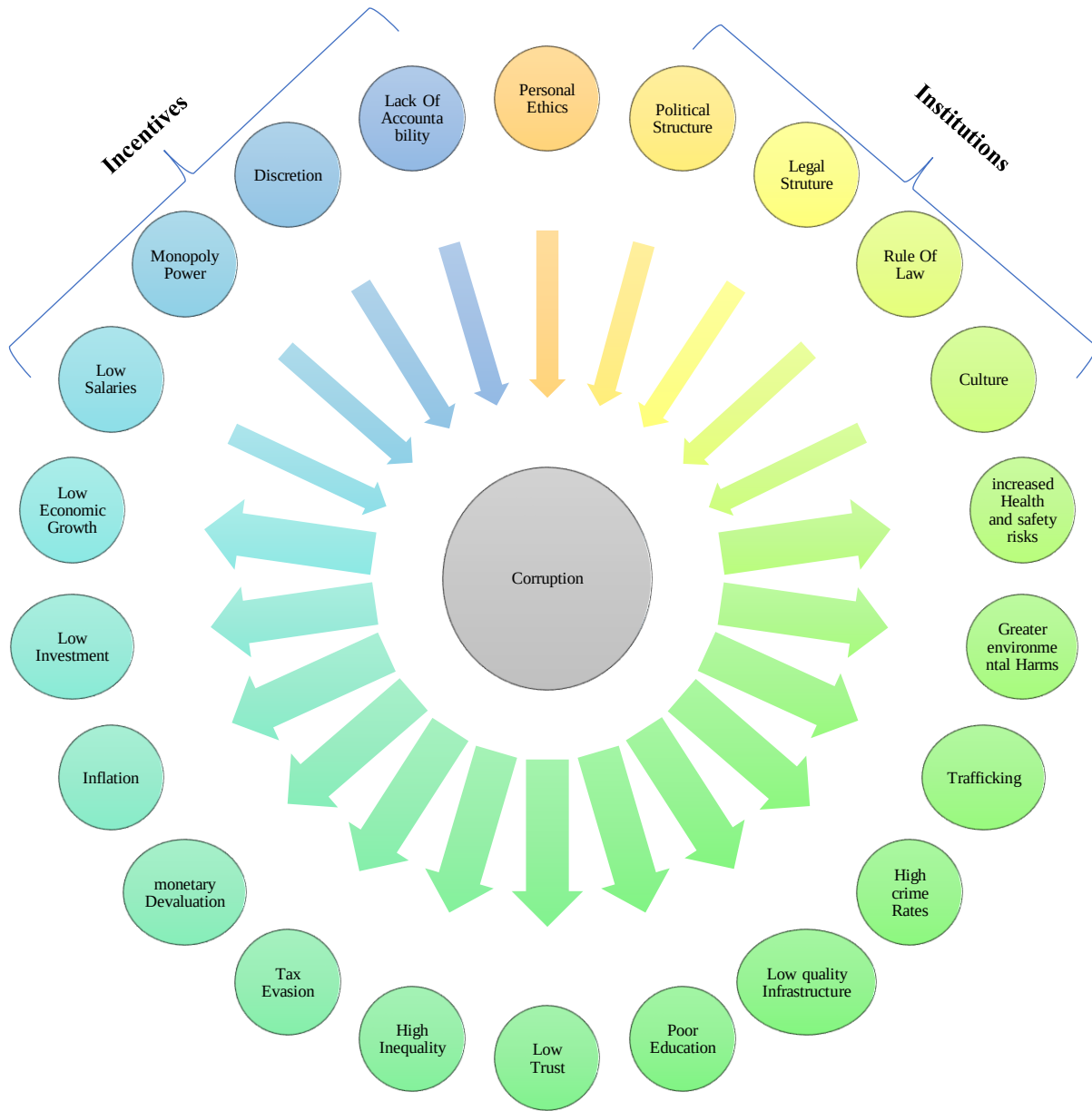
◀ **الإطار المؤسسي:** المؤسسات والقواعد الحاكمة هي التي تحدد مدى سهولة أو صعوبة ممارسة الفساد، وتؤكد Rose-Ackerman على أهمية تحسين الحوكمة، الشفافية، والمساءلة كآليات رئيسية للحد من الانتهازية.

من هذا المنطلق، يمكن إدراج مقاربة Rose-Ackerman كنظرية مستقلة للفساد، لأنها تقدم إطاراً تحليلياً متكاملاً يربط بين سلوك الأفراد وخصائص المؤسسات، مع تقديم توصيات عملية للإصلاح. كما يمكن ربطها مع نظرية الاختيار العام لـ Buchanan، مع توضيح نقاط الاختلاف:

- Rose-Ackerman تركز على تفاعل الأفراد مع البيئة المؤسسية، بينما في نظرية الاختيار العام لـ Buchanan يركز على الاختيارات الفردية العقلانية داخل القواعد الدستورية.
- آليات الحد من الفساد عند Rose-Ackerman تعتمد على الشفافية والمساءلة وتحسين الحوكمة، في حين يركز Buchanan على القيود الدستورية والتحفيزات المؤسسية.

بهذا، توفر مقاربة Rose-Ackerman إطاراً متكاملاً لفهم الفساد كسلوك عقلاني، يجمع بين الاقتصاد السياسي والمؤسسات، مع الأخذ بعين الاعتبار الحوافز والقوانين أكثر من الأخلاق الفردية. ويكمن إسهامها الرئيس في دمج نظرية الاختيار العام ونظرية الوكالة، واعتبار الفساد كسوق تتأثر فيه القرارات بالعرض والطلب المؤسسي، مما يجعل الإصلاح المؤسسي محور الحد من الفساد، من خلال تعزيز الشفافية، المساءلة، وحكم القانون، بدل الاعتماد على الوعظ أو الأخلاقيات وحدها.

الشكل رقم 1- 9: أسباب و نتائج الفساد



Course: Susan, Rose-Ackerman; Bonnie, J. Palifka, Corruption and Government: Causes, Consequences, and Reform, Second Edition. Cambridge University Press, 2016, P.26.

المبحث الثاني: آليات مكافحة الفساد والجهود الدولية والإقليمية

يُعدّ الفساد من الظواهر الخطيرة التي تمسّ استقرار الدول وتعرقل مسار التنمية، مما استدعى اعتماد آليات وطنية ودولية لمكافحته. وقد تعرّزت هذه الجهود من خلال التعاون الدولي والإقليمي عبر الاتفاقيات والمعاهدات، بهدف الوقاية من الفساد ومكافحته وتعزيز الشفافية والمساءلة

المطلب الأول: آليات مكافحة الفساد

يمثل الفساد ظاهرة مركبة ومعقدة، تتشابك دوافعها وتتشابك مسالك استمراريتها، مما يجعل مواجهتها رهينة باستراتيجية شاملة ومتعددة الأبعاد، تتداخل فيها الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية، وتتكامل بين ما هو وقائي وما هو عقابي. وتبدأ المواجهة بتثقيف المجتمع ونشر ثقافة المساءلة والنزاهة والشفافية، ثم تتجسد عبر آليات مؤسسية وقانونية قادرة على فرض الردع، واسترداد الأموال المنهوبة، وغلق منافذ استغلال النفوذ. ومن أهم الوسائل والآليات المعتمدة في مكافحة الفساد ما يلي:

1- الآليات الثقافية والتوعوية:

تشكل التربية والتنشئة الاجتماعية قاعدة أولى لمجتمع مناهض للفساد، إذ تقوم الأسرة والمؤسسات التعليمية والمساجد بدور جوهري في غرس قيم الأمانة والمسؤولية ونبذ التبذير والإثراء غير المشروع. كما تمثل وسائل الإعلام – التقليدية والرقمية – قناة فعالة لنشر الوعي بخطورة الفساد وكشف المفسدين، في حين تسهم حرية الإعلام المستقل في خلق مناخ من الرقابة الشعبية، يعزز ثقافة النزاهة ويحفز المشاركة المجتمعية. (سويلم م، 2017، صفحة 51)

1-1- ترسيخ الديمقراطية وتفعيل المجتمع المدني: تُعد الديمقراطية أحد الحواجز الأساسية أمام الفساد، حيث توفر بيئة قائمة على الشفافية وحرية التعبير وتعبئة الرأي العام ضد الممارسات غير المشروعة. غير أنّ التجربة أثبتت قدرة بعض الفاعلين على التكيف مع الأطر الديمقراطية باستغلال الثغرات القانونية أو النفوذ السياسي، مما يستدعي تعزيز جودة المخرجات السياسية عبر قرارات رشيدة وإصلاحات مؤسسية. وفي السياق ذاته، لا يمكن للدولة وحدها أن تحتكر عملية مكافحة الفساد؛ إذ يمثل المجتمع المدني شريكاً رئيسياً في الرقابة والضغط على صناع القرار. إلا أنّ ضعف الوعي المدني، خصوصاً في الاقتصادات الريعية، يُفرغ هذه المشاركة من مضمونها، ويتيح المجال لاستمرار الفساد عبر سياسات الزبونية وشراء الولاءات. (Rober, 1990)

2- الآليات الرقابية والتنظيمية:

تتجلى فعالية مكافحة الفساد في وجود مؤسسات رقابية قوية ومستقلة عن السلطة التنفيذية، تمتلك الصلاحيات القانونية والمالية الكافية. ويبرز هنا دور مجالس المحاسبة والمتفشيات العامة للمالية، إضافة إلى آليات التصريح بالامتلاكات والرقابة على مصادرها المشبوهة. كما يُعتبر توسيع نطاق المحاسبة الأفقية - من خلال توزيع المسؤوليات الرقابية بين البرلمان، القضاء، الهيئات المستقلة، النقابات، المدققين ووسائل الإعلام - أداة محورية لمنع تركيز السلطة في يد جهة واحدة، وبالتالي تقليل فرص إساءة استعمالها. (ناجي، 2006)

2-1- الحوكمة الرشيدة كإطار شامل: تستند الحوكمة الرشيدة إلى مجموعة من المبادئ

الأساسية التي تُمثل خط الدفاع المؤسسي ضد الفساد: (سويلم م.، 2017، صفحة 58)

2-2- المساءلة: هي إلزام المسؤولين بتقديم التوضيحات لأصحاب المصلحة حول قراراتهم وأدائهم، وتتحقق بأشكال متعددة منها:

- المساءلة الدستورية عبر المجالس الدستورية.
- المساءلة البرلمانية عبر الأسئلة والاستجوابات والتحقيقات.
- المساءلة القضائية من خلال أجهزة القضاء المستقل.
- المساءلة الرقابية من خلال مجالس المحاسبة والمتفشيات العامة.
- المساءلة الداخلية عبر رقابة الرؤساء الإداريين والمفتشين.
- المساءلة الشعبية عبر الانتخابات ووسائل الإعلام والتظاهرات.

2-3- الشفافية: باعتبارها شرطاً أولياً لأي مساءلة، فهي تتيح العمل في العلن وتمكين المواطنين من الاطلاع على القرارات والسياسات، مما يقلص مناخ الغموض الذي يزدهر فيه الفساد.

2-4- النزاهة: وتشمل القيم الأخلاقية والوظيفية التي تحكم سلوك الموظف العمومي، بما في ذلك الإفصاح عن الممتلكات وتجنب تضارب المصالح. (العكيلي، 2008، صفحة 21)

2-5- الردع القانوني والمتابعة الجزائية: لا تكتمل جهود مكافحة الفساد من دون نصوص عقابية صارمة تشمل مختلف صورته، وجهات تحقيق كفاءة قادرة على جمع الأدلة، وقضاء مستقل محصن ضد الضغوط السياسية. وتكمن الغاية الأساسية في تحقيق الردع العام لا الانتقام، بما يضمن احترام سيادة القانون وحماية الحقوق الأساسية.

3- دور المؤسسات الدولية:

تضطلع المؤسسات المالية والرقابية الدولية بدور متزايد في مراقبة أوجه صرف القروض والمساعدات، وفرض معايير الشفافية والحوكمة على الدول المستفيدة. كما أن الدول المانحة غالباً ما تشترط مكافحة الفساد كشرط أساسي لاستمرار الدعم المالي، مما يجعل هذه المؤسسات آلية ضغط خارجية تُسهم في تعزيز الإصلاحات الداخلية وتقييد الفساد.

1-3- إقامة التعاون والشراكة مع الدول الرائدة في مجال مكافحة الفساد: تُعد إقامة التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف مع الدول التي راكمت خبرة واسعة في مجال مكافحة الفساد من الآليات المهمة لتعزيز فعالية الجهود الوطنية. إذ تسمح هذه الشراكات بتبادل أفضل الممارسات في مجالات التشريع، بناء الهيئات المستقلة، تطوير نظم الرقابة الإلكترونية، وتفعيل آليات الشفافية. كما توفر فرصاً للحصول على الدعم الفني واللوجستي، وتطوير قدرات الكوادر البشرية من خلال برامج التدريب والتكوين، بما يساهم في تقليص الفجوة المؤسسية بين الدول النامية والمتقدمة، ويمنح جهود الإصلاح طابعاً أكثر واقعية وفعالية.

المطلب الثاني: الجهود الدولية والإقليمية في مكافحة الفساد الأطر القانونية، المؤسسات الدولية، والمبادرات العملية

1- الجهود الدولية والإقليمية في مكافحة الفساد

مع تفاقم ظاهرة الفساد واتساع انعكاساته العابرة للحدود على التنمية والأمن الاقتصادي العالمي، لم يعد ينظر إليه كمشكلة داخلية تخص دولة بعينها، بل كظاهرة عالمية تستوجب تعاوناً عابراً للحدود. ومن هنا برزت الحاجة إلى مقاربة دولية شاملة تتجاوز الحلول الوطنية الضيقة، تقوم على وضع أطر قانونية ملزمة، وتفعيل دور المؤسسات الدولية، وإطلاق مبادرات عملية مشتركة، بهدف تعزيز الشفافية وترسيخ مبادئ النزاهة على المستويين الوطني والدولي، وتتمثل هذه الجهود في ثلاثة محاور أساسية:

1-1- **المؤسسات والهيئات الدولية:** تلعب المؤسسات والهيئات الدولية دوراً محورياً في دعم الجهود العالمية لمكافحة الفساد، سواء من خلال إرساء معايير قانونية مشتركة، تعزيز التعاون بين الدول، أو توفير آليات المتابعة والدعم الفني. وقد أسهمت هذه الأطر في توحيد المبادرات وتوسيع نطاق الشفافية، بما جعلها أحد الأعمدة الأساسية في مواجهة الفساد على المستويين الإقليمي والدولي.

1-2- **منظمة الأمم المتحدة:** شهدت جهود منظمة الأمم المتحدة في مجال مكافحة الفساد مساراً متدرجاً ارتبط بتطور مؤتمراتها الدولية الخاصة بالوقاية من الجريمة والعدالة الجنائية، والتي انطلقت أول مرة في جنيف سنة 1955 بمشاركة 61 دولة، وتوالت دورياً كل خمس سنوات لتشكل منبراً لمناقشة الظواهر الإجرامية العالمية. وقد تزايد الاهتمام بموضوع الفساد داخل هذه المؤتمرات، لاسيما في مؤتمر القاهرة عام 1995 الذي حضرته نحو 200 دولة، حيث أضحى الفساد يُطرح كقضية محورية تمس الأمن والتنمية. هذا التراكم أفضى إلى خطوة نوعية تمثلت في اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) سنة 2003، والتي تمثل المرجعية القانونية العالمية الأولى في هذا المجال. وإلى جانب ذلك، يضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بدور مكمل عبر مساعدة الدول على ترجمة الالتزامات القانونية للاتفاقية إلى إصلاحات وسياسات عملية داعمة للحوكمة والتنمية المستدامة. وبذلك جسدت

الفصل الأول.....الإطار النظري والمفاهيمي للفساد

الأمم المتحدة من خلال أذرعها المختلفة مقارنة متكاملة، تجمع بين البعد القانوني عبر الاتفاقية، والبعد المؤسسي-التنموي عبر البرنامج الإنمائي، في إطار مواجهة دولية ممنهجة لظاهرة الفساد. (الكبيسي ع.، 2005، صفحة 106)

1-2-1- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC): معاهدة دولية اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها (4/58) المؤرخ في 31 أكتوبر 2003، ودخلت حيز التنفيذ في ديسمبر 2005، ممثلة إنجازاً بارزاً باعتبارها استجابة عالمية لمشكلة عالمية. ومع انضمام 188 دولة طرفاً (اعتباراً من 11 أغسطس 2021)، تكتسب الاتفاقية فرادتها ليس فقط بشمولها العالمي، بل أيضاً باتساع نطاق أحكامها التي تعترف بأهمية التدابير الوقائية والزجرية معاً.

كما تتناول الاتفاقية الطبيعة العابرة للحدود للفساد، من خلال نصوص تتعلق بالتعاون الدولي واسترداد عائدات الفساد ("استرداد الأصول"). وتلتزم الدول الأطراف – أي الدول التي صادقت على الاتفاقية – بالتعاون في المسائل الجنائية، وتقديم المساعدة المتبادلة في التحقيقات والإجراءات ذات الصلة بالقضايا المدنية والإدارية المتصلة بالفساد، فضلاً عن النظر في تقديم المساعدة التقنية للدول الأخرى.

وتدعو الاتفاقية أيضاً إلى مشاركة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في عمليات المساءلة، وتؤكد على أهمية إتاحة الوصول إلى المعلومات أمام المواطنين. وتجدر الإشارة إلى أن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) في فيينا يقوم بدور الأمانة العامة للاتفاقية. (ONUDC, 2021, p. 01)

وقد شرعت معظم الدول، وإن بدرجات متفاوتة، في تبني اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي مثلت تطوراً جوهرياً في بنية الاتفاقيات الدولية مقارنة بسابقتها، ومن أبرز هذه الاتفاقيات: (UNDP, 2008, p. 5)

- اتفاقية الدول الأمريكية لمكافحة الفساد (1996).
- اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) بشأن مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب (1997).
- اتفاقية الاتحاد الأوروبي لمكافحة الفساد (1997).
- ميثاق القانون الجنائي الأوروبي (1999).
- الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الفساد (2001).

ورغم غياب تعريف محدد للفساد، فقد حددت الاتفاقية أدوار الموظفين العموميين وأكدت على قيم النزاهة والمساءلة وحسن إدارة المال العام، كما أولت أهمية لاسترداد الموجودات

الفصل الأول.....الإطار النظري والمفاهيمي للفساد

والتعاون الفني بوصفهما عنصرين أساسيين في دعم التنمية. وإلى جانب ذلك، تناولت العلاقة بين الفساد والتنمية المستدامة، مبرزة خطورته على تنفيذ إعلان جوهانسبورغ، كما عالجت قضايا جوهرية مثل استقلال القضاء وغسل الأموال، داعية إلى تعزيز الرقابة على المؤسسات المالية وحماية الشهود والمبلغين والخبراء من أي تهديدات محتملة.

2-2-1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD): يعد فاعلاً رئيسياً في مجال مكافحة الفساد، من خلال تطوير المعرفة وتقديم الدعم الفني للدول، إذ ينطلق في ذلك من قناعته بأن الحد من الفقر وتعزيز التنمية المستدامة يتطلبان إدماج مكافحة الفساد ضمن أولوياته. وقد شكّل إعلان الألفية (سبتمبر 2000) نقطة تحول أساسية، حيث رغم غياب الإشارة الصريحة لمشكلة الفساد ضمن أهدافه، إلا أنه مثّل قاعدة انطلقت منها العديد من البرامج الإصلاحية، مع تزايد الوعي بأن بلوغ أهداف الألفية مرهون بجودة الحكم، والشفافية، والعدالة في إدارة الموارد وتوزيعها. وفي هذا الإطار، يمتلك البرنامج صلاحية دعم مؤسسات الدولة وتحديثها، عبر:

- تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد والرشوة؛
- خفض تكاليف الإدارة العامة وتحسين كفاءتها؛
- رفع مستوى مساءلة مؤسسات الدولة كركيزة أساسية للأداء الديمقراطي؛
- جعل المؤسسات العمومية أكثر استجابة لاحتياجات المواطنين.

كما يعمل البرنامج مع شركاء متعددين لتشكيل تحالفات داعمة للأهداف الإنمائية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، مع المساهمة في قياس التقدم وبناء القدرات المؤسسية والسياسات اللازمة لتحقيقها. ويستند في نشاطه إلى مرجعيات دولية أبرزها إعلان جوهانسبورغ (2002) الذي اعتبر الفساد عائقاً خطيراً أمام التنمية المستدامة، وإعلان باريس (2005) حول فعالية المساعدات الأممية، الذي أكد على ضرورة مواجهة الفساد كشرط لنجاح المساعدات الإنسانية.

ولبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خبرة ممتدة في هذا المجال، حيث بدأ بمعالجة الفساد منذ التسعينيات باعتباره خللاً في الحكم الرشيد. فقد أطلق برنامج المساءلة والشفافية (1997)، تلاه إصدار الورقة الرسمية السياسية الصادرة في 1998 بعنوان مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم، التي أبرزت أهمية النظر إلى الفساد كقضية تنموية. ومع مرور الوقت، أصبح من أكبر مقدمي الدعم الفني في هذا المجال، حيث ساهم في إعداد العديد من البرامج والإصلاحات المؤسسية والقانونية في مختلف الدول، مركّزاً على ترسيخ مبادئ النزاهة، الشفافية، والمساءلة كركائز أساسية للتنمية المستدامة. (بوسعيد، 2013، صفحة 91)

3-1- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD: تعود نشأة المنظمة إلى سنة 1961، خلفاً لمنظمة التعاون الأوروبي الاقتصادي (OECE) التي أنشئت عام 1948 لإدارة خطة مارشال

الفصل الأول.....الإطار النظري والمفاهيمي للفساد

وإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. وقد توسعت المنظمة لاحقاً لتصبح إطاراً عالمياً يضم اليوم أكثر من 38 دولة، مكرسة جهودها لتعزيز التنمية الاقتصادية والحوكمة الرشيدة والتعاون متعدد الأطراف. وفي هذا السياق، برز دورها كفاعل محوري في الجهود الدولية لمكافحة الرشوة والفساد، حيث تبنت عبر مسارها عدة مبادرات وأنشطة مؤثرة في هذا المجال. ففي عام 2003، أصدرت المنظمة ورقة مهمة حول محاربة الفساد، كان أبرز ما جاء فيها التأكيد على دور المجتمع المدني في مواجهة هذه الظاهرة، وقد تضمنت الورقة النقاط التالية: (خليل ع، 2008، صفحة 40)

- سن القوانين وتسهيل إنشاء منظمات المجتمع المدني وتعزيز دورها في مكافحة الفساد؛
 - دعم استقلالية وسائل الإعلام لتمكينها من مراقبة العمليات الحكومية بشكل فعال؛
 - تعزيز الشفافية في عمل المؤسسات الحكومية وتشجيع التعاون بينها وبين المجتمع المدني للتصدي للفساد؛
 - تمكين منظمات المجتمع المدني من الوصول إلى المعلومات والخبرات اللازمة؛
 - مساندة البرامج التعليمية لهذه المنظمات لزيادة وعي الأفراد بخطورة الفساد وآثاره.
- وإلى جانب ذلك، أولت المنظمة اهتماماً خاصاً بمحاربة الرشوة في الميادين التالية: (الصيرفي، 2008، صفحة 52)

1-3-1- الرشوة في تبادلات الأعمال الدولية: يشكل هذا المجال أحد أبرز محاور عمل المنظمة. فقد أصدرت سنة 1994 توصيات حول الرشوة في تبادلات الأعمال الدولية، طالبت فيها الدول الأعضاء باعتماد معايير فعالة لمكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب. كما أسندت مهمة متابعة تنفيذ هذه التوصيات للجنة الاستثمارات الدولية. وفي ماي 1997، وبعد تقييم مدى التزام الدول، تم إصدار توصيات جديدة أكثر شمولية، تناولت مسؤوليات الموظفين الرسميين الأجانب. وقد قادت هذه الجهود إلى توقيع اتفاقية دولية لمكافحة رشوة الموظفين الرسميين الأجانب في ديسمبر 1997 من قبل الدول الأعضاء إضافة إلى خمس دول غير أعضاء، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في فبراير 1999.

1-3-2- الفساد في المشتريات الممولة بالمساعدات: أصدرت المنظمة في ماي 1996 التوصيات الخاصة بمكافحة الفساد في المشتريات الممولة بالمساعدات التي تدعو إلى اعتماد مجموعة من الشروط والتدابير لمنع الممارسات الفاسدة في المشتريات التي يتم تمويلها بمساعدات خارجية، ودعت الدول الأعضاء إلى التعاون مع الدول المستفيدة من التمويل ومع المؤسسات الإنمائية الدولية لتطبيق هذه التوصيات، علاوة على ذلك تقوم المنظمة بمساعدة الدول الأعضاء على تطوير إطار عمل فاعل لتعزيز استقامة الموظفين الرسميين وزيادة كفاءة أدائهم.

3-3-1- الحوكمة الرشيدة داخل الشركات: ساهمت المنظمة كذلك في ترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة داخل الشركات، وذلك من خلال تحديد ستة معايير أساسية هي: (السكرانه، 2009، صفحة 328)

- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات؛
- حفظ حقوق جميع المساهمين؛
- المساواة في معاملة المساهمين؛
- تعزيز دور أصحاب المصالح في آليات إدارة الشركات؛
- الالتزام بالشفافية والإفصاح؛
- تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة بوضوح.

يتضح مما سبق أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تولي اهتماماً بالغاً بقضية مكافحة الفساد والرشوة. فهي تؤكد أن هذه الظاهرة تمثل تهديداً مباشراً للتنمية المستدامة ومستقبل الأجيال القادمة، وأن التصدي لها يظل مسؤولية مشتركة بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني. كما تشدد المنظمة على أن أي استراتيجية فعالة لمكافحة الفساد لا بد أن تقوم على مبادئ الحوكمة الرشيدة من شفافية ونزاهة ومساءلة ومحاسبة، بما يضمن الحد من الظاهرة واجتثاثها من جذورها.

4-1- منظمة الشفافية الدولية TI: Transparency International (بوسعيد، 2013، صفحة 83)

تُعد منظمة الشفافية الدولية منظمة غير حكومية ذات طابع عالمي، تأسست في العاصمة الألمانية برلين عام 1993 بمبادرة من الدبلوماسي الألماني السابق **بيتر آيغن** (Peter Eigen)، إلى جانب نخبة من الخبراء في مجالات الاقتصاد والقانون والتنمية. وقد جاءت نشأتها استجابة لتزايد إدراك المجتمع الدولي بخطورة الفساد على التنمية والديمقراطية، واضعة منذ البداية هدفها الرئيس في تعزيز قيم النزاهة والشفافية في إدارة الشأن العام والقطاع الخاص على حد سواء. وتميزت المنظمة باستقلاليتها عن الحكومات، معتمدة في نشاطها على شبكة تضم أكثر من 100 دولة، إضافة إلى إصدارها دراسات ومؤشرات دورية أبرزها **مؤشر مدركات الفساد** (CPI)، الذي بات أداة مرجعية دولية لقياس مستويات الفساد استناداً إلى آراء خبراء ورجال أعمال وموظفين في القطاعات العامة.

وتقوم المنظمة على مجموعة من المبادئ التوجيهية أبرزها: (السكرانه، 2009، صفحة 306)

- الإقرار بأن مخاطر الفساد تتجاوز الحالات الفردية وتستدعي مسؤولية جماعية لمواجهته؛

الفصل الأول.....الإطار النظري والمفاهيمي للفساد

- النظر إلى مكافحة الفساد باعتبارها حركة عالمية تتجاوز الحدود الاجتماعية والسياسية والثقافية؛
 - التركيز على مبادئ الحكم الراشد مثل الشفافية، المشاركة، المساءلة، واللامركزية؛
 - إدراك أن الفساد نتاج أسباب عملية وأخلاقية معاً.
- وانطلاقاً من ذلك، هدفت المنظمة وفق ورقتها التأسيسية إلى الحد من الفساد عالمياً عبر تفعيل تحالف دولي لتعزيز نظم النزاهة محلياً ودولياً، ومضاعفة فرص مساءلة الحكومات والمسؤولين، وكشف الممارسات المشبوهة، فضلاً عن رفع الوعي العام بخطورة الفساد وتقوية المجتمع المدني لممارسة دوره الرقابي. كما تعمل على تتبع تطورات مكافحة الفساد في مختلف الدول، ورصد أسباب القصور في مكافحته، مع تقديم الخبرات الفنية والمعرفية لتحسين أنظمة الحكم وتعزيز الشفافية والمساءلة.

ولتحقيق هذه الأهداف، تبنت المنظمة استراتيجية متعددة العناصر تشتمل (حسن، 2007، صفحة 03) لـ:

- بناء تحالفات على المستويات المحلية والإقليمية والدولية تضم الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص؛
 - دعم الفروع الوطنية للمنظمة؛
 - تصميم وتنفيذ أنظمة نزاهة فعّالة؛
 - جمع البيانات وتحليلها وتطوير أدوات جديدة لقياس الفساد؛
 - تقديم الاستشارات الفنية باعتبارها بيت خبرة عالمي في هذا المجال؛
 - التعاون مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية ذات المصداقية.
- ويرجع الفضل في بروز نشاط المنظمة إلى شخصية مؤسسها بيتر أيغن (Peter Eigen)، الذي اكتسب خبرة واسعة في مؤسسات مالية دولية، ما أكسب المنظمة سمعة قوية وثقة دولية واسعة. ومن بين الوسائل التي اعتمدتها المنظمة في نشاطها. إصدار المؤشرات والتقارير الدورية لقياس مستويات الفساد، وتنظيم المؤتمرات والورشات لبناء شبكات تعاون مع الحكومات والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص.

وقد أسهمت المنظمة في إطلاق عدة مبادرات عالمية أبرزها:

- مؤشر مدركات الفساد (CPI) منذ عام 1995؛
 - مؤشر دافعي الرشوة (BPI) منذ 1999 لقياس ميل الشركات الكبرى إلى دفع الرشوى في الخارج؛
 - التقرير العالمي عن الفساد (GCR) منذ 2001، مخصص كل عام لقطاع حيوي مختلف.
- كما كان لها إنجازات بارزة تمثلت في:

الفصل الأول.....الإطار النظري والمفاهيمي للفساد

- دفع البنك الدولي لتبني مكافحة الفساد ضمن أولوياته، بعدما كان يتجنب الخوض في الموضوع، حيث ارتبط اسم رئيسه السابق "جيمس ولفنسون" بقيادة هذه الحركة؛
 - المساهمة في دعم اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الخاصة بمكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب (1997)، التي دخلت حيز التنفيذ في فبراير 1999؛ (الصيرفي، 2008، صفحة 53)
 - كسر حاجز الصمت الدولي بشأن قضايا الفساد وفتح النقاش حولها؛
 - التوسع المستمر في إنشاء الفروع الوطنية، ما عزز مكانتها كمنصة عالمية لمكافحة الفساد، بل دفعت بعض مبادراتها إلى قيام رؤساء دول بالإفصاح عن ممتلكاتهم.
- وبفضل هذه الجهود، اكتسبت منظمة الشفافية الدولية مكانة مرموقة كشريك موثوق في مجال مكافحة الفساد، وأصبحت صلة وصل رئيسية بين الحكومات والمنظمات الدولية ودوائر الأعمال، مع ما طرحته من أفكار مؤثرة مثل مبادرة "جزر النزاهة"، التي تدعو جميع الفاعلين في أي مشروع أو قطاع إلى الالتزام الجماعي بمبادئ النزاهة والشفافية والابتعاد عن الممارسات الفاسدة.

5-1- **البنك الدولي:** يُعتبر البنك الدولي من أبرز الفاعلين الدوليين في مجال مكافحة الفساد، وذلك بحكم مكانته كأكبر جهة تمويلية لبرامج التنمية على المستوى العالمي، مما يجعله أكثر إدراكًا لخطورة هذه الظاهرة على استدامة النمو والتنمية. وتشير التقديرات الحديثة إلى أن الفساد يتسبب في هدر ما يفوق 2.6 تريليون دولار سنويًا، أي ما يعادل نحو 5% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ومن هذا المنطلق، أطلق البنك الدولي حملته ضد ما أسماه بـ "سرطان الفساد"، مؤكدًا على أهمية التنسيق بين الجهود الوطنية والدولية في التصدي لهذه الآفة، ومبادراً إلى تبني استراتيجية متكاملة لمواجهتها. (مسكين، 2016، صفحة 40)

وترتكز هذه الاستراتيجية على أربعة محاور رئيسية: (نجار، 2014)

- **منع الفساد والاحتيال** في المشاريع الممولة من طرف البنك الدولي، واعتبار ذلك شرطاً أساسياً لتقديم الدعم للدول النامية.
- **مساعدة الدول النامية** الراغبة في مكافحة الفساد على تصميم وتنفيذ برامج الإصلاح، سواء بشكل مباشر أو بالتعاون مع مؤسسات دولية متخصصة، مع مراعاة خصوصيات كل دولة وعدم فرض نموذج موحد.
- **إدماج مكافحة الفساد كشرط أساسي** في جميع أنشطة البنك الدولي، بدءاً من إعداد استراتيجيات المساعدة، مروراً بسياسات الإقراض والمفاوضات، وصولاً إلى اختيار المشاريع وتصميمها.

• **دعم الجهود الدولية** الرامية لمحاربة الفساد وتعزيز التعاون متعدد الأطراف في هذا المجال.

ويرى البنك الدولي أن أي معالجة فعالة للفساد في الدول النامية ينبغي أن تستند إلى دراسة معمقة لأوضاعها، وأن تُبنى على مزيج من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والقانونية والإدارية، من خلال: إصلاح الخدمة العمومية عبر رفع الأجور والحد من التوظيف القائم على المحسوبية، ضمان استقلالية القضاء، تعزيز الفصل بين السلطات، وتكريس آليات صارمة للرقابة والعقاب. كما يؤكد البنك على أهمية الدور التشريعي والرقابي لمؤسسات الدولة، إلى جانب مساهمة منظمات المجتمع المدني.

ومنذ عام 1996، كما سبق الذكر فإن البنك الدولي يقوم بإعداد مؤشرات الحوكمة العالمية التي تغطي أكثر من 200 دولة، وتشمل ستة أبعاد أساسية: حرية الرأي والمساءلة، الاستقرار السياسي، فاعلية الحكومة، جودة التشريعات، سيادة القانون، والسيطرة على الفساد. وتعتمد هذه الأبعاد على تقييمات خبراء ومصادر متعددة، مما يمنحها مصداقية عالية ويجعلها أداة عملية لقياس مستوى الحوكمة وجودتها عبر الدول. (أحمد صقر ، 2010، صفحة 56)

6-1- صندوق النقد الدولي: يُعدّ الصندوق إحدى أبرز المنظمات الدولية الحكومية التي تولي اهتمامًا بمكافحة الفساد وتعزيز مبادئ وآليات الحكم الرشيد، مستفيدًا في ذلك من الصلاحيات الواسعة التي يمتلكها في مراقبة السياسات الاقتصادية والمالية على المستويين الوطني والعالمي. وتشمل هذه الصلاحيات جوانب أساسية من سياسات الاقتصاد الكلي مثل إعداد الموازنة العامة، إدارة النقد والائتمان وسعر الصرف، إلى جانب السياسات الهيكلية المرتبطة بها والتي تنعكس على سوق العمل، التشغيل والأجور. كما تمتد صلاحياته لتغطي تنظيم ورقابة القطاع المالي بمختلف مؤسساته، وذلك بغرض تحقيق الاستقرار المالي والنقدي العالمي وتهيئة الظروف المواتية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

ويمارس الصندوق مهامه عبر ثلاث وظائف رئيسية تمكنه من معالجة قضايا الفساد والحوكمة بأساليب متعددة:

◀ **الوظيفة الاستشارية:** يقدم الصندوق المشورة للدول الأعضاء من خلال فرق خبراء يقومون بزيارات دورية لجمع البيانات ومناقشة السياسات الاقتصادية والمالية، بما يسمح بتقييم ملائمة الأنظمة المطبقة. وتُعد الشفافية، المحاسبة والمساءلة من المحاور الرئيسية لهذه النقاشات، باعتبارها أدوات ضرورية لكشف ممارسات الفساد التي قد تعيق التنمية المستدامة.

الفصل الأول.....الإطار النظري والمفاهيمي للفساد

◀ **الوظيفة الإقرائية:** يمنح الصندوق قروضاً مشروطة تفرض على الحكومات التزاماً بقواعد ومعايير محددة تضمن الشفافية والمصداقية، خصوصاً فيما يتعلق بسلامة البيانات وخضوع القطاعات الحيوية للمساءلة.

◀ **الوظيفة الفنية:** يتيح الصندوق للدول الأعضاء الاستفادة من خبراته الفنية في تصميم وتنفيذ السياسات المالية والاقتصادية والضريبية، وبناء المؤسسات المعنية كوزارات المالية والبنوك المركزية. كما يوفر الدعم في إعداد الإحصاءات وتعزيز الشفافية والمساءلة كوسيلة للتصدي لمختلف أشكال الفساد.

وقد أعلن الصندوق منذ عام 1997 موقفاً صارماً يقضي بتعليق أو وقف مساعداته المالية لأي دولة يثبت أن الفساد الحكومي فيها يشكل عائقاً أمام الإصلاح الاقتصادي. وحدد في هذا السياق أبرز الممارسات الفاسدة مثل تحويل الأموال العامة عن أهدافها المقررة، التلاعب الجمركي والضريبي، إساءة استخدام احتياطات النقد الأجنبي، استغلال السلطة في القطاع المصرفي، إضافة إلى الفساد المتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر. كما تبنى موقفاً واضحاً ضد الدول التي تعتبر رشوة الموظفين الأجانب نفقات تجارية قابلة للخصم الضريب. (IMF, 1997)

وفي عام 2018، قام الصندوق بتطوير إطار معزز للتفاعل مع قضايا الحوكمة، مكنه من إدماج مكافحة الفساد بصورة أوضح في برامج. ويعتمد هذا الإطار على إعداد تقارير تشخيص الحوكمة (Governance Diagnostic Reports) لتحديد مكامن الضعف في القطاعات المالية والاقتصادية وتقديم توصيات عملية لمعالجتها. (IMF, 2018) كما عزز الصندوق جهوده سنة 2023 من خلال تفعيل أدوات مثل مدونة الشفافية المالية (Fiscal Transparency Code) وتقييمات شفافية المالية (Fiscal Transparency Evaluations)، والتي تهدف إلى نشر البيانات المالية بدقة وانتظام، وضمان انضباط أكبر في إدارة المالية العامة بما يحد من ممارسات الفساد. (IMF, 2023) وعليه، فإن صندوق النقد الدولي يجمع بين الاستشارة، التمويل، والدعم الفني كآليات متكاملة لمساعدة الدول الأعضاء في مواجهة الفساد، وتوفير بيئة مؤسسية أكثر نزاهة وعدلاً تسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

7-1- المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد: تأسست هذه المنظمة في 4 أكتوبر 2002 خلال مؤتمر برلماني دولي انعقد في أوتاوا بكندا، بإشراف البرلمان الكندي وبالتنسيق مع البنك الدولي والوكالة الكندية للتنمية الدولية، وبمشاركة أكثر من 170 برلمانياً يمثلون ما يزيد عن 60 دولة. وتخضع المنظمة للقانون الكندي، بينما تعمل فروعها الإقليمية على تعزيز قدرات البرلمانيين في مواجهة قضايا الفساد والتنسيق العلمي بينهم.

الفصل الأول.....الإطار النظري والمفاهيمي للفساد

وقد حققت المنظمة عدة إنجازات بارزة في مجال مكافحة الفساد، من أبرزها مشروع الشفافية في الإيرادات الاستراتيجية بالنسبة للدول النفطية والإيرادات الضريبية بالنسبة للدول غير النفطية. كما اهتمت بعدد من القضايا الأساسية، أهمها:

- مكافحة استخدام الأموال غير المشروعة؛
- تفعيل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد؛
- تعزيز الشفافية في العوائد الناتجة عن استغلال الموارد؛
- تكريس أخلاقيات ومدونات السلوك البرلماني؛
- تطوير الرقابة البرلمانية ومعالجة قضايا الحصانة.

8-1- **المنظمة العربية لمكافحة الفساد:** تُعد منظمة عربية غير حكومية أنشئت سنة 2005، ويقع مقرها في بيروت – لبنان. وقد جاءت فكرة تأسيسها استناداً إلى مقترح طُرح خلال مؤتمر نظمه مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي في بيروت ما بين 20 و23 سبتمبر 2004. وتسعى المنظمة منذ نشأتها إلى تعزيز مبادئ الحكم الرشيد في المجتمعات العربية، وترسيخ ثقافة الشفافية والديمقراطية.

وتتكون المنظمة من مجلس أمناء يضم أعضاء من مختلف الدول العربية، وتعتمد في تمويل نشاطاتها على التبرعات غير المشروطة التي تقدمها الأفراد والمنظمات المتوافقة مع أهدافها. وتتمثل أبرز مهامها فيما يلي:

- جمع وتحليل المعلومات المرتبطة بالفساد من مختلف المصادر، وإصدار تقارير تتضمن مقترحات إصلاحية؛
- التعاون والتنسيق مع المؤسسات الدولية المهمة بمكافحة الفساد من أجل تعزيز المساهمات الإقليمية والدولية في هذا المجال؛
- تنظيم مؤتمرات وندوات وأيام دراسية، وإنتاج أعمال فكرية متخصصة في قضايا الوقاية من الفساد ومكافحته.

9-1- **منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد:** تُعد منظمة غير حكومية تأسست عقب مؤتمر إقليمي تأسيسي عُقد في بيروت سنة 2004، بمشاركة نحو 92 شخصية من بينها 39 برلمانياً ممثلين عن 11 دولة عربية، من أبرزها: لبنان، مصر، الجزائر، الكويت، المغرب، الأردن، اليمن، السودان، فلسطين، السعودية، والبحرين. وقد جاء تأسيس هذه المنظمة استجابةً لتنامي الحاجة إلى إطار عربي برلماني يعزز النزاهة ويواجه مظاهر الفساد في المنطقة.

الفصل الأول.....الإطار النظري والمفاهيمي للفساد

وتعتمد المنظمة في تحقيق أهدافها على تنظيم المحاضرات والندوات والمؤتمرات، فضلاً عن نشر الدراسات المتخصصة، واقتراح مشاريع القوانين، ورصد أشكال الفساد وإعداد تقارير بشأنها. وتتمثل أبرز أهدافها فيما يلي:

- التعاون مع الفروع الوطنية والإقليمية لإنشاء معايير سلوكية تعزز مبادئ الشفافية والمساءلة والحكم الرشيد؛
- دعم سيادة القانون وضمان مساءلة مؤسسات الدولة؛
- تطوير قدرات البرلمانات لتمكينها من الإشراف الفعال على الحكومات والمؤسسات العامة؛
- تعزيز تبادل الخبرات والدروس المستخلصة بين أعضائها في مجال مكافحة الفساد؛
- تشجيع البرلمانيين على سن تشريعات تُعزز الحكم الرشيد والشفافية والمساءلة؛
- رفع الوعي المجتمعي بمخاطر الفساد وتفعيل التدابير الكفيلة بالتصدي له؛
- الدعوة إلى إدماج آليات مكافحة الفساد ضمن سياسات وبرامج الحكومات؛
- دعم التعاون مع الهيئات الوطنية والإقليمية والدولية لحشد الموارد اللازمة لتنفيذ برامج مكافحة الفساد.

2- الاتفاقيات الدولية والإقليمية لمكافحة الفساد

2-1- الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد

2-1-1- التوصيات الأربعون لمجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال FATF

تُعد مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال منظمة حكومية دولية أنشئت سنة 1989 بمبادرة من وزراء الدول الأعضاء. وتُعتبر هذه المجموعة بمثابة جهاز حكومي دولي مكلف بوضع المعايير والسياسات الرامية إلى مكافحة غسل الأموال ومنع استغلال الأنظمة المالية في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتتمثل مهمة المجموعة في صياغة معايير دولية وتعزيز التطبيق الفعال للتدابير القانونية والتنظيمية والعملية الهادفة إلى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، إضافةً إلى مواجهة التهديدات الأخرى التي قد تمس نزاهة النظام المالي العالمي. كما تعمل بالتعاون مع مختلف الهيئات الدولية على تحديد مواطن الضعف على الصعيدين الوطني والدولي بهدف حماية المنظومة المالية العالمية من الاستغلال.

وتشكل التوصيات الأربعون الصادرة عن المجموعة إطاراً مرجعياً متكاملًا من التدابير التي ينبغي على الدول اعتمادها في هذا المجال. ونظراً لاختلاف البنى القانونية والإدارية والمالية من دولة إلى أخرى، فإنه يصعب تطبيق تدابير موحدة بشكل كامل، غير أن هذه التوصيات تحدد المتطلبات الأساسية التي يتوجب على الدول توفيرها، والمتمثلة في:

- تحديد المخاطر ووضع السياسات المناسبة والتنسيق على المستوى الوطني؛
- ملاحقة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح؛
- تطبيق التدابير الوقائية على القطاع المالي وعلى القطاعات الأخرى ذات الصلة؛
- منح السلطات المختصة الصلاحيات والمسؤوليات الضرورية لأداء مهامها بفعالية؛
- تعزيز الشفافية وتوفير المعلومات المتعلقة بالمستفيدين الحقيقيين من الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية؛
- تسهيل التعاون الدولي لمواجهة هذه التهديدات.

2-1-2- اتفاقية باليرمو لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

تُعرف بهذا الاسم نسبة إلى مدينة باليرمو الإيطالية التي فُتح فيها باب التوقيع، وقد اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار 55/25 بتاريخ 15 نوفمبر 2000. وتمثل هذه الاتفاقية امتدادًا للاتفاقيات الدولية السابقة ذات الصلة بمكافحة الجريمة، خصوصًا في مجالات غسل الأموال والفساد. وتتكون من 41 مادة، وتهدف في مجملها – كما ورد في مادتها الأولى – إلى تعزيز التعاون الدولي من أجل الوقاية من الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومكافحتها بفعالية أكبر .

وفي إطار مكافحة الفساد، نصت الفقرة الأولى من المادة 8 على تجريم مختلف صور الرشوة المتعلقة بالموظفين العموميين القائمين بالخدمة العمومية، بما في ذلك: الوعد أو العرض أو منح الرشوة، وكذلك طلبها أو قبولها أو المشاركة في أي من صور السلوك الإجرامي المرتبط بها. كما نصت الفقرة الثانية من نفس المادة على ضرورة تجريم الرشوة إذا كان مرتكبها موظفًا عمومياً أجنبياً أو موظفًا دوليًا مدنيًا، وهو ما يُعد خطوة بارزة نحو تكريس تجريم الرشوة على المستوى الدولي.

أما المادة 9 فقد أولت أهمية خاصة لتدابير مكافحة الفساد، إذ أكدت على ضرورة تعزيز نزاهة الموظفين العموميين وكشف ممارسات الفساد عند وقوعها ومعاقبة مرتكبيها، مع منح بعض السلطات استقلالية كافية لضمان الفعالية في الردع والمكافحة.

كما توسعت الاتفاقية في نطاق الحماية لتشمل الهيئات الاعتبارية، حيث ألزمت الدول الأطراف بموجب المادة 10 باتخاذ التدابير التشريعية والتنظيمية اللازمة لإرساء مسؤولية الهيئات الاعتبارية. وإلى جانب ذلك، شددت الاتفاقية على أهمية التعاون الدولي في مجالات متعددة، مثل: التعاون التقني، تبادل المعلومات، تسليم المجرمين، والتعاون الدولي في إجراءات المصادرة، بما يحقق فعالية أكبر في مواجهة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

3-1-2- إعلان الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والرشوة في المعاملات التجارية الدولية

الفصل الأول.....الإطار النظري والمفاهيمي للفساد

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الإعلان في 16 ديسمبر 1996، انطلاقاً من قناعتها بضرورة إرساء بيئة دولية تقوم على الاستقرار والشفافية في مجال المعاملات التجارية. كما شدد الإعلان على أهمية ترسيخ مبادئ المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية لدى كل من الشركات العامة والخاصة والأفراد عند انخراطهم في الأنشطة الاقتصادية الدولية.

أكد الإعلان على الدور الحيوي للمجتمع الدولي في التصدي لممارسات الفساد والرشوة، باعتبارهما من أبرز العوامل التي تُقوّض نزاهة واستقرار المعاملات الاقتصادية وتؤثر سلباً على بيئة الأعمال التجارية العالمية. وقد تضمن الإعلان اثنتي عشرة مادة تناولت مختلف مظاهر الفساد والرشوة في المعاملات التجارية الدولية، مع التشديد على ضرورة تحريمها والحد منها لضمان بيئة اقتصادية أكثر عدلاً وشفافية، وهو ما يجعل هذا الإعلان خطوة بارزة في مسار الجهود الدولية لمكافحة الفساد في المجال التجاري، من خلال ترسيخ قيم النزاهة والشفافية وتوضيح أهم المحاور التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- ◀ **الهدف الأساسي:** تعزيز بيئة تجارية دولية قائمة على النزاهة والشفافية.
- ◀ **مكافحة الفساد والرشوة:** التأكيد على تجريم ممارسات الفساد والرشوة في المعاملات التجارية الدولية.
- ◀ **مسؤولية الدول:** التزام الدول بوضع تدابير تشريعية وتنظيمية لمنع الفساد والرشوة.
- ◀ **مسؤولية الشركات:** دعوة المؤسسات العامة والخاصة لتبني سياسات داخلية ترفض الفساد والرشوة.
- ◀ **المسؤولية الفردية:** تشجيع الأفراد على الالتزام بالمعايير الأخلاقية في المعاملات التجارية.
- ◀ **تجريم الرشوة الدولية:** النص على خطورة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في إطار المعاملات التجارية الدولية.
- ◀ **تعزيز الشفافية:** دعوة الدول لاعتماد إجراءات تضمن الشفافية في المعاملات والصفقات التجارية.
- ◀ **المسؤولية الاجتماعية:** حث الشركات على اعتماد آليات تحافظ على النزاهة وتمنع تضارب المصالح.
- ◀ **التدابير الوقائية:** وضع أنظمة رقابية فعالة لاكتشاف ومنع الممارسات الفاسدة.
- ◀ **التعاون الدولي:** التأكيد على أهمية التعاون بين الدول لمكافحة الفساد والرشوة عبر الحدود.
- ◀ **تبادل المعلومات:** تشجيع تبادل الخبرات والممارسات الجيدة بين الدول والمؤسسات.
- ◀ **المتابعة والتقييم:** الدعوة إلى متابعة تنفيذ المبادئ الواردة في الإعلان وتقييم فعاليتها دورياً.

2-2- الاتفاقيات الإقليمية لمكافحة الفساد:

2-2-1- الاتفاقيات الأوروبية:

يُعد أبرز ما ميّز الجهود الأوروبية في مجال مكافحة الفساد إصدار اللجنة الوزارية لمجلس أوروبا لاتفاقيتين هامتين؛ الأولى هي الاتفاقية الجنائية بشأن الفساد، الموقعة بستراسبورغ بتاريخ 27 ماي 2003، والتي دخلت حيز النفاذ في 01 فبراير 2005، وهدفت إلى تجريم مختلف صور الفساد وتعزيز التعاون القضائي بين الدول الأوروبية. أما الثانية فهي الاتفاقية المدنية بشأن الفساد، الموقعة بستراسبورغ في 04 نوفمبر 1999، ودخلت حيز التنفيذ في 01 نوفمبر 2003، وركزت على تعويض ضحايا الفساد وتحديد المسؤوليات المدنية المترتبة عنه.

2-2-2- الاتفاقيات الأمريكية:

بادرت منظمة الدول الأمريكية إلى التصدي لظاهرة الفساد من خلال إبرام اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد في مارس 1996، والتي دخلت حيز التنفيذ في 06 مارس 1997. وقد تضمنت الاتفاقية تجريم كل من الفساد المحلي والرشوة الدولية، إضافةً إلى وضع مجموعة من التدابير الوقائية، وتعزيز التعاون القضائي والفني بين الدول الأطراف، بما في ذلك تبادل المعلومات والتحقيقات وتسليم المجرمين، مما جعلها من أوائل الاتفاقيات.

2-2-3- الاتفاقيات الإفريقية:

على الصعيد الإفريقي، يُعد أبرز إنجاز هو اعتماد اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع ومكافحة الفساد، التي أُقرت من قبل رؤساء الدول والحكومات في مدينة مابوتو خلال جويلية 2003. وتهدف هذه الاتفاقية إلى وضع إطار قانوني موحد لمحاربة الفساد، وتعزيز آليات الشفافية والمساءلة داخل مؤسسات الحكم والإدارة العمومية في الدول الإفريقية.

2-2-4- الاتفاقيات العربية:

أما على المستوى العربي، فقد تمثلت أولى الجهود في اتفاقية التعاون العربي والخبرات التي أقرتها جامعة الدول العربية سنة 1983، والتي سعت إلى دعم التعاون بين الدول العربية عبر تبادل المعلومات والخبرات وتقديم المساعدة القضائية في مجال مكافحة الفساد والرشوة. كما تجسدت خطوة أخرى مهمة في الاتفاقية الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي، التي أُقرت سنة 1995، وهدفت إلى مكافحة الجريمة المنظمة بين هذه الدول من خلال تبادل المعلومات والتجارب، وتنسيق الجهود الأمنية وتسليم المجرمين.

يتضح أن الاتفاقيات الأوروبية والأمريكية والإفريقية والعربية، رغم اختلاف سياقاتها، تلاقت حول هدف واحد هو مكافحة الفساد عبر التجريم والوقاية وتعزيز التعاون الدولي، مما أسهم في تكوين إطار مشترك يعكس إدراك المجتمع الدولي لخطورة الظاهرة وضرورة

الفصل الأول.....الإطار النظري والمفاهيمي للفساد

التصدي لها بشكل جماعي. وفي هذا الإطار، عملت الجزائر على الانخراط في هذه الجهود من خلال المصادقة على عدد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية، إلى جانب تبني تشريعات وطنية لمكافحة الفساد، وهو ما يستدعي التوقف عند واقع الفساد في الجزائر والسياسات المتبعة لمواجهته.

المبحث الثالث: واقع الفساد في الاقتصاد الجزائري

يُعد الفساد من بين أبرز التحديات التي تواجه الدول المعاصرة بمختلف مستوياتها، والجزائر ليست استثناءً في هذا السياق، حيث عرفت بدورها تنامي هذه الظاهرة بتجلياتها المتعددة، بما انعكس على مسارها التنموي والسياسي والاقتصادي. ومن ثَمَّ، فإن التطرق إلى موضوع الفساد في الجزائر يقتضي الوقوف على أبعاده المختلفة، ورصد مظاهره وانعكاساته، إلى جانب استعراض أهم الجهود والسياسات الوطنية المبذولة لمكافحته.

المطلب الأول: تطور ظاهرة الفساد في الجزائر ومراحلها التاريخية

لا شك أن ظاهرة الفساد في الجزائر لم تظهر فجأة، وإنما جاءت كنتيجة طبيعية للتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها البلاد منذ الاستقلال، وهي تطورات أسهمت بشكل مباشر في خلق بيئة مواتية لنمو الفساد وتكريسه بمختلف أشكاله وفي شتى القطاعات. ويمكن تتبع مسار الفساد في الجزائر عبر مجموعة من المراحل التاريخية التي تميزت كل واحدة منها بخصوصيات معينة، ارتبطت بالتحويلات التي عرفها النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، حيث يمكن إجمال هذه المراحل فيما يلي: (براهيمي، 2004، الصفحات 890-894)

1- مرحلة التأسيس وبروز أولى مظاهر الفساد: 1962-1965

شهدت الجزائر في هذه المرحلة الانتقالية البوادر الأولى لظاهرة الفساد، شأنها في ذلك شأن العديد من دول العالم الثالث. فقد تميزت الفترة بانتشار مظاهر البيروقراطية، المحسوبية، والرشوة، حيث انخرفت بعض أهداف الثورة من خدمة المصلحة الوطنية إلى خدمة مصالح شخصية ضيقة. وقد ساهم غياب الكفاءات والإطارات المؤهلة لتسيير شؤون الدولة في فتح المجال أمام بعض الفاعلين لاستغلال الوضع لتحقيق الثراء غير المشروع على حساب الفئات الضعيفة من المجتمع. ومن أبرز قضايا الفساد التي طُرحت آنذاك. (مصطفى، 2008، صفحة 67)

◀ **قضية المجاهدين المزيفين:** إذ كان الحصول على بطاقة مجاهد يتطلب وجود شاهدين فقط، وهو ما فتح الباب أمام تضخيم الأعداد بشكل غير واقعي، حيث قُدِّر عدد البطاقات المزورة بأكثر من 10.000 بطاقة، استُعملت للحصول على امتيازات مالية غير مشروعة

◀ **قضية خزينة جبهة التحرير الوطني:** وتتعلق بسرقة أموال الجبهة وتحويلها إلى الخارج، رغم أن هذه الأموال كانت عبارة عن تبرعات، وقد قُدِّرَت قيمتها بحوالي 43 مليون فرنك سويسري.

◀ **قضية صندوق التضامن:** أنشأه الرئيس أحمد بن بلة بهدف تجميع التبرعات لمساعدة الفئات الضعيفة، غير أنه تعرض للاستيلاء من قبل مجموعات سعت لتحقيق مكاسب شخصية بطرق غير مشروعة.

2- مرحلة الفساد الكبير: 1966-1979

اتخذت ظاهرة الفساد خلال هذه المرحلة أبعادًا متصاعدة، حتى عُرفت بفترة "الفساد الكبير"، إذ تبنت الدولة نموذج الصناعات المصنّعة وضخّت أموالاً ضخمة في القطاع الصناعي بوتيرة سريعة تفتقر في معظمها إلى العقلانية والرشادة، ما أدى إلى هدر واسع للموارد واختلاس مبطّن للمال العام. (مصطفى، 2008، صفحة 68)

وقد تطلّبت هذه السياسة استثمارات بمليارات الدولارات، خاصة مع الاعتماد على الربع البترولي الذي وقّر السيولة المالية، لكن في المقابل ازداد اعتماد الجزائر على الاستيراد والتعاون التقني الأجنبي، فأبرمت عقوداً ضخمة مثل "المفتاح في اليد" و"المنتج في اليد"، مع شركات فرنسية وأمريكية ويابانية، اتضح لاحقاً أنها صفقات تجارية أكثر منها عمليات لنقل التكنولوجيا.

وقد انعكس ذلك سلباً على المشاريع الصناعية الكبرى، مثل مجمع سكيكدة للغاز المميع الذي أسند إنشاؤه سنة 1968 لشركتين فرنسية وأمريكية وعانى مشاكل تقنية ونفقات إضافية، ومجمع أرزيو للغاز المميع الذي انطلقت أشغاله عام 1973 وواجه صعوبات مماثلة. كما شهد مركب عنابة للأسمدة الفوسفاتية، المُسند لشركة فرنسية سنة 1975، تأخراً امتد سبع سنوات ونصف، إذ لم يدخل مرحلة الإنتاج إلا سنة 1987، مما أجبر الجزائر على استيراد الأسمدة التي كان يُفترض أن ينتجها محلياً. (براهيمي، 2004، صفحة 844)

وعلى الرغم من تصريحات السلطات آنذاك بأن الاستثمارات بلغت ما بين 40% و50% من الدخل القومي، وبأن ما نسبته 53% إلى 60% منها وُجّهت للقطاع الصناعي، فإن البيروقراطية وسوء التسيير، إلى جانب مظاهر الفساد وضعف التنسيق، أدّت إلى خسائر مالية معتبرة وأثّرت سلباً على فعالية المشاريع. (براهيمي، 2004، صفحة 450)

3- مرحلة الصفقات الكبرى والفساد 1980-1989

على الرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي شرّع فيها خلال الثمانينات، فإن الفساد واصل انتشاره في مفاصل الاقتصاد الوطني، متغلغلاً في برامج استثمارية حيوية شملت قطاعات البناء، السدود، المنشآت الصحية والجامعية، إضافة إلى الطرقات والمطارات والسكك الحديدية، وهي مشاريع كانت بيئة خصبة لإخفاء ممارسات الفساد (براهيمي، 2004، الصفحات 855-858). ورغم فرض الرقابة على العقود الكبرى ابتداءً من 1980، فإن ذلك لم يمنع استمرار الفضائح، خاصة في القطاعات التالية:

◀ **القطاع الصناعي:** استمر الفساد وإن بوتيرة أقل مقارنة بالمرحلة السابقة، لكنه بقي مرتبطاً بالاعتماد شبه الكلي على الخارج في تصميم المشاريع واستيراد التكنولوجيا. وقد بلغت الاستثمارات الصناعية أكثر من 100 مليار دينار (نحو 20 مليار دولار)، التهم الفساد منها ما يقارب 8 مليارات دولار.

◀ **قطاع النقل:** سُجِّلَت فضائح بارزة، منها قضية خط السكة الحديدية بين رمضان جمال وجيجل (أكثر من 100 كلم) الذي أسند إلى الشركة الفرنسية Bouygues فبعد الاتفاق، طالبت الشركة بزيادة في التكاليف بحوالي مليار دينار (200 مليون دولار)، أي بزيادة نسبتها 35%، وهو ما حصلت عليه فعلاً. كما تم في إطار المخطط الخماسي (1980-1984) تكليف شركة أجنبية بإنجاز 49 مركزاً لصيانة القطارات بأسعار مبالغ فيها وغير مبررة، انتهى الأمر بإهمال جزء كبير منها وعدم استعماله.

◀ **قطاع البناء:** حظي هذا القطاع بنصيب وافر من الاستثمارات في المخطط الخماسي ذاته، ما جعله مجالاً خصباً للفساد. فقد برزت فضائح مالية واسعة تورطت فيها شركات فرنسية عمدت إلى المبالغة في الأسعار وممارسات إقصائية ضد المنافسين، خاصة في ولايات قالمة، أم البواقي، باتنة والجلفة. وتشير التقديرات إلى أن ما يفوق 133 مليون فرنك فرنسي (نحو 30 مليون دولار) اختلس من أصل الاعتمادات المخصصة لإنجاز 50 ألف وحدة سكنية.

4- مرحلة الفساد في ظل الأزمة الأمنية والإصلاحات المفروضة (صندوق النقد الدولي): 1990-1999

تعدّ هذه المرحلة من أعقد وأصعب الفترات التي عرفت الجزائر منذ الاستقلال، إذ تزامنت من جهة مع الأزمة الأمنية العنيفة التي عصفت بالبلاد، ومن جهة أخرى مع بداية الانتقال من النظام الاقتصادي الاشتراكي إلى اقتصاد السوق. وقد أدى هذا الوضع المركب إلى شغور مؤسساتي خطير، خاصة بعد تطبيق برامج إعادة التوازن المالي الخارجي والشروع في سياسات التكيف الهيكلي التي فرضها صندوق النقد الدولي ابتداءً من سنة 1994. وفي هذا السياق، اتسع نطاق الفساد بشكل غير مسبوق، وانتقل من الممارسات التقليدية إلى أشكال أكثر ربحية تمس صميم الثروة الوطنية، إلى درجة تحوّل النهب إلى ممارسة شبه علنية.

وتجسّد الفساد في هذه الفترة بوضوح في عدة مجالات أساسية، من أبرزها: (براهيمي، 2004، الصفحات 862-863)

◀ **الفساد في قطاع المحروقات:** يشكل قطاع المحروقات العمود الفقري للاقتصاد الوطني، إذ يساهم بما يقارب 98% من عائدات الصادرات. غير أنّ بداية التسعينات شهدت أولى عمليات الخصخصة غير المدروسة، والتي فتحت المجال أمام الشركات الأجنبية للاستحواذ على حصص معتبرة دون تهيئة البيئة القانونية والاقتصادية المناسبة. ومثال

ذلك الصفقة التي تم بموجبها سنة 1991 بيع 25% من إنتاج حقل حاسي مسعود النفطي بسعر يتراوح بين 6 و 7 دولارات للبرميل، في حين كان سعر السوق العالمي آنذاك بين 18 و 20 دولاراً. هذه العملية وحدها كبّدت الجزائر خسائر تُقدَّر بـ 12 إلى 13 مليار دولار، وهو ما يعكس حجم الفساد المستشري في هذا القطاع الاستراتيجي.

➤ **الفساد في مجال الإنفاق العسكري** أفرزت الأوضاع الأمنية المتدهورة ارتفاعاً كبيراً في مخصصات الإنفاق العسكري، حيث سجلت زيادة بنسبة 45% عام 1994، وبنسبة 100% عام 1998 لتصل قيمتها إلى نحو 2 مليار دولار. وتشير التقديرات إلى أن حوالي ربع الأموال (25%) التي دخلت الاقتصاد الجزائري بعد إعادة جدولة الديون الخارجية خلال الفترة 1994-1998، والمقدرة بـ 20 إلى 22 مليار دولار، قد تم توجيهها إلى النفقات العسكرية. وبحكم السرية التي تحيط بصفقات وزارة الدفاع، تعذر إخضاع هذه العمليات للمساءلة والرقابة، مما جعلها بيئة خصبة للفساد واستنزاف الموارد على حساب الاستثمارات التنموية المنتجة.

5- الفساد في زمن الوفرة النفطية (2000-2014)

عرفت الجزائر خلال هذه المرحلة مظاهر غير مسبوقة من الفساد، نتيجة تزامنها مع تدفق موارد مالية ضخمة بفعل الارتفاع الكبير لأسعار النفط، وما رافقه من إطلاق برامج إنعاش اقتصادي ومخططات خماسية للتنمية، أبرزها مخطط (2010-2014) الذي خُصص له ما يقارب 286 مليار دولار. هذه الاعتمادات المالية الهائلة حوّلت الجزائر إلى ورشة مفتوحة لمشاريع البنية التحتية الكبرى، غير أنها في الوقت نفسه شكلت بيئة مثالية لاستشراء الفساد بمختلف أشكاله: من رشوة ونهب المال العام، إلى تهريب الأموال نحو الخارج وعقد صفقات مشبوهة. وتشير التقديرات إلى أن الخسائر الناجمة عن هذه الممارسات بلغت نحو 30 مليار دولار خلال الفترة 2000-2010. (شبكة راية الإعلامية، 2011).

ابتداءً من سنة 2003، تفجرت سلسلة من الفضائح التي عزّت تغلغل الفساد في مختلف القطاعات، أبرزها:

➤ **فضيحة بنك الخليفة وإفلاس البنوك الخاصة:** تُعدّ قضية بنك الخليفة من أبرز فضائح الفساد في الجزائر، حتى وُصفت بـ "فضيحة القرن". فقد كبّدت الخزينة العمومية خسائر تناهز 1.7 مليار دولار، كاشفةً عن هشاشة النظام المصرفي الوطني. (الشيرازي، 2007، صفحة 01). ومنذ 2003، تمت تصفية سبعة مصارف ومؤسستين ماليتين خاصة، منها الخليفة بنك، المصرف التجاري الصناعي، الشركة الجزائرية للبنك، مونا بنك، أركو بنك، جنيرال ميديتيرانيان، يونين بنك، ألجيريان إنترناشيونال بنك، إضافة إلى الريان بنك. وهو ما أدى عملياً إلى اختفاء البنوك الخاصة ذات الرأسمال المحلي. وقد فرّ المدير العام للبنك إلى الخارج، في وقت لم تُسوّ فيه بعد

أوضاع أكثر من 14 ألف ضحية بينهم رجال أعمال أعلنوا إفلاسهم بسبب هذه الفضيحة. وبالموازاة مع ذلك، عرفت البنوك العمومية ارتفاعاً ملحوظاً في قضايا الاختلاس. (الشيرازي، 2007، صفحة 02)

➤ **الفساد في مشروع الطريق السيار شرق-غرب:** يُعتبر قطاع الأشغال العمومية من أكثر القطاعات استقطاباً للفساد، حيث تجسد ذلك في مشروع "القرن" المتمثل في الطريق السيار شرق-غرب الممتد على 1200 كلم. انطلقت تكلفته بـ 4 مليارات دولار لتقفز إلى 11 مليار دولار مع نسبة إنجاز لم تتجاوز 40%، في حين رجحت التقديرات أن تصل التكلفة النهائية إلى 20 مليار دولار، وهو ما يكفي لإنجاز طريقين سيارين (شرق-غرب وشمال-جنوب) (الطريق السيار شرق - غرب فضيحة القرن المشروع بدأ بـ 4 مليار والتكلفة النهائية تجاوزت 20 مليار، 2012). التحقيقات كشفت عن تورط مسؤولين كبار في تلقي رشاي و عمولات ضخمة مقابل تسهيلات غير قانونية لشركات أجنبية، أبرزها الشركة الصينية CRCC-CITIC المكلفة بإنجاز الشطر الغربي من المشروع.

➤ **فضائح شركة سوناطراك:** لم تكد قضيتي بنك الخليفة والطريق السيار شرق-غرب تطويان صفحتهما حتى انفجرت قضية أكبر وأخطر، هي فضائح سوناطراك 1 و 2، التي مست القطاع الأكثر استراتيجية في الاقتصاد الوطني: المحروقات، الذي يمثل أكثر من 97% من صادرات البلاد بما يعادل 40 مليار دولار سنوياً (تحليل السفارة الأمريكية في الجزائر لفضيحة سوناطراك، بلا تاريخ). انطلقت التحقيقات في 2010، حيث وُجهت اتهامات لمسؤولين كبار بالشركة بعقد صفقات مشبوهة مع أطراف أجنبية، خاصة الإيطالية منها مثل Eni و Saipem، مقابل رشاي بملايين الدولارات (البنك الدولي، 2010). وفي 2013 فتحت السلطات الإيطالية تحقيقات معمقة، انتهت بتوجيه اتهامات رسمية لمسؤولين في الشركتين الإيطاليتين بشأن دفع رشاي للفوز بعقود في الجزائر (محمود ع، نوفمبر 2004، صفحة 37). وتشير تقارير قضائية إلى أن عدد الصفقات محل التحقيق تجاوز 1600 صفقة، ما يشكل دليلاً صارخاً على تغلغل الفساد في قلب الاقتصاد الوطني. وقد تواصلت فصول هذه القضايا إلى غاية صدور أحكام قضائية في فبراير 2022، من بينها الحكم غيابياً بالسجن 20 سنة على وزير الطاقة الأسبق شكيب خليل.

6- الفساد في ظل الأزمة الاقتصادية والتحولات السياسية (2014-2024)

مع انهيار أسعار النفط في 2014، انكشفت هشاشة الاقتصاد الجزائري المعتمد على المحروقات، ما أدى إلى تفاقم المديونية وتراجع احتياطي الصرف. وفي هذا السياق انفجرت فضيحة سوناطراك 2 (2013-2019) التي عمقت من صورة الفساد المستشري في قطاع المحروقات، حيث وُجهت اتهامات رسمية لمسؤولين في شركتي Eni و Saipem بدفع رشاي

الفصل الأول.....الإطار النظري والمفاهيمي للفساد

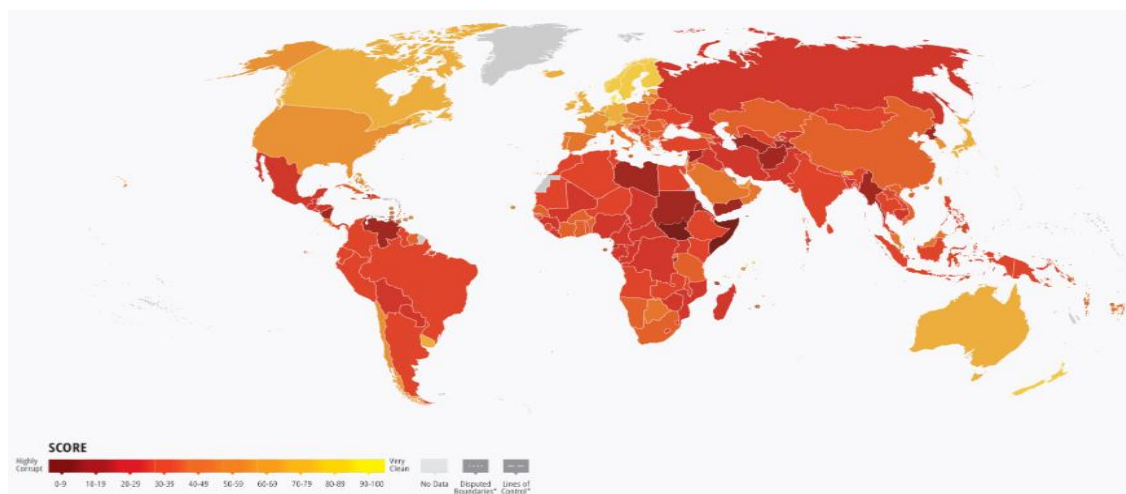
للفوز بعقود مع سوناطراك، فيما تجاوز عدد الصفقات المشبوهة التي شملتها التحقيقات 1600 صفقة. (Italian Prosecutor's Report, 2013) وقد واصل القضاء الجزائري والإيطالي التحقيقات إلى غاية صدور أحكام قضائية في فبراير 2022، شملت مسؤولين بارزين على غرار الوزير الأسبق للطاقة شكيب خليل الذي حُكم عليه غيابياً بالسجن 20 سنة (Algerian Judicial Council, 2022). أما على الصعيد السياسي، فقد مثل اندلاع الحراك الشعبي في فبراير 2019 نقطة تحول مفصلية، إذ فُتحت ملفات فساد كبرى طالت وزراء ورجال أعمال نافذين، وتمت محاكمات علنية لأول مرة لمسؤولين من الصف الأول. كما تم استحداث السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته في 2020 بموجب الدستور الجديد، في خطوة لتكريس إطار مؤسساتي لمحاربة الفساد. غير أن فعاليتها لا تزال محل نقاش في ظل استمرار التحديات البنيوية والمؤسسية. (OECD, 2021) وبالتالي، يمكن اعتبار هذه المرحلة انتقالية، تميزت من جهة بانكشاف بنية الفساد بفعل الأزمات الاقتصادية والسياسية، ومن جهة أخرى بمحاولات الدولة إعادة بناء آليات الوقاية والمساءلة.

المطلب الثاني: ترتيب الجزائر وفق مؤشر مدركات الفساد للفترة (2000 – 2024)

من خلال الشكل المرفق (خريطة العالم للفساد التي تصدرها منظمة الشفافية الدولية) نجد الجزائر ضمن الفئة الرابعة الملونة بالأحمر الداكن، أي الدول التي تسجل أدنى مستويات الشفافية والحكم الراشد، بدرجات تتراوح بين 30 و39 نقطة من أصل 100. ويعكس هذا الوضع الانتشار الواسع لمظاهر الفساد بمختلف أشكاله، وما يرتبط به من تحديات هيكلية ومؤسسية تعرقل مسار التنمية الاقتصادية والإصلاحات السياسية. وتُبرز الخريطة بوضوح الفجوة بين الدول المتقدمة، التي تتركز في الفئات ذات الألوان الفاتحة (الدرجات المرتفعة من الشفافية 70–100)، وبين العديد من دول العالم النامي، ومنها الجزائر، التي لا تزال محصورة في الفئات ذات الألوان الداكنة. هذه الفجوة تؤكد أن الفساد لم يعد مجرد ظاهرة محلية، بل يشكل عاملاً محددًا لموقع الدول في النظام الاقتصادي الدولي، ويؤثر مباشرة في قدرتها على جذب الاستثمارات وتحقيق التنمية المستدامة.

الشكل رقم 1- 10: خريطة العالم للفساد

الفصل الأول.....الإطار النظري والمفاهيمي للفساد



Course : transparency International, Corruption Perceptions Index, 2024,

<https://www.transparency.org/en/cpi/2024>

1- مؤشر مدركات الفساد (CPI):

هذا المؤشر تصدره منظمة الشفافية الدولية، يرتب دول العالم وفقا لدرجة إدراك وجود الفساد بين المسؤولين والسياسيين في الدولة، تتراوح قيمته بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية و10 التي تعني درجة شفافية عالية، إذا كان المؤشر يتراوح من 0 إلى 10، أو 100 إذا كان المؤشر يتراوح بين 0 و100 درجة. الجدول رقم (2-1) يصنف الجزائر وفق مؤشر مدركات الفساد للفترة (2003-2024)

الجدول رقم 2-1: درجة ورتبة الجزائر ضمن مؤشر مدركات الفساد (CPI) للفترة (2003-2024)

السنة	مؤشر مدركات الفساد (0-100)	الرتبة	عدد الدول المدرجة
2003	26	88	133
2004	27	97	146
2005	28	97	159
2006	31	84	163
2007	30	99	180
2008	32	92	180
2009	28	111	180
2010	29	110	178
2011	29	112	183
2012	34	105	176
2013	36	94	17
2014	36	100	175
2015	36	88	168

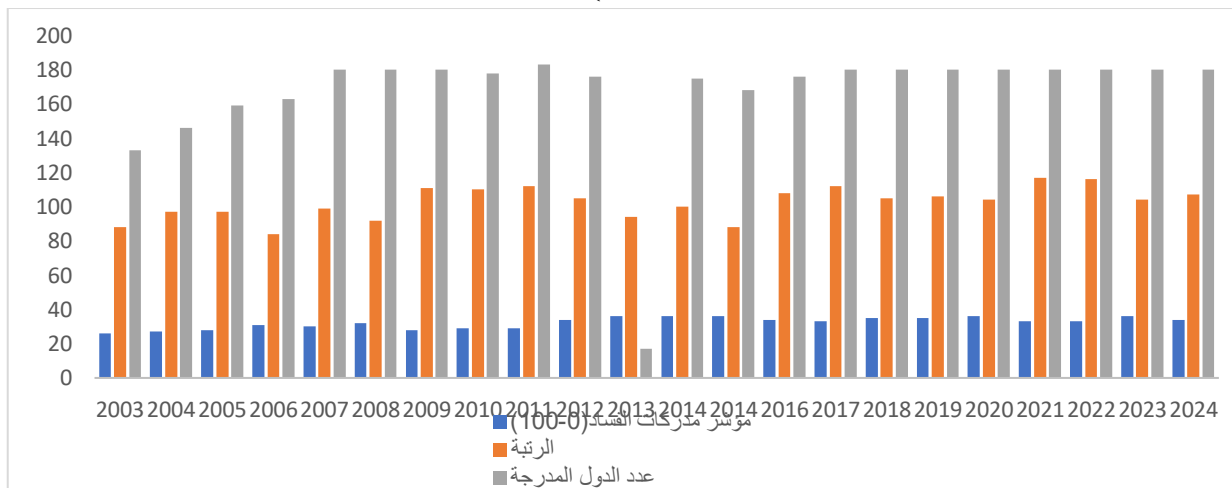
الفصل الأول.....الإطار النظري والمفاهيمي للفساد

176	108	34	2016
180	112	33	2017
180	105	35	2018
180	106	35	2019
180	104	36	2020
180	117	33	2021
180	116	33	2022
180	104	36	2023
180	107	34	2024

Course : transparency International, Corruption Perceptions Index, 2024,

<https://www.transparency.org/en/cpi/2024>

الشكل رقم 1- 11: درجة ورتبة الجزائر ضمن مؤشر مدركات الفساد (CPI) للفترة (2003-2024)



Course : transparency International, Corruption Perceptions Index, 2024,

<https://www.transparency.org/en/cpi/2024>

يُظهر الجدول السابق أن موقع الجزائر ضمن مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة (2003-2024) اتسم بقدر كبير من الجمود النسبي، حيث تراوحت الدرجات بين (26 و 36 نقطة) فقط، وهو مستوى بعيد عن المتوسط العالمي (50 نقطة). أما على مستوى الرتبة، فقد تركز تموضع الجزائر عادة ضمن الثلث الأخير من الترتيب الدولي، بين المرتبة (84) كأفضل وضع نسبي لها والمرتبة (117) كأسوأ أداء، وهو ما يعكس استمرار حضور ظاهرة الفساد بشكل هيكلي رغم تعاقب الإصلاحات والتشريعات.

وتشير القراءة الزمنية للتطورات إلى أن المرحلة الأولى (2003-2006) تزامنت مع الطفرة النفطية وارتفاع الإنفاق العمومي، ما وفر بيئة خصبة لتوسع الممارسات الريعية وضعف الرقابة، وهو ما انعكس في تدني المؤشر. أما المرحلة الثانية (2007-2011) فقد

سجلت بعض التحسن النسبي، مدفوعة بإقرار قانون الوقاية من الفساد ومكافحته (2006) وإنشاء بعض الآليات المؤسسية، غير أن النتائج بقيت محدودة بسبب ضعف التطبيق العملي. وخلال المرحلة الثالثة (2012-2016)، بلغت الجزائر أعلى مستوى لها (36 نقطة)، وهو ما يعكس تأثير الحراك التشريعي والمؤسسي، غير أن هذا الأداء لم يتجاوز الحد الأدنى المطلوب للثقة الدولية. أما في المرحلة الأخيرة (2017-2024)، فقد استمر التراجع الطفيف والركود حول (33-36 نقطة)، حتى بعد الحراك الشعبي سنة 2019 وما صاحبه من تغييرات سياسية، مما يوضح أن المعوقات الاقتصادية وهيكلية أكثر منها ظرفية.

اقتصادياً، يعكس هذا الأداء المتواضع عدة إشكالات هيكلية: أولها الاعتماد المفرط على الربيع النفطي، الذي قلل من المساءلة الاجتماعية والضريبية وعمّق الممارسات الزبائنية والفساد الإداري. ثانيها، ضعف الحوكمة المؤسسية، حيث بقيت الأجهزة الرقابية عاجزة عن فرض الشفافية في إدارة المال العام. ثالثها، التأثير المباشر على مسار التنويع الاقتصادي، إذ أن الفساد يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد ويحول دون توجيهها نحو القطاعات الإنتاجية غير النفطية مثل الصناعة والزراعة والخدمات، ما يعمّق هشاشة البنية الاقتصادية ويجعلها أكثر عرضة للتقلبات النفطية. رابعها، انعكاسات سلبية على مناخ الاستثمار، حيث ينظر المستثمرون إلى التصنيف المتدني لمؤشر مدركات الفساد باعتباره تكلفة إضافية ومصدراً لعدم اليقين، وهو ما يعيق جذب الاستثمارات الضرورية لتحقيق التنويع الاقتصادي.

وعليه، يمكن الاستنتاج أن الجزائر، رغم محاولاتها الإصلاحية، لم تنجح بعد في تحقيق قفزة نوعية في مكافحة الفساد، وأن أي تحسن ملموس في مؤشر مدركات الفساد يرتبط جوهرياً بمدى قدرتها على إصلاح بنية الاقتصاد الريعي وتعزيز مسار التنويع الاقتصادي من خلال ترسيخ الشفافية والحوكمة الفعالة.

2- مؤشر ضبط الفساد الخاص بالبنك الدولي

يُعدّ مؤشر ضبط الفساد (Control of Corruption) أحد المكونات الستة لمؤشرات الحوكمة العالمية (Worldwide Governance Indicators – WGI) الصادرة عن البنك الدولي، ويُستخدم على نطاق واسع في الدراسات الاقتصادية والمؤسسية لتقييم مستوى الحوكمة وجودة الأداء الحكومي ويركّز هذا المؤشر على مدى قدرة الحكومات على مكافحة الفساد ومنع استغلال السلطة لتحقيق مكاسب خاصة، سواء من قبل المسؤولين العموميين أو الفاعلين في القطاع الخاص.

يقيس المؤشر الإدراكات الحسية لانتشار الفساد في المجتمع عبر مجموعة واسعة من المصادر، تشمل تقييمات خبراء ومسوحات للرأي العام، ويرصد عدة أبعاد رئيسية من بينها: (الفساد بين المسؤولين الحكوميين. الفساد كعقبة أمام ممارسة الأعمال. مدى انتشار الرشوة

الفصل الأول.....الإطار النظري والمفاهيمي للفساد

ودفع الأموال غير القانونية للمسؤولين والقضاة. إدراك وجود الفساد داخل الجهاز الإداري والخدمة العمومية).

تتراوح قيمة المؤشر بين (-2.5) التي تعبّر عن أضعف أداء، و(+2.5) التي تمثل أفضل أداء في مكافحة الفساد. ويصدر هذا المؤشر منذ سنة 1996 كل عامين الى غاية 2002 أين انتظم وأصبح مؤشر سنوي، مما يتيح تتبّع تطور أداء الدول عبر الزمن ومقارنة الاتجاهات بين مختلف الفترات.

يعرض الجدول رقم (3-1) تطور موقع الجزائر في مؤشر ضبط الفساد خلال الفترة (2002-2023)، وهو ما يسمح بتقييم أدائها ومقارنته بالاتجاهات العامة المسجلة في مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية.

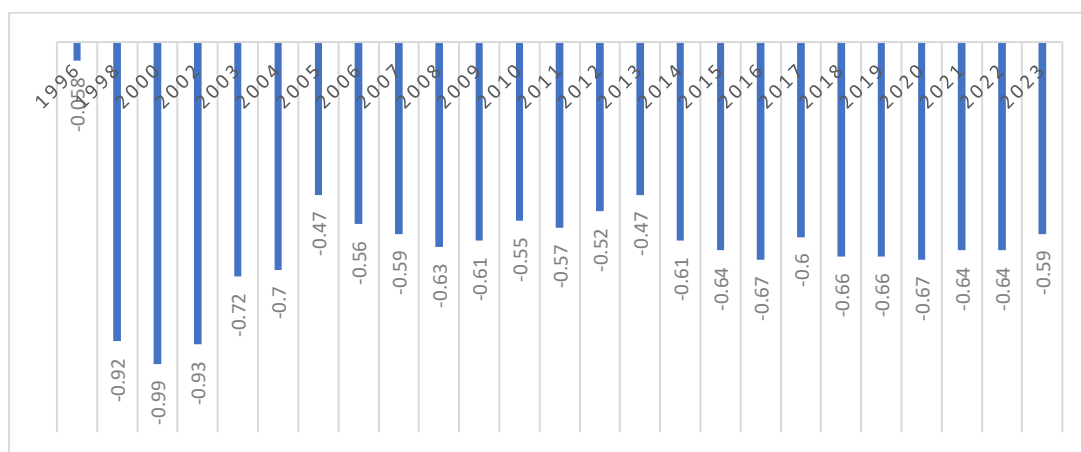
الجدول رقم 3-1: تصنيف الجزائر في مؤشر ضبط الفساد الذي يصدره البنك الدولي (1996-2023).

السنة	مؤشر ضبط الفساد (-) (2.5+ 2.5)	الرتبة المئوية %	الترتيب وفق المؤشر	عدد الدول المدرجة	السنة	مؤشر ضبط الفساد (-) (2.5+ 2.5)	الرتبة المئوية %	الترتيب وفق المؤشر	عدد الدول المدرجة
1996	0.58-	33.3	97	152	2012	0.52-	36	136	212
1998	0.92-	23.0	132	174	2013	0.47-	39.3	129	212
2000	0.99-	16.5	140	180	2014	0.61-	31.3	144	209
2002	0.93-	22.8	147	190	2015	0.64-	30.5	147	211
2003	0.72-	29.6	134	190	2016	0.67-	30	148	211
2004	0.70-	29.1	154	204	2017	0.60-	31.9	144	211
2005	0.47-	41	122	206	2018	0.66-	28.6	151	211
2006	0.56-	35.1	134	206	2019	0.66-	28.1	152	211
2007	0.59-	33	139	207	2020	0.67-	27.6	153	211
2008	0.63-	33.5	138	207	2021	0.64-	29.5	149	211
2009	0.61-	30.6	146	210	2022	0.64-	27.8	154	213
2010	0.55-	34.8	178	211	2023	0.59-	30.2	149	213
2011	0.57-	34.6	139	212					

SOURCE : [https://databank.worldbank.org/source/worldwide-governance-indicators#\(11-05-2024//22:10\)](https://databank.worldbank.org/source/worldwide-governance-indicators#(11-05-2024//22:10))

الشكل رقم 1- 12: تصنيف الجزائر في مؤشر ضبط الفساد الذي يصدره البنك الدولي (1996-2023).

الفصل الأول.....الإطار النظري والمفاهيمي للفساد



المصدر: من اعداد الطالب حسب الجدول (1-3)

يُظهر لنا من خلال تحليل الجدول رقم (1-3) المرفق، تطور موقع الجزائر في مؤشر ضبط الفساد خلال الفترة (1996-2023) وأن أدائها ظلّ في المنطقة السالبة طيلة الفترة، وهو ما يعكس ضعف فعالية مؤسسات الدولة في الحد من مظاهر الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة. فقد تراوحت

قيم المؤشر بين (0.93- سنة 1996) و(0.59- سنة 2023)، ما يشير إلى تحسن طفيف نسبياً، لكنه غير مستقر وغير كافٍ لإحداث نقلة نوعية في الحوكمة المؤسسية.

من حيث الترتيب المئوي، تذبذبت الجزائر بين 22.8% و 41%، لتبقى بذلك ضمن الثلث الأدنى من الدول المدرجة في المؤشر. ويُلاحظ أنّ الفترة (2002-2006) شهدت تحسناً تدريجياً في الأداء نتيجة بعض الإصلاحات المؤسسية والإدارية، في حين عرفت الفترة (2007-2010) عرفت تراجعاً طفيفاً في المؤشر (من 0.59 إلى 0.55-) مع بقاء الأداء قريباً من المعدلات السابقة، والرتبة المئوية بين 30% و35%، ما يعكس ثباتاً نسبياً في مستوى السيطرة على الفساد دون تحقيق قفزة نوعية. في حين الفترة (2011-2015): سجّل المؤشر استقراراً نسبياً عند مستويات سالبة متقاربة (حوالي 0.6-)، مع تذبذب بسيط في الرتبة المئوية (من 34.6% إلى 30.5%)، ما يدل على أن الجزائر لم تحقق تحسناً جوهرياً رغم الإصلاحات التشريعية (قانون الوقاية من الفساد 01-06). استقراراً نسبياً دون تحقيق تقدم ملموس رغم صدور قانون الوقاية من الفساد ومكافحته سنة 2006. أما المرحلة الأخيرة (2016-2023) فقد تميزت بتراجع طفيف واستمرار المؤشر في المستويات السالبة، حيث تراوح بين 0.67- و0.59-، مع احتلال الجزائر مراتب متأخرة (بين 148 و154 عالمياً من أصل أكثر من 210 دول).

عند مقارنة هذا الاتجاه بنتائج مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، يظهر تطابق نسبي في الاتجاه العام، حيث يعكسان معاً استمرار إدراك انتشار الفساد وضعف

الفصل الأول.....الإطار النظري والمفاهيمي للفساد

آليات الرقابة والردع داخل الجهاز الإداري والاقتصادي. ويُستنتج من ذلك أن الجزائر، رغم جهودها التشريعية والتنظيمية في مجال مكافحة الفساد، لم تُحقق بعد التحول المؤسسي المطلوب لترسيخ مبادئ الشفافية والنزاهة في إدارة الشأن العام.

إنّ استمرار ضعف مؤشر ضبط الفساد في الجزائر ينعكس سلبيًا على ديناميكية التنويع الاقتصادي، لكون الفساد يمسّ جوهر الحوكمة الاقتصادية وجودة السياسات العمومية. فضعف فعالية الدولة في ضبط الفساد يؤدي إلى تشويه تخصيص الموارد، حيث تُوجّه الاستثمارات نحو القطاعات الريعية أو المشاريع ذات العوائد السريعة، بدل الأنشطة الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية. كما يساهم في إضعاف ثقة المستثمرين المحليين والأجانب نتيجة غياب الشفافية في التعاملات الإدارية والصفقات العمومية.

وتؤكد التجارب المقارنة أنّ البلدان التي سجّلت تحسناً ملحوظاً في مؤشر ضبط الفساد، تمكنت من تحقيق تحوّل هيكلي أكثر عمقاً عبر دعم مناخ الأعمال وتسهيل المبادرات الخاصة. أما في الحالة الجزائرية، فإن استمرار المؤشر في المنطقة السالبة طيلة العقدين الأخيرين يُعدّ مؤشراً على عجز البنية المؤسسية عن خلق بيئة تنافسية فعالة تسمح بتطوير قطاعات بديلة عن المحروقات.

وبالتالي، فإنّ الارتقاء بأداء الجزائر في هذا المؤشر يُعدّ شرطاً مسبقاً لتحقيق التنويع الاقتصادي المستدام، إذ لا يمكن بناء اقتصاد متنوع وقائم على المعرفة دون وجود مؤسسات قوية تضمن سيادة القانون، شفافية القرار الاقتصادي، وحماية الحقوق الاقتصادية. ويؤدي تحسين مؤشر ضبط الفساد إلى تعزيز الكفاءة في إدارة الموارد العامة، وتوجيهها نحو القطاعات الإنتاجية غير الريعية، ما يجعل من مكافحة الفساد ركيزة أساسية لنجاح سياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر.

3- آليات الجزائر لمكافحة الفساد والوقاية منه

نظراً لارتفاع مستويات الفساد في الجزائر وما أكدته التصنيفات الدولية بهذا الخصوص، سعت الدولة إلى تدارك الوضع عبر تطوير آلياتها التشريعية والمؤسسية، وإطلاق إصلاحات شملت مختلف القطاعات، مع العمل على إشراك المجتمع المدني في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد وترسيخ مبادئ الحكم الرشيد

المطلب الثالث: الإطار القانوني والمؤسسي لمكافحة الفساد في الجزائر والإصلاحات ذات الصلة

1- الإطار القانوني لمكافحة الفساد والوقاية منه في الجزائر:

تمتلك الجزائر ترسانة من التشريعات الخاصة بمكافحة الفساد والوقاية منه، نذكر منها ما يلي:

◀ **القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته:** صدر هذا القانون في فبراير عام 2006، وقد اتبع هذا القانون ذات النهج التشريعي الذي اتبعته اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، حيث نص القانون في البداية على بعض التعريفات، وهي ذات التعريفات الواردة في الاتفاقية (الباب الأول)، ثم تحدث عن التدابير الوقائية لمكافحة الفساد في مجال التوظيف وإدارة الأملاك العمومية للدولة (الباب الثاني)، ثم انتقل للنص على إنشاء هيئة مكافحة الفساد، وبيان النظام القانوني لها، ومهامها واستقلاليتها وصلاحياتها (الباب الثالث)، ثم انتقل القانون إلى النص على الأحكام الخاصة بتجريم الأفعال التي تعتبر فسادا (الباب الرابع) ثم نص في (الباب الخامس) على الأحكام الخاصة بكيفية مباشرة عملية البحث والتحقيق وجمع المعلومات عن الجرائم المتعلقة بالفساد المنصوص عليها في ذلك القانون والإجراءات التحفظية التي يمكن أن تتخذ لمنع تسريب الأموال الناتجة عن جرائم الفساد وإجراءات الحجز والمصادرة على تلك الأموال.

◀ **قوانين أخرى لمكافحة الفساد في الجزائر:** بالإضافة إلى القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته الذي يعتبر أهم قانون لمكافحة الفساد في الجزائر، هناك تشريعات أخرى خاصة بمكافحة الفساد والوقاية منه نذكر منها ما يلي:

- القانون رقم 05-01 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 11 بتاريخ 09 فبراير 2005 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب؛
- المرسوم الرئاسي رقم 02/250 المنظم لقانون الصفقات العمومية؛
- المرسوم الرئاسي رقم 06-414 المحدد لنموذج التصريح بالامتلاكات المؤرخ في 22 نوفمبر 2006؛
- المرسوم الرئاسي رقم 06-415 المحدد لكيفيات التصريح بالامتلاكات الخاص بالأعوان العموميين، المؤرخ في 22 نوفمبر 2006؛
- الأمر رقم 07-01 المتعلق بحالات الثنائي والالتزامات الخاصة ببعض المناصب والوظائف المؤرخ في 01 مارس 2007

- المرسوم التنفيذي رقم 13- 318 المتعلق بإجراءات الكشف عن الأموال والأموال الأخرى وتحديد موقعها وتحميدها في إطار مكافحة تمويل الإرهاب، والمؤرخ في 16 سبتمبر 2013.

- القانون 90-21 الخاص بالمحاسبة العمومية؛

- الأمر 66-133 القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية.

2- الإطار المؤسسي لمكافحة الفساد والوقاية منه في الجزائر:

- ◀ **الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته:** ONPLC تم إنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته بموجب المرسوم الرئاسي رقم 06-413 لسنة 2006، وبدأت عملها رسمياً في 03 جانفي 2011 باعتبارها سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، حيث أوكلت إليها مهمة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته. وقد نص المشرع في المادة 19 من القانون 06-01 على ضمان استقلاليتها من خلال جملة من التدابير:
 - قيام الأعضاء والموظفين التابعين للهيئة المؤهلين للاطلاع على معلومات شخصية أو على أية معلومات ذات طابع سري بتأدية اليمين الخاصة قبل استلام المهام؛
 - تزويد الهيئة بالوسائل البشرية والمادية اللازمة لتأدية مهامها؛
 - التكوين المناسب والعالي المستوى لمستخدميها؛
 - ضمان أمن وحماية أعضاء وموظفي الهيئة من كل أشكال الضغط أو الإهانة والشتم والاعتداء مهما يكن نوعه التي قد يتعرضون لها أثناء أو بمناسبة ممارستهم لمهامهم.
- غير أنّ التعديلات الدستورية لسنة 2020 أعادت هيكلة هذه الهيئة لتتحول إلى الهيئة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، بموجب المادة 204 من الدستور، وذلك في إطار تعزيز الحوكمة والشفافية وربط مكافحة الفساد بالمساءلة والرقابة الشعبية. وقد تم توسيع صلاحياتها لتشمل ضمان الشفافية في تسيير المال العام، وتكريس مبادئ الحكم الرشيد، وتعزيز التنسيق بين مختلف مؤسسات الدولة والمجتمع المدني، بما يجعلها أكثر انسجاماً مع الالتزامات الدولية للجزائر وأولوياتها في مجال الإصلاح السياسي والمؤسسي في أفق 2025.

- ◀ **مجلس المحاسبة CC:** أسس بموجب القانون رقم 80-0 المؤرخ في 01 مارس 1980، وقد خضع في تسييره وفي صلاحياته القانونية لتغييرات متتالية بموجب القانون رقم 90-32 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990، والأمر 95-200 المؤرخ في 17-07-1995، وهو يعد هيئة عليا للرقابة البعدية (اللاحقة) على أموال الدولة والجماعات الإقليمية والمرافق والمؤسسات العمومية، لضمان التسيير الشفاف للأموال العمومية وتدعيم الوقاية من العث والممارسات غير القانونية ومكافحتها، وهذا ما يتحلى من مقتضيات الأحكام الموضوعة المتعلقة بدوره في مكافحة الفساد المالي.

◀ **المفتشية العامة للمالية IGF** هي هيئة للرقابة الخارجية اللاحقة، تحت السلطة المباشرة لوزير المالية، يركز دورها حسب المرسوم الرئاسي رقم 80-53 المؤرخ في 01 مارس 1980 على مراقبة التسيير المالي والحسابي لمصالح الدولة والجماعات العمومية اللامركزية، وكل المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، وقد أعيد تنظيم وتحديد صلاحياتها في العديد من المرات بموجب مراسيم تنفيذية، لكن هذه الهيئة لا يمكنها الضغط أو التأثير بإحالة الملفات إلى العدالة في حالة اكتشاف قضايا فساد إداري أو مالي فنتائج رقابتها لا تتعدى إصدار التقارير التي تتضمن اقتراحات وتوجيهات غير ملزمة للهيئات الخاضعة للرقابة. وقد أنشأ المشرع مفتشيات جهوية للمفتشية العامة للمالية في العديد من الولايات وذلك من أجل تقليل الضغط على المفتشية المركزية وتفعيل دورها في التفتيش والمراقبة.

◀ **الديوان الوطني لقمع الفساد:** أنشأ بموجب الأمر رقم 05-10 الصادر في أوت 2010، وهو عبارة عن مصلحة مركزية عملياتية للشرطة القضائية تتمتع بالاستقلالية التامة في عملها يتبع وزير المالية، تكلف بالبحث والتحقيق في جرائم ووقائع الفساد وجمع المعلومات والأدلة حولها، وإحالة مرتكبيها للمثول أمام القضاء، وذلك بالتعاون والتنسيق مع الجهات القضائية المختصة، ويتكون الديوان من ضباط وأعوان الشرطة القضائية التابعة لوزارة الدفاع ووزارة الداخلية والجماعات المحلية وأعوان عموميون أكفاء في مجال مكافحة الفساد ومستخدمون تقنيون وإداريون. ويأتي إنشاء هذا الديوان في إطار مسعى الدولة نحو مضاعفة مكافحة جهود الفساد وذلك بتدعيم دور الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته الذي يتركز حول الوقاية والتوعية، في حين يتمحور دور الديوان حول البحث والتحري، المكافحة القمع والردع.

◀ **خلية معالجة الاستعلام المالي** تم استحداثها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-127 الصادر في أبريل 2002 وهي عبارة عن مؤسسة عمومية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهي تابعة لوزارة المالية، وتكلف بمكافحة تمويل الإرهاب وتبييض الأموال والوقاية منهما، كما تقوم بتحليل ومعالجة المعلومات التي ترد إليها أو جمع المعلومات اللازمة بعد تلقيها الإخطار بشبهات في جرائم تبييض الأموال أو تمويل الإرهاب، ويمكن للخلية الاعتراض بصفة تحفظية لمدة أقصاها 72 ساعة على تنفيذ عملية بنكية تقع فيها شبهات قوية لتبييض الأموال أو تمويل الإرهاب، مع منح الخلية حق طلب أي وثيقة أو معلومة تراها ضرورية في أداء عملها.

بالإضافة إلى هذه الهيئات المتخصصة في مكافحة الفساد والوقاية منه هناك مجموعة أخرى من المؤسسات لها دور كبير في هذا المجال مثل البرلمان من خلال مختلف الوظائف التي منحها له الدستور من تشريع، استجواب ومساءلة أعضاء الحكومة إجراء التحقيقات، ومناقشة بيان السياسة العامة وبرنامج الحكومة، وكذا القضاء من خلال التطبيق العادل للقانون

و ضمان الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين، بالإضافة إلى مختلف أجهزة الأمن، الشرطة والدرك الوطني التي لها دور كبير في الكشف والتحقيق في مختلف قضايا الفساد.

◀ **إصلاحات الجزائر في سبيل مكافحة الفساد والوقاية منه:** إن امتلاك الجزائر لترسنة كبيرة من التشريعات الخاصة بمكافحة الفساد والوقاية منه، ومجموعة كبيرة من الهيئات والمؤسسات الخاصة برصد ومكافحة مختلف قضايا الفساد لم يشفع لها في مجابهة هذه الظاهرة الخطيرة التي أعاققت عملية التنمية الشاملة والمستدامة والتهمت الفوائض المالية الكبيرة التي حققتها الجزائر من جراء ارتفاع أسعار البترول، حيث كانت ومازالت الجزائر تصنف من طرف حل المؤشرات الدولية للفساد في الخانة السوداء، أي مع الدول التي تعرف مستويات مرتفعة للفساد، ومن أجل تدارك الأمر عملت الحكومات المتعاقبة على اتخاذ جملة من الإصلاحات الواسعة في مختلف الميادين والمجالات كإصلاح النظام المصرفي وحكومته، إصلاح النظام الضريبي، إصلاح القضاء، إصلاح الوظيفة العامة، إصلاح الجمارك إصلاح التعليم والصحة، إصلاح النظام المحاسبي،.. إلخ.

◀ **تفعيل دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد والوقاية منه في الجزائر:** نظرا لأهمية المجتمع المدني في الدولة الحديثة باعتبار دوره كمملا لدور الدولة، عملت الجزائر على تشجيع مشاركة المجتمع المدني في المعركة ضد الفساد، وتماشيا مع ذلك جاء نص المادة 15 من قانون مكافحة الفساد والوقاية منه ليحث على ضرورة إشراك هذا الأخير باعتباره أداة فاعلة ومهمة في التوعية، الإصلاح، التبليغ على الفساد، والمكافحة. وانطلاقا من ذلك عملت الجزائر على تشجيع إنشاء جمعيات تنشط في هذا المجال كالجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد AACC، والأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد ANCC، كما عملت على تشجيع الإعلام بمختلف أنواعه المرئي، المكتوب والمسموع في كشف مختلف الممارسات الفاسدة وفضحها أمام الرأي العام.

3- الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في سبيل مكافحة الفساد والوقاية منه

من أجل الحد من مختلف ممارسات الفساد والوقاية منها قامت الجزائر بإصلاحات واسعة نذكر منها:

3-1- إصلاح النظام القضائي:

أولت الجزائر أهمية خاصة لإصلاح المنظومة القضائية باعتبارها المدخل الأساسي لترسيخ دولة القانون ومحاربة الفساد، وهو ما جعله الرئيس عبد العزيز بوتفليقة منذ توليه الحكم محورا رئيسيا في برنامج التجديد الوطني. وفي هذا السياق، أنشأ بتاريخ 20 أكتوبر 1999 اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة، المكونة من نخبة من الكفاءات الوطنية، وكلفها بدراسة شاملة للقطاع واقتراح التدابير الكفيلة بتجديده وتعزيز استقلاله.

وقد تمخض عن هذه الإصلاحات اتخاذ إجراءات ردية ضد القضاة والموظفين المتورطين في قضايا فساد ورشوة، حيث انعقد المجلس الأعلى للقضاء بانتظام لفرض عقوبات صارمة، من بينها عزل أكثر من 30 قاضياً مطلع سنة 2005. كما أدان الرئيس السابق بوتفليقة في خطابه الموجه للقضاة خلال سبتمبر 2006 مختلف التجاوزات والممارسات غير القانونية داخل السلك القضائي، وأمر بفصل المتورطين وإحالتهم على العدالة.

وفي هذا الإطار شدد على ضرورة تفعيل المادة 12 من قانون مكافحة الفساد، التي تنص على تحصين الجهاز القضائي من مخاطر الفساد، وإرساء قواعد صارمة لأخلاقيات المهنة، بما يضمن استقلالية القضاء وشفافيته كشرط أساسي لأي عملية إصلاح وتنمية.

2-3- العمل على إرساء مبادئ الحوكمة داخل النظام المصرفي:

عرف القطاع المصرفي الجزائري عدة أزمات وفضائح كبرى، أبرزها فضيحة بنك الخليفة، والبنك الصناعي والتجاري الجزائري، إضافة إلى اختلاسات طالت بعض البنوك العمومية بمبالغ ضخمة. وقد أرجعت اللجنة المصرفية (إحدى هيئات بنك الجزائر) هذه الاختلالات إلى ضعف الحوكمة وسوء التسيير، وكذا قصور الدور الرقابي لبنك الجزائر على البنوك الخاصة، في ظل غياب استراتيجية واضحة للمنظومة البنكية وضعف تدفق المعلومات بين البنك المركزي والبنوك التجارية. وقد انعكس ذلك سلبيًا على مناخ الاستثمار، وساهم في تصنيف الجزائر ضمن الدول المتقدمة في مؤشرات الفساد.

إزاء هذه الوضعية، أصبح تبني مبادئ الحوكمة ضرورة ملحة، مما دفع الحكومة إلى تأسيس اللجنة الوطنية للحكم الرشيد التي بادرت بإصلاحات مهمة لتعزيز الشفافية والرقابة على مستوى البنوك، وضمان استقرار النظام المالي ومساهمة الفعالة في النمو الاقتصادي، ومن أبرز هذه الإصلاحات:

- ◀ **تعديل قانون النقد والقرض سنة 2003:** جاء كرد فعل على الاختلاسات التي عرفتھا بعض البنوك الخاصة، بهدف استعادة الثقة في الجهاز المصرفي. وتضمن التعديل:
 - تشديد شروط تكوين البنوك الخاصة وتحديد الحد الأدنى لرأسمالها؛
 - رفع العقوبات على المسيرين والموظفين المخالفين للقواعد المصرفية؛
 - منع منح القروض أو التسهيلات الائتمانية للأقارب من الدرجة الأولى والثانية؛
 - إعادة النظر في تركيبة اللجنة المصرفية بإضافة أعضاء جدد لتشديد الرقابة على البنوك التجارية.

- ◀ **إصدار نظام ضمان الودائع المصرفية (04 مارس 2004):** جاء متماشيا مع مقررات لجنة بازل، ويقضي بانخراط البنوك الوطنية والأجنبية لتعويض المودعين في حالة عجز البنك عن توفير ودائعهم، مع تعزيز سلامة المراكز المالية للبنوك.

◀ **تحديث الهياكل التقنية والمادية (2006-2008):** من خلال وضع نظام للتسويات والتسديد الفوري للمبالغ الكبيرة، وكذا نظام داخلي للإعلام والمقاصة الآلية ATCI. وقد شرع في العمل به نهاية جويلية 2008، حيث أصبحت 96.4% من عمليات مقاصة أدوات الدفع تتم إلكترونياً. كما ساهم هذا النظام في تهيئة إطار قانوني وتنظيمي عصري، وتوحيد المعايير الخاصة بأدوات الدفع، بما فيها بطاقات الائتمان، فضلاً عن توفير شبكة اتصالات موثوقة بين البنوك وتعزيز الرقابة

3-3- إصلاح قطاع الجمارك:

اعتمدت المديرية العامة للجمارك استراتيجية إصلاحية تهدف إلى تحسين الأداء وتبسيط الإجراءات وتعزيز آليات الشفافية، بما يساهم في مكافحة الفساد ورفع كفاءة العاملين مادياً ومعنوياً. وقد تضمنت هذه الاستراتيجية مجموعة من الأهداف الرئيسية:

◀ **مكافحة الفساد وتعزيز الانضباط:** من خلال وضع برامج تدريب وتأهيل مستمرة للعاملين على مختلف المستويات، وربط التكوين بالكفاءة والترقيات، إلى جانب تشديد الرقابة الميدانية وتطبيق عقوبات موحدة على كل من الراشي والمرتشي.

◀ **حماية الاقتصاد الوطني ومكافحة التهريب:** عبر تنظيم دوريات حدودية بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية، وتوظيف التقنيات الحديثة للكشف عن عمليات التهريب التي تهدد الاقتصاد الوطني.

◀ **تحصيل الإيرادات الجمركية:** من خلال اقتراح تعديلات على نظام التعريفات الجمركية بما ينسجم مع التطورات الحديثة، والانتقال من نظام الضرائب المتعددة إلى الضريبة الموحدة.

◀ **تسهيل التجارة وتشجيع الاستثمار:** بتبسيط المعاملات الجمركية، وتوظيف التكنولوجيا الحديثة في الفحص والمعاينة، وتقديم تسهيلات للتجار الملتزمين، مع تفعيل الاتفاقيات التجارية وتشجيع الاستثمار في المناطق الحرة والمدن الصناعية.

◀ **تطوير الإطار القانوني والحوكمة الجمركية:** عبر تشكيل لجنة تضم خبراء قانونيين واستشاريين لإعداد قانون جمركي حديث يكرس مبدأ اللامركزية ويحسن الخدمة الجمركية.

3-4- العمل على إشراك المجتمع المدني في مكافحة الفساد:

برز دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد من خلال إنشاء الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد، التي تمثل الفرع الوطني لمنظمة الشفافية الدولية. وقد عملت هذه الجمعية على فضح الممارسات الفاسدة، والحد من تغول البيروقراطية، والمطالبة بتوسيع الحريات التي ظلت مقيدة لعقود سواء في فترة نظام الحزب الواحد أو خلال العشرية السوداء في التسعينات.

ورغم ذلك، انتقدت الجمعية القانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، معتبرة أنه يتضمن عدة ثغرات، أهمها:

- استثناء ضباط الجيش من إلزامية التصريح بالامتلاكات؛
- خضوع هيئة مكافحة الفساد لنفوذ الحكومة وغياب استقلاليتها؛
- ضعف آليات حماية المبلغين عن الفساد.

كما عارضت الجمعية بشدة لجوء الحكومة إلى إبرام اتفاقيات خاصة مع مقاولين في القطاع الخاص بخصوص عقود المشتريات العمومية، معتبرة أن ذلك يعزز بيئة غير شفافة. وترى الجمعية أن غياب إرادة سياسية حقيقية يشكل عائقاً أمام مكافحة الفساد، ويؤكد ذلك – حسبها – تأخر الجزائر في إحياء اليوم العالمي لمكافحة الفساد (09 ديسمبر) إلا في سنة 2011، فضلاً عن بقاء العديد من قضايا الفساد الكبرى دون معالجة قضائية.

هذا الوضع – في منظور الجمعية – يعكس تغلغل الفساد في الحياة اليومية، ويضعف مناخ الاستثمار والحكم الرشيد، كما يساهم في تراجع مؤشرات حرية الصحافة وترتيب الجزائر على الصعيد الدولي.

3-5- الانضمام للآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء African Peer Review Mechanism

في إطار مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (النيباد)، تم إنشاء الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء (African Peer Review Mechanism - APRM) خلال قمة الاتحاد الإفريقي المنعقدة في دربان بجنوب إفريقيا في جويلية 2002. وتُعد هذه الآلية إحدى الأدوات الإفريقية المحورية لتبادل الخبرات والمعرفة، ورفع مستوى الأداء المؤسسي، وتعزيز مبادئ الشفافية وسيادة القانون والحكم الرشيد.

وتكتسي هذه الآلية أهمية خاصة كونها تمثل حجر الزاوية في مشروع النيباد، إذ تهدف إلى تشجيع الدول الإفريقية على الامتثال لأفضل الممارسات في مجالات الحكم والتنمية، من خلال اعتماد سياسات ومعايير تعزز المشاركة بين الحكومات والمجتمع المدني، بما يساهم في تحقيق الاستقرار السياسي، ودعم النمو الاقتصادي، وضمان التنمية المستدامة.

خلاصة الفصل

تناول هذا الفصل بالدراسة والتحليل الإطار المفاهيمي والنظري لظاهرة الفساد، باعتبارها من أبرز التحديات التي تواجه الدول النامية وتؤثر سلبيًا على كفاءة أنظمتها الاقتصادية والمؤسسية. وقد تمّ التطرق إلى مفهوم الفساد من زوايا متعددة، شملت المقاربة الأخلاقية التي تربطه بانحراف السلوك الفردي، والمقاربة الاقتصادية التي تعتبره أحد أهم مصادر تشوّه الحوافز وإضعاف الكفاءة الإنتاجية، والمقاربة المؤسسية التي تُرجع انتشاره إلى ضعف آليات الحوكمة والرقابة والمساءلة.

كما تمّ استعراض أنواع الفساد وأسبابه ومظاهره وآثاره على الاقتصاد والمجتمع، إضافة إلى مؤشرات قياسه الدولية، وعلى رأسها مؤشر مدركات الفساد (CPI) الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، ومؤشر ضبط الفساد (CC) الصادر عن البنك الدولي ضمن مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI). وقد تمّ تحليل أداء وترتيب الجزائر وفق هذين المؤشرين خلال الفترة المدروسة، حيث أظهرت النتائج استمرار المؤشرات في المنطقة السالبة وضعف التحسن النسبي في ترتيب الجزائر، ما يعكس محدودية فعالية السياسات الرقابية والإصلاحات التشريعية في تحقيق قفزة مؤسسية نوعية.

كما تمّ التطرق إلى الجهود الدولية والوطنية المبذولة في مكافحة الفساد، لاسيما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (2003) والإطار القانوني الوطني (القانون 06-01)، إلى جانب الدور الرقابي الذي تمارسه مؤسسات مثل الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد والمفتشية العامة للمالية.

وختامًا، أظهر هذا الفصل أن الفساد في الجزائر يُعدّ ظاهرة بنيوية ذات آثار اقتصادية عميقة، تُضعف مناخ الأعمال وتؤثر في جودة الحوكمة الاقتصادية، ما يجعل مكافحته شرطًا أساسيًا لتحقيق فعالية السياسات التنموية. ومن هذا المنطلق، يُعدّ الانتقال إلى دراسة الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي في الفصل الموالي خطوة ضرورية تمهيدا لفهم كيفية تفاعل هذه الظاهرة مع مسار التحول الاقتصادي في الجزائر، ومدى تأثير الفساد في الحدّ من جهود التنوع خارج قطاع المحروقات.

الفصل الثاني

الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع
الاقتصادي

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

تمهيد

يُعتبر التنوع الاقتصادي أحد المحاور الأساسية في استراتيجيات التنمية المعاصرة، خاصة بالنسبة للاقتصادات الريعية التي تعتمد بشكل مفرط على قطاع واحد لتوليد الدخل، كما هو الحال في الدول النفطية ومنها الجزائر. إذ يُعدّ تحقيق التنوع ضرورة ملحة لتقليص التبعية لموارد ناضبة، وضمان استقرار النمو الاقتصادي في مواجهة تقلبات الأسواق العالمية. وقد أثار هذا المفهوم اهتمام الباحثين وصنّاع القرار منذ عقود، لما ينطوي عليه من أبعاد إنتاجية وهيكلية ومؤسسية تمسّ مجمل نسيج الاقتصاد الوطني.

يهدف هذا الفصل إلى تقديم الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي، من خلال تتبع تطوّر المفهوم في الأدبيات الاقتصادية، واستعراض أهم المقاربات التي تناولته من زوايا مختلفة، سواء على مستوى الفكر الاقتصادي الكلاسيكي أو الحديث، وكذا النظريات المفسّرة لأسباب ووسائل تحقيقه في الاقتصادات النامية. كما يسعى الفصل إلى إبراز العوامل المحدّدة لنجاح سياسات التنوع الاقتصادي، مع التطرق إلى العلاقة بين بنية الاقتصاد والمؤسسات ودور الدولة في توجيه هذا المسار، تمهيداً لتحليل واقع تجربة الجزائر في الفصول التطبيقية اللاحقة.

المبحث الأول عموميات حول التنوع الاقتصادي

يُعدّ التنوع الاقتصادي خياراً استراتيجياً للدول التي تعتمد بشكل مفرط على مورد واحد لتوليد الدخل، ولا سيما الدول النفطية التي تنسم اقتصاداتها بضعف القاعدة الإنتاجية خارج قطاع المحروقات. إذ يجعلها هذا الاعتماد عرضة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وما يترتب عنها من اختلالات مالية واقتصادية تمسّ النمو والاستقرار. من هذا المنطلق، أصبح مفهوم التنوع الاقتصادي يحظى بأهمية متزايدة في الأدبيات الاقتصادية، باعتباره ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وتقوية مرونة الاقتصاد الوطني في مواجهة الصدمات الخارجية. ويهدف هذا المبحث إلى توضيح مفهوم التنوع الاقتصادي من خلال استعراض تطوره التاريخي واختلاف تعريفاته

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

باختلاف المدارس الفكرية، ثم إبراز أبعاده الاقتصادية والاستراتيجية في الدول النفطية، مع التركيز على أهميته كخيار بديل لضمان الاستقرار الاقتصادي وتقليل التبعية للقطاع النفطي. كما يتناول المبحث الخصائص التي تميز الاقتصادات المعتمدة على النفط، وما تفرزه من تحديات بنيوية تجعل من مسألة التنوع ضرورة تنموية وليست مجرد توجه اقتصادي ظرفي.

المطلب الأول: ماهية التنوع الاقتصادي

يُعدّ التنوع الاقتصادي أحد المفاهيم الأساسية في أدبيات التنمية، غير أنّ تعريفه يختلف تبعاً للزاوية التي يُنظر منها إليه. فالبعض يربطه بتنوّع هيكل الإنتاج ومصادر الدخل القومي، في حين يركّز آخرون على تنوع الصادرات كمؤشر رئيسي لقياسه، بينما يختزله البعض في مجرد تعدد السلع والخدمات الموجهة نحو الخارج. غير أنّ هذا المنظور الأخير يبقى محدوداً، إذ لا يعكس البعد الشمولي للمفهوم، فالتنوع الاقتصادي يتجاوز مجرد تنوع الصادرات ليشمل أيضاً توسيع القاعدة الإنتاجية، وتطوير القطاعات غير التقليدية، وتشجيع إحلال الواردات، وتنمية القدرات البشرية والمؤسسية بما يعزز مرونة الاقتصاد واستدامة نموه على المدى الطويل.

1- مفهوم التنوع الاقتصادي

لقد قدمت الأدبيات الاقتصادية عدة تعريفات للتنوع يمكن عرضها كما يلي:

- على صعيد الاقتصاد السياسي يشير التنوع الاقتصادي إلى "الصادرات"، لاسيما بالنسبة لسياسات الحد من الاعتماد على عدد محدود من المنتجات التصديرية التي قد تكون عرضة لتقلبات الأسعار أو لانخفاض الطلب الخارجي الظرفي عليها، وبذلك يصبح أداة لحماية الاقتصاد الوطني من المخاطر العالمية. (موسى و كمال، 2016، صفحة 135)
- التنوع الاقتصادي هو عملية توسيع القاعدة الاقتصادية وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية، يسهم في إيجاد مصادر أخرى للدخل بجوار النفط، بحيث تشمل القاعدة الإنتاجية قطاعات الإنتاج العيني كالصناعة والزراعة، أما القاعدة المالية فتشمل قطاعات المصارف والأسواق المالية، بينما تضم القاعدة الخدمية السياحة والتجارة. (هادي، 2014، صفحة 04)
- ينصرف معنى التنوع إلى الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الأساسية في البلد، التي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة دون أن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة نسبية عالية، وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجياً لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد، ومن هنا فالتنوع ينطبق على البلدان التي تعتمد على مصدر وحيد غير مستديم. (مرزوك، 2013، صفحة 07)
- التنوع الاقتصادي يعني: "تنوع الدخل، أي توسيع القاعدة الإنتاجية (السلعية والخدمية) في الناتج المحلي الإجمالي بما يخلص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على مادة أولية أو سلعة واحدة (زراعية أو استخراجية)، كما يعني التنوع عملية استغلال كافة الموارد وطاقات الإنتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية، قادرة على توليد موارد

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنويع الاقتصادي

متجددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات". (بوشول و نذير، 14/ 15- 10- 2017، صفحة 02)

■ وبصيغة أخرى يقال إن الاقتصاد متنوع عندما تكون بنيته الإنتاجية قائمة على عدد كبير من الأنشطة المختلفة من حيث طبيعة السلع والخدمات المنتجة. (Solange & Makaya, 28/06/2017, p. 50)

■ على المستوى الجزئي، التنويع عبارة عن إستراتيجية للتنمية تمكن الشركة بمد نطاق منتجاتها بشكل أكثر تحديداً، أو دخول الشركات إلى أسواق جديدة مع منتجات جديدة في وقت واحد، أو توغل الشركة في خطوط جديدة من الأعمال مما يؤدي إلى إحداث تغييرات في الهيكل الإنتاجي وإدارة الشركة. (NDJAMBOU, Octobre 2013, p. 79)

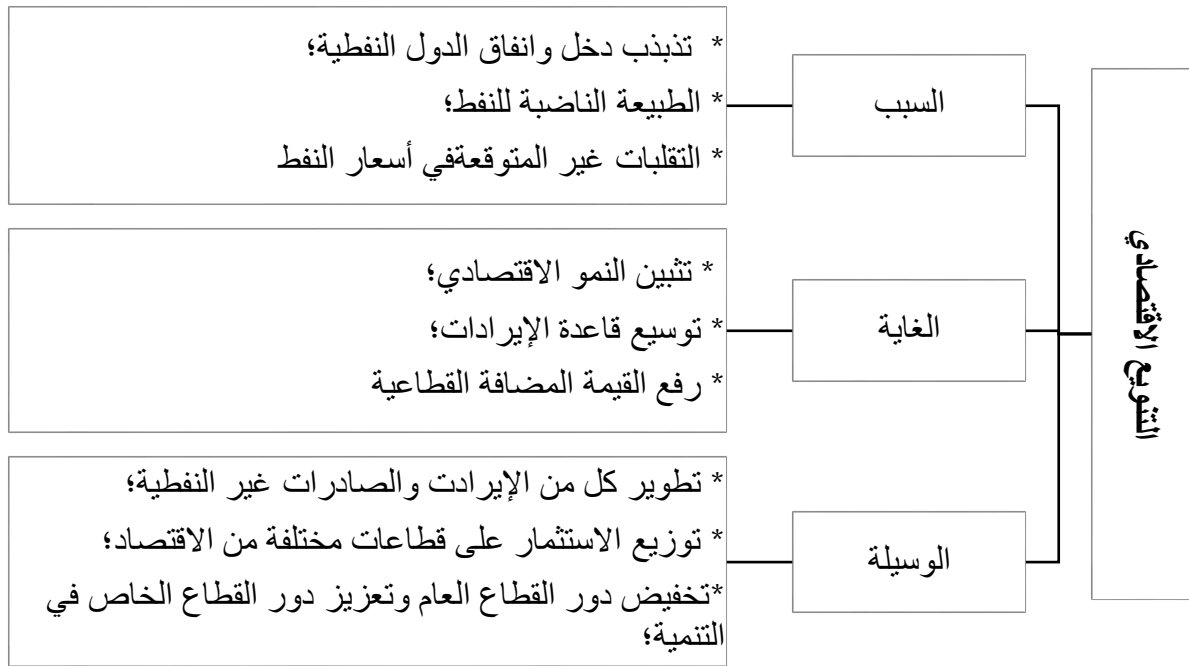
■ يعرف التنويع الاقتصادي بصورة أساسية في إطار اقتصادات الدول النفطية على أنه: عملية تستهدف تقليل مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي، وفي الإيرادات الحكومية، من خلال تنمية القطاعات غير النفطية، وتقليل دور القطاع الحكومي، وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي. (ابراهيم ب.، 2014- 2015، صفحة 234)

■ وفق خبراء الأمم المتحدة التنويع الاقتصادي هو: تقليل الاعتماد على قطاع واحد، والعمل على إيجاد صادرات جديدة ومصادر متنوعة للإيرادات بعيداً عن المصادر التقليدية، مع التخلي عن الدور المهيمن للقطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في مختلف الأنشطة الاقتصادية بما يضمن الحصول على إيرادات دائمة ومستقرة. (نزار، عساف، و روكان، 2014، صفحة 467)

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن: " التنويع الاقتصادي هو عملية استراتيجية شاملة تهدف إلى توسيع القاعدة الإنتاجية والهيكل الاقتصادي من خلال تنمية قطاعات متعددة (صناعية، زراعية، خدمية، ومالية)، بما يقلل من درجة الاعتماد على مورد أو قطاع وحيد، ويعزز من مرونة الاقتصاد في مواجهة الصدمات الخارجية. ويشمل ذلك تنويع مصادر الدخل والصادرات، وتحسين الكفاءة الإنتاجية، وتمكين القطاع الخاص، وتوجيه الاستثمارات نحو الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية، بما يساهم في تحقيق نمو مستدام، ويحد من الهشاشة الاقتصادية والسياسية الناتجة عن الاعتماد المفرط على الموارد الريعية". إذ يجمع هذا التعريف بين المفهومين، الضيق المرتبط بالصادرات و الواسع الذي يشمل القاعدة الاقتصادية بأكملها.

الشكل رقم 2- 1: رسم توضيحي لمفهوم التنويع الاقتصادي

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنويع الاقتصادي



المصدر: من اعداد الباحث بناء على ما سبق ذكره

2- خصائص (عناصر) التنويع الاقتصادي

يُعدّ التنويع الاقتصادي من الركائز الجوهرية لبناء اقتصاد متين ومستدام، تتفاعل فيه القطاعات المختلفة في إطار من التوازن الهيكلي والتكامل الوظيفي. ويمكن تلخيص أهم خصائصه فيما يلي: (طبايبيبة و الرابع، 2008، صفحة 439)

- **التحرر من الاعتماد على مورد واحد:** يُعبّر التنويع الاقتصادي أساساً عن سعي الدولة للتحرر من هيمنة سلعة أو مورد رئيسي واحد يشكل المصدر الأساسي للدخل الوطني وتمويل التنمية. إذ يُعدّ الاعتماد المفرط على تصدير المواد الخام الأولية خطراً هيكلياً على استقرار الاقتصاد، نظراً لتعرض أسعارها للتقلبات الحادة واحتمال نضوبها أو استبدالها ببدايل أخرى. ومن ثم، يُمثل التنويع وسيلة لتقليل الهشاشة الاقتصادية وتحقيق مرونة أكبر أمام تقلبات الأسواق العالمية.
- **عملية تراكمية لتحقيق التوازن الهيكلي:** التنويع الاقتصادي ليس إجراءً ظرفياً، بل هو عملية تراكمية تهدف إلى إعادة التوازن للبنية الإنتاجية للاقتصاد الوطني. ويتجلى ذلك في زيادة المساهمة النسبية للقطاعات المختلفة – الصناعية، الزراعية، والخدمية – في توليد الناتج المحلي الإجمالي والدخل الوطني. كما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية الإجمالية وخلق روابط بينية بين الفروع الاقتصادية، ما يسهم في تفكيك البنية الأحادية وبناء قاعدة إنتاجية متكاملة.
- **توسيع قاعدة التنمية المستدامة:** يُعتبر التنويع الاقتصادي ركيزة للتنمية المستدامة، إذ يتيح تنويع مصادر الدخل والحد من التبعية لقطاع واحد، مع ضمان مشاركة فعّالة للقطاع الخاص إلى جانب القطاع العام. ويسهم هذا التنوع في تحقيق استقرار اقتصادي طويل

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

الأمد، وتوسيع فرص العمل، وتعزيز القدرة على مواجهة التقلبات الاقتصادية، وهو ما يُعد شرطاً أساسياً لتحقيق تنمية مستدامة تمتلك مقومات البقاء والتطور.

■ **عملية موازية للتنمية الاقتصادية:** يُنظر إلى التنوع باعتباره وجهًا آخر للتنمية الاقتصادية، إذ يعكس التغيرات البنيوية التي تطرأ على هيكل الإنتاج ومساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي. ويؤدي انتقال النشاط الاقتصادي من إنتاج المواد الأولية إلى تصنيعها وتطوير الصناعة التحويلية إلى تحقيق قيمة مضافة أعلى، وزيادة الرفاهية المادية، وتسريع عملية التحول نحو اقتصاد أكثر توازنًا وتقدمًا.

■ **عملية نسبية لتحول الاقتصاد الوطني:** يرتبط التنوع بتحويلات هيكلية في الاقتصاد، من خلال تحديد الأهمية النسبية للقطاعات الأساسية وتوجيه الموارد نحو الأنشطة ذات القيمة المضافة المرتفعة. كما يعكس التنوع مدى قدرة الاقتصاد على تحقيق التكامل بين قطاعاته وتوازنه الإقليمي، وهو ما يجعل منه مؤشرًا على نضج الاقتصاد الوطني وانتقاله من مرحلة النمو الأحادي إلى النمو المتعدد المصادر.

■ **عملية تدريجية لتنوع مصادر الدخل:** يُعدّ التنوع الاقتصادي مسارًا طويل الأمد لبناء قاعدة اقتصادية قوية ومتكاملة قادرة على توليد موارد مالية جديدة ومتجددة. ويسهم هذا المسار في تمويل الميزانية العامة وتوليد الفائض اللازم للاستثمار في رأس المال المادي والبشري، بما يضمن استمرارية التنمية ويعزز العدالة بين الأجيال. كما يحد التنوع من التذبذب الاقتصادي ويوفر أساسًا لاستقرار طويل الأمد قائم على تنوع الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية.

3- أهمية التنوع الاقتصادي وعلاقته بالنمو والتنمية

يُعدّ التنوع الاقتصادي من الركائز الأساسية لتحقيق النمو والتنمية، خاصة في الاقتصادات المعتمدة على مورد واحد كالنفط. فهو يساهم في توسيع القاعدة الإنتاجية، وتقليص التبعية للقطاعات التقليدية، بما يعزز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. ومن ثمّ، يمثل التنوع أداة فعالة لتحقيق نمو مستدام وتنمية شاملة ومتوازنة.

أولاً: أهمية التنوع الاقتصادي بالنسبة للدول النفطية

يعدّ التنوع الاقتصادي من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية، وخاصة تلك التي تعتمد بشكل شبه كلي على مورد طبيعي واحد مثل النفط. فالتنوع يساهم في خلق قطاعات إنتاجية جديدة قادرة على توسيع مصادر الدخل الوطني، والحد من الاعتماد المفرط على القطاعات التقليدية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يضمن استقرار النمو على المدى الطويل. كما أن توسيع القاعدة الإنتاجية يوفر إيرادات متنوعة للدولة، ويزيد من قدرتها على مواجهة الصدمات الاقتصادية الناجمة عن تقلبات الأسواق العالمية، خاصة أسعار المواد الأولية.

وتبرز أهمية التنوع الاقتصادي فيما يخلقه من منافع متعددة، منها: تخفيض درجة تعرض الاقتصاد للمخاطر الخارجية، تعزيز المكاسب التجارية عبر تنوع قاعدة الصادرات، رفع معدلات

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

الإنتاج بفضل تطوير القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية، إضافةً إلى تشجيع التكامل الإقليمي من خلال تفعيل الروابط الاقتصادية بين الدول، فضلاً عن توفير فرص عمل جديدة تستوعب اليد العاملة وتحد من البطالة.

أما بالنسبة إلى الدول النفطية، فتتجلى أهمية التنوع الاقتصادي بشكل أكثر وضوحاً، وذلك من خلال: (أسماء، 2018، صفحة 15)

- بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والقادمة، يقوم على تنوع مصادر الدخل بعيداً عن النفط، مع دعم دور القطاع الخاص وتشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
 - ضمان تنمية اقتصادية متوازنة على المستويين الإقليمي والاجتماعي، بما يساهم في تقليص الفوارق بين الفئات والمناطق.
 - تحقيق الاستقرار للموازنة العامة عبر تفعيل قطاعات إنتاجية بديلة قادرة على تعويض تقلبات إيرادات النفط.
 - تعزيز القدرة على تنفيذ الخطط الاستراتيجية المستقبلية، من خلال تعبئة الموارد المالية وتنمية الخبرات المحلية والاستفادة من الكفاءات الأجنبية وتطوير المؤسسات الإدارية.
- وعليه، فإن التنوع الاقتصادي لا يمثل مجرد خيار إصلاحي للدول النفطية، بل يعدّ شرطاً ضرورياً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وضمان انتقالها التدريجي نحو نموذج تنموي أكثر توازناً واستدامة.

ثانياً: علاقة التنوع الاقتصادي بالنمو والتنمية:

يتغير الهيكل الإنتاجي لأي اقتصاد تبعاً لمعدل النمو الاقتصادي والظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة، إذ يُلاحظ أنه في غياب النمو السريع يكون التنوع الإنتاجي محدوداً وبطيئاً. لذلك يُعتبر تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي جوهر عملية التنمية الاقتصادية، خصوصاً في الدول الغنية بالموارد، التي تحتاج إلى إحداث تحولات هيكلية عميقة في بنيتها الإنتاجية. ويُعدّ التنوع الإنتاجي، أي الانتقال من اقتصاد أولي يعتمد على قطاع واحد إلى اقتصاد متنوع ومتوازن بين القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية، من أهم ركائز التنمية الاقتصادية المستدامة.

لقد حظي موضوع العلاقة بين التنوع الاقتصادي والتنمية باهتمام مبكر في أدبيات التنمية، وازدادت أهميته خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، خاصة في الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية، نتيجة لانحياز أسعار المواد الأولية في تلك الفترة. وقد ركزت نظريات التنمية الكلاسيكية على دور كلّ من التعبير الهيكلي والتنوع الاقتصادي في تحقيق التنمية على المدى الطويل، حيث أوضحت أعمال رواد الفكر التنموي مثل روزنشتاين-رودان (1943)، نيركس (1953)، و هيرشمان (1958) أن التحول من الإنتاج الزراعي إلى الصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة العالية هو أساس النمو المستدام، بينما يؤدي الاعتماد المفرط على تصدير المواد الأولية إلى استمرار التبعية والتخلف الهيكلي. (الخطيب، أثر التنوع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي، 2011، صفحة 207) (داودي، 2016، صفحة 55).

أما من حيث العلاقة بين التنوع والنمو الاقتصادي، فقد انقسمت الأدبيات إلى اتجاهين:

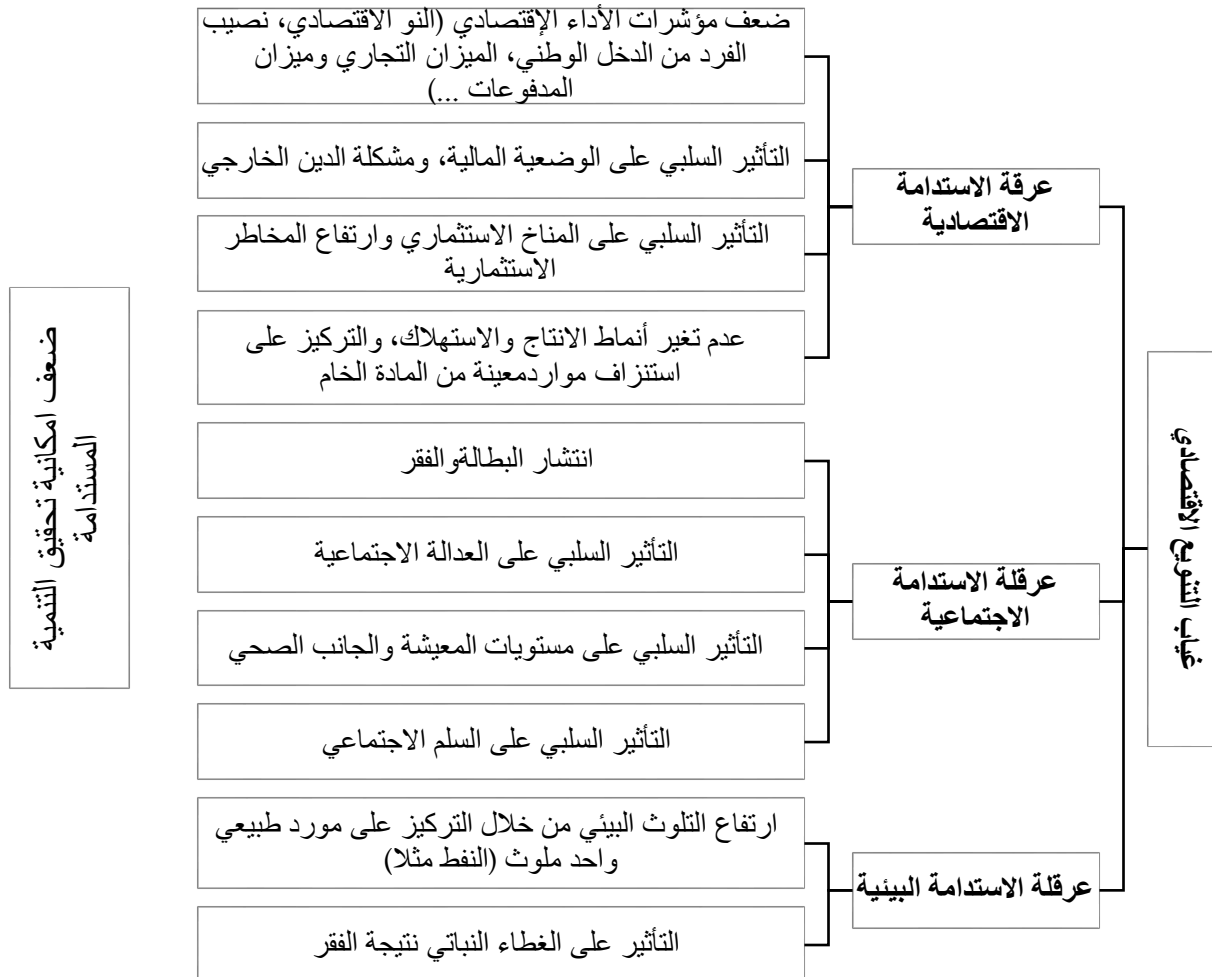
الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

- الاتجاه الأول، المستند إلى نظرية الميزة النسبية لريكاردو، يرى أن التخصص في الإنتاج والتصدير يؤدي إلى زيادة الكفاءة والنمو الاقتصادي.
- أما الاتجاه الثاني، فيؤكد أن انخفاض درجة التنوع وارتفاع التركيز الإنتاجي ينعكس سلبيًا على النمو، خاصة في الاقتصادات النامية التي تعتمد على تصدير المواد الخام، حيث يجعلها ذلك عرضة لتقلبات الأسواق العالمية وأسعار السلع الأساسية.
- وقد تناولت العديد من الدراسات القياسية العلاقة بين التنوع والنمو، من أبرزها: (أسماء، 2018، الصفحات 17-18)
- (Lederman and Maloney (2003) :توصلا إلى أن تركيز الصادرات يحد من النمو الاقتصادي.
- (Imbs J and Wacziarg R. (2003) : كشفوا عن علاقة على شكل حرف (U) مقلوب بين درجة التنوع والنتائج المحلي الإجمالي للفرد، حيث يزداد التنوع في المراحل الأولى من التنمية، ثم يميل الاقتصاد إلى إعادة التركيز بعد بلوغ مستوى معين من الدخل.
- (Hausmann, Hwang and Rodrik (2006) : بينوا أن مستوى التطور في هيكل الصادرات يعدّ مؤشرًا تنبئيًا قويًا لمستوى النمو المستقبلي.
- (Chris Papageorgiou and Nikola (2012) : أظهرت نتائجهما وجود ارتباط وثيق بين فترات الطفرات في التنوع وتسارع النمو الاقتصادي، خاصة في الدول منخفضة الدخل.
- (Bernardin Senadza and al. (2015) : أكدت نتائجهما، في دراسة على 42 دولة إفريقية، أن تنوع الصادرات يساهم إيجابيًا في رفع معدلات النمو.
- انطلاقًا من هذه النتائج، يتضح أن التنوع الاقتصادي والنمو يمثلان عنصرين أساسيين لتحقيق التنمية المستدامة، لا سيما في الاقتصادات الريعية المعتمدة على النفط. فالتنوع يساهم في تحقيق مجموعة من الأهداف التنموية يمكن تلخيصها فيما يلي:
- ضمان الاستقرار الاقتصادي طويل الأمد من خلال توسيع القاعدة الإنتاجية وتقليل الاعتماد على قطاع واحد.
- تعزيز القدرة على التكيف مع تقلبات الأسواق ونضوب الموارد الطبيعية.
- تحقيق الأمن الغذائي وفرص العمل وتحسين مستوى المعيشة عبر دعم القطاعات المنتجة.
- توظيف التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي لرفع كفاءة استغلال الموارد دون استنزافها.
- تحقيق العدالة بين الأجيال من خلال الاستخدام الرشيد للموارد غير المتجددة.
- دعم الاستقرار المالي وتقليل مخاطر تقلبات أسعار الصرف والنفط.
- تحقيق التكامل بين القطاعات الاقتصادية بما يعزز الروابط الإنتاجية المحلية.
- الحد من التلوث البيئي من خلال تشجيع القطاعات النظيفة والطاقة المتجددة.
- وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن التنوع الاقتصادي لا يعدّ مجرد أداة للنمو، بل هو شرط أساسي لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وضمان انتقال الاقتصادات الريعية نحو نموذج إنتاجي

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

متوازن ومتطور، ويتضح أن غياب هذا التنوع قد يعرقل إمكانية تحقيق التنمية المستدامة اقتصاديا أو اجتماعيا أو بيئيا وفقا لما يلخصه الشكل التالي:

الشكل رقم 2- 2: أثر غياب التنوع الاقتصادي على التنمية المستدامة



المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على ما سبق ذكره

المطلب الثاني: محددات مسار التنوع الاقتصادي

يُعدّ التنوع الاقتصادي مساراً استراتيجياً يهدف إلى تقليص الاعتماد على مورد أو قطاع وحيد، من خلال تفاعل مجموعة من الدوافع والأهداف والمحددات التي ترسم ملامحه وتوجه مساره. فهو استجابة ضرورية للتحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الاقتصادات الريعية، وسعي نحو تحقيق التحول الهيكلي والتنمية المستدامة. غير أن هذا المسار كثيراً ما يصطدم بمعوقات بنيوية ومؤسسية تحدّ من فاعليته، ما يجعل دراسة محدداته وفهم أبعاده خطوة أساسية لرسم سياسات اقتصادية أكثر تنوعاً واستقراراً.

1- دوافع الاتجاه نحو التنوع الاقتصادي

تتزايد الحاجة إلى تبني سياسات التنوع الاقتصادي في الاقتصادات الريعية المعتمدة على الموارد الطبيعية الناضبة، نتيجة مجموعة من الدوافع البنيوية والاقتصادية التي تفرض نفسها

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

على صناع القرار، ويمكن تحديد أبرزها فيما يلي: (الخطيب، ممدوح عوض، 2014، الصفحات 01-02)

- **تقليص الهشاشة الهيكلية للاقتصاد الوطني:** إذ يؤدي الاعتماد المفرط على قطاع واحد – خصوصًا قطاع المحروقات – إلى جعل الأداء الاقتصادي رهينًا لتقلبات الأسواق العالمية، مما ينعكس سلبيًا على الاستقرار المالي والنمو الحقيقي ويزيد من درجة المخاطر الاقتصادية الكلية.
- **الحد من آثار تقلبات أسعار المواد الأولية:** تشهد الأسواق العالمية للموارد الطبيعية، وعلى رأسها النفط والغاز، تقلبات حادة في الأسعار نتيجة التغيرات الجيوسياسية والدورات الاقتصادية العالمية، وهو ما يجعل الإيرادات العامة عرضة للتذبذب ويضع المالية العمومية في موقف هش أمام الصدمات الخارجية.
- **تحقيق الاستدامة في مصادر النمو:** يمثل النضوب الطبيعي للموارد الأحفورية حافزًا استراتيجيًا نحو بناء قاعدة إنتاجية جديدة أكثر ديمومة، قائمة على قطاعات متجددة وقادرة على خلق قيمة مضافة مستمرة، بما يضمن ديمومة النشاط الاقتصادي للأجيال القادمة.
- **تعزيز الاستقلالية الاقتصادية وتقليص التبعية الخارجية:** الاقتصادات أحادية المورد غالبًا ما تعاني من اختلالات مزمنة في ميزان المدفوعات نتيجة ارتفاع فاتورة الواردات، ما يجعلها عرضة للتقلبات في أسعار الصرف والتمويل الخارجي، في حين يتيح التنوع تعزيز الاكتفاء الذاتي وتحسين موقع الاقتصاد في التجارة الدولية.
- **تحقيق التوازن الهيكلي والتنمية المتوازنة:** يتيح التنوع إعادة توزيع الموارد بين القطاعات الإنتاجية والخدمية، بما يؤدي إلى زيادة التكامل القطاعي ورفع القيمة المضافة المحلية، الأمر الذي يعزز من تنافسية الاقتصاد ويحد من هشاشة بنيته الإنتاجية.
- **مواكبة متطلبات العولمة والاقتصاد المعرفي:** في ظل التحولات الاقتصادية العالمية القائمة على الابتكار، التكنولوجيا، ورأس المال البشري، أصبح من الضروري التحول نحو نموذج اقتصادي متنوع قادر على استيعاب التغيرات التكنولوجية ورفع كفاءة الإنتاج وتحقيق الاندماج الفعّال في الاقتصاد العالمي.
- **تعزيز أبعاد التنمية المستدامة:** لا يقتصر التنوع على الأبعاد الاقتصادية فحسب، بل يمتد ليشمل الجوانب الاجتماعية والبيئية، من خلال خلق فرص عمل دائمة، الحد من البطالة والفقر، وتحقيق العدالة بين الأجيال عبر استغلال أمثل للموارد المتاحة واستثمار العائدات النفطية في قطاعات منتجة متجددة.

2- أهداف التنوع الاقتصادي

يُعد التنوع الاقتصادي خيارًا استراتيجيًا تسعى من خلاله الدول إلى بناء قاعدة إنتاجية متوازنة ومستدامة، تحقق النمو الشامل وتحدّ من هشاشة الاقتصاد أمام الصدمات الخارجية. ويمكن تحديد أهم أهدافه فيما يلي: (أسماء، 2018، صفحة 20) (هادي، 2014، صفحة 15)

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

- تعزيز الاستقرار والنمو الاقتصادي المستدام: من خلال تقليص الاعتماد على قطاع أو مورد واحد كمصدر رئيسي للدخل، وتنويع القاعدة الإنتاجية بما يسمح بتحقيق توازن في مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي.
- توسيع القاعدة الإنتاجية والاستثمارية: يهدف التنويع إلى خلق بيئة اقتصادية محفزة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتوسيع مجالات الإنتاج في قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات، بما يساهم في زيادة فرص العمل وتحفيز النمو.
- رفع القيمة المضافة وتطوير الصناعات التحويلية: يمثل تطوير الصناعات التحويلية ركيزة أساسية للتنويع، من خلال تحويل المواد الأولية إلى منتجات ذات قيمة مضافة عالية، وتعزيز الروابط الأمامية والخلفية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- تحسين هيكل الإيرادات العامة: يسعى التنويع إلى تنويع مصادر الدخل القومي من خلال تقوية الصادرات غير النفطية وتقليص الاعتماد على الإيرادات الريعية، بما يضمن استقرار المالية العمومية واستقلالها عن تقلبات الأسواق العالمية.
- تحقيق الاكتفاء الذاتي وتعزيز القدرة التنافسية: يهدف التنويع إلى تقليص الواردات عبر تطوير الإنتاج المحلي، وفتح أسواق جديدة للمنتجات الوطنية، مما يعزز من القدرة التفاوضية للدولة في التجارة الدولية.
- دعم التحول نحو اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار: يمثل التنويع الاقتصادي خطوة أساسية نحو بناء اقتصاد حديث يعتمد على التكنولوجيا، والبحث والتطوير، ورأس المال البشري، كعناصر دافعة للنمو طويل الأجل.
- تحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة: من خلال توجيه الموارد نحو قطاعات إنتاجية متنوعة في مختلف المناطق، بما يضمن توزيعاً عادلاً للثروة وفرص العمل، ويحد من التفاوتات الاجتماعية والإقليمية.

من خلال ما سبق نستنتج أن التنويع الاقتصادي يهدف أساساً إلى خلق اقتصاد متوازن يعتمد على أكثر من قطاع في تحقيق الإيرادات وتنويع مصادر الدخل بدلاً من الاعتماد على قطاع واحد.

3- محددات التنوع الاقتصادي

يتأثر التنوع الاقتصادي بجملة من العوامل المتداخلة التي تختلف في تأثيرها من بلد لآخر تبعاً للبيئة الاقتصادية والمؤسسية، إلا أن الدراسات الحديثة، على غرار تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، حددت مجموعة من المحددات الأساسية التي تشكل مرتكزات التنويع، من أهمها: (OECD, 2011, p. 16)

- **التدخل الحكومي:** يعدّ التدخل الحكومي المحدد الأساسي في بناء بيئة مواتية للتنويع الاقتصادي، إذ يعكس حجم الإنفاق العام ونوعية برامج مدّ قدرة الدولة على دعم القطاعات غير النفطية ورفع كفاءة استخدام الموارد. ويتحقق ذلك من خلال:
 - تنويع مصادر الدخل وتوجيه الإنفاق نحو الأنشطة الإنتاجية؛
 - تبسيط الإجراءات الإدارية المرتبطة بالتجارة والاستثمار؛

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

- وضع أطر تشريعية وتشجيعية تحفز الابتكار والمبادرة الاقتصادية.
- وتبرز تجربة بوتسوانا مثلاً ناجحاً على فعالية التدخل الحكومي في مواجهة تقلبات أسعار الموارد الأولية عبر صياغة استراتيجية وطنية لتنوع الاقتصاد بعد أزمة أسعار الألماس.
- **الحوكمة:** تُعدّ الحوكمة أحد المحددات الجوهرية لنجاح سياسات التنوع الاقتصادي، إذ تعكس مدى كفاءة الدولة في إدارة مواردها وتوجيهها نحو الاستخدام الأمثل. فهي تشمل جملة من المبادئ كالمساءلة، والشفافية، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد، وكلها عوامل تسهم في بناء بيئة اقتصادية مستقرة وجاذبة للاستثمار. فكلما كانت المؤسسات أكثر كفاءة وقراراتها أكثر وضوحاً، ازدادت ثقة الفاعلين الاقتصاديين المحليين والأجانب، وهو ما ينعكس إيجاباً على توسيع القاعدة الإنتاجية وتنوع الأنشطة الاقتصادية.
- كما أن الحوكمة الرشيدة تُسهم في تحسين جودة السياسات العامة، من خلال وضع استراتيجيات فعّالة لتخصيص الموارد، وتوجيه الإنفاق نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية كالزراعة والصناعة والخدمات الحديثة. وتساعد كذلك على تقليص الهدر في المال العام، وتقيد النفوذ الريعي، بما يضمن انتقال الاقتصاد من نموذج يعتمد على الريع إلى نموذج قائم على الكفاءة والإنتاجية. وتبرز أهمية الحوكمة أيضاً في إدارة الموارد الطبيعية، إذ تضمن استدامتها وتوظيف عائداتها في دعم رأس المال البشري والبنية التحتية والبحث العلمي، وهي ركائز أساسية لتحقيق التنوع الاقتصادي المستدام.
- **القطاع الخاص:** يُعدّ القطاع الخاص أحد الركائز الأساسية في مسار التنوع الاقتصادي، لما له من دور فعّال في توسيع القاعدة الإنتاجية وتعزيز الابتكار وخلق فرص العمل. وتزداد أهميته في الاقتصادات الريعانية التي يغلب عليها الطابع الحكومي، إذ يُسهم إشراكه في النشاط الاقتصادي في دعم النمو المستدام وتقليل الاعتماد على الموارد الأحادية. (البكر، 2015، صفحة 09)
- ويرتبط التنوع الاقتصادي بالقطاع الخاص ارتباطاً مباشراً، لكون الصناعات الاستخراجية – وعلى رأسها النفط – كثيفة رأس المال وضعيفة التشغيل، مما يجعل من تطوير القطاع الخاص وسيلة رئيسة لخلق مناصب الشغل وتنويع مصادر الدخل. كما يساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا الحديثة وأساليب الإدارة المتقدمة، بما يعزز التحول نحو اقتصاد قائم على المعرفة والإنتاجية. (عبد الرزاق ونجوى، 2016)
- ولتمكين القطاع الخاص من أداء هذا الدور، ينبغي على الدولة توفير بيئة مؤسسية وتشريعية محفزة، قائمة على تبسيط الإجراءات، وتحسين مناخ الأعمال، ودعم المقاولات والصناعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها قاطرة للتنوع الاقتصادي.
- **الموارد الطبيعية:** تُعدّ الموارد الطبيعية أحد المكونات الأساسية لعملية التنوع، سواء باعتبارها قاعدة أولية للأنشطة التحويلية، أو مصدراً لتمويل استثمارات جديدة في قطاعات غير تقليدية. غير أن استدامة هذا الدور مشروطة بمدى كفاءة الحكومات في استغلال العوائد الناتجة عن الموارد في دعم أنشطة إنتاجية بديلة، بدل الاعتماد على تصدير المواد

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

- الأولية. كما يتطلب الأمر إدارة رشيدة لهذه الموارد من خلال تجميعها وتوجيهها نحو تحقيق القيمة المضافة، تماشيًا مع مبادئ التنمية المستدامة. وإذا ما تم النظر إلى تحديد هذه الموارد نجد أنها تتشكل بشكل عام مما يلي: (المعهد العربي للتخطيط، بلا تاريخ)
- سطح الأرض المستخدم في الزراعة والصناعة والسكن وبما يحويه من غابات ومراعي؛
 - باطن الأرض بما يحويه من ثروات معدنية مختلفة ومصادر الطاقة؛
 - موارد المياه السطحية والجوفية وما تحتويه كل من البحار والمحيطات والأنهار من أحياء مائية؛
 - الهواء أو الغلاف الجوي وما يحويه من غازات؛
- **الموارد البشرية والقدرات المؤسسية:** يُعدّ العنصر البشري بكفاءاته ومهاراته أحد أهم محددات التنوع الاقتصادي، إذ يمثل أساس الابتكار والتجديد في القطاعات الاقتصادية. كما أن القدرات المؤسسية الفاعلة تُسهم في تحسين بيئة الأعمال وتسهيل سلاسل العرض والتنسيق بين الفاعلين الاقتصاديين. وقد أكد تقرير الأونكتاد (UNCTAD, 2023) أن الاستثمار في رأس المال البشري وتعزيز فعالية المؤسسات يشكلان شرطاً رئيسياً لنجاح سياسات التنوع وتحقيق التنمية المستدامة.

4- معوقات التنوع الاقتصادي

- تواجه الدول ذات الاقتصادات الأحادية، خصوصًا تلك المعتمدة على الموارد الطبيعية كالنفط والغاز، جملة من العراقيل التي تحدّ من قدرة اقتصاداتها على تحقيق التنوع الحقيقي والمستدام. وتُعدّ هذه المعوقات عقبة مباشرة أمام بلوغ أهداف التنمية المستدامة وتقوية القاعدة الإنتاجية. ومن أبرز هذه المعوقات ما يلي:
- **الافتقار إلى قاعدة تكنولوجية وطنية وصعوبات نقل وتوطين التكنولوجيا:** تُعدّ التكنولوجيا من أهم ركائز التنوع، غير أن معظم الاقتصادات الريعية تعاني من ضعف القدرات الابتكارية، وغياب منظومات وطنية للبحث والتطوير (R&D)، فضلاً عن القيود المتعلقة بضعف الشراكات التكنولوجية مع الدول المتقدمة. كما أن نقل التكنولوجيا غالباً ما يصطدم بعقبات قانونية أو مؤسسية أو لوجستية، مما يعيق قيام صناعات تحويلية متطورة.
 - **ندرة الموارد الزراعية وموارد المياه الطبيعية:** يشكل ضعف القاعدة الزراعية عاملاً مقيداً لتنوع مصادر الدخل، إذ تفتقر بعض الدول النفطية إلى الأراضي الصالحة للزراعة أو الموارد المائية الكافية، وهو ما يحدّ من إمكانات تطوير الزراعة كمصدر بديل للدخل وتوظيف اليد العاملة. هذا ما يجعل الاقتصادات النفطية تعتمد بشكل مفرط على الاستيراد لتلبية حاجاتها الغذائية.
 - **ضعف الموارد البشرية والإفراط في الاعتماد على العمالة الأجنبية:** تعاني بعض الدول النفطية من نقص في الكفاءات المحلية، بسبب محدودية أنظمة التعليم التقني والمهني، مما يضطرها إلى استقدام عمالة أجنبية بتكاليف مرتفعة. كما يؤدي هذا الاعتماد المفرط إلى

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

تسرب الدخل الوطني للخارج ويحد من خلق القيمة المحلية، فضلاً عن التأثير السلبي على ديناميكية سوق العمل الوطنية.

■ **تخلف أسواق رأس المال وضعف التمويل المحلي:** إن غياب أسواق مالية متطورة قادرة على تمويل مشاريع استثمارية متنوعة يُعدّ من أبرز معوقات التنوع. فضعف أدوات التمويل، والميل إلى تمويل الأنشطة التقليدية قصيرة الأجل، يعوق تطور المشروعات الصناعية والتكنولوجية التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة وأفقاً زمنياً طويلاً.

■ **القيود على الاستثمار الأجنبي وضعف مناخ الأعمال:** في كثير من الاقتصادات الأحادية، ما تزال البيئة القانونية والتنظيمية غير مشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر، بسبب البيروقراطية، وتعقيد الإجراءات، وضعف حماية الملكية الفكرية. كما أن غياب الحوافز الضريبية والجمركية يثني المستثمرين عن الدخول في قطاعات جديدة ذات قيمة مضافة.

■ **غياب الاستقرار السياسي والأمني:** تمثل النزاعات السياسية وضعف الاستقرار أحد أبرز التحديات أمام الاستثمار والتنوع، حيث يؤدي عدم اليقين السياسي إلى عزوف المستثمرين المحليين والأجانب، وتحويل الموارد المالية نحو النفقات الأمنية والعسكرية بدلاً من المشاريع الإنتاجية.

■ **عدم موازنة مخرجات التعليم مع احتياجات الاقتصاد الوطني:** تعاني العديد من الدول الريفية من فجوة كبيرة بين مخرجات المنظومة التعليمية ومتطلبات سوق العمل، ما يؤدي إلى تخريج كفاءات غير مؤهلة للمساهمة في الأنشطة الإنتاجية الحديثة، وبالتالي استمرار الاختلال البنيوي في الاقتصاد.

■ **ضعف الحوكمة الاقتصادية والبيروقراطية الإدارية:** تساهم الحوكمة الضعيفة في إعاقة تنفيذ السياسات التنموية، بسبب غياب الشفافية، وانتشار البيروقراطية، وضعف المتابعة والتقييم، مما يحدّ من كفاءة تخصيص الموارد ويُضعف فعالية الاستراتيجيات الحكومية الموجهة للتنوع.

يتضح مما سبق أن مسار التنوع الاقتصادي تحكمه مجموعة مترابطة من الدوافع والأهداف والمحددات والمعوقات التي تحدد ملامحه واتجاهه العام. فالدوافع ترتبط بالحاجة إلى تقليص الهشاشة الهيكلية وتحقيق الاستدامة، في حين تعبّر الأهداف عن السعي لبناء قاعدة إنتاجية متوازنة وتنمية شاملة. أما المحددات، فتتمثل في فعالية الحوكمة، وديناميكية القطاع الخاص، وكفاءة الرأسمال البشري، وحسن إدارة الموارد الطبيعية، بينما تشكل المعوقات البنيوية والمؤسسية عائقاً أمام تحقيق التحول الهيكلي المنشود.

المطلب الثالث: مقومات ومسارات تحقيق التنوع الاقتصادي

سيتم التطرق إلى المقومات التي يقوم عليها مسار التنوع الاقتصادي باعتباره ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. إذ تتطلب هذه العملية فهماً دقيقاً لمؤشرات قياس التنوع الاقتصادي، التي تُبرز مدى تعدد وتوازن البنية الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، فضلاً عن تحديد أنماط ومجالات التنوع التي تعكس تنوع الأنشطة والقطاعات الاقتصادية. كما يستدعي تحقيق

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

التنوع الفعلي اعتماد آليات فعالة تجمع بين الإصلاحات الهيكلية والسياسات التحفيزية لتوسيع قاعدة الإنتاج وتقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية، بما يعزز من مرونة الاقتصاد وقدرته على مواجهة التقلبات الخارجية وتحقيق الاستدامة على المدى الطويل.

1- أنماط ومجالات التنوع الاقتصادي

رغم تنوع الأنشطة الاقتصادية واختلافها بين الدول خاصة ما تعلق ببنية وهيكلة الاقتصاد الوطني فيها، إلا أن معظم جهود التنوع الاقتصادي تركز على تنوع القاعدة الإنتاجية وكذا التجارة الخارجية وفق مايلي:

1-1- تنوع القاعدة الإنتاجية:

ويعتبر أهم مدخل لبناء التنوع الاقتصادي وينقسم هذا إلى:

1-1-1- تنوع الإنتاج على مستوى الوحدة الإنتاجية (المؤسسة الاقتصادية):

يحدث تنوع الإنتاج داخل المؤسسة عندما تُقرر إنتاج سلعة أو خدمة جديدة دون التوقف عن إنتاج منتجاتها السابقة، مما يؤدي إلى توسيع محفظة إنتاجها. وغالبًا ما تلجأ المؤسسات إلى هذا الخيار من أجل توزيع المخاطر، أو مواجهة التقلبات الموسمية في الطلب، أو استغلال الفائض في الطاقات الإنتاجية والإدارية، أو تحقيق معدلات نمو وأرباح أعلى في ظل ركود الأسواق، أو نتيجة للاستفادة من التجديدات التقنية التي تم إدخالها على معداتها الإنتاجية.

ويتعارض هذا التوجه نسبيًا مع مبدأ التخصص والتركيز في الإنتاج الذي يقوم على تعظيم وفورات الحجم الكبير، إلا أن التنوع يحقق مزايا ملموسة كاستخدام الأمثل للموارد، تخفيض النفقات، وتقليل المخاطر الناتجة عن تقلبات الطلب... الخ. وفي هذا الإطار يُمكن أن يتخذ التنوع الاقتصادي شكلين رئيسيين يختلفان من حيث نطاقه وعمقه، وهما التنوع الأفقي والتنوع العمودي، ويُعبّران معًا عن طبيعة التوجهات الإنتاجية والاستثمارية داخل الاقتصاد: (بن ساسي، 2011، صفحة 79)

▪ **التنوع الأفقي:** يُقصد به توسيع نطاق الإنتاج أو الاستثمار داخل نفس القطاع أو المجال الاقتصادي، أي ضمن فئة واحدة من الأنشطة أو المنتجات. فمثلاً، قد يتم تنوع الإنتاج في قطاع المحروقات من خلال التوسع في استخراج الغاز الطبيعي أو الصناعات البتروكيميائية أو خدمات النقل والتخزين المرتبطة به. ويهدف هذا النمط إلى تقليل درجة التركيز في منتج واحد، وتعزيز القيمة المضافة ضمن القطاع ذاته دون الانتقال إلى قطاعات جديدة.

▪ **التنوع العمودي:** يشير إلى انتقال النشاط الاقتصادي نحو مجالات إنتاجية مختلفة عن القطاع الأصلي، مثل توجيه الاستثمارات إلى الزراعة، الصناعة التحويلية، أو الخدمات اللوجستية. ويُعد هذا الشكل أكثر عمقاً واستدامة، لأنه يساهم في إعادة هيكلة الاقتصاد عبر

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

إنشاء روابط أمامية وخلفية بين القطاعات، وتقليل الاعتماد على قطاع واحد، وتوزيع المخاطر على أنشطة متعددة، مما يعزز الاستقرار الاقتصادي طويل الأجل. ويُعتبر الجمع بين التنوعين الأفقي والعمودي شرطاً لتحقيق تنوع فعال ومتوازن، إذ يضمن الأول تعميق الكفاءة داخل القطاعات القائمة، بينما يحقق الثاني التحول البنيوي نحو قطاعات جديدة قادرة على توليد فرص العمل وزيادة الصادرات.

2-1-1- تنوع الإنتاج على مستوى الاقتصاد الكلي:

يتحقق التنوع على المستوى الكلي عندما تتوازن المساهمات النسبية للقطاعات الاقتصادية المختلفة في توليد الناتج الوطني، بما في ذلك الزراعة، الصناعة الاستخراجية، الصناعة التحويلية، والخدمات (قروف، 2016، صفحة 638). ويظهر بوضوح أن القطاع الصناعي يمثل محور التحولات الهيكلية في الاقتصاد، نظراً لدوره القيادي في خلق الترابطات الإنتاجية وتوسيع قاعدة النشاط الاقتصادي. (عبد الغفور و كنعان، 2010، صفحة 19)

ومن أبرز الاستراتيجيات التي تبنتها الدول لتطوير مساهمة الصناعة في الاقتصاد الوطني ما يلي: (ياسمينه، 2005-2006، الصفحات 26-29)

1-1-2-1 استراتيجية التصنيع بإحلال الواردات:

تُعدّ سياسة إحلال الواردات توجّهًا نحو التصنيع الداخلي، هدفه تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل التبعية للأسواق الدولية ذات الأسعار غير المواتية. وترتكز على إقامة صناعات تحويلية محلية لتلبية احتياجات السوق الوطنية بدلاً من استيرادها. وتبدأ هذه السياسة عادةً بالصناعات الاستهلاكية الأساسية، مع منح حماية جمركية وغير جمركية للصناعات الناشئة لضمان قدرتها على المنافسة.

2-1-2-2 استراتيجية التصنيع بتشجيع الصادرات:

وتعرف أيضاً بسياسة التوجه نحو الخارج، وتقوم على إنشاء صناعات موجهة للأسواق الدولية بحيث يتم تصدير جزء كبير من إنتاجها. وقد اعتمدتها العديد من الدول التي لم تحقق نتائج مرضية من استراتيجية إحلال الواردات.

وقد دفع تباطؤ النمو الاقتصادي في الدول التي تبنت سياسة الإحلال إلى تعديل نهجها عبر دمج البعدين الداخلي والخارجي، بحيث لا يكون الاهتمام بالتصدير على حساب الإنتاج المحلي، بل ضمن رؤية تكاملية تقدم الحوافز نفسها لكلا النمطين الإنتاجيين. وغالباً ما تُعدّ هاتان الاستراتيجيتان بديلين، إلا أن بعض الاتجاهات ترى أنه يمكن الجمع بينهما وفق خصوصية كل اقتصاد، شريطة اختيار الصناعات ذات الميزة التنافسية القادرة على تلبية احتياجات السوق الوطنية والمنافسة في الأسواق الدولية دون حماية أو دعم. (محمد س، 2007، صفحة 54)

2-1-2 تنوع مجالات التجارة الخارجية:

يرتبط مفهوم تنوع التجارة الخارجية ارتباطاً وثيقاً بتحليل الهيكل السلعي للتجارة، بشقيه المتعلقين بالواردات والصادرات. فمن خلال دراسة تركيب السلع المصدّرة والمستوردة يمكن

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

تحديد درجة الاعتماد على سلعة أو مجموعة محدودة من السلع، وتقييم أثر ذلك على قدرة الاقتصاد على تحقيق النمو المستدام.

فعلى صعيد الصادرات، يعكس ارتفاع نسبة سلعة واحدة في إجمالي الصادرات حالة من التركيز السلعي التي تجعل الاقتصاد هشاً أمام تقلبات الأسواق الدولية. لذلك يُعد تنوع هيكل الصادرات أحد أهم مقومات استدامة التنمية، إذ لا يقتصر على زيادة عدد السلع المصدرة، بل يشمل أيضاً التحول في طبيعتها من المواد الخام والأولية إلى السلع المصنعة ونصف المصنعة ذات القيمة المضافة العالية. ويهدف هذا التوجه إلى تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية، وتوسيع قاعدة الإنتاج القابلة للتصدير بما يضمن استقرار الإيرادات وتقليص التبعية للأسواق الدولية (طبايبي و الرباع، 2008، صفحة 438)

■ أما على صعيد الواردات، فإن تحليل تركيبها السلعي يتيح تقييم مدى الاعتماد على الخارج لتلبية احتياجات السوق المحلية. فكلما كان التركيب السلعي للواردات متنوعاً وغير مركز على فئة محددة من السلع الاستهلاكية، كلما زادت هشاشة الاقتصاد وضعفت قدرته على التحكم في مسار التنمية. لذلك، يُقصد بتنوع الواردات هنا ترشيدها لا توسيعها، أي تقليص عدد السلع المستوردة تدريجياً من خلال تعميق التصنيع المحلي والإنتاج الداخلي لمجموعة من السلع الأساسية، مثل المواد الغذائية والمنسوجات والسلع الاستهلاكية، مع التركيز على استيراد السلع الرأسمالية والتكنولوجية عالية القيمة التي تساهم في رفع الكفاءة الإنتاجية وتحفيز الابتكار الصناعي.

ويُستنتج من ذلك أن العديد من الدول النامية، خاصة الريعية منها، لا تزال تعتمد بشكل كبير على تصدير منتج أولي واحد يشكل النسبة الأكبر من دخلها الوطني ومصدر تمويلها الأساسي للتنمية. غير أن هذا النمط من التجارة يجعلها رهينة لتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية، مما ينعكس سلباً على معدلات النمو والإنتاج، ويتأثر بشدة بالأوضاع الاقتصادية في الدول الصناعية المستوردة. وتُبرز هذه التحديات مدى الحاجة إلى إعادة هيكلة التجارة الخارجية على أساس التنوع السلعي والجغرافي، بما يعزز مرونة الاقتصاد الوطني وقدرته على مواجهة الصدمات الخارجية وضمان استمرارية التنمية الاقتصادية. (رميدي، 2006-2007، صفحة 169).

2- مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي

يتم الاعتماد في قياس عملية التنوع الاقتصادي ببلد ما أو إقليم ما من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية وهيكلتها، أو من خلال المؤشرات الإحصائية المعتمدة في قياس درجة هذا التنوع.

1-2- المؤشرات الكلية للتنوع الاقتصادي

تُعد المؤشرات الكلية من الأدوات الأساسية لتقييم مدى نجاح سياسات التنوع الاقتصادي، إذ تعكس التغيرات الهيكلية في مكونات الناتج المحلي الإجمالي ومصادر الدخل القومي. ومن أبرز هذه المؤشرات ما يلي:

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

- **معدل ودرجة التغير الهيكلي:** ويُقاس من خلال تطور نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بالقطاعات الريعية، بما يعكس مدى التحول نحو اقتصاد متنوع القاعدة.
 - **درجة استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقته بتقلبات أسعار النفط:** فكلما تقلص الارتباط بين النمو الاقتصادي وأسعار النفط دلّ ذلك على فعالية سياسات التنوع.
 - **تطور الإيرادات الحكومية ومصادرها:** ويقاس هذا المؤشر من خلال انخفاض حصة الجباية البترولية وارتفاع الإيرادات الجبائية وغير الجبائية الناتجة عن أنشطة اقتصادية جديدة.
 - **تطور الصادرات غير النفطية وتنوعها:** إذ يعكس ارتفاع قيمتها وتنوع مكوناتها مدى نجاح الاقتصاد في الانفتاح على الأسواق الخارجية بمنتجات ذات قيمة مضافة.
 - **توزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية:** فكلما ارتفعت نسبة العمالة في القطاعات الإنتاجية والصناعية والزراعية، كان ذلك مؤشراً على التحول الهيكلي في بنية الاقتصاد.
 - **مستوى مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي:** لأن توسع دوره يدل على انتقال الاقتصاد من هيمنة الدولة إلى اقتصاد السوق القائم على المبادرة والمنافسة.
 - **تطور وتنوع الواردات:** إذ يُعتبر انخفاض الواردات النهائية الاستهلاكية وزيادة الواردات من السلع الوسيطة والرأسمالية دليلاً على تطور القدرات الإنتاجية المحلية، ونجاح سياسات الإحلال محل الواردات.
 - **درجة تنوع الأسواق الخارجية:** وهي مؤشر على اتساع قاعدة الشركاء التجاريين، مما يحد من مخاطر الاعتماد على أسواق محددة.
- وتُظهر هذه المؤشرات مجتمعة مدى فعالية السياسات الاقتصادية في تحقيق التحول الهيكلي وتنويع مصادر الدخل، باعتبارها انعكاساً مباشراً لقدرة الاقتصاد على الإنتاج والمنافسة والتكيف مع التقلبات الخارجية.

2-2- المؤشرات الإحصائية لقياس درجة التنوع الاقتصادي

تعتمد المؤشرات الإحصائية لقياس التنوع الاقتصادي على العديد من المتغيرات الاقتصادية كتوزيع الناتج المحلي حسب النشاطات الاقتصادية المعروفة في المحاسبة الوطنية، ونسبة الناتج المحلي وتوزيعه بين ناتج نفطي وغير نفطي، وبنية الصادرات والواردات وتوزيعها كذلك على ما هو نفطي منها وغير نفطي. ومن بين المؤشرات الإحصائية التي يقاس بها التنوع الاقتصادي نجد أن بعضها يعتمد على ظاهرة التشتت مثل معامل الاختلاف، وبعضها يعتمد على خاصية التركيز كمعامل كمؤشر جيني، وبعضها يعتمد على مفهوم التنوع كمؤشر هير-فندال-هيرشمان الذي يعد أكثر شيوعاً، مقياس فلاديمير كوسوف.

✍ **مقياس هير-فندال-هيرشمان:**

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

يعتمد هذا المقياس على تركيب المتغير وبنيته ومدى تنوعه، وقد صمم، هذا المعامل في الحقيقة لقياس مقدار التركيز في الصناعة أو في قطاع معين، وأستخدم بتوسع من قبل المحاكم الأمريكية خلال ثمانينيات القرن العشرين لقياس مدى الاحتكار في صناعة معينة، كما استخدمته منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير، ويتم حساب هذا المعامل وفق الصيغة التالية:

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=0}^N \left(\frac{X_i}{Y}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

- N: يمثل عدد النشاطات.
 - X_i : ناتج النشاط (i).
 - Y: الناتج المحلي الإجمالي لجميع النشاطات.
- تتراوح قيمة معامل هير فندال – هيرشمان بين الصفر والواحد فإذا كانت صفراً كان هناك تنوع كامل في الاقتصاد (أي تساوي حصص النشاطات بعد نسبها إلى الناتج الكلي لجميع النشاطات)، وإذا كان واحداً فإن مقدار التنوع يكون معدوماً وهي الحالة التي يكون فيها الإنتاج متركزاً في نشاط واحد من النشاطات الاقتصادية ولا تساهم بقية النشاطات بأية حصة في الناتج المحلي الإجمالي، وتعد القيم المرتفعة لهذا المعامل دليلاً على ضعف الاقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على عدد كبير من القطاعات أو المنتجات ثم حصرها في عدد قليل منها.

✍ مقياس فلاديمير كوسف:

يعد من بين أهم المؤشرات الإحصائية التي تقيس درجة التنوع الاقتصادي الذي يأخذ الصيغة التالية:

$$\cos = \frac{\sum_{i=1}^n \alpha_i \times \beta_i}{\sqrt{\sum_{i=1}^n \alpha_i^2} \times \sqrt{\sum_{i=1}^n \beta_i^2}}$$

- α_i : تمثل الأهمية النسبية لكل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس.
- β_i : تمثل الأهمية النسبية لكل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة.
- Cos: تمثل قيمة المؤشر، بحيث كلما اقتربت القيمة من الصفر يدل ذلك على تغير هيكل في الاقتصاد الوطني، وكلما ابتعدت هذه القيمة عن الصفر يعني ذلك هناك نقص في تغير هيكل الاقتصاد الوطني.

✍ مؤشر تنوع الصادرات (مؤشر الأونكتاد UNCTAD):

يقيس هذا المؤشر انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، ويتراوح هذا المؤشر

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

بين 0 و 1، بحيث كلما اقترب المؤشر من صفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل المؤشر إلى صفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية، ويحسب وفق الصيغة التالية:

$$S_j = \frac{\sum i = |h_{ij} - h_i|}{2}$$

- S_j : مؤشر تنوع الصادرات؛
- h_{ij} : تمثل حصة صادرات السلعة i من إجمالي صادرات الدولة j ؛
- h_i : تمثل حصة صادرات السلعة i من إجمالي صادرات العالم.

3- آليات تحقيق التنوع الاقتصادي

تختلف الآليات التي يتوقف عليها نجاح التنوع الاقتصادي من اقتصاد لآخر، وذلك تبعاً للتوجهات الإيديولوجية (الفكرية)، مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى طبيعة الظروف والتحولات الداخلية والدولية لاسيما في جانبها الاقتصادي، ومن بين تلك الآليات ما يلي: (توفيق، 2017، الصفحات 590-591)

3-1- إعادة الاعتبار للدولة التنموية:

تُعدّ فكرة الدولة التنموية من المفاهيم التي برزت في أدبيات التنمية الاقتصادية خلال العقود الأخيرة، باعتبارها الفاعل الرئيس القادر على قيادة عملية التصنيع وتحفيز النمو الاقتصادي، خاصة في الدول التي ما تزال في مراحل متقدمة من مسار اللحاق بركب التطور. وتتجسد الدولة التنموية في قدرتها على إطلاق مسار تنموي مستدام لا يقتصر على تحقيق معدلات نمو مرتفعة للنتائج المحلي الإجمالي، بل يمتد ليحدث تحولات هيكلية عميقة في بنية الإنتاج المحلي، وفي طبيعة اندماجه ضمن الاقتصاد العالمي. ويبرز دورها التدخل من خلال الإرشاد والتوجيه الاستراتيجي لمسار التنمية، بما يسمح بإعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية وتوجيه الموارد نحو الأنشطة الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية، وهو ما يُسهم في تحقيق التنوع الاقتصادي من جهة، ورفع كفاءة النمو الاقتصادي واستدامته من جهة أخرى.

3-2- الشراكة الفعالة بين القطاع العام والخاص:

تُعدّ الشراكة بين القطاعين العام والخاص من الركائز الأساسية لتحقيق التنوع الاقتصادي، نظراً لما توفره من فرص لتقاسم الأعباء التمويلية وتوزيع المخاطر الاستثمارية بين الطرفين، لاسيما في مشاريع البنية التحتية الكبرى. إذ تتيح هذه الشراكة للدولة التركيز على مهامها الاستراتيجية والتنظيمية، مع منح القطاع الخاص دوراً أكبر في تحفيز النمو والإنتاجية وخلق الثروة. ومن هذا المنطلق، أصبحت الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أهم الآليات الداعمة لنجاح عملية التنوع الاقتصادي.

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

وقد تبنت العديد من الدول هذا النموذج كجزء من جهودها الرامية إلى تحرير اقتصادها وتنويعه، فاعتمدت برامج خصخصة مصحوبة بإصلاحات مؤسسية وتشريعية تضمن التوازن في العلاقة بين القطاعين. ومن أبرز التجارب في هذا المجال تجربة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التي تمكنت خلال تسعينيات القرن الماضي وبداية الألفية الجديدة من تحقيق عائدات معتبرة نتيجة تنفيذ برامج الخصخصة والشراقات الاستراتيجية.

إن العمل على ترسيخ نظام اقتصادي مختلط قائم على الشراكة الواسعة والتعاون والتكامل بين القطاعين العام والخاص، وتحديد الأدوار التنموية لكل طرف، يُعد من أهم الدعائم لإنجاح مسار التنوع الاقتصادي. فكلما اتسع نطاق التفاعل بين القطاعين في مختلف الأنشطة الإنتاجية والخدمية، ارتفع العائد التنموي الديناميكي الناتج عن هذا التفاعل. كما أن الترابط الهيكلي بين القطاعات الاقتصادية في المراحل الأولى من النمو يتأسس أساساً على العلاقات المتداخلة بين الوحدات العامة والخاصة، الأمر الذي يؤدي إلى تعميق الصلات بين المكونات التقنية والمؤسسية داخل الاقتصاد الوطني، وتعزيز قدرته على التكيف والتوسع.

ولكي تؤدي هذه الشراكة ثمارها، يجب أن تقوم على **دعامة مزدوجة** تشمل ما يلي: (طنطاوي، 2004)

■ **إصلاح القطاع العام وتفعيل دوره التنموي:** ينبغي تعزيز كفاءة القطاع العام من خلال اعتماد الأساليب العلمية في التخطيط والتنفيذ، خاصة فيما يتعلق بمشاريع البنية التحتية المادية (كالطرق، والمواصلات، والطاقة، والمياه) وغير المادية (كالتعليم، والتكوين المهني، والصحة). كما يتعين تطوير أداء مؤسسات الدولة وهيئاتها التنظيمية بما يضمن حسن إدارة هذه المشاريع ومتابعتها وفق معايير الكفاءة والشفافية والمساءلة.

■ **دعم ومساندة القطاع الخاص:** لا يمكن للقطاع الخاص أن ينمو ويزدهر إلا بوجود قطاع عام قوي ومساند، لذلك يتوجب توفير بيئة ملائمة تشجع على الاستثمار والمبادرة. ويشمل ذلك حزمة من الإجراءات التحفيزية مثل:

- تخفيض أو إعفاء بعض الضرائب والرسوم لتشجيع الاستثمار في القطاعات الإنتاجية ذات الأولوية؛

- تسهيل الحصول على التمويل البنكي، خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليص البيروقراطية؛

- تحسين الإطار القانوني والتنظيمي لضمان الشفافية والمنافسة العادلة.

وعليه، فإن نجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص لا يتحقق بمجرد توقيع العقود أو إطلاق المشاريع، بل يتطلب إرساء رؤية استراتيجية متكاملة تُحدّد فيها الأدوار بوضوح، وتُنسّق فيها الجهود على نحو يحقق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، بما يسهم في بناء قاعدة إنتاجية متنوعة ومستدامة تدعم مسار التنمية الشاملة.

3-3- تعزيز دور الاستثمار الأجنبي المباشر: (FDI)

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

يُعدّ الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المحركات الرئيسة للتنوع الاقتصادي في ظل تصاعد الترابط بين الاقتصادات العالمية، حيث أصبح من الصعب بناء قاعدة إنتاجية وطنية متكاملة دون انفتاح على رؤوس الأموال الأجنبية. إذ يُسهم هذا النوع من الاستثمارات في إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية وتحسين كفاءتها، من خلال إدخال تقنيات إنتاجية حديثة، وتوسيع الأسواق، وتنويع القاعدة الاقتصادية في الدول المستقبلية له. وتزداد فعاليته عند توجيهه نحو قطاعات استراتيجية كالزراعة، والصناعات الإلكترونية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، لما يوفره من فرص استثمارية واسعة ويحدّ من المخاطر الناجمة عن الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات.

كما تُظهر الدراسات أن التنوع القطاعي في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يولّد آثارًا خارجية إيجابية عبر نقل التكنولوجيا والمعرفة، إذ غالبًا ما تكون التقنيات الحديثة غير متاحة محليًا، وتحمل الشركات الأجنبية مخاطر إدخالها، مما يتيح وفورات الحجم (Economies of Scale) ويعزز من قدرة السوق على المنافسة والابتكار. ويُعد الاستثمار الأجنبي المباشر كذلك من العناصر الديناميكية التي تدفع عملية التنمية الاقتصادية من خلال توسيع الطاقات الإنتاجية وزيادة الدخل الوطني، خاصة في الدول التي تعاني من ضعف الادخار المحلي ومحدودية موارد تمويل التنمية. وتبرز أهميته في تحقيق التنمية المستدامة عبر ما يلي:

- كونه مصدرًا رئيسيًا لتمويل مشاريع التنمية؛
- نقله للتكنولوجيا الحديثة وتنويع مكونات رأس المال؛
- المساهمة في تطوير رأس المال البشري عبر التدريب والتأهيل؛
- تحسين استغلال الموارد المحلية وخلق صناعات مساعدة ومكملة؛
- توفير فرص عمل جديدة والحد من البطالة؛
- تلبية احتياجات السوق المحلية من السلع والخدمات.

وبناءً على ما سبق، يُعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر رافعة أساسية للتنوع الاقتصادي، غير أن نجاحه يتوقف بدرجة كبيرة على مدى ملائمة البيئة الاستثمارية في الدولة المضيفة من حيث البنية التحتية، التشريعات، والاستقرار الاقتصادي والمؤسسي.

3-4- التوجه نحو تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة:

يمثل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حجر الزاوية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، إذ يشكل هذا القطاع قاعدة إنتاجية مرنة وقادرة على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. كما يُعد أحد أهم محركات النمو الاقتصادي نظراً لدوره الفعال في توسيع القاعدة الإنتاجية، وتحقيق التكامل الصناعي، وتخفيف حدة المشكلات الاجتماعية مثل البطالة والفقر. فالالاقتصاد التنافسي الحديث لا يعتمد فقط على الشركات الكبرى ذات رأس المال الضخم، بل يحتاج أيضاً إلى بيئة ريادية محفزة، تتوفر فيها شبكة متكاملة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تلعب دور المورد والمكمل للشركات الكبرى في مختلف القطاعات الاقتصادية. (فرهاد،

2013، الصفحات 68-69)

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

وتبرز أهمية هذه المؤسسات من خلال مساهمتها المتعددة الأبعاد في عملية التنوع الاقتصادي. فمن الناحية الاجتماعية، تسهم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل مستمرة ومنتجة، مما يجعلها أداة فعالة لمكافحة البطالة وتحسين مستويات الدخل. كما أن انخفاض كلفة إنشاء هذه المشاريع مقارنة بالمؤسسات الكبرى يجعلها خياراً عملياً لتوسيع التشغيل خصوصاً في المناطق النائية والريفية، مما يحد من الهجرة الداخلية ويعزز التنمية المكانية المتوازنة.

أما من الناحية الاقتصادية، فإن هذه المؤسسات تُعد ركيزة أساسية لتفعيل دور القطاع الخاص في التنمية، إذ تسهم في بناء نسيج صناعي متنوع ومتربط يضمن إحلال الواردات تدريجياً عبر تصنيع السلع محلياً بدلاً من استيرادها، وبذلك تُسهم في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات وتقوية السيادة الاقتصادية للدولة. كما تتيح هذه المؤسسات فرصاً حقيقية لتعزيز التشابك القطاعي في الاقتصاد الوطني، من خلال دعم المؤسسات الكبرى بمدخلات الإنتاج، أو تصنيع بعض المكونات الوسيطة، أو المساهمة في مراحل من العملية الإنتاجية النهائية، مما يعزز من تنافسية الصناعة الوطنية ويزيد من قدرتها على خلق القيمة المضافة.

إضافة إلى ذلك، تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً محورياً في رفع الناتج المحلي الإجمالي وتنويع مصادر الإيرادات الجبائية، إذ تساهم في توسيع القاعدة الضريبية وتنشيط الدورة الاقتصادية، كما تسهم في تعبئة المدخرات الوطنية وتوجيهها نحو الاستثمار بدلاً من الاستهلاك. ومن خلال انفتاحها على الأسواق الخارجية، يمكن لهذه المؤسسات أن تصبح رافداً مهماً في تعزيز القدرة التصديرية للمنتجات المحلية، وخاصة إذا ما تم دعمها بسياسات تمويلية وتكنولوجية فعّالة.

وتتجلى أهمية هذا القطاع أيضاً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوطين التكنولوجيا الحديثة، لكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل بيئة حيوية لنقل المعرفة التقنية وتطوير الكفاءات البشرية عبر التدريب والتكوين المستمر. كما تتيح مشاركتها الواسعة للمرأة في الأنشطة الإنتاجية تعزيز الاندماج الاقتصادي والاجتماعي، بما يتماشى مع أهداف التنمية الشاملة والمستدامة.

وعليه، فإن تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة لا يعد مجرد خيار اقتصادي، بل ضرورة استراتيجية لتحقيق التنوع الاقتصادي وتقوية بنية الاقتصاد الوطني، شريطة أن يُصاحب ذلك توفير مناخ مؤسسي ومالي وتنظيمي داعم، يضمن لهذه المؤسسات القدرة على النمو، والاستمرار، والمنافسة في الأسواق المحلية والدولية.

5-3- التوجه الفعال لاستغلال مصادر الطاقة المتجددة:

يشكل الانتقال نحو مصادر الطاقة المتجددة إحدى الدعائم الأساسية لتحقيق التنوع الاقتصادي في ظل التحولات العالمية نحو الاقتصاد الأخضر وتقليص الاعتماد على مصادر الطاقة الأحفورية. إذ يعتمد الاقتصاد الحديث على موارد طاقوية مستدامة مثل الطاقة الشمسية،

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

طاقة الرياح، الطاقة الكهرومائية، الطاقة الحرارية الأرضية، وطاقة الكتلة الحيوية، لما توفره من إمكانيات ضخمة لتوسيع القاعدة الإنتاجية وتنويع مخرجاتها.

ويُعدّ الاستثمار في هذا المجال وسيلة فعالة لتقليص التبعية لقطاع المحروقات، من خلال تطوير صناعات جديدة قائمة على التكنولوجيا النظيفة، وخلق فرص عمل في مجالات البحث، التصنيع، الصيانة، وخدمات الطاقة. كما أن التوجه نحو الطاقات المتجددة يفتح آفاقاً للتصدير في شكل طاقة خضراء أو منتجات ذات بصمة كربونية منخفضة، مما يعزز تنافسية الاقتصاد الوطني في الأسواق الدولية.

وتتجلى أهمية هذا التوجه أيضاً في مساهمته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال تقليل الانبعاثات الملوثة، وتحسين كفاءة استخدام الموارد، وضمان أمن الطاقة للأجيال القادمة. لذلك فإن تبني سياسات فعالة في مجال الطاقات المتجددة، كتحفيز الاستثمارات، وتطوير البنية التحتية التقنية، ودعم الابتكار في تكنولوجيات الطاقة النظيفة، يعدّ خياراً استراتيجياً لتعزيز التنوع الاقتصادي وضمان استدامته. (عفاف، لومايزية)

6-3- تفعيل ومتابعة تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي:

تُعد برامج الإصلاح الاقتصادي من أهم الآليات التي تساهم في تحقيق التنوع الاقتصادي، كونها تهدف إلى تحسين كفاءة تخصيص الموارد وتحرير النشاط الاقتصادي من القيود البيروقراطية المعرقة للنمو. وينصرف مفهوم الإصلاح الاقتصادي إلى ترك إدارة النشاط الاقتصادي لقوى السوق وتقليص حجم التدخل الحكومي، بما يتيح للمنافسة آلياتها الطبيعية في تحقيق الكفاءة والإنتاجية، خاصة في الاقتصادات التي تعاني من اختلالات هيكلية مزمنة مثل العجز المستمر في الموازنة العامة، ارتفاع معدلات التضخم، وتزايد حجم المديونية.

وتتجسد أهم عناصر سياسات الإصلاح الاقتصادي أو ما يعرف ببرامج التعديل الهيكلي في النقاط التالية: (الكفري، 2013)

- إحداث تغييرات هيكلية في ملكية وسائل الإنتاج وتشجيع الاستثمار الخاص، سواء الوطني أو الأجنبي، بما يوسع من قاعدة الإنتاج ويقلل من هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي؛
- إصدار قوانين تنظيمية للأسواق المالية وتداول رأس المال لرفع كفاءة السوق وتعزيز الشفافية في عمليات التمويل والاستثمار؛
- اعتماد أساليب إدارة حديثة للمؤسسات العامة تركز على مبادئ الكفاءة والتمويل الذاتي، بدل الاعتماد الدائم على الموازنات الحكومية؛
- تحجيم وظيفة الموازنة العامة كأداة لتحقيق التوازن الاجتماعي، من خلال ترشيد النفقات وتقليص الدعم غير الموجه، مع ترك العوامل الاقتصادية لتقود عملية التوازن ومحاربة التضخم؛
- تسهيل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، خاصة تلك الموجهة نحو القطاعات المنتجة، لما لها من دور في تنويع البنية الاقتصادية وتعزيز القدرات التصديرية.

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

انطلاقاً من ذلك، تشكل برامج الإصلاح الاقتصادي محركاً أساسياً لعملية التنوع، فهي تسهم في تعزيز دور القطاع الخاص في توليد الناتج المحلي الإجمالي وتوسيع مساهمته في مختلف القطاعات الاقتصادية. كما أن الإصلاحات المرتبطة بتحرير التجارة وتحرير أسعار الصرف تؤدي إلى زيادة الإيرادات بالعملات الأجنبية، وهو ما يمثل مؤشراً واضحاً على نجاح جهود تنويع الصادرات، وبالتالي تحقيق التنوع الاقتصادي المستدام.

المبحث الثاني: الاقتصاديات الريعية (النفطية) بين وفرة الموارد وحتمية التنوع الاقتصادي

تُظهر التجارب الاقتصادية المقارنة أن وفرة الموارد الطبيعية، وعلى رأسها النفط والغاز، لا تؤدي بالضرورة إلى تحقيق تنمية شاملة أو قاعدة إنتاجية متنوعة. فالكثير من الدول الريعية التي تمتلك موارد طاقوية ضخمة وجدت نفسها أمام مفارقة اقتصادية تعرف بـ "نقمة الموارد"، حيث تتحول الوفرة إلى مصدر هشاشة بدل أن تكون عامل قوة، نتيجة سوء تخصيص العوائد وضعف التنوع القطاعي.

وتُفسّر هذه المفارقة في جانب منها من خلال ما يُعرف بـ "العلة الهولندية"، التي تُبرز كيف يؤدي تدفق الإيرادات النفطية إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، مما يضعف القدرة التنافسية للقطاعات غير النفطية، خصوصاً الصناعة والزراعة، ويكرّس التبعية للمحروقات كمصدر رئيسي للنمو والإيرادات العامة.

وفي ضوء هذه التحولات، أصبح التنوع الاقتصادي خياراً استراتيجياً لا مفرّ منه للاقتصاديات الريعية النفطية، من أجل تقليص هشاشتها أمام تقلبات أسواق الطاقة، وتحقيق تنمية مستدامة قائمة على الإنتاج والمعرفة بدل الريع والاستهلاك.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للاقتصاديات الريعية (النفطية) وطبيعة اعتمادها على الريع

1- المفهوم العام للريع والاقتصاد الريعي ومعايير

1-1- مفهوم الريع:

في الأصل اللغوي، يدل الريع على النماء والزيادة والخصوبة، أما في المفهوم الاقتصادي فيُقصد به الدخل الذي يتحقق دون جهد أو عمل إنتاجي مباشر. وقد تناول عدد من المفكرين هذا المفهوم عبر التاريخ، كلّ من زاويته ومرحلته الفكرية.

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

يُعدّ ابن خلدون (1377م) من أوائل من أشاروا إلى الفكرة، حين فرّق في المقدمة بين "الكسب" الذي يتحقق دون جهد و"الرزق" الذي يتطلب عملاً، وهو بذلك وضع أساساً مبكراً للتمييز بين الدخل المنتج وغير المنتج، أي بين ما يُكتسب بالعمل وما يُجنى بالملكية. ثم جاء آدم سميث (القرن الثامن عشر)، مؤسس علم الاقتصاد الحديث، ليقدم التعريف الكلاسيكي للريع باعتباره دخلاً يحصل عليه الفرد "حصداً دون أن يزرع"، أي عائداً ناتجاً عن ملكية الأرض دون مساهمة إنتاجية فعلية، بخلاف الأجر أو الفائدة أو الربح التي تقابل جهداً أو تضحية أو مخاطرة.

وفي مطلع القرن التاسع عشر، طوّر ديفيد ريكاردو هذا المفهوم، فعّد الريع أحد المكونات الثلاثة للثروة إلى جانب الأجور والأرباح، وركّز على أنه ناتج عن اختلاف خصوبة الأراضي، بحيث يتحقق الريع لصاحب الأرض الأكثر إنتاجية مقارنة بغيرها.

أما كارل ماركس (منتصف القرن التاسع عشر)، فقد وسّع الرؤية بتقديم مفهوم "الراسمالية الريعية"، مشيراً إلى أن الريع يمثل دخلاً لطبقة غير منتجة اقتصادياً تعيش على ملكية الأراضي والعقارات والأسهم والسندات، دون مساهمة حقيقية في خلق القيمة، وهو ما يعبر عن وجود طبقة طفيلية في النظام الرأسمالي.

وفي أواخر القرن التاسع عشر، قدّم ألفريد مارشال رؤية جديدة للريع ضمن المدرسة الكلاسيكية الحديثة، حيث اعتبر أن الريع لا يقتصر على الأرض، بل يشمل كل دخل يفوق الحد الأدنى الذي كان المنتج مستعداً لقبوله، أي كل عائد يتجاوز تكلفة الجهد أو التضحية. ومن هنا، يرى مارشال أن معظم الدخول الاقتصادية تحتوي بدرجات متفاوتة على عنصر ريعي.

وهكذا، يتضح أن مفهوم الريع تطور تاريخياً من دخل ملازم لملكية الأرض عند الكلاسيكيين إلى مفهوم أوسع يشمل كل عائد يتحقق دون مقابل إنتاجي حقيقي، سواء في شكل أرباح احتكارية أو مكاسب مضاربة أو مداخيل ناتجة عن الامتيازات الاقتصادية.

وعليه، يمكن تعريف الريع على أنه ذلك الجزء من الدخل الذي يتحقق لصاحبه دون مساهمة إنتاجية مباشرة، وينشأ نتيجة امتلاك مورد نادر أو حق احتكاري أو امتياز اقتصادي، بحيث يتجاوز العائد المتحصل الحد الأدنى الضروري لتعويض الجهد أو التكلفة أو رأس المال المستثمر.

1-2- أنواع الريع: (ابراهيم غ.، بلا تاريخ)

يُعدّ مفهوم الريع في الاقتصاد المعاصر مفهوماً واسعاً يتجاوز دخل ملكية الأرض ليشمل كل عائد يتحقق دون جهد إنتاجي أو مساهمة حقيقية في خلق القيمة. وبناءً على هذا الفهم، يقسم الريع إلى نوعين رئيسيين، ريع خارجي وريع داخلي، وفقاً لمصادره وطبيعته تولّده وفق مايلي:

1-2-1- الريوع الداخلية:

وهي الريوع المتولدة داخل الاقتصاد الوطني نتيجة علاقات غير إنتاجية أو استغلال امتيازات داخلية، ومن أبرزها:

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

- ريع السيادة والأنشطة الحكومية: ينتج عن تدخل الدولة في الاقتصاد، سواء عبر الإنفاق العام أو الاحتكار أو منح الامتيازات، مما يتيح لبعض الفاعلين الاقتصاديين تحقيق أرباح دون جهد حقيقي.
- الريع المالي: يتجسد في الأرباح الناتجة عن المضاربات في الأسواق المالية أو عن إصدار سندات خزانة بفوائد مرتفعة دون مبرر اقتصادي، ما يحوّل الدين العام إلى مصدر ريع مضمون.
- الريع العقاري: ينشأ من ارتفاع أسعار الأراضي والعقارات أو من الإيجارات المتصاعدة، دون أن يقابله إنتاج فعلي، ما يجعل المضاربة العقارية من أبرز مظاهر الاقتصاد الريعي الحديث.
- ريع الخدمات والوساطة: يظهر في القطاعات الخدمية، خصوصاً التجارية والمالية، عندما يتحقق دخل مرتفع بفضل الوساطة لا بفضل خلق قيمة مضافة حقيقية، كالأرباح المبالغ فيها التي يجنيها الوسطاء والمضاربون في الأسواق.

2-2-1- الريوع الخارجية:

تشمل الموارد الريعية المتأتية من الخارج، وتتمثل فيما يلي:

- ريع النفط والغاز: يمثل أبرز أشكال الريع، إذ إن العائد من بيع الموارد الطاقوية يفوق بكثير تكلفة استخراجها. ويُعدّ هذا الفارق دخلاً ريعياً بامتياز، لكونه لا يعكس جهداً إنتاجياً مباشراً، بل يعتمد على ملكية مورد طبيعي ناضب.
- ريع المعادن: يشترك مع الريع النفطي في طبيعته الاستخراجية، لكنه أقل حجماً نسبياً. وينشأ من الفارق الكبير بين سعر بيع المعادن وتكلفة إنتاجها.
- ريع الممرات وخطوط النقل الإستراتيجية: كالعوائد المتأتية من عبور السفن في قناة السويس أو من رسوم مرور النفط والغاز عبر أراضي بعض الدول. وهي دخول تُجنى بفضل الموقع الجغرافي لا بفضل مجهود إنتاجي.
- ريع السياحة: تتحقق منه الدول نتيجة امتلاكها موارد طبيعية أو تراثية تجذب الزوار، ما يتيح لها تحقيق دخل مرتفع يفوق تكلفة الخدمات المقدمة، استناداً إلى حق السيادة على تلك الموارد.
- ريع تحويلات المغتربين: وهو الدخل الذي تحصل عليه الدول من أموال مواطنيها العاملين في الخارج دون أن تبذل جهداً إنتاجياً مقابلاً.
- ريع المساعدات الخارجية: يتمثل في المساعدات المالية التي تتلقاها بعض الدول من أطراف أخرى لأسباب سياسية أو استراتيجية، وتُعد دخلاً ريعياً لغياب الجهد الإنتاجي في توليدها.

وبذلك، يتضح أن الاقتصاد الريعي — سواء في صورته الخارجية أو الداخلية — يقوم على تحقيق دخل دون عمل إنتاجي فعلي، معتمداً على الملكية، أو الامتياز، أو الموقع، أو الاحتكار، وهو ما يجعله عرضة للاختلالات الاقتصادية والاعتمادية البنوية.

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

3-2-1- مفهوم الاقتصاد الريعي:

يُعدّ مفهوم الاقتصاد الريعي من المفاهيم المحورية في تحليل بنية الاقتصادات المعاصرة، خصوصًا تلك التي تعتمد على الموارد الطبيعية أو العوائد الخارجية في تمويل نشاطها الاقتصادي. وللظاهرة جذور تاريخية تمتد إلى بدايات القرن السادس عشر، عندما حصلت إسبانيا على ثروات ضخمة من استغلال مناجم الذهب والنحاس في مستعمراتها بأمريكا اللاتينية. وتكررت الظاهرة في أستراليا خلال منتصف القرن التاسع عشر عقب اكتشاف المعادن النفيسة، ثم عادت للظهور في هولندا مطلع القرن العشرين مع اكتشاف الغاز الطبيعي، وهو ما عُرف لاحقًا بظاهرة "المرض الهولندي".

وفي النصف الثاني من القرن العشرين، شهدت المكسيك والنرويج وأذربيجان أنماطًا مشابهة نتيجة اكتشاف النفط والغاز، كما برزت الظاهرة بقوة في نيجيريا وعدة دول إفريقية بفضل الثروات الهيدروكربونية. أما في العقود الأربعة الأخيرة، فقد أصبحت الدول العربية النفطية المثال الأوضح للاقتصاد الريعي المعتمد على العوائد الخارجية.

من هذا المنطلق، يُعرّف الاقتصاد الريعي بأنه ذلك الاقتصاد الذي تستند بنيته التمويلية أساسًا إلى الإيرادات الريعية التي تديرها الدولة وتعيد توزيعها عبر الإنفاق العام، بحيث تصبح الدولة الوسيط الرئيسي بين القطاع الريعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى. (Mahdavy, The Pattern and Problems of Economic Development in Rentier States. In Studies in the Economic History of the Middle East, 1970)

كما يُستخدم المصطلح للدلالة على الاقتصادات التي تنحصر أنشطتها في قطاعات تدر أرباحًا مرتفعة دون نشاط إنتاجي أو إبداعي فعلي، سواء كان ذلك على مستوى الأفراد أو المؤسسات أو الدولة نفسها (Bebawi & Luciani, The Rentier State. London: Croom Helm, 1987) ويُقال عن الاقتصاد إنه "ريعي" عندما يكون للعوائد الخارجية — مثل صادرات النفط، أو التحويلات، أو المساعدات — الدور الأهم في تمويل الحياة الاقتصادية، بحيث يصبح هذا الدخل غير الناتج عن جهد إنتاجي هو المحدّد الأساس لطبيعة الاقتصاد. (Karl T. L., 1997)

إنّ ترسخ الاقتصاد الريعي يؤدي، مع مرور الزمن، إلى تراجع تدريجي في القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة، وإلى تحولات عميقة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كما تنتج عنه ثقافة ريعية تُكرّس قيم الاتكال والاستهلاك بدل العمل والإبداع، وتنشئ طبقات اجتماعية مستفيدة من استمرار تدفق الربح، بعيدة عن منطق الإنتاجية والابتكار.

وتكمن خطورة الاقتصاد الريعي في الركون إلى الربح والاستسلام له، بدل تحويله إلى رافعة للتنوع الاقتصادي، مما يؤدي إلى فشل السياسات التنموية في خلق مصادر دخل جديدة ومستدامة.

وعليه، فإن الربح ليس مشكلة في ذاته، بل في غياب سياسات رشيدة توظفه في تنمية القطاعات غير الريعية.

4-2-1- المعايير الكمية لتصنيف الاقتصاد الريعي

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

رغم الطابع النظري للمفهوم، حاول العديد من الباحثين تقديم مقاييس كمية يمكن من خلالها تحديد ما إذا كان الاقتصاد ريعيًا أم لا. وفيما يلي أهم تلك المعايير كما وردت في الأدبيات الاقتصادية وفق الجدول رقم (2-1):

الجدول رقم 2- 1: المعايير الكمية لتصنيف الاقتصاد الريعي.

المعيار الكمي	العتبة أو النسبة التقريبية	مضمون القياس	المرجع الأكاديمي
نسبة الإيرادات الريعية إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	أكثر من 25-30%	الاقتصاد يصبح ريعيًا إذا تجاوزت الإيرادات الريعية (النفط، الغاز، المعادن، المساعدات) هذه النسبة من الناتج المحلي	(Mahdavy, The Pattern and Problems of Economic Development in Rentier States. In Studies in the Economic History of the Middle East, 1970)
نسبة الإيرادات الريعية إلى إجمالي الإيرادات العامة	أكثر من 50%	إذا تجاوزت الإيرادات الريعية نصف موارد الميزانية العامة للدولة	(Beblawi & Luciani, The Rentier State. London: Croom Helm, 1987)
نسبة الصادرات الريعية إلى إجمالي الصادرات السلعية	أكثر من 70%	عندما تهيمن صادرات النفط أو الغاز أو المواد الأولية على إجمالي الصادرات	(Karl T. L., 1997)
نسبة المساعدات والتحويلات الخارجية من إجمالي الإنفاق العام	أكثر من 30-35%	الدولة تعتمد على العوائد الخارجية لتغطية نفقاتها بدل النشاط الإنتاجي	(Luciani, The Arab State, 1990)
مساهمة القطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة)	أقل من 20-25% من الناتج المحلي	تدني وزن القطاعات الإنتاجية مؤشر على طابع الاقتصاد الريعي	(Rose, 2001)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على ما سبق

يُظهر الجدول المرفق رقم (2-1) اختلافًا واضحًا في المعايير الكمية التي يعتمد عليها الباحثون لتصنيف الاقتصادات ضمن فئة "الاقتصاد الريعي"، إذ تتباين النسب المقترحة باختلاف المدارس التحليلية والسياقات الاقتصادية. فبينما يربط Terry Lynn Karl (1997) الريعية بمدى اعتماد الدولة على ريع الموارد الطبيعية بما يتجاوز 40% من الإيرادات العامة، يذهب Beblawi & Luciani (1987) إلى اعتبار اقتصاد ريعيًا متى تجاوزت حصة الريع الخارجي 25% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين يشترط Auty (2001) بلوغ نسبة مساهمة الصادرات الريعية 50% فأكثر من إجمالي الصادرات.

ويعكس هذا التباين في التقديرات صعوبة وضع معيار كمي صارم للريع، نظرًا لتعدد مصادره (نفطية، معدنية، مالية، خدمية...) وتنوع الأشكال التي يتجلى بها في البنية الاقتصادية. غير أن القاسم المشترك بين هذه المقاربات يتمثل في اعتماد الاقتصاد بشكل مفرط على تدفقات مالية غير إنتاجية، أي تلك التي لا تنجم عن خلق مباشر للقيمة المضافة.

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

من منظور تحليلي، يمكن القول إن تجاوز الريوع الطبيعية أو الخارجية ثلث الناتج المحلي الإجمالي أو الإيرادات العامة يُعدّ مؤشرًا كافيًا على انتقال الاقتصاد من الطابع الإنتاجي إلى الريعي. ومع اتساع هذه الحصة، يتزايد خطر نشوء "الدولة الريعية" التي تتحكم في عملية توزيع الثروة أكثر من إنتاجها، بما يؤدي إلى تشوهات هيكلية في سوق العمل، وضعف الحوافز الإنتاجية، وترسيخ ثقافة الاتكال والاستهلاك على حساب قيم العمل والابتكار. وبناءً على ذلك، فإن أهمية هذه المؤشرات لا تكمن في أرقامها المطلقة، بقدر ما تكمن في دلالاتها الاقتصادية والمؤسسية، إذ تمثل مرآة لمدى استقلال الاقتصاد الوطني عن الريوع الخارجية وقدرته على تحقيق تنمية ذاتية ومستدامة.

5-2-1- مفهوم الدولة الريعية

لم يكن مفهوم الدولة الريعية حكرًا على مرحلة تاريخية محددة أو على مجموعة معينة من الدول، بل ارتبط بمظاهر اقتصادية وسياسية ظهرت عبر فترات زمنية مختلفة. ففي نهاية القرن السادس عشر مثلاً، تُعد إسبانيا نموذجًا تاريخيًا مبكرًا للدولة الريعية، إذ اعتمدت على تدفقات الذهب والفضة القادمة من المستعمرات الأمريكية لتمويل نفقاتها دون أن تستند إلى قاعدة إنتاجية داخلية.

وفي مطلع القرن العشرين، استخدم الاقتصاديون المفهوم ذاته لوصف الدول الأوروبية الدائنة التي كانت تجني عائداتها من الفوائد والقروض المقدمة إلى الحكومات خارج أوروبا، بما في ذلك مستعمراتها السابقة (روس، 2007، صفحة 151).

شهد المفهوم تطورًا نوعيًا خلال خمسينيات القرن الماضي مع بروز التجربة الإيرانية عقب تأميم قطاع النفط، حيث أدى الارتفاع الكبير في العائدات النفطية إلى تمكين الدولة من تمويل نفقاتها عبر الريوع البترولية بدلاً من الضرائب. ونتيجة لذلك، أصبحت الدولة الفاعل المركزي في الاقتصاد من خلال توسع الإنفاق الحكومي غير المرتبط بالجهد الإنتاجي. (Karl T. L., 1997) ثم جاء التحول الجوهري بعد أزمة النفط لعام 1973، التي رفعت أسعار النفط إلى مستويات قياسية، مما زاد من حجم الريوع الخارجية للدول المصدرة، وأعاد إحياء النقاش الأكاديمي حول مفهوم الدولة الريعية. (محمد و كامل، اشكالية العلاقة بين الاقتصاد الربعي والدولة الربعية، 2013، صفحة 248)

في هذا السياق، صاغ الاقتصادي الإيراني حسين مهدي (Mahdavy, The Pattern and Problems of Economic Development in Rentier States. In Studies in the Economic History of the Middle East, 1970) المفهوم بصيغته النظرية المعروفة، معرّفًا الدولة الريعية بأنها: "الدولة التي تتلقى موارد مالية كبيرة من الخارج على نحو منتظم، سواء من أفراد أو شركات أو حكومات أجنبية، وتعيد توزيعها داخليًا على المواطنين مقابل الولاء السياسي، دون الاعتماد على نظام جبائي داخلي". (Mahdavy, The Pattern and Problems of Economic Development in Rentier States. In Studies in the Economic History of the Middle East, 1970, p. 428)

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

بناءً على هذا التعريف، تصبح الدولة الريعية بمثابة فاعل توزيعي أكثر من كونها فاعلاً إنتاجياً، حيث تمّول نفقاتها من الربح الخارجي (مثل عائدات النفط أو المساعدات أو التحويلات)، وتنفقه على المجتمع عبر الوظائف والخدمات العامة، ما يُنشئ علاقة تبادلية بين الحاكم والمحكوم قوامها "الخدمات مقابل الولاء" (Beblaw & Luciani, 1987)

كما توسّع باحثون آخرون في تعريف الدولة الريعية لتشمل الحالات التي تحصل فيها الدول على ريع اقتصادي خارجي بشكل مباشر أو غير مباشر، سواء عبر صادرات الموارد الطبيعية، أو عبر تحويلات العمالة العاملة في الخارج، وهي كلها موارد تقع خارج نطاق النشاط الإنتاجي الداخلي (Auty, 2001) وهذا ما يجعل الدولة عرضة للتقلبات في الأسواق العالمية، نظراً لاعتمادها على مصادر لا تخضع لسيطرتها الكاملة.

أما الدولة الريعية النفطية فتُعرف بأنها الدولة التي تعتمد في تمويل موازنتها العامة ومعظم صادراتها على العوائد النفطية والغازية والبتروكيميائية، وتمتلك أو تسيطر على الجزء الأكبر من هذه الإيرادات (Elbadawi, & Soto, 2015)

إن جوهر الدولة الريعية يتمثل في الطابع التوزيعي للريع؛ فالدولة لا تستمد دخلها من مواطنيها عبر الضرائب، بل من الربح الخارجي الذي تعيد توزيعه وفق مصالحها السياسية، بما يضمن بقاءها واستمرارها في الحكم. ولهذا يغيب الحافز لتطوير قاعدة إنتاجية أو مؤسسات اقتصادية داخلية متنوعة، بخلاف ما نلاحظه في الدول غير الريعية التي تسعى إلى تنويع مصادر دخلها وتوسيع قاعدتها الجبائية (Beblaw, The Rentier State in the Arab World." In The Arab State, 1990)

وفي الحالة النفطية تحديداً، يتجلى الربح في بعده معاً: كمورد طبيعي وكسلعة استراتيجية ذات أثر عالمي. إذ أدى اعتماد الحكومات النفطية على العائدات الخارجية إلى تحررها من القاعدة الإنتاجية المحلية كمصدر أساسي للدخل، بينما مكّنها فائض الإيرادات من إعادة تشكيل النسيج الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع. وقد أصبح تطور القطاعات الإنتاجية مرتبطاً بنمط الإنفاق الحكومي، الذي يتخذ طابعاً سياسياً أكثر من كونه تنموياً. (Luciani, Combining (Karl T. L., 1997) Economic and Political Development: The Experience of Rentier States, 2019)

كما أن غياب الضرائب أتاح للحكومات هامشاً واسعاً للتحرك داخل المجتمع دون مساءلة مالية حقيقية، مما عزز منطق الدولة الأبوية التي تمنح وتمنع وفق اعتبارات سياسية. فضلاً عن الآليات المباشرة لتوزيع الربح، اعتمدت هذه الدول أيضاً على آليات غير مباشرة تمثلت في القوانين والتشريعات التي أفرزت أشكالاً من الربح الاحتكاري، كمنح الوكالات التجارية أو الامتيازات الحصرية للنخب السياسية والاقتصادية المقربة من السلطة (Luciani, Combining Economic and Political Development: The Experience of Rentier States, 2019) وهكذا احتكرت فئات محدودة جزءاً كبيراً من الدخل الريعي، في حين اضطرت الفئات الأقل حظاً إلى الانخراط في الأنشطة الإنتاجية ذات العائد المحدود.

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

2- الدولة الريعية وآليات اشتغالها والعلاقة التفاعلية مع الاقتصاد الريعي

2-1- آليات اشتغال الدولة الريعية:

تُعدّ دراسة آليات اشتغال الدولة الريعية خطوة أساسية لفهم الكيفية التي يتحوّل بها الربيع من مورد مالي خارجي إلى منظومة اقتصادية ومؤسسية مغلقة تُكرّس التبعية وتُفوّض إمكانات التنوع الاقتصادي. فالدولة الريعية لا تقوم على النشاط الإنتاجي، بل تعتمد على تدفقات العائدات الخارجية — مثل صادرات النفط أو المساعدات — التي تُموّل من خلالها نفقاتها العمومية. وبذلك تتحول من فاعل اقتصادي يسعى إلى خلق القيمة المضافة إلى فاعل توزيعي يحتكر إدارة الربيع ويُعيد توجيهه وفق اعتبارات الولاء والاستقرار السياسي أكثر من الكفاءة والتنمية.

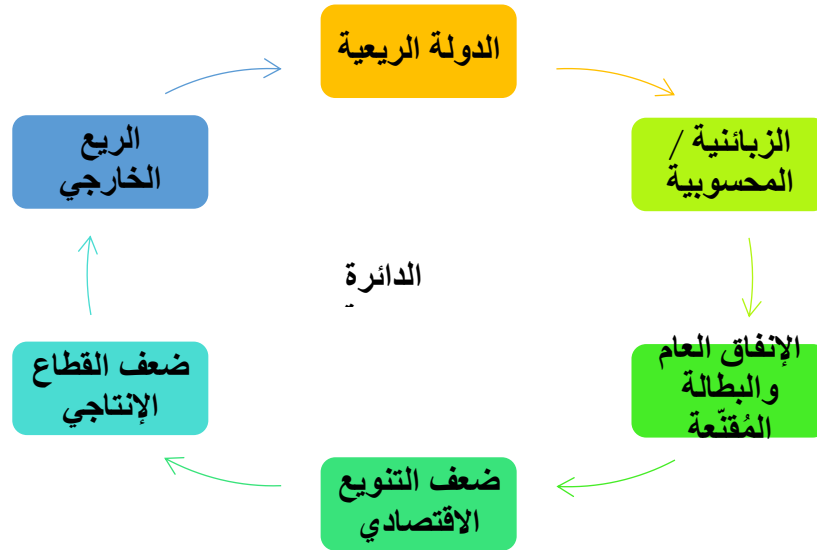
إن هذا النمط من اشتغال الدولة الريعية يُنتج شبكة معقدة من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية تتأسس على منطق التوزيع الريعي بدل الإنتاج، حيث يؤدي تدفق الربيع إلى تكوين طبقة منتفعة مرتبطة بمصادر الدخل الخارجي، ما يُضعف المبادرة الفردية ويُقلّص من الحوافز نحو الإنتاج والابتكار. ومع مرور الزمن، تُصبح هذه البنية المؤسسية متماسكة ذاتياً، تُعيد إنتاج ذاتها عبر سياسات إنفاق زبونية تهمّش القطاعات المنتجة كالزراعة والصناعة، وهي القطاعات التي تمثل قاعدة التنوع الاقتصادي الحقيقي.

وتبعاً لذلك، يمكن القول إنّ الاقتصاد الريعي يتحوّل إلى دائرة مغلقة تُعيد تدوير الربيع عبر مؤسسات الدولة والمجتمع بطريقة تُكرّس الاعتماد عليه بدل تجاوزه. وفي هذه الدائرة، يتغذى كل عنصر من الآخر في علاقة سببية دائرية تجمع بين الربيع الخارجي، الدولة الريعية، الزبائنية، ضعف القطاعات الإنتاجية، والاعتماد المستمر على الإنفاق العمومي.

ومن هنا تبرز أهمية شكل الدائرة الريعية المفرغة (The Rentier Vicious Circle)، الذي يُجسّد بصرياً هذه العلاقات التفاعلية ويُظهر كيف يُفضي الربيع إلى إعادة إنتاج الهشاشة الاقتصادية وإعاقة جهود التنوع. وسيُعرض الشكل رقم (2-3) لتوضيح البنية العامة لهذه الدائرة وآليات اشتغالها ضمن الاقتصاد الريعي.

الشكل رقم 2-3: الدائرة الريعية المفرغة

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي



المصدر: من اعداد الباحث بناء على ما سبق (إعادة كتابة ما داخل الحلقات بالعربية أي رسم الحلقة بالعربية)

(Mahdavy, The Pattern and Problems of Economic Development in Rentier States. In Studies in the Economic History of the Middle East, 1970) (Beblawi & Luciani, The Rentier State. London: Croom Helm, 1987) (Karl T. L., 1997) (Auty, 2001) (Rose, 2001)

يُبرز شكل الدائرة الريعية دورة مغلقة ومعقّدة تُبيّن كيف يتحول الاعتماد على الريع الخارجي إلى منظومة مؤسسية واقتصادية تُعيد إنتاج التبعية والجمود البنيوي عبر الزمن. وتكون هذه الدورة من مجموعة عناصر مترابطة فيما بينها على النحو الآتي:

تُبرز دائرة الريعية (Rentier Circle) أنّ الاقتصاد الريعي ليس مجرد بنية مالية تعتمد على تدفقات العائدات الخارجية، بل هو نظام اقتصادي – مؤسسي متكامل يُعيد إنتاج التبعية والجمود عبر آليات مترابطة. فكل عنصر في هذه الدائرة يُغذي الآخر، لتتشكل حلقة مغلقة يصعب كسرها دون إصلاحات هيكلية عميقة تمس بنية الدولة وطبيعة علاقتها بالمجتمع.

تبدأ الدورة من الريع الخارجي (External Rent)، وهو الإيراد المتولد من تصدير الموارد الطبيعية، وعلى رأسها النفط والغاز، دون جهد إنتاجي داخلي حقيقي. ويؤدي تدفق هذا الريع إلى الخزينة العامة إلى نشوء الدولة الريعية (Rentier State) التي تقوم بدور الموزّع لا المنتج، فتتحول من فاعل اقتصادي إلى فاعل توزيعي يحتكر إدارة العائدات ويوجهها عبر قنوات الإنفاق العام والدعم الاجتماعي.

وينتج عن هذا الاحتكار تشكّل دائرة المنتفعين (Rentier Circle)، وهي شبكة من المصالح الاقتصادية والسياسية تستفيد مباشرة من توزيع الريع عبر العقود، والمناصب، والامتيازات المختلفة. وترتبط مصالح هذه الفئة ببقاء النظام الريعي، مما يجعلها تقاوم أي إصلاحات من شأنها المساس بمنابع الريع أو تقليصه. وفي هذا السياق، تتكرس الزبائنية (Clientelism) كآلية لتوزيع المنافع على أساس الولاء لا الكفاءة، فتغدو العلاقات الزبونية بديلاً عن المؤسسات الاقتصادية السليمة، وتتحول الموارد إلى وسيلة لضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي بدل أن تكون أداة للتنمية.

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

نتيجة لذلك، يتراجع أداء القطاع الإنتاجي (Weak Productive Sector) نتيجة غياب الحوافز الاقتصادية، وتزاحم الموارد الريعية مع القطاعات المنتجة، فيظهر ما يُعرف بالمرض الهولندي الذي يؤدي إلى ضعف التنافسية وتراجع الصادرات غير النفطية. ولتعويض ضعف النشاط الاقتصادي، تلجأ الدولة إلى الإنفاق العمومي والتوظيف المفرط (Public Spending & Disguised Unemployment) كوسيلة لتوزيع الريع داخلياً، ما ينتج عنه بطالة مقنعة وعبء مالي متزايد دون مردودية اقتصادية حقيقية.

وفي ظل غياب رؤية تنموية بديلة، يُفضي ذلك إلى ضعف التنوع الاقتصادي (Weak Diversification)، حيث يبقى الاقتصاد رهين صادرات المحروقات، هشاً أمام تقلبات الأسواق العالمية. وتُعبد هذه الهشاشة إنتاج المنظومة ذاتها، إذ يؤدي ضعف التنوع إلى استمرار الاعتماد على الريع الخارجي، ومن ثمّ إلى إعادة تنشيط الدولة الريعية ودائرة المنفعين والزبائنية من جديد.

وهكذا، تُغلق دائرة الريعية على ذاتها في حلقة مفرغة، تُوفّر استقراراً ظاهرياً لكنها تُكرّس في العمق اقتصاداً هشاً، تابعاً، وعاجزاً عن التحول نحو الإنتاج والتنافسية. وكسر هذه الحلقة يتطلب إصلاحات هيكلية عميقة في بنية الدولة الريعية، تقوم على تعزيز الشفافية، ترشيد الإنفاق، إعادة توجيه الاستثمار نحو القطاعات المنتجة، وربط الثروة بالمساءلة والمواطنة الاقتصادية الفاعلة.

ومن ثمّ، فإن الدائرة الريعية المفرغة تمثل نموذجاً تفسيرياً متطوراً يدمج بين الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وفق منطقٍ سببي دائري. وخطورة هذا النظام تكمن في كونه يُوفّر استقراراً ظاهرياً ومؤقتاً للاقتصاد والمجتمع، في حين يُقيد ديناميكية التنمية الحقيقية ويُؤجل التحول نحو اقتصاد إنتاجي متنوع ومستدام.

وتجدر الإشارة إلى أن الدائرة الريعية بيئة خصبة لتفشي الفساد بمختلف أشكاله، إذ يندمج المنطق الريعي مع السلوكيات الزبونية والمحسوبية، ما يؤدي إلى انحراف عملية تخصيص الموارد عن الكفاءة الاقتصادية نحو الولاءات الشخصية والسياسية. وفي الحالة الجزائرية، يظهر هذا الترابط بوضوح من خلال هيمنة الدولة على تدفقات الريع البترولي واستخدامها كوسيلة لإدارة التوازنات الاجتماعية والسياسية بدل توجيهها نحو الاستثمار الإنتاجي. إن استمرار هذه الحلقة المغلقة بين الريع والفساد يعمّق هشاشة القاعدة الإنتاجية، ويُقوّض مسار التنوع الاقتصادي، مما يجعل كسر الدائرة الريعية شرطاً أساسياً لأي إصلاح اقتصادي أو مؤسسي حقيقي في الجزائر.

2-2- العلاقة التفاعلية بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية

يُعدّ التفاعل بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية علاقةً تبادلية معقّدة، تتجلى في اعتماد كلّ منهما على الآخر في الاستمرار وإعادة إنتاج بنيته. فبينما يقوم الاقتصاد الريعي على توليد الثروة من مصادر خارجية لا تتطلب جهداً إنتاجياً محلياً كبيراً — كالعوائد النفطية أو المنجمية أو حتى

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

المساعدات الخارجية — تسعى الدولة الريعية إلى احتكار إدارة هذه الموارد وتوزيعها بما يضمن استدامة ولاءات اجتماعية وسياسية أكثر من تحقيق كفاءة اقتصادية (Mahdavy، The Pattern and Problems of Economic Development in Rentier States. In Studies in the Economic History of the Middle East، 1970) (Beblawi & Luciani, The Rentier State. London: Croom Helm, 1987) حيث هذا النمط من العلاقات يولد ما يُعرف بـ"اقتصاد الولاء" بدل "اقتصاد الإنتاج"، حيث تُستبدل آليات السوق وقيم العمل بآليات توزيع الربح وتخصيصاته. وفي هذا الإطار، لا تُعدّ الدولة الريعية مجرد انعكاس لاقتصاد ريعي، بل تتحول إلى فاعلٍ مكرّس لبنية الربح ذاتها من خلال أدوات السياسة المالية، والإنفاق العام، والدعم الاجتماعي الانتقائي (Luciani, The Arab State، 1990) (Gray, 2011)

ولهذا يرى بعض الباحثين أن الاقتصاد القائم على الربح النفطي يُجسّد النموذج المثالي لما يُعرف بـ«اقتصاد التداول» في مقابل «اقتصاد الإنتاج». ففي هذا النوع من الاقتصادات، تنصبّ جهود الأفراد والجماعات وحتى الدولة على التنافس من أجل الحصول على نصيب من الربح، بدل الانخراط في أنشطة إنتاجية حقيقية. ويغدو النشاط الاقتصادي في جوهره وسيلة لإعادة توزيع الدخل وتدويره داخلياً، لا مسلكاً موجّهاً نحو خلق القيمة المضافة أو تعزيز الإنتاجية. وفي ظل هذا النمط الريعي، تغيب الحاجة إلى تطوير نظام إنتاجي متكامل أو مؤسسات اقتصادية فاعلة، كما تنتفي الدوافع لتنويع مصادر الدخل مثل الضرائب أو الابتكار الصناعي. فالعائدات المتأتية من تصدير النفط الخام تمثل المصدر الرئيس للإيرادات، بينما تكتفي الدولة بدور الوسيط الذي يعيد توزيع هذه العائدات عبر سياسات الإنفاق العام. ويُقابل هذا الواقع نموذج مغاير في الاقتصادات غير الريعية، حيث يشكل التنويع الاقتصادي ركيزة أساسية للنمو من خلال تطوير الهياكل الإنتاجية والمؤسسية، بما يضمن استدامة الدخل واستقلاله عن تقلبات الأسواق الخارجية. (محمد و كامل، اشكالية العلاقة بين الاقتصاد الربعي والدولة الربعية، 2013، صفحة 251)

وتؤكد الأدبيات الاقتصادية أن الاقتصادات الغنية بالموارد الطبيعية تميل، على المدى الطويل، إلى تسجيل معدلات نمو أقل من نظيراتها ذات القاعدة الإنتاجية المتنوعة، وهو ما يُعرف بلعنة الموارد (Resource Curse)، التي فسرها باحثون مثل Sachs & Warner (1995) على أنها نتيجة مباشرة للاعتماد المفرط على صادرات المواد الأولية، إذ يؤدي تدفق الربح إلى تآكل الحوافز نحو الابتكار، وتراجع تنافسية القطاعات غير الريعية، وازدياد هشاشة الاقتصاد أمام تقلبات الأسواق العالمية.

ومن جانبٍ آخر، أظهرت دراسات Corden & Neary (1982) أن وفرة العائدات الخارجية تخلق ما يُعرف بـالعلة الهولندية (Dutch Disease)، وهي ظاهرة انتقال الموارد — البشرية والمالية — من القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة نحو قطاع الربح (النفطي غالباً)، مما يؤدي إلى تضخم في سعر الصرف الحقيقي، وتراجع في القدرة التصديرية، وانكماش القاعدة الإنتاجية المحلية. وهكذا تتغذى الدولة الريعية من الاقتصاد الريعي عبر التمويل الريعي، بينما يعيد

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

الاقتصاد الريعي إنتاج الدولة الريعية من خلال استمرار احتكار الريع وإعادة توزيعه في شكل امتيازات سياسية واجتماعية (Elbadawi, & Soto, 2015)

ومن ثمّ، فإنّ الاقتصاد الريعي ليس بالضرورة اقتصاداً نفطياً، ولا كل اقتصاد نفطي هو بالضرورة ريعي. فبعض الدول النفطية استطاعت تجاوز البنية الريعية من خلال بناء مؤسسات فعالة وتبني استراتيجيات تنويع اقتصادي تدمج العائدات الريعية في مسارات إنتاجية مستدامة، في حين فشلت أخرى في ذلك، فظلت رهينة دوائر الريع والتبعية للأسواق الخارجية. (Auty, 2001) (Karl T. L., 1997)

هذا ما يدفع إلى ضرورة تبويب الاقتصاديات الريعية النفطية وتصنيفها، وهو ما سيتم التطرق إليه لاحقاً في المحور الموالي.

3- الاقتصاديات الريعية (النفطية) تصنيفها وخصائصها.

بعد تحديد الأطر المفاهيمية للريع الاقتصاد الريعي والدولة الريعية، تبرز الحاجة إلى التمييز بين مختلف أنماط الاقتصاديات الريعية، وخاصة تلك المعتمدة على الثروة النفطية كمصدر رئيسي للدخل الوطني. فالدول النفطية لا تتشابه من حيث درجة اعتمادها على الريع أو كيفية توظيفه في الدورة الاقتصادية، إذ تختلف بنيتها الإنتاجية ومستوى تنويعها المؤسسي تبعاً للخيارات التنموية المتبعة. ومن ثمّ، يهدف هذا الفرع إلى تصنيف هذه الاقتصاديات وفق معايير موضوعية توضح موقعها ضمن خارطة الريعية العالمية، مع تحليل الخصائص البنوية والوظيفية التي تميزها عن الاقتصاديات الإنتاجية التقليدية.

3-1- تصنيف الاقتصاديات الريعية (النفطية).

يتّضح من الأدبيات الاقتصادية أن الاقتصادات الريعية، وبخاصة النفطية منها (نفط وغاز) – أو الأدق القول اقتصادات المحروقات نظراً لشيوع استعمال مصطلح “النفط” كممثل عام للموارد الطاقوية – تتفاوت من حيث درجة اعتمادها على العوائد الريعية الخارجية، تبعاً لحجم صادراتها من المواد الأولية ومدى انكشافها على الأسواق العالمية. وتشير المعطيات الإحصائية الحديثة إلى أنّ النشاط النفطي العالمي يتركز في عدد محدود من الدول التي تهيمن فعلياً على العرض العالمي للمحروقات. ويبرز الجدول رقم (..) ترتيب أهم الدول المصدرة للنفط الخام في العالم لسنة 2024، استناداً إلى بيانات منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC)

غير أنّ هذا الترتيب لا يعني بالضرورة أن الدول ذات الصادرات النفطية الأكبر تُعدّ جميعها اقتصاديات ريعية بالمعنى الدقيق للكلمة؛ إذ يُقاس الطابع الريعي للاقتصاد ليس بحجم الإنتاج أو التصدير، بل بدرجة تبعية الاقتصاد الوطني للريع الخارجي كمصدر أساسي للدخل، وبمدى انعكاس ذلك على طبيعة الهيكل الإنتاجي والمؤسسي. فالدولة التي تعتمد موازناتها العمومية بشكل مفرط على العائدات النفطية، وتوجّه جزءاً كبيراً منها إلى الإنفاق الجاري أو الاستهلاك بدل الاستثمار المنتج، تُجسّد بوضوح خصائص الاقتصاد الريعي.

من هنا، فإنّ الرهان الحقيقي أمام الدول النفطية لا يتمثل في تعظيم كفاءة الإنتاج النفطي ذاته، بل في كيفية إدارة الريع الناتج عنه وتوظيفه في مسارات تنويع الاقتصاد. ويظل التحدي

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

البنوي الأكبر متمثلاً في تحويل الربح المؤقت إلى قاعدة إنتاجية دائمة تضمن الاستدامة الاقتصادية، وتحدّ من هشاشة النمو المرتبطة بتقلبات الأسواق الطاقوية.

الجدول رقم 2- 2: ترتيب أهم الدول المصدرة للنفط الخام في العالم سنة 2024

(الوحدة ألف برميل يوميا)

الترتيب	الدولة	الصادرات	الترتيب	الدولة	الصادرات
01	المملكة العربية السعودية	6047	12	الكويت	1176
02	روسيا	4524	13	انغولا	1042
03	الولايات المتحدة الأمريكية	4109	14	ليبيا	1002
04	كندا	3569	15	عمان	887
05	العراق	3364	16	المكسيك	848
06	الإمارات العربية المتحدة	2717	17	فنزويلا	656
07	البرازيل	1707	18	قطر	541
08	النرويج	1691	19	المملكة المتحدة	475
09	إيران	1566	20	كولومبيا	473
10	نيجيريا	1522	21	الجزائر	459
11	كازاخستان	1426	22	أذربيجان	394

Source : OPEC, Annual Statistical Bulletin 2025, (www.opec.org, consulté le 15/04/2025)

تُبرز هذه البيانات أن الاقتصاد النفطي لا يُقاس فقط بحجم الاحتياطيات أو مستوى الإنتاج، بل بطبيعة ارتباط الاقتصاد الوطني بعائدات النفط. فبعض الدول الصناعية، مثل كندا والنرويج والولايات المتحدة، تُعد من كبار المصدرين، غير أنها لا تُصنف كاققتصادات ريعية لأن إيرادات النفط لا تشكّل فيها المصدر الرئيس للدخل الوطني، بل تُدار ضمن منظومة اقتصادية متنوعة تعتمد على الصناعة والتكنولوجيا والخدمات.

في المقابل، نجد دولاً أخرى -مثل الجزائر وفنزويلا والعراق- تُعد اقتصادات ريعية بامتياز رغم انخفاض حجم صادراتها مقارنة ببعض الدول المتقدمة، وذلك بسبب الاعتماد شبه الكامل على العائدات النفطية في تمويل الميزانية العامة، وتراجع مساهمة القطاعات الإنتاجية غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي.

ومن ثمّ، يمكن القول إن التصنيف الحقيقي للاقتصاديات النفطية لا يرتبط بالكمّ بقدر ما يرتبط بالبنية: أي بمدى هيمنة الربح النفطي على الدورة الاقتصادية وعلى طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع. فالدولة في الاقتصاد الريعي تمارس دور الوسيط في تجميع الربح الخارجي وتوزيعه داخلياً، بينما يضعف الارتباط بين الإنتاج المحلي والدخل القومي، مما يخلق هشاشة هيكلية وتبعية للأسواق العالمية.

استناداً إلى هذا التصنيف، يتبيّن أنّ مجرد امتلاك احتياطيات نفطية أو تسجيل مستويات مرتفعة من الصادرات لا يكفي لتصنيف الدولة بأنها اقتصاد ريعي، ما لم يكن الربح الخارجي يشكل المصدر الأساسي للدخل الوطني والمحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي. فالعبرة ليست في حجم الإنتاج أو التصدير، بل في مدى تبعية الاقتصاد الوطني للعائدات النفطية وتأثيرها على هيكله الإنتاجي والمؤسسي.

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

ومن هذا المنطلق، فإنّ التمييز بين "الدولة النفطية" و"الاقتصاد الريعي" يكتسي أهمية تحليلية كبيرة، إذ لا يُعتبر كل منتج أو مصدر للنفط اقتصاداً ريعياً، بل يُحدّد ذلك وفق درجة ارتباط النشاط الاقتصادي بالريع الخارجي ومدى قدرة الدولة على تحويله إلى استثمارات منتجة. وهو ما يستدعي الوقوف عند أبرز السمات والخصائص التي تميز الاقتصاد الريعي، لا سيما في الدول النفطية.

وفي هذا السياق، لا يختلف وضع الغاز الطبيعي عن النفط من حيث دوره الريعي في العديد من الدول، إذ يُعدّ الغاز — إلى جانب النفط — المصدر الأبرز لتوليد الريع الخارجي وتمويل الإنفاق العمومي في الاقتصاديات المعتمدة على المحروقات. ومع تزايد أهمية الغاز في مزيج الطاقة العالمي خلال العقدين الأخيرين، أصبحت بعض الدول تعتمد عليه بالدرجة نفسها التي تعتمد فيها على النفط، سواء كمورد للتصدير أو كمصدر أساسي للمداخيل العمومية.

ولتوضيح خريطة الاقتصادات الريعية الغازية، يُبين الجدول رقم (...)، ترتيب أهم الدول المصدّرة للغاز الطبيعي في العالم خلال الفترة 2020-2024، بوحدة مليون متر مكعب يومياً، استناداً إلى بيانات منظمة أوبك (OPEC) ومصادر الطاقة الدولية. ويُظهر الجدول أن تجارة الغاز العالمية تتركّز في عدد محدود من الدول، تتقدّمها الولايات المتحدة وقطر وروسيا، تليها النرويج وأستراليا وكندا، ثم الجزائر ونيجيريا وتركمانستان وماليزيا.

الجدول رقم 2- 3: ترتيب أهم الدول المصدرة للغاز الطبيعي في العالم سنة (2024)

(الوحدة مليون متر مكعب يومياً)

الترتيب	الدولة	2020	2021	2022	2023	2024
01	الولايات المتحدة الأمريكية	149.640	188.376	195.561	215.479	218.206
02	قطر	127.460	134.515	134.515	161.249	162.468
03	روسيا	236.880	244.310	168.660	137.130	158.970
04	النرويج	112.952	111.456	119.063	114.930	123.685
05	أستراليا	102.434	106.708	106.500	105.682	106.292
06	كندا	70.932	79.560	85.279	82.118	91.070
07	الجزائر	39.459	54.759	48.920	52.037	49.087
08	تركمانستان	32.00	39.690	43.100	48.100	46.810
09	ماليزيا	33.130	34.330	39.230	37.610	38.866
10	نيجيريا	35.586	38.464	32.190	29.650	32.860
11	هولندا	39.976	43.276	41.126	38.220	31.767

Source : OPEC, Annual Statistical Bulletin 2025,2024 (www.opec.org, consulté le 15/04/2025)

يُظهر الجدول رقم (2-3)، المتعلق بترتيب أهم الدول المصدّرة للغاز الطبيعي في العالم خلال الفترة 2020-2024، تزايداً ملحوظاً في حجم الإنتاج والتصدير العالمي للغاز، مع هيمنة واضحة لعدد محدود من الدول، تتقدّمها الولايات المتحدة الأمريكية وقطر وروسيا. ورغم أنّ هذه

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

الدول تتقاطع من حيث مكانتها الطاقوية في السوق العالمية، إلا أنها تختلف جذرياً في طبيعة بنيتها الاقتصادية وعلاقتها بالريع.

فمن جهة، تمثل الولايات المتحدة والنرويج وكندا نموذجاً لاقتصادات منتجة وليست ريعية، إذ تُدمج العائدات الغازية والنفطية ضمن منظومة اقتصادية متنوعة تشمل الصناعة والخدمات والتكنولوجيا، مما يجعل الإيرادات الطاقوية مجرد عنصر داعم للنمو، لا محركاً وحيداً له. أما من جهة أخرى، فإن دولاً مثل الجزائر ونيجيريا وتركمانستان تجسد خصائص الاقتصاد الريعي، حيث تشكل عائدات الغاز المصدر الرئيس للدخل الوطني، في ظل محدودية القاعدة الإنتاجية وضعف مساهمة القطاعات غير الطاقوية في الناتج المحلي الإجمالي.

كما يُلاحظ أن الجزائر حافظت على موقع متقدم ضمن قائمة المصدرين رغم تقلب مستويات الإنتاج بين 2020 و2024، بالضبط المرتبة السابعة، ما يعكس استمرار تبعيتها الهيكلية لعائدات الغاز الطبيعي. ويشير هذا النمط إلى أن الريعية الاقتصادية لا تُقاس بحجم الصادرات المطلقة، بل بدرجة اعتماد الاقتصاد على تلك العائدات في تمويل الإنفاق العام وتحريك النشاط الاقتصادي. فكلما ازدادت هيمنة الريع الطاقوي على الإيرادات، تقلصت الحوافز نحو الابتكار والتنوع، وهو ما يجعل هذه الاقتصادات عرضة لتقلبات الأسواق العالمية وتقويض الاستقرار الاقتصادي طويل الأجل.

بناءً على ذلك، يمكن القول إن موقع الجزائر ونيجيريا وتركمانستان في هذا الترتيب لا يعكس فقط وزنها الطاقوي، بل يكشف عن طبيعة بنية اقتصاداتها الريعية، التي تظل بحاجة إلى استراتيجيات فعالة لتوظيف العائدات الغازية في تنوع النشاط الاقتصادي، وتخفيف الارتباط الأحادي بقطاع المحروقات.

تُبرز هذه المعطيات أن التمييز بين الدولة النفطية والدولة الريعية لا يُبنى على حجم الصادرات أو الاحتياطات، بل على طبيعة توظيف العائدات الريعية ومدى اندماجها في الدورة الإنتاجية. فبينما نجحت بعض الدول في تحويل الريع إلى رافعة للتنوع الاقتصادي، بقيت أخرى أسيرة منطق التوزيع والاستهلاك، مما جعلها أكثر هشاشة أمام تقلبات الأسواق العالمية.

ومن هذا المنطلق، يُمكن القول إن الاقتصاديات الريعية النفطية تشترك في مجموعة من الخصائص البنيوية التي تميزها عن الاقتصادات المنتجة، سواء من حيث آليات تكوين الدخل، أو طبيعة الإنفاق العام، أو علاقة الدولة بالمجتمع. ويقضي فهم هذا النمط الاقتصادي الوقوف عند أبرز الخصائص والمميزات البنيوية التي تحدد طبيعة الاقتصاد الريعي في الدول النفطية.

2-3- خصائص ومميزات الاقتصاديات الريعية (النفطية) وآلياتها

يُظهر التحليل البنيوي لمسار تطور الاقتصاديات النفطية أنّ تميزها لا يعود فقط إلى امتلاكها لمورد طبيعي استراتيجي، بل إلى المنطق الريعي الذي يحكم إدارة هذا المورد وتوزيع عائداته. فمنذ الطفرات النفطية الكبرى في سبعينيات القرن الماضي، أعادت هذه الاقتصادات تشكيل وظائف الدولة، التي تحولت من دورها الإنتاجي إلى دور الوسيط المركزي في تجميع الريع وتوزيعه، مما أوجد نمطاً اقتصادياً تتداخل فيه الاعتبارات المالية والاجتماعية والسياسية.

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

هذا النمط أنتج هيكلًا اقتصاديًا ذا اعتماد خارجي مرتفع، وضعف في قاعدة الإنتاج المحلي، وخللاً في التوازن المؤسسي والاجتماعي، ما جعله أكثر عرضة للتقلبات وأكثر هشاشة أمام الصدمات الخارجية. وتُظهر الأدبيات الكلاسيكية والمعاصرة – من أعمال Mahdavy (1970) و Beblawi & Luciani (1987) إلى Karl (1997) و Auty (2001) – أن الاقتصادات الريعية تشترك في مجموعة من الخصائص البنوية والوظيفية والسلوكية التي تفسّر طبيعتها التنموي المحدود.

انطلاقاً من ذلك، يمكن تحديد أبرز هذه الخصائص، والتي تعكس كلّ منها أحد الأبعاد الجوهرية للاقتصاد الريعي وآلية اشتغاله وفق مايلي:

1-2-3- الاعتماد الريعي كمصدر رئيسي للدخل الوطني: (Beblaw & Luciani, 1987)

تتمثل السمة المركزية للاقتصاد الريعي في اعتماد الدولة شبه الكامل على العوائد الخارجية الناتجة عن تصدير الموارد الطبيعية، لا سيما النفط والغاز، بدل الاعتماد على النشاط الإنتاجي الداخلي. هذه الخاصية تُنتج ما يسميه Beblawi & Luciani "اقتصاد بلا إنتاج"، إذ تتدفق الإيرادات من الخارج بشكل مستقل عن الأداء المحلي، مما يُحدث انفصلاً بين خلق الثروة وتوليد القيمة المضافة الداخلية.

-آلياً، يؤدي هذا النمط إلى هشاشة مالية، حيث تتحدد مستويات الدخل العام وفقاً لتقلبات الأسواق النفطية العالمية، مما يخلق تذبذباً في الميزانية العامة، ويحدّ من قدرة الدولة على التخطيط طويل المدى.

2-2-3- الدولة كوسيط وموَزَع للريع: (Beblaw & Luciani, 1987)

في الاقتصاد الريعي، تتحول الدولة إلى وسيط مالي يحتكر العائدات الريعية ويعيد توزيعها عبر الإنفاق العام. هذه الوساطة تُغيّر جذرياً العلاقة بين الدولة والمجتمع: فبدل العلاقة التقليدية القائمة على "الضريبة مقابل الخدمات"، تنشأ علاقة زبائنية تقوم على الولاء مقابل الامتيازات. -آلياً، هذه الخاصية تتجسد في انتقال الريع من الشركات النفطية إلى الخزينة، ثم توزيعه عبر الرواتب والدعم والمشروعات العمومية، ما يجعل الدولة الفاعل الاقتصادي الأوحد. بمرور الوقت، يُضعف ذلك قاعدة الإنتاج الخاص، ويُرسّخ ثقافة الانكالية السياسية والاقتصادية.

3-2-3- تضخم الإنفاق العام والاستهلاك غير المنتج: (Karl T. L., 1997)

تُظهر كارل أن الطفرات النفطية تُغري الحكومات بتوسيع الإنفاق العام، خصوصاً في مجالات الدعم والأجور والمشاريع غير المنتجة. آلياً، يُفضي هذا إلى حلقة من الإنفاق-العجز-الإنفاق: فمع كل ارتفاع في أسعار النفط، تتوسع الميزانية بشكل مفرط دون مراعاة للقدرة الاستيعابية للاقتصاد، مما يؤدي لاحقاً إلى عجز عند انخفاض الأسعار.

آلياً، يؤدي هذا النمط إلى تضخم في الطلب الكلي دون زيادة مقابلة في العرض المحلي، فتُغطّى الفجوة عبر الواردات، ما يُعمّق التبعية للخارج ويحدّ من تكوين رأس المال المنتج.

4-2-3- ضعف القاعدة الإنتاجية وتآكل القطاعات غير النفطية: (Auty, 2001)

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

يرى أوتي أن الربيع النفطي يحدث انحرافاً في تخصيص الموارد نحو الأنشطة الريعية عالية العائد على حساب القطاعات التحويلية والزراعية. هذه الآلية تؤدي إلى "تآكل القاعدة الإنتاجية" نتيجة تحيز رأس المال والعمل لصالح القطاع النفطي، وهو ما يُضعف التنوع الاقتصادي ويجعل الاقتصاد أحادي البنية.

-آلياً، يترجم هذا التخصيص المشوّه في تراجع حصة الصناعة والزراعة من الناتج المحلي الإجمالي، وفي تقلص مساهمتهما في التشغيل والصادرات، وهو ما يزيد من هشاشة الاقتصاد أمام الصدمات الخارجية.

3-2-5- هشاشة المالية العامة وتقلب الموازنة: (Auty، 2001)

تعتمد المالية العامة في الاقتصادات النفطية على أسعار السوق العالمية، ما يجعلها عرضة لتقلبات حادة. آلياً، ترتفع الإيرادات الحكومية في فترات الطفرة، فتتوسع النفقات، ثم تتراجع عند انخفاض الأسعار، مما يؤدي إلى عجز هيكلي وصعوبة في ضبط السياسة المالية.

-آلياً، هذا النمط الدوري يعوق بناء سياسات تنموية مستدامة، إذ تميل الحكومات إلى الاستجابة القصيرة المدى بدل وضع استراتيجيات استثمارية طويلة الأجل. كما يخلق سلوكاً مالياً مضاداً للاستقرار، يزيد من المخاطر الكلية ويفقد الموازنة مرونتها أمام الصدمات.

3-2-6- العلة الهولندية (Dutch Disease): (Auty، 2001) (CORDEN & NEARY، 1982)

تُعدّ العلة الهولندية من أبرز الآليات الاقتصادية التي تُفسّر أثر الربيع على بنية الاقتصاد. تنشأ هذه الظاهرة عندما تؤدي تدفقات العائدات النفطية إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية، مما يجعل السلع الوطنية أقل تنافسية في الأسواق الدولية.

-آلياً، تؤدي هذه الظاهرة إلى انتقال الموارد (العمل ورأس المال) من القطاعات القابلة للتصدير — مثل الصناعة والزراعة — نحو القطاع النفطي والخدمات المرتبطة به، بسبب ارتفاع الأجور والعوائد فيه. ومع مرور الوقت، تنكمش القطاعات المنتجة غير النفطية، وتتراجع الصادرات التحويلية، بينما تزداد الواردات الاستهلاكية، ما يُعمّق التبعية للاقتصاد العالمي ويضعف قاعدة الإنتاج الوطني.

3-2-7- ضعف التنوع الاقتصادي وهيمنة القطاع الأحادي: (Auty، 1997) (Karl T. L., 2001)

تميل الاقتصادات الريعية إلى الاعتماد الأحادي على الصادرات النفطية، وهو ما يُضعف التنوع القطاعي. فوفرة العائدات النفطية السهلة تقلل من الحوافز السياسية والاقتصادية لتطوير قطاعات إنتاجية جديدة، لأن الدولة تستطيع تمويل نفسها دون الحاجة إلى تنويع مصادر الدخل.

-آلياً، يؤدي هذا الوضع إلى ما يُعرف بـ«التثبيت البنوي» (Structural Lock-in)، أي ترسخ بنية اقتصادية يصعب تغييرها بسبب تداخل المصالح الريعية، مما يعيق التحول نحو الصناعة التحويلية أو الزراعة الحديثة. ومع مرور الزمن، يصبح التنوع مطلباً حتمياً لكنه صعب التحقيق دون إصلاح مؤسسي عميق.

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

8-2-3- ضعف المؤسسات وغياب المساءلة: (Rose, 2001) (Karl T. L., 1997)

تُظهر الأدبيات السياسية-الاقتصادية أن الاقتصادات الريعية تتسم بضعف مؤسساتها الديمقراطية والرقابية. فطالما أن الدولة لا تعتمد على الضرائب لتمويل ميزانيتها، فإنها لا تواجه ضغطاً من المواطنين للمساءلة، وهو ما يُعرف بـ«اللجنة الضريبية العكسية» (Reverse Taxation Effect).

-آلياً، يؤدي غياب العلاقة الضريبية إلى ضعف الشفافية والمحاسبة، وإلى تركّز السلطة المالية في يد الجهاز التنفيذي. كما تصبح السياسات العامة أداة لتوزيع المنافع بدل ضبط الأداء الاقتصادي، مما يُفرغ المؤسسات من وظيفتها الرقابية ويُكرّس الحكم الزبائني.

9-2-3- تفشي الفساد والمحسوبية: (Leite, 1999) (Karl T. L., 1997)

يُعد الفساد من النتائج الحتمية للبيئة الريعية، حيث يتحوّل الربح إلى موردٍ تتنافس عليه النخب بدل أن يكون أداة للتنمية. تشير دراسات Leite & Weidmann (1999) إلى أن ارتفاع حجم الربح في الاقتصاد يزيد من فرص «السلوك الريعي» (Rent-Seeking)، أي السعي للحصول على نصيب من العوائد دون مساهمة إنتاجية.

-آلياً، يؤدي ذلك إلى قيام شبكات زبائنية تربط بين السلطة والقطاع الخاص، وتوجّه القرارات الاقتصادية نحو المصالح الشخصية، ما يُضعف الكفاءة، ويُشوّه التخصيص القطاعي، ويُفرز فساداً مؤسسياً يطل أجهزة الدولة والإدارة العامة.

10-2-3- ضعف الحوافز الإنتاجية وثقافة الاتكالية: (Beblawi, The Rentier State in the Arab World." In The Arab State, 1990)

يرى Beblawi أن أحد أخطر إفرازات الاقتصاد الريعي هو التحوّل في القيم والسلوك الاقتصادي نحو «العقلية الريعية» (Rentier Mentality)، حيث تتراجع أهمية العمل والإنتاج أمام سهولة الحصول على الدخل من الدولة.

-آلياً، تتكوّن هذه الذهنية بفعل التوزيع الدوري للمنافع دون مقابل إنتاجي، ما يخلق مجتمعاً يعتمد على الربح في المعيشة بدل على الكفاءة والابتكار. ومع الوقت، يتقلّص دافع المخاطرة والاستثمار الخاص، ويتراجع النشاط الريادي، ما يكرّس حلقة من الاتكالية الاقتصادية يصعب كسرها دون إصلاح ثقافي ومؤسسي متزامن.

11-2-3- الانكشاف الخارجي والاعتماد على القطاع الخارجي:

تُظهر الأدبيات، خصوصاً لدى (Auty, 2001) و (Karl T., 1997)، أن الاقتصادات الريعية النفطية تتسم بانكشافٍ خارجيٍ مرتفع نتيجة الاعتماد شبه الكلي على صادرات المواد الأولية واستيراد المنتجات المصنعة والسلع الوسيطة.

-آلياً، تقوم على أن تدفقات العائدات النفطية تُؤدّي إلى تقدير سعر الصرف الحقيقي ورفع القدرة الشرائية داخلياً، مما يجعل الواردات أرخص نسبياً ويُقوّض القدرة التنافسية للصناعات المحلية، فينشأ ما يُعرف بـ "المرض الهولندي" (Dutch Disease). وبذلك، تصبح الدولة رهينة

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

تقلبات السوق العالمية وأسعار النفط، ما ينعكس مباشرة على الميزان التجاري والاحتياطات، ويجعل الاقتصاد هشاً أمام أي صدمة خارجية.

12-2-3- التفاوت الاجتماعي وتآكل الطبقة الوسطى:

أوضح (Mahdavy, The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: (The Case of Iran. In M. A. Cook (Ed.), 1970) و (Karl T. L., 1997) أن التوزيع الزبائني للريع يؤدي إلى تفاوتات كبيرة في الدخل، إذ تتركز المنافع في يد النخب السياسية والإدارية المقربة من دوائر السلطة، بينما تُهمَّش الفئات المنتجة.

الآلية هنا أن الريع لا يُوزَّع وفق الإنتاجية أو المساهمة الاقتصادية، بل عبر الولاءات، مما يخلق فئات ريعية مستفيدة وأخرى مهمشة. ومع مرور الوقت، تتآكل الطبقة الوسطى — التي تُعد ركيزة الاستقرار الاجتماعي — نتيجة ضعف الأنشطة الإنتاجية الخاصة وركود فرص العمل المجزية خارج القطاع العام.

13-2-3- تضخم التوظيف العمومي وضعف الإنتاجية:

بيّن (Beblaw & Luciani, 1987) و (Luciani, Allocation vs. Production States : A Theoretical Framework) (1990) أن الدولة الريعية تميل إلى توسيع التوظيف العمومي بشكل يفوق الحاجة الفعلية، باعتباره أداة لتوزيع الريع وشراء السلم الاجتماعي. -الآلية تتمثل في أن الإيرادات النفطية تُستخدم لتوفير وظائف غير منتجة في الإدارات والمؤسسات العمومية، مما يؤدي إلى تضخم الكتلة الأجرية على حساب الاستثمار المنتج، ويُضعف الكفاءة العامة. هذا الشكل من التوظيف يُحوّل الدولة إلى "ربّ عملٍ ريعي" ويُرسخ ثقافة الاتكال على الوظيفة الحكومية بدل المبادرة الخاصة.

14-2-3- هشاشة النمو وتقلباته الدورية:

أكد (Auty, 2001) و (Sachs & Warner, 2001) أن النمو في الاقتصادات الريعية يتسم بالهشاشة والدورية، إذ يتبع صعوداً وهبوطاً مسار أسعار النفط. -الآلية هنا أن غياب قاعدة إنتاجية متنوعة يجعل النشاط الاقتصادي مرتبطاً مباشرة بالإيرادات النفطية: فعندما ترتفع الأسعار، تتوسع الموازنة ويزداد الإنفاق العام مؤقتاً؛ وعندما تنخفض، تُضطر الدولة إلى التقشف، فتتباطأ الأنشطة الاقتصادية ويتراجع النمو. تسمّى هذه الظاهرة أحياناً بـ "دورات الازدهار والانكماش" (Boom-Bust Cycles)، وهي من أبرز سمات الاقتصاد الريعي.

15-2-3- غياب التحول نحو اقتصاد المعرفة والابتكار:

تُجمع الأدبيات الحديثة (Gelb, 2010) على أن الاقتصادات النفطية تواجه عجزاً هيكلياً في الانتقال نحو اقتصاد المعرفة بسبب ضعف الاستثمار في رأس المال البشري والبحث العلمي، وانحصار الموارد في تمويل الاستهلاك لا الابتكار. -الآلية تقوم على أن الاعتماد على الريع يُقلّل الحوافز لتطوير التكنولوجيا والتعليم والبحث التطبيقي، لأن العائد الاقتصادي السريع يأتي من استخراج الموارد لا من إنتاج المعرفة. وهكذا،

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

تظل هذه الاقتصادات عالقة في نموذج "الوفرة دون تنمية"، غير قادرة على بناء قاعدة إنتاجية معرفية مستدامة.

المطلب الثاني: وفرة الموارد الطبيعية وإشكالية نقمة الموارد

تمثل وفرة الموارد الطبيعية – ولا سيما الموارد النفطية والغازية – سيقاً ذا حدين في مسار التنمية الاقتصادية. فبينما تُعدّ مصدرًا مهمًا للعائدات المالية التي يمكن توظيفها في تمويل البنية التحتية وتحفيز النمو، كثيرًا ما تتحول هذه الوفرة إلى ما يُعرف في الأدبيات الاقتصادية بـ "نقمة الموارد" (Resource Curse)، حيث تُفضي إلى تباطؤ النمو، وتآكل القاعدة الإنتاجية، وارتفاع مستويات الفساد، وهيمنة الطابع الريعي على الاقتصاد الوطني.

يهدف هذا المطلب إلى تحليل الخلفية النظرية والاقتصادية والسياسية لهذه الظاهرة، من خلال التمييز بين وفرة الموارد كحالة موضوعية، وبين نقمة الموارد كنتيجة اقتصادية مؤسسية. كما يتناول أحد أبرز مظاهرها، المتمثل في العلة الهولندية (Dutch Disease)، مع التطرق إلى التفسيرات المتعددة التي حاولت فهم العلاقة بين الريع، والنمو، والتنوع الاقتصادي.

1- نقمة الموارد المفهوم والأدبيات التفسيرية

تشير نقمة الموارد إلى العلاقة العكسية بين اعتماد الاقتصاد على الموارد الطبيعية ومعدلات نموه، إذ قد تؤدي وفرة الموارد إلى ضعف الأداء الاقتصادي إذا ارتبطت الإيرادات الريعية بشكل كبير بالنشاط الاقتصادي. فالمفهوم لا يقتصر على امتلاك البلد لمخزون من النفط أو المعادن، بل يتعلق بمدى ارتكاز الاقتصاد الوطني على الإيرادات الريعية، ويُقاس ذلك عادةً بنسبة الصادرات النفطية أو المعدنية من إجمالي الصادرات، ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات العمومية، حيث تتجاوز في الاقتصادات الريعية غالبًا 70% من إجمالي الصادرات، و25-35% من الناتج المحلي، وما يزيد عن 50% من الإيرادات العامة للدولة.

ومن هذا المنطلق، تكمن النقمة في أسلوب استغلال الموارد وإدارتها، إذ قد تتحول الوفرة إلى عبء هيكلي إذا لم تُوظف العوائد ضمن مسارات إنتاجية تضمن التنوع الاقتصادي والاستدامة المالية. وتجارب مقارنة مثل النرويج وأستراليا تُبرهن أن وفرة الموارد ليست بالضرورة نقمة، إذ تمكنت هاتان الدولتان من تحقيق تنوع اقتصادي ونمو مرتفع بفضل سياسات رشيدة في إدارة العوائد واستثمارها في قطاعات إنتاجية وخدمية متقدمة، في حين تواجه العديد من الدول النامية المصدرة للنفط ضعف الأداء التنموي بسبب اعتمادها شبه الكامل على الريع الخارجي وضعف مؤسساتها الاقتصادية.

وقد شكلت هذه المفارقة محور اهتمام الباحثين منذ خمسينيات القرن الماضي، حيث ركزت التحليلات الأولى على ضعف المبادلات التجارية للدول الغنية بالموارد. وفي هذا السياق، تناولت عدة دراسات قامت بها مجموعة من الباحثين ظاهرة نقمة الموارد، ومن أبرزها:

▪ دراسة Gobind Nankanni (1979): أن الاقتصادات المعدنية تسجل أداءً ضعيفاً في التنوع

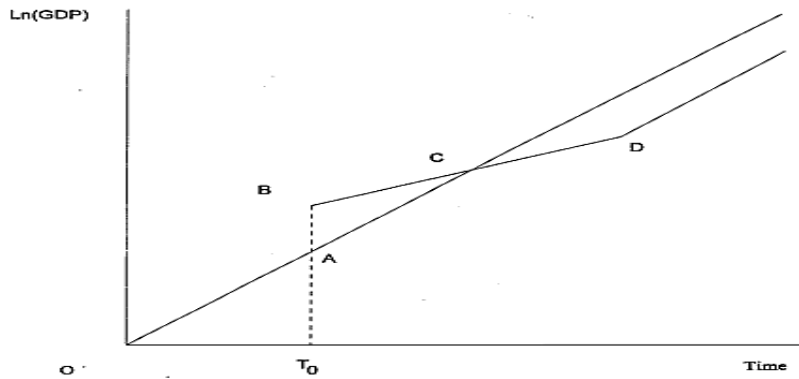
والادخار واستقرار الإيرادات، وتعاني من البطالة وتفاقم المديونية الخارجية. (صادق و

محمد، 2014، صفحة 05)

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

- **دراسة Richard Auty (1993):** أكد أن فشل الدول الغنية بالموارد في تحويل ثرواتها إلى نمو اقتصادي حقيقي ومستدام، واصفًا في مؤلفه *Sustained Development in Mineral Economies* كيف أن الدول منخفضة الدخل الغنية بالموارد غير قادرة على توظيف ثرواتها في تحفيز النمو. (Richard & Auty, 1993)
- **دراسة Sachs & Warner (1995):** والتي شملت 97 دولة خلال الفترة (1970-1989) نقطتين أساسيتين: أولاً، أن الاقتصاديات الوفيرة بالموارد تتميز بنمو بطيء، وثانيًا، أن انتعاش قطاع الموارد يؤدي إلى تركيز النشاط الاقتصادي على هذا القطاع على حساب القطاعات الصناعية الأخرى، مما يحد من إنتاجية وصادرات الصناعات التحويلية ويخلق مسارًا مختلفًا للنمو طويل الأمد. وتصور الدراسة ذلك عبر منحنى الشكل رقم (..) والذي يوضح أن النمو القصير الأمد الناتج عن انتعاش الموارد يتبعه تراجع طويل الأمد، نتيجة تحويل رأس المال والعمل من القطاع الصناعي إلى القطاع غير القابل للتبادل التجاري، ما يؤدي إلى "مرض القطاع الصناعي" وانخفاض النمو الدائم. (Jeffrey , Sachs, Andrew, & Warner, 1995)

الشكل رقم 2- 4: مسار نمو الـ PIB في الاقتصادات الغنية بالموارد الطبيعية مقارنة بالاقتصادات قليلة الموارد.



Source : Jeffrey D. Sachs, Andrew M. Warner. "National Resource Abundance and Economic Growth ". Working paper n 5398, National Bureau of Economic Research, 1050 Massachusetts Avenue Cambridge, MA 02138 December 1995, p: Appendix B figure B1.

يفترض Sachs & Warner وجود اقتصاديين لهما نفس معدل النمو، ممثلاً باللوغاريتم للناتج الداخلي الخام على خط مستقيم بين النقطة O و A. إذا شهد أحد الاقتصاديين انتعاشًا في قطاع الموارد الطبيعية عند الزمن T_0 ، يرتفع ناتجه المحلي مؤقتًا إلى النقطة B، محققًا نموًا قصير الأجل أعلى من الاقتصاد الآخر. إلا أن النمو على المدى الطويل يتراجع نحو النقاط C و D، لأن توسع قطاع

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

الموارد يزيد الطلب على السلع غير القابلة للتبادل التجاري، مما يقلل تخصيص العمل ورأس المال للقطاع الصناعي.

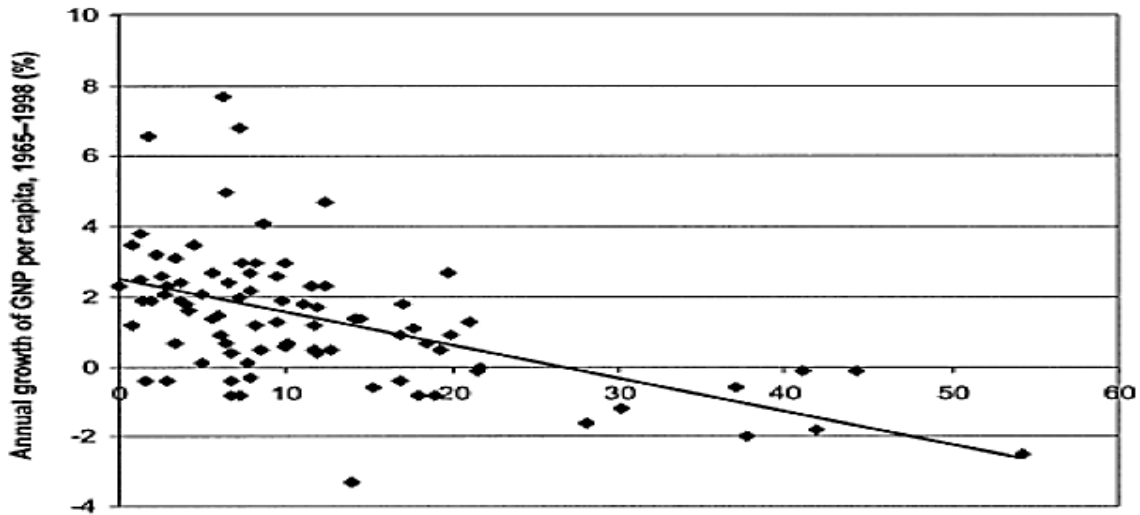
نتيجة لذلك، يتركز الاقتصاد الغني بالموارد على الموارد الطبيعية، ما يضعف الإنتاج والتصدير الصناعي، بينما يتوسع قطاع السلع غير القابلة للتبادل. هذا الانكماش الصناعي يحد من النمو المستدام، خاصة إذا كان القطاع الصناعي يولد أثرًا تعليميًا من خلال التعلم بالممارسة. بالتالي، يتميز الاقتصاد الغني بالموارد على المدى الطويل بمعدل نمو أقل مقارنة بالاقتصاد الفقير بالموارد.

■ دراسة Gylfason & Zoega (2001): استكشف العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي في إطار فرضية نقمة الموارد، مع التركيز على دور الادخار والاستثمار. وأظهرت الدراسة أن ارتفاع نصيب الإنتاج الذي يذهب إلى مالكي الموارد الطبيعية يقلل الطلب على رأس المال، ويخفض أسعار الفائدة الحقيقية، والادخار، والاستثمار، ما يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي. ومن خلال توسيع نموذج النمو الداخلي ليشمل الموارد الطبيعية كمدخل لإنتاج السلع النهائية، أظهرت النتائج أن زيادة نصيب رأس المال الطبيعي تقلل نمو الاستهلاك وتزيد الحاجة إلى تحفيز الاستثمار، بينما يسهم ارتفاع إنتاجية رأس المال المنتج في رفع النمو. وبناءً على بيانات البنك الدولي (2000)، وجد الباحثان أن الاستثمار في رأس المال المادي يرتبط عكسيًا بنصيب رأس المال الطبيعي ويزداد مع تطور النظام المالي، كما يرتبط التعليم والنمو عكسيًا بوفرة الموارد الطبيعية وارتباطهما مباشر بالاستثمار والتعليم، في حين أن الادخار الأجنبي مرتبط سلبًا بالنمو. وخلص الباحثان إلى أن الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية التي تحسن تخصيص رأس المال وتزيد الاستثمار عالي الجودة يمكن أن تساعد الدول الغنية بالموارد على تجاوز آثار نقمة الموارد وتحقيق نمو مستدام، بينما الاعتماد المفرط على الموارد دون إصلاحات فعالة قد يعيق أسواق رأس المال ويحد من النمو على المدى الطويل. (Gylfason & Zoega, 2001)

وفي هذا الإطار، استنتج Gylfason (2001) أن أغلب الدول الغنية بالموارد الطبيعية، وخصوصًا المصدرة للنفط، تتميز بمعدلات نمو منخفضة، موضحًا ذلك في الشكل رقم (..) والذي يبين العلاقة بين الناتج القومي الإجمالي للفرد ووفرة الموارد المعبر عنها بنسبة رأس المال الطبيعي من إجمالي رأس المال الذي يضم كل من رأس المال المادي، رأس المال البشري ورأس المال الطبيعي 85 دولة خلال الفترة (1956-1998) خلص إلى أن كل زيادة بنسبة 10% في حصة رأس المال الطبيعي من إجمالي رأس المال تُخفض متوسط النمو السنوي للفرد بنقطة مئوية واحدة. وفُسِّر ذلك بأربع آليات رئيسية: ارتفاع سعر الصرف الحقيقي (أعراض العلة الهولندية)، انتشار سلوك البحث عن الربح (Rent Seeking)، انخفاض الحافز للعمل لدى الأفراد، وتهميش الاستثمار في رأس المال البشري. (Thorvaldur, 2001)

الشكل رقم 2- 5: الناتج القومي الإجمالي ورأس المال الطبيعي

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي



وأوضحت الدراسات الحديثة أن مفهوم نقمة الموارد يمكن توسيعه ليشمل الموارد المتجددة والمعادن اللازمة للطاقة الحديثة، مع الإشارة إلى أن استغلال الموارد الطبيعية قد يشكل قاعدة للنمو الصناعي والتنوع الاقتصادي عند توجيه العوائد نحو الاستثمار في البنية التحتية والتكنولوجيا، وفق نظرية Staples of Theory of Growth لهارولد إينيس، وكذلك نظرية الدفع القوي (Big Push) التي وضعها Paul Rosenstein-Rodan (1943)، والتي تؤكد الحاجة إلى ضخ كميات كبيرة من الموارد لدعم استثمارات القطاع الصناعي. وأظهرت دراسات حديثة مثل Avranek et Al. (2016) أن نحو 40% من الأوراق البحثية تبين أثرًا سلبيًا لوفرة الموارد على النمو الاقتصادي، فيما أظهرت 40% أخرى عدم وجود أثر و20% تأثيرًا إيجابيًا، مما يعكس تعقيد العلاقة ووجود عوامل وسيطة.

وعلى صعيد المؤسسات والسياسات، أظهرت الدراسات أن الموارد الطبيعية تعزز التنمية فقط عندما تكون المؤسسات قوية ومحفزة للإنتاج، بينما يفشل النظام الاقتصادي في الدول ذات مؤسسات ضعيفة وسوء إدارة، حيث يسود الفساد والبيروقراطية ويزداد تأثير "العلة الهولندية". -دراسة Michael Ross (1999) على البُعد السياسي والاجتماعي وكذا المؤسساتي للنقمة، موضحة أن وفرة الموارد تؤدي أحيانًا إلى قصر أفق السياسات، تقوية مجموعات المصالح التي لا يخدمها الإصلاحات الداعمة للاقتصاد، وضعف مؤسسات الدولة التي لها دور مهم في دعم التنمية المستدامة، مع تأثير سلبي على الديمقراطية في بعض الدول النفطية وحروب أهلية أكثر تواترًا من الدول غير النفطية. (ROSS, 1999)

أما الدراسات الحديثة مثل Anderson & Aslaksen (2008)، فقد أظهرت أنه في الديمقراطيات البرلمانية ذات المؤسسات القوية لا يثبت وجود لعنة الموارد بشكل واضح. (Aslaksen S. et Al, 2008)

وبناءً على مراجعة الأدبيات، يمكن تلخيص ثلاثة اتجاهات أساسية:

- (1) الاتجاه التقليدي الذي يربط وفرة الموارد بانخفاض النمو الاقتصادي؛
- (2) الاتجاه الشرطي الذي يرى أن العلاقة قد تكون إيجابية أو سلبية حسب متغيرات وسيطة؛

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

- 3) الاتجاه المعارض الذي لا يرى وجود علاقة مباشرة. ومن ثم، تصبح الدول التي تعتمد على الموارد الطبيعية أكثر عرضة لتحول اقتصادها إلى نمط ربعي، مع آثار سلبية حتمية متمثلة فيما يلي:
- الإنتاجية والتنافسية في القطاعات غير النفطية،
 - تذبذب الإيرادات العامة،
 - ضعف التخطيط واتخاذ القرار،
 - تفشي الفساد،
 - ظهور العلة الهولندية.

2- العلة الهولندية (Dutch Disease) كآلية تفسيرية لنقمة الموارد

تُعَدّ العلة الهولندية (Dutch Disease) من المفاهيم الاقتصادية التي تعالج اختلالات البنية الإنتاجية الناجمة عن التوسع المفرط في أحد القطاعات الربعية أو الأولية، لاسيما قطاع الموارد الطبيعية، وما ينتج عنه من آثار سلبية على بقية القطاعات الاقتصادية.

عرّف Koutassila (1998) العلة الهولندية بأنها "الآثار السلبية التي تحدث في اقتصاد معين يتميز باعتماده الكلي على القطاع الربيعي من خلال التوسع فيه، وما ينتج عن ذلك من انحلال القطاعات الأخرى في الاقتصاد"، وهو تعريف يركّز على النتائج المترتبة عن الظاهرة دون التطرق إلى آليات حدوثها. (Koutassila, 1998)

أما سيد أحمد (1998) فقد قدّم تعريفاً أكثر شمولاً، حيث اعتبر أن "المرض الهولندي يرجع أساساً إلى الازدهار في قطاع الهيدروكربونات، الذي يؤدي إلى المبالغة في تقييم سعر الصرف ويؤثر سلباً في ميزان المدفوعات، ما يؤدي إلى انكماش القطاعات الإنتاجية غير النفطية، وتراجع التصنيع في حالة البلدان المتقدمة". يوضح هذا التعريف العلاقة السببية بين وفرة الموارد الطبيعية وارتفاع سعر الصرف الحقيقي وتأثيره السلبي على القطاعات القابلة للتصدير.

ومن ثمّ، يمكن تعريف العلة الهولندية بأنها ظاهرة اقتصادية تتجسد في تمركز النمو في قطاع أولي واحد، عادةً قطاع الموارد الطبيعية، مما يؤدي إلى علاقة سلبية بين وفرة مداخيل هذا القطاع والنمو الاقتصادي الكلي. وينتج عن ذلك تشوه في الهيكل الاقتصادي يتمثل في انحلال أو انكماش القطاع الصناعي، نتيجة ارتفاع قيمة العملة الوطنية وضعف القدرة التنافسية للصادرات المحلية، بفعل ما يُعرف بتأثير الإنفاق (Spending Effect) وتحول الموارد الإنتاجية نحو القطاع المزدهر (Resource Movement Effect).

وقد أشار Edwards (1985) إلى أن هذه الظاهرة تتعزز كذلك بوجود اختلالات نقدية ناتجة عن تدفق العملة الأجنبية وارتفاع مستويات الإنفاق العام، مما يفاقم التباين بين القطاعات الإنتاجية. (Edwards, Commodity Export Boom And The Real Exchange Rate: The Money-Inflation Link, 1985)

وعليه، يمكن تلخيص مفهوم العلة الهولندية في كونها اختلالاً هيكلياً ينشأ عندما يؤدي الازدهار المفاجئ في قطاع قابل للتصدير إلى تحويل عوامل الإنتاج من القطاعات الأخرى،

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنويع الاقتصادي

وإضعاف القاعدة التصنيعية والتصديرية للاقتصاد. وتُعدّ هذه الظاهرة من أبرز مظاهر نقمة الموارد (Resource Curse)، إذ تفسّر كيف يمكن للثروة الطبيعية، في غياب سياسات اقتصادية متوازنة، أن تتحوّل من نعمة إلى مصدر لبطء النمو وتراجع التنويع الاقتصادي.

1-2- أبرز العوامل المفسرة لانتشار العلة الهولندية:

تتعدد العوامل التي تفسر بروز ظاهرة العلة الهولندية في الاقتصادات الوطنية، خصوصاً في الدول النامية المعتمدة على قطاع أولي واحد، ويمكن تلخيص أهمها فيما يلي:
أ. الاعتماد على مورد اقتصادي أولي وتذبذب أسعاره:

تعود جذور تشخيص العلة الهولندية إلى التجربة الهولندية عقب اكتشاف الغاز الطبيعي في بحر الشمال خلال الستينيات، حيث أدى الاعتماد المفرط على هذا المورد إلى حدوث اختلالات هيكلية نتيجة تقلب أسعاره في الأسواق العالمية. وقد شهدت العديد من الاقتصادات الريفية حالات مشابهة عندما أصبح قطاع واحد هو المحرك الأساسي للنمو، مما جعلها عرضة لصدمات الأسعار الخارجية.

ب. حركة الأموال الساخنة وتهريب رؤوس الأموال:

تُعد حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل بين الأسواق والدول استجابةً لفروقات أسعار الفائدة وسعر الصرف شكلاً من أشكال المضاربة المالية. يؤدي خروج هذه الأموال إلى ضغوط على احتياطات النقد الأجنبي وتفاقم الاختلالات في القطاعات المنتجة، لا سيما القطاع الصناعي الذي يعتمد على التمويل المحلي. وبذلك، تتراجع القدرة التنافسية للصناعات الوطنية في الأسواق الخارجية، مما يوسع نطاق العلة الهولندية داخل الاقتصاد. (حميد، ح. (2012). فعالية السياسة النقدية في ظل حركة رؤوس الأموال الدولية. بالإشارة إلى حالة الجزائر-رسالة ماجستير غير منشورة- جامعة المدية. 104).

ج. التقدم التكنولوجي ودورة حياة المنتج:

يُسهم الابتكار التكنولوجي في تحقيق طفرات مالية قصيرة الأجل، إلا أن غياب الاستمرارية في التجديد يؤدي إلى ظهور اختلالات اقتصادية على المدى المتوسط والبعيد، نتيجة فقدان الديناميكية الإنتاجية وتراجع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. (جلاب، م. س. (2014). إدارة المعرفة وأثرها على الاستراتيجية التنافسية للمؤسسة الاقتصادية-دراسة مجمع صيدال الجزائر-رسالة ماجستير غير منشورة جامعة المدية. الجزائر).

د. الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الخارجية:

يؤدي تركز الاستثمارات الأجنبية في القطاع المزدهر إلى تبعية هذا القطاع لسياسات واستراتيجيات الشركاء الأجانب، مما يجعل الاقتصاد المحلي عرضة لتقلبات في حجم الصادرات وعائداتها. كما أن الاعتماد المفرط على رؤوس الأموال الأجنبية قد يضعف التحكم الوطني في مسارات التنمية. (مسعود، م. (2003). دروس في المالية العامة. 147-151).

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنويع الاقتصادي

هـ. سياسات التخصص الاقتصادي:

تتجه بعض الدول إلى تطبيق نظريات الميزة المطلقة أو النسبية في التجارة الدولية، عبر التخصص في إنتاج وتصدير سلعة أو مورد معين تمتلك فيه ميزة تنافسية. غير أن هذا التوجه يُكرّس التبعية لأسعار السلع التصديرية في الأسواق العالمية، ويؤدي إلى تراجع احتياطات النقد الأجنبي عند انخفاض الأسعار، مما يفاقم عجز ميزان المدفوعات ويؤثر سلبًا على الاستقرار الاقتصادي. (جدي، س.، & قاسم، ح. (2014). اتجاه التأثير ما بين الصادرات النفطية والنمو الاقتصادي حالة الجزائر. مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية. 08، 16(01) ،

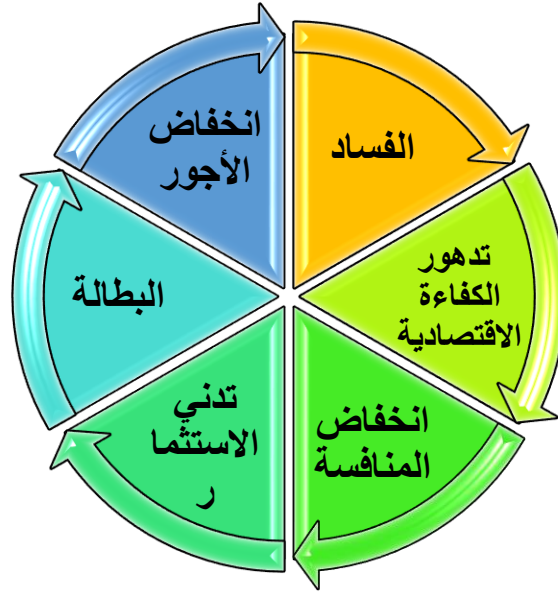
و. ضعف المبادرة لدى القطاع الخاص والاعتماد المفرط على الدولة:

تُظهر التجارب التاريخية للبلدان النامية أن الإرث الاستعماري والتحولات السياسية بعد الاستقلال ساهمت في ترسيخ نمط اقتصادي يعتمد على الدولة كمحرك أساسي للتنمية. وقد أدى تبني النظم الاشتراكية في العديد من هذه الدول إلى تراجع روح المبادرة لدى الأفراد، وضعف مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي. ومع مرور الوقت، تحولت القوى العاملة من الإنتاج إلى السعي وراء الربوع، مما أدى إلى تآكل القاعدة الإنتاجية وتقشي العلة الهولندية في هذه الاقتصادات. (محفوظ، م. (2001). التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص حالة الجزائر- رسالة ماجستير غير منشورة-جامعة الجزائر).

ز. الفساد وتزاوج الثروة بالسلطة:

يُعد الفساد أحد أبرز العوامل المفاقمة لليلة الهولندية، إذ يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد العامة وتوجيه النفقات نحو مجالات غير منتجة، على حساب القطاعات الحيوية. كما يضعف الكفاءة الاقتصادية ويقلص من حجم الاستثمارات المنتجة، مما يساهم في تراجع القطاع الصناعي والتصدير وارتفاع معدلات البطالة. هذا الوضع يُنشئ حلقة مفرغة من الفساد والانكماش الاقتصادي كما يوضحها الشكل (6-2).

الشكل رقم 2- 6: حلقة الفساد المفرغة



المصدر: (خليل، عبد القادر. (2009). الحوكمة وثنائية التحول نحو اقتصاد السوق وتفتشي الفساد دراسة اقتصادية تقييمية حول الجزائر. مجلة بحوث اقتصادية عربية(46)، ص91).

2-2- أهم النماذج المفسرة للعلة الهولندية:

تُبرز النماذج التفسيرية لظاهرة العلة الهولندية الكيفية التي يؤدي بها الاستغلال المكثف للموارد الطبيعية إلى تراجع القطاعات الإنتاجية الأخرى، خاصة قطاع التصنيع، من خلال إبراز الآثار السلبية البنوية التي تفرزها هذه الظاهرة على الاقتصاد الكلي. وتُعد هذه النماذج أدوات تحليلية مهمة لفهم ديناميكيات الاقتصاد الريعي، وتوجيه السياسات الاقتصادية نحو تحقيق التنوع وتجنب الاختلالات القطاعية. ومن بين أهم هذه النماذج نذكر مايلي:

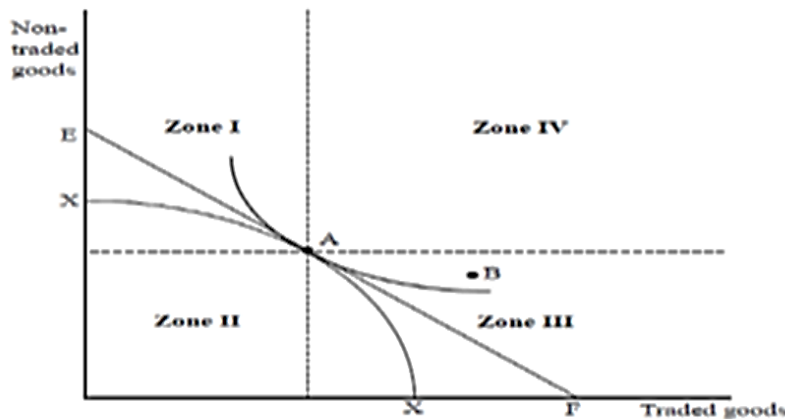
أ. نموذج سالتير – سوان (Salter-Swan, 1959):

الذي يُعد من أوائل المحاولات النظرية لتفسير الظواهر الناتجة عن الازدهار الريعي في الاقتصادات المفتوحة. يقوم هذا النموذج بتحليل أثر التبادل التجاري الدولي على الاقتصاد الأسترالي، الذي عرف خلال القرن التاسع عشر تشوهات هيكلية نتيجة اكتشاف مناجم الذهب، ما أدى إلى تراجع قطاع التصنيع وارتفاع معدلات التضخم. ففي الفترة الممتدة بين 1823 (أول اكتشاف للذهب) و1853، أصبحت صادرات الذهب تعادل ثلاثة أضعاف صادرات الصوف، وهو ما استدعى دراسته من قبل الاقتصاديين سالتير وسوان اللذين وضعوا نموذجا تفسيرياً لهذه التحولات سنة 1959، استناداً إلى مجموعة من الفرضيات الأساسية، أهمها:

- **تنوع السلع المنتجة:** يفترض النموذج أن الاقتصاد المحلي ينتج ثلاثة أنواع من السلع:
 - X : سلع قابلة للتصدير، تُباع في الأسواق العالمية وتخضع للمنافسة الدولية.
 - M : سلع تُستورد من الخارج أو تُنتج محلياً، ويُحدد الطلب عليها حسب السعر الأدنى في السوق العالمية.
 - N : سلع غير قابلة للتداول الخارجي، ويتحدد سعرها وفقاً لعوامل العرض والطلب المحليين.

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

- **هيكل الأسعار:** تُقاس الأسعار بالعملة الوطنية مع افتراض ثبات سعر الصرف الاسمي، ما يعني استقرار سعر الصرف الحقيقي في حالة التوازن الاقتصادي.
 - **التبادل التجاري:** يُفترض أن شروط ومعدلات التبادل التجاري تبقى ثابتة نسبياً على المدى القصير والمتوسط، ويُحدد التوازن من خلال العلاقة السعرية بين السلع القابلة للتداول وتلك غير القابلة للتداول.
 - **طبيعة السوق:** يسود نظام المنافسة الكاملة في أسواق السلع والخدمات وعوامل الإنتاج (العمل ورأس المال)، ويُعتبر السعر المتغير الرئيس المحدد لسلوك الوحدات الاقتصادية.
 - **طبيعة الاقتصاد:** يُنظر إلى الاقتصاد محل الدراسة باعتباره اقتصاداً صغيراً ومفتوحاً يعمل في ظل التشغيل الكامل للموارد، حيث تُستخدم جميع الطاقات الإنتاجية بأقصى درجة ممكنة.
 - **حركية عوامل الإنتاج:** يتمتع عنصر العمل بمرونة عالية في الانتقال بين القطاعات استجابة لتغيرات الأجر الحقيقي على المدى القصير والمتوسط، في حين أن رأس المال يُعد أقل مرونة ولا يمكنه التحرك إلا على المدى الطويل بسبب طبيعته المتخصصة.
- الشكل رقم 2- 7: منحني بياني لنموذج سالتير-سوان.



Source : E. Phillip, 2013, p 36.

يُظهر الشكل (2-7) تمثيلاً بيانياً لآلية التفاعل بين الإنتاج والدخل في الاقتصاد المحلي وفقاً لنموذج سالتير – سوان (Salter–Swan, 1959). إذ يُمثل منحني إمكانيات الإنتاج (XX) الحدود القصوى لتوليفة السلع التي يمكن للاقتصاد إنتاجها من السلع القابلة للتبادل دولياً (Tradables) والسلع غير القابلة للتبادل (Non-tradables)، في ظل الموارد والإمكانات الإنتاجية المتاحة. أما منحني قيد الدخل (EF) فيعكس التوليفات الممكنة من هذين النوعين من السلع التي يمكن للمستهلكين اقتناؤها عند إنفاق كامل الدخل الوطني، وفقاً للأسعار السائدة في السوق. ويُعبّر ميل خط الميزانية EF عن معدل التبادل التجاري الدولي (P_x/P_n) أي النسبة بين أسعار السلع القابلة للتبادل وغير القابلة للتبادل.

وفقاً لافتراضات النموذج، فإن تحسن شروط التبادل التجاري أو زيادة عائدات الصادرات – كما يحدث عادة في الاقتصادات الريعية عند ارتفاع أسعار المواد الأولية – يؤدي إلى تدفق

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

نقدي خارجي متزايد يرفع من حجم الكتلة النقدية المتداولة داخليًا. هذا الارتفاع في الدخل يُحفّز زيادة الطلب الكلي على كل من السلع القابلة وغير القابلة للتبادل.

غير أن أسعار السلع القابلة للتبادل تبقى ثابتة نسبيًا لأنها تُحدد في السوق الدولية، بينما تتأثر أسعار السلع غير القابلة للتبادل بظروف السوق المحلية. وبالتالي، يؤدي اختلال التوازن بين العرض والطلب المحلي في هذه الفئة من السلع إلى ارتفاع أسعارها، مما يُولّد تضخمًا داخليًا. ينتج عن هذه الديناميكية ما يُعرف بـ التأثير الإنفاقي (Spending Effect)، الذي يُعد أحد المظاهر الجوهرية للعبة الهولندية. فارتفاع الدخل الناتج عن الطفرة الربعية يوجه الطلب نحو السلع والخدمات المحلية، ما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، ويؤثر سلبيًا على القدرة التنافسية للصادرات الأخرى.

وبعبارة أخرى، فإن الشكل (3) يُجسّد التحول التضخمي الناتج عن تدفق العائدات الربعية، الذي يُفضي تدريجيًا إلى تراجع القطاعات الإنتاجية القابلة للتداول – وعلى رأسها القطاع الصناعي – لصالح قطاع الخدمات والسلع غير التبادلية، وهو ما يمثل المظهر البنوي الأبرز للعبة الهولندية.

ب. نموذج غريغوري (Gregory, 1976)

في دراسته المنشورة سنة 1976، قام روبرت غريغوري بتحليل التأثيرات الهيكلية الناتجة عن توسع قطاع التعدين في الاقتصاد الأسترالي، مبررًا انعكاساته السلبية على كل من القطاع الصناعي والزراعي. فقد لاحظ أن تدفقات الربوع الناتجة عن هذا القطاع تؤدي إلى ضغوط على القطاعات الإنتاجية الأخرى، في حين أن الاعتماد على الدعم الحكومي لا يمثل حلاً فعليًا لمشكلات التكيف التي تواجهها القطاعات المنخرطة في التجارة الدولية، بل قد يُفاقمها على المدى الطويل.

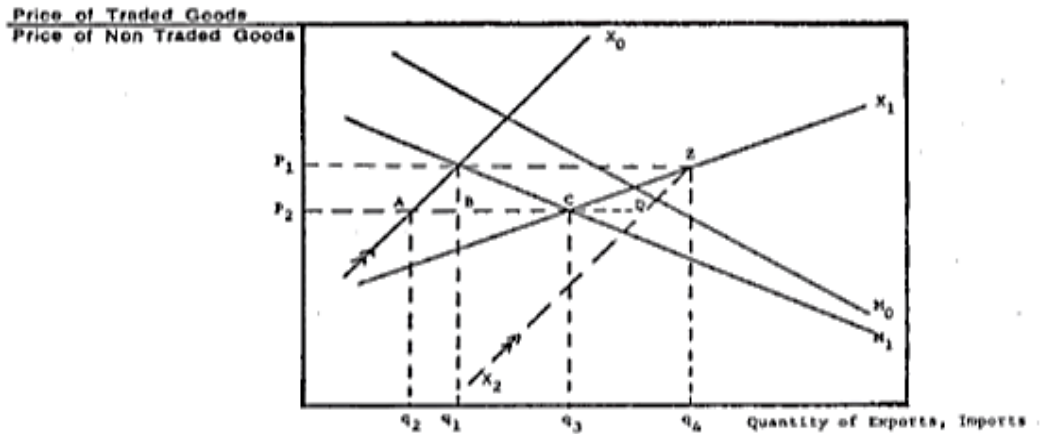
كما أشار غريغوري إلى أن خفض التعريفات الجمركية بنسبة 25% سنة 1973 زاد من هشاشة الصناعات التقليدية، خاصة تلك الكثيفة العمالة، مما أدى إلى ظهور فائض في ميزان المدفوعات رافقه ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي أو تضخم داخلي نتيجة زيادة الطلب المحلي.

وقد بنى غريغوري نموذج التفسير على مجموعة من الفرضيات، أبرزها:

- اكتشاف مورد طبيعي جديد يؤدي إلى تدفق كبير للعملة الصعبة نحو الداخل.
- تحديد أسعار السلع المتداولة وفق الأسعار العالمية دون تأثر بالعرض أو الطلب المحلي.
- اعتبار الميزان التجاري المكون الأساسي لميزان المدفوعات، مع إهمال مكونات أخرى مثل حركة رؤوس الأموال.
- ثبات معدلات التبادل التجاري بين الصادرات والواردات، ما يمنح النموذج طابع الاستقرار في المدى القصير.
- تعديل ميزان المدفوعات لا يتم إلا عبر خفض الصادرات التقليدية أو زيادة الواردات، نظرًا لارتباط صادرات القطاع الاستخراجي بعقود دولية يصعب تعديلها على المدى القصير.

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنويع الاقتصادي

الشكل رقم 2- 8: منحى الصادرات، الواردات والأسعار النسبية لغريغوري 1976



Source :R.G.Gregory. (1976,). Some implications Of The Growth Of The Mineral Sector. The Australian Journal Of Agricultural Economics, 20 August (02), P74

يوضح الشكل رقم (2-8) أن منحى الصادرات الأصلي X_0 يمثل الصادرات الإجمالية قبل الاكتشاف المنجمي، في حين أن منحى الواردات يمثل M_1 ومع اكتشاف الموارد الجديدة، يتضاعف حجم الصادرات لينتقل منحى الصادرات إلى X_1 ، ما يؤدي إلى انخفاض الأسعار النسبية للسلع القابلة للتبادل مقارنة بغير القابلة للتبادل، أي انتقال السعر من P_1 إلى P_2 ينتج عن ذلك تراجع الإنتاج في القطاع التصديري التقليدي من q_1 إلى q_2 من النقطة B إلى A، مقابل زيادة في الواردات من q_1 إلى q_3 من B إلى C، بفعل تأثير حركة سعر الصرف. هذه التحولات تؤدي في النهاية إلى فائض في ميزان المدفوعات وارتفاع سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية، ما يعزز بدوره ارتفاع أسعار السلع غير القابلة للتبادل ويدفع نحو تضخم داخلي يعكس بوضوح مظاهر العلة الهولندية في الاقتصاد الأسترالي.

ج. نموذج كوردن ونيري (CORDEN & NEARY, 1982) :

في دراستهما المشتركة لعام 1982 بعنوان "القطاع المزدهر وانهال التصنيع في اقتصاد صغير ومفتوح"، تناول كوردن ونيري (Corden & Neary) الإطار التحليلي لتفسير الآثار الاقتصادية الناجمة عن الصدمات الموجبة في أسعار السلع التصديرية، سواء في الاقتصادات المتقدمة أو النامية، في سياق ظاهرة العلة الهولندية.

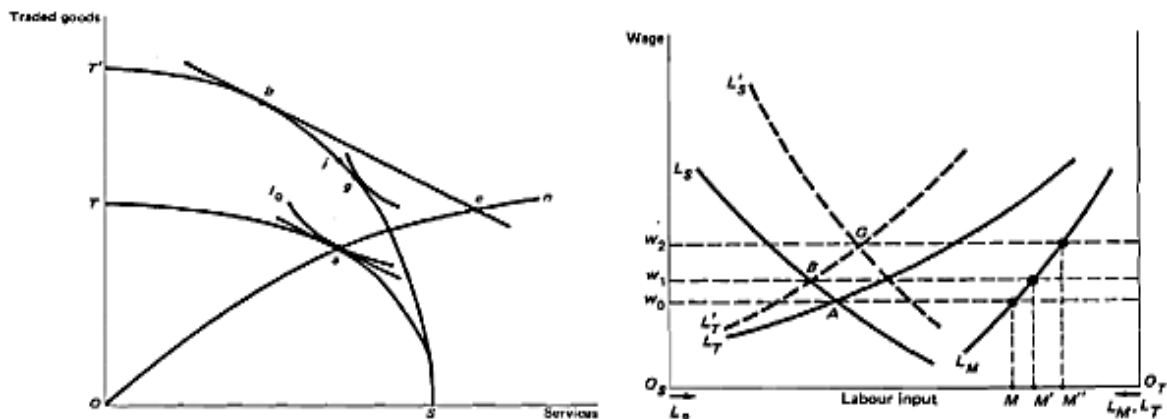
يركز النموذج الذي قدمناه على الضغوط التي يواجهها قطاع التصنيع التقليدي نتيجة نمو القطاع المزدهر، وغالباً ما يكون هذا القطاع استخراجياً أو مرتبطاً بالموارد الطبيعية. ويهدف التحليل إلى توضيح طبيعة هذه الضغوط وانعكاساتها على ظاهرة تراجع التصنيع (Deindustrialization)، مع توسيع نطاق الدراسة ليشمل أيضاً الحالات التي تُستبدل فيها الصناعات التقليدية بأنشطة أكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية.

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

اعتمد الباحثان في نموذجهما على منظور المدى المتوسط والطويل، مع تجاهل الآثار النقدية والتركيز على المتغيرات الحقيقية، انسجاماً مع منهجية نظرية التجارة الدولية. وقد تم بناء النموذج على مجموعة من الفرضيات الأساسية التي تفسر ديناميكيات العلة الهولندية، وهي كما يلي:

- **هيكل السوق الدولي:** يفترض النموذج وجود منافسة تامة في الأسواق العالمية، مع إمكانية تحقيق التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج. يقوم التحليل على عاملين رئيسيين هما العمل ورأس المال، مع فرض ثباتهما داخل حدود الاقتصاد الوطني وعدم قابليتهما للتنقل الدولي، في حين يمكن لعنصر العمل التنقل بحرية بين القطاعات الداخلية.
- **تحديد الأسعار:** يتم تحديد أسعار السلع القابلة للتبادل الخارجي وفقاً للمنافسة الدولية، بينما تُحدد أسعار السلع غير القابلة للتبادل داخل الاقتصاد المحلي استناداً إلى آليات العرض والطلب الداخليين.
- **بنية الإنتاج:** يُفترض أن الاقتصاد صغير ومفتوح، وينتج سلعتين تجاريتين يتم تحديد أسعارهما عالمياً، هما:
 - X_E : سلعة طاقوية (قطاع مزدهر)
 - X_M : سلعة صناعية (قطاع تقليدي).
 - X_S : سلعة غير تجارية تمثل قطاع الخدمات، وتُحدد أسعارها محلياً. وتوجّه جميع السلع إلى الاستهلاك النهائي دون تراكم استثماري.
- **التحليل في الإطار الحقيقي:** يركز النموذج على الآثار الواقعية الناجمة عن تغيرات الدخل الحقيقي الناتجة عن الصدمة الإيجابية المفاجئة، مع استبعاد الاعتبارات النقدية، وذلك لرصد التحولات الهيكلية على مدى متوسط إلى طويل يمتد لأكثر من خمس سنوات.
- **طبيعة الصدمة وتأثيراتها:** يفترض النموذج تعرض الاقتصاد إلى صدمة موجبة ودائمة نسبياً تؤدي إلى تدفقات كبيرة من العملة الصعبة. غير أن غياب سياسات مالية ونقدية رشيدة، أو تسرب رؤوس الأموال إلى الخارج، قد يفقد هذه الصدمة فعاليتها، بل قد يحولها إلى صدمة سالبة، بما يفاقم من الآثار السلبية لليلة الهولندية ويُسرّع من وتيرة تراجع التصنيع في المدى الطويل.

الشكل رقم 2- 9: تأثير الطفرة على سوق العمل وعلى سوق السلع الأساسية.



الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

Source :Corden, & Neary, J. (1982). Booming Sector And De-Industrialisation In A Small Open Economy. The Economic Journal, 92, P07.

وفقاً لتحليل كوردن ونيري (Corden & Neary, 1982)، يمكن تلخيص الآثار الأساسية لظاهرة العلة الهولندية في اقتصاد صغير ومفتوح من خلال أثرين رئيسيين يفسران التغيرات الهيكلية الناتجة عن الصدمات الإيجابية في القطاع المزدهر، وهما أثر حركة الموارد وأثر الإنفاق، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: أثر حركة الموارد (Resource Movement Effect):

تمثل هذا الأثر في تحول عوامل الإنتاج، خاصة عنصر العمل، نحو القطاع المزدهر وقطاع السلع غير القابلة للتبادل، نظراً لجاذبية الأجور وارتفاع العائد في هذه القطاعات. ويُعد العمل المورد الأكثر استجابة وانتقالاً بين القطاعات، إذ ينتقل جزء كبير منه من القطاع الصناعي التقليدي إلى قطاع المناجم أو الطاقة، وكذلك إلى قطاع الخدمات المحلية. وبما أن عرض العمل ثابت في المدى المتوسط، فإن هذا التحول يؤدي إلى نقص اليد العاملة في قطاع السلع التجارية خارج المحروقات، ما يترتب عنه تراجع في الإنتاج الصناعي وظهور ملامح التفكك الصناعي (Deindustrialization)، أي انكماش القاعدة الإنتاجية للقطاع التحويلي نتيجة فقدانه للعوامل المنتجة.

ثانياً: أثر الإنفاق (Spending Effect):

ينشأ هذا الأثر نتيجة الزيادة المفاجئة في الدخل الوطني عقب الطفرة في القطاع الاستخراجي وتحسن ميزان المدفوعات. فارتفاع الإيرادات يدفع نحو زيادة الطلب على السلع غير التجارية (مثل الخدمات والعقارات)، خصوصاً إذا لم تكن هذه السلع من السلع الدنيا، أي إذا ارتفع استهلاكها مع ارتفاع الدخل. هذا الطلب المتزايد يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع غير القابلة للتبادل محلياً، ومن ثم إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، مما يجعل السلع التجارية المحلية أقل تنافسية في الأسواق الدولية. وكنتيجة لذلك، يتوسع إنتاج السلع غير القابلة للتبادل مقابل انكماش إنتاج السلع القابلة للتبادل خارج القطاع المزدهر، وهو ما يُضعف الميزان التجاري ويعمّق مظاهر العلة الهولندية.

انطلاقاً من هذين الأثرين، يتبين أن حركة عوامل الإنتاج، وبالأخص تنقل اليد العاملة، تُعد العامل الحاسم في تحديد درجة تأثر القطاع التبادلي بالصدمات الخارجية. بينما يعتمد تطور القطاع غير التبادلي على طبيعة التكنولوجيا المستخدمة فيه؛ فإذا كانت كثيفة رأس المال فإن أثر الإنفاق يؤدي إلى توسع الإنتاج بفعل زيادة الطلب، أما إذا كانت كثيفة العمل، فقد ينتج عن ارتفاع الأجور وتكاليف الإنتاج انكماش في هذا القطاع بفعل ضعف مرونته التكنولوجية.

د. النموذج الأساسي (The Core Model) : (Corden W. , 1984)

استكمالاً لنموذج كوردن ونيري 1982، قدّم كوردن (Corden, 1984) في مقاله الموسوم بـ "Booming Sector and Dutch Disease Economics: Survey and Consolidation" نموذجاً أكثر شمولاً عُرف بـ النموذج الأساسي (The Core Model)، والذي يُعد تطويراً منهجياً للنموذج الأول، يهدف إلى توحيد وتحليل مختلف آليات ظاهرة العلة الهولندية ضمن إطار نظري متكامل.

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

يقوم هذا النموذج على مجموعة من الفرضيات الجوهرية التي تحدد طبيعة عمل الاقتصاد المعني بالعدة الهولندية، ويمكن تلخيصها كما يلي:

(1) يفترض وجود اقتصاد صغير ومفتوح يتكون من ثلاثة قطاعات رئيسية:

▪ **القطاع المزدهر:** (Booming Sector, B) يمثل عادةً القطاع الاستخراجي مثل النفط أو الغاز، الذي يشهد طفرة في الإنتاج أو الأسعار.

▪ **القطاع المتخلف:** (Lagging Sector, L) ويقصد به القطاع الصناعي أو الزراعي التقليدي الذي يتراجع أدائه نتيجة التحولات الهيكلية.

▪ **القطاع غير القابل للتبادل:** (Non-Tradeable Sector, N) ويضم الأنشطة المحلية التي لا تدخل في التجارة الخارجية، مثل الخدمات والبناء والعقارات.

(2) تفترض بنية الإنتاج أن لكل قطاع مجموعة من العوامل الخاصة به (Specific Factors)، بينما يُعتبر عنصر العمل العامل الوحيد القابل للتنقل بين القطاعات الثلاثة.

(3) ويُفترض كذلك أن مخزون العوامل ثابت في المدى المتوسط، وأن الأسعار مرنة بما يسمح بتحقيق توازن الأجور والتشغيل الكامل، أي عدم وجود بطالة وأن حركة اليد العاملة تحددها الأجور الحقيقية بين القطاعات.

وفقاً لكوردن، يمكن أن تحدث الطفرة في القطاع المزدهر (B) عبر ثلاث آليات رئيسية:

▪ تحسّن تكنولوجي خارجي يؤدي إلى زيادة كفاءة الإنتاج في القطاع المعني، مما يرفع الإنتاجية والعوائد.

▪ اكتشاف مفاجئ لمورد طبيعي جديد أو زيادة المعروض من عامل إنتاج معين مثل (رأس المال أو الأراضي أو الاحتياطيات المعدنية)

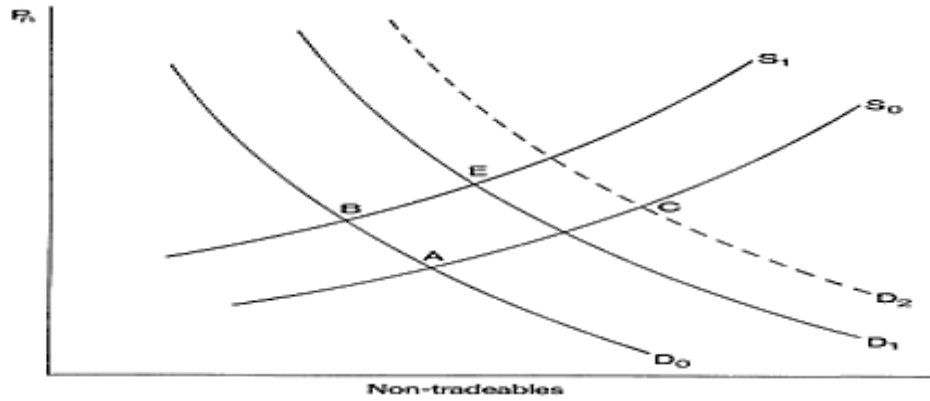
▪ ارتفاع الأسعار الدولية لسلع التصدير الخاصة بالقطاع المزدهر مقارنة بأسعار السلع المحلية، مما يعزز الإيرادات الخارجية ويقوي العملة الوطنية.

يمثل هذا النموذج الإطار التحليلي المرجعي لشرح كيفية انتقال آثار الطفرة من القطاع المزدهر (B) إلى بقية قطاعات الاقتصاد من خلال قناتي حركة الموارد والإنفاق اللتين سبق عرضهما في نموذج 1982، فارتفاع عائدات القطاع المزدهر يؤدي إلى تحول الموارد نحو هذا القطاع على حساب القطاع الصناعي (L)، وإلى زيادة الطلب الداخلي على السلع غير القابلة للتبادل (N)، مما يرفع أسعارها ويؤدي إلى تقدير سعر الصرف الحقيقي.

وفي النهاية، يتجسد أثر العلة الهولندية في تراجع تنافسية القطاعات القابلة للتبادل، خصوصاً القطاع الصناعي التحويلي، وهو ما يترجم إلى تفكك هيكل وتباطؤ في التنوع الاقتصادي. وفق ما هو في الشكل رقم (10-2)

الشكل رقم 2- 10: منحنى النموذج الأساسي لـ: Corden: 1984

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنويع الاقتصادي



Source :Corden, W. (1984). Booming Sector And Dutch Disease:Economics Survey And Consolidation. Oxfordeconomic Papers, 36(03), P 361.

وفقاً لتحليل كوردن (Corden, 1984) في نموذجه الأساسي، فإن الطفرة التي يشهدها القطاع المزدهر (B) تؤدي إلى مجموعة من الآثار الاقتصادية المترابطة التي تُترجم في نهاية المطاف إلى تراجع في التصنيع (Deindustrialization)، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وقد ميّز كوردن بين أثرين رئيسيين يفسران آليات انتقال الصدمة إلى بقية قطاعات الاقتصاد، هما أثر الإنفاق (Spending Effect) وأثر حركة الموارد (Resource Movement Effect)، على النحو التالي:

(خروبي و وهراني ، 2024 ، صفحة 147)

■ **تأثير الإنفاق Spending Effect :** إذا تم إنفاق جزء من الدخل الإضافي في B ، سواء مباشرة من قبل ملاك الأعمال أو بشكل غير مباشر من خلال تحصيلها في الضرائب ومن ثم تنفقها الحكومة، وبما أن مرونة الدخل للطلب على N موجبة ، فإن سعر N بالنسبة إلى أسعار السلع القابلة للتداول يجب أن يرتفع. هذا الارتفاع الحقيقي سوف يسحب الموارد من B و L إلى N ، سعياً لتعظيم الأرباح، ومع ارتفاع ربحية القطاع غير التبادلي، يدخل منتجون جدد من القطاع التبادلي B و L. نتيجة لذلك، يرتفع مستوى العرض في القطاع غير التبادلي N ، مما يؤدي إلى انتقال منحنى العرض من S₀ إلى S₁ ، ونصل إلى وضع توازني جديد. وبالتالي انخفاض P_N بالإضافة إلى تحويل الطلب بعيداً عن N نحو B و L. في الشكل (6)، يُظهر المحور العمودي P_N، أي سعر N بالنسبة إلى L، منحنى العرض مشتق من منحنى التحول بين N و السلعتين القابلتين للتبادل، يوضح منحنى الطلب، الطلب على N بأسعار مختلفة من N عندما تكون النفقات مساوية دائماً للدخل، لقد أدى تأثير الإنفاق إلى تحويل منحنى الطلب من D₀ إلى D₁ ، وبالتالي رفع P_N ، وسحب الموارد من L إلى N. ما يسمى ب: الانحلال غير المباشر للتصنيع

■ **تأثير حركة الموارد Resource Movement Effect :** يعني به انتقال العمالة من قطاع إلى آخر ففي حالة انتعاش القطاع المزدهر B ، بالإضافة لما سبق ، الناتج الحدي للعمل يرتفع في B نتيجة للازدهار، بحيث يرتفع الطلب على العمالة في B، عند أجر ثابت من حيث السلع القابلة للتداول، وهذا يؤدي إلى حركة للعمالة من L و N نحو B. هذا التأثير له جزأين:

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

- **حركة للعمل من L إلى B** تؤدي إلى خفض الإنتاج في L. وهذا يمكن أن يحدث ويطلق عليه اسم "الانحلال المباشر للتصنيع" لأنه لا يشمل القطاع N وبالتالي لا يتطلب ارتفاعاً في سعر الصرف الحقيقي.
- **حركة للعمل من N إلى B** بمعدل حقيقي ثابت لسعر الصرف. ويمثل هذا في الشكل المرفق Corden، تأثير حركة الموارد أدى إلى تحويل منحني العرض من S_0 إلى S_1 ، وبالتالي خلق طلب زائد لـ N إضافة إلى الطلب الناتج عن تأثير الإنفاق ويظهر هذا الطلب الإضافي في المنحني D_2 ، وهكذا يحدث ارتفاع حقيقي إضافي لسعر الصرف، وبالتالي فإنه يؤدي إلى حركة إضافية للعمالة من L إلى N، مما يعزز تراجع التصنيع الناتج عن تأثير الإنفاق. وقد اجتمع الأثران معاً، مما أدى إلى ما يمكن تسميته "بالانحلال غير المباشر للتصنيع"، الذي يكمل التراجع المباشر عن التصنيع الذي نتج عن حركة العمالة من L إلى B. كما هو واضح من الشكل، فالنتيجة أخيراً يمكن أن يكون N أعلى أو أقل مما كان عليه في البداية، يميل تأثير الإنفاق إلى جعله أعلى وتأثير حركة الموارد لجعله أقل.

هـ. نموذج الأثر النقدي: (Edwards, Commodity Export Boom And The Real Exchange Rate: The Money-Inflation Link, 1985)

يُعد نموذج سيباستيان إدواردز (Sebastian Edwards, 1985) من النماذج التطبيقية البارزة التي تناولت ظاهرة المرض الهولندي ضمن إطار اقتصاد كلي يجمع بين الجانبين الحقيقي والنقدي في آن واحد، مخالفاً بذلك النماذج السابقة التي اقتصرَت على تحليل الآثار الحقيقية فقط. وقد طوّر إدواردز نموذجاً في سياق تحليل الاقتصاد الكولومبي، باعتباره اقتصاداً صغيراً وسائراً في طريق النمو يعتمد بشكل كبير على تصدير السلع الأولية (القهوة)، مع غياب للأسواق المالية المحلية ووجود رقابة على حركة رؤوس الأموال، وهو ما يجعل من الصدمات الخارجية في أسعار الصادرات عاملاً رئيسياً في تفسير تقلبات سعر الصرف الحقيقي. يبدأ النموذج بالجانب النقدي، إذ يفترض أن عرض النقود في الاقتصاد يتحدد وفق المعادلة التالية:

$$\dot{M}_t = \alpha \dot{R}_t (1 - \alpha) \dot{DCR} \dots\dots\dots (1)$$

▪ $\dot{M}_t$: معدل نمو عرض النقود.

▪ $\dot{R}_t$: الاحتياطات الأجنبية معبر عنها بالعملة المحلية.

المعادلة (1)، حيث يعتمد نمو الكتلة النقدية على كل من الاحتياطات من النقد الأجنبي والقروض الممنوحة للاقتصاد. فكل زيادة في الاحتياطات الرسمية المعبر عنها بالعملة المحلية تعني توسعاً في عرض النقود، كما أن توسع القروض الداخلية يؤدي بدوره إلى خلق نقدي إضافي. ويُعد هذا المسار من أبرز قنوات انتقال أثر الطفرة التصديرية إلى النظام النقدي، خصوصاً في الاقتصادات التي تموّل الإنفاق العمومي من خلال التوسع الائتماني. أما التغير في الاحتياطات الأجنبية، فيوضحه إدواردز من خلال المعادلة التالية:

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

$$\dot{R}_t = \gamma_0 [\dot{M}_t^d - \dot{M}_{t-1}] \div \gamma_1 \dot{P}_t^c \dots\dots\dots (2)$$

▪ M_t^d : الطلب على النقود في الفترة t .

▪ M_{t-1} : عرض النقود للفترة $t-1$.

▪ p_t^c : أسعار السلع المصدرة معبر عنها بالعملة المحلية في الفترة t .

وتُظهر هذه العلاقة أن تراكم احتياطات الصرف الأجنبي يستجيب لعاملين أساسيين: الفائض أو العجز في تدفقات عرض وطلب النقود من جهة، والتغير في الأسعار المحلية للسلع المصدرة من جهة أخرى. فارتفاع الأسعار العالمية للسلع التصديرية يؤدي إلى زيادة إيرادات الدولة من العملة الصعبة، ومن ثَمَّ إلى نمو احتياطاتها الرسمية لدى البنك المركزي. ويُستكمل التحليل النقدي بإدخال معادلة الطلب على النقود التي تمثل العلاقة بين مستوى الدخل الحقيقي وحجم الطلب النقدي:

$$\dot{M}_t^d = \dot{P}_t + \sigma \dot{Y}_t \dots\dots\dots (3)$$

▪ $\dot{P}_t$: معدل النمو في المستوى العام للأسعار أو معدل التضخم في الاقتصاد

▪ $\dot{Y}_t$: الدخل الحقيقي

إذ يُعد الطلب على النقود دالة متزايدة في الدخل الحقيقي، فكلما ارتفع الدخل ازداد الطلب على السيولة اللازمة لتغطية المعاملات. ومن ثَمَّ، فإن الطفرة التصديرية التي تؤدي إلى نمو الدخل الحقيقي تُترجم بارتفاع في الطلب على النقود، ما يخلق ضغطاً توازنياً في النظام النقدي. فإذا لم يتغير عرض النقود مع هذا الارتفاع في الطلب، يحدث ما يُعرف بـ الأثر الانكماش (Deflationary Effect)، حيث يتحقق التوازن فقط من خلال انخفاض الأسعار المحلية أو تراجع الدخل الحقيقي. أما في حال توسع عرض النقود نتيجة تحويل الاحتياطات الأجنبية إلى عملة محلية، فإن النتيجة تكون تضخمية، مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار. ويمتد التحليل بعد ذلك إلى الجانب الحقيقي من الاقتصاد، حيث يربط Edwards بين الأسعار الحقيقية للسلع المصدرة والدخل الحقيقي عبر المعادلة التالية:

$$\dot{Y}_t = g + p(\dot{P}_t^{*c} - \dot{P}_{Tt}^*) \dots\dots\dots (4)$$

▪ g : معدل نمو المخرجات (الإنتاج) في المدى الطويل.

▪ $\dot{P}_t^{*c}$: أسعار السلع المصدرة بالعملة الأجنبية معبر عنها بما يعادلها من العملة المحلية

▪ $\dot{P}_{Tt}^*$: معدل التغير في أسعار الصادرات معبر عنها بالعملة الأجنبية

وتعني هذه العلاقة أن التغير في الأسعار الحقيقية للسلع القابلة للتبادل التجاري يؤدي إلى تغير مماثل في الدخل الحقيقي على المدى الطويل، وهو ما يعكس العلاقة الجوهرية بين أسعار السلع المصدرة وسعر الصرف الحقيقي. فعندما ترتفع أسعار السلع المصدرة في الأسواق العالمية، يرتفع الدخل الحقيقي للبلد، ما يؤدي إلى زيادة في الطلب على السلع والخدمات المحلية

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

غير القابلة للتبادل. ومع ثبات الطاقة الإنتاجية في هذا القطاع، يؤدي فائض الطلب إلى ارتفاع أسعار هذه السلع، ومن ثمَّ ارتفاع الأسعار النسبية للسلع غير المتاجر بها، أي ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، وهو ما يُعرف بأثر الإنفاق (Spending Effect).

وبذلك يُظهر النموذج أن التفاعل بين الجانبين النقدي والحقيقي يقود إلى نتيجة موحدة، هي تقدير حقيقي للعملة المحلية، أي ارتفاع سعر الصرف الحقيقي. فمن جهة، يؤدي توسع الطلب المحلي على السلع غير القابلة للتبادل إلى رفع أسعارها، ومن جهة أخرى، يولد التوسع النقدي الناتج عن تراكم الاحتياطات الأجنبية ضغوطاً تضخمية تُسهم في الاتجاه نفسه. ويترتب عن ذلك تراجع القدرة التنافسية للقطاع الصناعي، وازدياد ميل المستهلكين نحو الواردات التي تصبح أرخص نسبياً من السلع المحلية.

كما يُبرز Edwards أن طبيعة نظام سعر الصرف المتبع تحدد شكل انتقال هذه الآثار إلى الاقتصاد. ففي ظل نظام الصرف الثابت، يؤدي تحويل الإيرادات الخارجية إلى العملة المحلية إلى توسع في المعروض النقدي، مما يرفع الأسعار المحلية ويؤدي إلى تقدير العملة الحقيقية. أما في ظل النظام المرن، فإن زيادة عرض النقد الأجنبي تؤدي إلى ارتفاع القيمة الاسمية للعملة المحلية مباشرة، أي من خلال قنوات سوق الصرف وليس عبر تغيرات الأسعار الداخلية. وفي كلتا الحالتين، تكون النتيجة النهائية واحدة، وهي ارتفاع سعر الصرف الحقيقي وما ينجم عنه من اختلافات هيكلية في القطاعات القابلة للتداول.

ويخلص Edwards في نموذجهِ إلى أن الطفرة التصديرية يمكن أن تولّد أثرين نقديين متميزين: الأول يتمثل في زيادة الطلب على النقود نتيجة ارتفاع الدخل الحقيقي، والثاني في توسع عرض النقود نتيجة تراكم الاحتياطات الأجنبية. ويتفاعل هذان الأثران مع الآثار الحقيقية المتمثلة في حركة الموارد وأثر الإنفاق ليؤدي جميعاً إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، وتراجع في الأداء الصناعي، بما يعبر عن جوهر المرض الهولندي في الاقتصادات النامية المعتمدة على تصدير المواد الأولية.

3- العلاقة بين نقمة الموارد والعلة الهولندية

تشير العديد من الدراسات إلى أن مشكلة نقمة الموارد ترتبط اقتصادياً بتدني معدلات النمو في الدول التي تعتمد بشكل كبير على قطاع الموارد الطبيعية، مقارنة بالدول التي لا تمتلك ثروات طبيعية. فهذه الاقتصادات غالباً ما تواجه صعوبات في تحقيق التنوع الاقتصادي، ويصبح الاقتصاد معرضاً للتقلبات السعرية في الأسواق العالمية للموارد الأساسية، مما يؤدي إلى اعتماد مفرط على العوائد الريعية وتراجع الحوافز لتطوير القطاعات الإنتاجية الأخرى مثل الصناعة والخدمات القابلة للتصدير (Larsen, 2006).

من جهة أخرى، يُستخدم مصطلح العلة الهولندية للإشارة إلى الآثار السلبية الناتجة عن الانتعاش المفاجئ في قطاع الموارد الطبيعية، والتي غالباً ما تظهر في انكماش القطاع الصناعي وضعف القدرة التنافسية للصادرات المحلية. ويحدث ذلك بشكل رئيسي من خلال آليتين: الأولى هي تقدير العملة المحلية نتيجة ارتفاع التدفقات النقدية من صادرات الموارد، والثانية هي تحول

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

الموارد الإنتاجية مثل العمل ورأس المال من القطاعات التقليدية إلى القطاع المزدهر، مما يؤدي إلى ضعف الإنتاج الصناعي وارتفاع أسعار السلع المحلية.

وعلى الرغم من اختلاف المنطلق النظري لكل منهما، إلا أن نقمة الموارد والعملة الهولندية تتقاطعان في تأثيرهما السلبي على النمو والقطاعات المنتجة. يمكن تلخيص العلاقة بين الظاهرتين على النحو التالي:

- **التأثير على القطاعات الإنتاجية:** كل من نقمة الموارد والعملة الهولندية يؤديان إلى ضعف الصناعات التحويلية والقطاعات غير المرتبطة مباشرة بالموارد الطبيعية، نتيجة تحويل العملة ورأس المال إلى القطاعات المزدهرة أو ارتفاع تكلفة الإنتاج بسبب تقدير العملة المحلية.
- **التأثير على النمو الاقتصادي:** في كلا الظاهرتين، يؤدي الاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية إلى تراجع معدلات النمو الكلي، خصوصاً في الاقتصادات الصغيرة والمتوسطة التي لا تمتلك تنوعاً كافياً في البنية الاقتصادية.
- **الآثار النقدية والمالية:** تظهر العملة الهولندية بشكل واضح في ارتفاع سعر الصرف الحقيقي نتيجة تدفق العملة الأجنبية، بينما تؤثر نقمة الموارد على الاستقرار المالي والقدرة على إدارة الصدمات الخارجية. وبذلك، يمكن اعتبار العملة الهولندية أداة ميكرو-اقتصادية لتفسير آلية تأثير نقمة الموارد على القطاعات الإنتاجية، خاصة الصناعة والخدمات غير القابلة للتصدير.

أمثلة تطبيقية:

- **في هولندا،** أدى اكتشاف الغاز الطبيعي في السبعينيات إلى تراجع الصناعات التحويلية التقليدية، وهو المثال الكلاسيكي للعملة الهولندية.
 - **في نيجيريا،** يعكس الاعتماد على النفط تأثير نقمة الموارد، حيث أدت الطفرة النفطية إلى تراجع قطاعات الصناعة والزراعة وضعف التنوع الاقتصادي.
 - **في كولومبيا،** أدى ارتفاع أسعار القهوة إلى تقدير العملة المحلية وزيادة الطلب على النقود وفقاً لنموذج Edwards، مما أضعف القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية المحلية.
- من الجدول التالي يمكن ملاحظة نقاط الالتقاء والاختلاف بين نقمة الموارد والعملة الهولندية:

الجدول رقم 2- 4: آثار نقمة الموارد والعملة الهولندية على الاقتصاد والعلاقة بينهما

نقمة الموارد			
نعم	لا		
نمو متعثر لكن مع وجود قاعدة تصديرية متنوعة	وجود نمو في الاقتصاد مع قاعدة تصديرية متنوعة	لا	العملة الهولندية
نمو متعثر مع وجود قطاع تصنيعي متناقص	وجود نمو في الاقتصاد مع قطاع تصنيعي متناقص	نعم	

Source : Larsen, E. R. "Escaping the Resource Curse and the Dutch Disease ?". American, Journal of Economics and Sociology, 65(3), 2006. P612.

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

يُظهر الجدول رقم (2-4) أن كلا الظاهرتين يسهمان في إضعاف القطاعات الإنتاجية للبلاد وتقليص فرص التنمية المستدامة، إلا أن نقمة الموارد تركز على تأثير الهيكل الكلي للاقتصاد، بينما تركز العلة الهولندية على آليات انتقال الموارد والأسعار والنقد داخل الاقتصاد. ومن هذا المنظور، يُمكن القول إن العلة الهولندية تمثل تفسيرًا ميكرو-اقتصاديًا عمليًا للآثار التي تصفها نقمة الموارد على الاقتصاد الكلي.

الاستنتاجات الرئيسية:

- يظهر الجدول أن وجود نقمة الموارد لا يعني بالضرورة حدوث العلة الهولندية، لكن تكرارهما معًا يزيد من شدة التأثيرات السلبية على الاقتصاد الوطني، مثل ضعف النمو وتراجع التنوع الصناعي.
- العلة الهولندية يمكن أن تحدث حتى في دول ليست غنية بالموارد إذا وقع صدمة في قطاع معين أدى إلى تحويل الموارد وتقدير العملة.
- الإدارة الاقتصادية والسياسات الصناعية والمالية يمكن أن تقلل من آثار كلتا الظاهرتين، خصوصًا من خلال تنويع قاعدة الصادرات أو التحكم في تقدير العملة.

المطلب الثالث: آثار نقمة الموارد والسياسات والتجارب الدولية للحد منها

يُعدّ فهم الآثار الاقتصادية المترتبة عن نقمة الموارد خطوة أساسية لتحديد سبل معالجتها، إذ إنّ الاقتصادات الريعية النفطية غالبًا ما تواجه اختلالات بنيوية نتيجة تقلبات الإيرادات الريعية وارتباطها بدورات أسعار الموارد في الأسواق العالمية. ومن هذا المنطلق، يسعى هذا المطلب إلى تحليل انعكاسات نقمة الموارد على الأداء الاقتصادي الكلي لهذه الاقتصادات، ثم استعراض أبرز الأدوات والسياسات الهيكلية والمؤسسية المعتمدة للتقليل من حدّتها، وصولًا إلى عرض أهم التجارب الدولية التي نجحت في إدارة وفرة الموارد الطبيعية وتوظيفها في مسار تنموي مستدام.

1- آثار نقمة الموارد على الاقتصادات الريعية النفطية

تُظهر الأدبيات الاقتصادية الحديثة أنّ الثروة الطبيعية، رغم كونها عنصرًا داعمًا للنمو في الظروف العادية، قد تتحوّل في ظل ضعف الإدارة الرشيدة إلى مصدر اختلالات هيكلية واقتصادية عميقة تُعرف بـ"نقمة الموارد". ويبدو هذا بوضوح في الاقتصادات الريعية النفطية التي تعتمد على عوائد المحروقات كمصدر رئيسي للدخل، إذ تُفرز هذه الوفرة الريعية مجموعة من الآثار السلبية التي تمتد إلى الجوانب الاقتصادية والمؤسسية والسياسية، يمكن إبراز أهمها فيما يلي: (مجدي، 2010)

1-1 تراجع القطاعات الإنتاجية للاقتصاد الوطني

يُعدّ تدهور الأداء الصناعي والزراعي من أبرز مظاهر نقمة الموارد، حيث تُسجّل هذه القطاعات معدلات نمو ضعيفة، وتنخفض مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة إعادة توجيه الموارد نحو القطاعات الريعية ذات العائد السريع. ويؤدي ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، الناتج

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنويع الاقتصادي

عن تدفقات العملة الأجنبية من صادرات النفط، إلى تراجع القدرة التنافسية للسلع المحلية أمام الواردات الأجنبية، فيظهر ما يُعرف بظاهرة "اللاتصنيع" (Deindustrialization).

وقد أكدت الدراسات التطبيقية على وجود علاقة عكسية بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الحقيقي في القطاعات الإنتاجية، مما يعكس هشاشة الهياكل الإنتاجية في الاقتصادات الريعية.

2-1- ضعف المؤسسات وظهور سلوك السعي نحو الربح وانتشار الفساد

يرتبط المورد الريعي غالبًا بضعف الإطار المؤسسي وتفشي الممارسات الريعية التي تستهدف الاستحواذ على عائدات الثروة دون مقابل إنتاجي. إذ تسهم الوفرة المالية في تعزيز سلوك "السعي إلى الربح" داخل الطبقات الحاكمة والإدارية، وتؤدي إلى تراجع الكفاءة الاقتصادية وتضاؤل فعالية السياسات التنموية. كما تتراجع قدرة الدولة على ضبط الفساد وإرساء الشفافية في توزيع العائدات، الأمر الذي ينعكس سلبيًا على مناخ الاستثمار والإنتاج، ويُضعف في النهاية مناعة الاقتصاد أمام الصدمات الخارجية. (Karl T. L., 1997, pp. 30-31)

3-1- تكريس الدولة الريعية السلطوية وتآكل المشاركة السياسية

تُفضي الوفرة الريعية إلى تراجع أهمية الضرائب كمصدر تمويل أساسي للإنفاق العمومي، ما يُضعف الرابط التمثيلي بين الدولة والمجتمع. فحين تغيب "الضريبة"، يغيب معها مبدأ "المساءلة"، ليحلّ محلّ شعار "لا ضرائب دون تمثيل" الأوروبي شعار آخر في الدول الريعية هو "لا ضرائب، لا تمثيل". وتتحول الإيرادات النفطية إلى أداة لتثبيت الولاءات السياسية بدلاً من تعزيز التنمية، فتُستخدم لتوزيع الربح سياسياً بهدف إطالة عمر الأنظمة الحاكمة، مما يؤدي إلى تغييب المنافسة السياسية وتجميد التحول الديمقراطي.

4-1- تنامي الصراعات والنزاعات حول الثروة الريعية

من النتائج الأخرى البارزة لنقمة الموارد نشوء صراعات داخلية أو جهوية حول ملكية الموارد وتوزيع عائداتها. إذ غالبًا ما تؤدي الطفرات المفاجئة في أسعار الموارد أو اكتشافات النفط إلى تأجيج الخلافات السياسية والاجتماعية القائمة، أو خلق توترات جديدة تتغذى من غياب العدالة في توزيع الثروة. وتُظهر التجارب المقارنة أنّ العديد من الدول الريعية عانت من اضطرابات أهلية أو نزاعات إقليمية بسبب ضعف الحوكمة الريعية وغياب مؤسسات قوية قادرة على إدارة الموارد بشفافية وعدالة.

في المحصلة، يمكن القول إنّ الاقتصادات النفطية التي لم تُحسن استغلال مواردها وجدت نفسها أمام حلقة مفرغة من الاختلالات الهيكلية والمؤسسية والسياسية، حيث تتفاعل آثار نقمة الموارد لتضعف مقومات النمو المستدام، وتُفوّض فرص التحول نحو اقتصاد إنتاجي متنوع قادر على مواجهة الصدمات الخارجية.

5-1- اختلال هيكل الإنفاق وضعف التنويع الاقتصادي (Auty, 2001)

تُعدّ هيكلية الإنفاق العام إحدى القنوات التي تتجلى عبرها نقمة الموارد في الاقتصاديات الريعية النفطية. إذ يؤدي تدفق العائدات الريعية إلى تضخم الإنفاق الجاري – لاسيما الأجور والدعم والتحويلات الاجتماعية – على حساب الإنفاق الاستثماري المنتج، مما يخلق ما يُعرف

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

بـ"الإنفاق الريعي غير المنتج" (Unproductive Rentier Spending). هذا النمط من السياسات المالية يؤدي إلى هشاشة البنية الاقتصادية، ويجعل النمو رهيناً لتقلبات أسعار النفط بدلاً من أن يكون مستداماً عبر الإنتاج الحقيقي.

كما تبين الدراسات أن هذا السلوك المالي يرسخ ما يُعرف بـ"الاعتماد المرضي" على القطاع النفطي، ويُضعف قدرة الدولة على تنويع قاعدتها الإنتاجية. فبدلاً من توجيه الفوائض الريعية نحو تطوير الصناعة والزراعة والخدمات ذات القيمة المضافة، يتم توظيفها في الإنفاق الاستهلاكي قصير المدى، مما يعمق أحادية الاقتصاد ويزيد من تعرضه للصدمات الخارجية. وفي هذا السياق، يؤكد Auty (2001) أن الثروة الريعية تُحدث تشوهاً في هيكل الحوافز الاقتصادية، حيث تُوجّه الموارد نحو القطاعات غير المنتجة بدلاً من القطاعات التحويلية ذات الأثر التنموي، بينما يرى Ross (2012) أن الوفرة المالية من النفط غالباً ما تُضعف الضغوط الإصلاحية الضرورية لبناء اقتصاد متنوع ومنافس عالمياً.

6-1- تآكل رأس المال البشري والاجتماعي

من أبرز التأثيرات بعيدة المدى لنقمة الموارد في الاقتصادات الريعية النفطية هو تدهور نوعية رأس المال البشري والاجتماعي. إذ غالباً ما يقلّ اهتمام الحكومات الريعية بالاستثمار في التعليم والبحث العلمي وتطوير المهارات، لأن الثروة تُستمد من استخراج مورد طبيعي وليس من تراكم المعرفة أو الابتكار. يؤدي ذلك إلى نشوء ما يُعرف بـ"الكسل الريعي" (Rentier Mentality)، حيث تضعف ثقافة العمل والإنتاج، ويترسخ الاعتماد على الدولة كمصدر للدخل بدلاً من المبادرة الفردية.

كما أنّ تركيز الثروة في يد فئات محدودة يُسهم في تآكل رأس المال الاجتماعي، من خلال تراجع الثقة المتبادلة بين المواطنين والمؤسسات العامة، وتحول العلاقات الاجتماعية إلى علاقات منفعة ريعية قائمة على الولاء وليس الكفاءة. ويؤدي هذا الوضع إلى إضعاف التماسك الاجتماعي وارتفاع منسوب التوتر بين الفئات الاجتماعية.

ويشير Gylfason (2001) إلى أنّ الدول الغنية بالموارد الطبيعية تميل إلى تسجيل معدلات تعليم أدنى من نظيراتها الفقيرة بالموارد، ما يُضعف قاعدة التنمية المستدامة. (Gylfason & Zoega, 2001) كما يؤكد Hodler (2006) أنّ المجتمعات المجزأة عرقياً أو جهوياً تكون أكثر عرضة لتحوّل الوفرة الريعية إلى عامل انقسام بدلاً من عامل استقرار، بسبب غياب رأس المال الاجتماعي الذي يوحد المصالح الوطنية. (Hodler, 2006)

ومن هذا المنطلق، يصبح من الضروري استكشاف الأدوات والاستراتيجيات الهيكلية والمؤسسية التي يمكن للدول الغنية بالموارد الطبيعية اعتمادها للتخفيف من آثار نقمة الموارد، وتعزيز التنوع الاقتصادي وصولاً للتنمية المستدامة. وسيُركز الفرع التالي على دراسة هذه الآليات بشكل مفصل.

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

2- الأدوات والاستراتيجيات الهيكلية والمؤسسية للتخفيف من آثار نقمة الموارد

إن معالجة الاختلالات الناتجة عن نقمة الموارد تستوجب اعتماد حزمة متكاملة من الأدوات الاقتصادية والسياسات الهيكلية والمؤسسية، التي تهدف إلى إعادة التوازن بين القطاعات الاقتصادية وتحسين كفاءة إدارة العوائد الريعية. وفي هذا الإطار، يمكن تصنيف أهم السياسات المقترحة لمعالجة هذه الظاهرة ضمن مجموعات رئيسية، تمثل آليات متكاملة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز التنوع الهيكلي وفق مايلي: (Rodriguez, 2006)

1-2- السياسات الهيكلية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية

تسعى السياسات الهيكلية إلى إعادة بناء الهياكل الإنتاجية وتقليل الاعتماد على القطاعات الريعية، مع التركيز على تعزيز مساهمة القطاعات القابلة للتبادل، مثل الصناعة التحويلية والزراعة، في الناتج المحلي الإجمالي. وتشمل آليات هذه السياسات ما يلي:

■ دعم وتطوير قطاع الصناعات التحويلية:

- دعم الصناعات التحويلية من خلال الإعانات التحفيزية والتسهيلات المالية المباشرة للمؤسسات المنتجة، بما يساهم في خفض تكاليف الإنتاج وتعزيز الربحية.
- فرض أو زيادة الرسوم الجمركية على الواردات الصناعية لتوفير حماية مؤقتة للإنتاج المحلي ومنحه ميزة تنافسية قائمة على السعر.
- دعم الاستثمارات الصناعية الموجهة نحو التصدير لتوسيع الأسواق وتقليل الاعتماد على الطلب المحلي فقط.
- نقل التكنولوجيا وبناء القدرات الإنتاجية عبر شراكات استراتيجية مع مؤسسات أجنبية رائدة، مما يرفع الإنتاجية ويحسن جودة المنتجات.

■ إصلاح القطاع الزراعي:

- يُعد القطاع الزراعي من أكثر القطاعات تضرراً من ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الناتج عن تدفقات الريع، ما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج وتراجع القدرة التنافسية. ولتدارك ذلك، ينبغي اعتماد سياسات داعمة للزراعة، منها:
- شراء المنتجات الزراعية بأسعار تفضيلية من قبل الدولة لضمان استقرار دخل المزارعين؛
 - تحسين ظروف المعيشة والنشاط في المناطق الريفية من خلال دعم البنية التحتية الزراعية (الري، النقل، التخزين) وتشجيع الاستقرار الريفي؛
 - الاستثمار في البحث الزراعي والتقنيات الحديثة لرفع الإنتاجية وتطوير السلاسل الزراعية ذات القيمة المضافة العالية.
 - تقديم دعم مباشر للمزارعين عبر القروض الميسرة أو الإعانات الإنتاجية، لضمان استدامة النشاط الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي.
 - تطوير سلاسل القيمة الزراعية وتحسين شبكات التسويق والتخزين لتعزيز كفاءة الإنتاج والتوزيع.

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

تمثل هذه السياسات الهيكلية إطاراً متكاملًا يعزز من قدرة القطاعات القابلة للتبادل على الصمود أمام آثار الداء الهولندي، ويعيد التوازن إلى الاقتصاد الوطني من خلال تعزيز الإنتاجية وتنويع مصادر الدخل.

2-2- سياسات التشغيل وتنظيم سوق العمل

يتأثر سوق العمل بشكل مباشر بآثار الداء الهولندي، حيث يؤدي تراجع الصناعات التحويلية إلى انتقال اليد العاملة نحو القطاعات الريفية أو الخدمات غير القابلة للتبادل، نظراً لما توفره هذه القطاعات من أجور أعلى وجاذبية أكبر. وللمحد من هذه الهجرة القطاعية وضمان استقرار سوق العمل في القطاعات الإنتاجية، تُقترح مجموعة من السياسات والإجراءات، منها:

- ضبط الفجوة الأجرية بين القطاعات
- تجميد الأجور في القطاعات الريفية والخدمات غير القابلة للتبادل لتقليل جاذبيتها المفرطة مقارنة بالقطاعات الإنتاجية.
- رفع ودعم الأجور في الصناعات التحويلية لضمان الاحتفاظ بالعمالة الماهرة ومنع تسربها إلى القطاعات الأخرى.
- تعزيز مرونة العمالة وتنقلها بين القطاعات
- تنفيذ برامج تدريب مهني مستمرة وإعادة تأهيل للعمالة، بما يتيح اكتساب مهارات متعددة وتسهيل الانتقال بين القطاعات الإنتاجية المختلفة.
- تقديم حوافز للتعليم والتدريب في القطاعات الجديدة المرتبطة بالتصنيع والخدمات ذات القيمة المضافة.
- تشجيع ريادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- دعم إنشاء وتشغيل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الإنتاجية لزيادة فرص العمل وتقليل الاعتماد على القطاعات الريفية.
- توفير حوافز تمويلية وتقنية للمشاريع الريادية التي تساهم في خلق وظائف جديدة وزيادة التنوع الاقتصادي.

تستهدف هذه السياسات تنظيم سوق العمل بطريقة تضمن استدامة الوظائف في القطاعات الإنتاجية، وتحد من تأثير الهجرة القطاعية الناتجة عن الداء الهولندي، مع تعزيز كفاءة واستقرار اليد العاملة في الاقتصاد الوطني.

2-3- السياسات النقدية والمالية المصاحبة:

▪ على المستوى النقدي:

يُعتبر ضبط التوسع النقدي الناتج عن تدفق العائدات النفطية شرطاً أساسياً لتفادي الضغوط التضخمية وارتفاع سعر الصرف الحقيقي. وتُستخدم في هذا الإطار سياسة التعقيم النقدي التي تستهدف امتصاص فائض السيولة عبر أدوات السياسة النقدية الانكماشية. كما يمكن تخفيض قيمة

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

العملة المحلية بصفة مدروسة لتحسين القدرة التنافسية للقطاعات التصديرية، رغم ما قد ينطوي عليه ذلك من آثار تضخمية قصيرة الأمد على الفئات ذات الدخل المحدود، ويمكن تلخيص ذلك فيما يلي: (W.Minot, 1992, p. 23)

(1) **تطبيق سياسة التعقيم النقدي** لامتناس فائض السيولة الناتج عن العائدات الربعية باستخدام أدوات كرفع الاحتياطي الإلزامي أو إصدار سندات حكومية. (منال، 2016، صفحة 15)

(2) **التحكم في سعر الصرف الحقيقي** من خلال خفض تدريجي ومدرّس لقيمة العملة المحلية بهدف دعم تنافسية الصادرات غير النفطية.

■ **على المستوى المالي:**

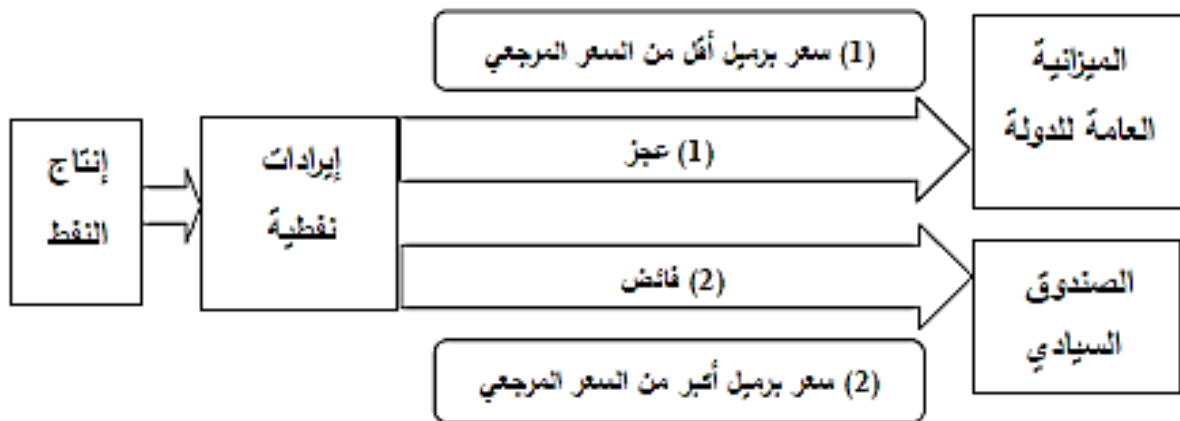
من جهة أخرى، تبرز السياسة المالية كأداة مركزية في إدارة العوائد الربعية عبر تبني قواعد مالية صارمة، وضمان الاستدامة المالية للدولة، وذلك من خلال مايلي:

(1) **الفصل بين الإيرادات النفطية وغير النفطية:** تعتبر أفضل طريقة لفحص الجانب المالي وقياس اتجاه السياسة المالية وقابليتها للاستمرار. (بارنيت، 2003، صفحة 37)

(2) قواعد مالية صارمة تقوم على سعر نفط مرجعي أدنى من السعر الفعلي لتفادي العجز عند تقلب الأسعار.

لتوضيح آلية تحديد سعر مرجعي ندرج الشكل رقم (11-2) الموالي:

الشكل رقم 2- 11: رسم توضيحي لآلية تحديد سعر مرجعي للنفط



المصدر: بللعا أسماء. دور السياسة الضريبية في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أحمد دراية – أدرار، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، السنة الدراسية (2017 – 2018). ص45.

■ في حالة تدني سعر البرميل في السوق العالمي للنفط إلى ما دون السعر المرجعي الذي تعتمد الدولة يحدث عجز، بحيث في هاته الحالة الإيرادات النفطية لا تكفي لتغطية النفقات العامة.

■ ما في حالة ارتفاع سعر البرميل في السوق العالمي للنفط عن السعر المرجعي، فإنه يصبح هناك فائض في الميزانية، هذا الفائض يحول إلى صندوق سيادي ليتم الاحتفاظ به كاحتياطي أو استثماره.

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

3) إنشاء صناديق سيادية ذات وظائف محددة: (عبد الله، 2011-2012، صفحة 109)

▪ **صناديق الاستقرار العائدات** والتي تهدف إلى استقرار الإنفاق العام عبر برمجة تدفق الإيرادات العامة المتقلبة إلى الميزانية واستثماراتها قصيرة الأجل قليلة المخاطرة والعوائد. تجدر الإشارة إلى أن صناديق استقرار العائدات يمكن أن تتحول مهامها إلى صناديق للادخار في حالة ارتفاع الإيرادات النفطية وتحقيق فائض مالي، فمثلاً أصبحت صناديق استقرار العائدات لكل من ليبيا وأذربيجان والمكسيك والنرويج تقوم بمهام استقرار العائدات والادخار معاً.

▪ **صناديق للادخار** وتهدف إلى بناء أصول غير نفطية تدر دخلاً للأجيال القادمة تعوض نضوب النفط، تحت مبدأ العدالة بين الأجيال، وتوظيفات هذه الصناديق تكون طويلة الأجل وذات مخاطر وعوائد كبيرة.

هاته الإجراءات من شأنها تُسهم في تنوع مصادر الدخل الوطني خارج قطاع المحروقات. وبهذا الإطار، تسهم السياسة المالية المنضبطة في تحقيق توازن بين متطلبات الاستقرار الاقتصادي الآني وأهداف التنمية طويلة الأمد، والجدول رقم (5-2) يوضح أكبر 10 صناديق سيادية في العالم حسب تقديرات نهاية 2024.

الجدول رقم 2- 5: تصنيف أكبر عشر صناديق سيادية في العالم ديسمبر 2024

الصندوق	الدولة	حجم الأصول
صندوق التقاعد الحكومي العالمي (GPFG)	النرويج	1.78 تريليون دولار.
مؤسسة الاستثمار الصينية (CIC)	الصين	1.30 تريليون دولار.
شركة استثمار الصرف الأجنبي التابعة للدولة (SAFE)	الصين	1.23 تريليون دولار.
جهاز أبو ظبي للاستثمار (ADIA)	الإمارات العربية المتحدة	1.05 تريليون دولار.
الهيئة العامة للاستثمار (KIA)	الكويت	1.00 تريليون دولار.
صندوق الاستثمارات العامة (PIF)	السعودية	925 مليار دولار.
شركة الخاصة المحدودة (GIC)	سنغافورة	850 مليار دولار.
جهاز قطر للاستثمار (QIA)	قطر	530 مليار دولار.
محفظة الاستثمار لهيئة النقد في هونغ كونغ (HKMA)	(الصين)	516 مليار دولار.
الاحتياطيات الأجنبية لمؤسسة النقد العربي السعودي (SAMA)	السعودية	498 مليار دولار.

Source : Fund Rankings, Sovereign Wealth fund Institute, <https://www.swfinstitute.org/fund-rankings> (Date of view : 21/04/2025 ; 10:15)

بناءً على معطيات الجدول السابق الخاص بأكبر 10 صناديق سيادية في العالم، نلاحظ أن صندوق التقاعد الحكومي النرويجي (GPFG) يحتل الصدارة عالمياً بأصول تقدر بحوالي 1.78 تريليون دولار، ما يعكس نجاح النرويج في استثمار عائداتها النفطية ضمن استراتيجية طويلة

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

الأمد قائمة على التنوع والاستدامة. وعلى الصعيد العربي، يتصدر جهاز أبو ظبي للاستثمار (ADIA) المراتب الإقليمية حيث جاء رابعاً عالمياً بأصول تقارب 1.05 تريليون دولار، متقدماً على الهيئة العامة للاستثمار الكويتية (KIA) التي احتلت المركز الخامس عالمياً بنحو 1.00 تريليون دولار. كما برز صندوق الاستثمارات العامة السعودي (PIF) في المرتبة السادسة عالمياً بأصول تقدر بحوالي 925 مليار دولار، ما يعكس طموحات المملكة في تنوع اقتصادها ضمن رؤية 2030. أما جهاز قطر للاستثمار (QIA) فجاء في المرتبة الثامنة عالمياً بقيمة 530 مليار دولار، متبوعاً بمحفظة استثمارات سلطة النقد في هونغ كونغ بحوالي 516 مليار دولار، بينما تراجع ترتيب الأصول الأجنبية لمؤسسة النقد العربي السعودي (SAMA) ليحل عاشراً عالمياً بأصول تقدر بـ 498 مليار دولار.

يتضح من هذا الترتيب أنّ الصناديق السيادية العربية لا تزال فاعلاً رئيسياً في الاقتصاد العالمي، حيث تستحوذ على مراكز متقدمة عالمياً، مما يعكس الدور الحيوي الذي تلعبه فوائض العوائد النفطية في دعم استراتيجيات الاستثمار والتنوع الاقتصادي.

4-2- الحوكمة والشفافية في إدارة العائدات الريعية

تُعَدّ الحوكمة الرشيدة والشفافية المالية الركيزة الأساسية لضمان نجاعة السياسات الاقتصادية الموجهة لمعالجة آثار نقمة الموارد، إذ إن ضعف الإطار المؤسسي وغياب الرقابة الفعّالة يؤديان إلى سوء تخصيص الموارد، وانتشار الفساد، وتآكل الثقة في المؤسسات العامة. لذلك، فإن بناء منظومة حوكمة فعّالة يمثل شرطاً ضرورياً لتحقيق الاستدامة المالية والتنوع الاقتصادي.

وفي هذا السياق، يمكن تحديد أبرز الآليات المؤسسية والعملية كما يلي:

- **تعزيز الشفافية المالية:** يُعَدّ الإفصاح الدوري عن البيانات المتعلقة بالعائدات الريعية وأوجه إنفاقها خطوة جوهرية لترسيخ الثقة العامة وضمان المتابعة الشعبية والمؤسسية. كما يُستحسن اعتماد معايير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI) التي تُلزم الحكومات بالإفصاح عن تفاصيل الإيرادات والعقود المبرمة مع الشركات النفطية والمعدنية.
- **تقوية الإطار القانوني والمؤسسي:** يقتضي تحقيق الحوكمة الاقتصادية الفعّالة إنشاء هيئات رقابية مستقلة تشرف على الصناديق السيادية والمؤسسات العمومية الكبرى، بما يضمن حسن إدارة الموارد العامة. كما يجب تفعيل آليات المساءلة والمحاسبة ضد التجاوزات المالية والإدارية، وتعزيز استقلالية أجهزة الرقابة المالية والمحاسبية.
- **ترسيخ الحوكمة الاقتصادية الرشيدة:** يستوجب ذلك توسيع المشاركة المجتمعية في صياغة السياسات الاقتصادية عبر إشراك منظمات المجتمع المدني والخبراء والقطاع الخاص في عمليات التشاور والتقييم. كما يجب تكثيف الجهود لمحاربة الفساد من خلال إصلاحات مؤسسية وإدارية عميقة تعزز الشفافية في الصفقات العمومية وتحدّ من تضارب المصالح في إدارة الموارد الريعية.

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

إن تطبيق هذه الآليات المتكاملة لا يسهم فقط في الحد من مظاهر الفساد وسوء الإدارة، بل يخلق بيئة مؤسسية مستقرة قادرة على تحويل الثروة الريعية إلى أداة لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة.

5-2- الاستراتيجيات التنموية للتنوع الاقتصادي كآلية للحد من نقمة الموارد

يُعدّ التنوع الاقتصادي من أهم الركائز الأساسية لتفادي نقمة الموارد، إذ يسعى إلى بناء قاعدة إنتاجية متوازنة تقلّل من هشاشة الاقتصاد أمام تقلبات أسعار السلع الأولية، وتحدّ من التبعية المفرطة لعائدات قطاع المحروقات. ويتطلب تحقيق هذا الهدف اعتماد استراتيجيات تنموية طويلة المدى تركز على إصلاحات هيكلية شاملة تُوجّه الموارد نحو الأنشطة المنتجة والمستدامة، بما يسمح بالانتقال من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد متنوع وقادر على المنافسة.

1-5-2- استراتيجية الدفعة القوية (Big Push):

تقوم هذه الاستراتيجية على تعبئة موارد مالية وبشرية ضخمة في مشاريع البنية التحتية والصناعات الأساسية لإحداث انطلاقة اقتصادية شاملة. إذ يُعتبر روزنشتين رودان أن تطوير الصناعات الاستهلاكية الخفيفة بشكل متزامن ومتكامل من شأنه أن يخلق وفورات خارجية تعزز الجدوى الاقتصادية لهذه الصناعات وتدفع عجلة النمو الصناعي. (القريشي، 2007، الصفحات 88-89)

وتُعدّ تجارب دول الخليج العربية، خاصة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية خلال سبعينيات القرن الماضي، نموذجًا لتطبيق هذه الاستراتيجية، حيث تم توظيف المداخل النفطية في بناء بنية تحتية قوية مكّنت من تحقيق انطلاقة تنموية سريعة. ومع ذلك، فإن تطبيق هذه الاستراتيجية في الدول النامية يبقى محدودًا بسبب ضعف قدرتها على تعبئة الموارد المالية والبشرية اللازمة لتمويل مشاريع ضخمة بهذا الحجم.

2-5-2- استراتيجية التصنيع:

تهدف هذه الاستراتيجية إلى تحقيق التحول الهيكلي عبر تنمية الصناعات المحلية ذات القيمة المضافة العالية، وتصحيح الخلل الناتج عن هيمنة القطاع الريعي. وتتخذ هذه الاستراتيجية شكلين رئيسيين:

أ. **التصنيع بإحلال الواردات:** يقوم على إنتاج السلع المستوردة محليًا، مع التركيز على الصناعات الاستهلاكية والوسيطة. وقد تبنت العديد من دول أمريكا اللاتينية هذا النهج خلال منتصف القرن العشرين لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل العجز التجاري. (محمود و أحمد، 2011، الصفحات 53-54)

ب. **التصنيع الموجه نحو التصدير:** يركز على دعم الصناعات ذات القدرة التنافسية العالية لتلبية الطلب الخارجي، كما هو الحال في دول شرق آسيا (كوريا الجنوبية، تايوان، سنغافورة) التي اعتمدت على الجودة والتكنولوجيا لتطوير صادراتها الصناعية وتعزيز رصيدها من العملات الأجنبية. (غائم و تيمجند، 2014، صفحة 66)

3-5-2- استراتيجية النمو المتوازن والنمو غير المتوازن:

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

تستند استراتيجيات تنويع الاقتصاد إلى مدرستين أساسيتين في مجال التنمية الاقتصادية: النمو المتوازن والنمو غير المتوازن. يقدم كل منهما مقاربة مختلفة لمعالجة الاختلالات الهيكلية وتحفيز النمو الإنتاجي. ويركّز النمو المتوازن على توسيع قاعدة السوق وتشجيع الاستثمار في مجموعة واسعة من الصناعات المتكاملة، بحيث يدعم كل قطاع الآخر ويخلق طلباً متبادلاً يحفز النمو الشامل بينما يقدم النمو غير المتوازن رؤية بديلة، تؤكد على توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الرائدة ذات الروابط القوية مع باقي القطاعات، باعتبارها محفزاً للنمو التدريجي والتفاعلي في الاقتصاد. (نوري و كصب ، 2014، صفحة 32)

أ. استراتيجية النمو المتوازن: تقوم هذه الاستراتيجية على توزيع الاستثمارات بشكل متوازن بين مختلف القطاعات الاقتصادية بما يضمن تفاعلها وتكاملها، وذلك لتوسيع السوق الداخلية وخلق طلب متبادل بين القطاعات الإنتاجية.

وترتكز هذه الرؤية على فكرة أن ضيق السوق يمثل عقبة رئيسية أمام التنمية، وأن إقامة صناعات متكاملة في وقت متقارب يسهم في تحفيز النمو وتوليد فرص العمل. كما تهدف إلى ضمان التنوع في القطاعات والأنشطة الاقتصادية، وتجنب التركيز المفرط في قطاع واحد بما يعزز الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل (إسماعيل ، 1999، الصفحات 32-34).

ب. استراتيجية النمو غير المتوازن: يرى الاقتصادي ألبرت هيرشمان أن التنمية الناجحة في الدول النامية، خاصة في مراحلها الأولى، تتطلب تركيز الاستثمارات على القطاعات القادرة على خلق روابط قوية إلى الأمام وإلى الخلف مع بقية القطاعات، أي تلك التي تولّد ديناميكية تنموية تفاعلية.

ويؤكد أن الاستثمار في هذه القطاعات يحدث ما يُعرف بـ"الضغط التحفيزي" الذي يدفع لاحقاً إلى توسيع قاعدة الإنتاج واستكمال حلقات النمو الصناعي والخدمي. ووفقاً لهذه الرؤية، فإن الاستثمارات الإنتاجية المباشرة تُعدّ أكثر كفاءة من الإنفاق المفرط على البنية التحتية في المراحل الأولى للتنمية. (سانية، 2013/2012، صفحة 39)

4-5-2- نحو استراتيجية تنويع متكاملة ومتكيفة مع الواقع الوطني:

إن اختيار الاستراتيجية الأنسب للتنويع الاقتصادي يجب أن يتم وفقاً للظروف المالية والهيكلية لكل دولة. فبينما تمثل "الدفعة القوية" حلاً ملائماً للدول ذات الموارد المالية الضخمة، فإن "النمو غير المتوازن" يُعد أكثر واقعية بالنسبة للدول النامية محدودة الموارد.

ويُضاف إلى ذلك أن نجاح أي من هذه الاستراتيجيات يبقى مرهوناً بمدى جاهزية الإطار التخطيطي، وكفاءة السياسات الاقتصادية، وقدرة الدولة على توجيه الاستثمارات نحو القطاعات المنتجة ذات الأثر المضاعف العالي.

وعليه، فإن التنويع الاقتصادي لا يُعد خياراً اقتصادياً فحسب، بل هو ضرورة تنموية وهيكلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل وضمان الانتقال من الريعية إلى الإنتاجية، ومن التبعية إلى التنافسية المستدامة. (جديد و مراد ، 2016، صفحة 288)

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

المطلب الرابع: التجربة النرويجية في تفادي نقمة الموارد

تُعد التجربة النرويجية نموذجًا استثنائيًا في إدارة الثروة النفطية وتجنب نقمة الموارد، إذ استطاعت الدولة عبر رؤية استراتيجية متكاملة الجمع بين الوفرة البترولية والتنمية المستدامة. فبدل أن تتحول الثروة الطبيعية إلى عبء ريعي يكرّس التبعية والاختلالات، نجحت النرويج في تحويلها إلى محرك للنمو الاقتصادي المتوازن، بفضل بنية مؤسسية قوية، وانضباط مالي دقيق، ورؤية بعيدة المدى تضع رأس المال البشري والمعرفة في صلب التنمية.

1- الإطار الاقتصادي والمؤسسي للتجربة النرويجية

يُوصف الاقتصاد النرويجي بأنه اقتصاد مختلط يجمع بين ديناميكية السوق الحر والدور التنظيمي القوي للدولة، حيث تمارس الحكومة تدخلًا موجّهًا لضبط التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، بما يضمن النمو المستدام وتوزيعًا عادلًا للثروة. وقد شكّلت التجربة النرويجية نموذجًا فريدًا في إدارة الموارد النفطية، إذ استطاعت بفضل مؤسساتها القوية وشفافيتها العالية أن تبني منظومة متكاملة تمزج بين آليات السوق وقواعد الحوكمة الرشيدة، مما جعلها من أبرز الدول التي حولت ثروتها النفطية إلى نعمة تنموية بدل أن تكون نقمة ريعية.

1-1- الوضع الاقتصادي للنرويج قبل اكتشاف النفط

قبل الدخول في العصر النفطي، كان الاقتصاد النرويجي يعتمد على الزراعة وصيد الأسماك وبعض الصناعات الخفيفة، بالإضافة إلى الطاقة الكهرومائية. غير أنّ النرويج كانت تتمتع بخصائص اجتماعية ومؤسسية مميزة؛ فمستوى التعليم كان مرتفعًا، والفوارق الاجتماعية محدودة، كما سادت ثقافة سياسية قائمة على الثقة والمسؤولية الجماعية. هذه العوامل شكلت قاعدة صلبة مكّنت النرويج من استقبال الثروة النفطية دون أن تتحول إلى اقتصاد ريعي هشّ أو ميدان للفساد المؤسسي (القاسم، 2010، صفحة 45). فقد دخلت النرويج مرحلة الاكتشاف النفطي وهي تمتلك إدارة عامة كفوءة، ونظامًا ديمقراطيًا متينًا، وإرادة سياسية واضحة لتوظيف المورد البترولي في خدمة التنمية المستدامة والعدالة بين الأجيال.

1-2- اكتشاف النفط وبداية التحول الاقتصادي

تم اكتشاف النفط في بحر الشمال سنة 1969 بحقل (Ecofisk) الذي بدأ إنتاجه سنة 1971، وهو من أهم الحقول النفطية في العالم. وقد مثّل هذا الاكتشاف نقطة تحول جوهرية في الاقتصاد النرويجي، إلا أن السلطات لم تسقط في فخ الثراء السريع، بل تعاملت مع النفط باعتباره موردًا استراتيجيًا مؤقتًا يجب إدارته بعقلانية وحذر. (محمد و وآخرون، 10، 2015، صفحة 141) فقد تبنّت الدولة مبدأً أساسيًا مفاده أن "النفط ملك للأمة بأكملها وليس للحكومة أو الشركات الخاصة، وهو مبدأ رُسّخ في التشريعات والوعي المجتمعي على السواء، وأصبح أحد الدعائم الأخلاقية للنموذج النرويجي في إدارة الثروة. (القاسم، 2010، صفحة 110) ومن خلال هذا المبدأ، نشأ ما يُعرف في الأدبيات الاقتصادية بـ "العقد الاجتماعي النفطي"، الذي يقوم على الثقة المتبادلة بين الدولة والمجتمع في إدارة العوائد النفطية بعدالة وشفافية.

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنويع الاقتصادي

3-1- الهيكل المؤسسي لإدارة قطاع النفط

اتبعت النرويج منذ البداية نهجاً مزدوجاً في إدارة نشاطها النفطي:

- أ. الاستغلال المباشر من خلال شركة وطنية تابعة للدولة.
 - ب. التعاون مع الشركات الأجنبية في إطار عقود امتياز خاضعة لإشراف دقيق، بما يضمن نقل التكنولوجيا وتوجيه العائدات نحو التنمية المحلية.
- وفي سنة 1972، تم تأسيس ثلاث مؤسسات مركزية شكّلت العمود الفقري للنظام المؤسسي النفطي:

- وزارة النفط والطاقة: تُعنى برسم السياسة الطاقوية العامة.
- مديرية البترول النرويجية: (NPD) تشرف على الجوانب التقنية والرقابية، وتضمن حسن استغلال المورد.
- شركة Statoil التي أصبحت لاحقاً: Equinor تمثل الدولة في العمليات التجارية والاستثمارية داخل القطاع.

أدى هذا التنظيم الثلاثي إلى فصل الوظائف السياسية والرقابية والتجارية، مما عزز الشفافية ومنع تضارب المصالح بين الأطراف الفاعلة، كما أوجد توازناً بين المصلحة الوطنية والربحية الاقتصادية. (علي، 2010، صفحة 119). لقد مثّل هذا الفصل بين السلطات التطبيق العملي لمفهوم الحوكمة النفطية، الذي سبق أن نظّر له القاسم لاحقاً في كتابه باعتباره الركيزة الأهم لضمان استدامة المورد وحسن توظيفه في الاقتصاد الكلي.

4-1- قواعد إدارة النفط والسياسة البترولية

في يونيو 1971، اعتمد البرلمان النرويجي "الوصايا العشر للسياسة النفطية" التي تمثل إعلان المبادئ الرسمي لسياسة الدولة البترولية.

وقد تضمنت هذه الوثيقة عشر قواعد أساسية من أهمها: (Austvilk, 2011)

- وجوب السيطرة الوطنية على القرارات والأنشطة البترولية.
- توجيه الاستغلال لخدمة احتياجات البلاد الطاقوية أولاً.
- جعل النفط رافداً للاستثمار الصناعي لا غاية في ذاته.
- حماية البيئة من آثار النشاط البترولي.
- منع حرق الغاز الطبيعي إلا في حالات التجربة.
- نقل النفط والغاز إلى الأراضي النرويجية قبل التصدير كلما أمكن.
- مراعاة خصوصية المناطق الشمالية في سياسات الاستكشاف.
- توظيف النفط كأداة دعم للسياسة الخارجية للدولة.

يُظهر التحليل العميق لهذه القواعد أن النرويج نظرت إلى النفط باعتباره قطاعاً استراتيجياً سيادياً يخدم الاقتصاد الوطني في المدى الطويل، لا مجرد مصدر ريع مالي قصير الأجل. كما

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

اعتُبر النفط رافعة لتطوير الصناعات المحلية وخلق الطلب على الخدمات والسلع المرتبطة بالاستكشاف والإنتاج والنقل، مع الحفاظ على البيئة والالتزامات الدولية. (القاسم، 2010، صفحة 180)

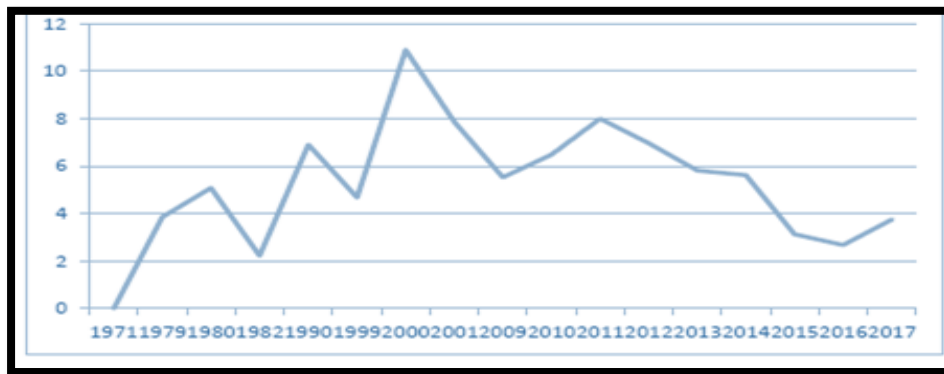
5-1- الأداء الاقتصادي والمؤشرات الكلية (2000-2024)

تُعدّ النرويج من أكبر الدول المصدّرة للطاقة في العالم، إذ بلغ متوسط صادراتها من النفط الخام نحو 1.691 مليون برميل يوميًا سنة 2024، محتلة المرتبة الثامنة عالميًا، في حين بلغت صادراتها من الغاز الطبيعي نحو 123.685 مليون متر مكعب، لتحتل المرتبة الرابعة عالميًا في هذا المجال.

وتعكس هذه الأرقام مكانة النرويج كفاعل رئيسي في سوق الطاقة الأوروبية والعالمية، غير أن خصوصية التجربة النرويجية لا تكمن في حجم الصادرات بقدر ما تكمن في كيفية إدارتها وتوظيف عائداتها ضمن الاقتصاد الكلي.

فعلى الرغم من أهمية القطاع النفطي، لم تتحول النرويج إلى اقتصاد ريعي، إذ بقيت مساهمة العائدات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي محدودة نسبيًا مقارنة بالدول النفطية التقليدية. يبرز الشكل رقم (..) أن مساهمة إيرادات النفط في الناتج المحلي الإجمالي للنرويج ظلت محدودة للغاية منذ بداية استغلال المورد البترولي سنة 1971، إذ لم تتجاوز 11٪ في ذروتها، لتتخفض إلى 1.2٪ فقط عام 2017. وخلال عقد السبعينيات، الذي شهد تفاقم “العلة الهولندية” في هولندا، لم تتعدّ النسبة في النرويج 3.8٪، مما يدلّ على أن النموذج النرويجي اتّسم منذ البداية بقدرة عالية على الفصل بين العوائد الريعية والاقتصاد الحقيقي، وبناء قاعدة إنتاجية متنوّعة ومستدامة (بن رزاق، 2025، صفحة 212).

الشكل رقم 2- 12: مساهمة الإيرادات النفطية في الناتج الداخلي الخام الإجمالي النرويجي.
الوحدة: نسبة مئوية



المصدر: إحصائيات البنك العالمي

بلغ الناتج المحلي الإجمالي للنرويج سنة 2024 نحو 483 مليار دولار، فيما تجاوز نصيب الفرد من الدخل القومي 106 ألف دولار أمريكي، لتصنف من بين أعلى الاقتصادات تقدمًا وازدهارًا عالميًا (البنك الدولي، 2024).

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

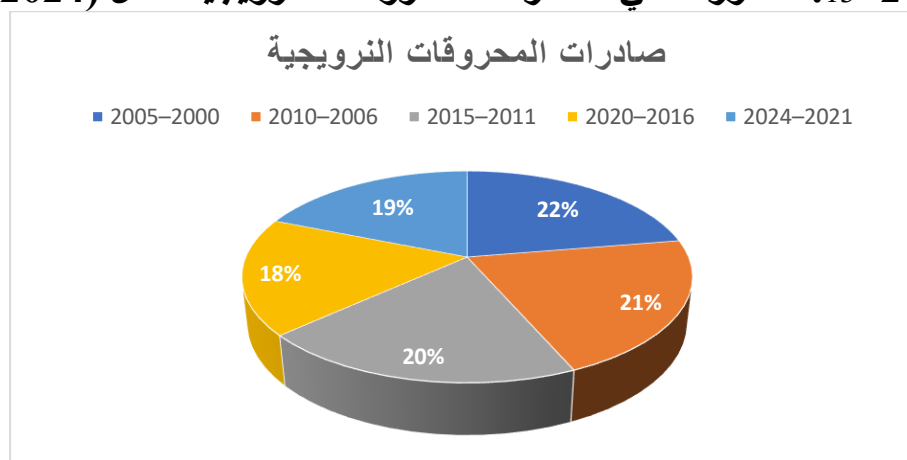
ويُظهر الجدول التالي التطور الكمي لصادرات النفط الخام والغاز الطبيعي خلال الفترة (2000-2024)، مما يعكس مرونة الاقتصاد النرويجي واستقراره الهيكلي رغم تقلبات السوق العالمية.

الجدول رقم 2- 6: التطور الكمي لصادرات المحروقات النرويجية خلال (2000-2024)
(الوحدة: المليار دولار أمريكي)

الفترة	النفط الخام	الغاز الطبيعي	المجموع الكلي للمحروقات	% من إجمالي الصادرات	المنتجات النفطية
2005-2000	26.5	17.4	43.9	70 %	3.1
2010-2006	37.8	24.6	62.4	66 %	5.2
2015-2011	41.2	32.5	73.7	62 %	7.0
2020-2016	35.4	28.8	64.2	56 %	6.9
2024-2021	47.5	43.7	91.2	59 %	8.6

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على تقارير (OPEC Statistical Bulletin (2001-2004-2008-2012-2016-2020-2025) و Norsk Petroleum (2024)

الشكل رقم 2- 13: التطور الكمي لصادرات المحروقات النرويجية خلال (2000-2024)



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم 2- 6

ملاحظة منهجية:

- تم إعداد الجدول رقم (2-6) اعتماداً على بيانات OPEC Statistical Bulletin (2001-2025) و Norsk Petroleum (2024)، بعد توحيد وحدات القياس في المليار دولار أمريكي (billion USD).
- تم تحويل الكميات الفيزيائية (النفط بالبرميل، المشتقات النفطية بالأطنان، والغاز بالمليار متر مكعب) إلى قيم نقدية وفق متوسط الأسعار العالمية خلال كل فترة، بغرض تسهيل المقارنة وتحليل تطور العوائد الطاقوية في الاقتصاد النرويجي.

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنويع الاقتصادي

- تم استبعاد المنتجات النفطية من التحليل لأنها تمثل قيمة صناعية مضافة (تحويلية) لا تُعد ضمن الربح الطبيعي، لكن يُشار إليها كأحد مؤشرات تنويع الاقتصاد الطاقوي النرويجي.

6-1- التحليل الاقتصادي والتطور المؤسسي

يُظهر الجدول السابق أن النرويج استطاعت تحقيق استقرار هيكلي في صادراتها الطاقوية دون الوقوع في فخ الاعتماد الأحادي رغم تغيرات السوق الدولية، وذلك من خلال:

- **الفترة 2000-2005:** بداية التحول الريعي المنضبط مع استغلال النفط في تمويل البنية التحتية، وشكّل النفط الخام المورد الرئيسي، بينما بدأ الغاز الطبيعي يكتسب أهمية متزايدة نتيجة توسع شبكة الأنابيب الأوروبية.

- **الفترة 2006-2014:** توسّع العوائد النفطية مع الطفرة السعرية العالمية، مما سمح بتعزيز صندوق الثروة السيادي دون إفراط في الإنفاق العام.

- **الفترة 2015-2020 :** انخفاض الأسعار العالمية للنفط، غير أن الاقتصاد حافظ على مرونته بفضل تنويع الصادرات نحو التكنولوجيا والخدمات.

- **الفترة 2021-2024:** ارتفاع صادرات الغاز الطبيعي إلى نحو 1,100 مليار كرونة نرويجية (≈ نصف تريليون دولار) نتيجة الطلب الأوروبي المتزايد بعد الأزمة الأوكرانية، دون أن يؤدي ذلك إلى اختلال التوازن بين القطاعات الإنتاجية، إذ لم تتجاوز مساهمة المحروقات 59% من إجمالي الصادرات.

وفي سياق موازٍ، طورت النرويج صناعة تكرير متقدمة مكّنتها من تصدير منتجات نفطية مكرّرة تمثل ما بين 6% و9% من إجمالي الصادرات الطاقوية، ما يعكس تحولاً صناعياً داخل القطاع نفسه، ويؤكد انتقال جزء من العوائد الريعية إلى قيمة مضافة إنتاجية وتقنية.

هذا التحول البنوي ساهم في بناء اقتصاد أكثر تنوعاً واستدامة، يقوم على استغلال المورد الطبيعي لتوسيع القاعدة الصناعية لا لتكريس التبعية له.

فقد حافظت النرويج سنة 2024 على ناتج محلي إجمالي يقارب 483 مليار دولار، ونصيب فرد من الدخل الوطني يتجاوز 106 آلاف دولار أمريكي، وفق بيانات البنك الدولي (2024)، مما يضعها ضمن أكثر الاقتصادات ازدهاراً في العالم.

ويبرز هذا الأداء أن نجاح التجربة النرويجية لا يرتبط بحجم الموارد بقدر ما يرتبط بجودة المؤسسات، وكفاءة الإدارة، وشفافية الحوكمة العامة. فالنفط في النرويج لم يكن غاية في حد ذاته، بل وسيلة لتمويل مشروع تنموي شامل قائم على العدالة بين الأجيال والاستثمار في الإنسان والمعرفة. ومن ثم، تبرهن التجربة النرويجية أن ما يُعرف بـ"نقمة الموارد" ليس قدرًا اقتصاديًا محتومًا، بل نتيجة لضعف المؤسسات وسوء الإدارة، في حين تؤكد الحالة النرويجية أن الحوكمة الرشيدة، والانضباط المالي، والاستثمار المستدام كفيلة بتحويل الثروة الطبيعية إلى رافعة للنمو الاقتصادي والاجتماعي.

7-1- مؤشرات الصادرات الطاقوية (2020-2024)

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنويع الاقتصادي

ولغرض دعم التحليل السابق للقيم المالية لصادرات النرويج الطاقوية، يُستحسن الانتقال إلى عرض المؤشرات الكمية التي تعكس الحجم الفعلي للإنتاج والتصدير. تُبين البيانات الإحصائية الحديثة تطور صادرات النرويج من النفط الخام والغاز الطبيعي خلال الفترة (2020-2024)، وهي مرحلة تميزت بتقلبات كبيرة في أسواق الطاقة العالمية. ويقدم الجدول الآتي عرضاً كمياً لأهم المؤشرات الفيزيائية، من حيث متوسط صادرات النفط الخام والغاز الطبيعي، إضافةً إلى موقع النرويج في الترتيب العالمي لكلا الموردين، بما يسمح بتقدير مكانتها في السوق الدولية للطاقة.

الجدول رقم 2- 7: تطور صادرات النفط والغاز الطبيعي النرويجية (2020-2024)

السنة	صادرات النفط (ألف برميل/يوم)	المرتبة عالمياً	صادرات الغاز الطبيعي (مليون م ³)	المرتبة عالمياً
2020	1.502	9	112.952	4
2021	1.563	9	111.456	4
2022	1.558	8	119.063	4
2023	1.704	7	114.930	4
2024	1.691	8	123.685	4

المصدر: تقرير OPEC Statistical Bulletin (2025)

تُظهر البيانات الواردة في الجدول رقم (2-7) أن النرويج حافظت على موقعها المتقدم ضمن كبار مصدري النفط والغاز عالمياً، رغم محدودية إنتاجها النسبي مقارنة بالدول الريعية الكبرى.

فقد استقر معدل صادرات النفط الخام في حدود 1.6 إلى 1.7 مليون برميل يومياً، محتلة المراتب ما بين السابعة والتاسعة عالمياً، وهو ما يعكس استقرار السياسة الإنتاجية النرويجية التي تقوم على نهج "الإنتاج المتدرّج" حفاظاً على استدامة المورد.

أما صادرات الغاز الطبيعي، فقد شهدت منحى تصاعدياً ملحوظاً، منتقلة من 111 إلى 123.7 مليار م³ بين 2020 و2024، مع محافظة النرويج على المرتبة الرابعة عالمياً طيلة الفترة. ويُعزى ذلك إلى الطلب الأوروبي المتزايد على الغاز النرويجي بعد تراجع الإمدادات الروسية، ما جعل من النرويج أحد الركائز الأساسية لأمن الطاقة الأوروبي.

وتدل هذه الأرقام على أن النرويج لم ترفع إنتاجها بشكل مفرط رغم الظروف المواتية، بل حافظت على سياسة استخراج مسؤولة ومتوازنة تضمن تحقيق العائد الاقتصادي دون المساس بمبدأ الاستدامة البيئية.

كما يُظهر الاستقرار في الرتب العالمية أن القوة التنافسية النرويجية لا تقوم على الكم الإنتاجي، بل على الكفاءة التقنية، والحوكمة المؤسسية، والالتزام بالمعايير الدولية في إدارة القطاع الطاقوي.

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنويع الاقتصادي

ومن ثم، يُمكن القول إن هذه المؤشرات الكمية تعزز ما سبق عرضه في الجدول رقم (1) من نتائج مالية، إذ تؤكد أن نجاح التجربة النرويجية لم يكن في تعظيم الصادرات النفطية، بل في تحقيق توازن عقلائي بين العوائد، والإنتاج، والاستدامة طويلة الأمد.

2- إدارة العوائد النفطية من خلال الصندوق السيادي النرويجي

لقد دفعت الوفرة النفطية التي عرفتتها النرويج منذ اكتشاف النفط في بحر الشمال سنة 1969 السلطات إلى تبني سياسة مالية حكيمة لإدارة العائدات البترولية، فأنشأت سنة 1990 ما عُرف باسم «صندوق النفط الحكومي»، والذي غُيّر اسمه لاحقاً سنة 2006 إلى «صندوق التقاعد الحكومي العالمي» (Government Pension Fund Global).

يُعدّ هذا الصندوق الأداة الرئيسة لتجميع عائدات صادرات النفط والغاز واستثمارها في محافظ مالية دولية متنوعة، بهدف تحقيق توازن بين الاستفادة من الثروة في الحاضر وضمان حقوق الأجيال القادمة، ويقوم الصندوق على مبدئين أساسيين:

- عزل العائدات النفطية عن الاقتصاد المحلي لتجنّب التضخم وآثار «المرض الهولندي».
- استثمار الفوائض في الخارج ضمن أصول طويلة الأجل لتأمين دخل مستدام ومواجهة تقلبات الأسواق العالمية.

وهكذا، يحوّل الصندوق إلى أداة فعالة لتحويل الربح النفطي إلى رأس مال استثماري منتج، وضمان العدالة بين الأجيال من خلال إدارة مؤسسية وشفافة للثروة الوطنية. (القاسم، 2010، صفحة 301)

1-2- نشأة الصندوق السيادي النرويجي

جاء إنشاء الصندوق السيادي النرويجي استجابةً لجملة من التحولات الاقتصادية والمالية التي شهدتها النرويج منذ بداية استغلال النفط في بحر الشمال سنة 1969. فقد أدى الارتفاع الكبير في العائدات النفطية، خاصة خلال الطفرة السعرية في السبعينيات 1973-1974، إلى بروز مخاوف من اعتماد الاقتصاد الوطني على مورد واحد، ومن آثار "المرض الهولندي" التي بدأت تظهر في اقتصادات نفطية أخرى كالهولندية والبريطانية.

كما لاحظت الحكومة النرويجية بدايةً من الثمانينيات أن تقلبات الأسعار العالمية تسببت في تذبذب الإيرادات البترولية، ما انعكس على الموازنة العامة، وأدى أحياناً إلى توسع الإنفاق الحكومي غير المستدام. أمام هذه التحديات، برزت الحاجة إلى إنشاء آلية مالية مستقلة تُستخدم لتجميع الفوائض النفطية وتوظيفها خارج الاقتصاد المحلي بهدف حماية الاستقرار الكلي وضمان العدالة بين الأجيال.

استناداً إلى ذلك، أنشئ سنة 1990 ما سُمّي بـ "صندوق النفط الحكومي" (The Petroleum Fund)، بموجب القانون رقم 36 المؤرخ في 22 جوان 1990، ودخل حيز التنفيذ سنة 1996، ليُعاد تسميته لاحقاً إلى "صندوق التقاعد الحكومي العالمي" (Government Pension Fund Global) " وقد

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

كان الهدف الأساسي من إنشائه هو عزل العائدات النفطية عن الموازنة العامة، وتوظيفها في استثمارات خارجية طويلة الأمد تُدار وفق معايير مالية وأخلاقية صارمة (Austvilk, 2011).

- إجمالاً، يمكن تلخيص أسباب نشأة الصندوق في النقاط التالية:
- مواجهة تقلبات أسعار النفط وتحقيق استقرار مالي طويل الأمد.
- الحد من مخاطر التضخم والإنفاق المفرط الناتج عن تدفقات الربح.
- حماية الاقتصاد من "المرض الهولندي" وضمان استقرار سعر الصرف.
- تأمين العدالة بين الأجيال عبر استثمار العائدات في أصول خارجية منتجة.
- ترسيخ مبادئ الشفافية والانضباط المالي في إدارة الموارد الطبيعية.

2-2- أهداف الصندوق ووظائفه الرئيسية

تم تصميم الصندوق ليكون أداة مزدوجة الوظيفة:

1. وظيفة استقرارية قصيرة الأجل، تهدف إلى حماية المالية العامة من التقلبات الدورية في أسعار النفط.
2. وظيفة ادخارية طويلة الأجل، تضمن استدامة الثروة الوطنية وتحافظ على حقوق الأجيال المستقبلية.

وقد حدّدت الحكومة لهذه الأداة مجموعة من المبادئ الأساسية، أهمها:

- تحويل جميع العائدات النفطية إلى الصندوق بدلاً من إنفاقها في الموازنة العامة.
- استثمار الفوائض في أصول أجنبية فقط لتجنّب تضخيم الاقتصاد المحلي.
- السماح للحكومة بسحب نسبة محدودة لا تتجاوز 3% إلى 4% سنوياً من الأرباح لتمويل الإنفاق العام.
- الالتزام بأعلى معايير الشفافية والمساءلة في الإدارة، ونشر تقارير مفصلة دورية عن الأداء المالي والاستثماري.

2-3- المبادئ الأساسية المنظمة لعمل الصندوق

تستند آلية إدارة الصندوق إلى جملة من المبادئ التي تمثل الإطار العام لسياسة الادخار والاستثمار في النرويج، ويمكن تلخيصها فيما يلي: (القاسم، 2010، صفحة 410)

1. **شمول جميع العوائد النفطية ضمن موارد الصندوق:** تُحوّل إلى الصندوق كافة الإيرادات المتأتية من الأنشطة البترولية، سواء كانت ضرائب ورسومًا على شركات النفط، أو أرباحًا من شركة "Statoil" حاليًا Equinor سابقًا، إضافة إلى العائدات المتحققة من استثمارات الصندوق نفسه في الأسواق المالية العالمية. وبهذا يصبح الصندوق بمثابة **الخزانة الرئيسية لمخزونات الدولة النفطية.**

2. **القيود على السحب الحكومي:** لا يُسمح للحكومة النرويجية -وفق القواعد المالية المتفق عليها- بسحب مبالغ من الصندوق تتجاوز قيمة العجز المسجل في الميزانية غير النفطية (أي الميزانية العامة للدولة بعد استبعاد الإيرادات النفطية)، ويعني ذلك أن موارد النفط لا

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنويع الاقتصادي

تُستخدم مباشرة في تمويل الإنفاق الجاري، بل تُستثمر وتُستغل عوائدها فقط لتمويل العجز عند الحاجة.

3. قاعدة 4% (القاعدة الذهبية للإنفاق): بموجب اتفاق سياسي واسع بين الأحزاب، تم اعتماد قاعدة مالية صارمة مفادها أن الحكومة لا يمكنها استخدام أكثر من 4% من العائد السنوي الصافي لاستثمارات الصندوق في أي سنة مالية، وذلك باعتبار أن هذه النسبة تمثل متوسط العائد الحقيقي طويل الأمد المتوقع من الاستثمارات. وتهدف هذه القاعدة إلى تحقيق توازن بين الادخار للأجيال القادمة والإنفاق لتحقيق التنمية الحالية.

2-4- العلاقة بين الصندوق والميزانية العامة

يتضح من الهيكل المالي أن الصندوق ليس كياناً منفصلاً عن المالية العامة، بل يمثل امتداداً استراتيجياً للميزانية الوطنية.

فما يُحوّل إليه فعلياً هو الفائض المالي الناتج عن الإيرادات النفطية بعد تغطية الإنفاق العام، في حين تُحوّل عائداته سنوياً إلى الميزانية وفق نسبة لا تتجاوز 4% كما سبقت الإشارة. وبذلك، يشكّل الصندوق أداة لتحديد أثر تقلبات أسعار النفط على الإنفاق العام، وضمان استدامة الموارد المالية للدولة.

2-5- سياسة الاستثمار وإدارة الأصول

تُدار أموال الصندوق وفق تعليمات صارمة صادرة عن وزارة المالية النرويجية، تُشرف على تنفيذها البنك المركزي النرويجي (Norges Bank Investment Management)، وتستند إلى المبادئ التالية: (نبيل، 2012، صفحة 08)

1. الاستثمار خارج النرويج فقط: يمنع القانون استثمار أموال الصندوق داخل الاقتصاد الوطني، لتجنّب التأثير التضخمي أو تشويه المنافسة المحلية. وبذلك تبقى الأموال مستثمرة في الخارج بما يحمي الاقتصاد المحلي من تقلبات تدفقات رؤوس الأموال.
2. تحقيق أعلى عائد بأقل مخاطرة ممكنة: يعتمد الصندوق على استراتيجية التنويع الواسع عبر قطاعات ومناطق مختلفة، توازن بين الربحية والاستقرار، مع اعتماد مؤشرات عالمية لتوزيع الاستثمارات.
3. الحد الأقصى للاستثمار في الأسهم: حُدّدت نسبة الاستثمار في الأسهم التجارية بما لا يتجاوز 45% إجمالي المحفظة، على أن تُراجع هذه النسبة دورياً وفق تطور الأسواق. كما تتجه السياسة المستقبلية إلى رفع النسبة تدريجياً بما لا يتجاوز 60% في إطار إدارة المخاطر المدروسة.
4. الاستثمار الأخلاقي والمسؤول: يلتزم الصندوق بمبادئ أخلاقية صارمة ترفض توجيه الاستثمارات إلى الشركات أو القطاعات التي تضر بحقوق الإنسان، أو تتخربط في الفساد، أو تسبب أضراراً للبيئة. وفي هذا الإطار، استبعدت شركات كورية جنوبية سنة 2006 من محفظة الصندوق بعد تورطها في إنتاج القنابل العنقودية، (سليمان، 2011-2012، صفحة 204) وذلك حفاظاً على سمعة النرويج كمستثمر مسؤول.

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

6-2- التوزيع الجغرافي لمحفظة الصندوق

يُتَّبَع في توزيع أصول الصندوق منهج جغرافي متنوع يضمن الاستقرار وتقليل المخاطر، حيث تُوزع الاستثمارات كالتالي:

- أوروبا: حوالي 50% من إجمالي الأصول.
- أمريكا الشمالية وإفريقيا: نحو 30%.
- آسيا وأوقيانيا: قرابة 10%.

أما الإيداعات الثابتة (السندات الحكومية وغيرها)، فتمثل في المتوسط 60% من إجمالي الاستثمارات، مع توجه تدريجي نحو تخفيضها إلى 40% لصالح زيادة حصة الأسهم ذات العائد المرتفع.

7-2- البعد الاستراتيجي للصندوق

تُبرز هذه الآلية الصارمة أن الصندوق لا يُعد مجرد وعاء ادخاري، بل أداة استراتيجية لإدارة الثروة النفطية بما يحقق العدالة بين الأجيال، ويُحصّن الاقتصاد من صدمات تقلب الأسعار العالمية. فمن خلال مبدأ الإنفاق على أساس العائد الحقيقي وليس الإيراد الخام، استطاعت النرويج تحويل ثروتها النفطية إلى رأس مال مالي مستدام يعزز رفاه الأجيال القادمة ويحافظ على التوازن الاقتصادي الكلي.

8-2- مساهمة الصندوق في الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة

أصبح صندوق التقاعد الحكومي العالمي ركيزة أساسية لاستقرار الاقتصاد النرويجي، إذ مكّن الدولة من امتصاص أثر تقلبات أسعار النفط، وحمل الميزانية العامة من الصدمات الخارجية. كما وفر قاعدة مالية صلبة لتمويل مشاريع التنمية في مجالات البحث العلمي والتعليم والبنية التحتية والطاقة النظيفة، مما عزز تنويع الاقتصاد وتقوية رأس المال البشري.

وبفضل هذه السياسة الحكيمة، تجاوزت قيمة أصول الصندوق سنة 2024 نحو 1.5 تريليون دولار أمريكي، أي ما يعادل حوالي 250% من الناتج المحلي الإجمالي للنرويج، ليُصنف بذلك كأكبر صندوق سيادي في العالم وأكثرها شفافية وفعالية.

وقد خضعت استراتيجية الصندوق لتعديلات دورية:

- 1996-1998: التركيز على السندات الآمنة بنسبة 100%.
 - 1998: إضافة الاستثمار في الأسهم إلى المحفظة الاستثمارية مع تعديل مكوناتها لتصبح 60% سندات و 40% أسهم.
 - 2007: رفع حصة الأسهم إلى 60% لمواجهة انخفاض العوائد الثابتة.
 - 2010: إضافة عنصر جديد للمحفظة الاستثمارية يتمثل في الاستثمار في الأصول العقارية مع تعديل مكونات المحفظة على النحو التالي: الأسهم 60% السندات 35% العقارات 5%.
- يتّضح من خلال ما سبق أن الصندوق السيادي النرويجي لم يكن مجرد أداة مالية لتجميع الفوائض النفطية، بل مثل آلية استراتيجية لضبط الدورة الريعية وتوجيهها نحو التنمية المستدامة. فقد نجحت النرويج في تحويل العوائد البترولية إلى رافد استثماري طويل الأمد، يعتمد على مبادئ

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

الحوكمة والشفافية والمسؤولية الاجتماعية، ويوازن بين الحاضر والمستقبل عبر قاعدة صارمة للإنفاق تحفظ حقوق الأجيال القادمة.

إن هذه التجربة أثبتت أن الاستقرار المالي وحده لا يكفي لتفادي نقمة الموارد ما لم يُترجم إلى سياسات اقتصادية فعالة تدعم تنوع القاعدة الإنتاجية.

ومن هنا، برزت الاستراتيجية النرويجية في تحقيق التنوع الاقتصادي كامتداد طبيعي لمنظومة إدارة العوائد النفطية، حيث جرى توظيف الموارد الريعية لتقوية القطاعات غير النفطية، ودعم البحث العلمي، وتطوير الاقتصاد القائم على المعرفة والابتكار.

وعليه، يُعدّ نجاح الصندوق السيادي المرحلة الأولى في بناء النموذج النرويجي، بينما تمثل سياسة التنوع الاقتصادي المرحلة الثانية التي تجسّد الرؤية الشاملة لتحويل الريع إلى تنمية إنتاجية مستدامة — وهو ما سيتم التطرق إليه في الفرع الثالث.

3- الاستراتيجية النرويجية في تحقيق التنوع الاقتصادي

تُعدّ النرويج من أبرز الدول التي نجحت في تحويل وفرة مواردها النفطية إلى رافعة للتنمية الشاملة، خلافاً لما يحدث عادة في الاقتصادات الريعية التي تعاني من آثار ما يُعرف بـ «نقمة الموارد» أو «العلة الهولندية». فقد استطاعت بفضل مؤسساتها القوية ورؤيتها الاقتصادية بعيدة المدى أن تجعل من النفط أداة لتوسيع القاعدة الإنتاجية وتنوع مصادر الدخل، لا مصدراً للاعتماد الأحادي أو التقلبات المالية.

3-1- التوافق السياسي حول إدارة النفط

أدركت النرويج منذ بداية استغلالها النفطي ضرورة بناء إجماع سياسي ومؤسسي حول إدارة المورد البترولي. وقد تُرجم ذلك في وثيقة «الوصايا العشر» التي أقرها البرلمان سنة 1971، والتي أرسّت مبادئ أساسية أبرزها السيطرة الوطنية على النشاط البترولي، وحماية الاقتصاد من الاعتماد المفرط على العوائد النفطية، وربط الاستغلال بمقتضيات التنمية المستدامة لجميع القطاعات الاقتصادية (القاسم، 2010، صفحة 364).

3-2- التعاون بين الحكومة والشركات النفطية

اتبعت الدولة نهجاً يقوم على الشراكة المنظمة بين القطاع العام والقطاع الخاص في تطوير الصناعة النفطية. فقد ساهمت الحكومة، عبر شركة Statoil التي أصبحت Equinor، كمستثمر رئيسي إلى جانب الشركات الأجنبية ضمن عقود مدروسة تضمن نقل التكنولوجيا وتحقيق أقصى فائدة للاقتصاد الوطني. هذه المقاربة عززت الشفافية وأتاحت استغلالاً عقلانياً للثروة النفطية مع ربطها بالصناعات والخدمات المحلية.

3-3- تطوير الكفاءات الوطنية

حرصت النرويج على رفع نسبة مشاركة اليد العاملة الوطنية في النشاط البترولي، من خلال برامج تكوين مكثفة في مجالات الهندسة، والطاقات، والاقتصاد. وشملت هذه البرامج تكويناً

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

أكاديميًا ومهنيًا موجهاً للنساء والرجال على حد سواء، مما جعل الكفاءات المحلية تشكل العمود الفقري للصناعة النفطية، وساهم في ترسيخ الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية.

3-4 ربط القطاع النفطي بالقطاعات الإنتاجية

منذ المراحل الأولى، عملت الدولة على تكامل القطاع النفطي مع بقية فروع الاقتصاد. فقد ألزمت الشركات الأجنبية بالاعتماد على الموردين المحليين، ودعمت الجامعات ومراكز البحث لتطوير تقنيات الاستكشاف والإنتاج. وأسهمت هذه السياسة في بناء قاعدة صناعية محلية قوية تشمل بناء السفن والمنصات، وخدمات الصيانة والبحث والتطوير، مما جعل القطاع النفطي محفزاً للتصنيع بدل أن يكون قطاعاً معزولاً عن النسيج الإنتاجي.

3-5 إدارة العوائد النفطية عبر الصندوق السيادي

أسست النرويج سنة 1990 صندوق الثروة السيادي الحكومي (Government Pension Fund Global) ليكون أداة مالية لضبط العائدات النفطية وتوجيهها نحو الاستثمارات الخارجية. وقد حددت قواعد صارمة لتسييره، منها

- تضمين كل العوائد النفطية والأرباح الاستثمارية.
- السماح بسحب نسبة لا تتجاوز 4٪ من أرباح الاستثمارات السنوية.
- منع الاستثمار داخل النرويج لضمان استقرار الأسواق المحلية.
- الاستثمار خارج النرويج فقط في أدوات مالية متنوعة مع مراعاة المعايير الأخلاقية والبيئية.
- الحد من ملكية أي شركة إلى 10٪ لضمان توزيع المخاطر والحفاظ على استقرار الاقتصاد.

وقد مكّن هذا الصندوق من حماية الاقتصاد من تقلبات أسعار النفط، وضمان عدالة الأجيال في توزيع الثروة، وتعزيز موقع النرويج المالي عالمياً (مهديد و حواس ، 2016)

3-6 تعزيز الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية

حرصت النرويج على توجيه جزء كبير من العوائد النفطية إلى الاستثمار في الإنسان، عبر تمويل قطاعات التعليم، والبحث العلمي، والبنية التحتية، والتكنولوجيا الخضراء. كما تم تبني سياسات بيئية صارمة تهدف إلى تقليص الانبعاثات الكربونية وتشجيع الطاقة النظيفة، ما ساهم في بناء اقتصاد أخضر متنوع ومستدام.

3-7 سياسة المشتريات المحلية ونقل المعرفة

فرضت الحكومة على الشركات الأجنبية العاملة في قطاع النفط استخدام المنتجات والخدمات النرويجية في عملياتها التشغيلية، بما في ذلك المعدات والتوريد والصيانة. ورافق ذلك إلزام الشركات بنقل المعرفة التقنية إلى المؤسسات المحلية عبر التدريب والتعاون البحثي. ونتيجة لذلك، أصبحت الصناعات المساندة للطاقة تشكل أحد أهم القطاعات المصدرة خارج النفط الخام

(نورينج، 2007، الصفحات 206-212)

3-8 مؤسسة الحوكمة وتكامل السياسات

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنويع الاقتصادي

إن نجاح الاستراتيجية النرويجية لا يُعزى إلى وفرة الموارد بقدر ما يعود إلى مؤسسة الحوكمة الاقتصادية وتكامل السياسات المالية والاجتماعية والبيئية. فالنظام المالي الشفاف، والانضباط في الإنفاق العام، والتزام المؤسسات العامة بالمساءلة، شكلت جميعها الضمانة الحقيقية لاستدامة النمو بعيدًا عن الانحرافات الريعية. (Mehlum, 2005, p. 196)

تُظهر التجربة النرويجية أن تجاوز نقمة الموارد ممكن من خلال:

- فصل القرار الاقتصادي عن التقلبات الريعية.
 - إدارة رشيدة للعوائد النفطية عبر صندوق سيادي شفاف.
 - استثمار الريع في بناء القدرات البشرية والتكنولوجية.
 - ترسيخ ثقافة الحوكمة والمساءلة.
 - تحويل قطاع النفط من مصدر للريع إلى محرك للتنمية الصناعية والعلمية.
- وبذلك، جسدت النرويج نموذجًا متوازنًا للتحويل من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المنتج، حيث أصبحت الطاقة موردًا للتنمية لا غاية في حد ذاتها، مؤكدة أن حسن الإدارة هو الفيصل بين نقمة الموارد ونعمتها. تُظهر هذه التجربة أن التحكم في إدارة الريع النفطي وتوجيهه نحو الاستثمار الإنتاجي طويل الأمد هو السبيل لتفادي نقمة الموارد. فبفضل مؤسساتها القوية، وآليات الرقابة المالية الصارمة، وثقافة الحوكمة، استطاعت النرويج أن تحوّل الثروة النفطية من مورد مؤقت للريع إلى أداة تمويل للتنمية المستدامة والابتكار الصناعي، مما يجعلها النموذج العالمي الأبرز في تجاوز نقمة الموارد والعلة الهولندية وتحقيق التنويع الاقتصادي الفعلي.
- وتُظهر هذه المعطيات أن الاقتصاد النرويجي متنوع بطبيعته، وأن العوائد النفطية تُدار ضمن نظام مالي صارم يحول دون اختلال التوازنات الكلية.

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

المبحث الثالث: واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر عبر أبعاده الثلاثة: الداخلي، المالي والخارجي

يُعدّ تشخيص واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر خطوة أساسية لفهم عمق الطابع الريعي الذي يطبع بنيتها الإنتاجية والمالية والتجارية. فالالاقتصاد الوطني ما يزال، إلى حدّ بعيد، مرتعها لأداء قطاع المحروقات، سواء على مستوى الناتج المحلي الإجمالي أو الإيرادات العمومية أو الصادرات السلعية. ومن أجل تقديم قراءة شمولية لهذا الواقع، يتناول هذا المبحث التنوع عبر ثلاثة أبعاد مترابطة: البعد الداخلي المرتبط ببنية الناتج المحلي، والبعد المالي المرتبط بهيكل الإيرادات العامة، والبعد الخارجي المتجسد في هيكل الصادرات.

ولغرض قياس درجة التركز وضعف التنوع في هذه الأبعاد، تم اعتماد مؤشر هيرفندال-هيرشمان (HHI) بصيغته المعمول بها لدى UNCTAD، على مستوى الناتج والإيرادات والصادرات خلال الفترة (1995-2024). ويسمح هذا الأسلوب بتجاوز القراءة الوصفية البسيطة للنسب القطاعية نحو تقييم كمي لمدى هيمنة المحروقات، تمهيداً للانتقال في الفصل اللاحق إلى الدراسة القياسية.

المطلب الأول: الدور البنيوي لقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري

يحتلّ قطاع المحروقات موقعاً محورياً في البنية الاقتصادية للجزائر، ليس فقط بحكم وزنه في الإنتاج والتجارة الخارجية، بل لكونه الأساس الذي تشكّلت حوله معظم السياسات الاقتصادية والمالية خلال العقود الأخيرة. فقد أدّى الاعتماد المستمر على النفط والغاز إلى قيام نموذج اقتصادي يقوم على مورد ناضب، ما منح القطاع دوراً يفوق طبيعته الإنتاجية ليصبح محدّداً رئيساً لقدرة الدولة على تمويل الإنفاق وضبط توازناتها الخارجية. ومن هذا المنطلق، فإن تحليل المقومات الأساسية لقطاع المحروقات -من احتياطي وإنتاج وإيرادات- يمثل خطوة ضرورية لفهم الخلفية الهيكلية التي تفسّر استمرار الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري. ويهدف هذا المطلب إلى تقديم قراءة معمّقة لهذه المقومات خلال الفترة (1995-2024)، باعتبارها الإطار الذي يُبنى عليه لاحقاً تحليل مستويات الاعتماد الاقتصادي وحدود التنوع الممكنة داخل الاقتصاد الوطني.

1- احتياطي قطاع المحروقات في الجزائر:

يعدّ تحليل احتياطي النفط والغاز نقطة انطلاق أساسية لفهم البنية العميقة للاقتصاد الجزائري، إذ ظلّ قطاع المحروقات منذ السبعينيات المصدر الرئيس لتمويل الميزانية وتغطية الواردات والحفاظ على توازن المدفوعات، مما رسّخ نموذجاً اقتصادياً قائماً على الريع البترولي أكثر من اعتماده على قاعدة إنتاجية متنوعة. ويكتسب الاحتياطي الهيدروكربوني أهميته باعتباره المورد غير المتجدد الذي يحدد هامش استمرار هذا النمط الاقتصادي وارتباطه المباشر بمستوى النشاط الطاقوي. ومن هذا المنظور، فإن تتبع تطور الاحتياطي خلال الفترة (1995-2024)، يتيح فهم الحدود البنيوية للنموذج القائم ومدى قدرة الجزائر على مواجهة تراجع وتيرة الاكتشافات مقارنة بوتيرة الاستغلال. كما يشكّل هذا التحليل أساساً تفسيريّاً يمهد لدراسة الإنتاج والجباية البترولية والصادرات لاحقاً، باعتبارها امتداداً لبنية اقتصادية تعتمد تاريخياً على قطاع واحد

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

مهمين. وفي هذا السياق، يعرض الجدول رقم (8-2) تطور احتياطي النفط والغاز خلال الفترة المدروسة، بما يوضح ديناميكية المخزون الهيدروكربوني التي ترتبط مباشرة بمسار الاقتصاد الريعي وضرورات التنويع.

الجدول رقم 2- 8: تطور احتياطي النفط والغاز الطبيعي في الجزائر (1995-2024)
الوحدة: (مليار برميل للنفط-مليار متر مكعب للغاز)

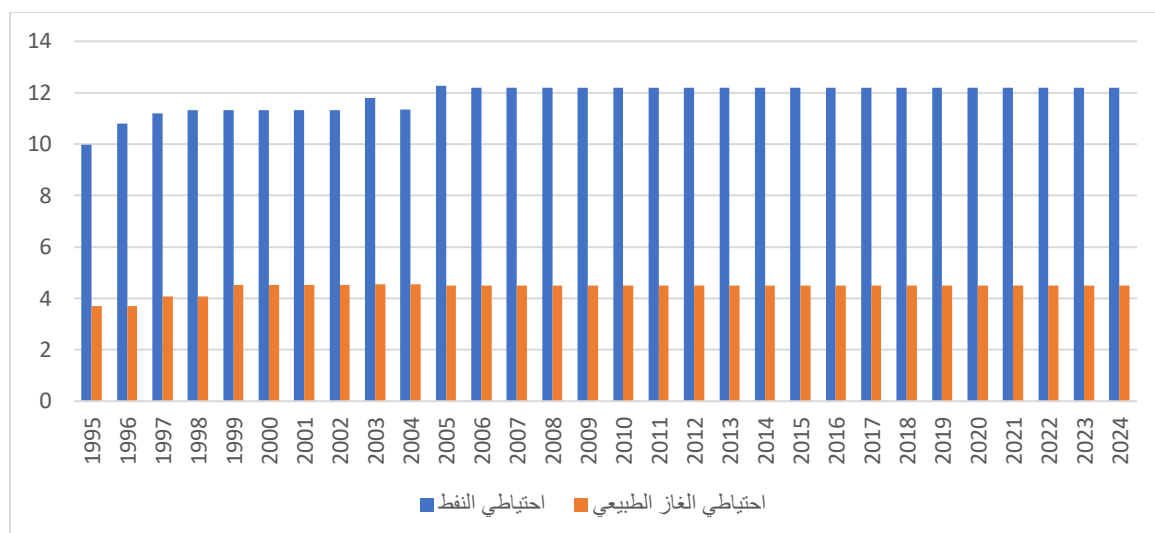
السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
احتياطي النفط	9.97	10.80	11.20	11.31	11.31	11.31	11.31	11.31
احتياطي الغاز الطبيعي	3.690	3.700	4.077	4.077	4.520	4.520	4.523	4.523
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
احتياطي النفط	11.80	11.35	12.27	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20
احتياطي الغاز الطبيعي	4.545	4.545	4.504	4.504	4.504	4.504	4.504	4.504
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
احتياطي النفط	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20
احتياطي الغاز الطبيعي	4.504	4.504	4.504	4.504	4.504	4.504	4.504	4.504
السنوات	2019	2020	2021	2022	2023	2024		
احتياطي النفط	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20		
احتياطي الغاز الطبيعي	4.504	4.504	4.504	4.504	4.504	4.504		

Source: Organization Of OPEC Annual Statistical Bulletin: 2025-2020-2016-2012-2007-2004

تكشف بيانات الجدول أنّ احتياطي النفط في الجزائر حافظ على مسار تصاعدي محدود خلال النصف الثاني من التسعينيات، حيث ارتفع من 9.97 مليار برميل سنة 1995 إلى 11.31 مليار برميل سنة 1998، وهو ارتفاع طفيف يعكس اكتشافات محدودة أكثر مما يعكس توسعاً هيكلياً في المخزون. وبعد سنة 2000، سجل الاحتياطي النفطي زيادة أخرى بلغت ذروتها سنة 2005 عند 12.27 مليار برميل، قبل أن يشهد استقراراً شبه تام عند مستوى 12.20 مليار برميل طوال الفترة الممتدة من 2007 إلى 2024، دون تسجيل أي قفزات جديدة. أمّا الغاز الطبيعي فقد ارتفع من 3.690 تريليون م³ سنة 1995 إلى 4.520 تريليون م³ سنة 1999، ثم استقر هو الآخر عند مستوى يقارب 4.504 تريليون م³ لأكثر من عشرين سنة كاملة. ويتّضح ذلك أكثر من خلال الشكل رقم (2-14).

الشكل رقم 2- 14: تطور الاحتياطي من المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1995-2024)

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (8-2)

يعكس الشكل رقم (...) الاتجاه العام للاحتياطي الهيدروكربوني بدقة، حيث يظهر منحنى احتياطي النفط في شكل خط متصاعد قليلاً خلال المرحلة 1995-2005، ثم شبه مستقيم من 2007 حتى 2024، مما يدل على دخول الاحتياطي في حالة "ثبات طويل الأمد". أما منحنى الغاز الطبيعي فيبدو أكثر استقراراً، إذ يرتفع بين 1995 و 1999 ثم يبقى ثابتاً عند مستوى يقارب 4.5 تريليون م³ طوال الفترة اللاحقة. ويظهر الرسم أن التحولات التي حدثت في بداية الفترة — خصوصاً الارتفاع من 9.97 إلى 12.27 مليار برميل بالنسبة للنفط — لم تتكرر لاحقاً، وهو ما يعكس غياب اكتشافات جديدة ذات أثر ملموس. وبالتالي، يؤكد الشكل البياني أن الجزائر تعتمد بصورة شبه كاملة على مخزون محدد تم اكتشافه خلال فترات سابقة، دون توسع نوعي خلال العقدين الأخيرين، ما يعزّز هشاشة النموذج الاقتصادي الذي يقوم على مورد ناضب وغير متجدد. يتيح هذا التحليل رؤية أوضح لطبيعة المخزون الهيدروكربوني، ما يفتح المجال لدراسة الإنتاج بوصفه المحدد المباشر لاستغلال هذه الموارد وتأثيرها على مسار الاقتصاد الوطني.

2- إنتاجية قطاع المحروقات في الجزائر

يُعدّ تحليل إنتاج النفط والغاز خطوة مكملة وأساسية لفهم ديناميكية قطاع المحروقات في الجزائر، باعتبار أن وتيرة الإنتاج تُترجم عملياً كيفية استغلال المخزون الهيدروكربوني، وتحدد في الوقت ذاته قدرة الاقتصاد الوطني على تلبية حاجاته التمويلية والطاقوية. وعلى خلاف الاحتياطي الذي يعكس الإمكانيات المتاحة، فإن الإنتاج يكشف عن مستوى النشاط الفعلي للقطاع وتطوره عبر الزمن، بما في ذلك دوره في دعم الموازنة العامة وتحقيق عائدات خارجية. ومن ثمّ، فإن دراسة تطور إنتاج المحروقات خلال الفترة 1995-2024 تسمح بتقدير حجم الضغوط الواقعة على الاحتياطي من جهة، وبفهم التغيرات التي شهدتها القطاع نتيجة التقلبات العالمية والخيارات الوطنية في مجال الاستثمار الطاقوي من جهة أخرى. ويعرض الجدول رقم (...) مسار إنتاج النفط والغاز الطبيعي في الجزائر، بما يبرز الملامح الأساسية لنشاط الاستغلال الطاقوي خلال الفترة المدروسة.

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

الجدول رقم 2- 9: تطور إنتاج النفط والغاز الطبيعي في الجزائر (1995-2024)

الوحدة ألف برميل/ اليوم- مليون متر مكعب

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
احتياطي النفط	752.5	805.7	846.1	827.3	749.6	796.0	776.6	729.9
احتياطي الغاز الطبيعي	55.622	59.024	67.714	72.511	81.507	83.119	78.240	80.367
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
احتياطي النفط	942.4	1311.4	1352.0	1368.8	1371.6	1356.0	1216.0	1189.8
احتياطي الغاز الطبيعي	82.829	82.009	89.235	88.209	84.827	86.505	81.426	83.900
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
احتياطي النفط	1161.6	1199.8	1202.6	1192.8	1157	1146	1059	1040
احتياطي الغاز الطبيعي	82.767	86.454	79.647	83.295	83.040	93.152	94.778	95.898
السنوات	2019	2020	2021	2022	2023	2024		
احتياطي النفط	1023	899	911	1020	973	904		
احتياطي الغاز الطبيعي	89.583	85.119	105.043	100.513	104.275	103.966		

Source: Organization Of OPEC Annual Statistical Bulletin: :2025-2020-2016-2012-2007-2004

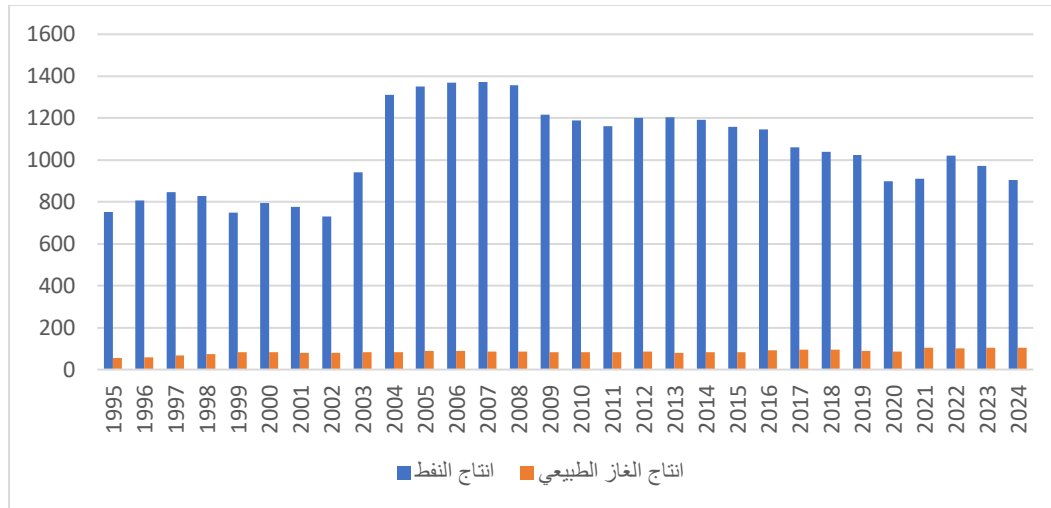
يكشف الجدول أن إنتاج النفط ارتفع خلال النصف الثاني من التسعينيات، منتقلاً من 752.5 ألف برميل/اليوم سنة 1995 إلى 942.4 ألف برميل/اليوم سنة 2003، قبل أن يواصل الصعود بقوة ليبلغ ذروته سنة 2007 عند 1371.6 ألف برميل/اليوم، وهي أعلى قيمة مسجلة خلال كامل الفترة. غير أن الإنتاج اتجه بعد ذلك نحو انخفاض تدريجي، حيث تراجع إلى 1059 ألف برميل/اليوم سنة 2017، ثم إلى 904 ألف برميل/اليوم سنة 2024، مما يعكس نضج الحقول وتراجع الطاقة الإنتاجية، إضافة إلى محدودية الدخول في مشاريع تطوير واكتشاف جديدة.

أما إنتاج الغاز الطبيعي فشهد مساراً أكثر استقراراً، إذ ارتفع من 55.6 مليون م³ سنة 1995 إلى أكثر من 80 مليون م³ مطلع الألفية، مع تسجيل ذروة بلغت 105.0 مليون م³ سنة 2021. ورغم بعض التراجع الطفيف في بعض السنوات، بقي الاتجاه العام للغاز يميل إلى الارتفاع، ليصل إلى 103.9 مليون م³ سنة 2024. ويعكس هذا المسار توسع الاستثمار في الغاز مقارنة بالنفط، وتزايد أهمية هذا المورد في تلبية الطلب الداخلي وفي الصادرات.

بصورة عامة، يُظهر الجدول تبايناً واضحاً بين الموردين: النفط في اتجاه تنازلي تدريجي، مقابل اتجاه غازي أكثر استقراراً ونمواً، ما يدلّ على تحوّل نسبي في هيكلّة الإنتاج الطاقوي. ويتّضح ذلك أكثر من خلال الشكل رقم (2-15).

الشكل رقم 2- 15: تطور انتاج النفط الخام والغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة (1995-2024)

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-9)

يعكس الشكل رقم (2-15) الاتجاه العام لإنتاج المحروقات في الجزائر، حيث يظهر منحنى إنتاج النفط في مسار صاعد إلى غاية 2007، قبل أن يدخل في مسار تنازلي مستمر، ما يشير إلى تأثير نضج الحقول وانخفاض مردوديتها. أما منحنى الغاز الطبيعي فيبدو أكثر استقراراً، إذ يسجل ارتفاعاً تدريجياً مع تقلبات محدودة، ويبرز ارتفاع ملحوظ بعد 2016، وهو ما يتوافق مع توجهات السياسة الطاقوية نحو تعزيز الإنتاج الغازي. وتُظهر مقارنة المنحنيين انتقالاً تدريجياً في ثقل القطاع نحو الغاز، مقابل تراجع الوزن النسبي للنفط.

يتضح من خلال الجمع بين معطيات الاحتياطي واتجاهات الإنتاج أن قطاع المحروقات في الجزائر يقف اليوم على عتبة مفصلية: احتياطي شبه ثابت منذ مطلع الألفية من جهة، وإنتاج يميل تدريجياً نحو التراجع بعد 2008 من جهة ثانية. ويعكس هذا التباعد بين ثبات المخزون وضعف الديناميكية الإنتاجية محدودة قدرة القطاع على توليد دفعات جديدة من النمو، كما يكشف أن الهوامش التي كان يوفرها الربح البترولي أصبحت أضيق بكثير مما كانت عليه خلال العقدين الماضيين. وتشير هذه التطورات إلى أن أي زيادة مستقبلية في العائدات لن تأتي من وفرة جيولوجية جديدة، بل من تحسين الكفاءة التكنولوجية وترشيد الاستغلال وإعادة توجيه الجهد الاقتصادي نحو قطاعات بديلة ذات قدرة إنتاجية مستدامة. وعليه، يمثل هذا التشخيص قاعدة ضرورية للانتقال إلى تحليل الجباية البترولية باعتبارها الحلقة التي تعكس أثر هذه التحولات على المالية العمومية، وتمثل في الوقت ذاته نقطة البداية لطرح مسألة التنوع الاقتصادي كضرورة فرضتها معطيات الواقع الطاقوي نفسه.

3- تطور إيرادات المحروقات في الجزائر.

تُعدّ إيرادات المحروقات إحدى أهم القنوات التي تنتقل عبرها تقلبات القطاع الطاقوي إلى المالية العمومية، فهي تمثل المصدر الرئيس لإيرادات الميزانية لعقود طويلة، وتشكل المؤشر الأكثر حساسية لأسعار النفط ومستويات الإنتاج. ويُظهر تحليل هذه الإيرادات خلال الفترة 1995-2024 مدى ارتباط القدرة التمويلية للدولة بأداء قطاع المحروقات، وهو ما يتيح تقييم طبيعة النموذج الاقتصادي الريعي وحدود استدامته. ويعرض الجدول رقم (...) التطور السنوي

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

إيرادات المحروقات في الجزائر، بما يسمح بفهم التذبذبات الحادة التي عرفتھا المالية العمومية عبر الزمن.

الجدول رقم 2- 10: تطور إيرادات المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1995-2024)
الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
إيرادات المحروقات	358.8	520.0	592.5	425.9	588.3	1213.2	1001.4	1007.9
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
إيرادات المحروقات	1350.0	1570.7	2352.7	2799.0	2796.8	4088.6	2412.7	2905.5
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إيرادات المحروقات	3979.7	4184.3	3678.1	3388.4	2373.5	1781.1	2177.0	2887.1
السنوات	2019	2020	2021	2022	2023	2024		
إيرادات المحروقات	2668.5	1921.6	2609.2	5507.7	5577.0	3840.8		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر (2000-2004-2007-2012-2016-2020-2024)
عرفت إيرادات المحروقات خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2002 مسارًا تصاعديًا واضحًا، إذ ارتفعت من 358.8 مليار دج سنة 1995 إلى 592.5 مليار دج سنة 1997، قبل أن تتراجع مؤقتًا سنة 1998 بفعل الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية. غير أن هذا التراجع كان ظرفيًا، حيث عادت الإيرادات إلى الارتفاع مع بداية الألفية الجديدة لتبلغ 1213.2 مليار دج سنة 2000، مدفوعة بتحسّن الأسعار عالميًا وارتفاع مستويات الإنتاج وتوسع الاستثمارات الأجنبية في عمليات التنقيب والتطوير. ورغم بعض التقلبات، حافظت الإيرادات على اتجاه تصاعدي إلى غاية 2002، حيث بلغت 1007.9 مليار دج.

أما الفترة الممتدة بين 2003 و2008 فقد تميّزت بطفرة ريعية غير مسبقة، إذ قفزت إيرادات المحروقات من 1350 مليار دج سنة 2003 إلى 4088.6 مليار دج سنة 2008، مسجلة بذلك أعلى مستوياتها التاريخية. ويُعزى هذا الارتفاع الاستثنائي إلى الارتفاع القياسي في أسعار النفط، التي تجاوزت 140 دولارًا للبرميل سنة 2008، إضافة إلى بلوغ الإنتاج الوطني ذروته خلال هذه المرحلة، فضلًا عن أثر ضعف الدولار على القيمة المقومة بالدينار. وتشكل هذه الفترة ما يشبه "السنوات الذهبية للريع البترولي"، التي توسعت فيها مستويات الإنفاق العمومي بشكل ملحوظ.

وفي المرحلة الممتدة بين 2009 و2014، بدأت الإيرادات تعرف تقلبات حادة ثم منحنى تنازليًا تدريجيًا. فقد انخفضت إلى 2412.7 مليار دج سنة 2009 تحت تأثير الأزمة المالية العالمية، قبل أن تعود للارتفاع إلى 4184.3 مليار دج سنة 2012. غير أن هذا التحسن لم يدم طويلًا، إذ سرعان ما بدأت الإيرادات في التراجع لتصل إلى 3388.4 مليار دج سنة 2014،

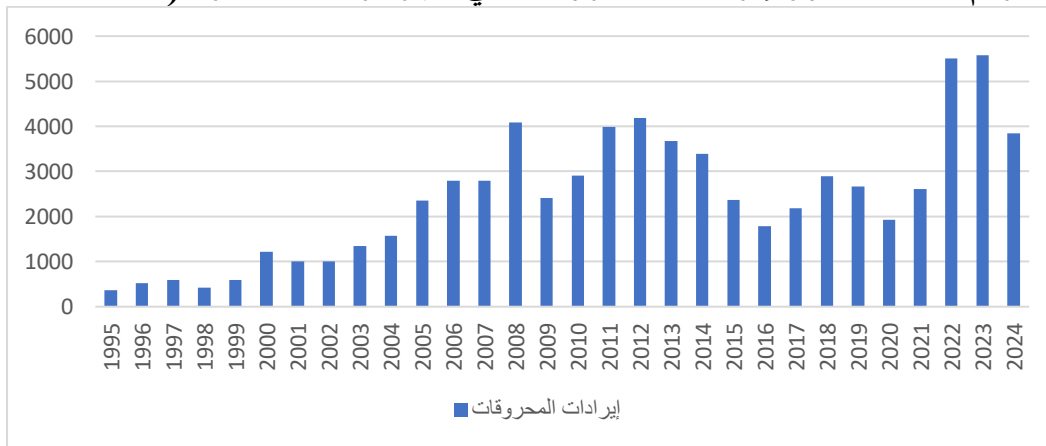
الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

متأثرة بانخفاض أسعار النفط ابتداءً من منتصف 2014، وبداية تراجع الإنتاج الوطني، وارتفاع مستويات الاستهلاك الداخلي خاصة من الغاز.

أما الفترة بين 2015 و2020 فقد كانت من أكثر المراحل صعوبة على المالية العمومية، إذ سجلت الإيرادات تراجعاً حاداً من 2373.5 مليار دج سنة 2015 إلى 1781.1 مليار دج سنة 2016، وظلت عند مستويات ضعيفة إلى غاية 1921.6 مليار دج سنة 2020. ويُفسّر هذا الانخفاض المزدوج بانخفاض أسعار النفط سنة 2015، ثم الصدمة المرتبطة بجائحة كورونا سنة 2020، إضافة إلى تراجع الإنتاج وتزايد الطلب الداخلي على الغاز.

وخلال الفترة 2021-2024، عرفت إيرادات المحروقات انتعاشاً ملحوظاً مدفوعاً بارتفاع الأسعار العالمية للطاقة بعد أزمة الطاقة الأوروبية، حيث بلغت 2609.2 مليار دج سنة 2021، ثم قفزت إلى 5507.7 مليار دج سنة 2022، قبل أن تواصل الارتفاع إلى 5577.0 مليار دج سنة 2023. غير أن هذا المسار الإيجابي تراجع نسبياً في 2024 ليصل إلى 3840.8 مليار دج، في ظل ثبات نسبي للإنتاج مقابل تقلبات الأسعار الدولية. وتعكس هذه الطفرة ظرفية الأسعار أكثر مما تعكس تحسناً هيكلياً في أداء القطاع. ويتّضح ذلك أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 2- 16: تطور إيرادات المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1995-2024)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(10-2)

يُظهر الشكل رقم (2-16) أنّ الجباية البترولية، رغم أهميتها، تتصف بتقلبات حادة تجعلها قاعدة مالية غير مستقرة للاقتصاد الجزائري. فالفترات التي ترتفع فيها الأعمدة تمثل بالأساس انعكاساً لصدمات خارجية لا يمكن التحكم فيها، بينما يشير الانخفاض الممتد في سنوات أخرى إلى هشاشة البنية الاقتصادية عند غياب الربيع. وبذلك يكشف الشكل بوضوح أن الاعتماد على الجباية البترولية لا يوفر مساراً تنموياً قابلاً للاستدامة، لأن الإيرادات ترتفع بفعل عوامل ظرفية وتنخفض لغياب بدائل إنتاجية. ويبرز هذا السلوك ضرورة الانتقال نحو تنويع مصادر التمويل العمومي وتوسيع القاعدة الجبائية غير النفطية، باعتبار أن استقرار الإيرادات شرط أساسي لأي مسار تنموي طويل المدى.

يتبين من خلال تحليل الاحتياطي والإنتاج وإيرادات المحروقات أن الهيمنة النفطية في الجزائر ليست مجرد وضع مالي ظرفي، بل هي بنية اقتصادية راسخة تشكّلت عبر الزمن.

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

فالاحتياطي الهيدروكربوني، الذي ظل ثابتاً تقريباً منذ مطلع الألفية، يمثل قاعدة الربيع التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني، فيما يعكس مسار الإنتاج كيفية استغلال هذا المخزون، بما في ذلك حدود التوسع المرتبطة بنضج الحقول وضعف وتيرة الاكتشافات. أما إيرادات المحروقات فتُعدّ الترجمة المالية المباشرة لهذه البنية، إذ تتحرك صعوداً وهبوطاً تبعاً لأسعار النفط العالمية، ما يجعل المالية العمومية متغيرة بتغيّر الأسواق الخارجية. وبذلك يكشف هذا المطلب أنّ الاعتماد على المحروقات ليس مجرد خيار سياسي، بل هو نتيجة هيكل اقتصادي يقوم على مورد واحد موجّه للإنتاج والتصدير والتمويل. وتمهّد هذه المعطيات للانتقال إلى المطلب الثاني الذي يبيّن كيف تتجلى هذه الهيمنة البنيوية داخل الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة والصادرات، قبل الانتقال لاحقاً إلى تقييم مستوى التنوع الفعلي للاقتصاد الجزائري.

المطلب الثاني: اعتماد الاقتصاد الجزائري على المحروقات بين الهيمنة البنيوية وحدود التنوع

بعد تحليل الخصائص البنيوية لقطاع المحروقات في المطلب الأول-من حيث حجم الاحتياطي، مستوى الإنتاج، وتطور الإيرادات النفطية-يتبيّن أنّ الهيمنة الطاقوية لا تقتصر على بنية العرض في الاقتصاد الجزائري، بل تتجسد بشكل أوضح في مخرجاته الكلية ومصادر تمويله وارتباطه بالعالم الخارجي. فاعتماد الدولة على المحروقات لا يظهر فقط كمورد طبيعي مهيم، بل يتجلى في الوزن الكبير الذي يحتله القطاع ضمن الناتج المحلي الإجمالي، وفي هيمنته شبه المطلقة على الإيرادات العامة للميزانية، إضافة إلى تحكمه في هيكله الصادرات السلعية بنسبة تقارب الأحادية. لذلك، يهدف هذا المطلب إلى قياس هذا الاعتماد عبر قراءة دقيقة لمؤشرات المساهمة القطاعية، قصد تحديد مدى تغلغل الربيع في بنية الاقتصاد من جهة، والوقوف على حدود التنوع الممكنة داخل هذه الهيمنة من جهة أخرى. ومن خلال تحليل مساهمة المحروقات في الناتج والإيرادات والصادرات، يمكن تبين حجم الهشاشة البنيوية التي تجعل أداء الاقتصاد مرتبطاً مباشرة بالأداء الطاقوي، تمهيداً للانتقال لاحقاً إلى تقييم مؤشرات التنوع الاقتصادي وقياس درجة التركيز القطاعي باستخدام مؤشر هيرفندال-هيرشمان.

1- مساهمة المحروقات في إجمالي الناتج المحلي في الجزائر

تُعدّ مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات التي تعكس طبيعة الاعتماد البنيوي للاقتصاد الجزائري على الربيع البترولي، إذ يُظهر هذا المؤشر الوزن الحقيقي لهذا القطاع داخل البنية الإنتاجية، خلافاً للمؤشرات المالية التي تعكس أثره على الإيرادات العمومية أو الصادرات. ويكتسي تحليل هذا المتغير أهمية خاصة لأنه يكشف مدى حضور المحروقات في تكوين الثروة الوطنية، ويبرز قدرة القطاعات غير النفطية على خلق قيمة مضافة مستقلة. ومن ثمّ، فإن تتبع هذه المساهمة خلال الفترة (1998-2024) يمثل خطوة تحليلية أساسية لفهم حدود التنوع الاقتصادي في الجزائر، والانتقال لاحقاً إلى مناقشة بقية المؤشرات المرتبطة بالإيرادات العامة والصادرات.

يعرض الجدول رقم (2-11) تطور مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1998 إلى 2024، وذلك من خلال مقارنة قيمة الإنتاج

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

الهيدروكربوني مع القيمة الإجمالية للناتج، بما يسمح بقياس أهمية القطاع داخل البنية الاقتصادية الكلية.

الجدول رقم 2- 11: تطور نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (1998-2024)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الناتج المحلي الإجمالي	2830.5	3248.2	4098.8	4235.6	4455.3	5247.5	6150.4
إنتاج المحروقات	638.2	890.9	1616.3	1443.9	1461.3	1868.9	2319.8
النسبة المئوية	%22.5	4.27%	%39.4	34.1%	%32.8	%35.6	35.6%
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الناتج المحلي الإجمالي	7563.6	8520.6	9408.3	11042.8	10034.3	12049.5	14588.6
إنتاج المحروقات	3352.9	3882.2	4089.3	5001.5	3109.1	4180.4	5242.5
النسبة المئوية	%44.3	%45.6	%43.5	%45.3	%31	%34.7	%35.09
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الناتج المحلي الإجمالي	16208.7	16650.2	17242.5	16712.7	17514.6	18876.2	20452.3
إنتاج المحروقات	5536.4	4968.0	4657.8	3134.2	3025.6	3699.7	4548.8
النسبة المئوية	%34.2	%29.8	%27	%18.9	%17.3	%19.6	%22.3
السنوات	2019	2020	2021	2022	2023	2024	
الناتج المحلي الإجمالي	20428.3	20902.1	25153.2	32039.5	33638.3	35788.5	
إنتاج المحروقات	3990.4	1880.1	4235.5	8218.3	6435.4	6022.8	
النسبة المئوية	%19.5	%9	%16.8	%25.7	%19.1	%16.8	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر (2002-2004-2007-2012-2016-2020-2024).

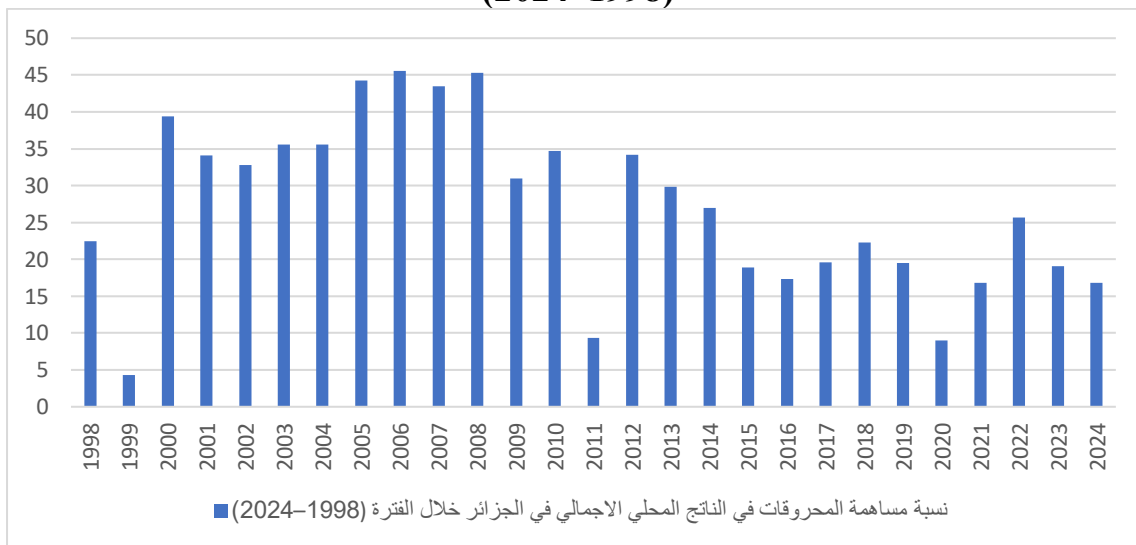
تبيّن بيانات الجدول أنّ مساهمة المحروقات في الناتج الوطني عرفت تقلّبات واسعة عكست التحولات الدولية في أسعار الطاقة من جهة، وتذبذب الإنتاج الوطني من جهة أخرى، وهو ما يشكل أحد المظاهر الأساسية للاقتصاد الريعي في الجزائر. ففي نهاية التسعينيات وبداية الألفية، ارتفعت مساهمة المحروقات من 22.5% سنة 1998 إلى مستويات تجاوزت 40% منتصف العقد الأول من الألفية، وهو تطور مرتبط بانتعاش أسعار النفط واتساع قدرات الإنتاج. وقد بلغ هذا المسار ذروته خلال سنوات الطفرة النفطية 2004-2008، حيث تجاوزت المساهمة 45%، في انعكاس مباشر لهيمنة النشاط الهيدروكربوني على خلق الثروة الوطنية.

غير أنّ هذا الاتجاه سرعان ما بدأ في التراجع بعد الأزمة المالية العالمية، حيث انخفضت المساهمة تدريجياً إلى 27% سنة 2014 ثم إلى 18.9% سنة 2015، في ظل تراجع الأسعار وضعف النمو في القطاعات غير النفطية. وقد عمّقت جائحة كوفيد-19 هذا التراجع، إذ سجلت

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنويع الاقتصادي

سنة 2020 أدنى قيمة (9%) نتيجة الانهيار العالمي في الطلب على الطاقة. ولم تشهد المساهمة عودة قوية إلا بعد أزمة الطاقة الأوروبية، لترتفع في 2022 إلى 25.7% بفعل ارتفاع الأسعار، قبل أن تتراجع مجددًا إلى 16.8% سنة 2024 مع استقرار السوق الدولية. وتكشف هذه المعطيات أن ثقل المحروقات داخل الناتج لا يتحدد بعوامل داخلية أو بقدرة القطاعات الأخرى على المنافسة، بل يخضع لتقلبات ظرفية مرتبطة بالسوق الدولية، وهو ما يعكس هشاشة البنية الإنتاجية وضعف التنويع الحقيقي.

الشكل رقم 2-17: تطور نسبة مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1998-2024)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-11)

يُظهر الشكل البياني رقم (2-17) بوضوح أن تطور مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي لا يتبع مسارًا خطيًا، بل يتسم بتقلبات حادة تعكس حساسية هذا القطاع للصدمات الخارجية أكثر من ارتباطه بديناميكية نمو داخلي. فالمستوى المرتفع الذي بلغه المنحنى خلال العقد الأول من الألفية يتسم بقمم متتابة، ما يشير إلى ارتباط قوي بين توسع القيمة المضافة البترولية وتحسن الظروف الدولية، وليس نتيجة توسع إنتاجي مستدام. أما بعد سنة 2009، فيتحوّل شكل المنحنى من الصعود الحاد إلى موجة تنازلية متواصلة، ليتخذ تدريجيًا انحدارًا أكثر انتظامًا، وهو ما يعبر عن دخول الاقتصاد في مرحلة تعجز فيها القدرات الإنتاجية للمحروقات عن موازنة اتساع الناتج المحلي الإجمالي.

ومن منظور بصري، تبدو الفجوة بين الأعمدة المرتفعة (2005-2008) وبين المستويات المتدنية لاحقًا (2020-2024) علامة جلية على انتقال مساهمة المحروقات من موقع "المكوّن المحدّد للنمو" إلى دور أقل كثافة، دون أن يعني ذلك تحسّن أداء القطاعات غير النفطية. فاستمرار الاهتزاز في شكل المنحنى يعكس غياب قاعدة إنتاجية بديلة تضمن استقرار المساهمة القطاعية داخل الناتج المحلي، ما يجعل أي تحسن أو تراجع مرتبطًا أساسًا بالتغيرات الدولية في أسعار وإنتاج المحروقات، وليس بتحويلات بنيوية داخل الاقتصاد.

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

إنَّ المسار المتقلب لمساهمة المحروقات في الناتج المحلي، يبيِّن أنَّ الاقتصاد الجزائري يظلَّ محكومًا ببنية إنتاجية ريعية، حيث تتحدد حركية النمو أساسًا وفق أداء القطاع الطاقوي لا وفق توسع القطاعات الحقيقية الأخرى. فالارتفاعات الحادة في الوزن النسبي للمحروقات تعكس بالأساس انتعاش الإنتاج والأسعار، بينما يعكس التراجع بعد 2014 ضعفًا في النشاط الطاقوي أكثر مما يعكس تقدّمًا في مسار التنوع الاقتصادي. ومن ثَمَّ، فإن هذا المؤشر-رغم أهميته-لا يكفي بمفرده للحكم على مدى التحول الهيكلي، لكنه يكشف بوضوح عمق الهيمنة النفطية داخل بنية الإنتاج. وتُعد هذه النتيجة مدخلًا ضروريًا للانتقال إلى تحليل مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة، باعتبارها المجال الذي تظهر فيه تجليات الريعية المالية، وتتضح من خلاله حدود قدرة الاقتصاد الوطني على بناء مصادر تمويل بديلة ومستدامة.

2- مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للميزانية:

تُعدّ الجباية البترولية أحد أهم المكوّنات التي تحدد قدرة المالية العمومية الجزائرية على الإنفاق، إذ ظلّت على مدار العقود الماضية المصدر الرئيسي لتمويل الميزانية، متقدمة بفارق كبير على الجباية العادية والموارد الأخرى. وبالنظر إلى الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري، فإن تحليل مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة يُعتبر خطوة مركزية لفهم درجة الاعتماد البنيوي على قطاع المحروقات، وتقدير الهشاشة المالية التي تفرزها تقلبات الأسعار العالمية. كما يسمح هذا التحليل بتقييم ما إذا كان تراجع نسب مساهمة الجباية البترولية في بعض الفترات يعكس تحولًا في بنية الإيرادات العمومية أم أنه مجرد انعكاس لانخفاض ظرفي في المداخل النفطية. ومن هذا المنطلق، يعرض الجدول رقم (2-12) التطور الكمي والنسبي للجباية البترولية مقارنة بإجمالي إيرادات الميزانية خلال الفترة (1995-2024).

الجدول رقم 2- 12: تطور نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للميزانية (1995-2024)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
إجمالي إيرادات الميزانية	581.4	831	926.6	774.6	950.5	1578.1	1505.5	1603.2
الجبائية البترولية	358.8	520.0	592.5	425.9	588.3	1213.2	1001.4	1007.9
النسبة المئوية	62%	62%	64%	55%	62%	77%	66%	63%
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
إجمالي إيرادات الميزانية	1974.4	2229.7	3082.6	3639.8	3687.8	5190.5	3676.0	4392.9
الجبائية البترولية	1350.0	1570.7	2352.7	2799.0	2796.8	4088.6	2412.7	2905.5
النسبة المئوية	68%	70%	76%	77%	76%	79%	65%	66%
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي إيرادات الميزانية	5703.4	6339.3	5957.5	5738.5	5103.0	5110.1	6047.9	6826.9
الجبائية البترولية	3979.7	4184.3	3678.1	3388.4	2373.5	1781.1	2177.0	2887.1
النسبة المئوية	70%	66%	62%	59%	46%	35%	36%	42%

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنويع الاقتصادي

السنوات	2019	2020	2021	2022	2023	2024
إجمالي إيرادات الميزانية	6601.6	5640.9	6597.5	9524.1	10735.5	8302.4
الجبائية البترولية	2668.5	1921.6	2609.2	5507.7	5577.0	3840.8
النسبة المئوية	40%	34%	39%	58%	52%	46%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر (2000-2004-2007-2012-2016-2020-2024)

تظهر بيانات الجدول أنّ مساهمة الجبائية البترولية في الإيرادات العامة اتسمت بمستوى مرتفع جداً منذ منتصف التسعينيات، حيث تراوحت النسبة بين 55% و 64% خلال الفترة 1995-2002. ويعكس هذا المستوى المرتفع استمرار تبعية المالية العمومية للمحروقات، رغم بعض التقلبات الناتجة أساساً عن تراجع الأسعار العالمية سنة 1998، قبل أن تعود النسب للارتفاع مع تحسن الأسواق في مطلع الألفية.

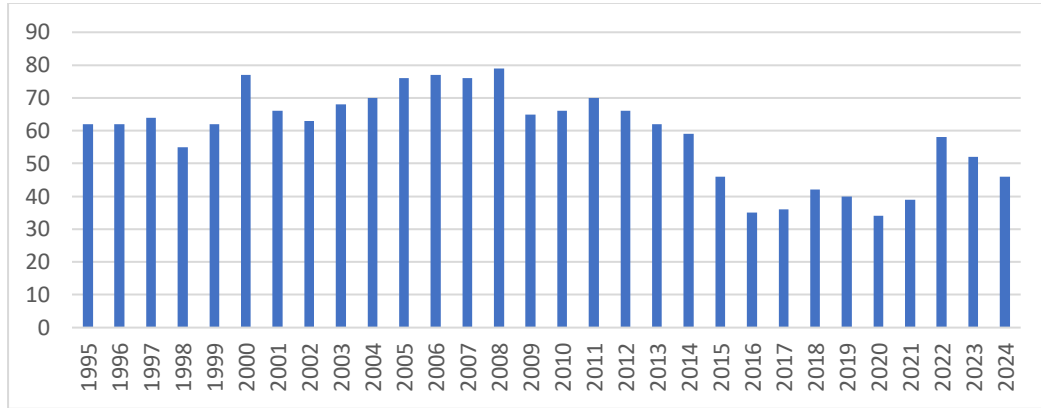
وتزداد درجة الاعتماد وضوحاً في الفترة 2003-2008، التي شهدت "الطفرة النفطية الكبرى"، إذ تجاوزت مساهمة الجبائية البترولية 70% في معظم السنوات، وبلغت ذروتها سنة 2008 بنسبة 79%، وهو ما يعكس انسياق المالية العمومية وراء الارتفاع القياسي في الأسعار العالمية، وغياب أي توسع فعلي في القاعدة الجبائية خارج المحروقات.

أما المرحلة الممتدة من 2009 إلى 2014 فتتميز بعودة التقلبات، حيث تراجعت نسبة الجبائية البترولية إلى 59% سنة 2014، بعد أن بلغت 70% سنة 2011. ويُعزى هذا الانخفاض إلى تراجع أسعار النفط بعد أزمة 2008، ثم إلى بداية الانحدار التدريجي في الإنتاج الوطني. وتبرز الفترة 2015-2020 كأكثر المراحل حساسية للمالية العمومية، إذ انخفضت مساهمة الجبائية البترولية إلى 35% سنة 2016، ما يعكس الصدمة المزدوجة الناجمة عن انهيار أسعار النفط سنة 2014 ثم جائحة كورونا سنة 2020. ورغم هذا التراجع، فقد ظل مستوى الاعتماد مرتفعاً نسبياً، مما يدل على هشاشة بنية الإيرادات العمومية غير النفطية.

وفي الفترة 2021-2024، أعادت طفرة الأسعار العالمية بفعل أزمة الطاقة الأوروبية إحياء الجبائية البترولية، إذ ارتفعت مساهمتها إلى 58% سنة 2022، قبل أن تتراجع نسبياً سنة 2024 إلى 46% نتيجة اعتدال الأسعار وثبات الإنتاج. ويؤكد هذا المسار مرة أخرى أنّ ارتفاع نسب الجبائية يعود إلى صدمات خارجية أكثر مما يعكس تحسناً هيكلياً في إنتاج أو تنويع موارد الدولة.

الشكل رقم 2- 18: تطور نسبة مساهمة الجبائية البترولية في الإيرادات العامة للميزانية في الجزائر (1995-2024)

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-12)

يوضح الرسم البياني بصورة جلية مسارًا غير مستقر لمساهمة الجباية البترولية، حيث ترتفع الأعمدة بشكل حاد خلال فترات الطفرة النفطية، خصوصًا بين 2005 و2008 ثم في 2022-2023، بينما تتخفض بشكل ملحوظ في سنوات الأزمات مثل 1998، 2009، 2015-2016 و2020. ويبرز الرسم وجود نمط يعتمد على دورات أسعار النفط العالمية، بحيث تتوسع مساهمة المحروقات كلما ارتفعت الأسعار، وتتكفى عند أول صدمة خارجية، مما يؤكد هشاشة القاعدة المالية للدولة وغياب بدائل جبائية قادرة على تعويض تراجع الربيع. كما يظهر من خلال الشكل أن الانخفاضات ليست نتيجة توسع في موارد غير نفطية، بل نتيجة تراجع الربيع ذاته، وهو ما يعزز الطابع الريعي للمالية العمومية.

تبيّن من خلال تحليل مساهمة الجباية البترولية أنّ المالية العمومية الجزائرية ظلت رهينة مباشرة لتقلبات سوق الطاقة، حيث ترتفع الإيرادات كلما صعدت الأسعار العالمية، وتتكشف بصورة حادة عند أول صدمة خارجية. وهذا السلوك لا يعبر عن تنويع حقيقي في مصادر التمويل، بل عن هشاشة مالية عميقة ناتجة عن غياب قاعدة جبائية واسعة خارج قطاع المحروقات. وبالتالي، فإن التراجع النسبي في مساهمة الجباية البترولية خلال بعض السنوات ليس نتيجة توسع إيرادات غير نفطية، بل نتيجة انهيار الربيع نفسه. وبذلك يُظهر هذا الفرع حدود النموذج المالي الريعي، ويمهّد الضرورة العلمية للانتقال إلى تحليل بنية الصادرات، للكشف عما إذا كانت التجارة الخارجية تعمّق هذا الاعتماد أم تُقدّم بواذر تنويع، قبل المرور لاحقًا إلى مؤشرات قياس التنويع عبر معامل هيرفندال-هيرشمان.

3- مساهمة صادرات المحروقات في إجمالي صادرات الجزائر

تُعدّ بنية التجارة الخارجية أحد أهم المؤشرات الكاشفة لطبيعة الاقتصاد الوطني، إذ تعكس ليس فقط قدرته التنافسية، بل أيضًا درجة تنويع قاعدته الإنتاجية. وفي الحالة الجزائرية، يمثل تحليل مساهمة صادرات المحروقات في إجمالي الصادرات خطوة مركزية لفهم مدى ارتباط الاقتصاد بالأسواق الدولية عبر مورد واحد مهيمن، وما يترتب عن ذلك من هشاشة خارجية. فالصادرات ليست مجرد قناة لجلب العملة الصعبة، بل هي محدد رئيسي لاستقلالية القرار الاقتصادي وقدرة الدولة على التحكم في ميزان المدفوعات. ومن ثمّ، فإن تتبّع تطور حصة

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

المحروقات من إجمالي الصادرات خلال الفترة 1995-2024 يتيح تقييماً دقيقاً لمدى هيمنة الربيع الخارجي، ويمهّد لاحقاً للانتقال إلى قياس التنوع باستخدام مؤشر هيرفندال-هيرشمان. ومن هذا المنطلق، يعرض الجدول رقم (2-13) التطور الكمي والنسبي لصادرات المحروقات مقارنة بإجمالي الصادرات الكلية خلال الفترة (1995-2024).

الجدول رقم 2- 13: تطور نسبة مساهمة صادرات المحروقات في إجمالي صادرات الجزائر (1995-2024)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
إجمالي الصادرات	10.26	13.48	13.82	10.14	12.32	21.65	19.09	18.71
صادرات المحروقات	9.73	12.59	13.18	9.77	11.91	21.06	18.53	18.11
النسبة المئوية	94.83%	93.40%	95.36%	96.35%	96.67%	97.95%	97.06%	96.79%
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
إجمالي الصادرات	24.47	32.22	46.33	54.74	60.59	78.59	45.19	57.09
صادرات المحروقات	23.99	31.55	45.59	53.61	59.61	77.19	44.42	56.12
النسبة المئوية	98.04%	97.92%	98.40%	97.93%	98.38%	98.21%	98.29%	98.30%
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي الصادرات	72,888	71,736	64,867	60,129	34,566	29,309	34,569	41.115
صادرات المحروقات	71,661	70,583	63,816	58,462	33,081	27,918	33,202	38.897
النسبة المئوية	98.31%	98.39%	98.37%	97.20%	95.71%	95.25%	96.04%	94.60%
السنوات	2019	2020	2021	2022	2023	2024		
إجمالي الصادرات	35,82	21.932	38.636	65.716	55.554	49.066		
صادرات المحروقات	33,24	20.016	34.058	59.738	50.496	45.228		
النسبة المئوية	92.79%	91.26%	88.15%	90.90%	90.89%	92.22%		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر (2000-2004-2007-2012-2016-2020-2024)

تُظهر البيانات مستوى استثنائياً من الاعتماد على صادرات المحروقات، حيث تجاوزت حصة هذا القطاع 93% خلال كامل الفترة تقريباً، وبلغت ذروتها بين 2003 و2014 عندما تراوحت بين 97% و98%، وهي مستويات تعكس شبه انعدام للصادرات خارج المحروقات في تلك المرحلة.

خلال الفترة 1995-2002، ظلت نسبة صادرات المحروقات تفوق 94% رغم تقلبات أسعار النفط، ما يدل على ضعف تنوع القاعدة التصديرية. ومع دخول سنوات الطفرة النفطية

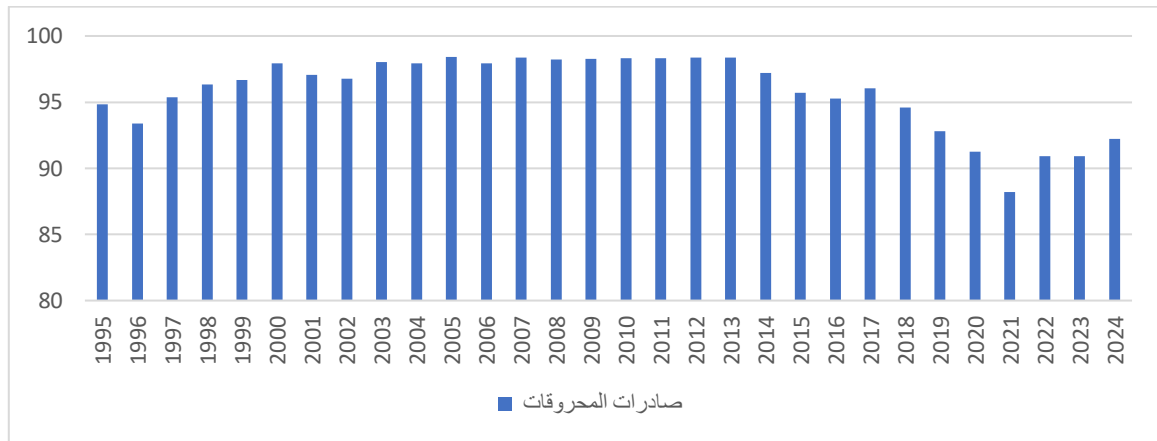
الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

(2003-2008)، ارتفعت النسبة إلى مستويات قاربت 98%، بفضل ارتفاع الأسعار وكميات التصدير، لكن دون أي تحسن في الصادرات غير النفطية.

أما خلال 2015-2020، فقد أدى انهيار أسعار النفط وارتفاع تكاليف الاستيراد إلى تراجع قيمة الصادرات الإجمالية، ومع ذلك بقيت صادرات المحروقات تمثل أكثر من 91% من إجمالي الصادرات، ما يعكس تبعية شبه مطلقة للقطاع الطاقوي، حتى في سياق الأزمات.

وفي الفترة 2021-2024، ورغم الانتعاش الظرفي في الصادرات نتيجة أزمة الطاقة الأوروبية وارتفاع الأسعار العالمية، لم تنخفض نسبة صادرات المحروقات إلا بشكل طفيف، حيث تراوحت بين 88% و92%، مما يبرز استمرار غياب قاعدة صناعية أو فلاحية قادرة على تكوين صادرات بديلة.

الشكل رقم 2- 19: تطور نسبة مساهمة صادرات المحروقات في إجمالي الصادرات في الجزائر (1995-2024)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-13)

يكشف الرسم البياني لمسار نسبة مساهمة صادرات المحروقات أن خط النسبة يكاد يكون أفقياً تقريباً، مع بقاء القيم فوق 90% خلال كامل الفترة 1995-2024. وهذا السلوك «المسطح» لا يظهر بوضوح عند قراءة الجدول، لكنه يصبح جلياً عند تحويل الأرقام إلى منحنى زمني، حيث يبرز غياب أي تغيير بنيوي قادر على دفع منحنى المساهمة نحو الأسفل بشكل ملموس. وبذلك فإن الرسم لا يؤكد فقط هيمنة المحروقات، بل يبين مستوى الجمود الهيكلي في القاعدة التصديرية، إذ إن مرور ثلاثة عقود كاملة لم يحدث أي انزياح مرئي في اتجاه المنحنى نحو التنوع.

ويوضح الشكل أيضاً أن حالات الانخفاض الطفيف (كما في 2020 أو 2021) ليست سوى «نتوءات تقنية» مرتبطة بصدمات ظرفية، سرعان ما يعود بعدها المنحنى إلى مستواه المعتاد، مما يعني أن الاقتصاد لا يمتلك آليات داخلية تسمح بتوسيع الصادرات خارج المحروقات عندما تتراجع المداخل الطاقوية. وهنا تتجلى الطبيعة الريعية للتجارة الخارجية الجزائرية: فليس الارتفاع في نسبة المحروقات ناجماً عن قوة القطاع الطاقوي فقط، بل كذلك عن ضعف القطاعات غير النفطية التي تبقى خارج دورة التصدير تقريباً.

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

ومن ثَمَّ، فإن الرسم يُظهر «غياب الديناميكية» ويكشف -بصرياً- أن مسار الصادرات الجزائرية لم يعرف أي انفراج هيكلي. وهذا ما يمهد موضوعياً للانتقال إلى تحليل مؤشر هيرفندال-هيرشمان، باعتباره الأداة المناسبة للكشف عما إذا كانت سمة التركيز هذه مجرد ظاهرة ظاهرية أم تعبيراً عن أحادية تصديرية متجذرة تستدعي إصلاحات عميقة من أجل بناء قاعدة إنتاجية قابلة للتنوع.

إنّ الثبات شبه المطلق في مساهمة صادرات المحروقات، فوق مستوى 90% طيلة الفترة المدروسة، لا يمثل مجرد خلل في هيكلية التجارة الخارجية، بل يعكس في جوهره فشلاً بنيوياً مستمراً في بناء قاعدة إنتاجية قادرة على اختراق الأسواق الدولية. فاستقرار النسبة بهذا الشكل ليس علامة قوة، بل دليل صارخ على هشاشة الجهاز الإنتاجي غير النفطي، وغياب أي تراكم صناعي أو تكنولوجي يمكن الاقتصاد من تنويع قدرته التصديرية. ويؤشر هذا الوضع إلى اعتماد شبه كامل على ريع خارجي واحد، يخضع لتقلبات جيوبوليتيكية وسعرية لا يتحكم فيها الاقتصاد الوطني، ما يجعل أي اختلال في سوق الطاقة منتقلاً مباشرة إلى ميزان المدفوعات وكفاءة النمو الداخلي. ومن ثَمَّ، تمثل هذه النتائج الخلفية الضرورية للانتقال نحو التحليل الكمي للتنوع عبر مؤشر هيرفندال-هيرشمان، باعتباره الأداة الأكاديمية القادرة على قياس مدى عمق هذا التركيز وفضح حدود التنوع الحقيقي داخل الاقتصاد الجزائري.

إذ يُشكّل التنوع الاقتصادي أحد المفاهيم المركزية في الأدبيات الاقتصادية المعاصرة، لاسيما في الدول المعتمدة على الموارد الطبيعية، حيث يُنظر إليه باعتباره معياراً حاسماً لقياس قدرة الاقتصاد على الانتقال من نموذج ريعي قائم على مورد واحد إلى نموذج إنتاجي متنوع وقادر على توليد النمو بطريقة مستدامة وغير خاضعة للتقلبات الخارجية. وفي هذا السياق، لا يمثل التنوع مجرد اتساع في عدد القطاعات، بل يعكس في جوهره مساراً للتحوّل الهيكلي يتطلب إعادة توزيع للموارد، وتطويراً للأسواق، وقدرة على خلق قيمة مضافة خارج دائرة الريع.

المطلب الثالث: قياس مستوى التنوع الاقتصادي في الجزائر عبر مؤشر هيرفندال-هيرشمان
يمثل قياس مستوى التنوع الاقتصادي خطوة حاسمة لاستكمال قراءة البنية الاقتصادية الجزائرية، خاصة بعد أن بيّن المطلبان السابقان استمرار الارتباط البنيوي بالمحروقات على مستوى الإنتاج والمالية العمومية والصادرات. غير أنّ فهم هذا الاعتماد لا يكتمل بمجرد تحليل النسب القطاعية، لأن هذه الأخيرة قد تعكس صدمات ظرفية مرتبطة بتقلبات الأسعار أكثر مما تعكس تغيرات هيكلية في القاعدة الإنتاجية. ومن ثَمَّ، يصبح الانتقال إلى مؤشر كمي مثل مؤشر هيرفندال-هيرشمان ضرورة علمية لقياس درجة التركيز ومتابعة التطور الهيكلي للاقتصاد.

ويكتسي هذا المؤشر أهميته من كونه يُحوّل توزيع الأنشطة الاقتصادية إلى قيمة عددية تُبرز مدى هيمنة قطاع واحد على البنية الاقتصادية، وتكشف بوضوح الفرق بين الاقتصادات الريعية والاقتصادات المتنوعة. وبناءً على ذلك، يسعى هذا المطلب إلى تطبيق مؤشر HHI على ثلاثة مكونات مركزية للنشاط الاقتصادي—الناتج المحلي الإجمالي، الإيرادات العامة بما فيها الجباية العادية، وهيكل الصادرات—خلال الفترة 1995-2024، بهدف تقييم مدى تحقق التنوع

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

الاقتصادي في الجزائر، وتحديد ما إذا كانت التحولات المسجلة تعبر عن تغيرات بنيوية أم مجرد انعكاس لدورات الربيع البترولي.

1- التنوع القطاعي لإجمالي الناتج المحلي للاقتصاد الجزائري (HHI-GDP)

يُمثل تحليل التنوع داخل الناتج المحلي الإجمالي نقطة الانطلاق في تقييم البنية الإنتاجية للاقتصاد الجزائري، باعتبار أن بنية خلق القيمة هي المؤشر الرئيس لمدى قدرة الاقتصاد على تقليص اعتماده على قطاع واحد، والتحول نحو نموذج إنتاجي متعدد الركائز. وبعد أن بينت الفروع السابقة استمرار الهيمنة البنيوية للمحروقات على مختلف جوانب النشاط الاقتصادي، يصبح من الضروري الانتقال إلى تقدير درجة التركز الكمي باستخدام مؤشر هيرفندال-هيرشمان. وفي هذا الإطار، يعرض الجدول رقم (14-2) التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1995-2024، بما يسمح بتحليل الاتجاهات الهيكلية وموقع كل قطاع داخل البنية العامة للناتج، ومن ثم احتساب مؤشر HHI لتقدير مستوى التنوع فعليًا.

الجدول رقم 2- 14: التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2024-1995)

الوحدة: نسبة مئوية

السنة	المحروقات	الزراعة	الصناعة	بناء وأشغال عمومية	خدمات خارج الإدارة العمومية	خدمات الإدارة العمومية	حقوق ورسوم على الواردات	HHI مؤشر هيرفندال هيرشمان
1995	21.4	9.7	10.6	11.2	25.3	11.7	10.1	0.0491
1996	25.1	10.8	8.7	10.4	23.8	12.2	9.0	0.0604
1997	30.2	8.7	8.0	10.0	22.7	12.5	7.9	0.0905
1998	22.5	11.5	9.1	10.6	24.6	13.6	8.0	0.0528
1999	27.4	11.1	8.6	9.47	23.7	12.7	6.9	0.0760
2000	39.4	8.4	7.2	8.17	20.30	10.4	6.0	0.1630
2001	34.2	9.7	7.5	8.5	21.8	11.2	7.2	0.1193
2002	32.7	9.2	7.5	9.1	22.2	11.0	8.3	0.1069
2003	35.6	9.8	6.8	8.5	21.2	10.5	7.7	0.1292
2004	37.7	9.4	6.3	8.3	21.2	9.8	7.3	0.1493
2005	44.3	7.7	5.6	7.5	20.1	8.4	6.5	0.2162
2006	45.6	7.5	5.6	7.5	20.1	8.4	6.5	0.2339
2007	43.5	7.5	5.1	8.8	20.6	8.5	5.7	0.2091
2008	45.3	6.4	4.7	8.6	19.4	9.8	5.9	0.2272

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

0.1109	7.2	12.0	23.6	11.0	5.7	9.3	31.7	2009
0.1276	6.2	13.2	21.6	10.5	5.1	8.5	34.7	2010
0.1385	5.9	16.4	19.7	9.2	4.6	8.1	35.93	2011
0.1227	6.7	16.5	19.9	9.3	4.5	8.8	34.15	2012
0.0986	7.46	15.3	23.1	9.8	4.6	9.9	29.85	2013
0.0993	7.19	16.4	25.1	10.8	5.0	10.6	27.0	2014
0.0663	8.0	17.4	27.2	11.5	5.5	11.6	18.8	2015
0.0650	8.0	17.5	27.6	11.8	5.6	12.2	17.3	2016
0.0617	8.0	16.5	26.2	11.9	5.6	11.9	19.9	2017
0.0691	7.4	14.8	26.2	11.6	5.6	12.0	22.4	2018
0.0642	8.0	14.9	27.3	12.2	5.7	12.4	19.5	2019
0.0557	8.8	17.3	27.2	12.8	6.2	13.8	13.9	2020
0.0667	7.2	15.4	25.7	11.7	5.6	12.2	22.2	2021
0.1012	6.2	13.3	22.2	10.5	4.9	11.6	31.1	2022
0.0767	6.7	15.3	28.5	12.8	4.5	13.1	19.1	2023
0.0648	6.2	19.6	25.7	13.3	4.7	13.6	16.8	2024

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر (2002-2004-2007-2012-2016-2020-2024)

يكشف تطور مؤشر هيرفندال-هيرشمان للناتج المحلي الإجمالي بين 1995 و 2024 أنّ بنية الاقتصاد الجزائري ظلت ذات تركيز عالٍ، رغم التغيرات النسبية في مساهمات القطاعات. فالارتفاعات الحادة للمؤشر خلال سنوات الطفرة (2000-2008) ترتبط أساساً بارتفاع وزن المحروقات إلى مستويات تجاوزت 40%، وهو ما دفع HHI إلى قيم تتراوح بين 0.16 و 0.23، معبراً عن احتكار قطاعي فعلي للنشاط الاقتصادي.

غير أنّ تتبّع مساهمة القطاعات غير النفطية يبرز أن انخفاض المؤشر لاحقاً إلى مستويات 0.06-0.11 لم يكن نتيجة توسع هيكلي في الفلاحة أو الصناعة أو القطاعات الأخرى. ورغم أن قطاع الفلاحة حافظ على حصة معتبرة تراوحت بين 10% و 13% بعد 2015، إلا أنه ظلّ قطاعاً ذا إنتاجية ضعيفة وغير قادر على تشكيل قاعدة صناعية أو تجارية يمكنها تخفيف التركيز. أما الصناعة خارج المحروقات، فقد بقيت محصورة بين 4% و 6% تقريباً طوال الفترة المدروسة، وهو ما يحول دون أي دور فعلي لها في خفض الهيمنة البنيوية أو دفع المؤشر نحو مستويات تدل على تنويع حقيقي.

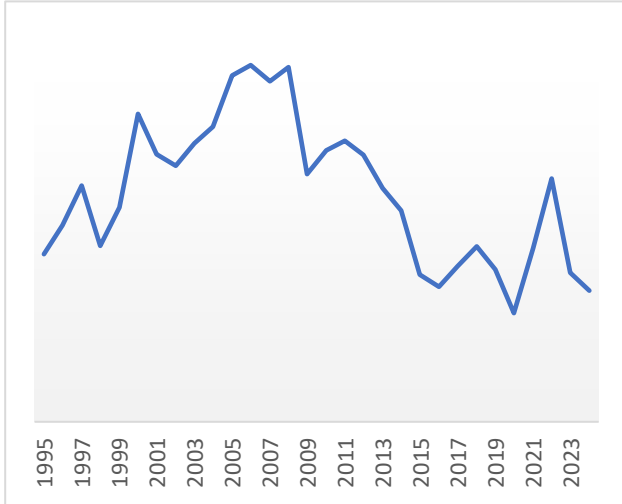
ويظهر أيضاً أن قطاع الخدمات -رغم وزنه النسبي المرتفع (بين 20% و 28%) -لم يشكّل عنصراً تنويعياً بالمعنى الإنتاجي، باعتباره يعتمد أساساً على خدمات الإدارة والخدمات التجارية غير القابلة للتصدير، وهي أنشطة ذات قيمة مضافة ضعيفة الارتباط بالتنويع الهيكلي.

نتيجة لذلك، فإن الانخفاض الذي سجّله مؤشر HHI في سنوات ما بعد 2015 لا يعكس توسعاً للقطاعات البديلة، بل تراجعاً في أداء المحروقات بسبب الانخفاض الحاد للأسعار، أي أن "التحسن الظاهر" للمؤشر جاء من انكماش القطاع المهيمن لا من نمو القطاعات الأخرى. وهذا

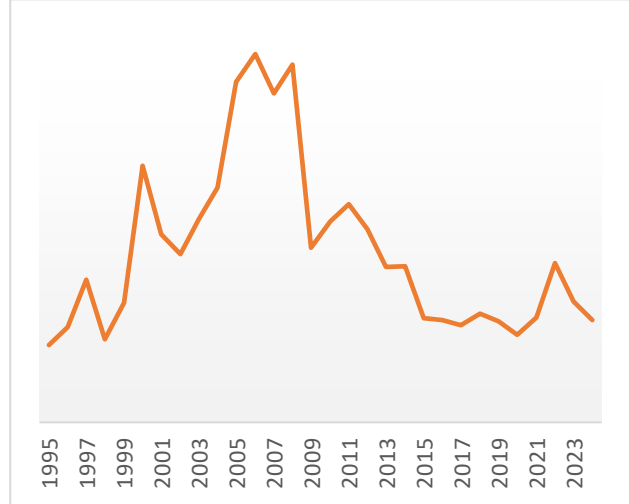
الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

ما يفسّر بقاء المؤشر ضمن مستويات تركّز مرتفعة أو متوسطة رغم مرور ثلاثة عقود من الإصلاحات الاقتصادية.

الشكل رقم 2- 21: مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي (2024-1995)



الشكل رقم 2- 20: مؤشر HHI للناتج المحلي الإجمالي (2024-1995)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2-14)

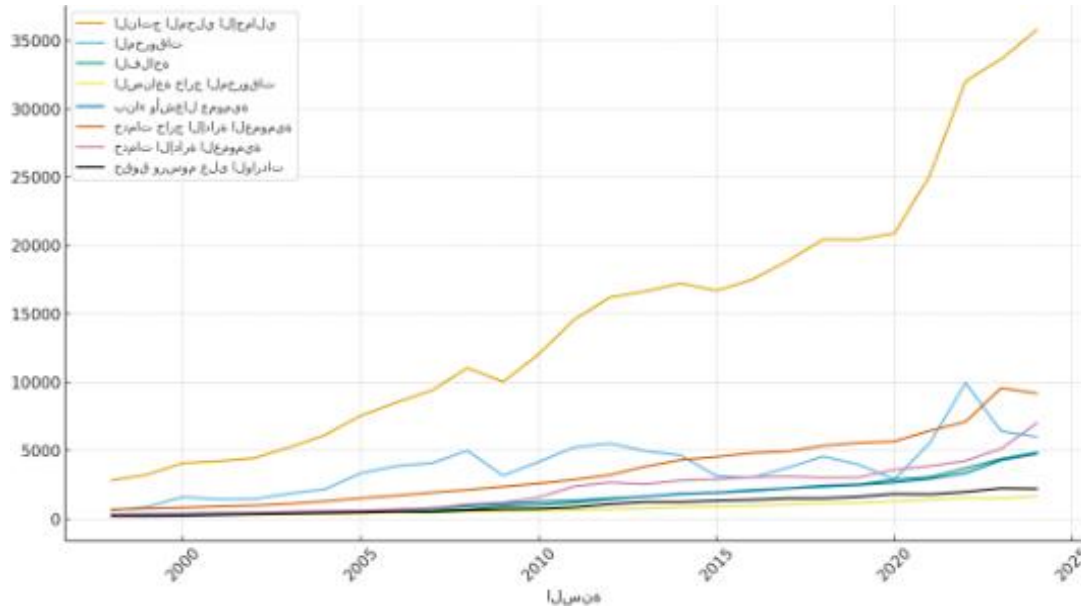
يتضح لنا من خلال قراءتنا لمسار الاتجاه العام في الشكلين (2-20) و (2-21)، حيث يمثل الرسم الأول تطور قيمة مؤشر HHI للناتج المحلي الإجمالي، في حين يعرض الرسم الثاني نسبة مساهمة قطاع المحروقات خلال الفترة نفسها. وتُظهر مقارنة المسارين تطابقاً شبه مطلق، حيث ترتفع قيمة المؤشر كلما ارتفعت حصة المحروقات في هيكل الناتج، وتتعامل بمنحنى هابط عندما تنخفض الحصة النفطية.

هذا التطابق لا يعبر عن تنوع اقتصادي حقيقي، بل يعكس خضوع المؤشر لحركة قطاع واحد مهيمن، بحيث يصبح HHI في الحقيقة “مرآة مباشرة” لمساهمة المحروقات وليس لهيكل التنوع الكلي. إذ أن أي تحسن ظاهري في مؤشر التنوع (انخفاض قيمته) خلال سنوات مثل 2015-2020 لم يكن نتيجة توسع قطاعات الفلاحة أو الصناعة أو الخدمات، بل نتيجة تراجع إنتاج وأسعار النفط. وهذا يطرح إشكالية جوهرية في فهم التحولات الاقتصادية، فالاقتصاد الجزائري لا يصبح أكثر تنوعاً عندما تنهار أسعار النفط، بل يصبح أقل حجماً فقط من دون أن تنمو القطاعات البديلة.

إن مكاسب التنوع المفترضة في هذه الفترات هي إذن مكاسب حسابية ظرفية، لا تعبر عن تحول هيكلي في بنية الاقتصاد، ولا عن صعود قطاعات إنتاجية جديدة. وهذا ما يظهر بوضوح عند مقارنة المؤشر بمسار الناتج المحلي الإجمالي، حيث تؤدي صدمات أسعار النفط مباشرة إلى تراجع الناتج، ثم إلى انخفاض حصة المحروقات، وبالتالي انخفاض HHI مظهرًا “تحسناً” مضللاً في التنوع.

الشكل رقم 2- 22: تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر و نسبية مكوناته القطاعية (2024-1995)

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (2-14)

يبرز الشكل رقم (2-22) صورة مركبة تجمع بين تطور الناتج المحلي الإجمالي بالقيم المطلقة من جهة، وتطور نسب مساهمة مختلف القطاعات في هذا الناتج من جهة أخرى. ويظهر هذا الدمج بوضوح أن الارتفاع الملحوظ في القيمة الإجمالية للناتج المحلي لم يُترجم إلى تغيير مماثل على مستوى البنية القطاعية، إذ ظلت نسب المساهمة شبه ثابتة طيلة الفترة المدروسة، وهو ما يكشف عن محدودية التوسع الاقتصادي وعدم تحوله إلى تنوع حقيقي في خلق القيمة.

فالمنحنى الخاص بالناتج المحلي، الذي يتخذ اتجاهاً تصاعدياً عاماً، يعكس توسعاً في حجم الاقتصاد الاسمي، لكنه يقابله ثبات شبه كامل في توزيع القيمة المضافة بين القطاعات. وتظهر مساهمة المحروقات مثلاً بمنحنى واضح الارتفاع والانخفاض، يتحرك بشكل متطابق تقريباً مع منحنى الناتج الكلي، ما يدل على أن نمو الناتج المحلي مرتبط مباشرة بأداء قطاع واحد، في حين أن انكماشه ينتج بالدرجة الأولى عن تراجع هذا القطاع ذاته.

وفي المقابل، تظهر القطاعات غير النفطية—الفلاحة، الصناعة خارج المحروقات، البناء والأشغال العمومية، والخدمات—محصورة داخل نطاق ضيق من النسب، دون تسجيل قفزات نوعية أو توسع مستدام يغيّر من بنية خلق القيمة وأن معظم توسعها ظلّ مرهوناً بالدعم العمومي الممول أساساً من الربيع النفطي، ما يجعلها بدورها مرتبطة بمنطق الدورة الربيعية. ويؤكد هذا التوقع الضيق أن القطاعات غير النفطية لم تسهم فعلياً في دفع نمو الناتج، بل بقي دورها تابعياً، بحيث لا ترتفع نسب مساهمتها حتى في الفترات التي يتراجع فيها القطاع النفطي.

وبذلك، فإن الرسم يقدّم دليلاً بصرياً واضحاً على أن تركيب الاقتصاد الجزائري بقي جامداً وغير قادر على تطوير مصادر جديدة للنمو. فارتفاع الناتج الكلي لم يكن نتيجة توسع في النشاط الإنتاجي المتنوع، بل نتيجة مباشرة لدورات أسعار وإنتاج المحروقات، بينما بقيت باقي القطاعات أسيرة حدودها التقليدية.

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

يتّضح من مجمل النتائج أنّ بنية الناتج المحلي الإجمالي بقيت طوال الفترة 1995-2024 رهينة لمساهمة قطاع المحروقات، وهو ما جعل مؤشر هيرفندال-هيرشمان يتحرك في اتجاه شبه مطابق لمنحنى هذا القطاع، بما يؤكد أن أي تحسن ظاهري في قيمة المؤشر لم يكن نتاج توسع حقيقي للقطاعات غير النفطية، بل مجرد انعكاس لتراجع ظرفي في النشاط الطاقوي. ويكشف هذا السلوك أنّ الاقتصاد الجزائري لم يحقق تنويعًا إنتاجيًا فعليًا، بل حافظ على طابعه الأحادي رغم تطور بعض القطاعات بنسب محدودة. ومن ثمّ، يصبح الانتقال إلى تحليل هيكل الإيرادات العامة ضرورة لتحديد ما إذا كانت هذه الأحادية الإنتاجية قد ترجمت نفسها أيضًا إلى أحادية مالية، أم أن المالية العمومية تُظهر بدورها بؤاد تنويع تختلف عن بنية الناتج.

2- التنويع في الإيرادات العامة للاقتصاد الجزائري

يُعدّ تحليل هيكل الإيرادات العامة خطوة جوهرية في فهم طبيعة الريعية المالية في الاقتصاد الجزائري، لأنّ بنية تمويل الميزانية تُجسّد بصورة مباشرة مدى اعتماد الدولة على المحروقات، وتكشف في الوقت نفسه حدود الجباية العادية وقدرتها على لعب دور بديل أو مكمل. وإذا كان الفرع الأول قد أظهر أن التنويع الإنتاجي داخل الناتج المحلي الإجمالي ظل محدودًا، فإنّ السؤال المطروح هنا هو: هل يعكس الجانب المالي - أي بنية الإيرادات الحكومية - الاتجاه نفسه من التركيز، أم أن النظام الجبائي حقق مستوى أعلى من التنويع؟

وللإجابة عن هذا السؤال، يعرض الجدول رقم (...) تطوّر مكّونات الإيرادات العامة والجباية العادية خلال الفترة (1995-2024)، إضافة إلى قيم مؤشر هيرفندال-هيرشمان لكل منهما، بما يسمح بتقييم مدى تنويع مصادر تمويل الميزانية وتحليل اتجاهات الاعتماد الريعي في شقّها المالي.

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

الجدول رقم 2- 15: هيكل الإيرادات الحكومية خلال الفترة (1995 – 2024)

المسنة*	الجبائية البترولية	الجبائية العادية	الضرائب المباشرة	التسجيل والطابع	الرسوم على رقم الاعمال	حاصل الضرائب المختلفة	الحقوق الجمركية	إيرادات أخرى غير موزعة	إيرادات أخرى للميزانية	مؤشر HHI للإيرادات العامة	مؤشر HHI للجبائية العادية
1995	54.95	39.56	9.44	1.05	13.17	3.04	12.85	-	5.49	0,3419	0,4304
1996	60.11	35.22	8.18	1.11	15.16	0.54	10.23	-	4.67	0,4141	0,4459
1997	60.95	33.88	8.83	1.14	15.83	0.15	7.93	-	5.17	0,4262	0,4505
1998	48.88	42.58	11.37	1.46	19.82	0.18	9.75	-	8.54	0,2849	0,3588
1999	58.93	33.12	7.59	1.34	15.59	0.15	8.45	-	7.95	0,3977	0,4592
2000	74.34	22.15	5.2	1.03	10.35	0.10	5.47	-	3.51	0,6067	0,5765
2001	63.53	26.45	6.54	1.12	11.87	0.03	6.89	-	10.02	0,4551	0,5332
2002	58.81	30.12	7.00	1.18	13.89	0.05	8.01	-	11.06	0,3950	0,4918
2003	65.08	26.59	6.48	0.98	11.81	0.04	7.28	-	8.33	0,4757	0,5314
2004	66.63	26.03	6.63	0.88	12.25	0.03	6.23	-	7.35	0,4978	0,5325
2005	73.56	20.78	5.45	0.64	10.13	0.03	4.67	0.14-	5.66	0,6104	0,4798
2006	74.56	19.80	6.63	0.65	9.21	0.03	3.16	0.13	5.63	0,6241	0,4905
2007	73.53	20.79	6.99	0.76	9.43	0.03	3.61	0.03-	5.68	0,6097	0,4820
2008	59.10	33.26	11.42	1.16	14.71	0.05	5.68	0.24	7.64	0,4230	0,3603
2009	58.84	35.01	14.11	1.09	14.36	0.04	5.20	0.20	6.16	0,4233	0,3380
2010	48.85	42.21	18.27	1.29	16.08	0.05	5.91	0.61	8.94	0,3138	0,2660
2011	44.95	42.59	19.22	1.33	15.36	0.05	6.18	0.45	12.49	0,2748	0,2605
2012	39.94	50.17	22.67	1.47	17.17	0.05	8.89	0.09	9.90	0,2393	0,1858
2013	41.48	52.14	21.13	1.60	18.85	0.09	10.37	0.10	6.38	0,2529	0,1796
2014	40.18	53.25	22.44	1.80	19.48	0.04	9.44	0.04	6.58	0,2469	0,1621
2015	37.86	51.72	22.72	1.86	18.21	0.03	9.03	0.14-	10.43	0,2227	0,1738
2016	33.78	49.33	22.13	1.71	17.79	0.13	7.77	0.21-	16.90	0,1944	0,1916
2017	35.17	43.49	19.97	1.53	16.39	0.07	6.03	0.50-	21.34	0,2107	0,2408
2018	36.30	42.44	18.84	1.38	17.11	0.07	5.07	0.03-	20.78	0,2148	0,2507
2019	38.15	43.07	19.16	1.27	17.10	0.08	5.49	0.02-	18.78	0,2264	0,2456
2020	27.27	51.33	23.14	1.36	20.31	0.12	6.42	0.01-	21.39	0,1774	0,1579
2021 **	39.55	41.87	18.09	1.26	17.51	5.03	-0.02	-	18.49	0,2070	0,3440
2022 **	59.76	31.09	12.86	0.99	13.68	3.56	-0.01	-	9.15	0,4119	0,4628
2023 ***	51.95	32.57	14.55	1.10	13.03	0.59	3.30	0.02	15.49	0,3461	0,3545
2024 ***	46.26	40.66	19.66	0.98	14.75	0.80	4.43	0.03	13.08	0,2913	0,2673

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS – (الملحق رقم 08)

✍️ **: بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر 2022: القيم مرتبة على النحو التالي (إيرادات المحروقات-إيرادات جبائية-الضريبة على المداخل والأرباح- تسجيلات وطوابع-الضريبة على السلع والخدمات-الحقوق الجمركية-إيرادات أخرى غير موزعة-إيرادات غير جبائية).

✍️ ***: بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر 2024: القيم مرتبة على النحو التالي: (إيرادات المحروقات-إيرادات جبائية-الضرائب على الدخل-ضرائب ورسوم أخرى-الضرائب على الاستهلاك-الضرائب على رأس المال-الحقوق الجمركية-ناتج الغرامات-إيرادات غير جبائية)

2-1- الإيرادات العامة

يكشف الجدول رقم (2-15) أنّ التنوع الجبائي في الجزائر بقي محدودًا للغاية طوال الفترة 1995–2024، وهو ما تؤكدّه قيم مؤشر هيرفندال–هيرشمان للإيرادات العامة التي

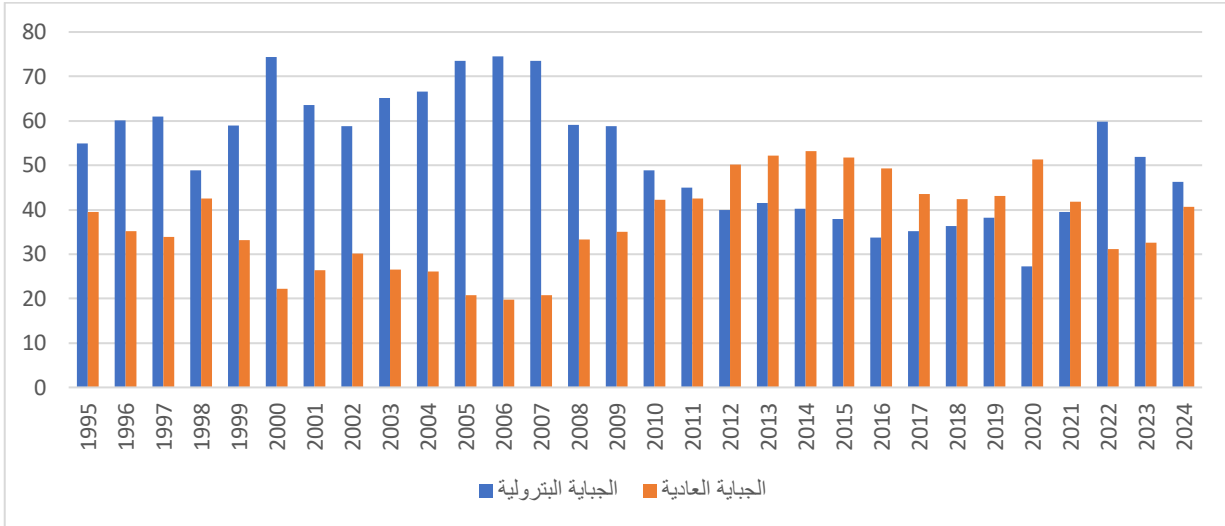
الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

راوحت، في معظم السنوات، بين 0.28 و 0.62، وهي مستويات تعكس تركيزًا ماليًا مرتفعًا وهيمنة واضحة لمصدر واحد. فخلال المرحلة الأولى (1995-2004)، ظل المؤشر فوق 0.34 وبلغ ذروته في سنة 2000 (0.6067)، وهو ما يتوافق مع ارتفاع الجباية البترولية إلى أكثر من 70%. وفي سنوات الطفرة النفطية (2005-2008)، حافظ المؤشر على مستويات مرتفعة (0.42 – 0.61) تعكس استمرار التركيز حول إيرادات المحروقات رغم تحسن نسبي في الجباية العادية.

أما بعد 2009، فقد سجل المؤشر انخفاضًا تدريجيًا ليصل إلى حدود 0.22 – 0.31 في الفترة 2015-2020، غير أن هذا التراجع لا يعكس تحسنًا في التنوع، بل هو نتيجة انخفاض الجباية البترولية بسبب صدمات الأسعار والأزمات الدولية، وليس توسعًا حقيقيًا في مصادر الإيرادات غير النفطية. ويؤكد ذلك أن المؤشر عاد للارتفاع مجددًا مع انتعاش أسعار النفط، ليبلغ 0.4119 سنة 2022، وهو ما يثبت أن مستوى التنوع لم يتغير وأن الجباية العادية لم تستطع امتصاص تقلبات المحروقات.

وتُظهر القيم الخاصة بمؤشر HHI للجباية العادية (الفرعي) أنّ هذه الأخيرة أيضًا تعاني من ضعف التنوع الداخلي، إذ تراوحت قيمها بين 0.16 و 0.57، مع ارتفاع واضح في سنوات كثيرة، ما يعني أنّ الضرائب المباشرة والرسوم على رقم الأعمال تشكّل معظم الجباية العادية، بينما تبقى الضرائب الإنتاجية—التي يفترض أن تدعم التنوع—ضعيفة الحضور. وبذلك، فإن قراءة المؤشر على امتداد الفترة الكاملة تُبرز أن بنية الإيرادات العامة لم تشهد انتقالًا فعليًا نحو تعددية جبائية، وأن التحولات الظاهرة في نسب المحروقات أو الجباية العادية كانت تغييرات ظرفية مرتبطة بدورات سعر النفط، وليس نتيجة توسع في الأنشطة الاقتصادية غير النفطية أو إصلاح جبائي هيكلي. وهو ما يجعل الاقتصاد الجزائري يظلّ، من منظور الإيرادات، بعيدًا عن نموذج التنوع المالي الضروري للاستقرار على المدى البعيد.

الشكل رقم 2- 23: نسبة مساهمة الجباية البترولية والعادية لإجمالي الإيرادات العامة (1995-2024).



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (15-2)

يُظهر الرسم المدمج ديناميكية واضحة تُبرز أنّ تطوّر الإيرادات العامة في الجزائر يخضع بالكامل للإيقاع الذي يفرضه قطاع المحروقات. فالحركة المشتركة لمنحنى الجبائية البترولية ومنحنى إجمالي الإيرادات تكشف علاقة اقتران مباشر، بحيث تتبع الخزينة العمومية صعوداً وهبوطاً تقلبات السوق النفطية دون وجود أي مسار مستقل للجبائية العادية يُمكن أن يشكّل خطّ دعم بديل أو آلية تصحيحية.

ما يميّز القراءة البصرية هنا هو تزامن نقاط الانعطاف الكبرى بين الجبائية البترولية وإجمالي الإيرادات (أعوام 1999، 2005، 2009، 2015، 2020، 2022)، حيث يظهر أن أي تغيير صغير في الجبائية البترولية يُحدث أثراً تضخيمياً في الإيرادات العامة، وهو ما يعكس غياب آليات امتصاص الصدمات المالية داخل النظام الجبائي.

أما منحنى مؤشر HHI فيتفاعل بوصفه “متغيراً تابعاً”، حيث يتحرك نحو الأعلى بمجرد اتساع الفارق بين الجبائية البترولية والجبائية العادية، وينخفض عندما ينكمش هذا الفارق. ويُفهم من ذلك أن المؤشر لا يُقيس التنوع بقدر ما يعكس حجم الصدمة النفطية وتأثيرها على بنية الإيرادات. فكل موجة ارتفاع في النفط تُترجم فوراً إلى موجة ارتفاع في التركّز المالي (ارتفاع HHI)، والعكس صحيح.

2-2- الجبائية العادي

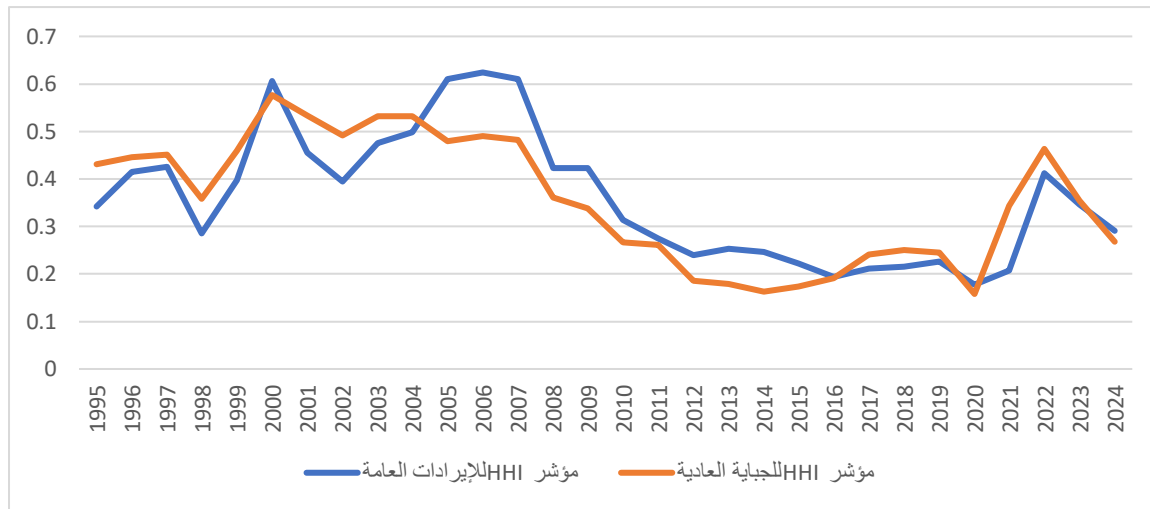
بعد تحليل بنية الإيرادات العامة وتبيان درجة اعتمادها على الجبائية البترولية، يصبح من الضروري الانتقال إلى المستوى الثاني من التحليل، المتعلق بـ الجبائية العادية باعتبارها المكوّن الذي يُفترض أن يجسّد قدرة الاقتصاد الوطني على خلق قاعدة جبائية مستقرة ومستقلة عن تقلبات المحروقات. غير أنّ تقييم مساهمة الجبائية العادية لا يكتمل بمجرد مقارنة حصتها من إجمالي الإيرادات، بل يتطلب تحليلاً داخلياً لتركيبتها الضريبية عبر استخدام مؤشر هيرفندال-هيرشمان للجبائية العادية، الذي يكشف مدى التركّز داخل البنية الضريبية نفسها: هل تعتمد

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنويع الاقتصادي

الجباية العادية على مصدر واحد أو مصدرين فقط؟ أم أنها مبنية على قاعدة إنتاجية واسعة ومتنوعة؟

وانطلاقاً من بيانات الجدول رقم (15-2) التي تبين توزيع الضرائب المباشرة، الرسوم على رقم الأعمال، الحقوق الجمركية، الضرائب المختلفة وغيرها، يمكن احتساب مؤشر HHI للجباية العادية خلال الفترة 1995-2024، مما يسمح بتقييم قدرة النظام الجبائي على دعم مسار التنويع الاقتصادي بعيداً عن الريع البترولي.

الشكل رقم 2- 24: تطور مؤشر HHI للجباية العادية والإيرادات العامة خلال الفترة (1995-2024).



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (15-2)

يعكس منحنى مؤشر هيرفندال-هيرشمان للجباية العادية خلال الفترة 1995-2024 مستوى التركيز داخل النظام الجبائي غير البترولي، ويكشف بوضوح أن الجباية العادية - رغم كل محاولات الإصلاح - لم تنجح في بناء قاعدة ضريبية واسعة أو متعددة المصادر. فالقيم المسجلة للمؤشر بقيت في أغلبها مرتفعة نسبياً (بين 0.43 و 0.57 في الفترة 1995-2007)، وهو ما يدل على اعتماد كبير على عدد محدود من الضرائب، خصوصاً:

- الضرائب المباشرة (على الدخل والأرباح)،
- والرسوم على رقم الأعمال،
- مع ضعف حاد في الضرائب النوعية المنتجة (الرسوم الجمركية، الضرائب المختلفة، الرسوم القطاعية).

وقد شهد المؤشر انخفاضاً تدريجياً بعد 2012 ليصل إلى مستويات أقرب إلى التنويع النسبي (بين 0.16 و 0.26 خلال 2015-2020)، إلا أن هذا الانخفاض لا يعكس توسعاً فعلياً في القاعدة الجبائية، بل يرتبط بعاملين رئيسيين:

- تراجع النشاط الاقتصادي ككل بعد صدمة أسعار النفط 2015 ثم أزمة كوفيد 2020، ما أدى إلى انخفاض وزن الضرائب المباشرة لصالح الضرائب الاستهلاكية.

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنويع الاقتصادي

- انكماش الجباية البترولية، ما رفع نسبياً نسبة الجباية العادية داخل الموارد العامة دون توسّع فعلي لمكوّناتها.
- لكن اللافت هو عودة المؤشر إلى الارتفاع من جديد بعد 2021، متجاوزاً 0.34 ثم 0.46 سنة 2022، مما يكشف هشاشة بنية الجباية العادية وعدم قدرتها على الحفاظ على اتجاه تنويعي مستدام. فكلما تحسنت الوضعية المالية بفعل المحروقات، تعود الجباية العادية للاعتماد على نفس القنوات التقليدية، مما يدل على غياب إصلاح جبائي هيكلي قادر على خلق قاعدة ضريبية إنتاجية مستقلة عن الدورة النفطية.
- وبذلك، فإن منحى HHI للجباية العادية يؤكد أن:
 - النظام الجبائي ذاته ريعي في بنيته، حتى عندما لا يتعلق الأمر بالمحروقات؛
 - وأن الضرائب الأكثر ارتباطاً بالإنتاج الحقيقي والصادرات والصناعة تبقى ضعيفة للغاية؛
 - وأن أي تحسن في المؤشر كان ظرفياً وليس ناتجاً عن توسع قطاعات اقتصادية قابلة لخلق موارد ضريبية جديدة.
- يُظهر تحليل كل من مؤشر HHI للإيرادات العامة ومؤشر HHI للجباية العادية أنّ المشكلة ليست فقط في هيمنة المحروقات على تمويل الميزانية، بل في غياب قاعدة جبائية غير بترولية قادرة على خلق تنويع حقيقي. فحتى داخل الجباية العادية، يستمرّ التركيز حول ضرائب محدودة وذات طابع استهلاكي أكثر منه إنتاجي، مما يعكس ضعف القاعدة الإنتاجية التي يمكن أن تُولد ضرائب قطاعية وصناعية وتجارية متنوعة.
- وهذا الوضع يعيدنا إلى جوهر الإشكالية البنيوية: لا يمكن تحقيق تنويع جبائي دون تنويع إنتاجي.
- فالجباية العادية ليست كياناً مستقلاً، وإنما مرآة مباشرة للبنية الاقتصادية. ما دامت الصناعة خارج المحروقات، والصناعة التحويلية، والصادرات غير النفطية ضعيفة؛ فإن القاعدة الضريبية ستبقى محدودة، وسيظل المؤشر يشير إلى تركّز جبائي واضح.
- ويُعَدّ هذا الاستنتاج للانتقال الطبيعي نحو الفرع التالي المتعلق بتنويع الصادرات، وهو المجال الذي تُظهر فيه بيانات HHI أعلى درجات التركيز على الإطلاق. فبينما يكشف الناتج المحلي عن تبعية هيكلية للمحروقات، وتكشف الإيرادات عن هشاشة جبائية، فإنّ هيكل الصادرات يعكس القلب الصلب للريعية، حيث تتجاوز حصة المحروقات 90% من إجمالي الصادرات طوال معظم السنوات.
- ومن ثَمَّ، يصبح تحليل مؤشر التنويع في الصادرات ضرورة لإكمال الصورة التشخيصية للبنية الريعية، وتحديد ما إذا كان الاقتصاد الجزائري قد خطا خطوات فعلية باتجاه بناء قاعدة تصديرية بديلة، أم أنّ الوضع بقي رهين قطاع واحد يحدد مسار التجارة الخارجية برمتها.

3- التنوع في الصادرات للاقتصاد الجزائري

يمثل تحليل تركّز الصادرات أهم اختبار لقياس مستوى التنوع الاقتصادي، لأن بنية الصادرات تعكس بصورة مباشرة قدرة الاقتصاد على إنتاج سلع قابلة للتبادل الدولي، وهي المؤشر الأكثر حساسية لاتجاه الريعية (هيمنة قطاع واحد). وبخلاف نسب المساهمة، يسمح مؤشر هيرفندال-هيرشمان بتقدير درجة التركز التصديري بدقة، من خلال قياس موقع المحروقات مقارنة ببقية المكونات السلعية. ويعرض الجدول رقم (16-2) تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1995-2024 مرفقاً بقيم مؤشري التركيز والتنوع للصادرات وفق الـ UNCTAD، مما يتيح تقييم الاتجاهات الهيكلية الحاكمة لديناميكية الصادرات.

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

الجدول رقم 2-16: هيكل الصادرات السلعية في الجزائر خلال الفترة (1995 – 2024)

السنة*	صادرات المحروقات	صادرات خارج المحروقات	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية	أخرى	مؤشر التركيز UNCTAD	مؤشر التنوع UNCTAD
1995	94,83	5,17	1,08	0,38	2,77	0,04	0,18	0,72	0,00	0,523	0,825
1996	93.46	6.54	1.01	0.33	3.68	0.02	0.34	1.16	0.00	0.528	0.822
1997	95.35	4.65	0.34	0.37	3.52	0.01	0.21	0.21	0.00	0.510	0.805
1998	96.35	3.65	0.33	0.45	2.51	0.04	0.14	0.18	0.00	0.521	0.870
1999	96.64	3.36	0.18	0.36	2.21	0.19	0.28	0.15	0.00	0.511	0.826
2000	97.27	2.73	0.14	0.19	2.06	0.06	0.20	0.07	0.00	0.515	0.834
2001	97.07	2.93	0.16	0.20	2.16	0.12	0.22	0.07	0.00	0.502	0.821
2002	96.84	3.16	0.19	0.30	2.16	0.11	0.27	0.14	0.00	0.520	0.836
2003	98.09	1.95	0.19	0.20	1.29	0.00	0.12	0.14	0.00	0.541	0.819
2004	97.93	2.07	0.20	0.30	1.33	0.00	0.16	0.05	0.03	0.586	0.829
2005	98.39	1.61	0.14	0.29	1.04	0.00	0.11	0.04	0.01	0.588	0.814
2006	97.93	2.07	0.13	0.36	1.40	0.00	0.08	0.08	0.02	0.602	0.803
2007	98.37	1.62	0.15	0.28	1.06	0.00	0.08	0.06	0.01	0.598	0.804
2008	98.22	1.78	0.15	0.42	1.06	0.00	0.09	0.04	0.01	0.580	0.764
2009	98.29	1.71	0.25	0.37	0.87	0.00	0.09	0.11	0.01	0.554	0.794
2010	98.30	1.70	0.55	0.16	0.87	0.00	0.05	0.05	0.00	0.523	0.784
2011	98.32	1.68	0.49	0.22	0.91	0.00	0.05	0.02	0.00	0.538	0.720
2012	98.39	1.61	0.44	0.23	0.86	0.00	0.04	0.03	0.00	0.540	0.726
2013	98.38	1.62	0.62	0.17	0.76	0.00	0.04	0.02	0.00	0.541	0.734
2014	97.28	2.72	0.54	0.18	1.96	0.00	0.03	0.02	0.00	0.485	0.746
2015	95.70	1.30	0.69	0.31	3.21	0.00	0.05	0.03	0.00	0.485	0.783
2016	95.25	4.75	1.11	0.29	3.10	0.01	0.18	0.06	0.00	0.489	0.814
2017	96.05	3.95	1.01	0.21	2.44	0.00	0.23	0.06	0.00	0.480	0.791
2018	94.61	5.39	0.91	0.23	3.95	0.00	0.22	0.08	0.00	0.478	0.807
2019	94.15	5.89	1.16	0.27	4.09	0.00	0.23	0.10	0.00	0.480	0.806
2020	91.29	8.74	1.99	0.32	5.87	0.00	0.35	0.17	0.00	0.458	0.829
2021	88.35	11.85	1.49	0.47	9.02	0.00	0.49	0.16	0.01	0.477	0.815
2022	91.15	9.10	0.41	0.40	7.74	0.00	0.13	0.17	0.00	0.504	0.778
2023	91.41	9.10	0.77	0.46	7.16	0.01	0.08	0.12	0.00	0.476	0.793
2024	92.75	7.82	0.56	0.48	5.81	0.00	0.22	0.17	0.00	0.479	0.800

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر(2002-2004-2007-2012-2016-2020-2024)

تُظهر البيانات الواردة في الجدول أن الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1995–2024 تتميز بتركيز سلعي شديد يميل نحو الاعتماد الأحادي على قطاع المحروقات، إذ تتجاوز حصة الصادرات الهيدروكربونية 90% من إجمالي الصادرات في أغلب السنوات، ولا تنخفض تحت عتبة 85% إلا في حالات استثنائية مرتبطة بصدمات أسعار النفط. ويعني ذلك أن

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

الاقتصاد الجزائري، رغم امتلاكه قاعدة إنتاجية واسعة نظريًا، يفشل في تحويل هذه القاعدة إلى قدرات تصديرية قابلة للقياس والمعايرة دوليًا.

كما أن صادرات المواد غير الهيدروكربونية، رغم تنوعها الشكلي، تُظهر ضعفًا بنيويًا واضحًا: ففي سنوات الوفرة النفطية (2004-2013) لا تتجاوز نسبتها 2-4%، بينما ترتفع نسبيًا في حالات الانكماش الريعي (2016-2021) ولكن ليس بفعل توسع الصناعات الوطنية، بل فقط بسبب انخفاض المقام (المحروقات)، مما يخلق وهماً إحصائياً للتنوع دون وجود توسع حقيقي في قاعدة الإنتاج القابل للتصدير.

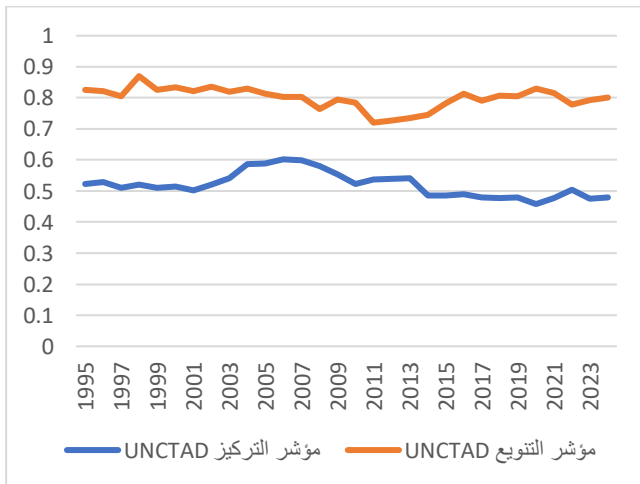
وهذا النمط يعكس ما يسميه Karl (1997) الريعية المعكوسة، حيث يتغير الوزن النسبي للقطاعات دون أن يتغير نموذج النمو نفسه.

أما على مستوى تركيبة المنتجات الثانوية، فيلاحظ أن النصيب الأكبر يأتي من المواد نصف المصنعة والمواد الأولية والمنتجات الغذائية، وهي قطاعات ضعيفة القيمة المضافة وغير قادرة على خلق ديناميكيات تنافسية طويلة المدى، بينما تغيب الصناعات التحويلية المعقدة، والتجهيزات الصناعية، والسلع الاستهلاكية المصنعة، وهي القطاعات التي غالبًا ما تشكل قاعدة التنوع الهيكلي في التجارب الناجحة (كوريا الجنوبية، ماليزيا، النرويج بعد 1990).

بكلمات أخرى: الأرقام ليست مجرد نسب، بل هي إشارة إلى غياب الاستراتيجية الصناعية، وغياب تكامل سلاسل القيمة، وقصور سياسات ما بعد الربيع. فالمشكلة ليست ضيق قاعدة التصدير فقط، بل عقم القاعدة الإنتاجية نفسها في الخروج من نمط التخصص الأحادي، وهو ما يفسر بوضوح محدودية الاندماج في التجارة العالمية خارج النفط والغاز. وهذا ما توضحه الرؤية للشكل رقم (2-24) والشكل رقم (2-25).

الشكل رقم 2-26: مؤشري التركيز والتنوع للصادرات وفق الـ

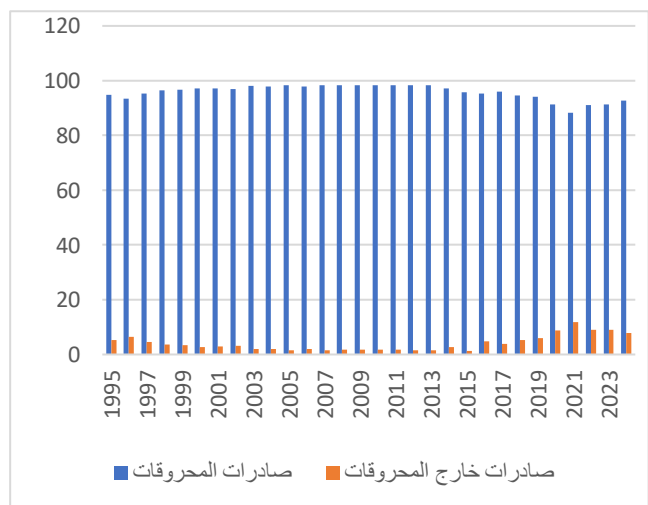
UNCTAD



المصدر: من اعداد الباحث وفق بيانات الـ UNCTAD

الشكل رقم 2-25: نسبة مساهمة صادرات المحروقات وخارج

المحروقات لإجمالي الصادرات (1995-2024)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2-16)

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنويع الاقتصادي

تكشف الرؤيا العامة للشكلين رقم (2-24) ورقم (2-25)، عن مسار واحد يحكم المنظومة التصديرية الجزائرية، وهو استمرار التبعية التامة لقطاع المحروقات في تحديد اتجاه الحركة العامة للصادرات.

حيث يتضح أن تطور الصادرات الجزائرية تخضع لمنطق الربيع النفطي وليس لمنطق التنويع الهيكلي. ففي الشكل الأول، ترتفع قيمة إجمالي الصادرات كلما ارتفعت أسعار النفط والغاز، وتُسجل الجزائر قممًا واضحة في 2005-2008، 2011-2014، و2022-2023، بينما تتراجع الصادرات بشدة خلال مراحل الانهيار السعري بعد 1998، 2009، 2014، و2020. هذا السلوك الدوري يعكس هشاشة ميزان التجارة الخارجية واعتماده على عامل خارجي واحد لا يتحكم الاقتصاد داخليًا في إنتاجه ولا في سعره.

أما الشكل الثاني، فيُظهر بصورة مباشرة كيف تُترجم هذه الدورات الربعية إلى البنية التصديرية نفسها: فعندما ترتفع الصادرات بفعل الطفرة النفطية، يقفز مؤشر التركيز نحو مستويات أعلى (0.58-0.60)، بينما ينخفض مؤشر التنويع تدريجيًا، ما يعني أن توسع الصادرات لا يأتي من قطاعات غير محروقاتية، بل من اتساع وزن المحروقات داخل السلة. وبالعكس، عندما تنهار أسعار النفط وينخفض إجمالي الصادرات، يتراجع مؤشر التركيز بشكل واضح بينما يرتفع مؤشر التنويع، ليس لأن الجزائر راکمت صادرات صناعية جديدة، بل لأن وزن المحروقات ضمن إجمالي الصادرات تقلص حسابيًا، فتبدو القطاعات الأخرى "أكبر نسبيًا" رغم أنها لم تنم فعليًا.

المثال الأكثر وضوحًا هو الفترة 2015-2018: ففي الشكل الأول، نلاحظ تراجعًا في قيمة الصادرات بعد أزمة أسعار النفط، بينما يُظهر الشكل الثاني انخفاضًا ملحوظًا في مؤشر التركيز (من 0.54 إلى 0.48) وارتفاعًا متزامنًا في مؤشر التنويع (من 0.72 نحو 0.80). هذه ليست إشارة على نجاح سياسة تصنيع أو توسع صادرات جديدة، بل هو انعكاس مباشر لتراجع المحروقات، لأن فئات مثل المواد نصف المصنعة أو بعض المنتجات الغذائية ارتفع وزنها النسبي فقط. ومع عودة أسعار الطاقة للارتفاع بعد 2021، يُظهر المنحنى الأول تعافيًا للصادرات، فيما يعود مؤشر التركيز للارتفاع ويهبط التنويع، ما يؤكد أن الصادرات غير النفطية لا تمتلك القدرة على تعويض الربيع عندما تستعيد المحروقات قيمتها.

هذه العلاقة بين الشكلين تكشف أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعتمد على المحروقات ؛ أي أن "التنويع" يحدث فقط عندما يتراجع النفط، بينما في الظروف الطبيعية تعود المحروقات للهيمنة وتُغلق نوافذ التنويع. إن تطور الصادرات، كما يظهر في الشكل الأول، يحدد شكل مؤشرات التركيز والتنوع في الشكل الثاني، وليس العكس، وهو ما يعني أن الجزائر لم تنتج بعد قطاعات قادرة على بناء مسار مستقل للتصدير أو خلق دورة نمو خارج قطاع الطاقة، بل ظلت محكومة بالدورة العالمية لأسعار النفط منذ 30 سنة تقريبًا.

ملاحظة: الرسم الأول يفسّر مصدر القوة/الضعف (صادرات النفط)، والرسم الثاني يبيّن أثره على بنية الصادرات (تركيز/تنويع).

يُبرز تحليل واقع التنويع في الجزائر من خلا مؤشرات التنويع في الجزائر خلال الفترة 1995-2024 أن الاقتصاد ظل أسيرًا لبنية ريعية تبدأ من الإنتاج وتمتد إلى المالية العامة ثم الصادرات. فعلى مستوى الناتج المحلي، لم تتجح القطاعات غير الهيدروكربونية في اكتساب وزن فعلي داخل النمو، بسبب ضعف القدرات الصناعية والتحويلية، واستمرار تبعية النشاط الاقتصادي للإنفاق العام الممول بالريع. وعلى مستوى الإيرادات العمومية، بقيت الخزينة مرتبطة أساسًا بمداخيل النفط والغاز، ما جعل النظام الجبائي غير قادر على تمويل الدولة خارج دورة أسعار الطاقة. أما على مستوى الصادرات، فقد ظل هيكلها أحاديًا، حيث يتحسن مؤشر التنويع فقط عندما يتراجع وزن المحروقات، وهو تحسن ظرفي لا يعكس دخول منتجات تنافسية جديدة. وعليه، فإن الانتقال نحو تنويع حقيقي يقتضي بناء قاعدة إنتاجية وصناعية مستقلة، بدل الاكتفاء بتغيرات نسبية ناتجة عن تقلب الريع ...

خلاصة الفصل:

يتضح من خلال المباحث الثلاثة أنّ التنويع الاقتصادي يمثل نقطة ارتكاز في مسار الخروج من الاقتصاد الريعي، إذ لا يقتصر دوره على تقليل الاعتماد على قطاع المحروقات، بل يمتد ليشكل أداة لإعادة بناء هيكل الإنتاج الوطني على أسس تكنولوجية، معرفية، وصناعية متقدمة. فقد أبرز المبحث الأول الإطار المفاهيمي لنقمة الموارد والعة الهولندية، مؤكدًا أن الاقتصادات الريعية تواجه اختلالًا بنيويًا يتمثل في هيمنة قطاع الموارد الطبيعية على النشاط الاقتصادي والمالي والتجاري، وما ينجر عنه من تراجع تنافسي للقطاعات القابلة للتصدير، وإعادة توجيه الموارد نحو مجالات غير منتجة، وتذبذب معدلات النمو نتيجة تقلب الأسعار العالمية.

الفصل الثاني..... الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي

وعليه، يصبح التنوع ضرورة هيكلية لا مجرد سياسة ظرفية، لأنه يعالج جذور الاختلالات وليس أعراضها فقط، من خلال بناء قاعدة إنتاجية متعددة المصادر. أما المبحث الثاني فقد تطرّق إلى مقاربات واستراتيجيات التنوع المعتمدة عالمياً، مبيّناً أنّ نجاح مختلف الدول لا يُقاس بمدى الابتعاد عن الريع فقط، بل بمدى قدرتها على خلق روابط إنتاجية بين القطاعات، وإحداث قطيعة مع أنماط النمو المعتمدة على الصادرات الأولية. وقد عكس عرض النماذج الدولية أن البلدان التي نجحت في التنوع —مثل النرويج— تبنت مقاربات مؤسسية تدريجية، تمحورت حول:

- ضبط قواعد مالية صارمة،
- إنشاء صناديق سيادية وظيفية،
- دعم الابتكار والبحث والتطوير،
- الاستثمار في الرأسمال البشري والبنية التحتية،
- رفع تنافسية القطاع الخاص،
- تحفيز نقل التكنولوجيا وتوطين الصناعات التحويلية.

وهذا يعني أن التنوع ليس بديلاً حسابياً عن المحروقات، بل منظومة تحويل اقتصادي عميق تتداخل فيها الجوانب الصناعية، المالية، المؤسسية، والتجارية. من جهة أخرى، كشف المبحث الثالث —من خلال تحليل واقع التنوع— حدود وقيود تطبيقاته، سواء في الدول الريعية عموماً أو في حالة الجزائر على وجه الخصوص. فقد بيّنت المؤشرات الهيكلية (مؤشر هيرفيندال-هيرشمان، هيكلية الصادرات، مساهمة القطاعات غير النفطية) استمرار درجة عالية من التركيز رغم تقلبات الأسعار، ما يعكس ضعف ديناميكية القطاعات البديلة وعدم قدرتها على امتصاص العمالة أو خلق قيمة مضافة خارج الريع. كما أن العوامل المؤسسية والحوكومية —من بيروقراطية، غموض القواعد الجبائية، ضعف الاستقرار في التشريعات، ومحدودية الابتكار— تظل حاجزاً مركزياً أمام تفعيل مسارات التنوع، حيث تعيق الاستثمار طويل الأمد وتعزز ثقافة الانتظار الريع.

نستخلص إلى أنّ التنوع الاقتصادي لا يتحقق بمجرد الإعلان عنه أو تنوع مصادر الإيرادات المالية فحسب، بل يتطلب تحولاً هيكلياً متكاملاً يعيد ترتيب أولويات الدولة ويغير طبيعة العلاقة بين القطاع العام والخاص، وبين الموارد والقطاعات الإنتاجية. ويستند هذا التحول إلى مؤسسات قادرة على ضبط دورة الريع، توجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات القيمة المضافة، وحماية آليات السوق المنافسة. لذلك، فإن التنوع الناجح هو نتيجة مسار طويل من الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية المتراكمة، ويظل رهيناً بقدرة الدولة على الانتقال من اقتصاد ريعي هش إلى اقتصاد إنتاجي تنافسي قائم على الابتكار، المعرفة، والتكنولوجيا.

الفصل الثالث

دراسة قياسية لأثر الفساد على التنويع
الاقتصادي في الجزائر

تمهيد

يُعدّ الاقتصاد القياسي من الأدوات الأساسية في التحليل الاقتصادي الحديث، لما يوفره من مناهج وأساليب كمية تسمح بدراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، واختبار مدى توافق النتائج التطبيقية مع الطروحات النظرية. كما يكتسي أهمية خاصة في تحليل الظواهر الاقتصادية المعقدة، من خلال تحديد اتجاهات التأثير وقياس حجمها، بما يساعد على تقديم تفسيرات أكثر دقة للواقع الاقتصادي.

وتبرز أهمية هذا المنهج عند دراسة إشكالية التنوع الاقتصادي في الاقتصادات الريفية، باعتبار أن الانتقال من الاعتماد على مورد واحد إلى بناء اقتصاد متنوع يتأثر بمجموعة من العوامل الاقتصادية والمؤسسية. وفي هذا السياق، يمثل الفساد أحد أهم العوامل التي قد تعيق مسار التنوع الاقتصادي، لما يترتب عنه من آثار على كفاءة تخصيص الموارد، وجودة الحوكمة، وفعالية السياسات الاقتصادية، إضافة إلى تأثيره على مناخ الاستثمار والقدرة على جذب وتوجيه الموارد نحو القطاعات الإنتاجية.

وانطلاقاً من ذلك، يهدف هذا الفصل إلى تقديم دراسة قياسية لأثر الفساد على التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2024)، من خلال تحليل طبيعة العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة، وقياس الأثر المباشر للفساد المؤسسي، إلى جانب دراسة قنوات انتقال هذا الأثر، خاصة قناة الاستثمار باعتبارها من أهم الآليات التي يمكن من خلالها أن يؤثر الفساد على الأداء الاقتصادي.

ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات القياسية الملائمة، بما يسمح بتحديد طبيعة العلاقات قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيرات. وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث؛ يتناول المبحث الأول الخلفية النظرية والقياسية لدراسة العلاقة بين الفساد والتنوع الاقتصادي، بينما يخصص المبحث الثاني لتحليل قنوات انتقال أثر الفساد في الاقتصاد الجزائري، في حين يتناول المبحث الثالث القياس المباشر لأثر الفساد المؤسسي على التنوع الاقتصادي ودور الاستثمار كقناة لانتقال هذا الأثر.

المبحث الأول: الخلفية النظرية والقياسية لدراسة الفساد والتنوع الاقتصادي

يهدف هذا المبحث إلى تأطير العلاقة بين الفساد والتنوع الاقتصادي من منظور علمي متكامل، يجمع بين استعراض الأدبيات القياسية وتحليل الأسس النظرية والواقع الاقتصادي. ولهذا الغرض، يتناول المبحث أولاً أهم الدراسات القياسية التي عالجت هذه العلاقة، ثم ينتقل إلى توضيح الإطار النظري المفسر لها، مدعماً بقراءة تحليلية لتطور مؤشرات الفساد والتنوع في الجزائر، بما يمهد للانتقال إلى التحليل القياسي في المباحث اللاحقة.

المطلب الأول: الأدبيات السابقة

حظيت العلاقة بين الفساد والتنوع الاقتصادي باهتمام متزايد في الأدبيات الاقتصادية، خاصة في سياق الاقتصادات الريعية المعتمدة على الموارد الطبيعية. وقد تناولت العديد من الدراسات القياسية هذه العلاقة من زوايا مختلفة، سواء من خلال تحليل أثر الفساد على الاستثمار والنمو، أو من خلال دراسة انعكاساته على التحول الهيكلي وتنوع القاعدة الإنتاجية. ويهدف هذا المطلب إلى استعراض وتحليل أهم هذه الدراسات القياسية، الأجنبية والعربية، قصد إبراز اتجاهات نتائجها، مناهجها المعتمدة، وحدودها، بما يسمح بتحديد موقع الدراسة الحالية ضمن هذا الحقل البحثي.

1- الدراسات الأجنبية

1-1- دراسة (MAURO,1995): *Corruption and Growth*

تُعد هذه الدراسة من أبرز الأعمال الاقتصادية التي أسست للعلاقة السببية بين الفساد والنمو الاقتصادي ضمن الأدبيات الحديثة، حيث تجاوزت التحليل التقليدي للأثر المباشر للفساد، لتبين أن انعكاساته الأساسية تتجسد من خلال قنوات وسيطة، وعلى رأسها قناة الاستثمار المنتج. فقد انطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن الفساد لا يضعف النمو فقط عبر تقليص معدلات الادخار أو تشويه بيئة الأعمال، بل يؤثر بالأساس على هيكل ونوعية الاستثمار داخل الاقتصاد.

اعتمد Mauro في تحليله على بيانات مقطعية مبنية على متوسطات طويلة الأجل لنمو الاستثمار والناتج، شملت 67 دولة خلال الفترة الممتدة من 1960 إلى 1985، مع قياس الفساد في منتصف الثمانينات باستخدام مؤشر Business International. وقد استخدم الباحث نموذج انحدار متعدد لتفسير معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي للفرد، مع إدراج مجموعة من المتغيرات البشرية والمؤسسية والاقتصادية، من بينها مستوى التعليم، الاستقرار السياسي، والانفتاح الاقتصادي، إضافة إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت كمؤشر للاستثمار.

ومن الناحية القياسية، قام Mauro ببناء نموذجين مترابطين؛ الأول لقياس الأثر الكلي للفساد على النمو الاقتصادي، والثاني لتحديد القناة الوسيطة المتمثلة في الاستثمار. وأظهرت نتائج النموذجين أن الفساد يؤثر سلباً وبشكل معنوي على تكوين رأس المال المنتج، من خلال عدة آليات، أهمها زيادة تكاليف المعاملات، رفع مستوى عدم اليقين والمخاطر، وتشويه

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر الفساد على التنوع الاقتصادي في الجزائر

تخصيص الإنفاق العام لصالح مشاريع ذات عوائد سياسية قصيرة الأجل، بدل المشاريع الإنتاجية ذات القيمة الاقتصادية طويلة المدى.

وقد بينت النتائج الكمية أن تحسن نقطة واحدة في مؤشر الفساد يؤدي إلى زيادة الاستثمار بما يتراوح بين 2,5% و 04% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يؤكد أن العلاقة بين الفساد والنمو تمر حتماً عبر قناة إجمالي تكوين رأس المال الثابت المنتج، وليس عبر الأثر المباشر فقط.

وتكتسي هذه الدراسة أهمية خاصة في سياق الاقتصادات الريعية، مثل الاقتصاد الجزائري، حيث تؤدي الممارسات الفاسدة إلى توجيه الاستثمارات نحو قطاعات ريعية أو مشاريع غير منتجة، ما يحد من قدرة الاستثمار على خلق قاعدة إنتاجية متنوعة. وعليه، فإن اعتماد متغير إجمالي تكوين رأس المال الثابت (GFCF) كقناة تحليلية في النماذج القياسية لدراسة أثر الفساد على التنوع الاقتصادي يعد انسجاماً منهجياً مباشراً مع الإطار التحليلي الذي أسسه Mauro، والذي يربط بين ضعف الحوكمة، تدني كفاءة الاستثمار، وغياب التحول الهيكلي. "وتدعم هذه النتائج ما توصل إليه (Mauro 1998) من أن الفساد لا يقلص الاستثمار بالضرورة، بل يغيّر تركيبته لصالح مشاريع أقل إنتاجية، وهو ما يفسر ضعف أثر الاستثمار الكلي على التحول الهيكلي والتنوع الاقتصادي." (Mauro, 1995)

2-1- دراسة (Tanzi & Davoodi, 1997)

Corruption, Public Investment, and Growth

تُعد هذه الدراسة من الدراسات الرائدة التي قدّمت تفسيراً معمّماً للعلاقة بين الفساد وضعف النمو الاقتصادي، من خلال التركيز على قناة نوعية الاستثمار العام بدل الاقتصاد على حجمه. إذ ينطلق الباحثان من فرضية مفادها أن الفساد لا ينعكس بالضرورة في صورة تراجع في مستوى الإنفاق الاستثماري الحكومي، بل يتجلى أساساً في تشويه هيكل الاستثمار وتخصيصه القطاعي وجودته الاقتصادية.

اعتمدت الدراسة على منهج قياسي مقطعي شمل عينة واسعة من الدول، واستخدمت نماذج انحدار متعددة لقياس أثر الفساد – ممثلاً بمؤشرات دولية للحوكمة والفساد – على كل من حجم الاستثمار العام، جودة البنية التحتية، ومستوى الإنفاق على الصيانة. وقد ركز التحليل على التمييز بين الاستثمار من حيث الكم والاستثمار من حيث المردودية الاقتصادية طويلة الأجل.

وأظهرت نتائج الدراسة أن الفساد يؤدي إلى زيادة ظاهرية في حجم الإنفاق الاستثماري العام، غير أن هذا الارتفاع يكون مصحوباً بتوجيه الموارد نحو مشاريع واسعة النطاق ومرتفعة القابلية للفساد، مثل الأشغال العمومية والصفقات الكبرى، التي تسمح بتحقيق ريع سياسي وإداري مرتفع. وفي المقابل، يتم تهيمش القطاعات ذات المردودية التنموية العالية، كالتي التعليم، الصحة، وصيانة البنية التحتية القائمة، ما يؤدي إلى تدهور تدريجي في مخزون رأس المال العام وانخفاض إنتاجيته.

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر الفساد على التنوع الاقتصادي في الجزائر

وبناءً عليه، خلص الباحثان إلى أن تأثير الفساد على النمو الاقتصادي لا يمر أساساً عبر تقليص حجم الاستثمار، بل عبر تشويه تكوين رأس المال الثابت العام وإضعاف مساهمته الفعلية في العملية الإنتاجية. وهو ما يعني أن ارتفاع الإنفاق الاستثماري في بيئة مؤسساتية ضعيفة لا يعكس بالضرورة تراكمًا رأسماليًا منتجًا، بل قد يخفي استثمارًا غير كفؤ يفتقر إلى الأثر الهيكلي المطلوب.

وتكتسي هذه النتائج أهمية خاصة بالنسبة للاقتصادات الريعية، مثل الاقتصاد الجزائري، حيث تسمح الوفرة المالية الناتجة عن عوائد النفط بالاستمرار في مستويات مرتفعة من الإنفاق الاستثماري الحكومي دون أن ينعكس ذلك في صورة تنوع اقتصادي فعلي. وفي هذا السياق، توضح الدراسة أن ضعف الحوكمة والفساد يحولان الاستثمار العام إلى أداة لإعادة توزيع الربح بدل خلق القيمة المضافة، ما يبرر اعتماد إجمالي تكوين رأس المال الثابت – (GFCF) مع التحفظ على دلالاته النوعية – كقناة تفسيرية لتحليل الأثر غير المباشر للفساد على التنوع الاقتصادي في النماذج القياسية. (Vito & Hamid, 1997)

3-1- دراسة (Leite & Weidmann, 1999)

Does Mother Nature Corrupt ? Natural Resources, Corruption, and Economic Growth.

تقدم هذه الدراسة تفسيرًا اقتصاديًا-مؤسسيًا متكاملًا للعلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية، انتشار الفساد، وضعف الأداء الاقتصادي، وذلك من خلال ما يُعرف في الأدبيات بـ المدخل المؤسسي لنقمة الموارد. وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن وفرة الموارد الاقتصادية، ولا سيما الموارد النفطية، تخلق فرصًا ريعية مرتفعة تؤدي إلى توسع شبكات الفساد السياسي والإداري، بما يسمح لمجموعات مصالح ضيقة بالسيطرة على عملية تخصيص الموارد العامة والإنفاق الاستثماري.

اعتمد الباحثان على نموذج قياسي مقطعي شمل عينة واسعة من الدول، حيث تم ربط نصيب الصادرات الريعية من الناتج المحلي الإجمالي بمستويات الفساد المقاسة باستخدام مؤشرات (ICRG (International Country Risk Guide، وهي من أهم قواعد بيانات تقييم المخاطر السياسية والمؤسسية خلال تلك الفترة. كما تم إدراج مجموعة من المتغيرات الضابطة ذات الطابع المؤسسي والمالي، من بينها الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، ومؤشرات جودة المؤسسات السياسية والحوكمة.

وأظهرت النتائج القياسية وجود علاقة موجبة ومعنوية بين الاعتماد على صادرات الموارد الطبيعية ومستويات الفساد، بما يعني أن الاقتصادات الريعية تسجل معدلات فساد أعلى مقارنة بالاقتصادات المتنوعة. كما بينت الدراسة أن هذا الارتفاع في الفساد يؤدي إلى سوء تخصيص الاستثمار، حيث تُعاد توجيه الموارد نحو مشاريع قصيرة الأجل وذات مردودية سياسية أو ريعية، بدل توظيفها في استثمارات إنتاجية طويلة المدى قادرة على دعم النمو المستدام والتنوع الاقتصادي.

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر الفساد على التنوع الاقتصادي في الجزائر

وبناءً عليه، خلص الباحثان إلى أن نقمة الموارد ليست نتاجاً للموارد الطبيعية في حد ذاتها، وإنما نتيجة لضعف المؤسسات وعجزها عن ضبط السلوك الريعي والفساد، ما يؤدي إلى توجيه الاستثمار لخدمة شبكات المصالح بدل خلق قطاعات إنتاجية غير ريعية. وفي هذا الإطار، تبرز الدراسة مفهوم ما يُسمى بـ “الحلقة المؤسسية لنقمة الموارد”، التي تبيّن كيف تؤدي الثروة الريعية إلى إضعاف المؤسسات بدل تنميتها، وهو ما يفسر استمرار التبعية لقطاع الموارد وغياب التنوع الاقتصادي.

وتنطبق هذه الخلاصات بدرجة كبيرة على حالة الاقتصاد الجزائري، الذي يعتمد بشكل أساسي على صادرات المحروقات، حيث تؤدي العوائد الريعية إلى توجيه الإنفاق العام والاستثمار نحو مشاريع توزيع الربح بدل توليد القيمة المضافة. وعليه، فإن تحليل أثر الفساد على إجمالي تكوين رأس المال الثابت (GFCF) يُعد أداة مناسبة لتقييم مدى قدرة الاستثمارات على الإسهام في بناء قاعدة إنتاجية غير نفطية، ومدى فاعلية الاستثمار في دعم التحول الهيكلي والتنوع الاقتصادي. (Carlos & Jens, 1999)

4-1- دراسة (Isham et al. 2005)

The Varieties of Resource Expérience : Natural Resource Export Structures and the Political Economy of Economic Growth.

تقدّم هذه الدراسة إطاراً تحليلياً موسّعاً يربط بين بنية الصادرات الطبيعية (ريعية مقابل غير ريعية)، جودة المؤسسات السياسية، وكفاءة الاستثمار العام، وتأثير ذلك على النمو الاقتصادي والتحول الهيكلي. وتنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن أثر الموارد الطبيعية على الأداء الاقتصادي لا يتحدد بحجمها، بل بطبيعة بنية الصادرات المرتبطة بها وبالسّياق المؤسسي الحاكم لعملية تخصيص الموارد.

اعتمدت الدراسة على بيانات مقارنة شملت دولاً نفطية وغير نفطية، مستندة إلى قواعد بيانات البنك الدولي والمؤشرات المؤسسية المتاحة خلال الفترة الممتدة من مطلع التسعينات إلى بداية الألفية الثالثة. وقد ركّز الباحثون بشكل خاص على مؤشرات الحوكمة، ولا سيما مؤشر Voice & Accountability ضمن مقاييس الحوكمة العالمية، إضافة إلى مؤشرات المخاطر السياسية والمؤسسية المستمدة من قاعدة بيانات ICRG. وتم استخدام نماذج قياسية مقارنة لقياس أثر بنية الصادرات الطبيعية على جودة المؤسسات، كفاءة الاستثمار العام، ومساهمة رأس المال في النمو الاقتصادي.

ولم يقتصر تحليل الدراسة على حجم الإنفاق الاستثماري الحكومي، بل امتد إلى تقييم نوعية المشاريع العمومية ومدى قدرتها على الإسهام في تراكم رأس المال المنتج. وأظهرت النتائج أن البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، في حال اقترانها بضعف مؤسساتي، تميل إلى توجيه الإنفاق الاستثماري نحو مشاريع غير منتجة، غالباً ما تكون ذات طابع سياسي أو موجهة لخدمة دوائر النفوذ، وهو ما يؤدي إلى انخفاض جودة البنية التحتية وتراجع مردودية رأس المال العام.

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر الفساد على التنويع الاقتصادي في الجزائر

وبناءً على ذلك، خلصت الدراسة إلى أن ضعف المؤسسات في الاقتصادات الريعية لا ينعكس فقط في انتشار الفساد، بل يؤدي أيضاً إلى إضعاف كفاءة الاستثمار العام، ما يحد من مساهمة رأس المال في النمو ويقوّض فرص التنويع الاقتصادي. وفي هذا السياق، تؤكد الدراسة أن بنية الصادرات الريعية تخلق حلقة مفرغة تجمع بين ضعف المؤسسات، سوء تخصيص الاستثمار، واستمرار التبعية لقطاع الموارد الطبيعية.

وينطبق هذا الاستنتاج بصورة واضحة على حالة الاقتصاد الجزائري، حيث تفوق قيمة الإنفاق الاستثماري العام مستوى جودته الاقتصادية، وهو ما يفسر محدودية التنويع خارج قطاع المحروقات رغم ارتفاع مستويات الاستثمار العمومي. وعليه، تعزز هذه الدراسة أهمية إدراج إجمالي تكوين رأس المال الثابت (GFCF) في التحليل القياسي، ليس فقط كمؤشر لحجم الاستثمار، بل كأداة لتقييم مدى قدرة الاستثمارات على التحول إلى تراكم رأسمالي منتج يدعم التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي. (Isham, 2005)

1-5- دراسة (Bature Bitrus Nakah. 2013)

The Dutch Disease and Diversification of an Economy : Some Case Studie

تتناول هذه الدراسة إشكالية التنويع الاقتصادي في سياق الاقتصادات الغنية بالموارد الطبيعية، من خلال تحليل تطور ظاهرة المرض الهولندي وآثارها على بنية الاقتصاد الكلي والهيكل القطاعي. وتهدف الدراسة إلى إبراز الكيفية التي تؤثر بها وفرة الإيرادات الريعية على مسار التنويع الاقتصادي، مع التركيز على العلاقة بين تدفقات الإيرادات، أنماط الإنفاق، وأداء القطاعات غير الريعية.

اعتمدت الدراسة منهجاً تحليلياً مقارناً قائماً على دراسات الحالة، حيث شملت عينة من الدول التي تختلف في مستوى تطورها الاقتصادي، لكنها تشترك في الاعتماد النسبي على الموارد الطبيعية، وتمثلت في: كازاخستان، الكويت، المكسيك، كولومبيا، الكامبيون، الكونغو، إسبانيا ونيجيريا. واستند التحليل إلى مؤشرات الاقتصاد الكلي، بنية الإنفاق العام، هيكل الصادرات، وأداء القطاعات الإنتاجية، دون الاقتصار على نموذج قياسي واحد، ما منح الدراسة بعداً تفسيرياً وهيكلية معمّقا.

وأظهرت نتائج الدراسة أن زيادة الإيرادات الناتجة عن الموارد الطبيعية تؤدي في معظم الحالات إلى توسّع الإنفاق العام والاستهلاك، بدل أن تنعكس في صورة توسّع للقاعدة الإنتاجية أو تنويع حقيقي للاقتصاد. كما بيّنت أن وفرة الموارد الطبيعية تسهم في إضعاف تنافسية القطاعات القابلة للتصدير خارج قطاع الموارد، سواء عبر ارتفاع سعر الصرف الحقيقي أو عبر إعادة توجيه عوامل الإنتاج نحو القطاعات الريعية، وهو ما يُعد من السمات الأساسية لظاهرة المرض الهولندي.

كما كشفت الدراسة أن وفرة الموارد الطبيعية تؤدي إلى مضاعفة عدم المساواة في توزيع الدخل من خلال تأثيرين رئيسيين: الأول تأثير مباشر يتمثل في هيمنة الحكومة على عوائد الموارد، ما يسمح لها بالاستحواذ على الجزء الأكبر من الربح وإعادة توزيعه وفق اعتبارات

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر الفساد على التنويع الاقتصادي في الجزائر

سياسية أو اجتماعية قصيرة الأجل؛ والثاني تأثير غير مباشر ناتج عن تراجع الأداء الاقتصادي للقطاعات غير الريفية، كنتيجة لانكماش النشاط الصناعي والزراعي وتراجع فرص العمل المنتجة، وهو ما يعمّق الاختلالات الهيكلية ويقوّض فرص التنويع الاقتصادي.

وتخلص الدراسة إلى أن الاقتصادات الريفية، في غياب سياسات مؤسسية فعالة، تميل إلى تحويل الوفرة المالية إلى إنفاق غير منتج بدل استثمارها في بناء قاعدة إنتاجية متنوعة، ما يؤدي إلى استمرار التبعية للموارد الطبيعية وتعثر جهود التنويع الاقتصادي.

وتكتسي هذه النتائج أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الجزائري، حيث تُظهر التجربة أن ارتفاع الإيرادات النفطية ارتبط تاريخياً بتوسع الإنفاق العمومي أكثر من ارتباطه بتوسيع القاعدة الإنتاجية خارج قطاع المحروقات. وعليه، تدعم هذه الدراسة الفرضية القائلة بأن ضعف التنويع لا يعود إلى نقص الموارد المالية، بل إلى طبيعة توظيفها وهيكّل الإنفاق والاستثمار، ما ينسجم مع اعتماد مؤشرات مثل إجمالي تكوين رأس المال الثابت (GFCF) لتحليل ما إذا كانت الاستثمارات تعكس تراكمًا رأسماليًا منتجًا أم مجرد توسع إنفاقي ذي طابع

ريعي. (Bature, 2013)

6-1- دراسة (Åberg Anna, 2014)

Corruption and Export Diversification : Is There a Relationship ?

هدفت هذه الدراسة (Anna Åberg (2014 إلى تحليل العلاقة بين الفساد وتنويع الصادرات، في ظل محدودية الأدبيات التي تناولت هذا الارتباط بشكل مباشر، رغم الاهتمام المتزايد بالآثار الاقتصادية السلبية للفساد على النمو والتنمية. وانطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن الفساد لا يؤثر فقط على حجم الصادرات، بل يحدّ من قدرة الاقتصادات على تنويع هيكلها التصديري، وهو ما يُعدّ عنصرًا أساسيًا في تحقيق التحول الهيكلي والتنمية المستدامة.

اعتمدت الباحثة على بيانات بانل شملت 157 اقتصادًا بمستويات مختلفة من التطور الاقتصادي، خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2012. وتم قياس تنويع الصادرات باستخدام مؤشرات تركّز الصادرات، في حين تم تمثيل الفساد بمؤشرات الحوكمة الدولية. ولتقدير العلاقة بين المتغيرات، استخدمت الدراسة مقدّر الاحتمالية العظمى الزائف-بواسون (PPML)، لما يتمتع به من خصائص ملائمة للتعامل مع بيانات التجارة وتفاذي مشكلات التحيز المرتبطة بالمقدّرات الخطية التقليدية، مع إجراء عدة اختبارات متانة باستخدام مقاييس بديلة للتنويع ومقدّرات قياسية أخرى.

وأظهرت نتائج الدراسة وجود أثر سلبي ومعنوي للفساد على تنويع الصادرات، بما يعني أن ارتفاع مستويات الفساد يرتبط بزيادة تركّز الصادرات وضعف القدرة على توسيع القاعدة التصديرية. كما كشفت النتائج أن حجم هذا الأثر يختلف باختلاف مستوى دخل الدولة المصدّرة، حيث يكون أكثر وضوحًا في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة. وأشارت الدراسة كذلك إلى أن الفساد قد يكون ضارًا بشكل خاص بتنويع الصادرات في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، رغم أن هذه النتائج بدت أقل متانة إحصائيًا مقارنة بباقي العينة.

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر الفساد على التنويع الاقتصادي في الجزائر

وعلاوة على ذلك، قدّمت الدراسة دلائل تجريبية تدعم وجود علاقة غير خطية بين الفساد وتنويع الصادرات، ما يشير إلى أن تأثير الفساد على التنويع قد يختلف باختلاف المستوى المؤسسي وهيكلي الاقتصاد. وتكتسي هذه النتائج أهمية خاصة في سياق الاقتصادات الريعية، حيث يؤدي انتشار الفساد إلى توجيه النشاط الاقتصادي نحو قطاعات ريعية أو تقليدية، ويحدّ من قدرة الاقتصاد على تطوير صادرات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى. وبناءً عليه، تُعد هذه الدراسة من أوائل الأعمال التي قدّمت دعمًا تجريبيًا مباشرًا لفكرة أن الفساد يشكل عائقًا هيكليًا أمام التنويع الاقتصادي من خلال قناة تنويع الصادرات، وهو ما ينسجم مع فرضية الأطروحة الحالية التي تربط بين ضعف الحوكمة، تشوّه الاستثمار، واستمرار التبعية للقطاعات الريعية.

7-1- دراسة الأمم المتحدة (2011. United Nations)

Economic Diversification in Africa : A Review of Selected Countries

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع وآفاق التنويع الاقتصادي في القارة الإفريقية، في ظل الاعتماد المفرط للعديد من الدول على تصدير المواد الأولية والموارد الطبيعية، وما يترتب عن ذلك من هشاشة هيكلية أمام الصدمات الخارجية. وقد سعت الدراسة إلى تقديم تشخيص شامل لمستويات التنويع الاقتصادي، مع إبراز العوامل المؤسسية والسياساتية التي تعيق أو تدعم مسار التحول الهيكلي في الاقتصادات الإفريقية.

اعتمد التقرير على منهج تحليلي مقارن قائم على دراسات الحالة، حيث شملت العينة خمس دول تمثل أوضاعًا اقتصادية ومؤسسية مختلفة، وهي: أنغولا، بنين، كينيا، جنوب إفريقيا وتونس. واستند التحليل إلى بيانات الاقتصاد الكلي، هيكل الصادرات، أنماط الاستثمار، إضافة إلى مؤشرات الحوكمة وجودة السياسات الاقتصادية، مع التركيز على تطور القطاعات الإنتاجية خارج الأنشطة الأولية.

وقد قامت الدراسة بتحليل دور الحكومات، القطاع الخاص، والمؤسسات الاقتصادية الإقليمية في قيادة عملية التنويع الاقتصادي، مبيّنة أن نجاح التنويع لا يرتبط فقط بتوفر الموارد المالية أو حجم الاستثمار، بل يعتمد بشكل أساسي على الإطار المؤسسي والسياساتي الذي يحكم عملية تخصيص الموارد. وأظهرت النتائج أن الدول التي تمتلك مؤسسات أكثر فعالية وسياسات صناعية واضحة نجحت نسبيًا في توسيع قاعدتها الإنتاجية وتنويع صادراتها، مقارنة بالدول التي تعاني من ضعف الحوكمة وغياب التنسيق بين الفاعلين الاقتصاديين.

كما أبرز التقرير أن ضعف جودة الاستثمار العام وتركّزه في قطاعات غير منتجة يشكل أحد أهم معوقات التنويع الاقتصادي في إفريقيا، حيث غالبًا ما يتم توجيه الإنفاق الاستثماري نحو مشاريع قصيرة الأجل أو ذات طابع ريعي، دون أن يسهم ذلك في بناء قدرات إنتاجية مستدامة. وفي المقابل، شددت الدراسة على أهمية توجيه الاستثمار نحو القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية ذات القيمة المضافة العالية، إلى جانب دعم الصادرات غير التقليدية.

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر الفساد على التنوع الاقتصادي في الجزائر

وتخلص الدراسة إلى أن تحقيق التنوع الاقتصادي في إفريقيا يتطلب مقاربة شمولية تقوم على تعزيز جودة المؤسسات، تحسين مناخ الاستثمار، تطوير البنية التحتية، ودعم دور القطاع الخاص، إلى جانب سياسات تجارية وصناعية نشطة. وتكتسي هذه النتائج أهمية خاصة بالنسبة للاقتصادات الريعية، مثل الاقتصاد الجزائري، حيث يظل ضعف التنوع مرتبطاً بتحديات مؤسسية وهيكلية أكثر من ارتباطه بندرة الموارد، ما يبرز ضرورة تحليل قنوات الاستثمار والحوكمة عند دراسة مسار التنوع الاقتصادي. (United Nations, 2011)

1-8- دراسة (Méon & Sekkat, 2005)

Does Corruption Grease or Sand the Wheels of Growth?

تُعد هذه الدراسة من الدراسات المرجعية التي أعادت تقييم العلاقة بين الفساد والأداء الاقتصادي، من خلال التشكيك في الفرضية الخطية التي تفترض أثراً سلبياً مطلقاً للفساد على النمو. وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن تأثير الفساد قد يكون مشروطاً بالسياق المؤسسي، بحيث يختلف باختلاف مستوى جودة المؤسسات والحكم الرشيد داخل الاقتصاد.

اعتمد الباحثان على بيانات مقطعية شملت عينة واسعة من الدول، واستخدما نماذج انحدار تفاعلية لقياس أثر الفساد على النمو في ظل اختلاف جودة المؤسسات. وقد تم تمثيل الفساد بمؤشرات دولية معتمدة، في حين أُدرجت مؤشرات الحوكمة وجودة المؤسسات كمتغيرات تفاعلية تسمح باختبار الأثر المشروط للفساد.

وأظهرت النتائج أن الفساد يكون أكثر إضراراً بالنمو في الاقتصادات التي تتميز بمؤسسات أفضل نسبياً، بينما قد يبدو أثره ضعيفاً أو غير معنوي في البيئات المؤسسية الضعيفة جداً. وتفسر الدراسة هذا السلوك بكون الفساد في هذه الحالات لا يسهّل النشاط الاقتصادي، بل يعكس اختلالاً مؤسسياً عميقاً. وتكتسي هذه النتائج أهمية خاصة في الاقتصادات الريعية، حيث يساهم ضعف المؤسسات في إضعاف فعالية الاستثمار ويحدّ من قدرته على دعم التحول الهيكلي والتنوع الاقتصادي، ما يوفر إطاراً تفسيريّاً لعدم تحقق الأثر النظري المتوقع للفساد في بعض الحالات. (Méon & Sekkat, 2005)

1-9- دراسة (Haussmann, Hwang & Rodrik, 2007)

What You Export Matters ?

تُعد هذه الدراسة من أهم الدراسات التي تناولت مسألة التنوع الاقتصادي من منظور هيكلي، حيث انتقلت بالتحليل من التركيز على حجم الصادرات إلى نوعيتها ومستوى تعقيدها التكنولوجي. وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن هيكل الصادرات يعكس القدرات الإنتاجية الكامنة في الاقتصاد، وأن تصدير سلع أكثر تعقيداً يرتبط بمسارات نمو وتنوع أكثر استدامة. اعتمدت الدراسة على تحليل مقطعي وديناميكي شمل عدداً كبيراً من الدول، حيث تم بناء مؤشر لتعقيد الصادرات (EXPY) وربطه بمعدلات النمو الاقتصادي طويلة الأجل، مع التحكم في مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والمؤسسية. وقد استخدم الباحثون نماذج قياسية متعددة لاختبار العلاقة بين نوعية الصادرات والأداء الاقتصادي.

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر الفساد على التنوع الاقتصادي في الجزائر

وأظهرت النتائج أن الاقتصادات التي تتميز بهيكل صادرات أكثر تعقيداً تحقق معدلات نمو أعلى، بغض النظر عن مستوى دخلها الابتدائي. وتبرز هذه النتائج أن الاستثمار لا يساهم في التنوع الاقتصادي إلا إذا وُجّه نحو أنشطة إنتاجية قادرة على خلق صادرات ذات قيمة مضافة مرتفعة، وهو ما يفسر محدودية أثر ارتفاع إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الاقتصادات الريعية على التنوع، عندما يكون الاستثمار موجّهاً نحو قطاعات منخفضة التعقيد أو ذات طابع ريعي. (Hausmann, 2007)

10-1- دراسة (Sachs & Warner, 2001)

The Curse of Natural Resources

تُعد هذه الدراسة من الأعمال الكلاسيكية التي أسست لما يُعرف في الأدبيات الاقتصادية بـ«نقمة الموارد الطبيعية»، حيث هدفت إلى تحليل أثر وفرة الموارد الطبيعية على الأداء الاقتصادي طويل الأجل. وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن الاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية قد يشكل عائقاً أمام النمو والتنوع الاقتصادي.

اعتمد الباحثان على نماذج انحدار مقطعية شملت عدداً كبيراً من الدول، حيث تم قياس وفرة الموارد الطبيعية بنسبة صادرات المواد الأولية إلى الناتج المحلي الإجمالي، مع إدراج مجموعة من المتغيرات الضابطة الاقتصادية والمؤسسية. وقد تم اختبار العلاقة بين الاعتماد على الموارد ومعدلات النمو الاقتصادي.

وأظهرت النتائج وجود علاقة سلبية ومعنوية بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، حيث تميل الاقتصادات الغنية بالموارد إلى تحقيق أداء أضعف على المدى الطويل. وتُرجع الدراسة هذا الأثر إلى عدة قنوات، من بينها ضعف المؤسسات، تشوه الحوافز الاستثمارية، وتراجع تنافسية القطاعات القابلة للتبادل الدولي، وهو ما يؤدي إلى تعثر التنوع الاقتصادي واستمرار التبعية للقطاعات الريعية. وتوفّر هذه النتائج إطاراً مرجعياً أساسياً لفهم القيود الهيكلية التي تواجه الاقتصادات المعتمدة على المحروقات، مثل الاقتصاد الجزائري. (Sachs J. D., 2001)

2- الدراسات المحلية

1-2- دراسة (شكوري سيدي محمد، 2011-2012)

وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي: دراسة حالة الاقتصاد الجزائري

هدفت هاته الأطروحة إلى التحقق من مدى إصابة الاقتصاد الجزائري بما يُعرف بنقمة الموارد الطبيعية، من خلال تحليل العلاقة بين وفرة الموارد النفطية، تقلبات أسعار البترول، الأداء الاقتصادي، والبيئة المؤسسية. اعتمد الباحث على تحليل قياسي زمني استُخدمت فيه متغيرات تمثل الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات النفطية، الاستثمار، وبعض المؤشرات ذات

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر الفساد على التنويع الاقتصادي في الجزائر

الصلة بالأداء المؤسسي، وذلك بغرض تقييم أثر الربيع النفطي على البنية الإنتاجية للاقتصاد الوطني وقدرته على تحقيق التنويع.

أظهرت نتائج الدراسة أن الاقتصاد الجزائري يعاني من أعراض واضحة للمرض الهولندي، تجسدت أساساً في تراجع مساهمة القطاع الصناعي مقابل توسع النشاط البترولي، إضافة إلى ضعف الأداء الاقتصادي العام. كما بينت النتائج أن ضعف الأداء السياسي والمؤسسي لعب دوراً حاسماً في تكريس نقمة الموارد، من خلال تشويه تخصيص الاستثمار وإعاقة التحول الهيكلي. وخلصت الدراسة إلى أن إصلاح الإطار المؤسسي يُعد شرطاً أساسياً لنجاح سياسات الإصلاح الاقتصادي وتحقيق التنويع، وهو ما يبرز الدور المحوري للمؤسسات في تفسير تعثر الاقتصاد الجزائري في الخروج من التبعية للمحروقات. (شكوري، 2011-2012)

2-2- دراسة (صادق هادي، 2013-2014)

دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصادات النفطية: دراسة

مقارنة بين الجزائر والنرويج

هدفت هذه الرسالة إلى تحليل الدور الذي يؤديه التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصادات النفطية، من خلال دراسة مقارنة بين حالي الجزائر والنرويج خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2012. وانطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات يشكل عائقاً بنيوياً أمام تحقيق تنمية مستدامة، وأن التنويع الاقتصادي يمثل الآلية الأساسية لتقليص هشاشة هذه الاقتصادات أمام الصدمات الخارجية.

اعتمدت الدراسة على منهج مقارنة تحليلي، استند إلى مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المرتبطة بالتنمية المستدامة، إلى جانب تحليل هيكل الصادرات وأداء القطاعات غير النفطية في كلا البلدين. وقام الباحث بتقييم مختلف الجهود والسياسات التي انتهجتها الجزائر في إطار تنويع الاقتصاد الوطني، ومقارنتها بالتجربة النرويجية، التي تُعد نموذجاً مرجعياً ناجحاً في إدارة الموارد النفطية وتوجيهها نحو بناء اقتصاد متنوع.

وأظهرت نتائج الدراسة أن تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصادات النفطية، بالاعتماد على التنويع الاقتصادي، يتطلب إحداث تغييرات هيكلية وبنوية عميقة في الاقتصاد الوطني، تقوم أساساً على حسن استغلال الموارد المتاحة وتوجيهها نحو القطاعات الإنتاجية القادرة على خلق قيمة مضافة خارج قطاع المحروقات. كما بينت النتائج أن المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالجزائر خلال الفترة المدروسة لم تعكس مستوى الطموح الذي كانت تسعى الدولة إلى تحقيقه، حيث ظل هيكل الصادرات يتسم بدرجة عالية من التركيز حول المحروقات، بما يعكس محدودية فعالية سياسات التنويع المتبعة.

وفي المقابل، أبرزت الدراسة أن التجربة النرويجية نجحت في تحقيق مستويات متقدمة من التنويع الاقتصادي بفضل تبني سياسات رشيدة لإدارة العوائد النفطية، وتعزيز الإطار المؤسسي، وتوجيه الاستثمار نحو قطاعات إنتاجية متنوعة. وتؤكد هذه النتائج أن ضعف

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر الفساد على التنوع الاقتصادي في الجزائر

التنوع في الجزائر لا يرتبط بندرة الموارد، بل بطبيعة السياسات الاقتصادية والمؤسساتية المعتمدة، ما يبرز الدور الحاسم للتنوع الاقتصادي كشرط أساسي لتحقيق تنمية مستدامة في الاقتصادات الريعانية. (هادي، 2014)

3-2- دراسة (سهام معط الله، 2024)

دور الفساد في تعثر تجربة التنوع الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة

هدفت هاته الدراسة إلى تحليل أثر الفساد على التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1996-2019، من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزعة (ARDL). اعتمدت الدراسة على مؤشر مراقبة الفساد كممثل للفساد، إلى جانب مؤشر للتنوع الاقتصادي، مع إدراج مجموعة من المتغيرات الضابطة ذات الصلة بالأداء الاقتصادي الكلي. أظهرت النتائج القياسية أن الفساد يؤثر سلبًا وبشكل معنوي على التنوع الاقتصادي، حيث يؤدي تحسن مستوى مراقبة الفساد بنسبة 1% إلى زيادة التنوع الاقتصادي بنحو 11.89% في الأجل القصير و13.06% في الأجل الطويل. كما بينت الدراسة أن بلوغ الجزائر لمستويات أفضل من الحوكمة كان من شأنه تحقيق تحسن معتبر في مؤشرات التنوع. وتؤكد هذه النتائج أن ضعف الحوكمة وانتشار الفساد يشكلان عائقًا هيكليًا أمام التحول الاقتصادي، ويحدان من فعالية الاستثمار في دعم التنوع خارج قطاع المحروقات. (معط الله، 2024)

3-4- دراسة (بايزيد كمال، 2019-2020)

التنوع الاقتصادي كمتطلب أساسي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

هدفت هاته الأطروحة (غير منشورة) إلى إبراز الدور الجوهري الذي يؤديه التنوع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، خاصة في ظل الطابع الريعي للاقتصاد الوطني واعتماده المفرط على قطاع المحروقات. وانطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن غياب التنوع يشكل عائقًا بنيويًا أمام تحقيق تنمية شاملة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وأن الاقتصادات النفطية التي لا تنجح في تنويع قاعدتها الإنتاجية تظل عرضة للهشاشة وعدم الاستقرار.

اعتمد الباحث على منهج تحليلي وصفي مدعم بمؤشرات اقتصادية وتنموية، تم من خلاله تحليل العلاقة بين درجة التنوع الاقتصادي ومستوى التنمية المستدامة، مع التركيز على واقع الاقتصاد الجزائري. وشملت الدراسة تحليل هيكل الناتج والصادرات، وتطور مساهمة القطاعات غير النفطية، إلى جانب تقييم الإمكانيات المتاحة لتحقيق التنوع والمعوقات التي تواجه القطاعات الإستراتيجية.

وأظهرت نتائج الأطروحة أن الجهود المبذولة في الجزائر في مجال التنوع الاقتصادي لم ترق إلى المستوى المطلوب، حيث ظل الاقتصاد الوطني يتميز بارتفاع درجة التبعية للمحروقات، وضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية غير النفطية في خلق القيمة المضافة وفرص العمل. كما خلصت الدراسة إلى أن تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر يقتضي تفعيل مجموعة

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر الفساد على التنويع الاقتصادي في الجزائر

من الآليات والسياسات الهادفة إلى تقليص الاعتماد على النفط، وتعزيز دور الاستثمار المنتج، وتحسين الإطار المؤسسي، بما يسمح ببناء اقتصاد متنوع وأكثر قدرة على الاستجابة للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على المدى الطويل. (بايزيد، 2020)

5-2- دراسة بن رزاق ناصر الدين (2025)

أسعار الصرف وأسعار النفط: دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية – حالة الجزائر

(1990-2022)

هدفت هاته الأطروحة إلى اختبار فرضية العلة الهولندية في الاقتصاد الجزائري من خلال فحص العلاقة بين أسعار النفط، سعر صرف الدينار الجزائري، وأداء القطاعات التبادلية، وذلك خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2022. وانطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن الاعتماد المتزايد على قطاع الموارد الطبيعية، ولا سيما المحروقات، يؤدي إلى اختلالات هيكلية تمس تنافسية القطاعات غير النفطية، بما يحدّ من إمكانيات التنويع الاقتصادي.

اعتمد الباحث على منهج قياسي زمني متكامل، استُخدمت فيه مجموعة من الأدوات والنماذج القياسية المتقدمة، من بينها اختبار التكامل المشترك لجوهانسون، نموذج تصحيح الخطأ المتجه (VECM)، اختبار والد للسببية قصيرة الأجل، إضافة إلى منهجية المربعات الصغرى المصححة كلياً (FMOLS)، وذلك بهدف تحليل العلاقات طويلة وقصيرة الأجل بين أسعار النفط، سعر الصرف الحقيقي الفعلي، وسلوك القطاعات التبادلية.

وأظهرت النتائج القياسية وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية طويلة الأجل بين أسعار النفط وكل من سعر الصرف الحقيقي الفعلي وعلاوة سعر الصرف الموازي، بما يتوافق مع فرضية العلة الهولندية. كما بينت الدراسة أن الارتفاع الكبير في الإنفاق الحكومي الموجه نحو سلع القطاع التبادلي ساهم في التخفيف النسبي من حدة التثمين في سعر الصرف الحقيقي الفعلي الناتج عن ارتفاع أسعار النفط. غير أن هذا التثمين كان له أثر سلبي واضح على مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الخام، في حين لم يكن تراجع القطاع الصناعي (ظاهرة اللا تصنيع) منسجماً بالكامل مع التفسيرات التقليدية لليلة الهولندية.

وتخلص الدراسة إلى أن الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري، إلى جانب السياسات الاقتصادية المتبعة، ساهم في إضعاف تنافسية القطاعات غير النفطية، ما يعكس محدودية فعالية آليات التحول الهيكلي ويؤكد استمرار التحديات التي تواجه مسار التنويع الاقتصادي في الجزائر. (بن رزاق ن.، 2025)

6-2- دراسة بللعماء أسماء (2018)

دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

هدفت أطروحة بللعماء أسماء (2017-2018) إلى تحليل مدى مساهمة السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، من خلال دراسة واقع النظام الضريبي وتتبع الإصلاحات الجبائية المنتهجة، في سياق اقتصاد يتسم بالتبعية المرتفعة للجباية البترولية. وانطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن فعالية السياسة الضريبية في دعم التنويع الاقتصادي

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر الفساد على التنوع الاقتصادي في الجزائر

تظل رهينة بقدرتها على تحفيز الاستثمار المنتج خارج قطاع المحروقات، وليس فقط تحسين الحصيلة الجبائية.

اعتمدت الباحثة على منهج تحليلي وصفي مدعم بتحليل تطور المؤشرات الجبائية والاقتصادية، حيث تم تناول مكونات النظام الضريبي الجزائري، وتحليل مختلف الإصلاحات الضريبية التي عرفت الجزائر، مع تقييم نتائجها على مستوى هيكل الإيرادات العمومية ودورها في تشجيع النشاط الاقتصادي غير النفطي.

وأظهرت نتائج الدراسة أن الإصلاحات الضريبية التي تبنتها الجزائر كانت موجّهة أساساً نحو الرفع من الحصيلة الضريبية بهدف إحلال الجبائية العادية محل الجبائية البترولية كمصدر دائم لتمويل الميزانية العامة. ورغم أن هذه الإصلاحات أسفرت عن تحسن نسبي في الإيرادات الجبائية، إلا أنها لم تنجح في تحقيق الإحلال الفعلي للجبائية العادية محل الجبائية النفطية. كما بيّنت الدراسة أن أهم إجراءات السياسة الضريبية المرتبطة بتحقيق التنوع الاقتصادي كان أدائها محدوداً في تحفيز الاستثمار خارج قطاع المحروقات، وهو ما حال دون إحداث تحول حقيقي في هيكل الاقتصاد الوطني.

وتخلص الأطروحة إلى أن محدودية دور السياسة الضريبية في دعم التنوع الاقتصادي في الجزائر تعكس طغيان الأهداف المالية قصيرة الأجل على حساب الأهداف الهيكلية طويلة المدى، ما يبرز الحاجة إلى إعادة توجيه السياسة الجبائية لتكون أداة فاعلة في تشجيع الاستثمار المنتج وتعزيز القاعدة الاقتصادية غير النفطية. (بللعماء، 2018)

7-2- دراسة بوسعيد سارة (2013)

دور استراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة مقارنة

بين الجزائر وماليزيا

هدفت هاته الرسالة إلى تحليل دور استراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال دراسة مقارنة بين حالتي الجزائر وماليزيا. وانطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن الفساد الاقتصادي يمثل أحد أبرز المعوقات البنيوية التي تواجه الدول النامية في تنفيذ برامج التنمية المستدامة، لما له من آثار سلبية على كفاءة استخدام الموارد وتوجيهها. اعتمدت الباحثة على منهج تحليلي مقارن، تم من خلاله دراسة مظاهر الفساد الاقتصادي وانعكاساته على مختلف مقومات التنمية المستدامة، مع التركيز على الرأس المال البشري والمالي والطبيعي، إلى جانب تحليل السياسات والاستراتيجيات المتبعة في كل من الجزائر وماليزيا لمكافحة هذه الظاهرة.

وأظهرت نتائج الدراسة أن الفساد في الجزائر يشكل عائقاً جوهرياً أمام مسار التنمية المستدامة، حيث أثر سلباً على كفاءة توظيف الموارد، وأضعف مردودية السياسات الاقتصادية والاجتماعية. كما بيّنت أن الجهود المبذولة لمكافحة الفساد في الجزائر تظل محدودة وضعيفة، وغالباً ما تأخذ طابع الإجراءات الظرفية التي لا ترقى إلى بناء استراتيجية شاملة وفعّالة للقضاء على الظاهرة. وفي المقابل، أبرزت الدراسة نجاح التجربة الماليزية في مجال مكافحة الفساد،

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر الفساد على التنوع الاقتصادي في الجزائر

بفضل بناء مؤسسات قوية وفعالة، وتوفير إرادة سياسية صلبة، إلى جانب إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في جهود التصدي للفساد.

وتخلص الدراسة إلى أن تحسين فعالية مكافحة الفساد يُعد شرطاً أساسياً لتحقيق تنمية مستدامة حقيقية، وأن الاستفادة من التجارب المقارنة الناجحة، مثل التجربة الماليزية، يمكن أن يشكل مدخلاً مهماً لتعزيز الإطار المؤسسي ودعم مسار الإصلاح الاقتصادي في الجزائر. (سارة، 2013)

3- بيان الاستفادة من الدراسات السابقة واستخلاص الفجوة العلمية

3-1- استخلاص نقدي للدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات الأجنبية والعربية التي تناولت قضايا الفساد، الاستثمار، والتنوع الاقتصادي، يتضح وجود إجماع نظري واسع على أن الفساد يمثل عائقاً هيكلياً أمام النمو الاقتصادي والتحول الهيكلي، سواء بصورة مباشرة أو عبر قنوات غير مباشرة، أهمها قناة الاستثمار وتخصيص الموارد. فقد أكدت الأعمال التأسيسية (Mauro, 1995)؛ (Vito & Hamid, 1997)، (1997) أن الفساد يؤدي إلى تشويه تكوين رأس المال الثابت، سواء من حيث الحجم أو الكفاءة، بما ينعكس سلباً على الأداء الاقتصادي على المدى الطويل.

في المقابل، ركزت دراسات أخرى ضمن أدبيات نقمة الموارد (Leite, 1999)؛ (Sachs J. D., 2001)؛ (Isham, 2005) على البعد المؤسسي للاقتصادات الريعية، مبرزة أن وفرة الموارد الطبيعية لا تُفضي بالضرورة إلى تنوع القاعدة الإنتاجية، بل قد تُسهم في تعميق أنماط الاستثمار غير المنتج، خاصة في ظل ضعف الحوكمة وانتشار الفساد.

أما الدراسات التي تناولت التنوع الاقتصادي، سواء على المستوى الدولي أو في السياق العربي والجزائري، فقد انصبّت في الغالب على تحليل أثر الاعتماد على المحروقات، المرض الهولندي، أو فعالية السياسات الاقتصادية والضريبية في دعم التنوع، مع تركيز محدود على الدور الوسيط للعوامل المؤسسية، وعلى رأسها الفساد، في تفسير تعثر مسار التنوع.

3-2- حدود الدراسات السابقة ومظاهر القصور

على الرغم من القيمة العلمية الكبيرة للدراسات السابقة، إلا أنها تعاني من عدد من أوجه القصور التي تبرّر الحاجة إلى هذه الدراسة، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

3-2-1- غياب الربط المنهجي بين الفساد والتنوع عبر قنوات انتقال واضحة: حيث ركّزت

أغلب الدراسات إما على أثر الفساد على النمو أو على الاستثمار، أو على أثر التنوع على التنمية، دون بناء إطار تحليلي يربط بين الفساد والتنوع الاقتصادي من خلال قنوات وسيطة محددة، مثل الاستثمار المنتج.

3-2-2- الخلط بين حجم الاستثمار وجودته: إذ اعتمدت عدة دراسات على إجمالي تكوين

رأس المال الثابت (GFCF) كمؤشر للاستثمار دون التمييز بين الاستثمار المنتج والاستثمار الريعي، وهو ما قد يؤدي إلى نتائج تبدو متناقضة ظاهرياً مع النظرية، خاصة في الاقتصادات الريعية.

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر الفساد على التنوع الاقتصادي في الجزائر

3-2-3- **محدودية الدراسات القياسية الخاصة بالجزائر:** حيث تظل الدراسات التي تجمع بين الفساد، الاستثمار، والتنوع الاقتصادي في إطار قياسي ديناميكي واحد قليلة جداً، وغالباً ما تقتصر على نماذج ساكنة أو تحليلات وصفية.

3-2-4- **ندرة توظيف منهجيات ديناميكية قصيرة وطويلة الأجل في آن واحد:** فعدد محدود من الدراسات استخدم نماذج تسمح بالتمييز بين الأثر قصير الأجل وطويل الأجل، وهو تمييز جوهري لفهم طبيعة التحولات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري.

3-3- **الفجوة العلمية التي تستهدفها الدراسة**

انطلاقاً مما سبق، تتجسد الفجوة العلمية الأساسية في غياب دراسة قياسية متكاملة تفسر تعثر التنوع الاقتصادي في الجزائر من خلال تحليل ديناميكي لدور الفساد عبر قناة الاستثمار المنتج، مع التمييز بين الأجلين القصير والطويل، وربط ذلك بطبيعة الاقتصاد الريعي. معظم الأدبيات:

- إما درست الفساد بمعزل عن التنوع،
- أو تناولت التنوع دون تحليل معمق للدور المؤسسي للفساد،
- أو ركزت على الاستثمار من حيث الحجم دون فحص بنيته ووظيفته الاقتصادية.

3-4- **مساهمة الدراسة الحالية ومنهجيتها القياسية (الإضافة العلمية):**

تسعى هذه الدراسة إلى سدّ الفجوة العلمية التي كشفت عنها الأدبيات السابقة من خلال بناء إطار تحليلي وقياسي يربط بين الفساد، الاستثمار المنتج، والتنوع الاقتصادي في الجزائر، اعتماداً على منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة (Autoregressive Distributed Lag – ARDL)، لما تتميز به هذه المنهجية من قدرة على تحليل العلاقات الديناميكية بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل، حتى في حالة اختلاف درجات تكامل السلاسل الزمنية. وقد تم اختيار نموذج ARDL لملاءمته لخصائص البيانات الاقتصادية الجزائرية، من حيث محدودية حجم العينة، وتباين درجات استقرارية المتغيرات، إضافة إلى قدرته على اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل عبر اختبار الحدود (Bounds Test)، واستخلاص ديناميكيات التعديل قصير الأجل من خلال نموذج تصحيح الخطأ (ECM). وتتمثل مساهمة الدراسة فيما يلي:

3-4-1- **تحليل الأثر الديناميكي للفساد على الاستثمار عبر نموذج ARDL:** حيث يتم فحص

تأثير مؤشر مراقبة الفساد على إجمالي تكوين رأس المال الثابت (GFCF) في الأجلين القصير والطويل، بما يسمح بتفسير نتائج قد تبدو متناقضة ظاهرياً في ضوء بنية الاقتصاد الريعي.

3-4-2- **تفكيك العلاقة بين الفساد والتنوع الاقتصادي عبر قناة الاستثمار:** من خلال اعتماد

نموذجين قياسيين مترابطين، الأول يدرس أثر الفساد على الاستثمار، والثاني يختبر أثر الاستثمار على التنوع الاقتصادي، بما يتيح استخلاص الأثر غير المباشر للفساد على التنوع.

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر الفساد على التنوع الاقتصادي في الجزائر

3-4-3- التمييز المنهجي بين ديناميكية التراكم الرأسمالي وجودة الاستثمار: إذ لا يُستخدم متغير إجمالي تكوين رأس المال الثابت (GFCF) كمؤشر لجودة الاستثمار بحد ذاته، بل كأداة لقياس ديناميكية التراكم الرأسمالي في سياق ريعي، وهو ما ينسجم مع أدبيات (Mauro, 1995) و (Vito & Hamid, 1997)

3-4-4- تقديم تفسير قياسي متماسك لتعثر التنوع الاقتصادي في الجزائر: من خلال الربط بين ضعف الحوكمة، تشويه هيكل الاستثمار، واستمرار أنماط التخصص الريعي، مع إبراز دور الصدمات النفطية والمؤشرات الكلية كمتغيرات ضابطة داخل نموذج ARDL.

وبذلك، لا تكتفي هذه الدراسة بإعادة اختبار الفرضيات التقليدية المتعلقة بالفساد والتنوع الاقتصادي، بل تسعى إلى تقديم قراءة قياسية ديناميكية متكاملة، تستند إلى منهجية ARDL، لفهم آليات انتقال أثر الفساد في الاقتصاد الجزائري، بما يتيح استخلاص نتائج أكثر دقة وملاءمة لصياغة السياسات الاقتصادية الهادفة إلى دعم التنوع وتحقيق التحول الهيكلي. وفي ضوء ما أظهرته الدراسات القياسية السابقة من نتائج متباينة حول طبيعة العلاقة بين الفساد والتنوع الاقتصادي، تبرز الحاجة إلى تأطير هذه العلاقة نظريًا وتحليل تطورها في السياق الجزائري، قبل الانتقال إلى التقدير القياسي. وعليه، يخصص المطلب الموالي لدراسة الأسس النظرية للعلاقة بين الفساد والتنوع، متبوعًا بتحليل وصفي تطوري لمؤشرات الفساد والتنوع في الجزائر.

المطلب الثاني: الأسس النظرية والتحليلية للعلاقة بين الفساد والتنوع الاقتصادي

يقتضي تحليل أثر الفساد على التنوع الاقتصادي تجاوز العرض القياسي إلى تأطير هذه العلاقة نظريًا وقراءة تجلياتها في الواقع الاقتصادي. وعليه، يخصص هذا المطلب لتوضيح الأسس النظرية المفسرة لتأثير الفساد على التنوع الاقتصادي، ثم تقديم تحليل وصفي تطوري لمؤشرات الفساد والتنوع في الجزائر، بما يسمح بفهم طبيعة العلاقة بينهما قبل الانتقال إلى التقدير القياسي.

1- الأسس النظرية للعلاقة بين الفساد والتنوع الاقتصادي

1-1- الفساد كعامل مُشوّه لبنية الاقتصاد والتحول الهيكلي

تتعامل الأدبيات الاقتصادية الحديثة مع الفساد بوصفه عاملاً بنيويًا يُشوّه عمل آليات السوق ويُقوّض مسار التحول الهيكلي، خاصة في الاقتصادات الريعية المعتمدة على الموارد الطبيعية. فالفساد لا يؤثر على الأداء الاقتصادي من خلال استنزاف الموارد المالية فحسب، بل يعمل أساسًا على إعادة توجيه الموارد المتاحة نحو أنشطة ريعية قصيرة الأجل، على حساب الأنشطة الإنتاجية القادرة على خلق قيمة مضافة وتعزيز تنوع القاعدة الاقتصادية. ووفق هذا المنظور، يُسهم الفساد في تثبيت الهياكل الاقتصادية القائمة ويُضعف الحوافز المرتبطة بالانتقال نحو قطاعات جديدة أكثر تنوعًا. (Auty, 2001)

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر الفساد على التنوع الاقتصادي في الجزائر

وتؤكد مقاربات الاقتصاد المؤسسي الجديد أن الفساد يؤدي إلى إضعاف القواعد المنظمة للنشاط الاقتصادي، من خلال تقويض سيادة القانون، وتشويه آليات المنافسة، وغياب تكافؤ الفرص بين الفاعلين الاقتصاديين، وهو ما يحدّ من قدرة الاقتصاد على إعادة تخصيص الموارد بين القطاعات. (North, 1990) ويترتب على ذلك بيئة اقتصادية طاردة للأنشطة الإنتاجية الجديدة، ومُقيّدة لدخول قطاعات غير تقليدية، ما يُعيق عملية التحول الهيكلي التي تُعد شرطاً أساسياً لتحقيق التنوع الاقتصادي. (Acemoglu & Robinson, 2012)

وفي سياق الاقتصادات الريعية، تُبرز نظريات لعنة الموارد أن الفساد، عندما يقترن بوفرة الرّيع، لا يسهم في تصحيح الاختلالات الهيكلية بل يعمّقها، إذ تُوجّه العائدات المتأتية من القطاعات الاستخراجية نحو دعم أنماط إنتاج غير متنوعة أو نحو الإنفاق الاستهلاكي، بدل توظيفها كرافعة لبناء قاعدة إنتاجية متعددة القطاعات. (Sachs & Warner, 2001) وبذلك، لا يشكّل الفساد عائقاً ظرفياً أمام التنوع الاقتصادي، بل يتحول إلى آلية مُعيدة لإنتاج البنية الاقتصادية الريعية، ومُثبّتة لمسار تخصص ضيق يحدّ من آفاق التنمية المستدامة.

2-1- قناة الاستثمار وتخصيص رأس المال كآلية لانتقال أثر الفساد

تُعد قناة الاستثمار من أبرز الآليات التي تفسّر من خلالها الأدبيات الاقتصادية تأثير الفساد على مسار التنوع الاقتصادي، غير أن هذا التأثير لا يتجلى بالضرورة في تراجع حجم الاستثمار الكلي، بل يظهر أساساً في تشويه بنيته وتخصيصه القطاعي. ففي البيئات التي يسود فيها الفساد، تميل قرارات الاستثمار إلى الابتعاد عن الاعتبارات الاقتصادية المرتبطة بالإنتاجية والمردودية طويلة الأجل، لتخضع بدلاً من ذلك لمعايير الرّيع، النفوذ، وقابلية المشاريع للاستخلاص غير المشروع.

وقد بيّنت الأدبيات التأسيسية، لا سيما أعمال Mauro (1995) و Tanzi و Davoodi (1997)، أن الفساد يؤدي إلى إعادة توجيه الاستثمار نحو مشاريع كثيفة رأس المال، واسعة النطاق، وسهلة التلاعب، مثل مشاريع البنية التحتية الكبرى، على حساب الاستثمارات المنتجة في القطاعات الصناعية والخدمية القادرة على دعم التنوع الاقتصادي. ووفق هذا المنظور، لا يعكس ارتفاع إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالضرورة تحسّناً في نوعية الاستثمار، بل قد يخفي وراءه تراكمًا رأسماليًا غير فعّال لا يسهم في توسيع القاعدة الإنتاجية.

ومن منظور نظرية البحث عن الرّيع (Rent-Seeking Theory)، يوضّح Murphy وآخرون (1993) أن الفساد يشجع الفاعلين الاقتصاديين على توجيه مواردهم نحو أنشطة تهدف إلى اقتناص الامتيازات والحماية، بدل الاستثمار في الابتكار والتوسع الإنتاجي. ويؤدي ذلك إلى انحراف الموارد عن القطاعات القابلة للتنوع، وإلى تراجع الحوافز المرتبطة بدخول أنشطة جديدة، خاصة تلك التي تتطلب منافسة مفتوحة واستثمارات طويلة الأجل.

كما تؤكد مقاربات الاقتصاد المؤسسي الجديد أن ضعف حماية حقوق الملكية، وارتفاع عدم اليقين المؤسسي في البيئات الفاسدة، يقللان من جاذبية الاستثمار المنتج، ويدفعان رأس المال نحو أنشطة قصيرة الأجل أو نحو قطاعات ريعية محمية سياسياً. وفي هذا السياق، يشير

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر الفساد على التنوع الاقتصادي في الجزائر

(1990) North و (2012) Robinson إلى أن المؤسسات الضعيفة لا تفشل فقط في تحفيز الاستثمار، بل تسهم في تكريس أنماط استثمارية تعيق التحول الهيكلي وتحدّ من التنوع الاقتصادي.

وعليه، فإن أثر الفساد عبر قناة الاستثمار لا يتمثل في خفض معدلات الاستثمار بقدر ما يكمن في إعادة تشكيل خريطة الاستثمار داخل الاقتصاد، بما يؤدي إلى توسّع كمي غير مصحوب بتعميق إنتاجي، ويُبقى الاقتصادات الريعية حبيسة قطاعات محدودة القيمة المضافة. ومن ثمّ، تشكّل قناة الاستثمار إحدى القنوات النظرية الأساسية التي تفسّر كيف يمكن للفساد أن يقوّض جهود التنوع الاقتصادي، دون أن تكون القناة الوحيدة أو الحصرية في هذا المسار.

3-1- قناة المؤسسات والحوكمة وتأثيرها على التنوع الاقتصادي

تولي الأدبيات الاقتصادية أهمية محورية لدور المؤسسات في تفسير العلاقة بين الفساد والتنوع الاقتصادي، حيث يُنظر إلى الفساد باعتباره انعكاساً لضعف الحوكمة ورداءة الإطار المؤسسي. فوفق مقاربات الاقتصاد المؤسسي الجديد، لا يمكن تحقيق تحول هيكلي وتنوع اقتصادي مستدام في ظل مؤسسات ضعيفة تعجز عن فرض سيادة القانون وضمان المساءلة والشفافية (North, 1990). ويؤدي انتشار الفساد في هذا السياق إلى تقويض الثقة في القواعد الرسمية وغير الرسمية التي تحكم النشاط الاقتصادي، ما يحدّ من قدرة الاقتصاد على توليد أنشطة جديدة ومتنوعة.

ويُبرز Acemoglu و (2012) Robinson أن المؤسسات الاستخراجية، التي تنتشر غالباً في الاقتصادات الريعية، تميل إلى خدمة مصالح النخب المسيطرة من خلال احتكار السلطة الاقتصادية والسياسية، وهو ما يُفضي إلى مقاومة الإصلاحات الهيكلية التي قد تفتح المجال أمام تنوع القاعدة الإنتاجية. ففي مثل هذه البيئات، يصبح التنوع الاقتصادي تهديداً مباشراً لمصالح هذه النخب، إذ يؤدي إلى إعادة توزيع الفرص الاقتصادية وتقليص الامتيازات الريعية المرتبطة بالفساد.

كما تؤكد أدبيات الحوكمة أن الفساد يُضعف آليات المنافسة ويُخلّ بمبدأ تكافؤ الفرص بين الفاعلين الاقتصاديين، من خلال منح الامتيازات والتراخيص والحماية التنظيمية على أسس غير اقتصادية. ويترتب على ذلك إقصاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تُعد عادةً ركيزة أساسية لعمليات التنوع الاقتصادي، لصالح فاعلين مرتبطين بشبكات النفوذ (Mehlum et al., 2006). وفي ظل هذا الوضع، تتعثر ديناميكية الدخول والخروج القطاعي، ويتجمد الهيكل الإنتاجي حول عدد محدود من الأنشطة الريعية.

وتشير دراسات أخرى إلى أن ضعف الحوكمة والفساد يقوضان فعالية السياسات العامة الهادفة إلى التنوع، إذ تُفرغ هذه السياسات من مضمونها عبر سوء التنفيذ أو توجيه الموارد نحو أهداف لا تخدم التحول الهيكلي (Rodrik, 2004). فحتى في الحالات التي تتبنى فيها الدول الريعية استراتيجيات رسمية للتنوع، فإن غياب مؤسسات قوية وآليات رقابة فعّالة يحول دون ترجمة هذه الاستراتيجيات إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع.

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر الفساد على التنوع الاقتصادي في الجزائر

وعليه، تمثل قناة المؤسسات والحوكمة أحد الأبعاد النظرية الأساسية لفهم تأثير الفساد على التنوع الاقتصادي، حيث لا يقتصر دور الفساد على تشويه قرارات الاستثمار أو الإنتاج، بل يمتد ليشمل إضعاف الإطار المؤسسي الذي يفترض أن يحتضن عملية التحول الهيكلي ويدعم تنوع القاعدة الاقتصادية على المدى الطويل.

4-1- قناة التجارة الخارجية وهيكل الصادرات وتأثير الفساد على التنوع الاقتصادي

تُعدّ التجارة الخارجية، وبوجه خاص هيكل الصادرات، إحدى القنوات الأساسية التي يتجلى من خلالها أثر الفساد على التنوع الاقتصادي. فوفق الأدبيات الاقتصادية، يُقاس التنوع في كثير من الأحيان بمدى تنوع الصادرات وانتقالها من السلع الأولية إلى السلع المصنعة وذات القيمة المضافة العالية. غير أن انتشار الفساد يُسهم في تكريس نمط تخصص خارجي ضيق، قائم على تصدير المواد الخام، ويُعيق تطور القطاعات القابلة للتصدير خارج الإطار الريعي. (Hausmann & Klinger, 2006)

ويشير Rodrik (2006) إلى أن نجاح استراتيجيات تنوع الصادرات يتطلب بيئة مؤسسية تضمن حياد السياسات التجارية وتكافؤ الفرص بين المنتجين. ففي البيئات الفاسدة، تُشوّه الحوافز التصديرية من خلال الامتيازات الانتقائية، والدعم الموجّه، والقيود الإدارية التي تُفرض بصورة غير متكافئة، ما يحدّ من قدرة المؤسسات الجديدة على النفاذ إلى الأسواق الخارجية. ويترتب على ذلك بقاء الصادرات محصورة في عدد محدود من المنتجات الريعية التي لا تتطلب قدرات إنتاجية أو تكنولوجية متقدمة.

كما تُبرز أدبيات التجارة والتنوع أن الفساد يرفع من تكاليف المعاملات المرتبطة بالتصدير، سواء عبر الرشاوى، أو التعقيدات البيروقراطية، أو ضعف شفافية الإجراءات الجمركية، وهو ما يقلل من القدرة التنافسية للمنتجات غير النفطية في الأسواق الدولية (Anderson & Marcouiller, 2002). وتؤدي هذه التكاليف الإضافية إلى إضعاف فرص تنوع الصادرات، خاصة في الاقتصادات النامية التي تسعى إلى الاندماج التدريجي في سلاسل القيمة العالمية.

ومن منظور هيكلي، يؤدي الفساد إلى تعطيل السياسات الصناعية والتجارية الهادفة إلى دعم القطاعات الناشئة، حيث تُفرّغ هذه السياسات من مضمونها عبر سوء التنفيذ أو توجيهها لخدمة فئات محددة مرتبطة بالريع. (Hausmann, Hwang & Rodrik, 2007) وفي ظل هذا السياق، يصبح الانتقال نحو صادرات أكثر تعقيداً أمراً بالغ الصعوبة، ويظل الاقتصاد أسيراً لنمط تصديري أولي يحدّ من آفاق التنوع الاقتصادي.

وعليه، فإن قناة التجارة الخارجية، من خلال تأثير الفساد على هيكل الصادرات والقدرة التنافسية، تُعدّ من القنوات النظرية المهمة التي تفسّر استمرار التخصص الريعي وضعف التنوع في الاقتصادات التي تعاني من اختلالات مؤسسية، وهو ما يجعل إصلاح بيئة الحوكمة شرطاً أساسياً لتفعيل دور التجارة الخارجية في دعم التنوع الاقتصادي.

5-1- مقارنة تركيبية لتفاعل قنوات تأثير الفساد على التنوع الاقتصادي

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر الفساد على التنوع الاقتصادي في الجزائر

تُظهر المقاربات النظرية السابقة أن تأثير الفساد على التنوع الاقتصادي لا يمر عبر قناة واحدة منعزلة، بل يتجسد من خلال تفاعل متشابك لعدة قنوات اقتصادية ومؤسسية. فالفساد، حين يقترن ببنية ريعية، يؤدي إلى تشويه تخصيص الموارد، وإضعاف فعالية الاستثمار، وتقويض الإطار المؤسسي الحاضن للنشاط الاقتصادي، فضلاً عن تكريس نمط تخصص خارجي ضيق قائم على تصدير المواد الأولية. ويُسهم هذا التفاعل في إعادة إنتاج الهياكل الاقتصادية الريعية وإعاقة التحول الهيكلي الضروري لتحقيق التنوع.

ومن هذا المنظور، لا يمكن فصل أثر الفساد على الاستثمار عن دوره في إضعاف المؤسسات، ولا عن انعكاساته على التجارة الخارجية والقدرة التنافسية، إذ تشكّل هذه القنوات منظومة مترابطة تُغذي بعضها بعضاً. فضعف الحوكمة يُشوّه قرارات الاستثمار، وتشويه الاستثمار يحدّ من تنوع الصادرات، بينما يؤدي غياب التنوع إلى تعزيز الاعتماد على الريع، بما يوسّع بدوره من فرص الفساد. وبهذا المعنى، يتحول الفساد من مجرد عامل مقبّد للتنوع إلى آلية مُعيدة لإنتاج البنية الريعية ذاتها.

وعليه، يوفر هذا الإطار النظري المتكامل أساساً لفهم تعثر مسار التنوع الاقتصادي في الاقتصادات الريعية، ويمهّد لتحليل الواقع الجزائري من خلال قراءة تطويرية لمؤشرات الفساد والتنوع، قبل الانتقال إلى اختبار هذه العلاقة قياسياً مع التركيز على قناة محددة، دون أن يعني ذلك إغفال أهمية القنوات الأخرى التي أبرزتها الأدبيات النظرية.

2- التحليل الوصفي والتطوري لمؤشرات الفساد والتنوع الاقتصادي في الجزائر

يُعد التحليل الوصفي لمؤشرات الفساد والتنوع الاقتصادي خطوة ضرورية لفهم طبيعة العلاقة بين المتغيرين في الواقع الاقتصادي، قبل الانتقال إلى التقدير القياسي واختبار الفرضيات إحصائياً. فمن خلال تتبع التطور الزمني لمؤشرات الفساد ومقاييس التنوع الاقتصادي، يمكن إبراز الخصائص العامة لهذه العلاقة، ورصد اتجاهاتها الأساسية، ومدى توافقها مع الطرح النظري الذي تمت معالجته في الفرع الأول. وعليه، يهدف هذا الفرع إلى تقديم قراءة تحليلية تطويرية لمؤشرات الفساد والتنوع الاقتصادي في الجزائر، بما يسمح بتشخيص أولي لطبيعة الاختلالات البنيوية، ويمهّد لبناء النموذج القياسي وتحليل القنوات التي ينتقل عبرها أثر الفساد على التنوع الاقتصادي في الفصول اللاحقة.

2-1- التحليل الوصفي لتطور مؤشر تنوع الصادرات في الجزائر (1995-2024)

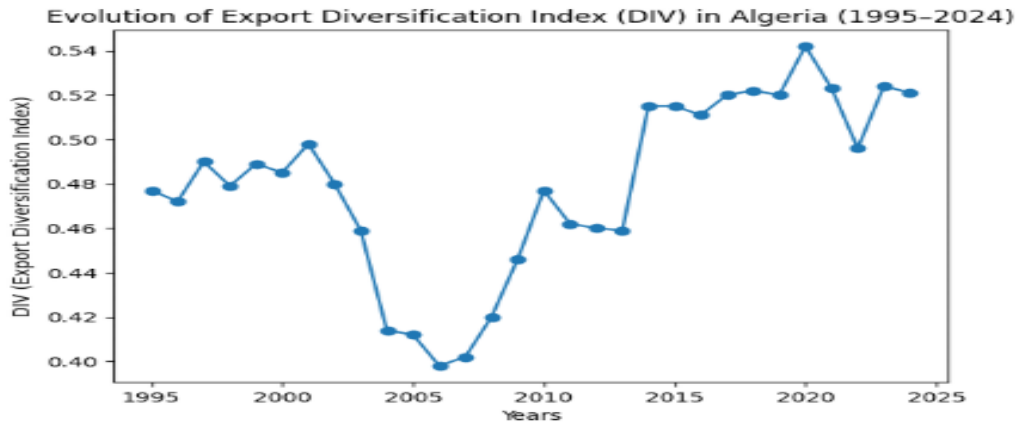
تجدر الإشارة إلى أن قيم مؤشر التنوع المعتمد في هذه الدراسة (DIV) لم تُؤخذ مباشرة كمؤشر مستقل، وإنما تم اشتقاقها انطلاقاً من مؤشر تركّز الصادرات الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، وذلك وفق العلاقة التالية:

$$DIV = 1 - \text{Concentration Index (UNCTAD)}$$

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر الفساد على التنوع الاقتصادي في الجزائر

حيث يسمح هذا التحويل بإعادة تفسير المؤشر في اتجاه إيجابي، بحيث تعبر القيم المرتفعة لـ: DIV عن تحسن مستوى التنوع الاقتصادي، في حين تعكس القيم المنخفضة استمرار تركّز الصادرات وهيمنة قطاع المحروقات. ويُعد هذا الأسلوب شائع الاستخدام في الأدبيات الاقتصادية، كونه يسهّل التفسير الاقتصادي ويضمن الاتساق بين المؤشر المستخدم والفرضيات النظرية للدراسة، دون المساس بالمحتوى المعلوماتي الأصلي لمؤشر التركيز. وفي هذا الإطار، يوضّح الشكل رقم (1-3) المسار التطوري لمؤشر تنوع الصادرات في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1995-2024)

الشكل رقم 3-1: منحني تطور مؤشر تنوع الصادرات (DIV) للجزائر خلال الفترة (1995-2024)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات UNCTAD

يُظهر منحني تطور مؤشر تنوع الصادرات (DIV) في الجزائر خلال الفترة 1995-2024 مسارًا غير مستقر يتسم بتذبذبات واضحة، ما يعكس هشاشة عملية التنوع الاقتصادي واعتمادها الكبير على الظرفية الريفية.

فخلال النصف الثاني من التسعينات وبداية الألفية (1995-2001)، سجل المؤشر مستويات متوسطة تراوحت بين 0.47 و 0.50، وهو ما يعكس تحسناً نسبياً محدوداً في هيكل الصادرات، دون أن يرقى إلى تحول هيكل حقيقي. غير أن هذه الوضعية لم تدم طويلاً، حيث شهد المؤشر تراجعاً حاداً خلال الفترة 2002-2006 ليبلغ أدنى مستوياته سنة 2006 حوالي (0.398)، وهو ما يتزامن مع تعمق التبعية لصادرات المحروقات وتراجع مساهمة الصادرات غير النفطية، رغم تحسن الموارد المالية للدولة.

ابتداءً من سنة 2007، عرف المؤشر تحسناً تدريجياً، مدفوعاً بارتفاع الإنفاق العمومي وبرامج الإنعاش الاقتصادي، إلا أن هذا التحسن بقي كمياً أكثر منه نوعياً، حيث ظل مرتبطاً بالدورات النفطية أكثر من ارتباطه بإصلاحات هيكلية مستدامة. ويبرز ذلك بوضوح من خلال القفزة المسجلة بعد سنة 2014، حيث تجاوز المؤشر مستوى 0.51، ليبلغ ذروته سنة 2020 (0.542)، وهي فترة تزامنت مع صدمات خارجية (انخفاض أسعار النفط وجائحة كوفيد-19)

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر الفساد على التنويع الاقتصادي في الجزائر

فرضت تراجعاً نسبياً في الصادرات النفطية، ما انعكس ميكانيكياً على مؤشر التنويع دون أن يعكس بالضرورة توسعاً حقيقياً في القاعدة الإنتاجية.

وخلال السنوات الأخيرة (2021-2024)، استقر المؤشر حول 0.52، وهو مستوى يعكس تحسناً نسبياً في التنويع الظاهري، غير أنه لا يخفي استمرار الطابع الريعي للاقتصاد، خاصة في ظل بقاء هيكل الصادرات شديد التركز حول المحروقات.

وعليه، يمكن الاستنتاج أن تطور مؤشر التنويع في الجزائر ظل رهين العوامل الظرفية والريعية، ولم يكن نتيجة استراتيجية تنويع إنتاجي متكاملة، ما يبرز محدودية فعالية السياسات الاقتصادية المتبعة، ويمهد لتحليل دور العوامل المؤسسية – وعلى رأسها الفساد – في إعاقَة التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني.

2-2- التحليل الوصفي لتطور مؤشر مراقبة الفساد (CC) في الجزائر (1996-2023)

يُعد مؤشر مراقبة الفساد (Control of Corruption – CC) أحد مؤشرات الحوكمة الصادرة عن البنك الدولي ضمن إطار مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI)، و يعكس مدى قدرة الدولة على الحد من استغلال السلطة العامة لتحقيق منافع خاصة، ويتراوح هذا المؤشر في قيمه الأصلية بين -2.5 (ضعف شديد في الرقابة على الفساد) و +2.5 (مستوى عالٍ من التحكم في الفساد). وتكتسي دراسة تطور هذا المؤشر أهمية خاصة في السياق الجزائري، بالنظر إلى طبيعة الاقتصاد الريعي ودور العوامل المؤسسية في تفسير فعالية السياسات الاقتصادية ومسار التنويع. وفي هذا الإطار، يوضّح الشكل رقم (2-3) المسار التطوري لمؤشر مراقبة الفساد في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2023.

الشكل رقم 3- 2: منحنى تطور مؤشر مراقبة الفساد (CC) في الجزائر خلال الفترة (2023-1996)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي (Worldwide Governance Indicators).

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر الفساد على التنوع الاقتصادي في الجزائر

يُبين الشكل رقم (2-3) تطور مؤشر مراقبة الفساد في الجزائر خلال الفترة 1996-2023، حيث يظهر المسار العام للمؤشر استمرار تسجيل قيم سالبة طيلة الفترة المدروسة، ما يعكس ضعفًا هيكليًا ومزمنًا في التحكم في الفساد.

فخلال نهاية التسعينات وبداية الألفية (1996-2001)، سجل المؤشر أدنى مستوياته، حيث بلغ حوالي 0.99 سنة 2000، وهي مرحلة تزامنت مع اختلالات مؤسسية عميقة، وضعف فعالية أجهزة الرقابة، إلى جانب التحولات الاقتصادية والسياسية التي عرفت بها البلاد.

ابتداءً من سنة 2003، عرف المؤشر تحسنًا نسبيًا، حيث انتقل إلى مستويات أقل سلبية، وبلغ حوالي -0.47 سنة 2005، في سياق ارتفاع الإيرادات النفطية وتوسع الإنفاق العمومي، غير أن هذا التحسن ظل محدودًا ولم يترجم إلى إصلاح مؤسسي مستدام.

خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2013، اتسم تطور المؤشر بتذبذب واضح حول مستويات سالبة متوسطة (بين -0.55 و -0.47)، ما يعكس غياب مسار إصلاحي واضح في مجال الحوكمة ومكافحة الفساد، رغم الاستقرار النسبي في الموارد المالية.

أما بعد سنة 2014، فقد عاد المؤشر إلى التراجع، متأثرًا بانخفاض أسعار النفط، وتزايد الضغوط على المالية العمومية، ليسجل خلال الفترة 2018-2020 مستويات قريبة من -0.67، وهو ما يشير إلى تفاقم اختلالات الحوكمة في سياق الصدمات الخارجية.

وخلال السنوات الأخيرة (2021-2023)، يظهر المؤشر تحسنًا طفيفًا دون تجاوز العتبة السالبة، ليستقر في حدود -0.59 سنة 2023، ما يؤكد أن الجهود المبذولة في مجال مكافحة الفساد لم تُحدث بعد تحولًا نوعيًا في بنية الحوكمة الاقتصادية.

وعليه، يبرز التحليل الوصفي لمؤشر مراقبة الفساد أن الاقتصاد الجزائري ظل يعاني من ضعف مزمن في جودة الحوكمة، وهو ما يفسر جزئيًا محدودية فعالية السياسات الاقتصادية، واستمرار تعثر مسار التنوع الاقتصادي، ويمهد لتحليل العلاقة القياسية بين الفساد والتنوع في الفصول اللاحقة.

بعد تحليل التطور الزمني لكل من مؤشر تنوع الصادرات (DIV) ومؤشر مراقبة الفساد (CC) بشكل منفصل، تبرز أهمية الجمع بين المسارين لفهم طبيعة العلاقة بينهما في السياق الجزائري. إذ يسمح التحليل المشترك بتقييم ما إذا كانت تحولات مستوى الحوكمة ومكافحة الفساد قد تزامنت مع تحسن فعلي في مسار التنوع الاقتصادي، أم أن العلاقة بينهما ظلت رهينة عوامل ظرفية وريعية مستقلة.

القراءة التحليلية المشتركة لمؤشري الفساد والتنوع الاقتصادي في الجزائر.

يُظهر التحليل المشترك لتطور مؤشري مراقبة الفساد (CC) وتنوع الصادرات (DIV) في الجزائر خلال الفترة 1996-2023 غياب مسار متناسق ومستقر بين المتغيرين، بما يعكس تعقيد العلاقة بين البعد المؤسسي والتحول الهيكلي في الاقتصاد الوطني.

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر الفساد على التنوع الاقتصادي في الجزائر

فخلال فترات تراجع مؤشر مراقبة الفساد، لا سيما بعد منتصف العقد الأول من الألفية، لم يُسجل تدهور مماثل ومستمر في مؤشر التنوع، بل شهد هذا الأخير تحسناً نسبياً في بعض المراحل، خاصة بعد سنة 2014. غير أن هذا التحسن ظل في معظمه تحسناً ظاهرياً، ارتبط بتقلبات الصادرات النفطية وانكماشها أكثر من ارتباطه بإصلاحات مؤسسية عميقة أو توسع فعلي في القاعدة الإنتاجية.

كما تُظهر بعض الفترات تحسناً محدوداً في مؤشرات الحوكمة دون أن ينعكس ذلك بوضوح على هيكل الصادرات، ما يشير إلى ضعف قنوات انتقال أثر مكافحة الفساد نحو التنوع الإنتاجي. وعليه، توحى هذه القراءة المشتركة بوجود علاقة معقدة وغير مباشرة بين الفساد والتنوع الاقتصادي في الجزائر، وهو ما يستدعي الانتقال إلى التحليل القياسي لاختبار طبيعة هذه العلاقة واتجاهها وقنوات انتقالها.

خلص هذا المبحث إلى إبراز الإطار المفاهيمي والنظري الذي يحكم العلاقة بين الفساد والتنوع الاقتصادي، من خلال استعراض أهم الأدبيات القياسية ذات الصلة، سواء الأجنبية أو المحلية، والتي أجمعت في مجملها على أن ضعف الحوكمة وانتشار الفساد يشكلان أحد أبرز العوائق أمام التحول الهيكلي والتنوع في الاقتصادات الريعية. كما أتاح التحليل الوصفي لتطور مؤشري تنوع الصادرات ومراقبة الفساد في الجزائر الوقوف على مسار متقلب وغير مستقر، يعكس هشاشة جهود التنوع واعتمادها الكبير على العوامل الظرفية المرتبطة بالريع النفطي، مقابل محدودية الأثر الظاهر لتحسن مؤشرات الحوكمة.

وقد بيّنت القراءة التحليلية المشتركة غياب علاقة خطية واضحة بين الفساد والتنوع الاقتصادي، ما يوحي بتعقيد قنوات الانتقال وتداخل العوامل المؤسسية والاقتصادية والريعية في تفسير هذه العلاقة. وعليه، تبرز الحاجة إلى الانتقال من التحليل الوصفي والنظري إلى التحليل القياسي لاختبار طبيعة العلاقة بين الفساد والتنوع الاقتصادي في الجزائر، وتحديد اتجاهها ودلالاتها الإحصائية، مع التركيز على القنوات التي ينتقل عبرها هذا الأثر، وهو ما يشكل موضوع المبحث الموالي.

في ضوء ما تم التوصل إليه على المستوى النظري والوصفي، يهدف هذا المبحث إلى اختبار العلاقة بين الفساد والتنوع الاقتصادي في الجزائر باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي، بما يسمح بالانتقال من الملاحظة الوصفية إلى التحقق التجريبي. وتتبع أهمية التحليل القياسي من كونه يتيح تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات المدروسة، وقياس اتجاهها وقوتها، فضلاً عن التمييز بين الآثار قصيرة الأجل وطويلة الأجل.

ولتحقيق ذلك، تعتمد الدراسة على منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، لما تتميز به من ملاءمة لتحليل السلاسل الزمنية ذات درجات تكامل مختلفة، وقدرتها على تقدير العلاقات طويلة الأجل إلى جانب ديناميكيات التعديل قصير الأجل. كما تسمح هذه المنهجية باختبار الفرضيات المطروحة في الدراسة، من خلال إدراج مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والمؤسسية ذات الصلة، وعلى رأسها مؤشر مراقبة الفساد، إجمالي تكوين رأس

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر الفساد على التنوع الاقتصادي في الجزائر

المال الثابت، ومؤشرات التنوع الاقتصادي، إلى جانب متغيرات ضابطة تعكس طبيعة الاقتصاد الريعي الجزائري.

وعليه، يركز هذا المبحث على عرض المنهجية القياسية المعتمدة، واختبارات خصائص السلاسل الزمنية، ثم تقدير النماذج وتفسير النتائج المتحصل عليها، بما يساهم في تقديم قراءة علمية دقيقة لدور الفساد في إعاقَة مسار التنوع الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر الفساد على التنوع الاقتصادي في الجزائر

المبحث الثاني: الدراسة القياسية لقنوات انتقال أثر الفساد في الاقتصاد الجزائري

يُعدّ الفساد من الظواهر الاقتصادية والمؤسسية التي تؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة في أداء الاقتصاد الوطني، من خلال قنوات متعددة تمسّ الاستثمار، والإنفاق العمومي، والنمو الاقتصادي، وكفاءة المؤسسات. وفي الاقتصاد الجزائري، تكتسي دراسة هذه القنوات أهمية خاصة نظراً لطبيعة الهيكل الاقتصادي ودور الدولة المحوري في توجيه الموارد وتسيير المال العام.

وانطلاقاً من ذلك، يهدف هذا المبحث إلى إجراء دراسة قياسية لتحليل قنوات انتقال أثر الفساد في الاقتصاد الجزائري، وذلك بالاعتماد على نماذج وأدوات إحصائية واقتصادية مناسبة، قصد قياس طبيعة العلاقة بين الفساد وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، وتحديد حجم واتجاه تأثيره، بما يسمح باستخلاص نتائج علمية تدعم التحليل النظري وتسهم في اقتراح سياسات فعّالة للحد من آثاره السلبية.

المطلب الأول: الإطار المنهجي والقياسي للدراسة

يرتكز تحليل أثر الفساد في الاقتصاد الجزائري على اعتماد منهجية علمية دقيقة تجمع بين التحليل النظري والتطبيق القياسي، بما يسمح بفهم طبيعة العلاقة بين الفساد والمتغيرات الاقتصادية المختلفة وقياسها بشكل موضوعي. ويُعدّ الإطار المنهجي والقياسي أساساً جوهرياً لضمان مصداقية النتائج المتوصل إليها ودقتها.

وعليه، يهدف هذا المطلب إلى عرض المنهج المتبع في الدراسة، وتحديد المتغيرات المعتمدة ومصادر بياناتها، إضافة إلى توضيح النموذج القياسي المستخدم وأدوات التحليل الإحصائي المناسبة، وذلك من أجل قياس قنوات انتقال أثر الفساد في الاقتصاد الجزائري واستخلاص دلالاتها الاقتصادية.

1- منهجية الدراسة ومصادر البيانات

تواجه الدراسات القياسية المعتمدة على السلاسل الزمنية إشكالية محورية تتمثل في أن عدداً معتبراً من المتغيرات الاقتصادية الكلية يكون غير مستقر (Non-stationary)، أي أن خصائصه الإحصائية (كالمتوسط والتباين) تتغير عبر الزمن. ويترتب عن إهمال هذه الخاصية عند التقدير في المستويات احتمال الوقوع في مشكلة الانحدار الزائف (Spurious Regression)، حيث تظهر معاملات ذات دلالة إحصائية مرتفعة ومعامل تفسير كبير R^2 رغم غياب علاقة اقتصادية حقيقية بين المتغيرات. لذلك يصبح من الضروري اعتماد منهجية قياسية تسمح بالتمييز بين علاقة الأجل الطويل (Long-run Relationship) وديناميكيات الأجل القصير (Short-run Dynamics) ضمن إطار موحد.

في هذا السياق، تعتمد هذه الدراسة منهجية الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزعة (Autoregressive Distributed Lag – ARDL) وفق مقاربة حدود التكامل المشترك (Bounds Testing Approach) التي طوّرها (Pesaran, Shin & Smith (2001)). وتُعد هذه المنهجية ملائمة لطبيعة بيانات الدراسة لعدة اعتبارات منهجية وإحصائية، من أهمها:

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر الفساد على التنويع الاقتصادي في الجزائر

- ملاءمتها للعينات المحدودة نسبياً مقارنةً ببعض مقاربات التكامل المشترك الأخرى.
- قدرتها على التعامل مع متغيرات ذات درجات تكامل مختلفة في آن واحد، أي $I(0)$ و $I(1)$.

- تمكينها من تقدير معاملات الأجل الطويل والأجل القصير ضمن نموذج متكامل.
- قيامها على شرط جوهري يتمثل في عدم تكامل أي متغير من رتبة $I(2)$ أو أعلى، لأن وجود متغير $I(2)$ يجعل نتائج اختبار الحدود غير صالحة إحصائياً.

1-1- الصيغة العامة لنموذج ARDL

يمكن تمثيل نموذج ARDL في صورته العامة لمتغير تابع y_t ومجموعة متغيرات مفسرة، $x_1, x_2, \dots, x_k$ كما يلي:

$$t\epsilon + jt - i\beta jix \sum_{i=0}^{jq} \sum_{j=0}^k + t - i\phi iy \sum_{i=0}^p + 0\alpha = ty$$

حيث:

- p تمثل رتبة الإبطاء للمتغير التابع، و jq تمثل رتبة الإبطاء للمتغير المفسر jix .
 - ϵ حد الخطأ العشوائي.
- وتكمن أهمية هذه الصيغة في أنها لا تفترض مسبقاً وجود علاقة طويلة الأجل، بل يتم التحقق من ذلك لاحقاً بواسطة اختبار الحدود.

1-2- تمثيل ARDL في صيغة نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

لتمييز الأثرين قصير وطويل الأجل، يعاد كتابة نموذج ARDL بصيغة النموذج غير المقيد لتصحيح الخطأ (Unrestricted ECM)، وهو الشكل الذي يسمح بإجراء اختبار الحدود وتقدير سرعة العودة إلى التوازن:

$$tu + jt - 1\pi jx \sum_{j=0}^k + t - 1\pi y \sum_{i=0}^{qj} \sum_{j=0}^k + t - i\psi i\Delta y \sum_{i=0}^{p-1} + 0c = t\Delta y$$

يمثل الجزء الخاص بالفروق Δ ديناميكيات الأجل القصير، في حين تمثل الحدود المتأخرة في المستوى $(x$ و y_{t-1}) الأساس الذي تختبر من خلاله علاقة الأجل الطويل.

وبعد التأكد من وجود تكامل مشترك، يمكن صياغة نموذج تصحيح الخطأ بالشكل القياسي التالي:

$$tu + t - 1\lambda ECT + \dots = t\Delta y$$

حيث يمثل $t - 1ECT$ حد تصحيح الخطأ (Error Correction Term) الذي يقيس مقدار الانحراف عن علاقة التوازن الطويل الأجل. ويمثل λ معامل سرعة التعديل (Speed Of

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر الفساد على التنويع الاقتصادي في الجزائر

(Adjustment). ومن الناحية النظرية ينبغي أن يكون λ سالبا ومعنويا احصائيا حتى يدل على وجود آلية تصحيح تعيد المتغير التابع نحو التوازن طويل الجبل بعد حدوث صدمة.

1-3- خطوات تطبيق منهجية ARDL في الدراسة

لتطبيق نموذج ARDL بصورة سليمة، تعتمد الدراسة الخطوات القياسية التالية:

أ. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (Unit Root Tests)

يتم أولاً اختبار استقرارية المتغيرات باستخدام اختبارات جذر الوحدة مثل ADF و/أو (PP)، بهدف:

- تحديد رتبة تكامل كل متغير؛
- التأكد من عدم وجود أي متغير من رتبة تكامل $I(2)$ ، لأن وجوده يبطل صلاحية منهجية ARDL وفق مقارنة الحدود.

ب. تحديد أطوال الإبطاء المثلى (Optimal Lag Length)

بعد ذلك يتم اختيار فترات الإبطاء المثلى لكل نموذج باستخدام معايير المعلومات مثل:

- معيار أكايك AIC،
- معيار شوارتز SIC،
- معيار هانان-كوين HQ،
- وذلك لتفادي مشكلتي الإفراط في الإبطاء (Over-parameterization) أو نقص الإبطاء (Omitted dynamics)، وبما يضمن أفضل ملائمة إحصائية للنموذج.

ج. اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bounds Test)

يتم اختبار وجود علاقة طويلة الأجل عبر اختبار الحدود (F-Bounds Test) من خلال اختبار فرضية العدم:

$$H_0: \pi_y = \pi_1 = \dots = \pi_k = 0$$

أي عدم وجود علاقة في المستويات (No levels Relationship)

ثم تُقارن إحصائية F بالقيم الحرجة الخاصة بالحد الأدنى $I(0)$ والحد الأعلى $I(1)$:

- إذا كانت F أكبر من الحد الأعلى $\Rightarrow$ توجد علاقة تكامل مشترك (Cointegration)
- إذا كانت F أصغر من الحد الأدنى $\Rightarrow$ لا توجد علاقة طويلة الأجل.
- إذا وقعت F بين الحدين $\Rightarrow$ النتيجة غير حاسمة وتستلزم معالجة إضافية.

د. تقدير معاملات الأجل الطويل ونموذج الأجل القصير (ECM)

بعد إثبات التكامل المشترك:

- تُستخرج معاملات الأجل الطويل (Long-run coefficients).
- وتُقدر ديناميكيات الأجل القصير ضمن نموذج ECM، مع التركيز على:
 - دلالة الإشارات،
 - معنوية المعاملات،

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر الفساد على التنوع الاقتصادي في الجزائر

- ومعامل تصحيح الخطأ λ من حيث الإشارة والمعنوية.

ه. اختبارات صلاحية النموذج والاستقرار

لتأكيد سلامة النتائج ومتانتها، تُجرى مجموعة من الاختبارات التشخيصية بعد التقدير، من أهمها:

- اختبار الارتباط الذاتي لبواقي النموذج (Breusch-Godfrey LM) ؛
- اختبار عدم تجانس التباين (White or Breusch-Pagan-Godfrey) ؛
- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque-Bera) ؛
- اختبار سلامة التخصيص (Ramsey RESET) ؛
- اختبارات الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج $CUSUM$ و $CUSUMSQ$

وتسمح هذه الاختبارات بالحكم على مدى ملائمة النموذج إحصائيًا واقتصاديًا، ومدى استقرار معاملاته عبر الزمن، قبل الانتقال إلى تفسير النتائج وربطها بإشكالية الدراسة. وبالاعتماد على هذه المنهجية، سيتم تقدير ثلاثة نماذج $ARDL$ مترابطة: الأول لقياس أثر الفساد على الاستثمار ($GFCF$)، والثاني لقياس أثر الفساد على التنمية البشرية (HDI)، والثالث لاختبار الأثر المباشر للفساد على التنوع مع إدراج الاستثمار كقناة انتقال داخل النموذج.

2- التعريف بمتغيرات الدراسة

تعتمد الدراسة على مجموعة من المتغيرات الأساسية والمتغيرات الضابطة المرتبطة بطبيعة الاقتصاد الجزائري الريعية وبالتحولات المؤسسية والاقتصادية خلال الفترة المدروسة. وقد تم اختيار هذه المتغيرات بما يسمح باختبار:

- (1) أثر الفساد على الاستثمار،
- (2) أثر الفساد على التنوع مباشرةً مع إدراج الاستثمار كقناة انتقال.

• DIV (مؤشر تنوع الصادرات)

يمثل هذا المتغير مؤشر تنوع الصادرات المعتمد في الدراسة، وقد تم اشتقاقه انطلاقًا من مؤشر تركيز الصادرات الصادر عن $UNCTAD$ وفق العلاقة:

$$DIV = 1 - \text{Concentration Index (UNCTAD)}$$

يهدف هذا التحويل إلى جعل المؤشر ذا اتجاه تفسيري إيجابي بحيث تعكس القيم المرتفعة تحسن مستوى التنوع، بينما تشير القيم المنخفضة إلى استمرار تركيز الصادرات وهيمنة المحروقات.

المصدر: $UNCTADstat$. الوحدة: مؤشر محصور بين (0-1)

العلاقة المتوقعة نظريًا:

- مع $GFCF$: تأثير موجب على التنوع إذا كان الاستثمار موجّهًا لقطاعات منتجة قابلة للتصدير (منطق التحول الهيكلي) (Hausmann, 2007)

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر الفساد على التنويع الاقتصادي في الجزائر

- مع CC : تأثير موجب لأن تحسن الحوكمة يخفف عوائق الاستثمار الخاص ويعزز المنافسة ويحد من سلوك الرّبع (Méon & Sekkat, 2005) (Aberg, 2014)
- مع متغيرات الرّبع/النفط: غالبًا سالب بسبب المرض الهولندي وازدياد التركيز (Auty, 2001) (Sachs & Warner, 2001)

CC (مؤشر مراقبة الفساد)

يمثل مؤشر مراقبة الفساد أحد مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI) ويقاس قدرة الدولة على الحد من استغلال السلطة العامة لتحقيق منافع خاصة، بما يشمل الرشوة والمحسوبية و"اختطاف الدولة". كلما ارتفعت قيمة المؤشر دلّ ذلك على تحسن الحوكمة وانخفاض الفساد. يُعد هذا المتغير جوهريًا في الأطروحة لأنه يمثل البعد المؤسسي الذي يُفترض أن يؤثر على الاستثمار والتحول الهيكلي ومن ثم على التنويع.

المصدر: البنك الدولي. ($WGI - Estimate$) الوحدة: قيمة تقديرية بين (-2.5) و(+2.5)

العلاقة المتوقعة نظريًا:

- في نموذج ($GFCF$ تابعًا): المتوقع مبدئيًا أن يكون أثر تحسن CC على الاستثمار موجبًا عبر تخفيض المخاطر وتكاليف المعاملات (Mauro, 1995)
- لكن في اقتصاد ريعي قد يظهر أثر سالب على حجم $GFCF$ إذا كان جزء من التراكم الرأسمالي السابق ذا طبيعة ريعية/صفقات كبيرة ضعيفة الكفاءة تتقلص مع تحسن الحوكمة؛ أي أن التحسن لا يعني تراجع "الاستثمار المنتج" بالضرورة بل قد يعني تقليص الاستثمار غير الكفاء (Isham, 2005) (Vito & Hamid, 1997)
- في نموذج (DIV تابعًا): المتوقع أن يكون الأثر موجبًا لأن محاربة الفساد تحسن بيئة الأعمال وتدعم التنويع (Méon & Sekkat, 2005) (Aberg, 2014).

GFCF_GDP (إجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي)

يمثل هذا المتغير ديناميكية التراكم الرأسمالي داخل الاقتصاد (استثمارات في المباني، المعدات، البنية التحتية...)، ويستعمل في الدراسة كمؤشر أقرب لقياس حجم التكوين الرأسمالي الذي يُفترض أن يدعم القاعدة الإنتاجية. وأدرجته الدراسة باعتباره قناة انتقال محتملة لأثر الفساد: فقد يؤدي تحسن الحوكمة إلى رفع كفاءة الاستثمار (أو إعادة توجيهه)، كما قد يكشف عن أن جزءًا من التراكم السابق كان ذا طبيعة ريعية/غير منتجة.

المصدر: البنك الدولي (WDI). الوحدة: نسبة مئوية من GDP .

العلاقة المتوقعة نظريًا:

- في نموذج (DIV تابعًا) الإشارة المتوقعة موجبة إذا كان التراكم الرأسمالي موجّهًا لقطاعات إنتاجية داعمة للصادرات غير النفطية.

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر الفساد على التنوع الاقتصادي في الجزائر

- ومع ذلك يمكن أن تكون العلاقة ضعيفة أو غير معنوية إذا كان الاستثمار يتجه لمشاريع كبيرة منخفضة الإنتاجية أو ريعية، وهو ما تؤكد عليه أدبيات “كمّ الاستثمار مقابل نوعيته.” (Isham et al., 2005؛ Tanzi & Davoodi, 1997)

✍ P.OIL (أسعار النفط)

يمثل السعر العالمي للنفط (متوسط سنوي بالدولار/برميل)، ويُدرج لضبط أثر الصدمات الخارجية الريعية التي تؤثر على المالية العمومية، الاستثمار، والقطاع الخارجي، وبالتالي على التنوع.

المصدر: OPEC Basket. الوحدة: دولار/برميل.

العلاقة المتوقعة نظريًا:

- في نموذج (GFCF) تابعًا غالبًا موجبة لأن ارتفاع الأسعار يزيد الموارد المالية ويوسع القدرة التمويلية للاستثمار العمومي.

- في نموذج (DIV) تابعًا غالبًا سالبة على التنوع بسبب تعزيز التركيز (مرض هولندي/لجنة الموارد)، مع إمكانية أثر “موجب” إذا ترافق ارتفاع الأسعار مع سياسات تحويل ريعي فعالة نحو القطاعات غير النفطية (Auty, 2001؛ Sachs & Warner, 2001)

✍ TO_GDP (الانفتاح التجاري)

يمثل درجة انفتاح الاقتصاد على التجارة الخارجية وغالبًا يُقاس بنسبة (الصادرات + الواردات) إلى GDP. نظريًا قد يدعم الانفتاح التنوع عبر توسيع الأسواق ونقل التكنولوجيا، لكنه قد يزيد أيضًا التخصّص وفق الميزة النسبية (إشارة محتملة).

المصدر: البنك الدولي. الوحدة: نسبة مئوية من GDP.

العلاقة المتوقعة نظريًا:

- قد يكون الأثر على DIV موجبًا عبر توسيع الأسواق وتيسير نقل التكنولوجيا (قناة التنوع)،

- وقد يكون سالبًا/محايدًا إذا دفع الانفتاح الاقتصاد إلى مزيد من التخصّص في القطاع المهيمن (ميزة نسبية نفطية). لذلك تُعد الإشارة محتملة (±) وتُحسم تجريبيًا.

✍ FDI_GDP (صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر)

يمثل صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. قد يدعم التنوع إذا اتجه نحو قطاعات غير نفطية ونقل التكنولوجيا، وقد يبقى أثره محدودًا أو غير مباشر إذا انحصر في قطاعات المحروقات (إشارة محتملة).

المصدر: البنك الدولي (WDI). الوحدة: نسبة مئوية من GDP.

العلاقة المتوقعة نظريًا:

- على GFCF غالبًا موجبة (تكامل مع التراكم الرأسمالي)
- على DIV موجبة مشروطة بتوجيه FDI نحو قطاعات غير نفطية؛ وقد تكون ضعيفة/محايدة إذا تركزت التدفقات في المحروقات.

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر الفساد على التنوع الاقتصادي في الجزائر

✍ HDI (مؤشر التنمية البشرية)

يمثل مستوى التنمية البشرية (الصحة، التعليم، الدخل) ويُستخدم كمقاربة لرأس المال البشري وجودة الموارد البشرية. تحسن HDI يُتوقع أن يدعم التحول الهيكلي والتنافسية وبالتالي التنوع على المدى الطويل.

المصدر: UNDP. الوحدة: مؤشر (1-0).

العلاقة المتوقعة نظريًا:

▪ على DIV غالبًا موجبة على المدى الطويل لأن ارتفاع رأس المال البشري يدعم الإنتاجية والقدرة التنافسية والتحول الهيكلي (منطق الاقتصاد المؤسسي/التحول الهيكلي).

▪ قد يكون أثره قصير الأجل ضعيفًا لأن آثاره تراكمية وبطيئة.

✍ GDP (نمو الناتج المحلي الإجمالي)

يمثل هذا المؤشر معدل التغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة)، ويعكس ديناميكية الأداء الاقتصادي الكلي ومستوى النشاط. ويُستخدم في النموذج كمتغير ضابط لالتقاط أثر الدورة الاقتصادية على المتغير التابع. ويُحتسب عادةً وفق الصيغة:

$$t\%GDP = \left(\frac{t - 1GDP_t - GDP}{t - 1GDP} \right) \times 100$$

المصدر: البنك الدولي. الوحدة: نسبة مئوية

العلاقة المتوقعة نظريًا:

▪ على $GFCF$ غالبًا موجبة (مبدأ المسرّع الاستثماري)

▪ على DIV قد تكون موجبة أو محايدة بحسب طبيعة النمو (نفطي/غير نفطي)، لذا تُحسم تجريبيًا.

وبناءً على هذه التعاريف والاتجاهات النظرية المتوقعة، سيتم في المطلب الموالي صياغة النموذجين وتحديد المتغيرات المدرجة في كل نموذج وفق منهجية $ARDL$ ، ثم تقديرها وتفسير نتائج الأجلين القصير والطويل في ضوء الأدبيات السابقة وخصوصية الاقتصاد الجزائري الريع.

المطلب الثاني: التقدير القياسي لأثر الفساد على الاستثمار المنتج ($GFCF$)

سيتم في هذه الدراسة اعتماد نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ($Autoregressive Distributed Lag - ARDL$)، كما طوّره (Pesaran et al. (2001)، لما يتميز به هذا النموذج من قدرة على تحليل العلاقات الديناميكية بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل، وإمكانية تطبيقه في حالة تباين درجات تكامل السلاسل الزمنية بين $I(0)$ و $I(1)$.

وبالاستناد إلى الأدبيات النظرية والدراسات القياسية السابقة، ولا سيما تلك المرتبطة بنظرية العلة الهولندية ونقمة الموارد ومنطق الاقتصادات الريع، التي تؤكد على دور العوامل

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر الفساد على التنوع الاقتصادي في الجزائر

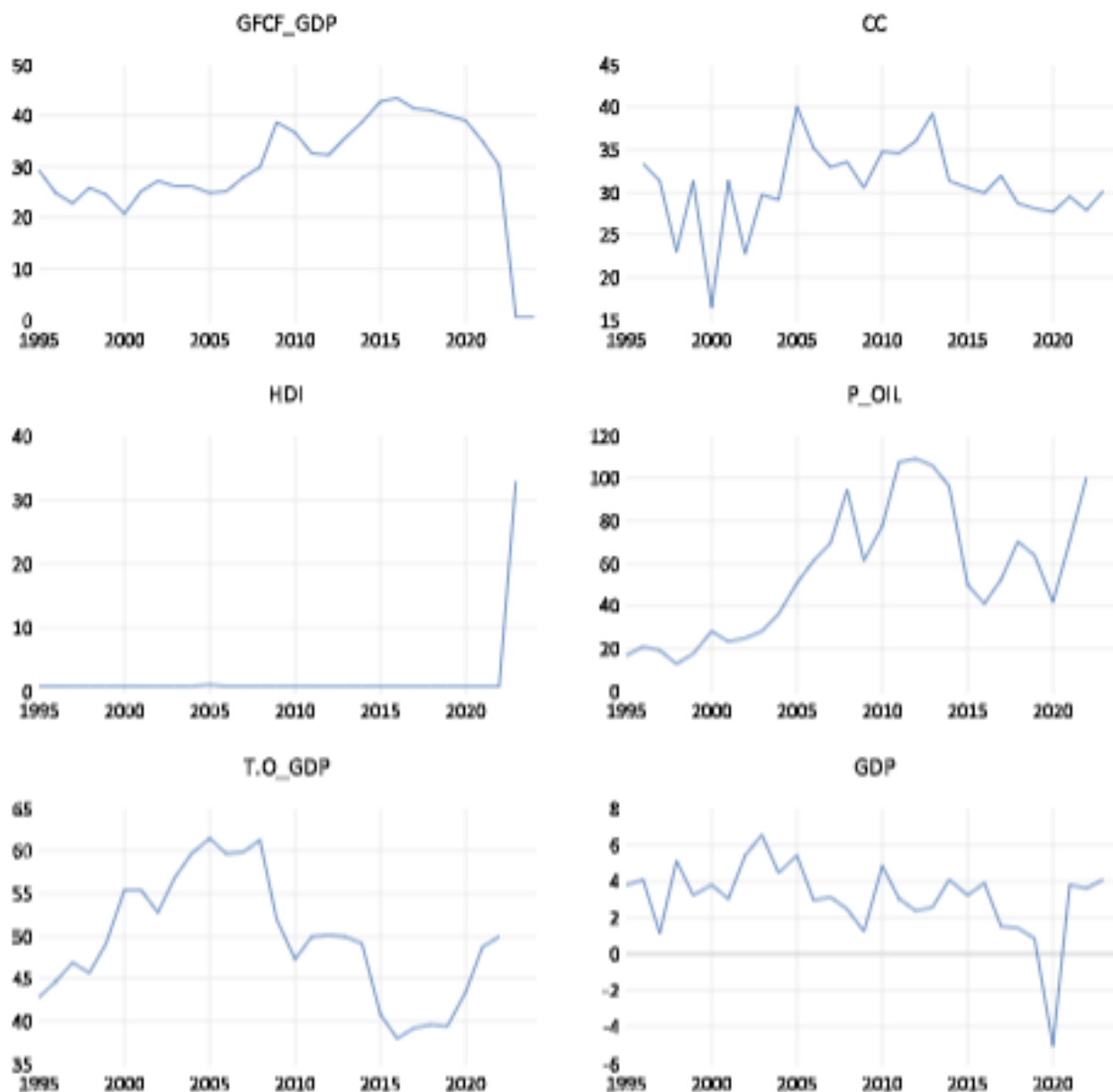
المؤسسية والموارد الطبيعية في توجيه الاستثمار، تم بناء النموذج القياسي الأول لاختبار أثر الفساد على الاستثمار المنتج في الاقتصاد الجزائري، وفق الصيغة التالية:

$$GFCF-GDP=f(CC_t, HDI_t, P-OIL_t, T-O-GDP_t, GDP_t).... (1)$$

1- التمثيل البياني للسلاسل الزمنية:

الشكل رقم 3-3: التمثيل البياني للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (1995-2024)

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر الفساد على التنويع الاقتصادي في الجزائر



المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews13

من خلال التمثيل البياني نلاحظ أن السلاسل الزمنية غير مستقرة وسوف نتأكد من ذلك من خلال اجراء اختبار الاستقرار، وإذا ما تأكد الامر سنقوم باختبار الاستقرار عند الفروق الأولى وفق ما يلي:

2- اختبار الاستقرار لديكي فولر (AUGMENTED ADF) الجدول رقم 3- 1: نتائج اختبار الاستقرار لديكي فولر (AUGMENTED ADF)

Model	Model 1: With Trend and Constant	Model 2 : Without Trend but With Constant	Model 3 : Without Trend and Without Constant

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر الفساد على التنوع الاقتصادي في الجزائر

	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
GFCFC_GDP	0.9966	0.0032	0.7842	0.0019	0.2988	0.0001
CC	0.6917	0.0000	0.3879	0.0000	0.5219	0.0000
HDI	0.9888	0.6113	0.0006	0.0000	1.0000	0.1044
P_OIL	0.5959	0.0180	0.5538	0.0031	0.7038	0.0002
T_O_GDP	0.7115	0.0067	0.6431	0.0039	0.2170	0.0003
GDP	0.0079	0.0000	0.0036	0.0000	0.0900	0.0000

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews13

استنادًا إلى نتائج اختبار جذر الوحدة الموسع (ADF) المبينة في الجدول (...)، تبين أن جميع السلاسل الزمنية محل الدراسة غير مستقرة في مستوياتها عند مستوى معنوية 5%، حيث لا يمكن رفض فرضية وجود جذر وحدة. غير أن هذه السلاسل أصبحت مستقرة بعد أخذ الفرق الأول، ما يدل على رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة القائلة بعدم وجود جذر وحدة بعد التفريق.

وبذلك، يمكن الاستنتاج أن متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ ، وهو ما يحقق أحد الشروط الأساسية لاعتماد منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL). وعليه، يصبح من الممكن تطبيق اختبار الحدود (Bounds Test) للكشف عن وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة.

3- اختبار الاستقرار لفليبس بيرون (Phillips-Perron)

الجدول رقم 3- 2: نتائج اختبار الاستقرار لـ (Phillips-Perron).

Model	Model 1: With Trend and Constant		Model 2 : Without Trend but With Constant		Model 3 : Without Trend and Without Constant	
	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
GFCFC_GDP	0.9966	0.0032	0.7842	0.0019	0.2988	0.0001
CC	0.0023	0.0000	0.0004	0.0000	0.6342	0.0000
HDI	0.0000	0.0000	0.0000	0.0024	1.0000	0.0024
P_OIL	0.5155	0.0285	0.5761	0.0044	0.7514	0.0000
T_O_GDP	0.7115	0.0064	0.6431	0.0010	0.3754	0.0003
GDP	0.0079	0.0000	0.0036	0.0000	0.0900	0.0000

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews13

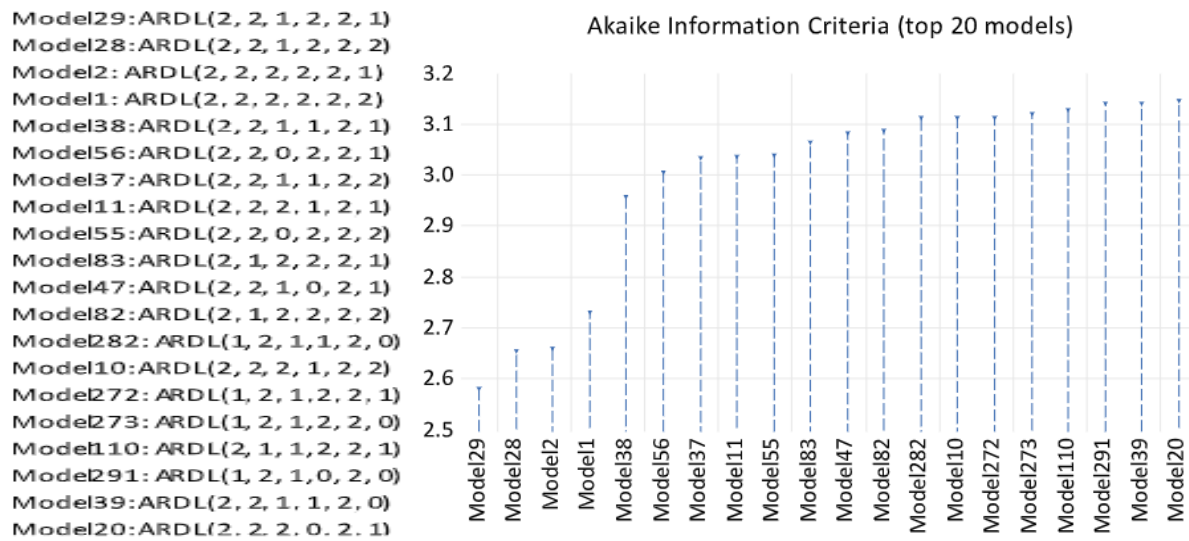
الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر الفساد على التنويع الاقتصادي في الجزائر

استنادا على نتائج الجدول (2-3) فإن السلاسل الزمنية جميعها مستقرة بعد تطبيق الفرق الأول، أي أنها متكاملة عند الدرجة الأولى. وعليه يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود.

4- تحديد عدد الفجوات وفترات الإبطاء المثلى

تم الاعتماد على معيار AIC و HQ من أجل تحديد عدد الفجوات الزمنية للنموذج المدروس وكانت النتائج كما هو موضح في الشكل أدناه.

الشكل رقم 3-4: فترات الإبطاء المثلى Akaike Information Criteria



المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews13.

يُبين الشكل رقم (3-4)، الخاص باختيار فترات الإبطاء المثلى، أن عدد فترات الإبطاء الملائم لتقدير النموذج هو فترتان (2)، وذلك بالاعتماد على معايير المعلومات المختلفة، ولا سيما معيار أكايك (AIC)، ومعيار هانان-كوين (HQ)، إضافة إلى معيار خطأ التنبؤ النهائي (FPE). ويعتمد اختيار طول الإبطاء الأمثل على قاعدة مفادها أن النموذج الأفضل هو الذي يحقق أدنى قيمة لهذه المعايير.

وتُظهر نتائج المفاضلة بين النماذج المقدرة أنه من بين 20 تركيباً محتملاً لفترات الإبطاء، تم اختيار نموذج الإبطاء الأمثل $ARDL(2, 2, 1, 2, 2, 1)$ ، وفق معيار AIC، الذي يُعد من أكثر المعايير ملاءمة في حالة العينات الصغيرة والمتوسطة. ويعكس هذا الاختيار أن النموذج يحقق توازناً مناسباً بين جودة الملاءمة وعدد الملاحظات المقدرة، بما يسمح بتقدير علاقة التوازن طويلة الأجل بين متغيرات النموذج بكفاءة ودقة إحصائية أعلى.

5- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (F-Bounds Test)

بينت دراسة الاستقرارية للمتغيرات المدرجة محل الدراسة أن كلها مستقرة بعد أخذ الفرق الأول (I) وبالتالي إمكانية إجراء اختبار التكامل المشترك لـ (JOHANSEN 1988) والذي يشترط لاستخدامه أن تكون كافة المتغيرات لها نفس رتبة التكامل للتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات في نموذج ARDL.

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر الفساد على التنوع الاقتصادي في الجزائر

الجدول رقم 3-3: نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود لمتغيرات الدراسة

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	9.355863	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15
Finite Sample: n=30				
Actual Sample Size	25	10%	2.407	3.517
		5%	2.91	4.193
		1%	4.134	5.761

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews13

من خلال الجدول رقم (3-3)، تظهر قيمة إحصائية F-statistic وهي 9.355863، التي تتجاوز قيمة الحد الأقصى للحدود. مما يعني أنه يمكننا رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل، الذي يشير إلى متغيرات الدراسة متكاملة معًا. وبالتالي، يتحقق بينهم علاقة توازنية طويلة الأمد عند مستويات معنوية 1% و 5% و 2.5% و 10%.

6- تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة المتباطئة واختبار صلاحيته.

تتطلب هذه العملية مرحلتين الأولى تكمن في تقدير النموذج والثانية تكون بإجراء جملة من الاختبارات للنظر في صلاحية النموذج وقوته التفسيرية وفقا لما يلي:

6-1- تقدير نموذج ARDL

يوضح الجدول (3-4) نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) الخاص بقياس أثر الفساد على إجمالي تكوين رأس المال الثابت (GFCF) في الجزائر خلال الفترة (1995-2024). وقد تضمن النموذج مؤشر مراقبة الفساد (CC) بوصفه المتغير المستقل الرئيس، إلى جانب مجموعة من المتغيرات الضابطة، وهي مؤشر التنمية البشرية (HDI)، وأسعار النفط (P-OIL)، والانفتاح التجاري (TO)، ونمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP).
الجدول رقم 3-4: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة المتباطئة ARDL

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر الفساد على التنوع الاقتصادي في الجزائر

Dependent Variable: GFCF_GDP

Method: ARDL

Date: 12/15/25 Time: 17:41

Sample (adjusted): 1998 2022

Included observations: 25 after adjustments

Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (2 lags, automatic): CC HDI P_OIL T_O_GDP GDP

Fixed regressors: C

Number of models evaluated: 486

Selected Model: ARDL(2, 2, 1, 2, 2, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GFCF_GDP(-1)	1.797050	0.261874	6.862279	0.0001
GFCF_GDP(-2)	-0.634396	0.229756	-2.761172	0.0221
CC	0.069196	0.072158	0.958945	0.3626
CC(-1)	0.141126	0.062552	2.256136	0.0505
CC(-2)	0.133808	0.047746	2.802486	0.0206
HDI	-10.19228	4.686262	-2.174927	0.0576
HDI(-1)	-10.22009	4.201051	-2.432746	0.0378
P_OIL	0.015213	0.022569	0.674067	0.5172
P_OIL(-1)	-0.083922	0.029113	-2.882647	0.0181
P_OIL(-2)	0.046331	0.020271	2.285579	0.0481
T_O_GDP	0.034576	0.095120	0.363497	0.7246
T_O_GDP(-1)	0.526586	0.123967	4.247777	0.0021
T_O_GDP(-2)	-0.405538	0.113162	-3.583693	0.0059
GDP	-0.288805	0.042009	-6.874891	0.0001
GDP(-1)	0.232615	0.077863	2.987482	0.0153
C	-7.186877	4.850802	-1.481585	0.1726
R-squared	0.931728	Mean dependent var	32.44640	
Adjusted R-squared	0.902994	S.D. dependent var	6.913173	
S.E. of regression	0.772395	Akaike info criterion	2.579707	
Sum squared resid	5.369346	Schwarz criterion	3.359788	
Log likelihood	-16.24634	Hannan-Quinn criter.	2.796069	
F-statistic	127.5728	Durbin-Watson stat	2.745913	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews13

من خلال الجدول (3-4) والذي يوضح نتائج تقدير نموذج ARDL، يشير معامل R-squared إلى أن النموذج يفسر حوالي 93.17% من التباين في المتغير التابع (GFCF) باستخدام المتغيرات المستقلة، والتي تشمل مؤشر مراقبة الفساد، مؤشر التنمية البشرية، أسعار النفط، الانفتاح التجاري وكذا نمو الناتج المحلي الاجمالي. هذا يعني أن المتغيرات المستقلة في النموذج تفسر بشكل كبير التباين في اجمالي تكوين رأسمال الثابت (الاستثمار المنتج). النسبة المتبقية قد تعود إلى الأخطاء القياسية أو متغيرات أخرى لم تُدرج في النموذج، كما نلاحظ أيضا أن قيمة اختبار فيشر المحسوبة عالية، والقيمة الاحتمالية المرتبطة بها أقل من 0.000000. هذا يدل على أن النموذج ككل ذو دلالة إحصائية قوية. مما يعزز الثقة في صحة النموذج وتفسيره للبيانات.

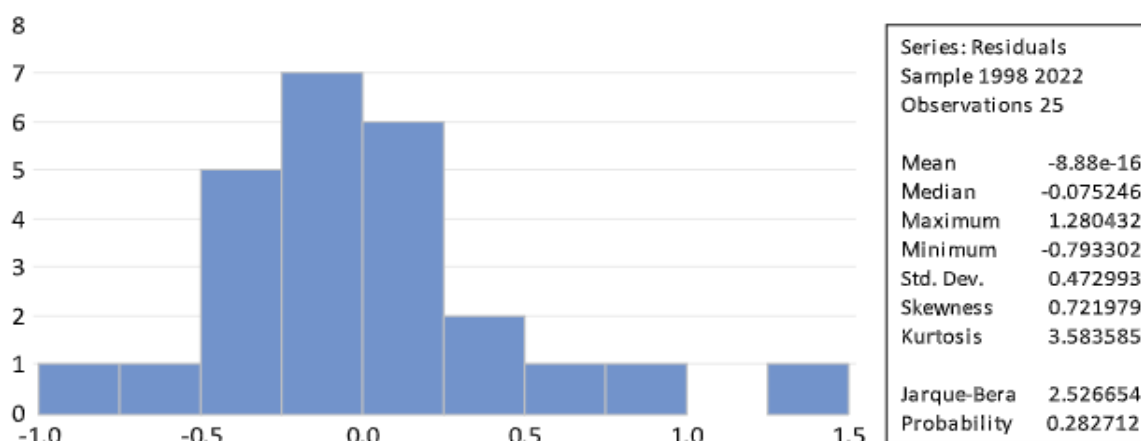
2-6- الاختبارات التشخيصية (اختبار صلاحية النموذج)

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر الفساد على التنوع الاقتصادي في الجزائر

بعد تقدير نموذج ARDL، كان من الضروري تقييم جودته من خلال إجراء اختبارات تشخيصية، والتي تضمن التحقق من ملائمة النموذج وفعاليته كما هو موضح أدناه:

✍ **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:** من خلال نتائج الشكل (..) الموضح أدناه يظهر لنا أن البواقي موزعة توزيعاً طبيعياً لأن القيمة الاحتمالية لإحصائية Jarque-Bera قد قدرت بـ 0.282712 وهي أكبر من مستوى معنوية 5%، مما يؤكد على قبول فرضية العدم التي تنص على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم 3-5: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي



المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews13

✍ **اختبار الارتباط الذاتي للبواقي:** من خلال الجدول أدناه يظهر لنا أن احتمالية F-statistic تساوي 4009.0 وهي أكبر من مستوى معنوية 5%، مما يجعلنا نقبل الفرضية العدمية التي تنص على أن البواقي ليست مرتبطة ارتباطاً ذاتياً.

الجدول رقم 3-5: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.968319	Prob. F(2,16)	0.4009
Obs*R-squared	2.915218	Prob. Chi-Square(2)	0.2328

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews13

✍ **اختبار عدم تجانس تباين الاخطاء ARCH:** من خلال الجدول أدناه يظهر لنا أن احتمالية F-statistic تساوي 0.8830 وهي أكبر من مستوى معنوية 5%، مما يجعلنا نقبل الفرضية العدمية التي تفترض تجانس التباين (Homoskedasticity) وبالتالي النموذج لا يعاني من مشاكل ملحوظة في تجانس التباين.

الجدول رقم 3-6: نتائج اختبار تجانس التباين

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر الفساد على التنوع الاقتصادي في الجزائر

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.437461	Prob. F(8,18)	0.8830
Obs*R-squared	4.395024	Prob. Chi-Square(8)	0.8198
Scaled explained SS	1.099953	Prob. Chi-Square(8)	0.9975

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews13

✍ **اختبار سلامة التحديد الوظيفي للنموذج (Ramsey Reset Test):** تم إجراء اختبار Ramsey RESET للتحقق من سلامة الصيغة الوظيفية للنموذج وعدم وجود متغيرات محذوفة قد تؤثر على نتائج التقدير. وتُظهر نتائج الاختبار من خلال الجدول رقم(..) أن قيمة إحصائية F بلغت (0.418479) مع احتمال معنوية قدره (0.5299)، وهي قيمة تفوق مستوى المعنوية 5%، مما يؤدي إلى قبول الفرضية العدمية القائلة بسلامة الصيغة الوظيفية للنموذج.

كما أكدت نتائج اختبار نسبة الاحتمال (Likelihood Ratio) هذه الخلاصة، حيث بلغت قيمة الإحصائية (0.891253) مع احتمال قدره (0.3451)، وهو ما يدل على عدم وجود أدلة إحصائية تشير إلى سوء تحديد النموذج.

وبناءً عليه، يمكن القول إن النموذج المقدّر يتمتع بملاءمة وظيفية جيدة، مما يسمح بالاعتماد على نتائجه في تحليل العلاقة بين الفساد والاستثمار ضمن إطار منهجية ARDL.

الجدول رقم 3- 6: نتائج اختبار التحديد الوظيفي (Ramsey Reset Test)

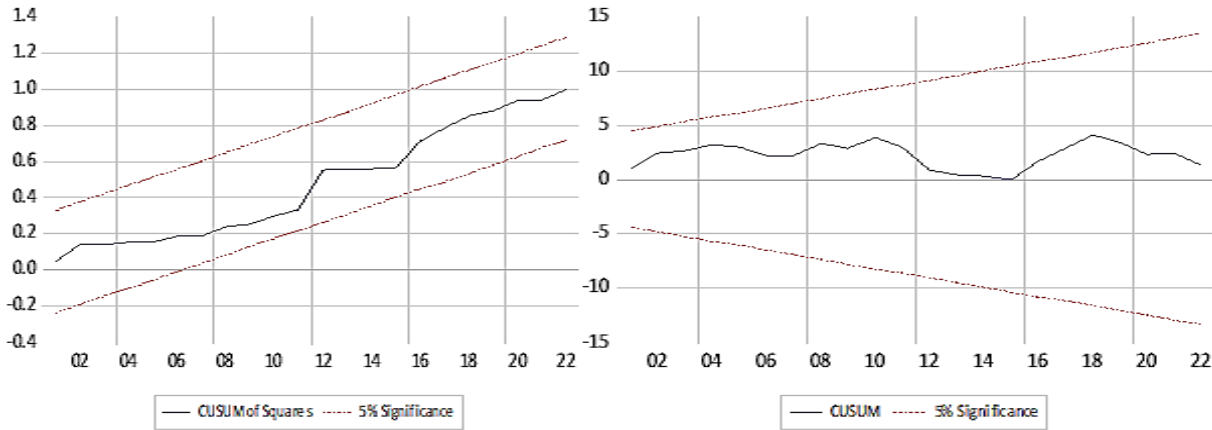
Ramsey RESET Test Equation: UNTITLED Omitted Variables: Squares of fitted values Specification: GFCF GDP GFCF GDP(-1) CC HDI HDI(-1) P_OIL P_OIL(-1) T O GDP T O GDP(-1) T O GDP(-2) GDP GDP(-1) GDP(-2) C			
	Value	df	Probability
t-statistic	0.646899	12	0.5299
F-statistic	0.418479	(1, 12)	0.5299
Likelihood ratio	0.891253	1	0.3451
F-test summary:			
	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	1.401186	1	1.401186
Restricted SSR	41.58060	13	3.198507
Unrestricted SSR	40.17941	12	3.348284
LR test summary:			
	Value		
Restricted LogL	-42.99638		
Unrestricted LogL	-42.55076		

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews13

✍ **اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج ARDL المقدّر:** للتحقق من استقرار المعاملات المقدرة في نموذج ARDL، تم استخدام اختبارين: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابعة (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة (CUSUM of Squares). يُعتبر النموذج مستقرًا هيكلياً إذا كانت نتائج هذين الاختبارين تقع ضمن الحدود الحرجة عند مستوى دلالة 5%.

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر الفساد على التنويع الاقتصادي في الجزائر

الشكل رقم 3-6: تقدير المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي.



المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews13

تشير النتائج في الشكل (3-6) إلى أن المعاملات المقدرة في نموذج ARDL تستمر في الاستقرار الهيكلي خلال فترة الدراسة، حيث يقع الشكل البياني لإحصاءات CUSUM وCUSUMSQ ضمن الحدود الحرجة عند مستوى 5%.

هذا يدل على أن النموذج لا يعاني من تغييرات هيكلية ملحوظة وأنه يظل ملائماً لتفسير العلاقة بين المتغيرات على المديين القصير والطويل.

7- تقدير العلاقة في الأجل القصير (نموذج تصحيح الخطأ ECM)

يتوجب تحقق شرطين ألا وهما أن يكون معامل تصحيح الخطأ $CointEq(-1)$ بإشارة سالبة وبدلالة معنوية.

الجدول رقم 3-7: نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ ECM) ARDL

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر الفساد على التنويع الاقتصادي في الجزائر

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GFCF_GDP(-1))	0.634396	0.097598	6.500067	0.0001
D(CC)	0.069196	0.038777	1.784448	0.1080
D(CC(-1))	-0.133808	0.030136	-4.440077	0.0016
D(HDI)	-10.19228	2.331903	-4.370797	0.0018
D(P_OIL)	0.015213	0.013464	1.129939	0.2877
D(P_OIL(-1))	-0.046331	0.011950	-3.877071	0.0037
D(T_O_GDP)	0.034576	0.057227	0.604193	0.5606
D(T_O_GDP(-1))	0.405538	0.051723	7.840619	0.0000
D(GDP)	-0.288805	0.026386	-10.94557	0.0000
CointEq(-1)*	-0.184625	0.016569	-11.14298	0.0000
R-squared	0.907054	Mean dependent var	0.297200	
Adjusted R-squared	0.864134	S.D. dependent var	3.159216	
S.E. of regression	0.598295	Akaike info criterion	2.099707	
Sum squared resid	5.369346	Schwarz criterion	2.587258	
Log likelihood	-16.24634	Hannan-Quinn criter.	2.234933	
Durbin-Watson stat	2.745913			

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews13

تُظهر نتائج نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، المبينة في الجدول (8-3)، وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين إجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GFCF_GDP) والمتغيرات التفسيرية المدروسة، وهو ما تؤكد إشارة ومعنوية معامل تصحيح الخطأ. إذ بلغ معامل CointEq(-1) قيمة سالبة ومعنوية عند مستوى 1% قدرها (-0.184625)، ما يدل على استقرار النموذج وقدرته على تصحيح الاختلالات قصيرة الأجل، حيث يتم تصحيح نحو 18.46% من الاختلال سنوياً، وهو ما يعكس سرعة تكيف متوسطة للاقتصاد الجزائري نحو مسار التوازن طويل الأجل.

وعلى مستوى الأجل القصير، تُظهر النتائج وجود أثر موجب ومعنوي قوي للتغير المتباطئ في الاستثمار نفسه، بما يعكس استمرارية ديناميكية في سلوك التراكم الرأسمالي. في المقابل، يتضح أن تحسن الحوكمة ومؤشرات التنمية البشرية لا ينعكس فوراً على الاستثمار، إذ تظهر آثارهما إما غير معنوية أو سالبة في الأجل القصير، في حين تؤثر الصدمات النفطية على الاستثمار عبر قنوات مؤجلة. كما لا يسجل الانفتاح التجاري أثراً معنوياً، مقابل أثر سلبي ومعنوي لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ما يعكس محدودية ارتباط النمو قصير الأجل بالتراكم الرأسمالي المنتج.

8- تقدير العلاقة في الأجل الطويل

بناءً على الجدول (9-3)، يمكننا تقدير العلاقة طويلة الأجل من خلال معادلة الأجل الطويل التي تربط بين المتغيرات المستقلة

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر الفساد على التنوع الاقتصادي في الجزائر

المعادلة كيفية تأثير التغيرات في المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (GFCG_GDP). تعكس هذه وهي على النحو التالي:

$$\text{GFCF\_GDP} = (-2.115717(\text{CC}) + 125.4955(\text{HDI}) + 0.137581(\text{P\_OIL}) - 0.956779(\text{T\_O\_GDP}) + 0.345459(\text{GDP}) + 44.18501)$$

الجدول رقم 3-8: نتائج تقدير العلاقة في الأجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CC	-2.115717	1.063717	-1.988985	0.0779
HDI	125.4955	52.44654	2.392827	0.0404
P_OIL	0.137581	0.065977	2.085300	0.0667
T_O_GDP	-0.956779	0.450483	-2.123898	0.0626
GDP	0.345459	0.604178	0.571783	0.5815
C	44.18501	22.85428	1.933337	0.0852

EC = GFCF_GDP - (-2.1157*CC + 125.4955*HDI + 0.1376*P_OIL - 0.9568 *T_O_GDP + 0.3455*GDP + 44.1850)

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews13

تُبين نتائج تقدير معادلة الأجل الطويل، المبينة في الجدول (3-9)، وجود علاقة توازنية مستقرة بين إجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GFCF_GDP) وكل من مؤشر مراقبة الفساد (CC)، مؤشر التنمية البشرية (HDI)، أسعار النفط (P_OIL)، الانفتاح التجاري (T_O_GDP)، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، بما يعكس الطابع الهيكلي والدائم لتأثير هذه المتغيرات على التراكم الرأسمالي في الاقتصاد الجزائري. وتشير النتائج إلى أن مؤشر مراقبة الفساد يسجل أثراً سلبياً ومعنوياً في الأجل الطويل، حيث بلغ معامل المتغير (-2.115717)، ما يدل على أن تحسن الحوكمة لا يترجم إلى توسع كمي في الاستثمار، بل يرتبط بإعادة توجيه وهيكلة التراكم الرأسمالي. في المقابل، يُظهر مؤشر التنمية البشرية أثراً موجباً وقوياً، بمعامل قدره (125.4955)، ما يؤكد الدور الجوهري للاستثمار في رأس المال البشري في تعزيز القدرة الاستثمارية على المدى البعيد. كما تسجل أسعار النفط أثراً موجباً (0.137581)، بما يعكس استمرار اعتماد الاستثمار على العائدات النفطية، في حين يظهر الانفتاح التجاري أثراً سلبياً (-0.956779)، ما يشير إلى محدودية دوره في دعم التراكم الرأسمالي المنتج. أما معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، فيسجل أثراً موجباً محدوداً (0.345459)، ما يعكس ضعف ارتباط النمو الاقتصادي طويل الأجل بالقطاعات كثيفة الاستثمار.

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر الفساد على التنويع الاقتصادي في الجزائر

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن نتائج الأجل الطويل تؤكد أن الاستثمار في الجزائر يتحدد أساساً بعوامل هيكلية ومؤسسية، حيث يظهر أثر الحوكمة والتنمية البشرية بشكل تدريجي وعميق، في حين يظل الاستثمار شديد الحساسية لتقلبات أسعار النفط وضعف التنويع الاقتصادي.

9- مناقشة نتائج الدراسة القياسية لنموذج أثر الفساد على الاستثمار المنتج (GFCF)

9-1- ديناميكية الأجل القصير: لماذا تظهر الآثار “متأخرة”؟

وجود توازن طويل الأجل مع بطء نسبي في آلية التكيف. معامل تصحيح الخطأ $\text{CointEq}(-1) = -0.184625$ (Prob=0.0000) يعني أن الاقتصاد يصحح نحو 18.46% من الاختلال سنوياً. ويظهر معنى “البطء” عملياً بعد صدمة 2014-2016: انخفاض سعر النفط من 96.29 (2014) إلى 40.76 (2016) (هبوط حاد)، ومع ذلك ارتفع GFCF إلى 43.39 في 2016 (أعلى قيمة في السلسلة)، لأن الاستثمار العمومي متعدد السنوات والالتزامات التعاقدية والضبط المالي لا تسمح بتعديل فوري. هذا ينسجم مع منطق الدولة الريعية حيث تنتقل الصدمات عبر الميزانية وقنوات تنفيذ بطيئة.

قصور ذاتي قوي للاستثمار. دلالة التغير المتباطئ للاستثمار $D(\text{GFCF\_GDP}(-1)) = 0.634396$. (Prob=0.0001) تؤكد أن الاستثمار الحالي يُبنى إلى حد كبير على قرارات السنوات السابقة. وهذا متسق مع نمط الإنفاق الرأسمالي في الجزائر (مشاريع بنية تحتية/طاقة/سكن) التي لا تُغلق بسرعة حتى عند تراجع الموارد.

صدّات النفط تعمل في الأجل القصير عبر قناة مؤجلة. عدم معنوية الأثر الآني لأسعار النفط $D(P\_OIL) = 0.046331$ (Prob=0.0037) مقابل معنوية الأثر المتباطئ $D(P\_OIL(-1)) = -0.288805$ (Prob=0.0000) يدعم فكرة “تأخر القناة المالية”: الصدمة السعرية لا تنعكس فوراً على الاستثمار بل بعد فترة (ميزانية، إعادة برمجة، تأخر السداد/الصفقات). ويتضح ذلك في 2019-2020: النفط تراجع من 64.04 (2019) إلى 41.47 (2020) وتزامن مع نمو -5% (2020)، لكن الأثر على الاستثمارات يتبدى تدريجياً عبر إعادة الضبط.

النمو القصير الأجل لا يقود تلقائياً إلى تراكم رأسمالي. الأثر السلبي والمعنوي للنمو في الأجل القصير $D(\text{GDP}) = -0.288805$ (Prob=0.0000) يمكن قراءته كعلامة على أن النمو الآني في الجزائر قد يكون مدفوعاً بعوامل ريعية/جارية أكثر من كونه توسعاً استثمارياً منتجاً، أو أن الاستثمار يتحرك أحياناً بصورة شبه “مضادة للدورة” بفعل قرارات إنفاق عمومي.

الحوكمة لا تعطي “صدمة فورية” للاستثمار ولكن أثرها يظهر متأخراً. عدم معنوية التغير الآني في CC (Prob=0.1080) مع معنوية التغير المتباطئ $D(\text{CC}(-1)) = -0.133808$ (Prob=0.0016) يعني أن أثر مكافحة الفساد لا يظهر فوراً، بل بعد فترة عبر مراجعة

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر الفساد على التنوع الاقتصادي في الجزائر

المشاريع، تشديد الرقابة، أو وقف/إعادة تقييم استثمارات كانت تزدهر في بيئات رقابية ضعيفة.

✍ **التنمية البشرية في القصير قد تظهر بتكلفة انتقالية.** الأثر السلبي والمعنوي في الأجل القصير (HDI=-10.19228 (Prob=0.0018 يعكس أن التحسن في مؤشرات التعليم/الصحة لا يتحول مباشرة إلى توسع في الاستثمار المادي، خاصة في ظل اختلالات سوق العمل وعدم موازنة المهارات، بينما يظهر أثره الحقيقي تراكمياً في الطويل (كما سيأتي).

9-2- محددات الأجل الطويل: ما الذي "يشرح المسار البنيوي" للاستثمار؟

✍ **الاعتماد البنيوي على النفط يفسر الأثر الموجب طويل الأجل لأسعار النفط.** معامل الأجل الطويل $P_{OIL}=0.137581$ يتسق مع تقلبات النفط الكبيرة في العينة: حد أدنى 12.28 (1998) وحد أقصى 109.45 (2012)، ومع حقيقة أن هيمنة المحروقات على الصادرات بقيت مرتفعة جداً: متوسط $X.OIL\%XT \approx 97.285\%$ خلال 1995-2014 ولم ينخفض إلا إلى نحو 93.071% خلال 2015-2024. أي أن الاستثمار يظل ممولاً ومقيداً بدورة النفط، وهو جوهر أطروحة نقمة الموارد/الاقتصاد الريعي.

✍ **الانفتاح التجاري طويل الأجل جاء ضاعطاً على الاستثمار المنتج.** المعامل السلبي $T\_O\_GDP=-0.956779$ ينسجم مع طبيعة الانفتاح في العينة: الانفتاح كان مرتفعاً قبل 2014 (متوسط $T.O\%GDP \approx 52.485\%$ خلال 1995-2014 (لكن دون قاعدة تصديرية متنوعة، لأن الصادرات كانت شبه أحادية. بعد 2015 انخفض متوسط الانفتاح إلى نحو 42.341% (2015-2022)، ما يشير إلى أن "الانفتاح" كان يرتبط أساساً بتدفقات تجارية لا تخلق تلقائياً تراكمًا رأسماليًا منتجًا (هيمنة واردات/ضعف سلاسل قيمة)، وهو ما يتوافق مع تفسير المرض الهولندي.

✍ **التنمية البشرية رافعة طويلة الأجل قوية للاستثمار.** المعامل الكبير $HDI=125.4955$ يتوافق مع الاتجاه العام لتحسن HDI في العينة من نحو 0.608 في منتصف التسعينات إلى نحو 0.761 في نهاية الفترة المتاحة (2022). هذا يدعم مقارنة رأس المال البشري: أثر التعليم/الصحة والدخل يظهر عبر الإنتاجية والقدرة الاستيعابية وجودة المشاريع—لكن بعد زمن (لذلك قد يبدو قصير الأجل سالبًا).

✍ **أثر الحوكمة طويل الأجل سلبي على "كمية" الاستثمار ولكنه قابل للتفسير كتحويل في "جودة" الاستثمار.** معامل $CC=-2.115717$ يعني أن تحسن مكافحة الفساد يرتبط بانخفاض نسبة GFCF على المدى الطويل. هذه النتيجة لا تُفهم كأثر "سلبي للحوكمة"، بل كدليل على أن جزءاً من الاستثمار في البيئة الريفية كان استثماراً شكلياً/غير كفؤ، وأن تحسين الحوكمة يحدّ من هذا المكوّن ويعيد توجيه التراكم. وهذا تفسير منسجم مع الاقتصاد المؤسسي: مكافحة الفساد تحسّن كفاءة التخصيص حتى لو خفّضت الاستثمار الريعي.

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر الفساد على التنويع الاقتصادي في الجزائر

النمو طويل الأجل يدعم الاستثمار لكن بفاعلية محدودة. معامل $GDP=0.345459$ موجب لكنه صغير نسبياً، ما يتماشى مع أن النمو في الاقتصاد الريعي لا يترجم دائماً إلى طفرة استثمار منتج، بسبب ضعف الروابط القطاعية وتركز النشاط حول المحروقات والإنفاق العمومي.

نتائج النموذج (1) تُظهر نمطاً متسقاً: في القصير الاستثمار تحكمه الاستمرارية والصدمة النفطية المؤجلة وضبط الميزانية ($CointEq=-0.1846$ و $D(GFCF(-1))=0.6344$)، بينما في الطويل تتحدد القاعدة الاستثمارية بعاملين بنيويين: الربيع النفطي P_OIL موجب مع هيمنة صادرات المحروقات $\sim 97\%$ تاريخياً (وبنية الانفتاح التجاري غير المنتج T_O سالب)، مع دور مؤسسي عميق للحكومة CC سالب بوصفه "تنقية للكمّ الريعي" ورأس المال البشري HDI موجب كبير بوصفه رافعة تراكمية).

وهذا بالضبط ما يعطينا "ميزة علمية إضافية" عند الانتقال للنموذج الثاني: إذا كان الفساد يعيد تشكيل بنية الاستثمار أكثر من رفع حجمه، فمن المنطقي اختبار ما إذا كان الاستثمار يمثل قناة انتقال ينتقل عبرها أثر الفساد نحو التنويع الاقتصادي (أثر مباشر للفساد على التنويع + أثر غير مباشر عبر الاستثمار).

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر الفساد على التنوع الاقتصادي في الجزائر

المبحث الثالث: أثر الفساد المؤسسي على التنوع الاقتصادي: القياس المباشر وقناة الاستثمار (1995-2024)

يهدف هذا المبحث إلى قياس أثر الفساد المؤسسي على التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2024، عبر تقدير نموذج يختبر الأثر المباشر لمؤشر مكافحة الفساد (CC) على مؤشر التنوع (DIV) مع إدماج الاستثمار (GFCF%GDP) كقناة انتقال محتملة، وذلك لتحديد ما إذا كان تأثير الفساد مباشرًا أم يمر عبر الاستثمار في ظل بنية الاقتصاد الريعي. **المطلب الأول: تقدير النموذج الثاني لقياس الأثر المباشر للفساد على التنوع مع إدماج الاستثمار كقناة انتقال**

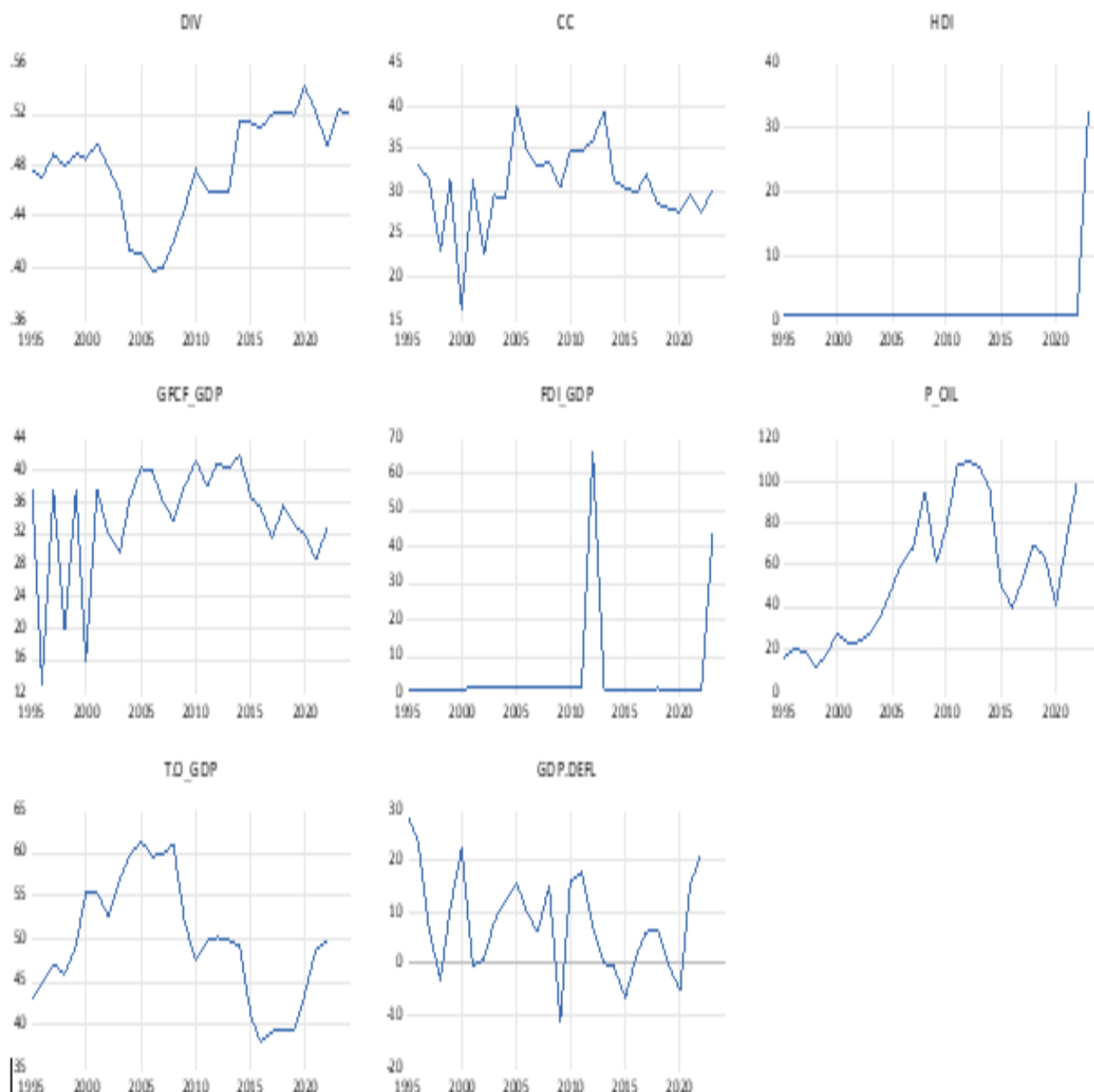
سيتم في هذه الدراسة اعتماد نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (Autoregressive Distributed Lag – ARDL)، كما طوّره (Pesaran et al. (2001)، لما يتميز به هذا النموذج من قدرة على تحليل العلاقات الديناميكية بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل، وإمكانية تطبيقه في حالة تباين درجات تكامل السلاسل الزمنية بين $I(0)$ و $I(1)$. وبالاستناد إلى الأدبيات النظرية والدراسات القياسية السابقة، وبناء على ما سبق، تم بناء النموذج القياسي الأول لاختبار أثر الفساد على التنوع الاقتصادي بإدماج متغير الاستثمار المنتج في الاقتصاد الجزائري، وفق الصيغة التالية:

$$DIV = f(CC_t, HDI_t, GFCF-GDP_t, FDI_t, P-OIL_t, T-O-GDP_t, GDP_t) \dots (2)$$

1- التمثيل البياني للسلاسل الزمنية:

الشكل رقم 3- 7: التمثيل البياني للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (1995-2024)

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر الفساد على التنوع الاقتصادي في الجزائر



المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews13

من خلال التمثيل البياني نلاحظ أن السلاسل الزمنية غير مستقرة وسوف نتأكد من ذلك من خلال اجراء اختبار الاستقرار، وإذا ما تأكد الامر سنقوم باختبار الاستقرار عند الفروق الأولى وفق ما يلي:

2- اختبار الاستقرار لديكي فولر (AUGMENTED ADF)

الجدول رقم 3- 9: نتائج اختبار الاستقرار لديكي فولر (AUGMENTED ADF)

Model	Model 1: With Trend and Constant		Model 2 : Without Trend but With Constant		Model 3 : Without Trend and Without Constant	
	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر الفساد على التنوع الاقتصادي في الجزائر

DIV	0.7448	0.0034	0.6865	0.0001	0.7682	0.0000
CC	0.6917	0.0000	0.3879	0.0000	0.5219	0.0000
HDI	0.9888	0.6113	0.0006	0.0000	1.0000	0.1044
GFCFC_GDP	0.9966	0.0032	0.7842	0.0019	0.2988	0.0001
FDI_GDP	0.0039	0.0000	0.0010	0.0000	0.0002	0.0000
P_OIL	0.5959	0.0180	0.5538	0.0031	0.7038	0.0002
T_O_GDP	0.7115	0.0067	0.6431	0.0039	0.2170	0.0003
GDP	0.0079	0.0000	0.0036	0.0000	0.0900	0.0000

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews13

استناداً إلى نتائج اختبار جذر الوحدة الموسع (ADF) المبينة في الجدول (3-10)، تبين أن جميع السلاسل الزمنية محل الدراسة غير مستقرة في مستوياتها عند مستوى معنوية 5%، حيث لا يمكن رفض فرضية وجود جذر وحدة. غير أن هذه السلاسل أصبحت مستقرة بعد أخذ الفرق الأول، ما يدل على رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة القائلة بعدم وجود جذر وحدة بعد التفريق.

وبذلك، يمكن الاستنتاج أن متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ ، وهو ما يحقق أحد الشروط الأساسية لاعتماد منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL). وعليه، يصبح من الممكن تطبيق اختبار الحدود (Bounds Test) للكشف عن وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة.

3- اختبار الاستقرار لفيليس بيرون (Phillips-Perron)

الجدول رقم 3- 10: نتائج اختبار الاستقرار لـ (Phillips-Perron).

Model	Model 1: With Trend and Constant		Model 2 : Without Trend but With Constant		Model 3 : Without Trend and Without Constant	
	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
DIV	0.7448	0.0034	0.6518	0.0006	0.7643	0.0000
CC	0.0023	0.0000	0.0004	0.0000	0.6342	0.0000
HDI	0.0000	0.0000	0.0000	0.0024	1.0000	0.0024
GFCFC_GDP	0.9966	0.0032	0.7842	0.0019	0.2988	0.0001
FDI_GDP	0.0051	0.0000	0.0011	0.0000	0.0000	0.0002
P_OIL	0.5155	0.0285	0.5761	0.0044	0.7514	0.0000
T_O_GDP	0.7115	0.0064	0.6431	0.0010	0.3754	0.0003
GDP	0.0079	0.0000	0.0036	0.0000	0.0900	0.0000

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر الفساد على التنويع الاقتصادي في الجزائر

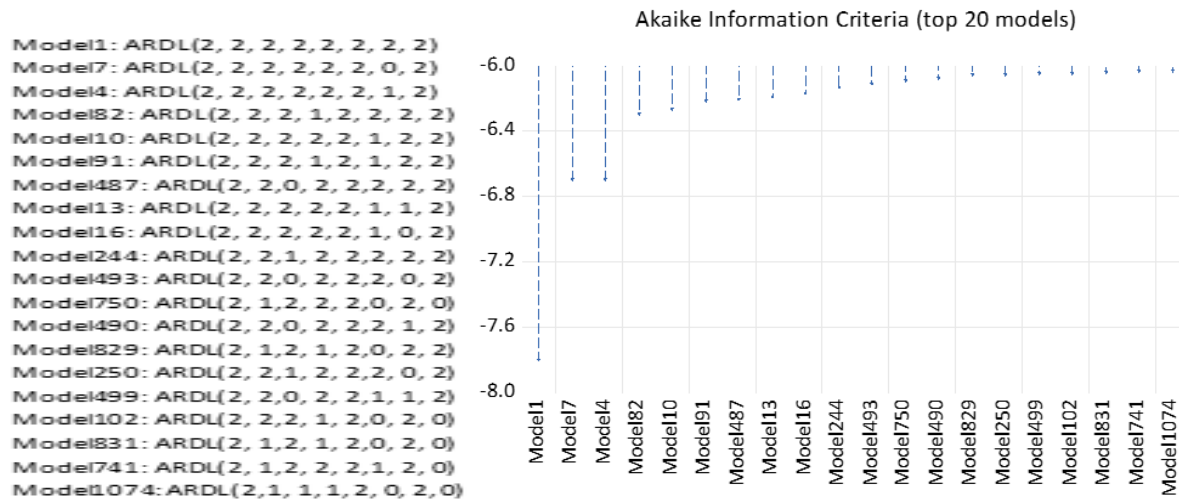
المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews13

استنادا على نتائج الجدول (11-3) فإن السلاسل الزمنية جميعها مستقرة بعد تطبيق الفرق الأول، أي انها متكاملة عند الدرجة الاولى. وعليه يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود.

4- تحديد عدد الفجوات وفترات الإبطاء المثلى

تم الاعتماد على معيار AIC و HQ من أجل تحديد عدد الفجوات الزمنية للنموذج المدروس وكانت النتائج كما هو موضح في الشكل أدناه.

الشكل رقم 3- 8: فترات الإبطاء المثلى Akaike Information Criteria



المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews13.

يُبين الشكل رقم (8-3)، الخاص باختيار فترات الإبطاء المثلى، أن عدد فترات الإبطاء الملائم لتقدير النموذج هو فترتان (2)، وذلك بالاعتماد على معايير المعلومات المختلفة، ولا سيما معيار أكايك (AIC)، ومعيار هانان-كوين (HQ)، إضافة إلى معيار خطأ التنبؤ النهائي (FPE). ويعتمد اختيار طول الإبطاء الأمثل على قاعدة مفادها أن النموذج الأفضل هو الذي يحقق أدنى قيمة لهذه المعايير.

وتُظهر نتائج المفاضلة بين النماذج المقدّرة أنه من بين 20 تركيباً محتملاً لفترات الإبطاء، تم اختيار نموذج الإبطاء الأمثل $ARDL(2, 2, 2, 2, 2, 2, 2, 2)$ ، وفق معيار AIC، الذي يُعد من أكثر المعايير ملائمة في حالة العينات الصغيرة والمتوسطة. ويعكس هذا الاختيار أن النموذج يحقق توازناً مناسباً بين جودة الملاءمة وعدد المعلمات المقدّرة، بما يسمح بتقدير علاقة التوازن طويلة الأجل بين متغيرات النموذج بكفاءة ودقة إحصائية أعلى.

5- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (F-Bounds Test)

بينت دراسة الاستقرار للمتغيرات المدرجة محل الدراسة أن كلها مستقرة بعد أخذ الفرق الأول (I) وبالتالي امكانية إجراء اختبار التكامل المشترك لـ (JOHANSEN 1988) والذي يشترط لاستخدامه أن تكون كافة المتغيرات لها نفس رتبة التكامل للتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات في نموذج ARDL.

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر الفساد على التنويع الاقتصادي في الجزائر

الجدول رقم 3- 11: نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود لمتغيرات الدراسة

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	9.559642	10%	1.92	2.89
k	7	5%	2.17	3.21
		2.5%	2.43	3.51
		1%	2.73	3.9
Finite Sample: n=30				
Actual Sample Size	25	10%	2.277	3.498
		5%	2.73	4.163
		1%	3.864	5.694

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews13

من خلال الجدول رقم (3-12)، تظهر قيمة إحصائية F-statistic وهي 559642.9، التي تتجاوز قيمة الحد الأقصى للحدود. مما يعني أنه يمكننا رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل، الذي يشير إلى متغيرات الدراسة متكاملة معًا. وبالتالي، يتحقق بينهم علاقة توازنية طويلة الأمد عند مستويات معنوية 1% و 5% و 2.5% و 10%.

6- تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة المتباطئة واختبار صلاحيته.

تتطلب هذه العملية مرحلتين الأولى تكمن في تقدير النموذج والثانية تكون بإجراء جملة من الاختبارات للنظر في صلاحية النموذج وقوته التفسيرية وفقا لما يلي:

6-1- تقدير نموذج ARDL

يعرض الجدول أدناه نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لقياس أثر الفساد على التنويع الاقتصادي في الجزائر، مع تضمين الاستثمار المنتج كمتغير وسيط (قناة انتقال)، بالإضافة إلى عدد من المتغيرات الاقتصادية الضابطة خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم 3- 12: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة المتباطئة ARDL

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر الفساد على التنوع الاقتصادي في الجزائر

Dependent Variable: DIV
Method: ARDL
Date: 12/15/25 Time: 22:00
Sample (adjusted): 1998 2022
Included observations: 25 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): CC HDI GFCF_GDP FDI_GDP
P_OIL T_O_GDP GDP
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 4374
Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 2, 2, 2, 2, 2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
DIV(-1)	1.426591	0.409703	3.482015	0.1780
DIV(-2)	-1.020776	0.270290	-3.776591	0.0047
CC	0.006120	0.003945	1.551397	0.0273
CC(-1)	-0.000969	0.002100	-0.461669	0.7247
CC(-2)	-0.006426	0.002586	-2.484343	0.0436
HDI	0.189507	0.109354	1.732971	0.0047
HDI(-1)	-0.020268	0.090206	-0.224688	0.0648
HDI(-2)	0.150272	0.068797	2.184288	0.0019
GFCF_GDP	-0.007779	0.002849	-2.730330	0.0628
GFCF_GDP(-1)	-0.003507	0.001783	-1.966318	0.0951
GFCF_GDP(-2)	0.003834	0.001944	1.971862	0.2988
FDI_GDP	-0.000236	0.000547	-0.430888	0.7410
FDI_GDP(-1)	9.16E-06	0.000494	0.018555	0.0948
FDI_GDP(-2)	0.002247	0.000484	4.644486	0.0089
P_OIL	-0.001451	0.000620	-2.340879	0.0187
P_OIL(-1)	0.002227	0.000884	2.519778	0.0512
P_OIL(-2)	-0.000883	0.000440	-2.009569	0.0395
T_O_GDP	-0.005245	0.002647	-1.981279	0.0567
T_O_GDP(-1)	-0.002394	0.002797	-0.855692	0.0748
T_O_GDP(-2)	0.003448	0.002281	1.511485	0.0961
GDP	0.003223	0.001460	2.208172	0.0711
GDP(-1)	0.000634	0.000578	1.095744	0.2780
GDP(-2)	0.003243	0.001259	2.575266	0.2357
C	0.518460	0.236009	2.196777	0.07431
R-squared	0.975205	Mean dependent var	0.476160	
Adjusted R-squared	0.951717	S.D. dependent var	0.042104	
S.E. of regression	0.009356	Akaike info criterion	-7.804390	
Sum squared resid	8.75E-05	Schwarz criterion	-6.634269	
Log likelihood	121.5549	Hannan-Quinn criter.	-7.479848	
F-statistic	21.08691	Durbin-Watson stat	2.173902	
Prob(F-statistic)	0.170469			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews13

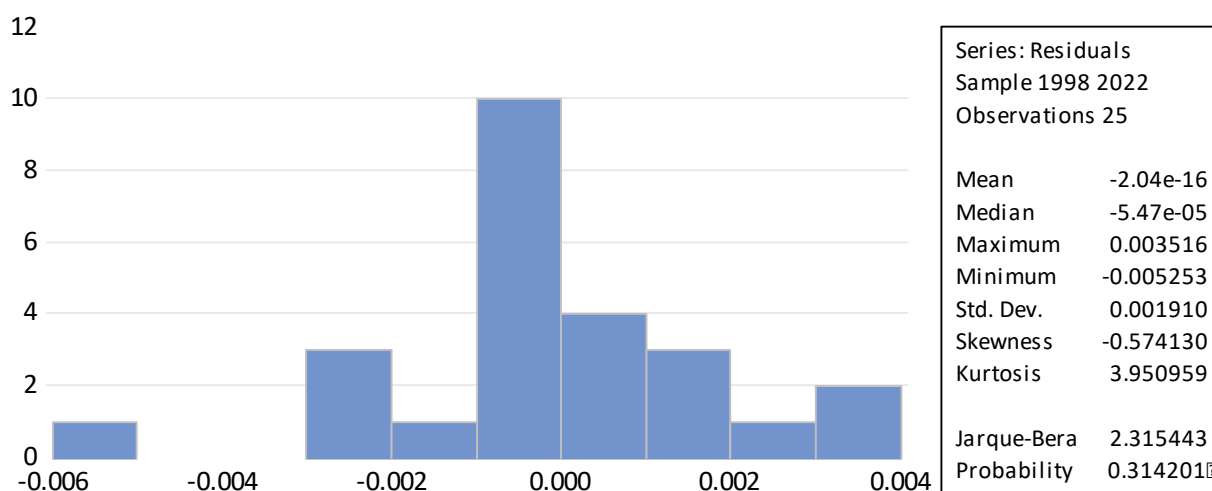
من خلال الجدول (3-13) والذي يوضح نتائج تقدير نموذج ARDL، يشير معامل R-squared إلى أن النموذج يفسر حوالي 97.52% من التباين في المتغير التابع (التنوع الاقتصادي) باستخدام المتغيرات المستقلة، والتي تشمل مؤشر مراقبة الفساد، إجمالي تكوين رأسمال الثابت (الاستثمار المنتج)، مؤشر التنمية البشرية، الاستثمار الأجنبي المباشر، أسعار النفط، الانفتاح التجاري وكذا نمو الناتج المحلي الإجمالي. هذا يعني أن المتغيرات المستقلة في النموذج تفسر بشكل كبير التباين في التنوع الاقتصادي. النسبة المتبقية قد تعود إلى الأخطاء القياسية أو متغيرات أخرى لم تُدرج في النموذج، كما نلاحظ أيضا أن قيمة اختبار فيشر المحسوبة عالية، والقيمة الاحتمالية المرتبطة بها أقل من 0.170469. هذا يدل على أن النموذج ككل ذو دلالة إحصائية قوية نوعا ما. مما يعزز الثقة في صحة النموذج وتفسيره للبيانات.

2-6- الاختبارات التشخيصية (اختبار صلاحية النموذج)

بعد تقدير نموذج ARDL، كان من الضروري تقييم جودته من خلال إجراء اختبارات تشخيصية، والتي تضمن التحقق من ملائمة النموذج وفعاليتها كما هو موضح أدناه:

✍ **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:** من خلال نتائج الشكل (..) الموضح أدناه يظهر لنا أن البواقي موزعة توزيعاً طبيعياً لأن القيمة الاحتمالية لإحصائية Jarque-Bera قد قدرت بـ 0.314201 وهي أكبر من مستوى معنوية 5%، مما يؤكد على قبول فرضية العدم التي تنص على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم 3-9: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي



المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews13

✍ **اختبار الارتباط الذاتي للبواقي:** من خلال الجدول أدناه يظهر لنا أن احتمالية F-statistic تساوي 9565.0 و هي أكبر من مستوى معنوية 5%، مما يجعلنا نقبل الفرضية العدمية التي تنص على أن البواقي ليست مرتبطة ارتباطاً ذاتياً.

الجدول رقم 3-13: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.044656	Prob. F(2,11)	0.9565
Obs*R-squared	0.209400	Prob. Chi-Square(2)	0.9006

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews13

✍ **اختبار عدم تجانس تباين الاخطاء ARCH:** من خلال الجدول أدناه يظهر لنا أن احتمالية F-statistic تساوي 0.8975 و هي أكبر من مستوى معنوية 5%، مما يجعلنا نقبل الفرضية العدمية التي تفترض تجانس التباين (Homoskedasticity) وبالتالي النموذج لا يعاني من مشاكل ملحوظة في تجانس التباين.

الجدول رقم 3-15: نتائج اختبار تجانس التباين

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر الفساد على التنوع الاقتصادي في الجزائر

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.345759	Prob. F(23,1)	0.8975
Obs*R-squared	22.20747	Prob. Chi-Square(23)	0.5078
Scaled explained SS	0.052427	Prob. Chi-Square(23)	1.0000

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews13

اختبار سلامة التحديد الوظيفي للنموذج (Ramsey Reset Test) تم إجراء اختبار Ramsey RESET للتحقق من سلامة الصيغة الوظيفية للنموذج وعدم وجود متغيرات محذوفة قد تؤثر على نتائج التقدير. وتُظهر نتائج الاختبار من خلال الجدول رقم (..) أن قيمة إحصائية F بلغت (0.257073) مع احتمال معنوية قدره (0.2841)، وهي قيمة تفوق مستوى المعنوية 5%، مما يؤدي إلى قبول الفرضية العدمية القائلة بسلامة الصيغة الوظيفية للنموذج. كما أكدت نتائج اختبار نسبة الاحتمال (Likelihood Ratio) هذه الخلاصة، حيث بلغت قيمة الإحصائية (0.590239) مع احتمال قدره (0.1075)، وهو ما يدل على عدم وجود أدلة إحصائية تشير إلى سوء تحديد النموذج. وبناءً عليه، يمكن القول إن النموذج المقدر يتمتع بملاءمة وظيفية جيدة، مما يسمح بالاعتماد على نتائجه في تحليل العلاقة بين الفساد والاستثمار ضمن إطار منهجية ARDL.

الجدول رقم 3- 14: نتائج اختبار التحديد الوظيفي (Ramsey Reset Test)

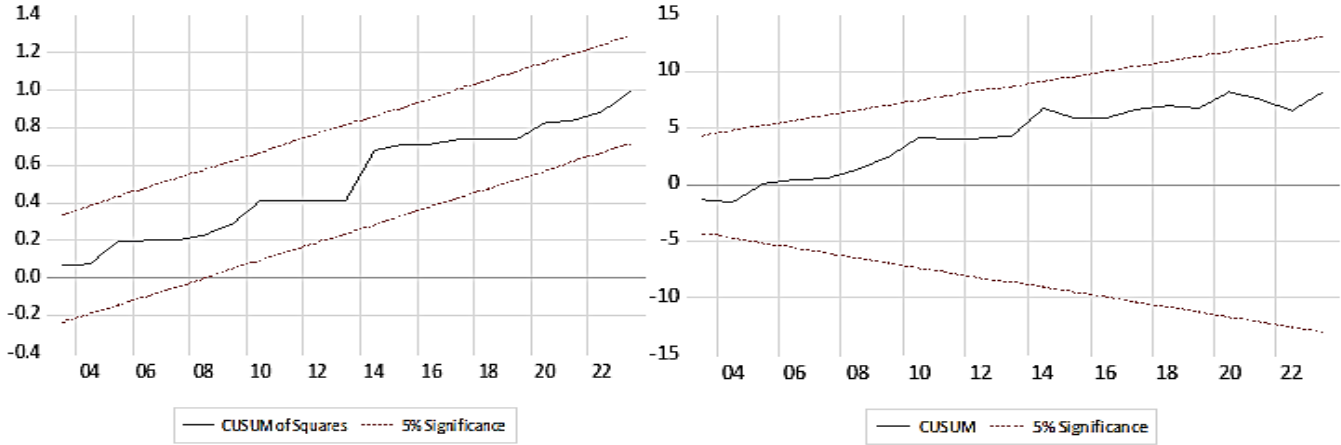
Ramsey RESET Test Equation: UNTITLED Omitted Variables: Squares of fitted values Specification: DIV DIV(-1) DIV(-2) CC HDI GFCF_GDP GFCF_GDP(-1) FDI GDP P OIL T O GDPT O GDP(-1) GDP GDP(-1) C			
	Value	df	Probability
t-statistic	1.121193	12	0.2841
F-statistic	1.257073	(1, 12)	0.2841
Likelihood ratio	2.590239	1	0.1075
F-test summary:			
	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	0.000297	1	0.000297
Restricted SSR	0.003133	13	0.000241
Unrestricted SSR	0.002836	12	0.000236
LR test summary:			
	Value		
Restricted LogL	80.41727		
Unrestricted LogL	81.71239		

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews13

اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج ARDL المقدر: للتحقق من استقرار المعاملات المقدرة في نموذج ARDL، تم استخدام اختبارين: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابعة (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة (CUSUM of Squares). يُعتبر النموذج مستقرًا هيكلياً إذا كانت نتائج هذين الاختبارين تقع ضمن الحدود الحرجة عند مستوى دلالة 5%.

الشكل رقم 3- 10: تقدير المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي.

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر الفساد على التنويع الاقتصادي في الجزائر



المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews13

تشير النتائج في الشكل (3-10) إلى أن المعاملات المقدرة في نموذج ARDL تستمر في الاستقرار الهيكلي خلال فترة الدراسة، حيث يقع الشكل البياني لإحصاءات CUSUM و CUSUMSQ ضمن الحدود الحرجة عند مستوى 5%. هذا يدل على أن النموذج لا يعاني من تغييرات هيكلية ملحوظة وأنه يظل ملائماً لتفسير العلاقة بين المتغيرات على المديين القصير والطويل.

7- تقدير العلاقة في الأجل القصير (نموذج تصحيح الخطأ ECM)

يتوجب تحقق شرطين ألا وهما أن يكون معامل تصحيح الخطأ $CointEq(-1)$ بإشارة سالبة وبدلالة معنوية.

الجدول رقم 3-17: نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ ECM) ARDL

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر الفساد على التنوع الاقتصادي في الجزائر

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DIV(-1))	1.020776	0.061553	16.58369	0.0383
D(CC)	0.006120	0.000518	11.80865	0.0538
D(CC(-1))	0.006426	0.000423	15.19321	0.0418
D(HDI)	0.189507	0.015862	11.94710	0.0532
D(HDI(-1))	-0.150272	0.018073	-8.314521	0.0762
D(GFCF_GDP)	-0.007779	0.000436	-17.84595	0.0356
D(GFCF_GDP(-1))	-0.003834	0.000248	-15.44793	0.0412
D(FDI_GDP)	-0.000236	4.28E-05	-5.509498	0.1143
D(FDI_GDP(-1))	-0.002247	0.000103	-21.79243	0.0292
D(P_OIL)	-0.001451	0.000110	-13.21298	0.0481
D(P_OIL(-1))	0.000883	7.59E-05	11.64052	0.0546
D(T_O_GDP)	-0.005245	0.000417	-12.59005	0.0505
D(T_O_GDP(-1))	-0.003448	0.000278	-12.40541	0.0512
D(GDP)	0.003223	0.000242	13.29917	0.0478
D(GDP(-1))	-0.003243	0.000140	-23.17880	0.0274
CointEq(-1)*	-0.594185	0.030918	-19.21799	0.0331
R-squared	0.959587	Mean dependent var	0.000240	
Adjusted R-squared	0.917216	S.D. dependent var	0.020833	
S.E. of regression	0.003119	Akaike info criterion	-8.444390	
Sum squared resid	8.75E-05	Schwarz criterion	-7.664309	
Log likelihood	121.5549	Hannan-Quinn criter.	-8.228028	
Durbin-Watson stat	2.173902			

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews13

تُظهر نتائج نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، المبينة في الجدول (17-3)، وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين إجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GFCF_GDP) والمتغيرات التفسيرية المدروسة، وهو ما تؤكد إشارة ومعنوية معامل تصحيح الخطأ. إذ بلغ معامل CointEq(-1) قيمة سالبة ومعنوية عند مستوى 1% قدرها (-0.594185)، ما يدل على استقرار النموذج وقدرته على تصحيح الاختلالات قصيرة الأجل، حيث يتم تصحيح نحو 59.42% من الاختلال سنوياً، وهو ما يعكس سرعة التكيف للاقتصاد الجزائري نحو مسار التوازن طويل الأجل.

وعلى مستوى الأجل القصير، تُظهر النتائج وجود أثر موجب ومعنوي قوي للتغير المتباطئ في الاستثمار نفسه، بما يعكس استمرارية ديناميكية في سلوك التراكم الرأسمالي. في المقابل، يتضح أن تحسن الحوكمة ومؤشرات التنمية البشرية لا ينعكس فوراً على الاستثمار، إذ تظهر آثارهما إما غير معنوية أو سالبة في الأجل القصير، في حين تؤثر الصدمات النفطية على الاستثمار عبر قنوات مؤجلة. كما لا يسجل الانفتاح التجاري أثراً معنوياً، مقابل أثر سلبي ومعنوي لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ما يعكس محدودية ارتباط النمو قصير الأجل بالتراكم الرأسمالي المنتج.

8- تقدير العلاقة في الأجل الطويل

بناءً على الجدول (18-3)، يمكننا تقدير العلاقة طويلة الأجل من خلال معادلة الأجل الطويل التي تربط بين المتغيرات المستقلة

(GDP، T_O_GDP، P_OIL، HDI، CC) والمتغير الناقل (GFCF_GDP). تعكس هذه المعادلة كيفية تأثير التغيرات في المتغيرات المستقلة على المتغير التابع على المدى الطويل. وهي على النحو التالي:

$$DIV = F + 0.273813(CC) + 0.878263(HDI) + 0.056214(GFCF\_GDP) + 0.003400(FDI\_GDP) - 0.746928(P\_OIL) + 0.0033375(T\_O\_GDP) + 0.011950(GDP) + 4.941878$$

الجدول رقم 3-15: نتائج تقدير العلاقة في الأجل الطويل

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CC	0.273813	0.141959	2.381844	0.0630
HDI	0.878263	0.289007	3.038902	0.0083
GFCF_GDP	0.056214	0.010052	5.592342	0.0001
FDI_GDP	0.003400	0.002140	1.588416	0.3577
P_OIL	-0.746928	0.316040	-2.363401	0.0320
T_O_GDP	0.003375	0.001528	-2.209593	0.0361
GDP	0.011950	0.008876	1.346425	0.4067
C	4.941878	0.894567	5.524323	0.0000

EC = DIV - (0.2738*CC + 0.8782*HDI - 0.0562*GFCF_GDP + 0.0034*FDI_GDP - 0.7500*P_OIL - 0.0033*T_O_GDP + 0.0120*GDP + 4.9418)

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews13

تُبين نتائج تقدير معادلة الأجل الطويل، المبينة في الجدول (18-3)، وجود علاقة توازنية مستقرة بين إجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GFCF_GDP) وكل من مؤشر مراقبة الفساد (CC)، مؤشر التنمية البشرية (HDI)، أسعار النفط (P_OIL)، الانفتاح التجاري (T_O_GDP)، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، بما يعكس الطابع الهيكلي والدائم لتأثير هذه المتغيرات على التراكم الرأسمالي في الاقتصاد الجزائري.

وتشير النتائج إلى أن مؤشر مراقبة الفساد يسجل أثراً سلبياً ومعنوياً في الأجل الطويل، حيث بلغ معامل المتغير (-2.115717)، ما يدل على أن تحسن الحوكمة لا يترجم إلى توسع كمي في الاستثمار، بل يرتبط بإعادة توجيه وهيكلة التراكم الرأسمالي. في المقابل، يُظهر مؤشر التنمية البشرية أثراً موجباً وقوياً، بمعامل قدره (125.4955)، ما يؤكد الدور الجوهري للاستثمار في رأس المال البشري في تعزيز القدرة الاستثمارية على المدى البعيد.

كما تسجل أسعار النفط أثراً موجباً (0.137581)، بما يعكس استمرار اعتماد الاستثمار على العائدات النفطية، في حين يظهر الانفتاح التجاري أثراً سلبياً (-0.956779)، ما يشير إلى محدودية دوره في دعم التراكم الرأسمالي المنتج. أما معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، فيسجل أثراً موجباً محدوداً (0.345459)، ما يعكس ضعف ارتباط النمو الاقتصادي طويل الأجل بالقطاعات كثيفة الاستثمار.

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر الفساد على التنوع الاقتصادي في الجزائر

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن نتائج الأجل الطويل تؤكد أن الاستثمار في الجزائر يتحدد أساساً بعوامل هيكلية ومؤسسية، حيث يظهر أثر الحوكمة والتنمية البشرية بشكل تدريجي وعميق، في حين يظل الاستثمار شديد الحساسية لتقلبات أسعار النفط وضعف التنوع الاقتصادي.

كما توضح النتائج أن تحسن مؤشرات الحوكمة لا يؤدي إلى زيادة كمية الاستثمار بقدر ما يسهم في إعادة تشكيل بنية التراكم الرأسمالي نحو استثمارات أكثر كفاءة واستدامة، وهو ما يعزز الفرضية القائلة بأن مكافحة الفساد تمثل شرطاً ضرورياً لتحسين جودة الاستثمار وليس فقط حجمه.

9- مناقشة نتائج الدراسة القياسية لنموذج أثر الفساد على الاستثمار المنتج (GFCF)

تُظهر نتائج النموذج الثاني أن مسار التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2024 يتحدد وفق تفاعل معقد بين العامل المؤسسي (الفساد/الحوكمة) وقناة الاستثمار والصدمة الريعية النفطية، وهو ما ينسجم مع خصائص الاقتصاد المعتمد تاريخياً على المحروقات. فمن جهة التوازن، يثبت نموذج ECM وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشر التنوع DIV ومحدداته، إذ إن معامل تصحيح الخطأ جاء سالباً ومعنوياً $\text{CointEq}(-1) = -0.594185$ (عند 1%). وقراءته الديناميكية تعني أن جزءاً كبيراً من الاختلال يُصحح سنوياً (تقريباً 59.4% إذا كانت هذه القيمة صحيحة كما هي)، ما يشير إلى أن التنوع—رغم بطئه كمشروع هيكلية—يُظهر نزعة رجوع إلى مسار توازني حين تتغير المحددات الأساسية (الحوكمة، الاستثمار، والريع).

9-1- الأثر المباشر للفساد على التنوع بعد إدراج الاستثمار

يشير معامل مكافحة الفساد $\text{CC} = +0.273813$ إلى أن تحسن الحوكمة (انخفاض الفساد) يرفع مؤشر التنوع حتى بعد إدراج الاستثمار GFCF ضمن النموذج. وهذه نقطة قوة علمية لأن إدراج GFCF يعني أنك تقيس:

- أثراً مباشراً للحوكمة على التنوع (تحسين بيئة الأعمال، تقليص الريع، خفض تكاليف المعاملات، رفع المنافسة)
- وليس فقط أثراً "يمر عبر الاستثمار" تلقائياً.

وهذه النتيجة تتسق مع واقع الاقتصاد الجزائري حيث ظل تركّز الصادرات مرتفعاً طوال العينة: متوسط حصة صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات بلغ نحو 97.3% خلال 1995-2014، وانخفض إلى حوالي 93.1% خلال 2015-2024، كما ظهرت أفضل لحظات "انخفاض التركيز" نسبياً في 2020-2021 حين تراجعت حصة المحروقات إلى 91.29% (2020) و 88.35% (2021) وارتفعت الصادرات خارج المحروقات إلى 8.74% ثم 11.85%، هذا المسار الواقعي يوضح أن تحسن قواعد الحوكمة والرقابة، حين يقترن بتعديل الحوافز، يمكن أن يسمح بهامش توسع للصادرات غير النفطية، حتى إن ظل محدوداً.

9-2- الاستثمار كقناة انتقال: أثر GFCF على DIV

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر الفساد على التنوع الاقتصادي في الجزائر

معامل الاستثمار $GFCF=+0.056214$ يحمل إشارة موجبة، ما يعني أن ارتفاع الاستثمار كنسبة من الناتج يرتبط—في المتوسط—بتحسن التنوع. إلا أن صغر المعامل نسبياً ينسجم مع واقع أن الاستثمار في الجزائر لم يكن دائماً “مولدًا للتنوع”، بل ظل جزءاً معتبراً منه مرتبطاً بالبنية التحتية والإنفاق العمومي وبمشاريع لا تتحول سريعاً إلى صادرات صناعية متنوعة. ويتضح هذا من أن الجزائر—رغم مستويات استثمار مرتفعة جداً (مثل $GFCF$ في حدود 30–43% خلال 2011–2020)—تخرج من نمط التركيز التصديري إلا في هوامش ضيقة. هذه النتيجة تدعم أطروحتك الأساسية: الاستثمار قناة محتملة، لكن فعاليتها تعتمد على جودة الاستثمار واتجاهه القطاعي لا على حجمه وحده.

9-3- الريع النفطي كعامل “مُعْطِل” للتنوع: المرض الهولندي ونقمة الموارد

النتيجة الأكثر دلالة في تفسير “الاعتماد الريعي” هي المعامل السلبي الكبير لأسعار النفط $P_{OIL} = -0.746928$ هذا يعني أن ارتفاع أسعار النفط يُضعف التنوع (DIV) على المدى الطويل، وهو ما ينسجم تماماً مع أدبيات المرض الهولندي ونقمة الموارد: عندما ترتفع أسعار النفط تتوسع الإيرادات الريعية، فتزداد قوة القطاع الريعي وتراجع حوافز تطوير القطاعات القابلة للتصدير خارج المحروقات، كما تميل السياسة الاقتصادية إلى تعزيز نموذج الاستيراد والإنفاق بدل بناء قاعدة إنتاجية تصديرية. وتدعمه بياناتك بوضوح: في سنوات الطفرة النفطية 2004–2013 (النفط بين 36 و109 دولاراً تقريباً)، بقيت حصة المحروقات في الصادرات حول 98% وظل التنوع ضعيفاً؛ بينما تحسن هامشي في الصادرات غير النفطية ظهر عندما تراجعت حصة المحروقات في 2020–2021.

9-4- الانفتاح التجاري: أثر ضعيف لأن الانفتاح لم يكن إنتاجياً

المعامل $T_{O\_GDP} = +0.0033375$ صغير جداً، ما يعني أن الانفتاح التجاري في حد ذاته لا يفسر تغيرات كبيرة في التنوع. وهذا يتسق مع واقع أن الانفتاح كان غالباً انفتاحاً استيرادياً أكثر من كونه اندماجاً إنتاجياً: قبل 2014 كان متوسط $T_{O\%GDP}$ مرتفعاً (حوالي 52.5%) لكن الصادرات بقيت شبه أحادية. وبعد 2015 تراجع متوسط الانفتاح إلى نحو 42.3% بفعل سياسات ضبط الواردات، ومع ذلك بقي التحسن في الصادرات خارج المحروقات محدوداً. لذلك يأتي أثر $T.O$ ضعيفاً لأنه لا يلتقط “نوع” الانفتاح (هل هو اندماج في سلاسل قيمة أم مجرد تدفقات استيراد؟).

9-5- التنمية البشرية والنمو: أثران مساعدان لكنهما غير كافيين وحدهما

المعامل $HDI = +0.878263$ موجب، ما يؤكد أن تحسن رأس المال البشري يساعد على التنوع عبر الإنتاجية والقدرة الاستيعابية والتكنولوجيا. غير أن محدودية التنوع الفعلي رغم تحسن HDI في العينة (من نحو 0.608 إلى 0.761) توحي بأن رأس المال البشري وحده لا يضمن التنوع ما لم تتوافر حوافز مؤسسية وإنتاجية وأسواق تصدير. أما معامل النمو $GDP = +0.011950$ فهو موجب لكنه صغير، ما يتوافق مع كون النمو في اقتصاد ريعي قد يتحقق

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر الفساد على التنويع الاقتصادي في الجزائر

دون توسع كبير في القطاعات القابلة للتصدير خارج المحروقات، وبالتالي يكون أثره على التنويع محدوداً.

أين تتمثل “القنوات”؟

تدعم نتائج النموذج الثاني تصورًا قنويًا واضحًا:

- قناة مباشرة: تحسن الحوكمة ($CC \uparrow$) يدفع التنويع ($DIV \uparrow$) حتى بعد التحكم في الاستثمار.
- قناة غير مباشرة عبر الاستثمار: الاستثمار ($GFCF \uparrow$) يساعد التنويع لكن أثره محدود ما لم يكن استثمارًا منتجًا موجّهًا للقطاعات غير الريفية.
- قناة مُعطّلة ريفية: ارتفاع أسعار النفط ($P_{OIL} \uparrow$) يضعف التنويع ($DIV \downarrow$) عبر آليات المرض الهولندي ونقمة الموارد، وهو ما تبرهنه هيمنة المحروقات على الصادرات طوال الفترة.

وبهذا تكون الإضافة العلمية في الأطروحة واضحة: أنت لا تكفي بإثبات أثر الفساد على التنويع، بل تُظهر أن الريع النفطي يزاحم قنوات التنويع وأن الاستثمار يمثل قناة انتقال مشروطة بالجودة والتخصيص.

تؤكد النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشر التنويع (DIV) ومحدداته، كما تبيّن أن تحسن مكافحة الفساد (CC) يرتبط بارتفاع التنويع بصورة مباشرة حتى بعد إدماج الاستثمار، في حين يظهر الاستثمار ($GFCF\%GDP$) كقناة مساعدة ذات أثر محدود يعكس ارتباط الاستثمار بطبيعة تخصيصه وجودته. كما تُبرز النتائج أن العامل الريفي يبقى محددًا ضاغطًا على التنويع، إذ يرتبط ارتفاع أسعار النفط بتراجع التنويع على المدى الطويل، بما ينسجم مع منطق المرض الهولندي ونقمة الموارد. وعليه، فإن مسار التنويع في الجزائر يتحدد بتفاعل الحوكمة مع الاستثمار في ظل قيود الريع النفطي خلال الفترة 1995–2024.

المطلب الثاني: استخلاصات وتقييم فرضيات الدراسة في ضوء نتائج النموذجين (1995–2024)

يهدف هذا المطلب إلى تقديم قراءة تركيبية لنتائج الدراسة القياسية في ضوء النموذجين المقدرين خلال الفترة 1995–2024، عبر تلخيص أبرز الدلالات الاقتصادية والمنهجية لنتائج الأجلين القصير والطويل، ثم تقييم مدى تحقق فرضيات الدراسة. ويقوم التحليل على مسارين مترابطين: الأول يعرض استخلاصات النموذج الذي يقيس أثر الفساد المؤسسي على الاستثمار المنتج ($GFCF\%GDP$) بوصفه قناة انتقال محتملة، والثاني يستخلص نتائج النموذج الذي يختبر الأثر المباشر للفساد على التنويع الاقتصادي (DIV) مع إدماج الاستثمار كمتغير وسيط. وبذلك، يتيح هذا المطلب تحديد ما إذا كان تأثير الفساد على التنويع يتم أساسًا عبر قناة الاستثمار وكفاءته، أم عبر مسار مباشر مرتبط بالبنية المؤسسية في ظل الاعتماد الريفي على صادرات المحروقات.

1- استخلاصات النماذج القياسية

1-1- استخلاصات النموذج الأول (الفساد ← الاستثمار المنتج $GFCF\%GDP$)

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر الفساد على التنويع الاقتصادي في الجزائر

تؤكد نتائج النموذج الأول وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستثمار المنتج ($GFCF\%GDP$) ومحدداته المؤسسية والهيكلية، وهو ما تعكسه دلالة ومعنوية معامل تصحيح الخطأ في نموذج ECM (كما هو مبين في الجدول 3-18). ويُستخلص من نتائج الأجل الطويل أن الاستثمار في الجزائر يتحدد ضمن بنية اقتصاد ريعي عبر ثلاثة ملامح رئيسية:

- استمرار ارتباط الاستثمار بدورة النفط، وهو ما تؤكد الإشارة الموجبة لمعامل أسعار النفط ($P\_OIL = +0.137581$)، بما يعني أن تحسن الموارد النفطية يرفع القدرة التمويلية للاستثمار على المدى الطويل.
- محدودية دور الانفتاح التجاري في دعم تراكم رأسمالي منتج، حيث جاء أثره سلبياً ($T\_O\_GDP = -0.956779$)، وهو ما ينسجم مع طبيعة الانفتاح المرتبطة بتدفقات تجارية لا تُترجم تلقائياً إلى قاعدة إنتاجية قادرة على الاستثمار المستدام.
- بروز رأس المال البشري كعامل تراكمي داعم للاستثمار في الأجل الطويل ($HDI = +125.4955$) بما يعكس الدور الهيكلي لتحسين التعليم والصحة والدخل في تعزيز القدرة الاستثمارية والإنتاجية.

أما فيما يخص أثر الحوكمة/الفساد، فقد جاء معامل مكافحة الفساد في الأجل الطويل سالباً ومعنوياً ($CC = -2.115717$)، وهو ما يُقرأ في سياق اقتصاد ريعي-على أنه دليل على أن تحسن الحوكمة لا يترجم بالضرورة إلى توسع كمي في الاستثمار، بل قد يعكس تنقية الاستثمار من المشاريع الريعية منخفضة الكفاءة وإعادة توجيهه نحو تخصيص أكثر عقلانية، أي تحسن “النوعية” أكثر من “الكمية”. وبذلك، يدعم النموذج الأول فكرة محورية مفادها أن الفساد يؤثر في الاستثمار عبر قناة تخصيص الموارد وكفاءة التراكم الرأسمالي لا عبر الحجم وحده.

2-1- استخلاصات النموذج الثاني (الفساد ← التنويع مع إدماج الاستثمار كقناة انتقال)

تُظهر نتائج النموذج الثاني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التنويع الاقتصادي (DIV) ومحدداته، كما تبرز تفاعل ثلاث قنوات رئيسية: قناة مؤسسية مباشرة، وقناة استثمارية وسيطة، وقناة ريعية مُعطلة. فمن حيث الأجل الطويل، تعكس معادلة التنويع المقدرة أن:

- **الأثر المباشر للحوكمة على التنويع** جاء موجباً ($CC = +0.273813$)، بما يعني أن تحسن مكافحة الفساد يرتبط بارتفاع مؤشر التنويع ($DIV\uparrow$)، حتى بعد إدراج الاستثمار ضمن المعادلة، وهو ما يؤكد وجود مسار مباشر (تحسين بيئة الأعمال، تقليص السلوك الريعي، رفع المنافسة).
- **الاستثمار كقناة انتقال** جاء أثره موجباً ($GFCF\%GDP = +0.056214$)، ما يشير إلى أن ارتفاع الاستثمار يساعد على التنويع، غير أن محدودية قيمة المعامل توحي بأن التحول نحو تنويع فعلي يبقى مشروطاً بنوعية الاستثمار وتوجيهه القطاعي (استثمار منتج قابل للتصدير).
- **القيود الريعي** يتجسد في الأثر السلبى لأسعار النفط على التنويع ($P\_OIL = -0.746928$)، وهي نتيجة منسجمة مع منطق “المرض الهولندي/نقمة الموارد”، حيث يؤدي ارتفاع

الفصل الثالث..... دراسة قياسية لأثر الفساد على التنوع الاقتصادي في الجزائر

أسعار النفط إلى تعزيز الهيمنة الريعية وإضعاف الحوافز نحو التوسع في القطاعات غير النفطية القابلة للتصدير.

- أما الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي فقد جاء أثرهما موجباً لكنه ضعيفاً (T_O_GDP = +0.0033375؛ GDP = +0.011950)، بما يفيد أن الانفتاح والنمو لا ينتجان تلقائياً تنوعاً ملموساً دون شروط مؤسسية وإنتاجية واستثمارية مرافقة.

2- تقييم فرضيات الدراسة في ضوء نتائج النموذجين

2-1- اختبار الفرضية الرئيسية H1

تدعم نتائج الدراسة الفرضية الرئيسية في الأجل الطويل، إذ أظهرت النتائج أن تحسن السيطرة على الفساد يؤثر إيجابياً في التنوع الاقتصادي، حيث بلغ معامل متغير السيطرة على الفساد 0.273813 (CC) عند مستوى معنوية 0.0630، بما يدل على أن تحسين السيطرة على الفساد يسهم في تعزيز التنوع الاقتصادي. كما بين النموذج الأول أن السيطرة على الفساد تؤثر في الاستثمار بمعامل 2.115717-، وهو ما يشير إلى أن الحد من الفساد يقلص الاستثمارات الريعية غير الكفؤة ويعيد توجيه الاستثمار نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية. أما في الأجل القصير، فيُستدل على صحة الفرضية من خلال نتائج نموذج تصحيح الخطأ وفق دلالة معاملات الأجل القصير.

2-2- اختبار الفرضية الثانية H2

تدعم النتائج هذه الفرضية، إذ أظهر النموذج الثاني أن أسعار النفط تؤثر سلباً في التنوع الاقتصادي، حيث بلغ معاملها -0.746928 عند مستوى معنوية 0.0320، بما يعكس استمرار الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري. وفي المقابل، أظهر النموذج الأول أن أسعار النفط تؤثر إيجابياً في الاستثمار بمعامل 0.137581، مما يدل على أن الربع النفطي يوفر التمويل اللازم للاستثمار، لكنه لا ينعكس بالضرورة على تنوع القاعدة الإنتاجية.

2-3- اختبار الفرضية الثالثة H3

تدعم النتائج هذه الفرضية بصورة غير مباشرة، حيث تبين أن الاستثمار يؤثر إيجابياً في التنوع الاقتصادي بمعامل 0.056214 عند مستوى معنوية 0.0001، في حين يؤثر الفساد في الاستثمار بصورة سالبة (2.115717- = CC)، وهو ما يؤكد أن الفساد يؤدي إلى تشوهات في تخصيص الموارد وإضعاف كفاءة الاستثمار، الأمر الذي ينعكس سلباً على تنوع القاعدة الإنتاجية.

2-4- اختبار الفرضية الرابعة H4

تقدم نتائج الأجل الطويل دعماً نسبياً لهذه الفرضية، إذ جاء معامل متغير السيطرة على الفساد (CC) موجباً (0.273813) ومعنوياً عند مستوى 10% (Prob = 0.0630)، بما يشير إلى وجود أثر مباشر لتحسن السيطرة على الفساد في تعزيز التنوع الاقتصادي. غير أن دلالة هذا الأثر عند مستوى 10% تستدعي قدراً من التحفظ في تفسير النتيجة، إذ لا ترقى إلى مستوى المعنوية التقليدي (5%)، وهو ما يعني أن الفرضية مدعومة تجريبياً بدرجة متوسطة وليست قوية.

2-5- اختبار الفرضية الخامسة H5

تدعم نتائج الدراسة هذه الفرضية جزئياً، إذ أظهرت نتائج النموذج الأول وجود أثر معنوي للفساد على الاستثمار، حيث بلغ معامل متغير السيطرة على الفساد (-2.115717) (CC)، مما يشير إلى أن الفساد يؤثر في حجم الاستثمار وكفاءته. كما بينت نتائج النموذج الثاني وجود أثر إيجابي ومعنوي للاستثمار على التنوع الاقتصادي، إذ بلغ معامل تكوين رأس المال الثابت (0.056214) (GFCF_GDP) عند مستوى معنوية (0.0001) وتشير هذه النتائج إلى أن الاستثمار يمثل قناة محتملة ومهمة لانتقال أثر الفساد إلى التنوع الاقتصادي، حيث يؤدي تراجع كفاءة الاستثمار الناتج عن الفساد إلى إضعاف مساهمة الاستثمار في تنوع القاعدة الإنتاجية. وعليه، فإن النتائج تدعم الفرضية من الناحية الاقتصادية، مع الإشارة إلى أن إثبات الوساطة بصورة قاطعة يتطلب إجراء اختبار وساطة إحصائي مستقل

2-6- اختبار الفرضية السادسة H6

تدعم النتائج هذه الفرضية، إذ تشير إلى أن الحد من الفساد وتحسين البيئة المؤسسية يدعمان التنوع الاقتصادي، إلا أن استمرار التأثير السلبي للريع النفطي على التنوع (-0.746928) يحد من فعالية هذه الإصلاحات إذا لم تُدعم بسياسات هيكلية تعيد توجيه الاستثمار نحو القطاعات الإنتاجية غير النفطية.

تشير نتائج النموذجين القياسيين إلى أن أثر الفساد على التنوع الاقتصادي في الجزائر يمكن تفسيره من خلال مسارين متكاملين. يتمثل المسار الأول في الأثر المباشر لتحسن السيطرة على الفساد في تعزيز التنوع الاقتصادي، بينما يتمثل المسار الثاني في تأثير الفساد على الاستثمار، ثم انعكاس الاستثمار على التنوع الاقتصادي، بما يجعل الاستثمار آلية مهمة لانتقال هذا الأثر. كما أظهرت النتائج أن فعالية هذين المسارين تتأثر ببنية الاقتصاد الريعي، إذ يسهم ارتفاع أسعار النفط في دعم الاستثمار من حيث التمويل، لكنه في المقابل يؤثر سلباً في التنوع الاقتصادي ويعزز استمرار الاعتماد على القطاع النفطي. وعليه، فإن الحد من الفساد يعد شرطاً ضرورياً لتعزيز التنوع الاقتصادي، غير أن تحقيق تنوع مستدام يظل مرتبطاً بتوجيه الاستثمار نحو القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة، بالتوازي مع مواصلة الإصلاحات المؤسسية والهيكلية.

خلاصة الفصل

خلص هذا الفصل إلى دراسة أثر الفساد المؤسسي على التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2024)، من خلال الجمع بين التحليل النظري والتطبيق القياسي. فقد مكّن الجانب النظري من تأطير العلاقة بين الفساد والتنوع الاقتصادي، وإبراز أهم الآليات التي ينتقل من خلالها أثر الفساد، والمتمثلة أساساً في تشويه تخصيص الموارد، وإضعاف كفاءة الاستثمار، وتراجع فعالية المؤسسات، بما ينعكس سلباً على قدرة الاقتصاد على تنويع قاعدته الإنتاجية. كما أبرز التحليل الوصفي لتطور مؤشري التنوع الاقتصادي (DIV) والسيطرة على الفساد (CC) استمرار هشاشة مسار التنوع في الجزائر، وتأثره بتقلبات الإيرادات النفطية، إلى جانب محدودية التحسن في مؤشرات مكافحة الفساد.

أما على المستوى القياسي، فقد أظهرت نتائج نماذج ARDL وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، كما بينت أن الفساد يؤثر في التنوع الاقتصادي بصورة مباشرة، ويؤثر كذلك في الاستثمار الذي يعد أحد المحددات الداعمة للتنوع الاقتصادي. وتشير هذه النتائج إلى أن أثر الفساد على التنوع يمكن تفسيره من خلال مسارين متكاملين؛ يتمثل الأول في أثره المباشر على بيئة النشاط الاقتصادي، بينما يتمثل الثاني في تأثيره على كفاءة الاستثمار وتوجيهه القطاعي، مع استمرار العامل الريعي في الحد من فعالية هذه الآليات، وهو ما تجسد في الأثر الإيجابي لأسعار النفط على الاستثمار مقابل أثرها السلبي على التنوع الاقتصادي. وبناءً على ذلك، يبرز الفصل أن الحد من الفساد يمثل شرطاً ضرورياً لتعزيز التنوع الاقتصادي، إلا أن تحقيق تنويع مستدام لا يتوقف على تحسين البيئة المؤسسية فحسب، بل يتطلب أيضاً إعادة توجيه الاستثمار نحو القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة، ورفع كفاءة تخصيص الموارد، وتقليل الاعتماد على الريع النفطي. وتمثل هذه النتائج منطلقاً للخروج باستنتاجات الدراسة العامة وصياغة التوصيات والسياسات المقترحة في الخاتمة العامة.

خاتمة عامة

سعت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الفساد المؤسسي على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2024)، من خلال الإجابة عن الإشكالية الرئيسية المتمثلة في بيان كيفية تأثير الفساد على مسار التنويع الاقتصادي، والكشف عن القنوات التي ينتقل عبرها هذا الأثر في ظل هيمنة الاقتصاد الريعي القائم على صادرات المحروقات.

وانطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن الفساد لا يؤثر في التنويع الاقتصادي عبر علاقة مباشرة فحسب، وإنما يمتد أثره إلى الاستثمار باعتباره إحدى القنوات التي يمكن أن تنتقل من خلالها الآثار الاقتصادية للفساد، بما يجعل العلاقة بين الفساد والتنويع علاقة مركبة تتداخل فيها العوامل المؤسسية والهيكلية والريعية.

وعلى المستوى النظري، بينت الدراسة أن الفساد المؤسسي يؤدي إلى تشويه تخصيص الموارد، وإضعاف المنافسة، وارتفاع تكاليف المعاملات، وتوجيه الاستثمار نحو الأنشطة الريعية على حساب القطاعات الإنتاجية، بما يحد من قدرة الاقتصاد على تحقيق التحول الهيكلي وتنويع قاعدته الإنتاجية. كما أبرزت الأدبيات أن هذه الآثار تصبح أكثر حدة في الاقتصادات الريعية التي تعتمد بصورة كبيرة على العائدات النفطية.

أما على المستوى التطبيقي، فقد اعتمدت الدراسة على منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL)، من خلال تقدير نموذجين مترابطين؛ تناول الأول أثر الفساد على الاستثمار، بينما تناول الثاني أثر الفساد على التنويع الاقتصادي مع إدراج الاستثمار باعتباره إحدى القنوات المحتملة لانتقال هذا الأثر. وقد مكنت هذه المنهجية من تحليل العلاقات في الأجلين القصير والطويل، والتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

وأظهرت النتائج أن الاستثمار في الجزائر ظل مرتبطاً بصورة وثيقة بالعائدات النفطية، حيث يسهم ارتفاع أسعار النفط في دعم الاستثمار من حيث التمويل، دون أن يقود بالضرورة إلى تنويع اقتصادي فعلي. كما بينت النتائج أن تحسن السيطرة على الفساد لا ينعكس بالضرورة في زيادة كمية الاستثمار، وإنما قد يسهم في تحسين كفاءة تخصيصه والحد من الاستثمارات الريعية منخفضة الإنتاجية. كذلك كشفت النتائج أن الفساد يمثل أحد العوامل المفسرة لضعف التنويع الاقتصادي، سواء من خلال أثره المباشر على البيئة المؤسسية والمنافسة، أو من خلال تأثيره على الاستثمار وتوجيهه القطاعي، بما يجعل الاستثمار إحدى القنوات المهمة التي يمكن من خلالها تفسير انتقال أثر الفساد إلى التنويع الاقتصادي.

وتؤكد هذه النتائج أن نجاح سياسات التنويع الاقتصادي لا يرتبط فقط بتحقيق معدلات مرتفعة من الاستثمار، وإنما يتوقف على نوعية هذا الاستثمار وكفاءة تخصيصه، وعلى قدرة المؤسسات على الحد من السلوك الريعي وتوجيه الموارد نحو الأنشطة الإنتاجية ذات القيمة المضافة. كما تبين أن استمرار الاعتماد على الريع النفطي يحد من فعالية الإصلاحات المؤسسية ويضعف قدرتها على إحداث تحول هيكلي مستدام.

خاتمة عامة

وتتمثل الإضافة العلمية لهذه الدراسة في تقديم تحليل قياسي ديناميكي يربط بين الفساد والاستثمار والتنوع الاقتصادي ضمن إطار تحليلي واحد، مع التمييز بين آثار الأجلين القصير والطويل، بما أتاح فهماً أكثر عمقاً للعلاقات الديناميكية بين هذه المتغيرات في الاقتصاد الجزائري، وأسهم في تفسير بعض النتائج التي قد تبدو متعارضة مع التوقعات النظرية عند الاختصار على التحليل الكمي أو على دراسة العلاقة المباشرة فقط.

وفي ضوء النتائج المتوصل إليها، يمكن القول إن الدراسة قد أجابت عن الإشكالية الرئيسية، وأكدت أن الفساد المؤسسي يمثل أحد العوامل المؤثرة في مسار التنوع الاقتصادي في الجزائر، غير أن هذا الأثر يتداخل مع طبيعة الاقتصاد الريعي وهيكل الاستثمار، بما يجعل تحقيق التنوع الاقتصادي رهيناً بتكامل الإصلاحات المؤسسية مع الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية.

التوصيات

استناداً إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات العملية، تتمثل فيما يأتي:

أولاً: تعزيز فعالية مكافحة الفساد من خلال تدعيم الشفافية، ورقمنة الخدمات والصفقات العمومية، وتقوية استقلالية أجهزة الرقابة والمساءلة، بما يسهم في تحسين كفاءة تخصيص الموارد وتعزيز ثقة المستثمرين.

ثانياً: إعادة توجيه الاستثمار نحو القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة، والانتقال من التركيز على حجم الاستثمار إلى التركيز على نوعيته، مع اعتماد معايير اقتصادية واضحة في اختيار المشاريع العمومية وربط التمويل بمؤشرات الأداء والإنتاجية.

ثالثاً: تبني سياسة صناعية وتجارية أكثر استهدافاً لدعم القطاعات القابلة للتصدير خارج المحروقات، من خلال تطوير سلاسل القيمة المحلية، وتحسين مناخ الأعمال، وتبسيط الإجراءات الإدارية والجمركية، وتعزيز تنافسية المؤسسات الوطنية.

رابعاً: ترشيد إدارة العائدات النفطية عبر تبني آليات تقلل من تأثر الاستثمار بتقلبات أسعار النفط، وتوجيه جزء أكبر من الموارد الريعية نحو تمويل الاستثمارات الإنتاجية طويلة الأجل، بما يدعم التحول الهيكلي للاقتصاد.

خامساً: الاستثمار في رأس المال البشري والابتكار، من خلال مواءمة منظومة التعليم والتكوين مع احتياجات الاقتصاد، ودعم البحث العلمي والابتكار، وتشجيع الشراكات بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية بما يعزز إنتاجية الاقتصاد وقدرته التنافسية.

حدود الدراسة وآفاق البحث

رغم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فإنها تظل محكومة بعدد من الحدود، من أهمها الاعتماد على مؤشر السيطرة على الفساد باعتباره مؤشراً إدراكياً قد لا يعكس جميع أبعاد الظاهرة، فضلاً عن محدودية مؤشر إجمالي تكوين رأس المال الثابت في التمييز بين الاستثمار

خاتمة عامة

المنتج والاستثمار الريعي أو بين مختلف التخصيصات القطاعية. كما أن الاعتماد على بيانات سنوية قد لا يسمح بالتقاط جميع الديناميكيات قصيرة الأجل. وانطلاقاً من ذلك، يمكن للدراسات المستقبلية أن تتوسع في استخدام مؤشرات أكثر تفصيلاً لقياس جودة الاستثمار وبنيته القطاعية، وإدراج متغيرات مؤسسية إضافية، واختبار العلاقات غير الخطية والتفاعلات بين الفساد والريع النفطي والتنويع الاقتصادي باستخدام نماذج قياسية أكثر تقدماً.

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- ✍ إبراهيم بن موسى الشاطبي. (2004). *الموافقات في أصول الشريعة*. تحقيق عبد الله دراز (الإصدار ج2). بيروت: دار المعرفة.
- ✍ ابن الهمام الحنفي. (2003). *شرح فتح القدير على الهداية* (شرح بداية المبتدي). بيروت: دار الكتب العلمية.
- ✍ أحمد البكر. (2015). *تحديات تنويع القاعدة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية*. ورقة عمل، مؤسسة النقد العربي السعودي.
- ✍ أحمد رشيد. (1999). *آفاق جديدة في تقوية النزاهة والشفافية والمساءلة الإدارية*. منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.
- ✍ أحمد محمود نمار أبو سويلم. (2010). *مكافحة الفساد* (الإصدار الطبعة الأولى). دار الفكر. عمان.
- ✍ السيد علي شتار. (2003). *الفساد الإداري ومجتمع المستقبل*. الإسكندرية، مصر: د.ط، المكتبة المصرية.
- ✍ إلياس بن ساسي. (2011). *الخيارات الاستراتيجية لنمو المؤسسة*. عمان الأردن: ط1، دار وائل للنشر والتوزيع.
- ✍ أوستن نورينج. (2007). *التجربة النرويجية في التنويع الاقتصادي الخاص بالصناعة النفطية*. ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- ✍ بلال خلف السكارنه. (2009). *أخلاقيات العمل* (الإصدار الطبعة الأولى). عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- ✍ جمال الدين ابن منظور. (2003). *لسان العرب* (المجلد 03). بيروت: دار الكتب العلمية.
- ✍ حسن عبد الغفور، و المعماري كنعان. (2010). *اقتصادات الإنتاج الصناعي*. الأردن: ط1، دار وائل للنشر والتوزيع.
- ✍ حسين الوادي محمود، و عارف العساف أحمد. (2011). *التخطيط والتنمية الاقتصادية*. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- ✍ حمدي، عبدالعظيم. (2008). *عولمة الفساد وفساد العولمة* (الإصدار الطبعة الأولى). مصر: الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 64.
- ✍ حنان سالم. (2003). *ثقافة الفساد في مصر*. دار المحروسة للنشر والتوزيع، مصر.
- ✍ د. محمد علي سويلم. (2017). *جرائم الفساد: دراسة مقارنة*. القاهرة: المصرية للنشر والتوزيع.
- ✍ سامي الطوخي. (2006). *الإدارة بالشفافية*. القاهرة: دار النهضة العربية.

قائمة المراجع

- ☞ سعيد بن فايز الدخيل. (2001). *نظرية الإفساد في الفقه الإسلامي* (الإصدار الطبعة الأولى). بيروت: دار النفائس للنشر والتوزيع.
- ☞ صبحي مجدي. (01 01, 2010). *لجنة الموارد الطبيعية ومستقبل دول الربيع النفطي. الأهرام الرقمي* (64951).
- ☞ صبحي منصور. (2007). *أخلاقيات الوظيفة العامة والفساد الإداري*. المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- ☞ عاشور أحمد صقر . (2010). *مؤشر الفساد في الأقطار العربية إشكاليات القياس المنهجية* (الإصدار الطبعة الأولى). بيروت: منشورات المنظمة العربية لمكافحة الفساد.
- ☞ عامر الكبيسي. (2005). *الفساد والعولمة تزامن لا توأمة*. الرياض: المكتب الجامعي الحديث.
- ☞ عبد الحميد متولي. (1992). ، *نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية* (الإصدار الطبعة الثانية). مصر: منشأة المعارف، الإسكندرية.
- ☞ زين الدين بلال أمين. (2009). *ظاهرة الفساد الإداري في الدول العربية والتشريع المقارن* (الإصدار الطبعة الأولى). دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر.
- ☞ عامر الكبيسي. (2005). *الفساد الإداري والعولمة "تزامن لا توأمة"*. الرياض، السعودية: المكتب الجامعي الحديث.
- ☞ عبد الحميد براهمي. (2004). *دراسة حالة الجزائر، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية ' الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية*. بيروت: الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية.
- ☞ عبد الرحيم أحمد بلال. (2007). *من أدب المجتمع المدني ودورها في ترقية النزاهة والشفافية في الوطن العربي*. القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- ☞ عبد الله بن مسفر الوقداني. (2010). : *نظرية الفساد عند ابن خلدون* (المجلد 50). الرياض: دورية الإدارة العامة.
- ☞ علي أنور العسكري. (2008). *الرقابة المالية على الأموال العامة في مواجهة الأنشطة غير المشروعة*. مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية.
- ☞ فاروق القاسم. (2010). *إدارة المصادر البترولية: النموذج النرويجي*. سلسلة عالم المعرفة (373).
- ☞ مايكل روس. (2007). *هل يعيق النفط الديمقراطية، النفط والاستبداد الاقتصاد السياسي للدولة الربعية*. بيروت: ترجمة معهد الدراسات الاستراتيجية.
- ☞ محمد بن قانة إسماعيل . (1999). *اقتصاد التنمية: نظريات - نماذج - استراتيجيات*. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.

قائمة المراجع

- محمد الصيرفي. (2008). *الفساد بين الإصلاح والتطوير الإداري* (الإصدار الطبعة الأولى). (مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، المحرر) الإسكندرية.
- محمد بن المدني بوساق. (2004). *التعريف بالفساد وصوره من الوجهة الشرعية، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.*
- محمد بن عبدالله الخرشى. (1999). *شرح الخرشى على مختصر خليل*. (الإصدار الطبعة الحديثة). بيروت: دار الفكر.
- محمد عبيد نوري، و الجبوري كصب. (2014). *تجربة دول الخليج العربي في التنويع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية*. مصر: ط 1 ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
- محمد علام د السيد أحمد . (2016). *جرائم الفساد وآليات مكافحته في نطاق الوظيفة العامة، (الإصدار الطبعة الأولى). القاهرة: دار النهضة العربية.*
- محمد علي سويلم. (2017). *الجوانب الإجرائية في مكافحة جرائم الفساد ملاحقة الفاسدين دراسة مقارنة*. القاهرة: المصرية للنشر والتوزيع القاهرة.
- محمد قاسم القيروتي. (2001). *الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق*. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- مدحت القرشي. (2007). *التنمية الاقتصادية - نظريات وسياسات وموضوعات*. الأردن: ط 1، دار وائل للنشر.
- مهدي حسين زويلق. (1993). ، *التنمية الإدارية والدول النامية، الطبعة الأولى*. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1993، ص 44.
- موسى بوذهان. (2009). *النظام القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر*. الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية.
- هاشم الشمري. (2010). *الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية*. عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- ولهي ، بوعلام عجلان العياشي. (2008). *التهرب الجبائي كأحد مظاهر الفساد الاقتصادي، ، 148.*
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (، 8 مارس، 2006). القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته. العدد 14. ص 11-8. تاريخ الاسترداد 07 28، 2025، من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.
- OECD. (2025). *(تعزيز النزاهة في المشتريات العامة: تحديثات حول تنفيذ توصية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية)*. باريس: منشورات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

مجلات ومقالات:

قائمة المراجع

- ✍ أمال غنو. (2017). تفعيل الشفافية الإدارية كآلية لمكافحة الفساد الإداري، العدد 10، جانفي، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية (10)، 223.
- ✍ آمنة محمد علي. (2010). مقومات النظام السياسي النرويجي. مجلة دراسات دولية (مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية) (45).
- ✍ باهي موسى، و رواينية كمال. (2016، 12). التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية (05).
- ✍ بن الشيخ توفيق. (2017، 06). تطوير القطاع الخاص خيار استراتيجي لتفعيل التنويع الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط الجزائر. مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية (07).
- ✍ بن حسين ناجي. (2006، 11، 18). الفساد أسبابه آثاره واستراتيجيات مكافحته إشارة لحالة الجزائر -. مجلة "الاقتصاد والمجتمع"، 24.
- ✍ حسين الجبوري محمد، و وآخرون. (2015). التجربة النفطية في النرويج وإمكانية تطبيقها في العراق. مجلة الإدارة والاقتصاد (3).
- ✍ حسين الجبوري محمد، و علاوي كامل. (2013). اشكالية العلاقة بين الاقتصاد الربعي والدولة الربعية. مجلة الإدارة والاقتصاد، 02 (05).
- ✍ ذياب نزار، خالد عساف، و عواد روكان. (2014). "متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق في ظل فلسفة إدارة الاقتصاد الحر". مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، 06 (12)، العراق.
- ✍ عبد الفضيل محمود. (نوفمبر 2004). مفهوم الفساد ومعاييره. مجلة المستقبل العربي (309).
- ✍ ستيفن بارنيت. (2003، 03). رولاندو أوسوسكي، "ما الذي يرتفع... لماذا ينبغي للدول المنتجة للنفط أن تحافظ على مواردها". مجلة التمويل والتنمية.
- ✍ سلطان أبو علي محمد. (2007). نظريات التنمية الاقتصادية وسياساتها، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة. لبنان: المجلد الرابع، الدار العربية للعلوم ناشرون.
- ✍ سهام معط الله. (2024). دور الفساد في تعثر تجربة التنويع الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (1996-2019). مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، 26 (3)، 13-48.
- ✍ عاطف لافي مرزوك. (2013). التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقارنة للقواعد والدلائل. مجلة الاقتصادي (04).

- ✍ عبد القادر خروبي ، و عبد الكريم وهراني . (2024). دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على اللاتصنيع في الجزائر وفقاً لليلة الهولندية خلال الفترة (1997-2022). *المجلة الجزائرية للمالية العامة*، 14(1).
- ✍ لومايزية عفاف. (بلا تاريخ). التنويع الاقتصادي كبديل إستراتيجي في الجزائر في ظل الأزمة البترولية الراهنة. ، *مجلة إلكترونية متوفرة على الموقع. مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية*. تاريخ الاسترداد 24 11، 2024، من <https://giem.kantakji.com/article/details/TID/1181>
- ✍ محمد بن عزوز. (2016). الفساد الإداري والاقتصادي آثاره وآليات مكافحته حالة الجزائر. *المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية* (العدد 7)، 207.
- ✍ محمد داودي. (10، 2016). التنويع الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية قياسية. *مجلة مجاميع المعرفة*، 03(03).
- ✍ ممدوح عوض الخطيب. (05، 2011). أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي. *المجلة العربية للعلوم الإدارية*، 18(02).
- ✍ عبد الله غانم ، و ين عمر تيمجد. (2014). أثر إستراتيجية التنويع الاقتصادي على أداء المؤسسة الاقتصادية. *مجلة الواحات للدراسات*، 7(2).
- ✍ عبداللطيف سامر مؤيد. (2014). ، نحو استراتيجيات لمكافحة الفساد الإداري في العراق. *مجلة رسالة الحقوق العراق*، 119.
- ✍ لحسن جديد ، و اسماعيل مراد . (12، 2016). استراتيجيات التنويع الاقتصادي وأثر تقلبات أسعار النفط على الأداء الاقتصادي - دراسة مقارنة الإمارات، الجزائر 2016-1990. *مجلة البشائر* (7).
- ✍ محمد كريم قروف. (2016). قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية للفترة 1980-2014. *مجلة الواحات للبحوث*، 09(02).
- ✍ محمد ماهر الصواف. (1994). أخلاقيات الوظيفة العامة والعوامل الإدارية المؤثرة في مخالفتها بالتطبيق على المملكة العربية السعودية. 33(82)، 46-7.
- ✍ **ملتقيات ومؤتمرات:**
- ✍ أروى حسن. (2007). أساليب غير تقليدية في مكافحة الفساد لمنظمة الشفافية الدولية. تأليف منشورات المنظمة العربية للتنمية، القاهرة (المحرر)، *الملتقى العربي الرابع "منظمات المجتمع المدني ودورها في ترقية النزاهة والشفافية في الوطن العربي"*. عمان، الاردن.
- ✍ المنظمة العربية للتنمية الإدارية. (ماي، 2005). آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري. *الملتقى العربي الثالث المنعقد في الرباط*، صفحة 109.

- السعيد بوشول، و غانية نذير. (14/ 15- 10- 2017). إستراتيجية التنويع الاقتصادي للدول المصدرة للنفط "دراسة حالة المملكة العربية السعودية". مداخلة بالملتقى الدولي حول: "أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي" (صفحة 02). الجزائر: جامعة عنابة.
- بن علي عبد الرزاق، و راشدي نجوى. (2016). عبد الرزاق بن علي، نجوى راشدي، التنويع الاقتصادي: المفهوم، الأهمية والمحددات، ، يومي 03/. ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى العلمي الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة. الجزائر: جامعة حمه لخضر الوادي.
- بوفليح نبيل. (2012). دور الذكاء الاقتصادي في تحسين أداء صناديق الثروة السيادية، صندوق الثروة السيادي النرويجي نموذجا. الملتقى الدولي السادس حول الذكاء الاقتصادي و التنافسية المستدامة في منظمات الأعمال الحديثة. الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف .
- رشيد فرهاد. (2013). المفاضلة بين القطاع العام والخاص: دولة العراق نموذجا. ورقة بحثية قدمت في إطار مؤتمر الشراكة بين القطاع العام والخاص مقارنة اقتصادية، قانونية وميدانية. كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال الجامعة اللبنانية.
- سليمة طبائبية، و الهادي الرباع. (2008). التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية. مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة. منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة سطيف.
- صالح مفتاح، و فريدة معارفي . (2012). "الفساد الإداري والمالي: أسبابه ومظاهره ومؤشرات قياسه"، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، 06-07 ماي.
- عبد العزيز السن عادل. (2008). متطلبات مواجهة المخالفات المالية والإدارية. الملتقى العربي الأول: "تطوير الجهاز الإداري الحكومي"، المنعقد في الإسكندرية. منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.
- عطا الله خليل. (2008). مدخل مقترح لمكافحة الفساد في الوطن العربي. ندوة: " المال العام ومكافحة الفساد الإداري والمالي" المنعقدة في تونس من 14- 18 مايو 2007 (صفحة 25). منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة .
- فاطمة الزهراء مهدي ، و مولود حواس . (2016). التجربة النرويجية كأحد التجارب الناجحة في إدارة صندوق الثروة السيادي الفرص، التحديات والدروس المستفادة للجزائر، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات. الجزائر: جامعة البويرة.

- فتحى بن حسين السكري. (2008). دراسة حول أسس وأساليب مكافحة الفساد الإداري . ندوة " دور المؤسسات المالية والمصرفية في مكافحة غسيل الأموال"، تونس، 19-23 أغسطس 2007، (صفحة 157). منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008، ص157.
- محمد خالد المهاني. (2009). آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري، . الملتقى العربي الثالث: " آلية حماية المال العام والحد من الفساد الإداري"، المنعقد في الرباط، المملكة المغربية مايو 2008 (الصفحات 27-28). منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.
- محمد علي إبراهيم الخصبة. (2009). الفساد المالي والإداري وسبل مكافحته. الملتقى العربي الثالث " آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري"، المنعقد في الرباط مايو 2008، (صفحة ص144). القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009. ص144.
- محمد الخصبة علي ابراهيم. (مايو، 2009). الفساد المالي والإداري وسبل مكافحته، الملتقى العربي الثالث " آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري - ص. 140. منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية القاهرة، 140 ص.
- ممدوح عوض الخطيب. (2014). التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي. ورقة بحثية قدمت في إطار المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال. الرياض: جامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- منصور منال. (2016). الظاهرة الهولندية وتفسيرات لعنة الموارد الطبيعية. ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات. الجزائر : جامعة البويرة.
- نضيرة بوعزة. (2013). جريمة الرشوة في ظل القانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته. الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2012-2013، ص 15، (صفحة 15).
- هادي صادق، و خاوي محمد. (2014). لعنة الموارد والداء الهولندي في الاقتصادات التغطية: قراءة في المفاهيم والآثار وأدوات العلاج (دراسة تحليلية لحالة الجزائر والنرويج). ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر. الجزائر : جامعة المسيلة.

أطروحة دكتوراه:

قائمة المراجع

- ✍ أسماء بللعماء. (2018). دور السياسة الضريبية في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر. الجزائر: أطروحة دكتوراه (الطور الثالث) غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار.
- ✍ الحاج علي بدر الدين. (2016). جرائم الفساد وآليات مكافحتها في التشريع الجزائري، رسالة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة أبي بكر بكايد تلمسان، السنة الجامعية 2015-2016.
- ✍ الويزة نجار. (2014). التصدي المؤسساتي و الجزائري لظاهرة الفساد في التشريع الجزائري. أطروحة دكتوراه. كلية الحقوق: جامعة الاخوة منتوري قسنطينة.
- ✍ بلقطة ابراهيم. (2014-2015). سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط - مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، الجزائر: أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.
- ✍ بللعماء أسماء. (2018). دور السياسة الضريبية في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر. الجزائر: أطروحة دكتوراه. تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار.
- ✍ سيدي محمد شكوري. (2011-2012). وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي: دراسة حالة الاقتصاد الجزائري. الجزائر: أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان.
- ✍ عبد الرحمان سانية. (2012/2013). الانطلاق الاقتصادي بالدولة النامية في ظل التجربة الصينية. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.
- ✍ عبد الوهاب رميدي. (2006-2007). التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، الجزائر: أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر.
- ✍ كمال بايزيد. (2020). التنوع الاقتصادي كمطلب أساسي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. الجزائر: أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.
- ✍ ناصر الدين بن رزاق. (2025). أسعار الصرف وأسعار النفط: دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية - حالة الجزائر. الجزائر: أطروحة دكتوراه (نظام LMD) غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عين تموشنت - بلحاج بوشعيب.

قائمة المراجع

✍ ناصر الدين بن رزاق. (2025). *أسعار الصرف وأسعار النفط: دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية - حالة الجزائر*. الجزائر: أطروحة دكتوراه، جامعة عين تيموشنت - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

✍ رسالة ماجستير:

✍ بوسعيد سارة. (2013). *دور استراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة*. رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة فرحات عباس، سطيف.

✍ جامع عبد الله. (2011-2012). *أثر تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2011 على الاقتصادات النفطية - دراسة حالة الجزائر*. بسكرة: رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر.

✍ زرنوح ياسمين. (2005-2006). *إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر*. الجزائر: رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر.

✍ زواري فرحات سليمان. (2011-2012). *دور الصناديق السيادية في ظل الأزمة المالية الراهنة (دراسة مقارنة لحالة الجزائر و النرويج)*. الجزائر: مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03.

✍ سارة بوسعيد. (2013). *دور استراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا*. الجزائر، رسالة ماجستير. مدرسة دكتوراه. إدارة أعمال و التنمية المستدامة: جامعة فرحات عباس. سطيف. الجزائر. 2012-2013.

✍ صادق هادي. (2014). *دور التنوع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصادات النفطية : دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة 2012-2000*. سطيف- الجزائر: رسالة ماجستير تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس.

✍ عبدو مصطفى. (2008). *تأثير الفساد السياسي في التنمية المستدامة - حالة الجزائر 1995-2006*. باتنة : مذكرة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة)، إشراف الأستاذ الدكتور غضبان مبروك، جامعة العقيد الحاج لخضر.

✍ مطبوعات:

✍ د. عبد الحفيظ مسكين. (2016). *دروس في مقياس الفساد وأخلاقيات العمل*، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية علوم تجارية، بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير جامعة جيجل السنة الجامعية 2016-2017.

قائمة المراجع

د. محمد حزيط. (2022). *محاضرات مقياس الفساد*. مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر حقوق. كلية الحقوق و العلوم السياسية. قسم القانون الخاص. 2023-2022.

مواقع أنترنت:

البنك الدولي. (2010). *تقرير البنك الدولي حول الفساد لسنة 2009*. تم الاسترداد من <http://www.worldbank.org>

الطريق السيار شرق - غرب فضيحة القرن المشروع بدأ ب 4 مليار والتكلفة النهائية تجاوزت 20 مليار، (21 06, 2012). تاريخ الاسترداد 07 2024, 03, من <http://benbadis.org/vb/showthread.php?t=5985>

القاضي رحيم حسن العكيلي. (2008). *الفساد تعريفه وأسبابه وآثاره ووسائل مكافحته*. (هيئة النزاهة. العراق، المحرر) صفحة 21. [utm_source=chatgpt.com&id=481&doi:https://nazaha.iq/body.asp?field=news_arabic](https://nazaha.iq/body.asp?field=news_arabic&utm_source=chatgpt.com&id=481&doi:https://nazaha.iq/body.asp?field=news_arabic)

المعهد العربي للتخطيط. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 13 09, 2024, من <http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/112/112>

تحليل السفارة الأمريكية في الجزائر لفضيحة سوناطراك. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من <http://bilad-13.maktoobblog.com>

شبكة راية الإعلامية. (10 12, 2011). تاريخ الاسترداد 21 06, 2024, من <https://www.raya.ps/news/534041.html>

غسان ابراهيم. (بلا تاريخ). *الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سورية*. تاريخ الاسترداد 08 09, 2025, من http://parliament.gov.sy/SD08/msf/1431322317_.pdf

كامل الشيرازي. (24 12, 2007). *زلازل البنوك الخاصة في الجزائر، دعه ينهب...* دعه يمر. تاريخ الاسترداد 24 06, 2024, من <https://elaph.com/Web/Economics/2007/12/290580.htm>

لطفى طنطاوي. (12 11, 2004). *الطاقة لأغراض التنمية المستدامة في المنطقة العربية، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول*. تاريخ الاسترداد 11 09, 2025, من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: <http://www.escwa.un.org/arabic/information/meetings/events/2004/11-12oct/LASFull.pdf>

مصطفى العبد الله الكفري. (14 03, 2013). *الإصلاح الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية الفكر السياسي*. تاريخ الاسترداد 13 07, 2024, من ريف نت: <http://www.reefnet.gov.sy/booksproject/fikr/17/9islah.pdf>

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

J D Sachs و A M Warner. (2001). *The Curse of Natural Resources*. , 45(4-6), 827-838. *European Economic Review*. 838-827, (6-4)45 ,

- ✍ Kahneman, D., & Tversky, A. (1979, Mar). Prospect Theory: An Analysis Of Decision Under Risk. *Econometrica*, 47(02), 263-292. doi:Https://Doi.Org/10.2307/1914185
- ✍)V-Dem .(Project .(2024 ,08 10) .*Political corruption index*) .University of Gothenburg.<https://ourworldindata.org/grapher/political-corruption-index> ، المحرر) تاريخ Our World in Data. الاسترداد 2025، من
- ✍ A Aberg .(2014) .*Corruption and Export Diversification: Is There a Relationship ?*
- ✍ A Gelb .(2010) .*Economic Diversification in Resource Rich Countries* .World Bank.
- ✍ A & ,.Mastruzzi, M. Kaufmann & Kraay .(2005) .*Governance Matters IV: Governance Indicators for 1996–2004* .World Bank.
- ✍ Aslaksen S. et Al .(2008) .Institutions and the resources curse .*journal of Development Economics*.246-227 ،(2) 7 ،
- ✍ Bitrus Nakah Bature .(2013) .The Dutch Disease and the Diversification of an Economy : Some Case Studies .*IOSR Journal of Humanities and Social Science*.14–06 ،(5) 15 ،
- ✍ C.Banfield, E. (1958). *The Moral Basis of a Backward Society*. (T. F. Press, Éd.) Glencoe, Illinois.USA.
- ✍ Carine Doganis .(2007) .*Aux origines de la corruption*1 (الإصدار ER édition .(Presses Universitaires, France.
- ✍ Cecilia Mussi Rodriguez .(2006 ,12) .Dutch Disease in Saudi Arabia?, Master's thesis . *Department of economics* تم الاسترداد من <http://lup.lub.lu.se/luur/download?func=downloadFile&recordId=1337580&fileId=1646251>
- ✍ Cheryl w Gray and Daniel Kaufmann .(1998) .Corruption and Development .*Finance & Development*.7 ،
- ✍ CORDEN و J NEARY .(1982) .BOOMING SECTOR AND DE-INDUSTRIALISATION IN A SMALL OPEN ECONOMY .*THE ECONOMIC JOURNAL*.848-825 ،92 ،
- ✍ Corruption around the world: Causes, consequences, scope, and cures.(بلا تاريخ) .
- ✍ D Jeffrey ،Sachs ،M Andrew و Warner .(1995) .National Resource Abundance and Economic Growth ." *Working paper n 5398, National Bureau of Economic Research,1050 Massachusetts Avenue Cambridge, MA 02138* .p: Appendix B figure B1.
- ✍ E. R Larsen .(2006) .Escaping the Resource Curse and the Dutch Disease ? *Journal of Economics and Sociology*.(3) 65 ،
- ✍ G Luciani .(1990) .*The Arab State* .University of California Press.
- ✍ G Luciani .(2019) .*Combining Economic and Political Development: The Experience of Rentier States* .Palgrave Macmillan.

- ✍ G Luciani .(بلا تاريخ). Allocation vs. Production States : A Theoretical Framework .
،1990In The Arab State.
- ✍ G., Adjorlolo و ،Autres .(2025) .Evaluating corruption prone public procurement stages:
A systematic .review. Systems.267 ،
- ✍ Gylfason Thorvaldur .(2001) .Natural resource .*Education and economic Development*,
European economic Review 45.850-848 ،
- ✍ H Beblaw و ،G Luciani .(1987) .*The Rentier State* .London: Croom Helm.
- ✍ H Beblawi .(1990) .*The Rentier State in the Arab World.*" In *The Arab State* .University
of California Press.
- ✍ H Beblawi و ،G Luciani .(1987) .*The Rentier State*. London: Croom Helm .
- ✍ H Mahdavy .(1970) .*The Pattern and Problems of Economic Development in Rentier
States*. In *Studies in the Economic History of the Middle East* .Oxford University Press.
- ✍ H Mahdavy .(1970) .The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier
States: The Case of Iran. In M. A. Cook (Ed.) .*Studies in the Economic History of the
Middle East*.467-428 ،
- ✍ H.Jackson Rober .(1990) .*Quasi-States: Sovereignty, International Relations, and the
Third World*, *Cambridge Studies in international Relations*; 12) .University press
Cambridge (المحرر)،Cambridge.
- ✍ Halvor, et autres Mehlum .(2005) .*Institutions and the resource Curse*, *Oslo Institute of
Economics* من تاريخ الاسترداد 10 11 ،2024 ،http://www.svt.ntnu.no/iso/ragnar.torvik/ej_march05.pdf
- ✍ I Elbadawi و ، ،R Soto .(2015) .Resource Rents, Political Institutions and Economic
Growth .*CESifo Working Paper Series*.(4822)
- ✍ IMF. (1997). *The Role of the IMF in Governance Issues*: . Guidance Note, Washington.
- ✍ IMF .(2016 ،12 31) .*corruption:costs and mitigating STRATEGIES*) .international
monetary fund.org (المحرر) تم الاسترداد من international monetary fund.
- ✍ IMF .(2018) .*The IMF's Enhanced Framework for Engagement on Governance*.
Washington .Washington: IMF.
- ✍ IMF .(2023) .*Fiscal Transparency* .Washington: IMF.
- ✍ J. D & ،Warner, A. M Sachs .(2001) .The curse of natural resources .*European
Economic Review*.838–827 ،(6-4)45 ،
- ✍ J., Woolcock, M., Pritchett, L & .Busby, G Isham .(2005) .The Varieties of Resource
Expérience : Natural Resource Export Structures and the Political Economy of
Economic Growth.174–141 ،(2)19 .

- ✍ J.-P Koutassila .(1998) .*Le Syndrome Hollandais: Theorie Et Verification Empirique Au Congo Et Cameroun* .France: Centre D'economie Du Developpement Universite Montesquieu-Bordeaux Iv.
- ✍ James McGill Buchanan) .May , 2003 .(What is public choice theory ?American Institute for Economic Research .*Economic Education Bulletin*.3 ،
- ✍ James. M.Buchanan .(1967) .*Public Finance in Democratic Process* (الإصدار (1st ed.) .(Chapel Hill, North Carolina, USA: University of North Carolina Press.
- ✍ Joseph.S.Nye . .(1967) .Corruption and Political Development: A Cost-Benefit Analysis .*American Political Science Review*.427-417 ،(2)61 ،
- ✍ Kahneman Daniel و Tversky Amos) . Mars 1979 .(Prospect Theory: An Analysis Of Decision Under Risk.292-263 ،(02)47.
- ✍ Lars Udehn" .(1996) .*The Limits of Public Choice : A Sociological Critique of the Economic Theory of Politics* . "London: Routledge .first published.
- ✍ Leite Carlos و Weidmann Jens .(1999) .Does Mother Nature Corrupt? Natural Resources, Corruption, and Economic Growth .*INTERNATIONAL MONETARY FUND*.(85)99 ،
- ✍ M Gray .(2011) .*A Theory of "Late Rentierism" in the Arab States of the Gulf*. Georgetown University .Center for International and Regional Studies.
- ✍ M Richard و Auty .(1993) .*Sustained Development in Mineral Economies: The Resources Curse Thesis* .New York: Routledge.
- ✍ M. L Rose .(2001) .Does Oil Hinder Democracy ?*World Politics*.361-325 ،(53)3 ،
- ✍ M.Buchanan, J., & Tullock, G. (1962). *The Calculus of Consent: Logical Foundations of Constitutional Democracy*. University of Michigan Press.
- ✍ Max Weber .(1978) .*Economy and society: An outline of interpretive sociology* . . (Eds.) (G. Roth & C. Wittich (المحرر) ،University of California Press.
- ✍ MICHAEL L. ROSS .(1999 ,01) .THE POLITICAL ECONOMY OF THE RESOURCE CURSE .*World Politics* 51.322-297 ،
- ✍ Mungiu-Pippidi .(2023) .*the Quest for Good Governance: How Societies Develop Control of Corruption* .Cambridge: Cambridge University Press.
- ✍ Nicholas W.Minot .(1992) .*Distributional Effects Of Currency Devaluation On Households In Rwanda* .Michagin University.
- ✍ North, D. C. (1990). *Institutions, Institutional Change and Economic Performance*. Cambridge University Press.
- ✍ OECD .(2011) .*Economic Diversification In Africa: Review Of Selected Countries* .

- ✍ Ole Gunner Austvilk .(2011 ,04 09-08) .*Exploration et exploitation des hydeocabuses dans le golie du Saint Laurent: préoccupations des communauté obières" Forum aux Îles-de-la-Madeleine, Québec, Canada, 8 et 9 avril 2011.P8. Document internet disponible sur le site من* www.oga.no .. تاريخ الاسترداد 11 19 ,2024
- ✍ ONUDC. (2021). *Convention des Nations Unies contre la corruption*. doi:<https://www.unodc.org/romena/ar/uncac.html>
- ✍ P G Méon و k Sekkat .(2005) .Does Corruption Grease Or Sand The Wheels Of Growth ?*Public Choice*.97–69 ،(2-1) 122 ،
- ✍ P.Huntington, S. (1968). *Political order in changing societies*. (Y. U. Press, Éd.)
- ✍ Paolo Mauro .(1995) .Corruption and Growth .*Quarterly Journal of Economics*.712–681 ،((3)110)
- ✍ PATERNE NDJAMBOU) .Octobre 2013 .(*Diversification Économique Territoriale: Enjeux ،Déterminants ،Stratégies ،Modalités ،Conditions Et Perspectives ،Thèse De Doctorat En Développement Régional . "Université Du Québec.*
- ✍ Patricia Solange و Gaboua Makaya .(2017/06/28) .*La Stratégie De Diversification Economique Des Pays Des Grands Lacs ،Facteur De Stabilité Et De Développement Une Analyse Du Burundi ،Du Congo Et De La République Démocratique Du Congo (RDC) ."*
- ✍ R Auty .(2001) .*Resource Abundance and Economic Development* .Oxford University Press.
- ✍ R G Gregory .(1976 ,08 20) .Some implications Of The Growth Of The Mineral Sector . *The Australian Journal Of Agricultural Economics*.91-71 ،(2)،
- ✍ R Hodler .(2006) .The Curse Of Natural Resources In Fractionalized Countries . *European Economic Review*.1386–1367 ،(6)50 ،
- ✍ R., Hwang, J & ,Rodrik, D Hausmann .(2007) .What you export matters .*Journal of Economic Growth*.25–1 ،(1) 12 ،
- ✍ République Algérienne Démocratique et Populaire .(2006) .*Loi n° 06-01 du 20 février 2006 relative à la prévention et à la lutte contre la corruption* .ALGER: Journal Officiel de la République Algérienne2024 ،07 23 ، تاريخ الاسترداد
- ✍ Robert Klitgaard .(1988) .*controlling corruption* .london ،University of California Press ،england: The Regents of the University of California.
- ✍ Robert Klitgaard .(1988) .*Controlling corruption* .University of California Press, London: The Regents of the University of California.
- ✍ Rose-Ackerman Susan و J. Palifka Bonnie .(2016) .*Corruption and Government : Causes, Consequences, and Reform* .Second Edition.Cambridge University Press.

- ✍ S Edwards .(1985) .Commodity Export Boom And The Real Exchange Rate: The Money-Inflation Link .*National Bureau Of Economic Research*.10-1 ،
- ✍ S Edwards .(1985) .*Commodity Export Boom And The Real Exchange Rate:The Money-Inflation Link* .National Bureau Of Economic Research.Combridge.
- ✍ S.Becker, G. (1968). Crime and Punishment: An Economic Approach. *Journal of Political Economy*, 76(02), 169–217. doi:<https://www.jstor.org/stable/1830482>
- ✍ S.Becker., G. (1974). A theory of social interactions. *Journal of Political Economy*, 82(06), 1063–1093. doi:<https://doi.org/10.1086/260265>
- ✍ Samuel P. Huntington .(1968) .*Political Order In Changing Societies* . .New Haven and London: Yale University Press.
- ✍ Samuel. P Huntington .(1968) .*Political Order in Changing Societies/Modernization and Corruption*) .Francis Fukuyama (المحرر) ،New Haven AND LONDON: Yale University Press.
- ✍ Susan Rose-Ackerman . .(1999) .*Corruption and Government: Causes, Consequences, and Reform* . .Cambridge University Press.
- ✍ T Gylfason و ،G Zoega .(2001) .*Natural Resources and Economic Growth : The Role of Investment. Economic Policy Research Unit (EPRU), Institute of Economics* .Denmark: University of Copenhagen, Copenhagen.
- ✍ T. L Karl .(1997) .*The Paradox of Plenty: Oil Booms and Petro-States* .University of California Press.
- ✍ Tanzi Vito و ،Davoodi Hamid .(1997) .Corruption, Public Investment, and Growth . *INTERNATIONAL MONETARY FUND*.(139)97 ،
- ✍ Terry Lynn Karl .(1997) .*The Paradox Of Plenty: Oil Booms And Petro-States* . University Of California Press.
- ✍ Tomas c Schilling .(1978) .*Organized Crime: UN Public Hearings*) .Louise I. Shelley ، (المحرر)Government Printing Office.
- ✍ Transparency InternationalL .(2023) .*What is corruption*) ?Transparency InternationalL ، (المحرر) Transparency.org. تاريخ الاسترداد 07 23 ،2024، من
- ✍ transparency International .(2024) .*Corruption Perceptions Index* ،08 08 تاريخ الاسترداد ،2024https://www.transparency.org/en/cpi/2024 من
- ✍ Udehn, l. (1996). "The Limits of Public Choice": A Sociological Critique of the Economic Theory of Politics. (éd. First published). London: Routledge.
- ✍ UNDP. (2008). *الفساد والتنمية – مكافحة الفساد من أجل الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية* .نيويورك.وتعزيز التنمية المستدامة

- ✍ United Nations .(2011) .Economic Diversification in Africa : A Review of Selected Countries .*Département of Economic and Social Affairs (DESA)* .
- ✍ united Nations Office for Drug Control and crime Pervention) .October 2002 .(*Global Dynamics of Corruption, The Role of the United Nations Helping Member States Build Integrity to Curb Corruption* .,Vienna: Centre for International Crime Prevention, CICIP-3.
- ✍ UNODC .(2003) .*United Nations Convention against Corruption*) .United Nations Office on Drugs and Crime.ORG (المحرر) تم الاسترداد من
- ✍ Vito Tanzi .(1998) .Corruption around the world: Causes, consequences, scope, and cures. , 45(4), 559–594 .*IMF Staff Papers*.594-559 ،(4)45 ،
- ✍ W.MAX CORDEN .(1984) .BOOMING SECTOR AND DUTCH DISEASE:ECONOMICS SURVEY AND CONSOLIDATION .*OXFORDECONOMIC PAPERS*.380-359 ،(03)36 ،
- ✍ Weidmann Leite .(1999) .*Does Mother Nature Corrupt? Natural Resources, Corruption, and Economic Growth* .
- ✍ WJP .(2024) .*Rule of Law Index 2024* تم الاسترداد من World Justice Project: <https://worldjusticeproject.org>
- ✍ World Bank. (1997). *Helping countries combat corruption: The role of the World Bank*. (w. Bank.org, Éditeur) Consulté le 02 11, 2025, sur world Bank.
- ✍ world bank group .(2024) .*DATA BANK, Worldwide Governance Indicators* تاريخ . <https://databank.worldbank.org/source/worldwide-governance-indicators#> الاسترداد 05 11, 2024، من
- ✍ World Bank. (2025). (*Anticorruption: Key facts and figure*). Washington: DC: World Bank Group.

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم 1: نسبة مساهمة مختلف القطاعات في الـ GDP الجزائر (1998-2022)

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
قطاع التصنيع	20.6	19.5	15.5	17.2	16.7	16.6	15.7	13.2	12.7
قطاع المحروقات %	22.5	27.5	39.2	34.2	32.7	35.6	37.7	44.3	45.6
قطاع غير التبادلي	48.9	46	38.8	42.2	44	41.4	39.3	35.8	36
الانفاق الحكومي	30.9	29.6	28.6	31.3	34.3	32.2	30.8	27.1	28.8
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
قطاع التصنيع	12.6	11	15	13.6	12.7	13.3	14.4	15.2	17
قطاع المحروقات %	43.9	45.5	31.2	34.9	36.1	34.4	30	27	18.9
قطاع غير التبادلي	37.8	36.1	46.6	45.3	45.3	45.7	48.1	52.5	56.1
الانفاق الحكومي	33.4	38.1	42.6	37.3	40.4	43.8	36.4	40.6	46.1
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
قطاع التصنيع	17.8	17.3	17.3	18	20	17.8	16.5		
قطاع المحروقات %	17.3	19.6	22.3	19.5	09	16.8	25.7	19.1	16.8
قطاع غير التبادلي	56.9	55.4	52.8	54.7	57.3	52.8	46		
الانفاق الحكومي	41.7	34.6	33.3	36.9	42.2	36.7	35.6		

الملاحق

الملحق رقم 2: نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الـ PIB الجزائر (2000-2024)

السنوات	اجمالي الناتج الداخلي الخام	مساهمة قطاع النفط	النسب المئوية %
2000	4123.5	1616.3	39.19
2001	4227.1	1443.9	34.20
2002	4522.8	1770	32.70
2003	5247.5	1868.9	35.60
2004	6150.4	2319.8	37.80
2005	7563.6	3352.9	44.40
2006	8520.6	3882.2	45.90
2007	936.6	4089.3	43.70
2008	11043.7	4997.6	45.30
2009	9968	3109.1	31.20
2010	11991.6	4180.4	34.90
2011	14519.8	5242.1	36.10
2012	16115.5	5536.4	34.40
2013	16643.8	4968	39.80
2014	17228.6	4657.8	27.00
2015	16702.1	3134.2	18.80
2016	17514.6	3025.6	17.27
2017	18876.2	3699.7	19.59
2018	20259	4547.8	22.45
2019	20284.2	3991	19.67
2020	20902.1	1880.5	09
2021	25153.2	4235.5	16.8
2022	32039.5	8218.3	25.7
2023	33638.3	6435.4	19.1
2024	35788.5	6022.8	16.8

الملحق رقم 3: احتياطي النفط في الجزائر

السنوات	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977
احتياطي النفط	9.84	9.74	9.64	7.70	7.37	6.80	6.60
السنوات	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984
احتياطي النفط	6.30	8.44	8.20	8.08	9.44	9.22	9.00

الملاحق

1991	1990	1989	1988	1987	1986	1985	السنوات
9.20	9.20	9.23	9.20	8.50	8.80	8.82	احتياطي النفط
1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	السنوات
11.31	11.20	10.80	9.97	9.97	9.20	9.20	احتياطي النفط
2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	السنوات
12.27	11.35	11.80	11.31	11.31	11.31	11.31	احتياطي النفط
2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنوات
12.20	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20	احتياطي النفط
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	السنوات
12.20	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20	احتياطي النفط
		2024	2023	2022	2021	2020	السنوات
		12.20	12.20	12.20	12.20	12.20	احتياطي النفط

الملاحق

الملحق رقم 4: انتاج الغاز الطبيعي في الجزائر

2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	السنوات
80.367	78.240	83.119	81.507	72.511	67.714	59.024	55.622	انتاج الغاز الطبيعي
2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	السنوات
83.900	81.426	86.505	84.827	88.209	89.235	82.009	82.829	انتاج الغاز الطبيعي
2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	السنوات
95.898	94.778	93.152	83.040	83.295	79.647	86.454	82.767	انتاج الغاز الطبيعي
		2024	2023	2022	2021	2020	2019	السنوات
		103.966	104.275	100.513	105.043	85.119	89.583	انتاج الغاز الطبيعي

الملاحق

الملحق رقم 5: إيرادات الميزانية من 1997 إلى 2020

الوحدات: مليون د.ع

التصنيف	شعبة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الإيرادات الجديدة		878 778	708 384	874 888	1 322 739	1 354 827	1 429 800	1 809 900	2 066 110
الهيئة العامة		314 013	329 828	314 767	349 302	398 238	482 896	524 925	580 411
الضرائب البشرية		81 844	88 100	72 193	82 022	98 479	112 254	127 915	147 983
التسويق والتأجير		10 606	11 314	12 658	16 208	16 835	18 869	19 285	19 590
الرسوم على رقم الأعمال		146 635	153 539	148 230	163 450	178 790	222 662	233 090	273 265
حاصل الضرائب المستقطعة		1 418	1 389	1 444	1 501	451	776	828	735
الضريبة المضافة		73 510	75 486	80 242	86 321	103 683	128 355	143 897	138 838
الهيئة على الدخل		564 765	378 356	560 121	1 173 257	956 389	942 904	1 284 975	1 485 699
إيرادات أخرى غير موزعة		47 890	66 127	73 608	55 422	150 899	177 388	164 566	163 789
إيرادات استهلاك الدولة		-	-	-	-	-	-	-	-
إيرادات مستقطعة للهيئة		-	-	-	-	-	-	-	-
إيرادات التوزيعات		-	-	-	-	-	-	-	-
مساعدات خارجية		-	-	-	-	-	-	-	-
فروع الدولة		-	-	-	-	-	-	-	-
إيرادات استثنائية		-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع		926 668	774 511	950 496	1 578 161	1 585 526	1 683 188	1 974 466	2 229 899
التصنيف	شعبة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الإيرادات الجديدة		1 908 308	3 434 864	3 478 600	2 680 689	3 073 812	3 799 644	2 978 298	3 427 616
الهيئة العامة		640 472	720 884	788 750	965 289	1 146 812	1 297 944	1 448 898	1 908 976
الضرائب البشرية		168 144	241 224	258 079	331 547	462 134	581 682	653 883	862 288
التسويق والتأجير		19 617	23 536	28 126	33 623	35 813	39 652	43 191	56 094
الرسوم على رقم الأعمال		312 083	335 321	347 648	426 859	470 486	494 423	522 606	653 234
حاصل الضرائب المستقطعة		969	1 086	1 019	1 406	1 258	1 427	1 548	2 003
الضريبة المضافة		143 888	114 849	133 126	164 882	170 231	181 865	210 427	338 209
إيرادات أخرى غير موزعة		-4 229	4 868	-1 248	6 992	6 690	18 893	15 243	-3 282
الهيئة على الدخل		1 267 836	2 714 000	2 711 850	1 715 400	1 927 000	1 901 700	1 929 400	1 519 040
إيرادات أخرى غير موزعة		174 520	105 641	209 300	221 759	201 750	275 000	424 810	376 414
إيرادات استهلاك الدولة		-	-	-	-	-	-	-	-
إيرادات مستقطعة للهيئة		-	-	-	-	-	-	-	-
إيرادات التوزيعات		-	-	-	-	-	-	-	-
مساعدات خارجية		-	-	-	-	-	-	-	-
فروع الدولة		-	-	-	-	-	-	-	-
إيرادات استثنائية		-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع		1 682 828	3 639 925	3 687 900	2 982 468	3 275 562	3 974 644	3 403 188	3 804 830
التصنيف	شعبة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الإيرادات الجديدة		1 646 919	3 669 186	4 077 588	4 164 758	4 736 990	5 081 456	5 361 953	4 019 878
الهيئة العامة		2 031 019	2 091 456	2 354 648	2 472 208	2 630 003	2 711 762	2 843 465	2 625 168
الضرائب البشرية		825 110	881 254	1 034 468	1 109 199	1 207 589	1 303 761	1 264 737	1 185 358
التسويق والتأجير		62 518	70 789	84 713	85 782	92 601	88 397	83 703	69 342
الرسوم على رقم الأعمال		734 414	765 275	829 061	891 673	990 983	1 092 956	1 128 851	1 038 560
حاصل الضرائب المستقطعة		3 458	1 875	1 501	6 612	4 277	4 181	5 230	6 122
الضريبة المضافة		403 771	370 906	411 156	389 396	364 788	324 196	362 128	328 207
إيرادات أخرى غير موزعة		3 748	1 577	-6 251	-10 456	-30 215	-1 709	-1 184	-421
الهيئة على الدخل		1 615 900	1 977 730	1 722 940	1 682 550	1 126 987	2 319 694	2 518 488	1 394 710
إيرادات أخرى غير موزعة		248 396	158 582	474 954	846 823	1 290 895	1 328 013	1 139 623	1 094 209
إيرادات استهلاك الدولة		-	-	-	-	-	-	-	-
إيرادات مستقطعة للهيئة		-	-	-	-	-	-	-	-
إيرادات التوزيعات		-	-	-	-	-	-	-	-
مساعدات خارجية		-	-	-	-	-	-	-	-
فروع الدولة		-	-	-	-	-	-	-	-
إيرادات استثنائية		-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع		1 895 315	3 927 346	4 552 542	5 011 581	6 047 885	6 389 469	6 601 576	5 114 887

الملاحق

الملحق رقم 6: هيكل الصادرات السلعية في الجزائر خلال الفترة (1995 – 2024)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	اجمالي الصادرات	صادرات المحروقات	صادرات خارج المحروقات	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية	اخرى
1995	10260	9730	530	111	39	284	4	18	74	-
1996	13476	12595	881	136	44	496	3	46	156	-
1997	13824	13181	643	47	51	486	1	29	29	-
1998	10144	9774	370	33	46	255	4	14	18	-
1999	12316	11902	414	22	44	272	24	34	18	-
2000	21651	21061	590	30	42	447	12	44	15	-
2001	19091	18531	560	30	39	413	22	42	14	-
2002	18700	18109	591	35	56	403	20	50	27	-
2003	24456	23988	477	47	49	316	1	29	35	0
2004	32217	31550	667	66	97	430	-	50	15	9
2005	46334	45588	746	67	136	481	-	50	19	6
2006	54741	53608	1132	73	195	765	1	44	44	11
2007	60590	59605	980	88	170	640	1	46	35	5
2008	78590	77194	1395	119	334	834	1	67	32	9
2009	45186	44415	771	113	169	393	0	42	49	5
2010	57091	56121	969	315	94	498	1	30	30	2
2011	72889	71662	1227	355	161	660	0	35	16	0
2012	71736	70584	1153	315	168	618	0	32	19	0

الملاحق

0	16	29	0	492	109	404	1050	63663	64713	2013
0	11	16	1	1173	110	323	1634	58362	59996	2014
0	11	18	0	1111	107	238	1485	33081	34566	2015
1	18	53	3	909	84	326	1391	27918	29310	2016
0	20	78	0	845	73	350	1367	33202	34569	2017
2	33	90	0	1626	93	373	2218	38897	41113	2018
0	36	83	0	1445	96	408	2079	33255	35323	2019
-	37	77	0	1287	71	437	1916	20022	21932	2020
4	63	188	1	3486	182	576	4579	34137	38637	2021
0	111	84	2	5086	263	269	5978	59900	65716	2022
0	65	45	3	3977	256	428	5058	50781	55554	2023
0	83	108	2	2850	237	276	3835	45510	49066	2024

الملحق رقم 7: تطور أسعار النفط

السعر	السنوات
17.33	1995
21.32	1996
19.57	1997
12.96	1998
18.15	1999
28.82	2000
24.86	2001
25.06	2002
28.98	2003
38.53	2004
54.87	2005
66.31	2006
74.16	2007
99.33	2008
62.63	2009
80.34	2010
112.26	2011
111.18	2012
108.85	2013
99.19	2014
38.59	2015

Source

OPEC[2005]: «Annual statistical Bulletin», P.72.

OPEC[2010]: «Annual statistical Bulletin»,P.82.

OPEC[2015]: «Annual statistical Bulletin», P. 83.

الملاحق

الملحق رقم 8: التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1995-2024)

السنة*	صادرات المحروقات	صادرات خارج المحروقات	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية	اخرى	مؤشر التركيز UNCTAD	مؤشر التنوع UNCTAD	مؤشر هيرفند هيرشم HHI
1995	94,83	5,17	1,08	0,38	2,77	0,04	0,18	0,72	0,00	0,523	0,825	9178
1996	93,46	6,54	1,01	0,33	3,68	0,02	0,34	1,16	0,00	5280,	8220,	8963
1997	95,35	4,65	0,34	0,37	3,52	0,01	0,21	0,21	0,00	5100,	8050,	9263
1998	96,35	3,65	0,33	0,45	2,51	0,04	0,14	0,18	0,00	5210,	8700,	9419
1999	96,64	3,36	0,18	0,36	2,21	0,19	0,28	0,15	0,00	0,511	0,826	9464
2000	97,27	2,73	0,14	0,19	2,06	0,06	0,20	0,07	0,00	0,515	0,834	9566
2001	97,07	2,93	0,16	0,20	2,16	0,12	0,22	0,07	0,00	0,502	0,821	9532
2002	96,84	3,16	0,19	0,30	2,16	0,11	0,27	0,14	0,00	0,520	0,836	9496
2003	98,09	1,95	0,19	0,20	1,29	0,00	0,12	0,14	0,00	0,541	0,819	9496
2004	97,93	2,07	0,20	0,30	1,33	0,00	0,16	0,05	0,03	0,586	0,829	9694
2005	98,39	1,61	0,14	0,29	1,04	0,00	0,11	0,04	0,01	0,588	0,814	9669
2006	97,93	2,07	0,13	0,36	1,40	0,00	0,08	0,08	0,02	0,602	0,803	9742
2007	98,37	1,62	0,15	0,28	1,06	0,00	0,08	0,06	0,01	0,598	0,804	9681
2008	98,22	1,78	0,15	0,42	1,06	0,00	0,09	0,04	0,01	0,580	0,764	9749
2009	98,29	1,71	0,25	0,37	0,87	0,00	0,09	0,11	0,01	0,554	0,794	9726
2010	98,30	1,70	0,55	0,16	0,87	0,00	0,05	0,05	0,00	0,523	0,784	9737
2011	98,32	1,68	0,49	0,22	0,91	0,00	0,05	0,02	0,00	0,538	0,720	9738
2012	98,39	1,61	0,44	0,23	0,86	0,00	0,04	0,03	0,00	0,540	0,726	9716
2013	98,38	1,62	0,62	0,17	0,76	0,00	0,04	0,02	0,00	0,541	0,734	9729
2014	97,28	2,72	0,54	0,18	1,96	0,00	0,03	0,02	0,00	0,485	0,746	9727
2015	95,70	1,30	0,69	0,31	3,21	0,00	0,05	0,03	0,00	0,485	0,783	9566
2016	95,25	4,75	1,11	0,29	3,10	0,01	0,18	0,06	0,00	0,489	0,814	9284
2017	96,05	3,95	1,01	0,21	2,44	0,00	0,23	0,06	0,00	0,480	0,791	9274
2018	94,61	5,39	0,91	0,23	3,95	0,00	0,22	0,08	0,00	0,478	0,807	9338
2019	94,15	5,89	1,16	0,27	4,09	0,00	0,23	0,10	0,00	0,480	0,806	9148
2020	91,29	8,74	1,99	0,32	5,87	0,00	0,35	0,17	0,00	0,458	0,829	9027
2021	88,35	11,85	1,49	0,47	9,02	0,00	0,49	0,16	0,01	0,477	0,815	8564
2022	91,15	9,10	0,41	0,40	7,74	0,00	0,13	0,17	0,00	0,504	0,778	8272
2023	91,41	9,10	0,77	0,46	7,16	0,01	0,08	0,12	0,00	0,476	0,793	8630
2024	92,75	7,82	0,56	0,48	5,81	0,00	0,22	0,17	0,00	0,479	0,800	8665

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر الفساد على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2024)، من خلال مقارنة تجمع بين التحليل النظري والتحليل الوصفي والدراسة القياسية، بغرض تفسير طبيعة العلاقة بين الفساد والتنويع الاقتصادي، وقياس أثر الفساد المباشر وغير المباشر عبر الاستثمار المنتج بوصفه قناة رئيسة لانتقال هذا الأثر. وتتبع أهمية الدراسة من أن الفساد يُعد من أبرز العوامل المؤسسية التي تعيق التحول من اقتصاد ريعي يعتمد على المحروقات إلى اقتصاد أكثر تنوعًا واستدامة. اعتمدت الدراسة في جانبها النظري على المنهج الوصفي والتحليلي، حيث تناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي للفساد، وأسبابه وآثاره الاقتصادية، وآليات مكافحته، مع تحليل تطور الظاهرة في الجزائر وإطارها القانوني والمؤسسي. أما الفصل الثاني، فقد خُصص لدراسة مفهوم التنويع الاقتصادي ومحدداته، وإشكالية الاقتصاد الريعي ونقمة الموارد والمرض الهولندي، مع الاستفادة من التجربة النرويجية بوصفها نموذجًا مقارنًا، ثم تحليل واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات الكمية التي شملت التنويع القطاعي للنواتج المحلي الإجمالي، وتنويع هيكل الإيرادات العامة، وتنويع الصادرات.

وفي الجانب التطبيقي، تم توظيف منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، من خلال نموذجين مترابطين؛ اختبر الأول أثر الفساد على الاستثمار المنتج، بينما قاس الثاني أثر الفساد على التنويع الاقتصادي مع إدراج الاستثمار المنتج كمتغير وسيط لاختبار دوره كقناة لانتقال الأثر، مع التحكم في مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والمؤسسية ذات الصلة.

وأظهرت النتائج وجود أثر سلبي ذي دلالة إحصائية للفساد على الاستثمار المنتج في الأجلين القصير والطويل، كما بينت أن تراجع الاستثمار المنتج ينعكس سلبيًا على مستوى التنويع الاقتصادي، بما يؤكد أن الفساد لا يؤثر في التنويع الاقتصادي بصورة مباشرة فحسب، وإنما أيضًا بصورة غير مباشرة عبر إضعاف الاستثمار المنتج، وهو ما يفسر استمرار هشاشة البنية الإنتاجية للاقتصاد الجزائري واستمرار اعتماده على الريع النفطي.

وتخلص الدراسة إلى أن تحقيق تنويع اقتصادي فعال ومستدام في الجزائر يتطلب، إلى جانب الإصلاحات الاقتصادية، تعزيز جودة المؤسسات، وترسيخ مبادئ الحوكمة والشفافية، ورفع فعالية آليات الوقاية من الفساد ومكافحته، وتحسين مناخ الاستثمار المنتج، بما يساهم في توسيع القاعدة الإنتاجية وتعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق نمو أكثر استدامة.

الكلمات المفتاحية: الفساد، التنويع الاقتصادي، الاستثمار المنتج، الاقتصاد الريعي، نموذج ARDL، الجزائر.

Abstract:

This study aims to examine the impact of corruption on economic diversification in Algeria over the period **1995–2024** Through an integrated Approach combining Theoretical analysis, descriptive analysis, and Econometric modeling. It seeks to explain the nature of the Relationship between corruption and economic diversification and to assess the direct and indirect effects of corruption Through **productive Investment**, Considered the main transmission channel of this impact. The importance of the study stems from the fact that corruption is one of the major Institutional factors hindering Algeria's transition from a hydrocarbon-dependent rentier economy to a more diversified and sustainable economy.

The theoretical part of the study is based on a descriptive-analytical approach. The first chapter examines the conceptual framework of corruption, its causes, economic consequences, and anti-corruption mechanisms, while analyzing the evolution of corruption in Algeria and its legal and institutional framework. The second chapter addresses the conceptual framework of economic diversification, the issues of the rentier economy, the resource curse, and Dutch disease, drawing on the Norwegian experience as a comparative benchmark. It also analyzes the state of economic diversification in Algeria using a set of quantitative indicators, including sectoral diversification of Gross Domestic Product (GDP), diversification of public revenues, and export diversification. The empirical part employs the **Autoregressive Distributed Lag (ARDL)** approach through two complementary econometric models. The first model estimates the impact of corruption on productive Investment, while the second assesses the effect of corruption on economic diversification by incorporating productive Investment as a mediating variable to examine its role as a transmission channel, while controlling for a set of relevant economic and Institutional variables.

The findings Reveal a Statistical Significant negative effect of corruption on productive investment in both the short and the long run. They also show that the decline in productive investment adversely affects the level of economic diversification. These results confirm that corruption influences economic diversification not only directly but also indirectly by weakening productive investment, thereby contributing to the persistence of the fragile productive structure of the Algerian economy and its continued dependence on hydrocarbon rents.

The study concludes that achieving effective and sustainable economic diversification in Algeria requires, in addition to economic reforms, strengthening institutional quality, promoting good governance and transparency, enhancing the effectiveness of anti-corruption mechanisms, and improving the environment for productive investment. These measures are essential for broadening the productive base and fostering sustainable economic growth.

Keywords : Corruption ; Economic Diversification ; Productive Investment ; Rentier Economy ; ARDL Model ; Algeria.